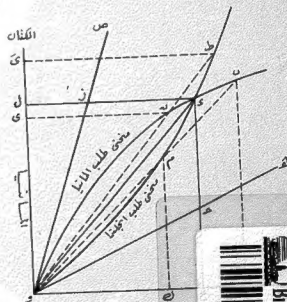


العلاقات الاقتصادية الدولية

الجزء الأول
التبادل الدولي
المدفوعات الدولية
النظام النقدي الدولي

الدكتور أحمد دجامع

الطبعة الثانية
١٩٨٠



العلاقات الاقتصادية الدولية

الجزء الأول

التبادل الدولي

المدفوعات الدولية

النظم النقدى الدولي

الدكتور أحمد جابح

استاذ ورئيس قسم الاقتصاد
كلية الحقوق - جامعة عين شمس

١٩٨٠

دار النهضة العربية
١٠٠ شارع محمد علي - القاهرة - ١١٥١١٠٠

مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية

بدأت دراسة موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية في احتلال مكان متميز في الأدب الاقتصادي منذ بداية تكون علم الاقتصاد على يد كتّاب المذهب التجارى في القرن السابع عشر ، فقد اهتم هؤلاء الكتّاب بالتجارة الخارجية للدولة وبسياستها فيما يتعلق بهذه التجارة اهتماما كبيرا . ومن بعد هذا درج الكتّاب الاقتصاديون التقليديون الانجليز في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر وأواسطه ، آدم سميث ودافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل ، على أفراد ابواب خلاصة في مؤلفاتهم لمعالجة موضوع التجارة الخارجية ، أو التجارة الدولية كما أصبح يسمى في وقت لاحق . أما في العصر الحديث فقد أصبحت تخصص مؤلفات بأكملها لمعالجة موضوع الاقتصاد الدولى أو العلاقات الاقتصادية الدولية كما استقرت أخيرا تسمية الموضوع . كذلك فقد أصبح هذا الموضوع محل الدراسة في منهج مستقل بذاته في المعاهد العلمية الجامعية في كافة الدول بلا استثناء . وهكذا انضحت خصوصية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية مع نشأة علم الاقتصاد ذاته وتأكدت هذه الخصوصية ونمت مع تطور هذا العلم ونموه .

تميز التجارة الخارجية عند التجارين :

وبالنسبة إلى التجارين فقد كان مسلكهم نحو التجارة الخارجية محكوما بنظرتهم إلى المعادن النفيسة من ذهب وفضة بأنها ليست رمز الثروة فحسب ، بل إنها أعلى مراتب الثروة ذاتها . وقد اعتقد التجاريون أن قوة الدولة إنما تتوقف على ثروتها بالمقارنة بثروة الدول الأخرى ، وأن المظهر الواضح لهذه الثروة هو امتلاكها لكميات من المعادن النفيسة تفوق تلك التى تملكها هذه الدول الأخرى . وتنبع نظرة التقدير الكبير للمعادن النفيسة عند التجارين من أن هذه المعادن لا تنفنى بالاستعمال وفلك على خلاف أشكال الثروة الأخرى ، ومن أن للمعادن النفيسة قوة شرائية عالية تسمح لمن يملكها بالحصول على كافة السلع فى أى مكان . وبما أنه لا يمكن للدولة التى لا تملك مناجم ذهب ولا فضة أن تحصل على هذين المعدنين إلا عن طريق تجارتها الخارجية مع الدول الأخرى وتكوين فائض فى هذه

التجارة لصالحها يكون من شأنه قدوم المعادن النفيسة إليها ، فقد نظر التجاريون إلى التجارة الخارجية على أنها الوسيلة الوحيدة في هذه الحالة للحصول على الثروة وبالتالي احتلت هذه التجارة مكانا مرموقا في كتاباتهم الاقتصادية من بين كلفة وجوه النشاط الإقتصادي القومي . وهكذا يمكن تلخيص مذهب التجاريين في أن الهدف هو زيادة قوة الدولة ، وإن مقياس هذه القوة هو الرصيد من المعادن النفيسة الذي تمتلكه بالمقارنة بالدول الأخرى ، وإن زيادة هذه القوة رهن بسياسة اقتصادية في مجال التجارة الخارجية غايتها تحقيق فائض في مواجهة الدول الأخرى مجتمعة من شأنه حصول الدولة على المعادن النفيسة من هذه الدول ، وإن لم يكن من الضروري أن يتحقق هذا الفائض في مواجهة كل دولة على حدة . وإذن يوجد فارق أساسي بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية عند أنصار المذهب التجارى : فالتجارة الداخلية ليس من شأنها تحقيق أية زيادة في مقدار المعادن النفيسة الذى تمتلكه الدولة ، في حين أنه يمكن بفضل التجارة الخارجية تحقيق مثل هذه الزيادة إذا كُتلت الحقوق المترتبة للدولة في مواجهة الدول الأخرى مجتمعة نتيجة لهذه التجارة أكبر من ديونها التى تلتزم بها في مواجهتها . ومن هنا كانت دعوة التجاريين إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وبالذات في مجال التجارة الخارجية من أجل تحقيق فائض في هذه التجارة يسمح بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة وبالتالي زيادة قوتها في مواجهة الدول الأخرى .

وعند الاقتصاديين التقليديين :

أما الاقتصاديون التقليديون فانهم يعتقدون أيضا في اختلاف التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية ، وإن يكن ذلك لأسباب أخرى غير تلك التى استند اليها التجاريون للتمييز بين هذين النوعين من التجارة . وعند التقليديين فإن كلا من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية هي من عمل الأفراد والمؤسسات وأنه لا يوجد للدولة أى دور كبير تؤديه في مجال التجارة الخارجية . أما السبب في وجود كل من نوعي التجارة فهو ما يترتب عليها من زيادة في المنفعة التى تعود على كل من طرفي المبادلة . وليس هدف التجارة الخارجية هو حصول الدولة على المعادن النفيسة لذاتها وذلك نظرا إلى أن هذه المعادن ليست هي الثروة في ذاتها وإنما هي رمز للثروة ووسيلة لتداولها ما بين الأفراد والمؤسسات . وهناك مصلحة لكافة الدول في مباشرة التجارة فيما بينها وفي تنميتها وذلك لأنها

تزيد من الاشباع الذى يحصل عليه الافراد فى كل دولة بلا استثناء .
وليس الامر هنا هو إغتناء دولة على حساب الأخرى نتيجة للتجارة
الخارجية كما ذهب إلى هذا التجاريون ، وانما توجد مصلحة لكل دولة فى
التقسيم الدولى للعمل لأن هذا التقسيم كميل بتحقيق اأزايأ ذاتها التى
يحققها تقسيم العمل فى داخل الدولة الواحدة . أما السبب فى اختلاف
أو تميز التجارة الخارجية عن التجارة الداخلية عند الاقتصاديين التقليديين
فيرجع إلى اختلاف الظروف والأوضاع التى يتم فى ظلها كل من هذين
النوعين من التجارة . وفى حين تتميز التجارة الداخلية بقسرة كل من
المنتجات وعوامل الإنتاج على التنقل بحرية تامة فى نطاق السوق الداخلية
فإن التجارة الخارجية إنما تتميز على العكس بأن انتقال المنتجات إنما يتم
عبر الحدود السياسية التى تفصل ما بين أسواق مختلف الدول من جهة
وتتعدام قدرة عوامل الإنتاج على التنقل ما بين هذه الأسواق وبعضها من
جهة أخرى .

وعند الاقتصاديين المعاصرين :

وعند كثير من الاقتصاديين المعاصرين فإن خصوصية موضوع
العلاقات الاقتصادية الدولية إنما تنبع من واقع أن هذه العلاقات إنما تضع
وجها لوجه المصالح الخاصة باقتصاديات قومية متميزة تكون فيها بينها
ما يعرف بالاقتصاد العالمى . وهكذا يستند هؤلاء الاقتصاديون فى تمييزهم
بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية أو العلاقات الاقتصادية الدولية
إلى وجود اقتصاديات القومية فى مواجهة الاقتصاد العالمى . وقد اهتم
الكتاب الفرنسيون بالذات بفكرة الاقتصاد القومى كوحدة واحدة وهم
يطلقون عليه كلمة « الأمة » . ويعرف هؤلاء الكتاب الاقتصاد القومى بأنه
مجموعة من النشاطات الاقتصادية غير المتجانسة ذات تبعية كبيرة متبادلة
فيها بينها وتتميز بوجود رابطة تقاين تجمعها وتخضع جميعها لسلطة
الدولة . وهذه النشاطات غير متجانسة بطبيعتها لأنها تشمل على نشاط
انتأجى ونشاط استهلاكى ونشاط تبادلئ ، وكذلك غير متجانسة بالشكل
أو المظهر الذى تأأخذ لأنها تتكون من نشاط زراعى إلى جانب نشاط
صناعئ ونشاط مالى ونشاط تجارى ، وأيضا غير متجانسة لأنها تحتوى
على نشاط لأمراد ونشاط لمأثلات ونشاط لمشروعات تجارية أو شركات
ونشاط للسلطة المركزية فى الدولة وغيرها من السلطات العلية . ويتميز
النشاط الاقتصادئ فى داخل الاقتصاد القومئ ، فضلا عن عدم التجانس ،

بالتبعية المتبادلة ، اى بتوقف كل وجه من وجوه هذا النشاط على باقى الوجود واعتماده عليها فى وجوده . كذلك يتميز الاقتصاد القومى برابطة التضامن . وتتمتع رابطة التضامن هذه من عوامل روحية وكذلك من عوامل خاصة بالمؤسسات الموجودة فى المجتمع . فالاقتصاد القومى إنما يخص مجتمعا متكاهلا ماديا واخلاقيا ويخضع لسلطة مركزية مستقرة ودائمة وله حدود واضحة ووحدة معنوية وذهنية تجمع ما بين افراده الذين ينضمون بوعى منهم إلى دولة واحدة ويخضعون لقوانينها . كذلك فإنه توجد مؤسسات اقتصادية وسياسية وقانونية واحدة تضم افراد هذا المجتمع وتتسبب فى وجود رابطة تضامن نيبا بينهم . واخيرا فان مجموع النشاطات الاقتصادية التى يشتمل عليها الاقتصاد القومى إنما تخضع فى نهاية الامر لسلطة الدولة ، فالقانونيون والاقتصاديون وعلماء الاجتماع متفقون على الاعتراف بان الاقتصاد القومى لا يمكن أن يوجد وان يستمر فى الوجود إلا إذا كانت تسنده سلطة قومية سياسية ، هى الدولة . ومن حق هذه الدولة ان تتخذ القرارات السياسية اللازمة لتنظيم حياة الأفراد المنضمين إليها ، ومنها القرارات التى تهم الاقتصاد القومى .

الاقتصاد القومى والاقتصاد العالمى :

وقد تنبهت الدولة الحديثة إلى وجود الاقتصاد القومى وإلى تميزه عن مختلف العناصر الفردية التى يتكون منها فى النهاية مثل الأفراد والعائلات والمشروعات ، وإلى ان مصلحة هذا الاقتصاد القومى ليست هى بالضرورة مجموع المصالح الفردية لهذه العناصر ، وإلى ان تلك المصلحة لا تتحقق تلقائيا بالعمل الفردى أو الحر للمبادرات الفردية . وقد اتخذ هذا التنبه إلى وجود الاقتصاد القومى مظاهرا خارجية متعددة مثل إنشاء نظام للحاسبة القومية من حسابات قومية وميزانية قومية ، وإقامة نظام لميزان المدفوعات ، ووضع خطط اقتصادية متكاملة لها أهداف محددة فى مجال الانتاج والاستثمار والتجارة الخارجية . وفى الاقتصاد الاشتراكى فان الدولة تعتمد كل هذا إلى القيام باتخاذ كافة القرارات الاقتصادية التى تهم مصلحة الاقتصاد القومى . وبالإضافة إلى هذا فان الدولة تقوم بتشغيل هذا الاقتصاد فى المفاوضات الخارجية وفى المنظمات الاقتصادية الدولية وتدافع عن مصلحته وتعمل على تغليب وجهة النظر التى تحقق هذه المصلحة .

وفي الوقت الحاضر فإنه يؤكد من خصوصية موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية ما هو مشاهد من أن الاقتصاديات القومية هي نفسها عناصر وحدة اقتصادية أوسع مدى هي الاقتصاد العالي ، مثلما أن العائلات والمشروعات هي عناصر الاقتصاد القومي . وقد أصبح الاقتصاد العالمي حقيقة اقتصادية واضحة ، وهو يمتلك هيكلًا خاصًا به قابلاً للتغير من وقت لآخر بتغير الأوضاع والظروف التي تمر بها العناصر المكونة له ، أي مختلف الاقتصاديات القومية . وقد تمثل الوعي بوجود الاقتصاد العالمي في العصر الحديث في الرغبة في تنظيمه وخاصة بسبب ما حدث أثناء الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات من انصراف كل دولة إلى مكافحة البطالة داخل حدودها وإقامة الحواجز الجمركية المختلفة القديمة منها والمستحدثة من أجل الاحتفاظ بالسوق الوطنية لمنتجات ومشروعاتها وحدها وعزل الاقتصاد القومي عن الخارج بواسطة مختلف أساليب السياسة النقدية والتجارية . وكذلك تسببت الحرب العالمية الثانية في ازدياد وعي حول الحلفاء بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي والتجارة الدولية لعالم ما بعد الحرب وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية الدولية إلى أقصى مدى مستطاع . وهكذا شهد عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية أكبر تنظيم حدث في التاريخ لشئون الاقتصاد العالمي ، فقد تعددت المنظمات التي خلقت من أجل تنظيم هذا الاقتصاد وتدعيمه وتنميته في مختلف المجالات سواء تعلق الأمر بتسهيل تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول ، أو بتسهيل إجراءات المدفوعات الناتجة عن هذه المبادلات ، أو بت تنمية الاستثمارات الدولية ، أو بإنشاء مجموعات اقتصادية تتكون كل مجموعة منها من عدد من الدول أو الاقتصاديات القومية المتجانسة .

اعتبارات تميز العلاقات الاقتصادية الدولية :

وعلى الرغم من أن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الاقتصاديات القومية إنما يتشابه مع تبادلها في داخل الاقتصاد القومي الواحد وعلى الأخص من حيث الأثر المشترك في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة اشباع الحاجات وذلك بسبب تقسيم العمل والتخصص ما بين الأفراد وما بين المنطلق الجغرافية ، إلا أنه توجد في الواقع عدة اعتبارات من شأنها تمييز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية داخل الاقتصاد القومي . ويتعلق أول هذه الاعتبارات بمدى قدرة عوامل الإنتاج على التنقل . فمن المشاهد أن العمل ورأس المال هما أكثر قدرة ،

بصفة عامة ، على التنقل داخل الدولة الواحدة منها بين دولة أخرى . ولا يعنى هذا انعدام قدرة هذه العوامل على التنقل من دولة إلى أخرى كما ذهب إلى هذا الاقتصاديون التقليديون ، أو أن قدرة هذه العوامل على التنقل داخل الدولة الواحدة هي قدرة كاملة . ولكنه يوجد قطعاً اختلاف في درجة أو مدى قدرة عوامل الانتاج على التنقل داخل الدولة الواحدة وقدرتها على التنقل ما بين دولة وأخرى . فالتقيود التشريعية واختلاف اللغة والمادات والتقاليد هي كلها أمور تحد من قدرة العمل على التنقل ما بين الدول المختلفة ، ولكنه لا توجد مثل هذه القيود داخل الدولة الواحدة . كذلك فإن تعرض رأس المال لضرائب مرتفعة في الدول الأجنبية وغيرها من أنواع التمييز ضده من شأنها جعل قدرته على التنقل من دولة إلى أخرى أقل من قدرته على التنقل داخل دولته . أيضاً فإن من شأن الأزمات السياسية والاقتصادية ما بين الدول المختلفة أن تسهم في الحد من قدرة العمل ورأس المال على التنقل فيما بينها .

وثانى الاعتبارات التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية عن العلاقات الاقتصادية الداخلية هو اختلاف النظم النقدية من دولة إلى أخرى . ولن يكون لهذا الاختلاف في ذاته أهمية تذكر إذا ما كانت قيمة إحدى العملات مقتررة في شكل عملة أخرى هي قيمة ثابتة تماماً ، وكان الأفراد أحراراً في تحويل إحدى العملتين إلى الأخرى ، وكان من المتوقع أن يستمر ذلك الثبات وهذه الحرية في المستقبل . لكن الواقع الآن غير هذا إذ أن اختلاف النظم النقدية ما بين الدول إنما يصاحبه اختلاف من وقت لآخر في قيمة إحدى العملات مقتررة في شكل عملة أخرى . وفضلاً عن هذا فإن مختلف العملات لا تتمتع بالقدر نفسه من القبول لدى جميع الأفراد في مختلف الدول أو في التجارة الخارجية . ففي حين أنه لا توجد في التجارة الداخلية أية صعوبة في تسوية المبادلات لأنه يمكن بكل سهولة مقارنة مختلف الأسعار داخل الدولة الواحدة وذلك بواسطة العملة الوطنية التي تتمتع بقبول عام من كافة الأفراد داخل الدولة فإن مثل هذه السهولة لا توجد في التجارة الخارجية نظراً لوجود أكثر من عملة واحدة وعدم ثبات معدل انبئال فيما بينها واحتمال اختلافه في المستقبل القريب عما هو عليه في الوقت الحاضر . أضف إلى هذا أن اختلاف النظم النقدية ما بين مختلف الدول لا يعكس محسب على معدل التبادل فيما بين عملاتها بل إنه يعنى أيضاً وجود اختلاف في السلطات النقدية وفي النظام المصرفي وفي السياسة

النقدية المتبعة وفي سياسة الدين العام والسياسة المصرفية وسياسة
الاتفاق العام من دولة إلى أخرى .

وثالث الاعتبارات وآخرها التي تميز العلاقات الاقتصادية الدولية
عن التجارة الداخلية هو اختلاف السياسات الوطنية ووجود حواجز أو
عقبات تقف في وجه حرية التبادل الاقتصادي ما بين مختلف الدول ، وهي
حواجز وعقبات لا وجود لها في داخل الدولة الواحدة . ذلك ان كل دولة
هي وحدة سيكسية قائمة بذاتها ذات سيادة تامة على أراضيها وذات
حكومة مسئولة عن رغبة أفراد المجتمع الذي تضمه هذه الدولة ،
وهكذا تتخذ كل حكومة تلك السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية التي
تعتقد في مناسبتها للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي ولو كان من
شأنها إقامة عقبات أمام حرية التبادل الاقتصادي وحرية تنقل العمل ورأس
المال ما بين الدولة والدول الأخرى . ومثل هذه العقبات الضرائب
الجمركية والقيود الكمية وإتباع نظام الرقابة على الصرف وتقرير إجراءات
إدارية مقيدة وغير ذلك من الوسائل التي تتسبب في عرقلة حركة التبادل
الاقتصادي مع العالم الخارجي . ومن شأن كافة الاعتبارات المذكورة أن
تجعل من موضوع العلاقات الاقتصادية الدولية موضوعاً متميزاً عن
العلاقات الاقتصادية داخل الدولة الواحدة وبالتالي تبرر إفراد دراسة
خاصة له إلى جانب الدراسات الاقتصادية العامة .

المراجع في مقدمة العلاقات الاقتصادية الدولية :

- Barre, Raymond : **Economie politique**, tome II, Presses Universitaires de France, 1960, pp. 463-489.
- Baumol, William J. and Chandler, Lester V. : **Economic Processes and Policies**, Harper & Brothers Publishers, New York, 1954, pp. 489-490.
- Benham, Frederic : **Economics**, sixth edition, Sir Issac & Sons, LTD., London, 1960, pp. 473-475.
- Byé, Maurice : **Relations économiques internationales**, deuxième édition, Dalloz, Paris, 1965, PP. 3-12.
- Cairncross, Alec : **Introduction to Economics**, third édition, Butterworths & Co. (Publishers), LTD., London, 1960, pp. 543-545.

- Chi-Yuen Wu : **An Outline of International Price Theories**, George Routledge & Sons, LTD., London, 1939, pp. 153-155.
- Ellsworth, P.T. : **The International Economy**, third edition, The Macmillan Company, New York, 1964, pp. 1-3.
- Enke, Stephen and Salera, Virgil : **International Economics**, Prentice-Hall, Inc., New York, 1951, pp. 24-36.
- Gemmill, Paul F. : **Fundamentals of Economics**, sixth edition, Harper & Brothers, Publishers, New York, 1960, pp. 567-568.
- Gordon, Wendell V. : **International Trade**, Alfred A. Knoph, New York, 1958, pp. 3-4.
- Harrod, Roy : **International Economics**, James Nisbet & Co., LTD., Cambridge, at the University Press, 1966, pp. 1-8.
- Killough, Hague B. and Killough, Lucy W. : **International Economics**, D. Van Nostrand Company, INC., Princeton, New Jersey, 1960, pp. 3-10.
- Kindelberger, Charles P. : **International Economics**, fourth edition, Richard D. Irwin, INC., Homewood, Illinois, 1968, pp. 1-12.
- Lipsey, Richard : **An Introduction to Positive Economics**, second edition, Weidenfeld and Nicolson, London, 1966, pp. 733-734.
- Marcy, Gérard : **Economie Internationale**, Presses Universitaires de France, Paris, 1965, pp. 5-20.
- Morgan, Theodore : **Introduction to Economics**, second edition, Prentice-Hall, INC., Englewood Cliffs, N. J., 1956, pp. 659-660.
- Samuelson, Paul A. : **Economics**, 9th. edition, McGraw-Hill Book Company, New York, 1970, pp. 621-622.
- Wells, Sidney, J. : **International Economics**, George Allen and Unwin LTD., London, 1969, pp. 15-21.

تقسيم الدراسة :

تنقسم دراستنا للعلاقات الاقتصادية الدولية إلى أبواب خمسة يضمها جزآن :

- الباب الأول** : في التبادل الدولي .
- الباب الثاني** : في المفعولات الدولية .
- الباب الثالث** : في النظام النقدي الدولي .
- ويضم **الجزء الأول** من المؤلف هذه الأبواب الثلاثة .
- الباب الرابع** : في التكامل الاقتصادي الدولي .
- الباب الخامس** : في العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية الاقتصادية .
- ويضم **الجزء الثاني** من المؤلف هذين البابين .

الباب الأول

التبادل الدولي

يعالج موضوع التبادل الدولي على مستويين : الأول نظري ويشمل الأمكار والمبادئ والنظريات التى تتناول هذا الموضوع ، والثانى تطبيقى ويشمل السياسات المبلية التى دعا إليها الكتاب وجذبوها فيها يتعلق بموقف الدولة من التبادل التجارى الخارجى .

وعلى هذا يتقسم الباب الحالى إلى فصلين :

الفصل الأول — فى نظرية التجارة الخارجية .

الفصل الثانى — فى سياسة التجارة الخارجية .

الفصل الأول

نظرية التجارة الخارجية

يدور معظم البحث في نظرية التجارة الخارجية حول سؤال رئيسى هو : ما هى أسس التبادل التجارى المفيد لسلك من طرفى هذا التبادل ؟ ومن هذا السؤال :الرئيسى تنفرع عدة أسئلة فرعية أهمها ثلاثة : **أولا** ، ما هى شروط تقسيم العمل الدولى وتخصص الدول فى مختلف وجوه النشاط الاقتصادى ، أى الشروط الواجب توافرها لكى يكون من مصلحة بلد ما أن يمتنع عن إنتاج بعض السلع التى يحتاج إليها ويتخصص فى إنتاج البعض الآخر وأن يستورد من الخارج تلك السلع التى لا ينتجها ؟ **ثانيا** : كيف توزع الفوائد التى يحققها تقسيم العمل الدولى .أو التخصص الدولى ما بين الدول المشتركة فى ذلك التقسيم أو فى هذا التخصص ؟ **ثالثا** : ما هى الأسباب التى تنف وراء تقسيم العمل الدولى وتخصص كل دولة فى إنتاج أنواع بعينها من السلع ؟

وإذا كان التجاريون هم أول من علاج مسائل التجارة الخارجية على النحو الذى سبق أن اشرنا إليه^(١) ، فقد كلف الاقتصاديون التقليديون ، وعلى الأخص دافيد ريكاردو وجون مستيوارت ميل ، هم أول من قدم تحليلا وافيا لتقسيم العمل الدولى وأجلبوا على السؤالين الأول والثانى من الأسئلة الثلاثة التى اشرنا إليها منذ قليل . وقد أسهم بعض الكتاب ، وعلى الأخص فى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى ، فى إثراء التحليل التقليدى فى نظرية التجارة الخارجية وجعلوه يستفيد مما حدث من تطور فى بقى جوانب النظرية الاقتصادية وأخذوا فى اعتبارهم بعض العناصر التى لم يكن هذا التحليل قد أخذها فى اعتباره . ونخص بالذكر من هؤلاء الكتاب الفريد مارشال

(المراجع فى عرض واب آراء التجاريين الإنجليز فى هذا الصدد :

Viner, Jacob : **Studies in the Theory of International Trade**,
George Allen & Unwin, Ltd., London, 1937. pp. 1-118.

وفرانسيس اجووث وجوتفريد فون هابرلر . وإلى جانب هذا فقد وجد تيار من التحليل في نظرية التجارة الخارجية تادة العالمان السويديان إيلى هيكرشر وتلميذه برتل أولين تولى الإجابة على السؤال الثالث والآخر من الأسئلة الثلاثة المشار إليها . وجدير بالذكر أن هذا التيار الآخر من التحليل لا يتعارض على الإطلاق مع التحليل التقليدى ، على الرغم من هجوم برتل أولين عليه . وإنما على العكس يكمله وذلك لأنه يجيب على سؤال آخر غير السؤالين اللذين تولى هذا التحليل الإجابة عنهما .

وستتولى عرض نظرية التجارة الخارجية في هذا الفصل في مباحث ثمانية:

- المبحث الأول — في نظرية النفقات المطلقة .
- المبحث الثانى — فى نظرية النفقات النسبية المقارنة .
- المبحث الثالث — في نظرية القيم الدولية .
- المبحث الرابع — في منحنيات الطلب المتبادل .
- المبحث الخامس — في نظرية نفقة الخيار .
- المبحث السادس — في نظرية وفرة عوامل الإنتاج .
- المبحث السابع — في نفقات النقل .
- المبحث الثامن — في معدلات التبادل .

المبحث الأول

نظرية النفقات المطلقة

(آدم سميث)

تقدم كل من دافيد هيوم^(١) وآدم سميث^(٢) حججا قوية في تنفيذ آراء كتاب المذهب التجارى فيها يتعلق بالذهب والثروة والعلاقات التجارية للدولة مع الدول الأخرى ، ووضعها بهذا أسس السياسة التقليدية المنادية ببدا « دعه يعمل ، دعه يمر » . وما يهنا في المجال الراهن هو آدم سميث . وبالرغم من أن قليلا فقط مما كتبه سميث يتعلق بالتجارة الخارجية ، فقد كان لكتاب « ثروة الأمم » تأثير اكبر مما كان لأى كتاب آخر في القضاء على قيود التجارة الخارجية ومباشرة حرية هذه التجارة في أوروبا الغربية في القرن التاسع عشر . وبعد أن بين سميث أنه لا يوجد أى معنى للزيادة من الذهب من أجل الذهب في حد ذاته وأن ما ينبغي العمل على الاستزادة منه حقا هو السلع المادية الكفيلة بإشباع حاجات الأفراد ورغباتهم وأن الدخل الذى يحصل عليه الشخص لا يتكون في الواقع من عدد من القطع الذهبية بقدر ما يتكون مما يستطيع هذا الشخص أن يشتريه في السوق أو يحصل عليه بهذه القطع ، بعد أن بين هذا انصرف سميث إلى الإلماسة في مبدأ تقسيم العمل بين الأفراد وما يبنى عليه من تخصص كل منهم بعمل واحد بعينة وأوضح ما يترتب على هذا المبدأ من فائدة كبرى تتمثل في القدرة على الحصول على مقادير من المنتجات أكبر بكثير جدا مما كان يمكن الحصول عليه في حالة عدم اتباع تقسيم العمل وذلك بالقدر نفسه من عوامل الانتاج . والمثل الشهير الذى ضربه لتوضيح هذا هو صناعة الدبابيس كما هو معروف . ولم يكن سميث بالطبع هو أول من اكتشف فوائد تقسيم العمل ، فهذا الاكتشاف قديم جدا وسبق أن تحدث عنه الفيلسوف الاغريقى افلاطون .

تقسيم العمل مفيد بين الأفراد ، وكذلك بين الدول :

وقد انتقد سميث كل ما من شأنه إعانة تقسيم العمل سواء داخل

Hume, David : Political Discourses, London, 1752. (١)

Smith, Adam : An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, London, 1776. (٢)

الدولة الواحدة : ما بين مختلف الدول ، وذهب إلى أنه مثلما أن محاولة الأفراد والعائلات اتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وإنتاج كل شيء هم في حاجة إليه من شأنها الحكم عليهم بمستويات من المعيشة غالية في الانخفاض بالنظر إلى انعدام فوائد تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج في هذه الحالة ، فكذلك الأمر تماماً إذا ما حاولت مختلف الدول اتباع مبدأ الاكتفاء الذاتي وليس تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج . وقد ركز سميث على ضرر القيود على التجارة الخارجية التي دعا إليها التجاريون من أجل جلب المعادن النفيسة إلى الدولة ووضع أسس الحجة الرئيسية في مذهب حرية التجارة عندما أظهر أن التجارة بين الدول كطيلة بتمكين كل دولة من زيادة ثروتها ، بمعنى ناتجها القومي المسادى أو دخلها القومي الحقيقي ، وذلك باتاحة الفرصة أمامها للحصول على مزايا المبدأ الذى تعتمد عليه كل زيادة في الثروة : مبدأ تقسيم العمل والتخصص في الإنتاج .

وفى هذا يقول سميث « من القواعد الأساسية التى يسير عليها رب كل أسرة حريص ألا يحاول أبدا أن يصنع في بيته ما ستكلف صناعته أكثر مما يتكلف شراؤه . فالخياط لا يحاول أن يصنع حذاءه ، ولكنه يشتريه من صانع الأحذية ، وصانع الأحذية لا يحاول أن يفصل ملابسه ولكنه يستخدم في ذلك الخياط . والمزارع لا يحاول أبدا أن يفعل هذا الشيء أو ذاك وإنما يلجأ إلى كل من الخياط وصانع الأحذية . ويجد كل هؤلاء أن من مصلحته أن يستخدم كل قواه الإنتاجية في ذلك الوجه الذى يتمتع فيه بقدر من المزايا أكبر مما يتمتع به جيرانه ، وأن يشتري بقدر من منتجاته ، أى بثمان جزء من هذه المنتجات بعبارة أخرى ، كل ما يمكن أن يحتاج إليه من المنتجات الأخرى . وما هو من الصواب في سلوك كل أسرة خاصة نادراً ما يكون من الخطأ في سلوك دولة كبيرة . فإذا كان في إمكان دولة أخرى أن تصنع بسلمة أرخص مما لو كنا قد تولينا بأنفسنا صناعتها فسيكون من الأفضل شراؤها منها وذلك في مقابل جزء من منتجات صناعتنا الخاصة التى تستخدم في تلك الوجوه التى نتمتع فيها ببعض المزايا »^(١) يمثل هذه الكلمات اعتقد سميث أنه تادر على انتفاع قارئه بأنه يتعين على كل دولة أن تنتج تلك السلع التى تتمتع في إنتاجها بميزة أكبر من تلك التى تتمتع بها غيرها من الدول سواء كانت هذه

Smith, Adman : An Inquiry into the Nature and Causes (1)
of the Wealth of Nations (1776), Modern Library Edition,
Random House, New York, 1937, p. 424.

الميزة راجعة إلى عوامل طبيعية من مناخ وخصوبة في الأرض وتوافر المواد الأولية أم كانت راجعة إلى عوامل مكتسبة من مهارة واتقان للعمل .

تقييم أفكار سميث :

من العسير في الوقت الحاضر ، في الواقع ، تقييم هذه الأفكار التي نادى بها سميث وتحديد مكانتها في نظرية التجارة الخارجية ، فبعضها قديم نادى به آخرون من قبله والبعض الآخر قد أصبح مسلما به الآن إلى درجة يصعب تقدير الأهمية الكبرى لادخالها في الفكر الاقتصادي العام ، وهو ما يمثل في حقيقة الأمر اسهاما كبيرا لسميث في نمو هذا الفكر . ومما يكن من أمر فإن الحجة التي أتى بها سميث في تحبيذ تقسيم العمل بين الدول وتخصصها في الإنتاج وإطلاق حرية التبادل التجاري فيما بينها إنما تفترض أن التجارة الخارجية تتطلب أن تتمتع صناعة التصدير بميزة مطلقة أكبر مما تتمتع به هذه الصناعة في الخارج ، أي تتمتع بنفقة مطلقة أقل مما تتمتع به الصناعات الخارجية المماثلة بمعاراة أخرى . وهكذا تفترض حجة سميث أن تكون صناعة التصدير قادرة على أن تنتج كمية من الإنتاج أكبر مما تنتجه الصناعة المماثلة في الخارج وذلك بالقدر نفسه من عوامل الإنتاج من عمل وموارد طبيعية ورأس مال . ذلك أن سميث قد برهن في الواقع على أنه يمكن لدولتين أن تستفيدا من التخصص في الإنتاج إذا ما كانت الأولى أكثر كفاءة من الثانية في إنتاج السلعة أ ولكنها أقل كفاءة منها في إنتاج السلعة ب وذلك إذا ما انصرفت الدولة الأولى إلى إنتاج السلعة أ وحدها والدولة الثانية إلى إنتاج السلعة ب وحدها وعهدت كل منهما إلى استيراد حاجتها من السلعة التي لا تنتجها من الدولة الأخرى . ولكن ماذا لو كانت إحدى الدولتين محرومة من كل ميزة مطلقة في إنتاج أية سلعة مهما كانت بالمقارنة بالدولة الأخرى . بمعنى أن تكون النفقة المطلقة لإنتاج كل سلعة من السلعتين أقل في الدولة الثانية منها في الدولة الأولى ؟ هل تنصرف الدولة الأولى إلى اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي وتحرم التجارة بينهما وبين الدولة الأخرى ؟ أم تعتمد على العكس إلى مباشرة حرية التجارة معها مع ما يترتب على هذا حتما من ترميض صناعاتها إلى منافسة دمجرة من قبل الدولة الثانية ؟ لقد تعين الانتظار مدة واحد وأربعين عاما حتى يأتي ريكاردو بالإجابة على هذه التساؤلات .

مراجع في نظرية النفقات المطلقة :

Fairchild, Fred Rogers ; Buch, Norman Sidney and Slesinger, Rueben Emanuel : **Principles of Economics**, The Mc Millan Company, New York, 1954, pp. 447-448.

Krause, Walter : **The International Economy**, Constable and Company Ltd., London, 1955, pp. 7-9.

Byé : **Relations économiques internationales**. op. cit., pp. 120-121.

Ellsworth : **The International Economy**, op. cit., pp. 60-61.

Enke and Salera : **International Economics**, op. cit., pp. 143-151.

Gordon : **International Trade**, op. cit., pp. 53-54.

Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 25-26.

المبحث الثاني

نظرية النفقات النسبية المقارنة

(دافيد ريكاردو)

انارت الطبعة الاولى من المؤلف الاساسي لريكاردو في « مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب » في عام ١٨١٧ (١) اهتماما كبيرا للشهرة التي كان قد سبق أن نالها الكاتب بسبب كتيباته ومقالاته السابقة ، وكذلك بسبب نجاحه الكبير في بورصة الأوراق المالية في لندن ، وايضا بسبب عضويته في مجلس العموم البريطاني . ويمالج مؤلف ريكاردو هذا موضوع القيمة والتوزيع معالجة نظرية ، ولا يتناول موضوع العلاقات الاقتصادية الخارجية إلا في باب واحد فقط هو الباب السابع . ويتمثل الاسهم الكبير لريكاردو في نظرية التجارة الخارجية في فكرة أصبحت تعرف فيما بعد باسم نظرية النفقات النسبية أو النفقات المقارنة ، وإن كان من الأصح أن يطلق عليها مبدأ النفقات النسبية المقارنة .

إختلاف النفقات النسبية هو الشرط الضروري والكافي لتبادل التجاري :

في حين بين آدم سميث أنه ستكون للتجارة الخارجية ما بين دولتين فائدة لكل منهما إذا ما كان لاحدهما ميزة مطلقة على الأخرى ، أي نفقة مطلقة أقل ، في إنتاج إحدى السلعتين محل المبادلة ، وكان للدولة الأخرى ميزة مطلقة على الدولة الأولى ، أي نفقة مطلقة أقل ، في إنتاج السلعة الثانية ، فقد أوضح ريكاردو أنه ستوجد فائدة لكل من الدولتين في التجارة الخارجية حتى لو كان لاحدى الدولتين ميزة مطلقة على الأخرى ، أي نفقة مطلقة أقل ، في إنتاج السلعتين كليهما وذلك إذا ما كانت هذه الميزة أكبر في إحدى السلعتين منها في السلعة الأخرى . وبعبارة أخرى فقد حاول ريكاردو أن يثبت أن كل دولة ستنتج إلى التخصص لا في تلك السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة مطلقة بالمقارنة بالدول الأخرى ولكن في تلك التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية

بالمقارنة بهذه الدول الأخرى . وهكذا فإن التخصص الدولي وقيام التجارة بين الدول لا يتوقف على مقارنة الكفاءة الانتاجية لمختلف الدول في إنتاج السلعة الواحدة وإنما على مقارنة الكفاءة الانتاجية لمختلف الدول في إنتاج السلعتين معا إحداهما بالنسبة إلى الأخرى .

ولتوضيح مبدأ النفقات النسبية المقارنة نورد المثال الحسابي نفسه الذي أورده ريكاردو ونفترض وجود دولتين ، هما إنجلترا والبرتغال ، كما نفترض وجود سلعتين هما المنسوجات والنبذ . ولنفترض فضلا عن هذا أنه يلزم في إنجلترا لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات عمل ١٠٠ رجل في السنة ، ولإنتاج وحدة واحدة من النبذ عمل ١٢٠ رجلا . أما في البرتغال فماته يلزم لإنتاج وحدة واحدة من المنسوجات عمل ٩٠ رجلا في السنة ، ولإنتاج وحدة واحدة من النبذ عمل ٨٠ رجلا . وتسهيلا للشرح فافترضنا نضع البيانات السابقة في صورة الجدول التالي مع التعبير عن عمل الرجل الواحد في السنة بوحدة عمل .

نقطة الإنتاج

الدولة	وحدة من المنسوجات	وحدة من النبذ
إنجلترا	١٠٠ وحدة عمل	١٢٠ وحدة عمل
البرتغال	٩٠ وحدة عمل	٨٠ وحدة عمل

ومن الواضح أن البرتغال إنما تتمتع بميزة مطلقة على إنجلترا . أي بالمقارنة بها ، في إنتاج كل من سلعتي المنسوجات والنبذ وذلك طالما أن بإمكانها أن تنتج أى منها بنفقة مطلقة أقل من تلك التي يمكن لإنجلترا أن تنتجها بها . ومع هذا فإن مصلحة البرتغال أن تخصص في إنتاج إحدى السلعتين تاركة لإنجلترا التخصص في إنتاج السلعة الأخرى وذلك لأن نفقة إنتاج إحدى السلعتين بالنسبة إلى الأخرى في البرتغال إنما تختلف عن هذه النفقة ذاتها في إنجلترا . وهذا الاختلاف في النفقة النسبية لإنتاج السلعتين في البرتغال بالمقارنة بإنجلترا هو الشرط الضروري والكافي لقيام تبادل تجارى بينهما وإمكان الاستفادة كل منهما من هذا للتبادل .

وهناك طريقتان متكاملتان للتوصل إلى النفقة النسبية المقارنة فيما يتعلق بالسلعتين والدولتين محل البحث . وفي الطريقة الأولى نستخرج نفقة انتاج احدى السلعتين بالنسبة إلى نفقة انتاج السلعة الأخرى في كل بلد على حدة ، ثم نقارن هذه النفقة النسبية ما بين البلدين . وستخصص البرتغال في انتاج تلك السلعة التي تكون نفقتها فيها بالنسبة إلى نفقة السلعة الأخرى أقل منها في إنجلترا في حين ستخصص إنجلترا في تلك السلعة التي تكون نفقتها فيها بالنسبة إلى نفقة السلعة الأخرى أقل منها في البرتغال . وبالنسبة الحسابي فإن السلعة التي ستخصص فيها إنجلترا لن تكون هي السلعة التي ستخصص فيها البرتغال . وينضج من المثال محل البحث أن نفقة انتاج النبيذ بالنسبة إلى نفقة انتاج المنسوجات في البرتغال هي $\frac{80}{100}$ وحدة ميل ، أي ٨٨ . بمعنى أن نفقة انتاج وحدة واحدة من النبيذ في البرتغال إنما تعادل نفقة انتاج ٨٨ . من وحدة واحدة من المنسوجات . أما في إنجلترا فإن نفقة انتاج النبيذ بالنسبة إلى نفقة انتاج المنسوجات $\frac{120}{100}$ وحدة ميل ، أي ١٢٠ ، بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ في إنجلترا إنما تعادل نفقة انتاج ١٢٠ من وحدة واحدة من المنسوجات . وأذن تكون نفقة انتاج النبيذ بالنسبة إلى المنسوجات في البرتغال أقل من هذه النفقة ذاتها في إنجلترا (٨٨ > ١٢٠) مما يعني أن النفقة النسبية لإنتاج النبيذ في البرتغال هي أقل من النفقة النسبية لإنتاجه في إنجلترا . وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في انتاج النبيذ لتمييزها في انتاجه بنفقة نسبية أقل ، أي بميزة نسبية أكبر ، بالمقارنة بإنجلترا . أما إنجلترا فمن مصلحتها أن تتخصص في انتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها منطلقاً بنفقة نسبية أقل ، أي بميزة نسبية أكبر ، بالمقارنة بالبرتغال $(\frac{30}{80} > \frac{100}{120})$. وبهذا لا يكون من مصلحة البرتغال أن تتخصص في انتاج المنسوجات وذلك برغم أن النفقة المطلقة لإنتاج تلك السلعة فيها أقل من نفقتها المطلقة في إنجلترا وذلك لأن النفقة النسبية للمنسوجات في البرتغال هي أكبر منها في إنجلترا . فالمعبرة هي بالنفقة النسبية لإنتاج السلعة وليس بنفقة انتاجها المطلقة .

أما في الطريقة الثانية فإتينا نستخرج نفقة انتاج السلعة في أحد البلدين بالنسبة إلى نفقة انتاجها في البلد الآخر وذلك في كل سلعة على حدة ثم نقارن

هذه النفقة النسبية ما بين السلمتين . وستخصص البرتغال في انتاج تلك السلعة التي تكون نفقتها فيها بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا اقل منها في السلعة الأخرى في حين ستخصص إنجلترا في انتاج تلك السلعة التي تكون نفقتها فيها بالنسبة إلى نفقتها في البرتغال اقل منها في السلعة الأخرى . وبالمثل الحسابي أيضا فإن السلعة التي ستخصص فيها إنجلترا لن تكون هي السلعة التي ستخصص فيها البرتغال . ويتبين من المثال محل البحث أن نفقة انتاج النبيذ في البرتغال بالنسبة إلى نفقة انتاجها في إنجلترا هي

$$\frac{٨٠ \text{ وحدة عمل}}{١٢٠ \text{ وحدة عمل}} ، \text{ أى } ٠.٦٦ . \text{ بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من النبيذ}$$

في البرتغال إنما تعادل نفقة انتاج ٠.٦٦ . من وحدة واحدة منه في إنجلترا . أما نفقة انتاج المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقة انتاجها في إنجلترا

$$\frac{٩٠ \text{ وحدة عمل}}{١٠٠ \text{ وحدة عمل}} ، \text{ أى } ٠.٩٠ . \text{ بمعنى أن نفقة إنتاج وحدة واحدة من}$$

المنسوجات في البرتغال إنما تعادل نفقة انتاج ٠.٩٠ . من وحدة واحدة منها في إنجلترا . واذن تكون نفقة النبيذ في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا هي الأقل ، أى أقل من نفقة المنسوجات في البرتغال بالنسبة إلى نفقتها في إنجلترا ، ($٠.٦٦ > ٠.٩٠$) ، مما يعنى أن النفقة النسبية للبرتغال في انتاج النبيذ هي أقل من النفقة النسبية في انتاج المنسوجات . وهكذا يكون من مصلحة البرتغال أن تخصص في انتاج النبيذ لثمتها في انتاجه بنفقة نسبية أقل ، أى بميزة نسبية أكبر ، بالمقارنة بالمنسوجات . أما إنجلترا فمن مصلحتها أن تخصص في انتاج المنسوجات لأنها تتمتع فيها منطقيا بنفقة

$$\text{نسبية أقل ، أى بميزة نسبية أكبر ، بالمقارنة بالنبيذ (} \frac{١٠٠}{٩٠} > \frac{١٢٠}{٨٠} \text{) .}$$

وبهذا لا يكون من مصلحة البرتغال أن تخصص في انتاج المنسوجات على الرغم من أنها تنتج هذه السلعة بنفقة مطلقة أقل من تلك التي تنتجها بها إنجلترا وذلك لأن النفقة النسبية للمنسوجات في البرتغال هي أكبر منها للنبيذ ، فالمعبرة هي بالنفقة النسبية لإنتاج السلعة وليس بنفقة انتاجها المطلقة .

ويمبر ريكاردو عن وجوب تخصص البرتغال في انتاج النبيذ في المثال محل البحث قائلا « وعلى الرغم من أنها (أى البرتغال) تستطيع أن تصنع الملابس بعمل ٩٠ رجلا ، فإنها ستستوردها من بلد يلزم لصنعها فيه عمل ١٠٠ رجل وذلك لأنه سيكون من المفيد لها أن تستخدم رأسمالها بالأحرى

في انتاج النبيذ الذى يمكنها أن تحصل في مقابلته على منسوجات من انجلترا أكثر من تلك التى يمكنها انتاجه منها إذا ما عمدت الى تحويل جزء من رأسمالها من انتاج النبيذ الى صناعة الملابس (١) .

منطقة التبادل التجارى المفيد لكل من الدولتين :

ولم يبين ريكاردو القسوى التى يتوقف عليها تحديد تلك السكبة من المنسوجات التى ستبداًل في مقابل وحدة واحدة من النبيذ عندما تقوم التجارة بين انجلترا والبرتغال ، لكنه افترض أنه توجد منطقة سيكون من المفيد داخلها لكل من البلدين أن يتبادلا السلعتين فيما بينهما بعد أن تخصص انجلترا في المنسوجات والبرتغال في النبيذ . وإذا ما افترضنا الآن أن وحدة واحدة من النبيذ ستبداًل في مقابل وحدة واحدة من المنسوجات نستلاحظ أن البرتغال عندما تنتج الوحدة من النبيذ فإنها تتكلف في ذلك ٨٠ وحدة عمل ، وإذا ما أرادت انتاج وحدة من المنسوجات فإنها ستتكلف ٩٠ وحدة عمل . وفي حالة عدم وجود تجارة خارجية فستكون تكلفة وحدة المنسوجات في البرتغال أكبر من تكلفة وحدة النبيذ ، ولهذا سيكون من مصلحتها أن تحصل من انجلترا بعد إقامة تجارة معها على وحدة من المنسوجات في مقابل وحدة واحدة من النبيذ . وفي الواقع فإن الوحدة من النبيذ ستبداًل في البرتغال في حالة عدم وجود تجارة خارجية في مقابل ٨٨ ر. من الوحدة من المنسوجات ، وأن سيكون من مصلحتها أن تحصل من انجلترا مقابل وحدة من النبيذ على أية كمية من المنسوجات تزيد عن ٨٨ ر. من الوحدة منها . هذا عن ناحية التجارة الخارجية للبرتغال . ومن هذا يتضح أنه بالرغم من أن البرتغال تتمتع بميزة مطلقة على انجلترا في انتاج كل من السلعتين إلا أنها تستفيد من التخصص في الانتاج وبمباشرة التجارة مع انجلترا لأنها تتمتع بميزة في انتاج النبيذ أكبر من تلك التى تتمتع بها في انتاج المنسوجات ، أى تتمتع بميزة نسبية في انتاج النبيذ بعبارة أخرى .

أما انجلترا فانه يلاحظ أنها عندما تنتج الوحدة من المنسوجات فإنها تتكلف في ذلك ١٠٠ وحدة عمل ، وتتكلف ١٢٠ وحدة عمل لإنتاج وحدة من النبيذ . وفي حالة عدم وجود تجارة خارجية فستكون تكلفة وحدة النبيذ في انجلترا

(١) Ricardo, David : **The Principles of Political Economy and Taxation**, (1817), Everyman's Library, J.M. Dent and Sons Ltd., London, 1960, p. 82.

أكبر من تكلفة وحدة المنسوجات ، ولهذا سيكون من مصلحتها أن تحصل من البرتغال بعد اقامة تجارة معها على وحدة من النبيذ في مقابل وحدة واحدة من المنسوجات . والواقع أن الوحدة من النبيذ ستبديل في انجلترا في حالة عدم وجود تجارة خارجية في مقابل ١٫٢ وحدة من المنسوجات ، ومن ثم يكون من مصلحتها أن تغطي البرتغال في مقابل وحدة من النبيذ أية كمية من المنسوجات تقل عن ١٫٢ وحدة منها . وهذا عن مائد التجارة الخارجية لانجلترا . ومن هذا يتبين أنه على الرغم من أن انجلترا أقل ميزة من البرتغال بصفة مطلقة في انتاج كل من السلعتين إلا أنها تستفيد من التخصص في الانتاج ومباشرة التجارة مع البرتغال لأنها أقل ميزة في سلعة المنسوجات بدرجة أقل مما هي الحال في سلعة النبيذ مما يعنى أنها تتمتع بميزة في انتاج المنسوجات أكبر نسبيا مما تتمتع به في انتاج النبيذ ، أى تتمتع بميزة نسبية في انتاج المنسوجات بعبارة أخرى .

ومن هذا يتبين أنه توجد منطقة للتبادل التجارى بين البلدين تقع ما بين ٨٨. من الوحدة من المنسوجات و ١٫٢ وحدة منها في مقابل الوحدة الواحدة من النبيذ ، أى ما بين معدل التبادل اللذين كانا سائدين في البلدين قبل قيام التجارة بينهما . وسيفيد كل من انجلترا والبرتغال أن يتم التبادل على أساس أى معدل يقع في هذه المنطقة . لكنه إن تم التبادل على أساس الحد الأول للمنطقة والذي كان سائدا في البرتغال قبل قيام التجارة ، أى ٨٨. من الوحدة من المنسوجات في مقابل الوحدة من النبيذ ، فستعود مائدة التبادل التجارى بين انجلترا والبرتغال بأكملها على انجلترا . أما إن تم على أساس الحد الأخير للمنطقة والذي كان سائدا في انجلترا قبل قيام التجارة ، أى ١٫٢ وحدة من المنسوجات في مقابل وحدة النبيذ ، فستعود مائدة هذا التبادل التجارى بأكملها على البرتغال .

صيافة مختصرة النظرية :

وبناء على ما تقدم فانه يمكننا أن نقرر أنه حتى إذا كانت إحدى الدولتين تتمتع بميزة مطلقة على الأخرى في إنتاج كلتا السلع فسيكون من مصلحتها معا التخصص في الإنتاج ومباشرة التبادل التجارى إذا ما ركزت الدولة الأكثر كفاءة مجهوداتها في انتاج تلك السلع التى تتمتع في انتاجها بنفقة نسبية أقل من السلع الأخرى ، أى بميزة نسبية أكبر من السلع الأخرى ، وذلك بالمقارنة بالدولة الثانية . أما مبدأ أو نظرية النفقات النسبية المقارنة فيمكن صياغته باختصار على النحو التالى : إن الشرط الضرورى والكافى لقيام تبادل

تجارى خارجى ما بين دولتين تتجان مجموعة السلع ذاتها هو أن تخطف النفقات النسبية لإنتاج هذه السلع من دولة الى أخرى . وعند توافر هذا الشرط فسيكون من مصلحة كل دولة أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع فيها بنفقة نسبية أقل ، أى بميزة نسبية أكبر ، وذلك بالمقارنة بالدولة الأخرى .

لا فائدة من التبادل التجارى إذا تساوت النفقات النسبية :

ويتبين من مبدأ النفقات النسبية المقارنة أنه لو تساوت النفقات النسبية لإنتاج السلع في كل من الدولتين فلن تكون هناك فائدة من التخصص وتبادل التجارة فيما بينهما . ويتحقق هذا في حالة التساوى التام لنفسة إنتاج كل سلعة من السلع في الدولتين أو في حالة اختلاف هذه النفقة من دولة الى أخرى ولكن بالنسبة نفسها . فلو وجدت سلعتان هما ١ ، ب وكانت نفقة إنتاج الوحدة من السلعة ١ في الدولة الأولى هي ثلاثة أرباع نفقة إنتاج الوحدة من السلعة ب ، وكذلك الحال تماماً في الدولة الثانية فلن تكون هناك فائدة من أى تبادل تجارى بينهما لأن أى من الدولتين لا تتمتع بميزة نسبية أكبر من الأخرى في إنتاج أية سلعة من السلعتين . والواقع أنه لا توجد أية منطقة يمكن أن يتم التبادل في داخلها وأن يكون ذا فائدة لكل من الدولتين . فإذا كان من مصلحة الدولة الأولى أن تتخلى عن وحدة من السلعة ١ في مقابل أية كمية تزيد عن ثلاثة أرباع وحدة من السلعة ب ، فالحال كذلك تماماً بالنسبة الى الدولة الثانية . وإذا كان من مصلحة الدولة الأولى أن تتخلى من وحدة من السلعة ب في مقابل أية كمية تزيد عن وحدة وثلاث من السلعة ١ فإن الحال كذلك بالضبط بالنسبة الى الدولة الثانية .

الفروض التى تقوم عليها النظرية :

ويلاحظ أن الوضع الذى انتهى اليه ريكاردو نتيجة لاختلاف النفقات النسبية المقارنة بين انجلترا والبرتغال لا يمكن أن يوجد في داخل الدولة الواحدة ، لأنه لو كانت منطقة ما في داخل الدولة أكثر كثافة من منطقة أخرى في إنتاج كل من المنسوجات والنيذ فلن العمل ورأس المال سينتقلان من هذه المنطقة الأخرى الى المنطقة الأولى وسيتركز كل الإنتاج من السلعتين هناك . لكنه بالنظر الى عدم قدرة العمل ورأس المال على التنقل ما بين الدول فإن الاختلاف في النفقات النسبية سيبقى وسيكون من مصلحة الدول التخصص

في الإنتاج على النحو الذي تبليه نظرية النفقات النسبية المقارنة وإقامة التبادل التجاري بكل حرية فيما بينها . والواقع أن أحد الغروض الأساسية لهذه النظرية هو عدم قدرة عوامل الإنتاج على التنقل من دولة إلى أخرى وقدرتها على التنقل داخل الدولة الواحدة . ومن الغروض الأخرى التي تقوم عليها النظرية أن نفقة إنتاج السلعة إنما تتمثل في كمية العمل اللازمة لإنتاجها ، وهذه هي نظرية العمل في القيمة التي اعتنقها ريكاردو . كذلك من هذه الغروض عدم تغير نفقة إنتاج السلعة بتغير حجم الكميات المنتجة منها ، أي ثبات نفقة الإنتاج بعبارة أخرى . ومن هذه الغروض أيضا عدم وجود نفقات للنقل ما بين الدول . ويلاحظ أن من شأن كافة هذه الغروض تبسيط عرض الموضوع ، ولا يغير اسقاطها من صحة نظرية النفقات النسبية المقارنة فيما يتعلق بطبيعة وبغائده التخصص الدولي وذلك كما سنرى فيما بعد ، وذلك على الرغم من أن قيام النظرية عليها يؤدي إلى إهمال بعض المشكلات المتعلقة بالتجارة الخارجية .

هدف ريكاردو من تقديم النظرية :

وجدير بالذكر أن نظرية النفقات النسبية المقارنة وإن كانت مفيدة في بيان الشرط الواجب توافره لقيام تقسيم العمل الدولي وتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي ، إلا أنه من المحتمل أن يكون ريكاردو قد قدمها كبرهان أو دليل على المزايا التي تعود على مختلف الدول من مباشرة التجارة فيما بينها بحرية وعدم وضع قيود عليها وذلك أكثر مما قدمها كبيان لشرط قيام تقسيم العمل الدولي والتخصص في الإنتاج بين الدول .

المراجع في نظرية النفقات النسبية المقارنة :

Von Haberler, Gottfried - *The Theory of International Trade, with its Application to Commercial Policy*, (translated from the German) William Hodge & Company Limited, London, 1936, pp. 125-131.

Guittou, Henri : *Economie politique*, tome II, Dalloz, Paris, 1970, pp. 410-411.

Nevin, Edward : *Textbook of Economic Analysis*, third edition. Macmillan, London, pp. 407-411.

- Barre : **Economic politique, tome I, op. cit., pp. 516-518.**
- Byé : **Relations économiques internationales, op. cit., pp. 121-125.**
- Cairncross : **Introduction to Economics, op. cit., pp. 545-548.**
- Chi-Yuen Wu : **An Outline of International Price Theory, op. cit., pp. 155-161.**
- Ellsworth : **International Economy, op. cit., pp. 61-64.**
- Enke and Salera : **International Economics, op. cit., pp. 151-154.**
- Fairchild, Buck and Slesinger : **Principles of Economics, op. cit., pp. 448-450.**
- Gordon : **International Trade, op. cit., pp. 54-61.**
- Harrod : **The International Economy, op. cit., pp. 12-17.**
- Killough and Killough : **International Economics, op. cit., pp. 52-56.**
- Kindelberger : **International Economics, op. cit., pp. 19-22.**
- Krausc : **The International Economy, op. cit., pp. 9-12.**
- Marcy : **Economie internationale, op. cit., pp. 30-36.**
- Samuelson : **Economics, op. cit., pp. 645-650, 655-656.**
- Viner : **Studies in the Theory of International Trade, op. cit., pp. 437-453.**
- Wells : **International Economics, op. cit., pp. 26-29.**

المبحث الثالث نظرية القيم الدولية (جون ستوارت ميل)

لم يكتب ميل ، بعد عرض مبدأ ريكاردو في النفقات النسبية المطلقة ، بالوقوف عند حد القول بأنه توجد مائدة في التخصص في الإنتاج بين الدول وأن معدل التبادل الذى سيتحقق بين الدولتين طرق المبادلة سيوجد في منطقة التبادل التجارى بين البلدين التى أشار إليها ريكاردو ، ولكنه تناول مسألة القيم الدولية ، أى المعدلات التى ستتبادل بها السلع الواحدة بالأخرى ما بين الدول ، محاولاً بيان الكيفية التى تتحدد بها هذه القيم أو المعدلات وكذلك الكيفية التى تتوزع بها فوائد تقسيم العمل الدولى بين الدول التى تطبقه عندما تخصص الدولة في إنتاج السلع التى تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر ، أى بنفقة نسبية أقل ، بالمقارنة بالدولة الأخرى . وقد تناول ميل هذا الموضوع في البابين السابع عشر ، الخاص بالتجارة الدولية ، والثامن عشر ، الخاص بالقيم الدولية ، من مؤلفه الكبير « مبادئ الاقتصاد السياسى » في عام ١٩٤٨ (١) . وقد أورد ميل مثالا كميلاً بتركيز الانتباه على المشكلة التى يفتعلها ، فبدلاً من أن يأخذ الكمية المنتجة من كل من السلعتين في البلدين باعتبارها من المعطيات مع اختلاف نفقة العمل اللازمة لإنتاج كل كمية فقد افترض كمية معينة من العمل في كل بلد ولكن اختلاف الكمية المنتجة بواسطتها من كل من السلعتين . وبهذا يكون التركيز في مثال ميل على الميزة النسبية أو الكفاءة النسبية للعمل في كل من البلدين وذلك على خلاف مثال ريكاردو حيث كان التركيز على النفقة النسبية للعمل في كل منهما .

كيفية تحديد القيم الدولية :

لما المثال الذى اختاره ميل لبيان كيفية تحديد القيم الدولية فهو افتراض أن إنتاج ١٠ ياردات من المنسوجات يكلف انجلترا قدراً من العمل مثلاً يكلف

انتاج ١٥ ياردة من الأقمشة الكتانية ، أو الكتان مختصرا . أما في ألمانيا فإن إنتاج ١٠ ياردات من المنسوجات إنما يكلف تقريبا من العمل مثلما يكلف إنتاج ٢٠ ياردة من الكتان . ومن الممكن تصوير هذا المثال في شكل الجدول التالي :

الإنتاج من نفقة متساوية

البلد	المنسوجات	الكتان
انجلترا	١٠ وحدات	١٥ وحدة
ألمانيا	١٠ وحدات	٢٠ وحدة

وواضح من هذا المثال أن الوحدة من المنسوجات إنما تتكلف تقريبا من العمل أكبر مما تتكلفه الوحدة من الكتان وذلك في كل من ألمانيا وانجلترا . لكنه نظرا إلى أن كمية العمل نفسها التي تنتج ١٠ وحدات من المنسوجات في ألمانيا تنتج ٢٠ وحدة من الكتان ، في حين أن كمية العمل التي تنتج في انجلترا ١٠ وحدات من المنسوجات إنما تنتج ١٥ واحدة من الكتان فحسب فإنه يتبين من هذا أن ألمانيا إنما تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الكتان بالمقارنة بانجلترا في حين تتمتع انجلترا بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات بالمقارنة بألمانيا ، ومن ثم تتخصص ألمانيا في صناعة الكتان وتستورد المنسوجات من انجلترا وتتخصص انجلترا في صناعة المنسوجات وتستورد الكتان من ألمانيا .

ومن الواضح أن منطقة التبادل التجاري بين الدولتين إنما تقع ما بين ١٥ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات و ٢٠ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات . وإن تم التبادل على أساس الحد الأول للمنطقة ، أي ١٥ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات ، فستعود فائدة التبادل كلها على ألمانيا التي ستكسب ٥ وحدات من الكتان في مقابل كل ١٠ وحدات من المنسوجات تستوردها من انجلترا ، وهي الفرق بين معدل التبادل الداخلي فيها ومعدل التبادل الخارجي مع انجلترا . أما لو تم التبادل على أساس الحد الأخير للمنطقة ، أي ٢٠ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات ، فستعود فائدة التبادل كلها

على انجلترا التي ستكسب ٥ وحدات من الكتان في مقابل كل ١٠ وحدات من المنسوجات تصدرها الى ألمانيا ، وهى الفرق بين معدل التبادل الداخلى فيها ومعدل التبادل الخارجى مع ألمانيا . اما لو اريد للتبادل التجارى بين ألمانيا وانجلترا أن يعود بفائدة على كل من البلدين فيجب أن يقع معدل التبادل ما بين المئتين في داخل منطقة التبادل المشار اليها وليس على اى حد من حديها ، أى أن يكون معدل التبادل اكبر من ١٥ وأقل من ٢٠ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات ، وهنا فقط يمكن لكل من الدولتين أن تستفيد من التخصص في الانتاج ومن اقامة حرية التبادل التجارى بينهما . وهذا هو الموقف الذى يعتقد ميل أنه يميل الى التحقق عملا .

ولكن ما هى العوامل التى يتحدد على اساسها المعدل الفعلى لتبادل السلعتين ما بين ألمانيا وانجلترا ؟ ان الإجابة التى يقدمها ميل على هذا السؤال هى باختصار : أن معدل التبادل الفعلى انبعاثا يحكم بضرورة أن تتبادل القيمة الكلية لكل من المنسوجات والكتان محل التبادل ما بين ألمانيا وانجلترا ، وأن معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين سيتحقق عندما تكون القيمة الكلية لما تستطيع كل دولة أن تصدره الى الأخرى على اساسه كافية بالضبط للوفاء بالقيمة الكلية لما تريد كل دولة أن تستورده من الأخرى على اساسه أيضا . ولم يجر ميل تحليله على أساس الائتمان النقدية للسلعتين والقيم النقدية للمبادلة بينهما وانما على أساس ثمن كل سلعة مقوما في شكل وحدات من الأخرى ، وقيمة كل كمية متبادلة منهما مقومة في شكل وحدات من الأخرى . وهكذا فإن معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين انما يتحقق عندما تكون السكينة الكلية للكتان التى تصدرها او تعرضها ألمانيا مقسومة على الكمية الكلية للمنسوجات التى تصدرها او تعرضها انجلترا مساوية لثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنها في شكل وحدات من الكتان ، أى عندما يكون :

$$\frac{\text{مرض السكان}}{\text{مرض المنسوجات}} = \text{ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان}$$

ومعنى هذا أن يكون :

$$\frac{\text{مرض المنسوجات}}{\text{مرض السكان}} = \text{ثمن السكان معبرا عنه بالمنسوجات} .$$

ومن الواضح أنه بتحقيق هذه المعادلة أو تلك فإن القيمة الكلية لكمية الكتان المصدر أو المروضة بواسطة الماتيا نستتسوى تماما مع القيمة الكلية لكمية المنسوجات المصدر أو المروضة بواسطة انجلترا .

وقد افترض ميل أنه في لحظة ما فإن ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان سيكون هو ١٧ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات وأنه عند هذا الثمن فإن طلب انجلترا على الكتان سيكون ١٧.٠٠٠ وحدة وطلب الماتيا على المنسوجات سيكون ١٠.٠٠٠ وحدة . ومن الواضح أنه عند معدل التبادل ذاك والكميات المطلوبة من كل من السلعتين هذه فإن وضع التوازن سيتحقق وسيتمكن إجراء التبادل التجارى بين الدولتين لأن القيمة الكلية لعرض كل من الدولتين إنما تكفى بالضبط للوفاء بالقيمة الكلية لطلبها من الأخرى . وإذا كان يكون معدل التبادل المذكور هو معدل التوازن . ذلك أن القيمة الكلية لطلب انجلترا من الكتان ، أى عرض الماتيا له ، إنما تكفى بالضبط للوفاء بالقيمة الكلية لطلب الماتيا من المنسوجات ومن ثم تتمكن الماتيا من الحصول على الكمية التى تلزمها منها من انجلترا . ومن الواضح أنه تتحقق في هذه الحالة المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{عرض الكتان}}{\text{عرض المنسوجات}} = \left(\frac{17000}{10000} \right) = \text{ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان}$$

$$\left(\frac{17}{10} \right) .$$

وبالمثل فإن القيمة الكلية لطلب الماتيا من المنسوجات ، أى عرض انجلترا له ، إنما تكفى بالضبط للوفاء بالقيمة الكلية لطلب انجلترا من الكتان، ومن ثم تتمكن انجلترا من الحصول على الكمية التى تلزمها منه من الماتيا . ومن الواضح أيضا أنه تتحقق أيضا في هذه الحالة المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{عرض المنسوجات}}{\text{عرض الكتان}} = \left(\frac{10000}{17000} \right) = \text{ثمن الكتان معبرا عنه بالمنسوجات}$$

$$\left(\frac{10}{17} \right)$$

وبعد هذا يواصل ميل تحطيه ويفترض أنه عند معدل التبادل المذكور ،
 أي ١٧ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات ، لم تكن انجلترا
 مستعدة الا لطلب ١٣٦٠٠ وحدة من الكتان فحسب في حين كانت ألمانيا
 مستعدة لطلب ١٠٠٠٠ وحدة من الكتان . ومن الواضح أنه عند معدل
 التبادل ذاك والكميات المطلوبة من السلعتين هذه فإنه لن يتحقق وضع
 التوازن ولن يمكن إجراء التبادل التجاري بين الدولتين ومن ثم لا يكون ذلك
 المعدل هو معدل التوازن . ذلك أن القيمة الكلية لطلب انجلترا من الكتان
 لن تكفي للوفاء بالقيمة الكلية لطلب ألمانيا من المنسوجات ومن ثم لن
 تتمكن ألمانيا من الحصول على كل الكمية التي تلزمها من المنسوجات
 من انجلترا ، بل مستمكن من الحصول على ٨٠٠٠ وحدة فحسب منها

$$: \text{وهكذا فإن} \left(\frac{10}{17} \times 13600 = 8000 \right)$$

$$\frac{\text{عرض المنسوجات}}{\text{عرض الكتان}} \left(\frac{13600}{10000} \right) \neq \text{ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان}$$

$$\left(\frac{17}{10} \right)$$

وفي هذه الحالة فإنه لا بد إذا أرادت ألمانيا الحصول على الألفى وحدة
 الباقية من المنسوجات أن تعرض ثمنها أكثر ارتفاعا لها ، أي يزيد عن ١٧
 وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات . وإذا ما افترضنا أن
 معدل التبادل الجديد قد أصبح ١٨ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من
 المنسوجات ، وأنه عند هذا الثمن المرتفع للمنسوجات أصبحت انجلترا راغبة
 في زيادة طلبها من الكتان إلى ١٦٢٠٠ وحدة وألمانيا راغبة في انقاص طلبها
 من المنسوجات إلى ٩٠٠٠ وحدة ، فيستحق وضع التوازن من جديد وسيكون
 إجراء التبادل التجاري ما بين الدولتين لأن القيمة الكلية لعرض كل من
 الدولتين ستكون من جديد للوفاء بالقيمة الكلية لطلبها من الأخرى ومن ثم
 يكون معدل التبادل المذكور هو معدل التوازن . ذلك أن القيمة الكلية لطلب
 انجلترا من الكتان ستكون بالضبط للوفاء بالقيمة الكلية لطلب ألمانيا من
 المنسوجات وبالتالي تتمكن ألمانيا من الحصول على كل الكمية الجديدة

التي أصبحت تريدها من إنجلترا . ومن الواضح أنه تتحقق في هذه الحالة المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{عرض السكان}}{\text{مرض المنسوجات}} \left(\frac{16200}{9000} \right) = \text{ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكنان} \\ \left(\frac{18}{10} \right) .$$

وبالمثل فإن القيمة الكلية لطلب الماتيا من المنسوجات ستكفي بالضبط للوفاء بالقيمة الكلية لطلب إنجلترا من الكنان ومن ثم يمكن لإنجلترا أن تحصل على كل الكمية الجديدة التي تلزمها من الماتيا . ومن الواضح أنه تتحقق في هذه الحالة المعادلة الآتية :

$$\frac{\text{مرض المنسوجات}}{\text{مرض السكان}} \left(\frac{9000}{16200} \right) = \text{ثمن السكان معبرا عنه بالمنسوجات} \\ \left(\frac{10}{18} \right) .$$

ويتبين مما تقدم أن القيمة الدولية لكل من السلعتين أو معدل تبادلها الدولي إنما يقع ما بين محطتي تبادلها السائدين في داخل كل من الدولتين ، وأنه إنما يتحدد على النحو الذي تكفي معه القيمة الكلية لصادرات كل دولة من إحدى السلعتين للوفاء بالقيمة الكلية لوارداتها من السلعة الأخرى . ويعبر ميل عن هذا بقوله « إن القانون الذي عرضناه الآن يمكن أن يطلق عليه بدقة معادلة الطلب الدولي . ومن الممكن التعبير عنه باختصار على النحو الآتي : إن منتجات دولة ما مستبدل في مقبل بمنتجات دولة أخرى على أساس تلك القيم التي يكون من شأنها أن تكفي القيمة الكلية لكل صادراتها للوفاء بالقيمة الكلية لكل وارداتها . ويعتبر قانون القيم الدولية هذا مجرد امتداد للقانون العام للقيمة ، الذي سبق أن أطلقنا عليه معادلة المرض والطلب » ^(١) .

Mill, John Stuart : **Principles of Political Economy** ^(١)

(1848), edited by Sir Ashley, W.J., Prints of Economic Classics, Augustus M. Kelley, New York, 1961, p. 592.

(م ٣ = العلاقات الاقتصادية الدولية)

تقسيم الفائدة الكلية للتجارة الخارجية :

لكن ميل يريد أن يعرف أيضا الكيفية التي تتوزع بها الفائدة الكلية للتجارة الخارجية ولتقسيم العمل الدولي ما بين الدول الأطراف فيه . وهو يعتقد أن فائدة الدولة من التبادل الدولي ستزداد كلما زاد الطلب على منتجاتها بواسطة الدول الأخرى وقل طلبها هي على منتجات هذه الدول . وهو يستخدم في هذا الصدد مفهوم المرونة ، مرونة الطلب للثمن ، ولكنه يسميه « القابلية للتوسع » . وإذا ما استخدمنا نحن تعبير المرونة فإنه يمكننا عرض وجهة نظر ميل في موضوع تقسيم فوائد التجارة الخارجية على النحو التالي : لنفترض أن معدل التوازن للتبادل ما بين الكتان والمنسوجات هو ١٧ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات وأنه حدث تحسن في فنون الإنتاج في ألمانيا لم يحدث نظير له في إنجلترا كان من مقتضاه أن تكفى كمية العمل نفسها التي كانت تزرع فيما مضى لإنتاج ٢٠ وحدة من الكتان لإنتاج ٣٠ وحدة منه الآن . من الممكن في هذه الحالة أن نفترض أن معدل التبادل الجديد سيكون هو $٢٥ \frac{١}{٢}$ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات . لكن هذا المعدل الجديد سيتحقق فقط في حالة ما إذا كان طلب إنجلترا على الكتان متكافئ المرونة ، أى أن معامل المرونة واحد صحيح ، ففي هذه الحالة سيزداد طلبها من الكتان بالنسبة نفسها التي انخفض بها ثمنه في ألمانيا معبرا عنه في شكل منسوجات ، وهي نسبة النصف . أما لو كان طلب إنجلترا على الكتان غير مرن ، أى كان معامل المرونة أقل من واحد صحيح ، فسيزداد طلبها من الكتان بنسبة أقل من نسبة انخفاض ثمنه معبرا عنه بالمنسوجات ، وسيكون معدل التبادل الجديد أكبر من $٢٥ \frac{١}{٢}$ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات . وستعتمد أن تنفق ألمانيا المزيد من العمل بالنسبة إلى ما كانت تنفقه من قبل للحصول من إنجلترا على الكمية نفسها من المنسوجات . وبهذا تزداد فائدة إنجلترا من التجارة الخارجية مع ألمانيا عن ذي قبل . أما لو كان طلب إنجلترا على الكتان مرنا ، أى كان معامل المرونة أكبر من واحد صحيح ، فسيزداد طلب إنجلترا على الكتان بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ثمنه معبرا عنه بالمنسوجات ، وسيكون معدل التبادل الجديد أقل من $٢٥ \frac{١}{٢}$ وحدة من الكتان في مقابل ١٠ وحدات من المنسوجات . وستتمكن ألمانيا من تقليل كمية العمل التي كانت تنفقه من قبل للحصول من إنجلترا على الكمية نفسها

من المنسوجات . وبهذا تزداد فائدة المقيما من التجارة الخارجية مع انجلترا
عن ذى قبل .

ويعبر ميل عن تأثير مرونة الطلب في توزيع الفائدة الكلية من التجارة
الخارجية بين الدول المشتركة فيها قولا « كلما زاد الطلب الخارجى على
منتجاتها (أى منتجات الدولة) عن طلبها على منتجات الخارج .. تحولت
معدلات التبادل لصالحها ، أى أنها يستحصل على المزيد من المنتجات الأجنبية
في مقابل كمية محددة من منتجاتها »^(١). كذلك فإنه يقول « إن الدولة التى
تباشر تجارتها الخارجية وفقا للمعدلات الأفضل هى تلك التى تطلب منتجاتها
بواسطة الخارج بكثرة ، والتى تطلب هى نفسها منتجات الخارج بقله »^(٢).

مؤدى النظرية باختصار :

وبالاختصار فإن نظرية القيم الدولية ليل انما تذهب إلى :

١ — أن منطقة معدلات تبادل السلعتين الممكنة بين الدولتين انما تحدد
بحدين : الحد الأول هو معدل التبادل الداخلى بين السلعتين في
الدولة الأولى ، والثانى هو معدل التبادل الداخلى بين السلعتين في
الدولة الثانية . وبطبيعة الحال فإن كل معدل من هذين المعدلين
الداخليين انما يتكون على أساس نفقة انتاج إحدى السلعتين بالنسبة
إلى نفقة انتاج السلعة الأخرى في الدولة .

٢ — أنه في داخل هذه المنطقة فإن معدل التبادل الفعلى للسلعتين ما بين
الدولتين انما يتوقف على حالة طلب كل دولة من الدولتين على السلع
التي تنتجها الدولة الأخرى .

٣ — إن معدل التوازن للتبادل ما بين السلعتين هو الذى على أساسه
تتساوى قيمتا القيمة الكلية لطلب الدولة الأولى من السلعة التى

تنتجها الدولة الثانية مع القيمة الكلية لطلب الدولة الثانية من السلعة
التي تنتجها الدولة الأولى .

نفقات النقل والتجارة الخارجية :

والى جانب ما تقدم فإن ميل يتمرض الى نفقات النقل ويرى ان لها
تأثيراً مزدوجاً على التجارة الخارجية : فمن ناحية أولى ستؤدى هذه
النفقات الى جعل الكتان الألمانى أعلى سعراً فى انجلترا منه فى ألمانيا وجعل
المنسوجات الانجليزية أعلى سعراً فى ألمانيا منها فى انجلترا ، ومن ثم لن
تبادل هاتان السلعتان بين الدولتين وفقاً لمعدل التبادل الذى يتوصل إليه
فى حالة افتراض عدم وجود نفقات للنقل . ولكنه لا توجد قاعدة مطلقة تتوزع
على أساسها نفقات النقل ما بين الدولتين مثلما أنه لا توجد قاعدة مطلقة
لتوزيع الفائدة الكلية من التجارة الخارجية ، ويتوقف كل شيء على وضع
الطلب الدولى .

ومن ناحية ثلثية فإن من شأن نفقات النقل أن تحد من مدى تقسيم
العمل الدولى لأنها تضطر الدولة إلى أن تنتج فى الداخل بسلعاً كان
يمكن الحصول عليها من الخارج بأثمان أقل ولكن ليس من القلة بحيث تكفى
لتعويض ما يتعين أن تتحمله السلع المستوردة من نفقات النقل من شأنها
أن تزيد من تكلفتها بالنسبة إلى الدولة المستوردة^(١).

أيضاً فقد حاول ميل أن يثبت أن إسقاط فرض الدولتين والسلعتين
وافترض قيام التجارة بين الدولتين فى سلع كثيرة أو بين دول كثيرة فى
سلعتين ليس من شأنه تغيير النتيجة النهائية لفظرية النفقات النسبية المقارنة
أو لفظرية القيم الدولية^(٢).

(١) راجع :

Mill : Principle of Political Economy, op. cit.,
pp. 588-590.

(٢) راجع :

Mill : Principles of Political Economy, op. cit.,
pp. 590-593.

المراجع في نظرية :ية :

Graham, Frank : «The Theory of International Values Re-Examined», in **Readings in the Theory of International Trade** (Ellis, Howard S. and Metzler, Lloyds, eds.), George: Allen & Unwin, London, 1966, pp. 301-350.

Barre : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 518-520.

Byé : **Relations économiques internationales**, op. cit., p. 126.

Ellsworth : **The International Economy**, op. cit., pp. 64-66.

Enke and Salera : **International Economics**, op. cit., pp. 154-158.

Gordon : **International Trade**, op. cit., pp. 63-63.

Guillon : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 412-414.

Von Haberler : **The Theory of International Trade**, op. cit., pp. 145-150.

Killough and Killough : **International Economics**, op. cit., pp. 56-57.

Marcy : **Economie internationale**, op. cit., pp. 36-42.

Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 29-31.

المبحث الرابع

منضيت الطلب المتبادل

(ملر شال - ادجورث)

ترجع فكرة الطلب المتبادل وتحليلها والتعبير ذاته إلى جون ستيوارت ميل . وجوهر الفكرة هو أن عرض أحد طرفي المبادلة للسلعة التي ينتجها إن هو في الواقع إلا طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر . كذلك فإن عرض هذا الطرف الآخر للسلعة التي ينتجها إن هو في الواقع إلا طلبه على السلعة التي ينتجها الطرف الأول . وهكذا فإن معدل التوازن للتبادل الذي يتحدد في نهاية الأمر وإن كان يبدو وكأنه يتحدد نتيجة لالتقاء طلب كل طرف على السلعة التي ينتجها الطرف الآخر بعرض هذا الطرف الأخير لتلك السلعة ، فإنه إنما يتحدد في حقيقة الأمر نتيجة لالتقاء طلب الطرف الأول بطلب الطرف الثاني على السلعتين محل البحث ، أي نتيجة لالتقاء الطلب المتبادل ، وذلك على النحو الكفيل بقائمة تعادل ما بين هذين الطلبين . وقد عبر ميل عن فكرته في الطلب المتبادل بكل وضوح بعد أن ذكر أن لقانون القيم الدولية إن هو إلا امتداد للقانون العام للقيمة ، أي لقانون العرض والطلب ، وقال « لكن كل تجارة ، سواء بين الدول أو بين الأفراد ، إن هي إلا تبادل للسلع ما بينهم ، وفي هذا التبادل فإن الأشياء التي يرغب كل طرف في بيعها إنما تكون أيضا وسيطته إلى الشراء : فالعرض الذي يتم بواسطة طرف إنما يكون طلبه على ما يعرضه الطرف الآخر . وهكذا يكون العرض والطلب في حقيقتهما مجرد تعبير آخر عن الطلب المتبادل . والقول بأن القيمة مستحددة على النحو الذي يتعادل معه الطلب والعرض هو في الواقع بمثابة لقول بأنها مستحددة على النحو الذي يتعادل معه طلب أحد الاطراف مع طلب الطرف الآخر » (١) .

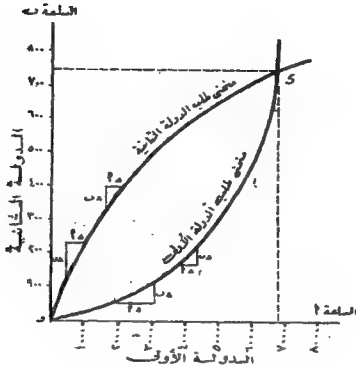
وقد تناول ألفريد مارشال^(١) تطيل ميل للطلب المتبادل بطريقة بيانية واثى بما يعرف بمنحنيات الطلب المتبادل او منحنيات مارشال ، ثم جاء غرانسييس ادجورث^(٢) واكمل العمل الذى بداه مارشال . ومنعرض فيما يلى لتحليل مارشال ثم لتطيل ادجورث .

تحليل مارشال :

نتوصل إلى تكوين منحنيات الطلب المتبادل الخاص بدولتين وفقا لمارشال على النحو التالى : لنفترض وجود دولتين تنتج الدولة الاولى السلعة أ والدولة الثانية السلعة ب ، وان كلا من الدولتين ترغب فى مبادلة بعض الكميات من السلعة التى تنتجها فى مقابل كميات من السلعة التى تنتجها الدولة الاخرى ، وانه معروف جدول العرض والطلب الخاص بكل دولة على حدة . اما جدول العرض والطلب للدولة الاولى فهو كما يلى : ان هذه الدولة مستعدة لمبادلة ١٠٠٠ وحدة من السلعة أ فى مقابل ٢٠ وحدة السلعة ب ، و ٢٠٠٠ وحدة من السلعة أ فى مقابل ٥٠ وحدة من السلعة ب ، و ٣٠٠٠ وحدة من السلعة أ فى مقابل ١٠٠ وحدة من السلعة ب ، وهكذا . اما جدول العرض والطلب الخاص بالدولة الثانية فهو كما يلى : ان هذه الدولة مستعدة لمبادلة ١٠٠ وحدة من السلعة ب فى مقابل ٤٠٠ وحدة من السلعة أ ، و ٢٠٠ وحدة من السلعة ب فى مقابل ٩٠٠ وحدة من السلعة أ ، و ٣٠٠ وحدة من السلعة ب فى مقابل ١٥٠٠ وحدة من السلعة أ ، وهكذا . ومن الممكن تصوير كل من هذين الجدولين بيانيا على النحو المبين فى الشكل رقم (١) التالى :

Marshall, Alfred : The Pure Theory of International (١)
Trade, 1879, London School of Economics and Political
Science, London, 1930 ; Marshall : Money, Credit and
Commerce, The Mcmillan Company, 1923

Edgeworth, Francis Y. : «Theory of International Values», (٢)
Economic Journal, IV, March, September, December 1894;
Edgeworth : Paper Relating to Political Economy, The
Mcmillan Co., New York, 1925.



(شكل ١)

وفي هذا الشكل نرصد على المحور الأفقى كميات السلعة ١ ومن ثم
تفحص هذا المحور للدولة الأولى ، ونرصد على المحور الرأسى كمياته
السلعة ب ، وبالتالي نخصص هذا المحور للدولة الثانية . ولكى نتبين من
الحصول على منحنى طلب وعرض الدولة الأولى فاننا نأخذ التكلفة الأولى
فى جدول العرض والطلب الخالص بها ، أى ١٠٠٠ وحدة من السلعة ١
فى مقابل ٢٠ وحدة من السلعة ب ونرصدها فى شكل نقطة على الرسم
البيئى تبعد عن المحور الرأسى بمقدار ١٠٠٠ وحدة من السلعة ١ وعن المحور
الأفقى بمقدار ٢٠ وحدة من السلعة ب . وبهذه الطريقة نقسمها يمكننا رصد
كل تكلفة بين التكاليف الأخرى الواردة فى هذا الجدول فى شكل نقط على
الرسم البيئى تبعد عن المحور الرأسى بمقدار الكمية من السلعة ١ الواردة
فى هذا الجدول وعن المحور الأفقى بمقدار الكمية من السلعة ب الواردة
فيه . وإذا ما وصلنا هذه النقط بجمعها فسنحصل على منحنى طلب وعرض
الدولة الأولى على النحو المبين فى الشكل . وتدل كل نقطة من نقط هذا

المنحني على تاليفة معينة من السلعتين ١ ، ب تقبل بها الدولة الأولى ،
أي على الكمية التي تقبل هذه الدولة أن تتخلى عنها من السلعة أ في مقابل
الحصول على كمية معينة من السلعة ب . وبهذه الطريقة نفسها يمكننا أن
نرصد مختلف التاليفات الواردة في جدول عرض وطلب الدولة الثانية في شكل
نقط على الرسم البياني كل نقطة منها تدل على تاليفة معينة وتوصيل هذه
النقط ببعضها ، كاستحصل في هذه الحالة على منحني طلب وعرض هذه
الدولة على النحو الموضح في الشكل . وتدلل كل نقطة على هذا المنحني على
تاليفة معينة من السلعتين ب ، ١ ترضى بها الدولة الثانية ، أي على الكمية
التي ترضى هذه الدولة أن تتخلى عنها من السلعة ب في مقابل الحصول على
كمية معينة من السلعة أ . ولما كان عرض الدولة الأولى للسلعة أ كما
يتحدد بمنحني هذه الدولة هو في حقيقته طلب للسلعة ب ، وكان عرض
الدولة الثانية للسلعة ب كما يتحدد بمنحني هذه الدولة هو في حقيقته طلب
للسلعة أ فان معنى هذا أن المنحنيين المذكورين إن هما في الواقع إلا منحنيان
للطلب المتبادل ما بين هاتين الدولتين .

ويلاحظ أن منحني طلب الدولة الأولى هو محدب من الجنوب الشرقي
وإن منحني طلب الدولة الثانية هو مقعر من هذا الاتجاه . ومرجع هذا
إلى عمل مبدأ تناقص المنفعة الحدية الذي يقضي بأن منفعة الوحدة الأخيرة
من السلعة إنما تميل إلى التناقص وذلك بتزايد الكمية الموجودة منها . وهكذا
فانه بتزايد الكمية التي تملكها الدولة من السلعة ب تميل منفعتها الحدية
بالنسبة لها إلى التناقص ، وبالعكس فانه بتناقص الكمية التي تملكها
هذه الدولة من السلعة أ فان منفعتها الحدية تميل إلى التزايد . وبالطبع
فان كمية السلعة أ استتناقص نتيجة لمبادلة السلعة ب بها ، وبالتالي تتزايد
الكمية التي تملكها هذه الدولة من السلعة ب . وهكذا فانه بتوالي تبادل
الدولة الأولى للسلعة ب في مقابل السلعة أ فان المنفعة الحدية للسلعة ب
تميل إلى التناقص ، في حين تميل المنفعة الحدية للسلعة أ إلى التزايد ، ونتيجة
لهذا فان هذه الدولة لا تتخلى عن كميات مماثلة من السلعة أ في مقابل الكمية
نفسها من السلعة ب بتوالي تبادل السلعتين وإنما تتخلى عن كميات أقل فأقل
من السلعة أ في مقابل الكمية نفسها من السلعة ب . وهذا ما يتضح من
الشكل محل البحث حيث تناقص Δ أ على منحني الدولة الأولى بانتقالنا
على المنحني من اليسار إلى اليمين وذلك مع بقاء Δ ب ثابتة . ومن هنا
كان نحسب منحني هذه الدولة من الجنوب الشرقي . ولما كانت المنفعة

الحدية للسلعة α بالنسبة للدولة الأولى في بداية التبادل هي منفعة قليلة جدا نظرا لامتلاكها لكميات كبيرة منها ، في حين كانت المنفعة الحدية للسلعة β بالنسبة لها كبيرة جدا نظرا لامتلاكها كميات صغيرة منها ، فانه بتوالى تبادل السلعتين وتناقص الكمية التي تملكها هذه الدولة من السلعة α وتزايد الكمية التي تملكها من السلعة β فانه سيقرب على هذا أن تزايد المنفعة الحدية للسلعة α وتتناقص المنفعة الحدية للسلعة β .

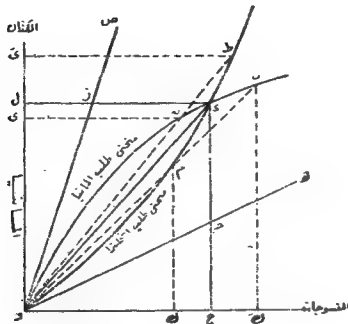
ومن الممكن اتباع خطوات هذا التطويل نفسه بالنسبة إلى الدولة الثانية ، وسنجد أنه بتوالى تبادل السلعتين α ، β فان منفعة السلعة α ستميل إلى التناقص في حين ستميل منفعة السلعة β إلى التزايد ، وأنها لهذا لن تتخلى عن كميات مماثلة من السلعة β في مقابيل الكمية نفسها من السلعة α دائما وإنما ستتحلى عن كميات أقل فأقل من السلعة β في مقابل الكمية نفسها من السلعة α وذلك كما يتضح من الشكل حيث تتناقص Δ به على منحني هذه الدولة بانتقالنا من اليسار إلى اليمين مع بقاء Δ ثابتة . ومن هنا كان تقرر منحني هذه الدولة من الجنوب الشرقي . ولما كانت المنفعة الحدية للسلعة β بالنسبة إلى الدولة الثانية في بداية التبادل هي منفعة قليلة جدا نظرا لامتلاكها لكميات كبيرة منها ، في حين كانت المنفعة الحدية للسلعة α بالنسبة لها كبيرة جدا نظرا لامتلاكها لكميات صغيرة منها ، فانه بتوالى تبادل السلعتين وتناقص الكمية التي تملكها هذه الدولة من السلعة β وتزايد الكمية التي تملكها من السلعة α فانه سيقرب على هذا أن تزايد المنفعة الحدية للسلعة β وتتناقص المنفعة الحدية للسلعة α .

وينبني علي ما تقدم أنه بتوالى التبادل التجارى ما بين الدولتين الأولى والثانية ، فان المنفعة الحدية لكل من السلعتين α ، β بالنسبة للدولة الأولى سوف تميل إلى الاقتراب من هذه المنفعة الحدية ذاتها بالنسبة للدولة الثانية وذلك بعد أن كلتا متباعدتين جدا في بداية التبادل ، وهذا ما يتضح من اقترابه منحنى الطلب الخاص بالدولة الأولى من منحنى الطلب الخاص بالدولة الثانية وذلك باستمرار التبادل التجارى ما بينهما . وعندما يلتقى هذان المنحنيان ييمضهما فسيكون معنى هذا الوصول إلى مستوى من التبادل تتساوى فيه المنفعة الحدية لكل من السلعتين بالنسبة إلى الدولة الأولى تماما مع هذه المنفعة الحدية ذاتها بالنسبة إلى الدولة الثانية . وتحدد نقطة التقاء منحنى الطلب المتبادل للدولتين تلك التساوية الوحيدة من السلعتين α ، β التي

تناسب مع مستوى من التبادل تكون فيه المنفعة الحدية للسلعتين ١ ، ب متساوية تماما وذلك بالنسبة إلى كل دولة من الدولتين . وكما يتضح من الرسم فإن منحني التبادل للدولتين يلتقيان في النقطة ء . ويسمى مارشال هذه النقطة بنقطة التوازن لأنها تحدد معدل التوازن لتبادل السلعتين ١ ، ب ما بين الدولتين . وكما يتضح من الرسم أيضا فإن النقطة ء تدل على تكلفة من السلعتين تتضمن ٦٦٥ وحدة من السلعة ١ في مقابل ٧٥ وحدة من السلعة ب ، ومن ثم يكون معدل التوازن لتبادل السلعتين الذي سيتحقق فعلا ما بين الدولتين هو ٧٥ وحدة من السلعة ب في مقابل ٦٦٥ وحدة من السلعة ١ . وعند وضع التوازن هذا يتحقق التعادل بين الكمية التي تعرضها كل دولة من السلعة التي تنتجها والكمية التي تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة نفسها . أما عند أية نقطة أخرى على منحني طلب الدولة الأولى أو على منحني طلب الدولة الثانية بخلاف النقطة ء فلن يتحقق التعادل المشار إليه بين الكمية التي تعرضها كل دولة والكمية التي تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة ذاتها ، ومن ثم لا يمكن أن تكون مثل هذه النقطة هي نقطة التوازن وبالتالي لا يمكن أن يكون معدل التبادل بين السلعتين الذي تدل عليه التكلفة الخاصة بهذه النقطة هو معدل التوازن . وسنرى بعد قليل عند شرح تحليل ادجورث إثباتنا لذلك .

تحليل إدجورث :

ذهب ادجورث خطوة أخرى بعد مارشال وجميع في شكل واحد معدلات التبادل الداخلية للسلعتين التي كانت مستسود في كل دولة على حدة قبل قيام التجارة ، وذلك إلى جانب معدل التبادل الخارجى للسلعتين الذي سيحدد بين الدولتين بعد قيام التجارة بينهما ، وهو المعدل الذي توصل إليه مارشال من قبل بواسطة منحنيات الطلب المتبادل . وفي المثال الذي ضربه ادجورث توجد إنجلترا التي تتخصص في إنتاج المنسوجات ، والسائيا التي تتخصص في إنتاج الكتان . ويفترض معرفة جدول العرض والطلب الخاص بكل دولة وكذلك معرفة نفقة إنتاج كل من السلعتين في كل من الدولتين وأن هذه النفقة ثابتة وليست متزايدة أو متناقصة . ومن الممكن شرح تحليل ادجورث بواسطة الشكل رقم (٢) التالي .



(شكل ٢)

وفي هذا الشكل نرصد وحدات سلعة المنسوجات التي تنتجها إنجلترا على المحور الأفقي وسلعة الكتان التي تنتجها ألمانيا على المحور الرأسي . وبواسطة جدول العرض والطلب الخاص بإنجلترا نحصل على منحني طلبها كما هو مبين في الشكل ، وكذلك بواسطة جدول عرض وطلب ألمانيا نستطيع أن نحصل على منحني طلبها على النحو المبين في الشكل . وكما هو واضح فإن منحني طلب إنجلترا هو محدب من الجنوب الشرقي ، في حين أن منحني طلب ألمانيا هو مقعر من هذا الاتجاه . وتفسير ذلك بالطبع هو مبدأ تناقص المنفعة الحدية على النحو الذي رأيناه منذ قليل في تحليل مارشال . ويلتقي منحني الطلب المتبادل لإنجلترا وألمانيا في النقطة ، التي تعتبر هي نقطة التوازن التي تحدد معدل تبادل السلعتين ما بين الدولتين . ويتضح من الشكل أن البلدين سيبتادلان الكمية ح من المنسوجات في مقابل الكمية ح (ل و) من الكتان ، وأن ثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنه بالكتان يساوي قيمة النسبة $\frac{C}{L}$ ، وهذه النسبة بذاتها هي مقدار ميل الخط و بالنسبة إلى المحور الأفقي الخاص بالمنسوجات .

والى جانب منحنى الطلب المتبادل لإنجلترا والمساتيا يوجد الخط و هـ والخط و ص . ويمثل الخط و هـ معدل التبادل الداخلى فى إنجلترا بين المنسوجات والكتان فى حالة عدم وجود تجارة خارجية مع المساتيا وبالتالى اضطرار إنجلترا إلى إنتاج السلعتين كليهما ، كما يمثل الخط و ص معدل التبادل الداخلى فى المساتيا بين السلعتين فى حالة عدم وجود تجارة خارجية مع إنجلترا وبالتالى اضطرار المساتيا إلى إنتاج السلعتين معا . ولما كان معدل التبادل بين سلعتين هو عكس معدل نفقة إنتاج كل منهما وفقا للنظرية التقليدية فى القبة بحيث انه لو كانت الوحدة من السلعة ا تتكلف لإنتاجها مثلى ما تتكلفه الوحدة من السلعة ب فسيكون معدل تبادل السلعتين هو وحدة واحدة من ا فى مقابل وحدتين من ب ، فانه لو افترضنا ثبات نفقة إنتاج المنسوجات والكتان فى كل من إنجلترا والمساتيا من قبيل التبسيط فسيأخذ المنحنى المعبر عن معدل تبادل السلعتين فى كل من الدولتين شكل خط مستقيم وذلك بالنظر لثبات معدل التبادل بين السلعتين فى كل من الدولتين وعدم تغيره بتغير حجم الانتاج . وإذا افترضنا انه يلزم من النفقات فى إنجلترا لإنتاج وحدة من الكتان مثلى ما يلزم من نفقات لإنتاج وحدة من المنسوجات سيكون معدل التبادل بين الكتان والمنسوجات هو ١ : ٢ ، أى وحدة واحدة من الكتان فى مقابل وحدتين من المنسوجات . ونظرا لأن معدل ثمن سلعتين هو عكس معدل تبادلها كما هو معروف ، فبناء على هذا سيكون ثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنه فى شكل وحدات من الكتان هو $\frac{1}{2}$ ، وإذن فانه يلزم لإنتاج كمية معينة من المنسوجات نفس ما يلزم لإنتاج نصف هذه الكمية ذاتها من الكتان . والآن فانه من السهل أن نحصل على خط معدل التبادل بين الكتان والمنسوجات فى إنجلترا ، وما علينا سوى أن نرسم خطا نصل كل نقطة عليه على كمية من الكتان مساوية لنصف الكمية التى نصل عليها هذه النقطة نفسها من المنسوجات ، وهو معدل التبادل الثابت بين هاتين السلعتين داخل إنجلترا . وسياخذ هذا الخط صورة المستقيم و هـ فى الشكل

محل البحث وفيه ج ح = $\frac{1}{2}$ ح و . والواقع ان النسبة $\frac{1}{2}$ إنما

تساوى مقدار ميل الخط و هـ بالنسبة إلى المحور الأفقى ، وهو $\frac{1}{2}$ ، أى ثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنه فى شكل وحدات من الكتان كما سبق أن رأينا . وبالطبع فان معدل التبادل بين المنسوجات والكتان هو عكس معدل التبادل بين الكتان والمنسوجات ، أى انه يبلغ ٢ : ١ ، أى وحدتين من المنسوجات فى مقابل وحدة واحدة من الكتان . وبناء على هذا فسيكون ثمن

الوحدة من الكتان معبرا عنه في شكل وحدات من المنسوجات هو ٢ ، وهو مقلوب ميل الخط و ه بالنسبة إلى المحور الامقى الذى يبلغ $\frac{1}{2}$ كما رأينا منذ قليل .

وبالطريقة نفسها يمكننا الحصول على الخط و ص الخاص بمعدل التبادل الداخلى فى الماتيا بين المنسوجات والكتان . ونحن نفترض انه يلزم فى هذا البلد من التفتلت لإنتاج وحدة من المنسوجات ثلاثة أمثال ما يلزم لإنتاج وحدة من الكتان ، وبالتالي يكون معدل التبادل بين المنسوجات والكتان هو ١ : ٣ ، أى وحدة واحدة من المنسوجات فى مقابل ثلاث وحدات من الكتان . وإن كان يكون ثمن الوحدة من الكتان معبرا عنه فى شكل وحدات من المنسوجات $\frac{1}{3}$ ، وهكذا فانه يلزم لإنتاج كمية معينة من الكتان نفس ما يلزم لإنتاج ثلث هذه الكمية ذاتها من المنسوجات . ومن السهل الآن الحصول على خط معدل التبادل بين المنسوجات والكتان فى الماتيا ، وكل ما علينا هو أن نرسم خط تدل كل نقطة عليه على كمية من المنسوجات مساوية لثلث الكمية التى تدل عليها هذه النقطة من الكتان ، وهو معدل التبادل الثابت ما بين هاتين السلعتين داخل الماتيا . وسأأخذ هذا الخط صورة المستقيم و ص فى الشكل محل البحث ، وفيه مثلا $ل = \frac{1}{3} ل و$.

وفى الحقيقة فإن النسبة $\frac{ل}{ل و}$ إنما تساوى مقدار ميل الخط و ص بالنسبة إلى المحور الراسى ، وهو $\frac{1}{3}$ ، أى ثمن الوحدة من الكتان فى الماتيا معبرا عنه فى شكل وحدات من المنسوجات كما سبق أن رأينا . وبطبيعة الحال فإن معدل التبادل بين الكتان والمنسوجات هو عكس معدل التبادل بين المنسوجات والكتان . أى أنه يبلغ ٣ : ١ ، أى ثلاث وحدات من الكتان فى مقابل وحدة واحدة من المنسوجات . وعلى هذا فسيكون ثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنه فى شكل وحدات من الكتان هو ٣ ، وهو مقلوب ميل الخط و ص بالنسبة إلى المحور الراسى الذى يبلغ $\frac{1}{3}$ كما رأينا منذ قليل .

والآن فانه لكى يكون لتخصص إنجلترا فى إنتاج المنسوجات وإقامة تبادل تجارى خارجى مع الماتيا فائدة بالنسبة إلى إنجلترا ، فانها يجب أن تحصل على معدل تبادل بين الكتان والمنسوجات أفضل من هذا الذى كان يتم فى داخلها قبل التخصص والتبادل التجارى ، أى أن تحصل فى مقابل الكمية نفسها من المنسوجات على كمية أكبر من الكتان . وبعبارة أخرى فانه يجب أن تحصل إنجلترا على ثمن للوحدة من المنسوجات معبرا عنه

في شكل وحدات من الكتان اكبر من $\frac{C}{H}$. كذلك فانه لكي يكون لتخصيص

الماتيا في إنتاج الكتان وإقامة تجارة خارجية مع إنجلترا مقادة بالنسبة إلى الماتيا فاتها يجب أن تحصل على معدل تبادل بين المنسوجات والكتان افضل من الذى كان يتم في داخلها قبل التخصص والتجارة الخارجية ، اى ان تحصل في مقابل الكمية نفسها من الكتان على كمية اكبر من المنسوجات . وبعبارة اخرى فانه يجب أن تحصل الماتيا على ثمن للوحدة من الكتان

معبرا عنه في شكل وحدات من المنسوجات اكبر من $\frac{L}{H}$. ومن الواضح

أن هذين الشرطين لا يمكن أن يتحققا في وقت واحد إلا إذا وقع معدل التبادل للسلمتين بين الدولتين ما بين معدلى التبادل الداخليين في كل منهما ، اى أنه يجب أن يكون معدل التبادل ما بين الدولتين واقما ما بين نصف وحدة من الكتان في مقابل وحدة واحدة من المنسوجات ، وهو معدل التبادل الداخلى في إنجلترا ، ووحدة من الكتان في مقابل ثلاث وحدات من المنسوجات ، وهو معدل التبادل الداخلى في الماتيا .

ومعنى هذا أن الشرطين المطلوبين لا يمكن أن يتحققا في وقت واحد بياتيا إلا إذا وقعت نقطة التقاء منحنى طلب إنجلترا مع منحنى طلب الماتيا والمخبرة عن معدل التبادل الخارجى بين هاتين الدولتين كما سبق أن بينا في تحليل مارشال ما بين الخطتين و ه ، و ص المبررين عن معدلى التبادل الداخليين في كل منهما . وهذا هو الواقع عملا في الشكل محل البحث . إذ تقع النقطة ع فوق الخط و ه وفي أسفل الخط و ص . وبهذا تكون النقطة ع هي نقطة التوازن ويكون معدل التوازن لتبادل السلمتين الذى يتحقق عملا ما بين الدولتين هو الكمية ع ح من الكتان في مقابل الكمية ح و من المنسوجات . وعند وضع التوازن هذا يتحقق التبادل ما بين الكمية التى تعرضها كل دولة من السلعة التى تنتجها والكمية التى تطلبها الدولة الاخرى من هذه السلعة ذاتها .

وبالنسبة إلى إنجلترا فقد أصبح ثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنه

بالكتان هو $\frac{C}{H}$ ، وهو اكبر من $\frac{C}{H}$ ، كما انه بالنسبة إلى الماتيا

فقد أصبح ثمن الوحدة من الكتان معبرا عنه بالمنسوجات $\frac{L}{H}$ ، وهو اكبر

من $\frac{ز}{ل}$. وهكذا فانه يمكن لإنجلترا ان تحصل من المانيا في مقابل

الكمية و ح من المنسوجات عنى الكمية ع ح من الكتان وليس على الكمية ج ح محسوب كما كانت الحال في ظل معدل التبادل الداخلى قبل قيام التجارة مع المانيا ، كما يمكن لالمانيا ان تحصل من إنجلترا في مقابل الكمية و ل من الكتان على الكمية ع ل من المنسوجات وليس الكمية ز ل فقط كما كانت الحال في ظل التبادل الداخلى قبل مباشرة التجارة مع إنجلترا .

ومن السهل إثبات أن معدل التبادل الذى تدل عليه النقطة ع ، أى الكمية ع ح من الكتان في مقابل الكمية و ح من المنسوجات ، هو وحدة معدل التوازن الكليل بتحقيق تعادل الكمية التى تعرضها كل دولة من السلعة التى تنتجها والكمية التى تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة نفسها . إننا نلاحظ أنه عند معدل التبادل المذكور فان ثمن الوحدة من المنسوجات معبرا عنه في شكل وحدات من الكتان هو $\frac{ع}{ح}$ ، وهذه النسبة هى بذاتها مقدار

ميل الخط ع و بالنسبة إلى المحور الأفقى . والآن لنفترض أننا أمام معدل تبادل آخر مثل هذا الذى تدل عليه النقطة م على منحنى طلب إنجلترا . إن مثل هذا المعدل لا يمكن أن يكون هو معدل التوازن لأنه لا يمكن أن يتحقق هذه تعادل الكمية التى تعرضها كل دولة من سلعتها مع الكمية التى تطلبها الدولة الأخرى منها . فعند معدل التبادل هذا يكون ثمن الوحدة من

المنسوجات معبرا عنه في شكل وحدات من الكتان هو $\frac{م}{ك}$ ، وهذه النسبة هى بذاتها مقدار ميل الخط ب و بالنسبة إلى المحور الأفقى والتى تساوى تماما قيمة النسبة $\frac{ب}{ل}$ وذلك طالما أننا بصدد ميل الخط ذاته . ولما

كانت قيمة النسبة $\frac{ك}{ل}$ أقل من النسبة $\frac{ع}{ح}$. نظرا لأن الخط ع و هو أقرب

من الخط ب و من المحور الرأسى ، فمعنى هذا أن الثمن الجديد الذى افترضناه للمنسوجات معبرا عنه في شكل كتان هو أقل من الثمن الذى يدل عليه معدل

التوازن وهو $\frac{ع}{ح}$. وفي هذه الحالة ستكون الكمية التى تعرضها إنجلترا

من المنسوجات هى الكمية و ك محسوب نظرا لوقوع النقطة م على منحنى طلبها في حين ستكون الكمية التى تطلبها المانيا من هذه السلعة هى و ل

نظرا لوتوقع النقطة ب على منحنى طلبها . وإذن تزيد الكمية التى تطبقها
الماتيا من المنسوجات عن الكمية التى تعرضها إنجلترا منها عند ثمنها الجديد
المفترض . كذلك فانه عند هذا الثمن ستكون الكمية التى تطبقها إنجلترا من
الكتان هى الكمية م ك فحسب فى حين ستكون الكمية التى تعرضها الماتيا
من هذه السلعة هى ب ك . وإذن تزيد الكمية التى تعرضها الماتيا من
الكتان عن الكمية التى تطبقها إنجلترا منها . وهكذا لا يمكن أن يكون ثمن
التوازن للمنسوجات معبرا عنه بالكتان هو ذلك الذى يدل على مقدار ميل
الخط ب و بالنسبة إلى المحور الأفقى ، أى $\frac{م ك}{ب ك} = \left(\frac{ب ك}{ك و} \right)$. والحال
كذلك بالنسبة إلى كل ثمن يدل عليه ميل أى خط يقع أقرب من الخط ء و
إلى المحور الأفقى ، لأن مثل ذلك الخط سيقطع منحنى طلب إنجلترا فى نقطة
أدنى من النقطة ء عليه فى حين أنه سيقطع منحنى طلب الماتيا فى نقطة أعلى
من النقطة ء عليه . ويلاحظ أنه نظرا لزيادة طلب الماتيا من المنسوجات
عن عرض إنجلترا لها وزيادة عرض الماتيا للكتان عن طلب إنجلترا له ،
فإن ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان لابد وأن يميل إلى الارتفاع ويصبح
أكبر من قيمة النسبة $\frac{م ك}{ب ك}$ ، أى أنه يقترب من قيمة النسبة $\frac{ب ك}{ك و}$ ، وهى
ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان عند معدل التوازن . والحال كذلك
بالنسبة إلى كل ثمن أقل من قيمة النسبة $\frac{ب ك}{ك و}$ ، أى أقل من مقدار ميل
الخط ء و بالنسبة إلى المحور الأفقى بعبارة أخرى .

كذلك يمكننا أن نثبت بالطريقة نفسها أن أى معدل تبادل آخر مثل هذا
الذى تدل عليه النقطة ن على منحنى طلب الماتيا لن يكون هو معدل التوازن
لأنه لا يمكن أن يتحقق عنده تعادل الكمية التى تعرضها كل دولة من سلعتها
مع الكمية التى تطبقها الدولة الأخرى منها . والواقع أنه فى ظل معدل
التبادل الجديد المفترض فإن ثمن الوحدة من الكتان معبرا عنه فى شكل
وحدات من المنسوجات سيكون هو $\frac{ن و}{ي و}$ ، وهذه النسبة هى بذاتها مقدار
ميل الخط ط و بالنسبة إلى المحور الرأسى والتى تساوى تماماً قيمة النسبة
 $\frac{ط و}{ي و}$ نظرا لأننا بمقدار ميل الخط ذاته . ولما كانت قيمة النسبة $\frac{ن و}{ي و}$
أقل من قيمة النسبة $\frac{ب ك}{ك و}$ لأن الخط ء و أقرب إلى المحور الأفقى من

الخط ط و ، فمعنى هذا أن الثمن الجديد الذى افترضناه للكتان معبرا عنه بالمنسوجات هو أقل من الثمن الذى يشير إليه معدل التوازن ، وهو $\frac{ل}{ل'}$ وفى هذه الحالة ستكون الكمية التى تعرضها المسانينا من الكتان هى الكمية وى فحسب نظرا لوقوع النقطة ن على منحنى طلبها فى حين ستكون الكمية التى طلبها إنجلترا من هذه السلعة هى وى نظرا لوقوع النقطة ط على منحنى طلبها . وهكذا تزيد الكمية التى طلبها إنجلترا من الكتان عن الكمية التى تعرضها المسانينا منه عند ثمنه الجديد المفترض . أيضا فانه عند هذا الثمن ستكون الكمية التى تعرضها إنجلترا من المنسوجات ط وى فى حين ستكون الكمية التى طلبها المسانينا من هذه لسلعة ن وى : وإذن تزيد الكمية التى تعرضها إنجلترا من المنسوجات عن الكمية التى طلبها المسانينا منها . وهكذا لا يمكن أن يكون ثمن التوازن للكتان معبرا عنه بالمنسوجات هو ذلك الذى يدل عليه مقدار ميل الخط ط و بالنسبة إلى المحور الرأسى ، أى $\frac{ن}{و} = \left(\frac{ط}{و} \right)$. والحال كذلك بالنسبة إلى كل ثمن يدل عليه ميل

أى خط يقع أقرب من الخط و إلى المحور الرأسى لأن مثل هذا الخط سيقطع منحنى طلب المسانينا فى نقطة أدنى من النقطة و عليه ، فى حين أنه سيقطع منحنى طلب إنجلترا فى نقطة أعلى من النقطة و عليه . وبالطبع فانه نظرا لزيادة طلب إنجلترا من الكتان عن عرض المسانينا له وزيادة عرض إنجلترا للمنسوجات عن طلب المسانينا لها فان ثمن الكتان معبرا عنه بالمنسوجات لابد وأن يميل إلى الارتفاع ويصبح اكبر من قيمة النسبة $\frac{ن}{و}$ ، أى يقترب من قيمة

النسبة $\frac{ل}{ل'}$ ، وهى ثمن الكتان معبرا عنه بالمنسوجات عند معدل

التوازن . والحال كذلك بالنسبة إلى كل ثمن أقل من قيمة النسبة $\frac{ل}{ل'}$ أى أقل من مقدار ميل الخط و بالنسبة إلى المحور الرأسى بعبارة أخرى .

وإذا كان أى ثمن للمنسوجات معبرا عنه بالكتان أقل من قيمة النسبة

$\frac{ل}{ل'}$ لابد وأن يرتفع إلى هذه القيمة ومن ثم لا يكون هو معدل التوازن ،

وكان أى ثمن للكتان معبرا عنه بالمنسوجات أقل من قيمة النسبة $\frac{ل}{ل'}$

لابد وأن يرتفع إلى هذه القيمة ومن ثم لا يكون هو أيضا معدل التوازن ، فإن معنى هذا منطقيا أن معدل التوازن هو أن يكون ثمن المنسوجات معبرا عنه بالكتان هو $\frac{C}{H}$. مما يعنى أن يكون ثمن الكتان معبرا عنه بالمنسوجات هو $\frac{H}{C}$. وبعبارة أخرى فإن النقطة E التى تشير إلى كمية من الكتان قدرها E ح فى مقابل كمية من المنسوجات قدرها E ح إنما تدل وحدها على معدل التوازن الكفيل بتحقيق التعادل بين الكمية التى تجرئها كل دولة من السلعة التى تنتجها والكمية التى تطلبها الدولة الأخرى من هذه السلعة ذاتها .

المراجع فى منخيفات الطلب المتبادل :

Allen. Robert W. : «New Ideas in the Theory of International Trade», in *Foreign Trade and Finance* (Allen, William R. and Allen, Clark Lee, eds.) The Mcmillan, Company, New York 1959, pp. 22-43.

Byé : *Relations économiques internationales*, op. cit., pp. 126-127.

Haberler : *The Theory of International Trade*, op. cit., pp 150-159.

Kindelberger : *International Economics*, op. cit., pp. 38-43.

Marcy : *Economie internationale*, op. cit., pp. 44-57.

Samuleson.: *Economics*, op. cit., pp. 661-663.

Venir : *Studies in the Theory of International Trade*, op. cit., pp. 570-582.

المبحث الخامس

نظرية نفقة الخيار

(جوتفريد هابرلر)

قام الكاتب المشهور في مجال التجارة الخارجية جوتفريد مون هابرلر في مؤلفه من « نظرية التجارة الخارجية » في عام ١٩٢٣ بمحاولة للتخلص من اعتماد التحليل التقليدي لنظرية التجارة الخارجية على مقارنة النفقات النسبية مقدرة في شكل ساعات عمل ، وذلك وفقا لنظرية العمل في القيمة ، مع ما يواجهه هذه النظرية من انتقادات أهمها أن إنتاج السلع إنما يتم بواسطة عوامل أخرى من الإنتاج إلى جانب العمل ، ولو أن نظرية العمل في القيمة إنما تقوم هذه العوامل الأخرى في شكل ساعات عمل أيضا . وقد تمثلت محاولة هابرلر في التخلي عن الاعتماد على النفقة الحقيقية للسلعة والاعتماد بدلا من ذلك على نفقة الخيار ، وقد رأى أنه ما دام أن نفقة الخيار قد حلت محل النفقة الحقيقية في التحليل الاقتصادي العام ، فكذلك يجب أن تحل محلها في نظرية التجارة الخارجية . وسنعرض فيما يلي لنفقة الخيار ومنحنيات الناتج المتساوى ، ثم للتجارة الخارجية في حالة النفقة الثانية ، وأخيرا للتجارة الخارجية في حالة النفقة المتزايدة .

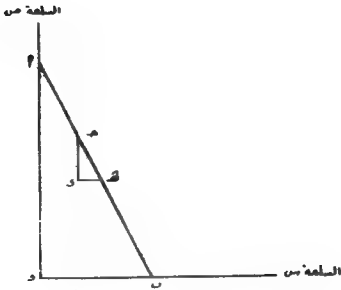
نفقة الخيار ومنحنيات الناتج المتساوى :

تستطيع الدولة بواسطة كمية محددة من عوامل الإنتاج أن تنتج تاليفات مختلفة من السلع . وإذا ما افترضنا مع هابرلر أن الدولة تمتلك عاملين للانتاج فحسب هما العمل ورأس المال وأنها تستطيع أن تنتج سلعتين فحسب هما القمح والأقمشة ، فإنه يمكن للدولة أن تستخدم عوامل الإنتاج هذه في إنتاج قمح محسوب دون أقمشة ، أو أقمشة فحسب دون قمح ، أو تاليفه معينة من القمح والأقمشة . وفي كلفة الحالات فإن إنتاج الدولة سيكون محدودا بكمية عوامل الإنتاج التي تمتلكها ، ولهذا فإنها كلما أنتجت أكثر من إحدى السلعتين فإنها لابد وأن تنتج أقل من السلعة الأخرى . ومن الممكن النظر إلى تكلفة أو نفقة القمح في الأجل الطويل على أنها تلك الكمية من الأقمشة التي يتعين أن تتخلى الدولة عن إنتاجها في سبيل إنتاج وحدة إقمشة واحدة

من القمح . ولا يهم كثيرا في هذا الصدد تركيب عوامل الإنتاج التي تدخل في إنتاج كل من القمح والأقمشة ، إنما المهم هو كمية إحدى السلعتين التي يجب التضحية بها من أجل إنتاج وحدة إضافية من السلعة الأخرى . وتعتبر تلك الكمية ذاتها هي نفقة الخيار لإنتاج هذه السلعة الأخرى . وإذن فإنه بدلا من القول بأن عمل مائة رجل في السنة يستطيع إنتاج هذه الكمية من السلعة أ أو تلك الكمية من السلعة ب ، فإننا نقول بأنه يمكن لقدر معين من عوامل الإنتاج خلال مدة محددة أن تنتج هذه الكمية من السلعة أ أو تلك الكمية من السلعة ب .

ومن الوسائل الفنية الملائمة للغاية لتوضيح مفهوم نفقة الخيار ما يعرفه بمنحنيات الناتج المتساوي ، أو منحنيات الاحلال كما أطلق عليها هابرلر ، أو منحنيات السواء الإنتاجية كما أطلق عليها اباليرنر ، أو منحنيات إمكانيات الإنتاج كما أطلق عليها صامويلسون ، أو منحنيات الإنتاج كما أطلق عليها ليونتييف ، أو منحنيات التحويل كما تعرف أحيانا . ويقصد بمنحنى الناتج المتساوي بالنسبة إلى بلد معين ذلك المنحنى الذي تظهر كل نقطة عليه تأليف ما يمكن لهذا البلد أن ينتجها من كميات مختلفة من سلعتين معينتين خلال مدة معينة وذلك بكمية محددة من عوامل الإنتاج . وإذا ما كانت نفقة الإنتاج ثابتة ، أي كانت نفقة إنتاج الوحدة الواحدة من أي من السلعتين لا تتغير بتغير حجم الكمية المنتجة منها ، فسيأخذ منحنى الناتج المتساوي شكل خط مستقيم وذلك كما في الشكل رقم (٣) في الصفحة التالية .

وفي هذا الشكل نرصد السلعة س على المحور الأفقي والسلعة ص على المحور الرأسي ويعتبر الخط أ ب هو منحنى الناتج المتساوي في الحالة محل البحث ، وتدل كل نقطة عليه على تأليف معينة من السلعتين ص ، س يمكن إنتاجها خلال مدة معينة من كمية محددة من عوامل الإنتاج . وفي الحالة القصوى الأولى تدل النقطة أ على المحور الرأسي على تأليف من السلعتين ص ، س تتضمن كمية من السلعة ص قدرها ١ وكمية من السلعة س قدرها صفر . وفي الحالة القصوى الثانية والأخيرة تدل النقطة ب على المحور الأفقي على تأليف من السلعتين ص ، س تتضمن كمية من السلعة ص قدرها صفر وكمية من السلعة س قدرها ١ ب . كذلك تدل أية نقطة ما بين النقطتين أ ، ب مثل النقطة ج على الكمية من السلعة ص التي يدل عليها الإحداثي الصادي لهذه النقطة وعلى الكمية من السلعة س التي يدل عليها الإحداثي السيني لها .



(شكل ٢)

وهناك تعبير آخر مكافئ لتعبير نفقة الخيار ، وهو المعدل الحدى للإحلال . فإذا كانت نفقة الخيار للوحدة من السلمة س هي الكمية من السلمة ص التي يتعين التخلي عن إنتاجها من أجل إنتاج وحدة إضافية واحدة من السلمة س ، فإن المعدل الحدى لإحلال ص محل س هو الكمية التي يمكن إنتاجها من السلمة ص إذا تخلينا عن إنتاج وحدة واحدة من السلمة س . ويتبين من الشكل محل البحث أنه إذا أردنا إنتاج الكمية هـ من السلمة ص فاته يجب التضحية بالكمية جـ من السلمة ص . وإذا تكون نفقة الخيار للسلمة س هي $\frac{ج}{هـ}$. وتدل هذه النسبة ذاتها على المعدل الحدى لإحلال ص محل س بالتمريف الذي ذكرناه لهذا المعدل . ولما كانت قيمة النسبة $\frac{ج}{هـ}$ هي بذاتها مقدار ميل الخط أ ب بالنسبة إلى المحور الأفقى الخاص بالسلمة س ، فإن معنى هذا أن ميل الخط أ ب بالنسبة إلى المحور الأفقى إنما يدل على نفقة الخيار للسلمة س . وبالمثل فإن النسبة $\frac{هـ}{ج}$ إنما تدل على نفقة الخيار للسلمة ص ، وهي بذاتها مقدار ميل الخط

ب ا بالنسبة إلى المحور الرأسي الخاص بالسلعة ص . ومعنى هذا أن ميل الخط ب ا بالنسبة إلى المحور الرأسي إنما يدل على نفقة الخيار للسلعة ص .

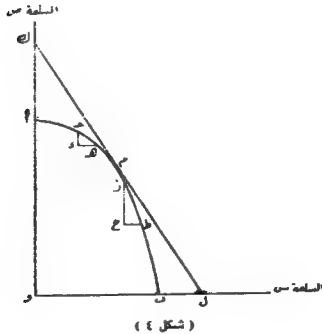
وإذا ما ركزنا الانتباه الآن على السلعة س فنسجد أن نفقة الخيار لإنتاج هذه السلعة ثابتة لا تتغير بتغير حجم الكمية المنتجة منها ، ذلك أن هذه النفقة إنما تساوى مقدار ميل الخط ا ب بالنسبة إلى المحور الأفقى كما رأينا ، وهذا المقدار هو كمية ثابتة نظرا إلى أن ميل الخط المستقيم هو ميل ثابت لا يتغير . وهكذا فإن نفقة الخيار لإنتاج السلعة س ستساوى دائما قيمة النسبة $\frac{ب}{ا}$ (= $\frac{ا}{ب}$) . وإذن تكون نفقة الخيار ثابتة إذا كنا

بصد نفقة ثابتة للإنتاج . ويدل منحني الناتج المتساوى في حالة نفقة الإنتاج الثابتة على شيء آخر هو معدل تبادل السلعتين محل البحث في داخل البلد الواحد وقبل قيام التجارة الخارجية ، وهو معدل ثابت بدوره . وبهذا يعتبر هذا المنحنى هو أيضا ما يعرف بخط الثمن ، أى الخط الذى يعبر عن معدل التبادل بين السلعتين في السوق . ذلك أن معدل تبادل السلعة ص بالسلعة س إنما يعبر عن الكمية من السلعة ص التى يمكن الحصول عليها في السوق في مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السلعة س . ولما كان ميل الخط ا ب بالنسبة إلى المحور الأفقى في الشكل محل البحث إنما يدل بذاته على الكمية من ص التى يمكن إنتاجها في مقابل التخلي عن إنتاج وحدة واحدة من س وذلك طالما أنه يدل على المعدل الحدى لإحلال ص محل س ، فإن معنى هذا أن ميل هذا الخط إنما يدل على معدل تبادل ص ب س . وبطبيعة

الحال فإن ميل الخط ب ا بالنسبة إلى المحور الرأسي ، أى قيمة النسبة $\frac{ب}{ا}$ إنما يدل على معدل تبادل س ب س ، أى الكمية التى يمكن الحصول عليها في السوق من السلعة س في مقابل التخلي عن وحدة واحدة من السلعة ص . وإذن يعبر منحني الناتج المتساوى عندما يأخذ شكل خط مستقيم على معدل تبادل السلعتين محل البحث في السوق ويعتبر هو نفسه خط الثمن . أما الكمية التى سنتنتج فعلا من كل من السلعتين وفقا لمعدل التبادل المذكور فلا يمكن معرفتها إلا إذا حصلنا على معلومات إضافية عن حالة الطلب على كل من السلعتين في السوق :

لكن حالة التقلبات الثابتة نادرة في الواقع . وكذلك الأمر بالنسبة إلى

حالة النفقات المتناقصة ، أما الحالة التي تصادف عملاً فهي حالة النفقات المتزايدة ، أى تزايد نفقة الوحدة المنتجة من السلعة بتزايد الكمية المنتجة منها . ويرجع السبب في تزايد نفقة إنتاج السلعة بتزايد حجم المنتج منها إلى أن تخصص بعض عوامل الإنتاج في إنتاج سلع أخرى أكثر من تخصصها في إنتاج السلعة محل البحث من شأنه وجوب التضحية بكميات متزايدة دائماً من السلع الأخرى من أجل تحرير الكمية اللازمة من عوامل الإنتاج المذكورة اللازمة لإنتاج وحدة إضافية واحدة من السلعة محل البحث . أيضاً فإن من شأن عمل قانون النسب المتغيرة ، أو الغلة المتناقصة ، أن تنقص فعالية عوامل الإنتاج المتغيرة بتوالى استخدامها في إنتاج السلعة ما دامت بعض عوامل الإنتاج الأخرى ثابتة في كميتها وبالتالي تزداد نفقات إنتاج الوحدة الواحدة من السلعة بتزايد الكميات المنتجة منها . وفي حالة النفقة المتزايدة فإن منحنى الناتج المتساوى سيأخذ شكل منحنى مقعر من نقطة الأصل و في الرسم البياني وذلك على النحو المبين في الشكل رقم (٤) التالي :



وفي هذا الشكل يعتبر المنحنى أ ب هو منحنى الناتج المتساوى الذى تتدل كل نقطة عليه على تأليف معينة من السلعتين ص ، س يمكن إنتاجها

خلال مدة معينة بكمية محددة من عوامل الإنتاج . ويلاحظ في هذا الشكل .
 انه إذا أردنا إنتاج الكمية $هـ$ من السلعة $س$ فيتعين التخلي عن إنتاج
 الكمية $جـ$ من السلعة $ص$ ، ومن ثم تكون نفقة الخيار للسلعة $س$ في هذه
 الحالة هي $\frac{جـ}{هـ}$. لكننا إذا واصلنا الإنتاج من السلعة $س$ على حساب
 السلعة $ص$ فسنجد بعد حين أن إنتاج كمية من السلعة $س$ مساوية تماما
 للكمية السابقة منها ، وهي الكمية $ح ط$ ($هـ = ح$) . إنما يستلزم التخلي عن
 إنتاج الكمية $ز$ من السلعة $ص$ ، وهي أكبر من الكمية التي كان يتعين من
 قبل التخلي عنها لإنتاج الكمية $هـ$ من السلعة $س$ والتي كانت تبلغ $جـ$.
 وإذا تردّد نفقة الخيار لإنتاج السلعة $س$ بزيادة حجم الكمية المنتجة
 منها ($\frac{ز}{ح} < \frac{جـ}{هـ}$) . والواقع أن ميل المنحنى $ا ب$ بالنسبة إلى
 المحور الأفقى إنما يتزايد بالانتقال من اليسار إلى اليمين وذلك طالما أننا
 بصدد منحنى مقعر من نقطة الأصل . ويلتبع فإن نفقة الخيار لإنتاج
 السلعة $ص$ إنما تتزايد أيضا بتزايد الكمية المنتجة منها ، فإذا كانت هذه
 النفقة مساوية لقيمة النسبة $\frac{ط}{ز}$ في أول الأمر فاتها تصبح بعد تزايد
 إنتاج السلعة $ص$ على حساب السلعة $س$ هي $\frac{جـ}{هـ}$ ، وهي أكبر من $\frac{ط}{ز}$
 ($ط ح = هـ$) . والواقع أن ميل المنحنى $ب ا$ بالنسبة إلى المحور الرأسي
 إنما يزداد بالانتقال عليه من أسفل إلى أعلى طالما أنه مقعر من نقطة
 الأصل .

أما معدل التبادل بين السلعتين $ص$ ، $س$ في الحالة محل البحث داخل
 البلد الواحد قبل قيام التجارة الخارجية فله يتعين للتوصل إليه أن تعرف
 فوق هذا 'خط الثمن الذي يعبر عن معدل التبادل بين السلعتين في السوق .
 ولو كان هذا الخط هو $ك ل$ الموضح في الشكل فسيكون معنى هذا أن معدل
 تبادل السلعة $ص$ بالسلعة $س$ في السوق هو قيمة النسبة $\frac{ك}{ل}$ ، وهي
 بذاتها مقدار ميل هذا الخط بالنسبة إلى المحور الأفقى الخاص بالسلعة $س$.
 أما معدل تبادل السلعة $ص$ بالسلعة $س$ فسيكون هو قيمة النسبة $\frac{ل}{ك}$ ،

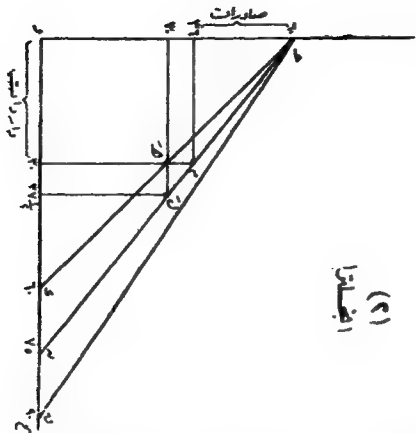
وهو مقدار ميل الخط المذكور بالنسبة إلى المحور الرأسي الخاص بالسلعة ص . وتحدد نقطة تماس خط الثمن ك ل بمنحنى الناتج المتساوى أ ب الكمية التى ستتنتج من كل من السلعتين . ومعنى هذا أنه ستتنتج الكمية التى يدل عليها الاحداثى الصادى للنقطة م من السلعة ص والكمية التى يدل عليها الاحداثى السينى لهذه النقطة من السلعة س . أما السبب فى هذا فيرجع إلى ما هو معروف من أن ميل المنحنى عند أية نقطة عليه إنما يساوى ميل مماس المنحنى عند هذه النقطة ، ولما كان خط الثمن ك ل هو نفسه مماس المنحنى أ ب عند النقطة م عليه فإن معنى هذا أن ميل ذلك الخط ، وهو ثابت دائما ، إنما يتساوى مع ميل هذا المنحنى عند النقطة م عليه . وإذاً تكون النقطة م هى النقطة الوحيدة على منحنى الناتج المتساوى أ ب التى يتساوى عندها معدل تبادل السلعة ص بالسلعة س مع نفقة الخيار للسلعة س ، ويبلغ قيمة النسبة $\frac{ك}{ل}$. ومعنى هذا تساوى الكمية التى يمكن الحصول عليها من السلعة ص فى السوق فى مقابل وحدة واحدة من السلعة س مع الكمية التى يتعين التخلي عن إنتاجها من السلعة ص لإنتاج وحدة واحدة من السلعة س . وإذاً يتحقق وضع التوازن بالنسبة إلى إنتاج كل من السلعتين ص ، س .

التجارة الخارجية فى حالة النفقة الثابتة :

لنفرض أننا بصدد دولتين هما فرنسا وإنجلترا وبصدد سلعتين هما القمح والمنسوجات وذلك على النحو الموضح فى الشكل رقم (٥) فى الصفحة التالية . وفى هذا الشكل نخصص الرسم الأول لفرنسا والرسم الثانى لإنجلترا ونرصد سلعة القمح فى كل من الرسمين على المحور الأفقى فى حين نرصد سلعة المنسوجات على المحور الرأسى فيهما . ولنفرض أن منحنى الناتج المتساوى الذى يأخذ شكل خط مستقيم هو الخط أ ب بالنسبة إلى فرنسا والخط ج د بالنسبة إلى إنجلترا . ومعنى هذا أن تخصيص كافة عوامل الإنتاج فى فرنسا لإنتاج القمح كميل بإنتاج ٩٠ وحدة منه فى حين أن تخصيص هذه العوامل نفسها لإنتاج المنسوجات فقط من شأنه إنتاج ٦٠ وحدة منها . أما بالنسبة إلى إنجلترا فإن مثل هذا التخصيص كميل بإنتاج ٦٠ وحدة من القمح أو ٦٠ وحدة من المنسوجات . وبالمطالع فإن نفقة الخيار لإنتاج القمح فى فرنسا هى $\frac{أ}{ب}$ ، أى $\frac{٢}{٣}$ ، بمعنى أنه يلزم التضحية

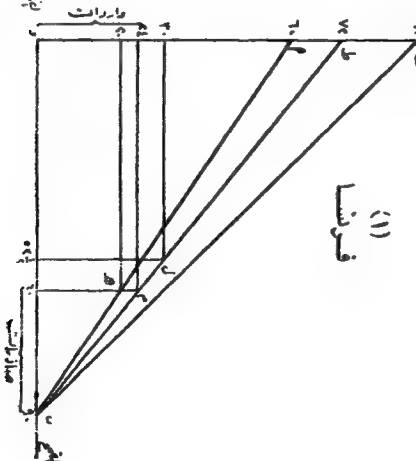
المسوحات

(۹)
اجلتر



المسوحات

(۱۱)
فرنسا



(نقشه)

بثلثي وحدة من المنسوجات لإنتاج وحدة إضافية من القمح . وهذه النفقة ثابتة ولا تتغير بتغير الكمية المنتجة من القمح ، وذلك طالما أننا بصدد خط مستقيم للناتج المتساوى ، وتدل عليها قيمة ميل خط الناتج المتساوى $\frac{1}{2}$ ب بالنسبة إلى المحور الأفقى الخاص بسلعة القمح والتي تساوى $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{2}$.

وبالعكس فإن نفقة الخيار لإنتاج المنسوجات هي $\frac{1}{2}$ ، أى $\frac{1}{2}$ ، بمعنى أنه يلزم التضحية بوحدة ونصف من القمح من أجل إنتاج وحدة إضافية واحدة من المنسوجات ، وهذه النفقة بدورها ثابتة بطبيعة الحال وتدل عليها قيمة ميل خط الناتج المتساوى ب بالنسبة إلى المحور الرأسي الخاص بسلعة المنسوجات والتي تساوى $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{2}$. أما في إنجلترا فإن نفقة الخيار

لإنتاج القمح هي $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{2}$ ، وهى ثابتة مهما كان حجم الإنتاج من القمح لأننا بصدد خط مستقيم للناتج المتساوى وتدل عليها قيمة ميل خط الناتج المتساوى جء بالنسبة إلى المحور الأفقى الخاص بالقمح والتي تساوى $\frac{1}{2}$.

أو ١ . أما نفقة الخيار للمنسوجات فهي $\frac{1}{2}$ ، أى أيضا ١ ، وهى ثابتة بدورها لا تتغير وتدل عليها قيمة ميل الخط جء بالنسبة إلى المحور الرأسي الخاص بالمنسوجات ، وهى $\frac{1}{2}$ أو ١

ويدل ميل خط الناتج المتساوى في كل من البلدين على معدل تبادل كل سلعة بالأخرى فضلا عن دلالاته على نفقة الخيار لإنتاج كل منهما وذلك طالما أنه هو نفسه خط الثمن بالإضافة إلى خط الناتج المتساوى . وهكذا فإن معدل تبادل المنسوجات بالقمح في فرنسا هو قيمة النسبة $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{2}$.

أو $\frac{1}{2}$ ، بمعنى أن وحدة من المنسوجات إنما تتبادل في السوق في مقابل وحدة واحدة من القمح . أما معدل تبادل القمح بالمنسوجات فهو قيمة النسبة $\frac{1}{2}$ أو $\frac{1}{2}$ ، بمعنى أنه وحدة ونصف من القمح إنما تتبادل في السوق في مقابل وحدة واحدة من المنسوجات . أما

في إنجلترا فإن معدل تبادل المنسوجات بالقمح هو قيمة النسبة $\frac{2}{3}$ أو ١ ، بمعنى أن وحدة واحدة من المنسوجات تتبادل في مقابل وحدة واحدة من القمح . ويبلغ معدل تبادل القمح بالمنسوجات $\frac{3}{2}$ أو ١ أيضا ، بمعنى أن وحدة واحدة من القمح تتبادل في مقابل وحدة واحدة من المنسوجات .

أما فيما يتعلق بالكمية المنتجة من السلعتين في كل دولة قبل قيام التجارة الخارجية فلنفرض أنها تتحدد وفقا لحالة الطلب في فرنسا بنقطة الإنتاج هـ على خط الناتج المتساوي أ ب ومن ثم تنتج هذه الدولة ٢٠ وحدة من المنسوجات و ٦٠ وحدة من القمح ، في حين أنها تتحدد وفقا لحالة الطلب في إنجلترا بنقطة الإنتاج هـ' على منحنى الناتج المتساوي جـ ء ومن ثم تنتج هذه الدولة ٣٠ وحدة من المنسوجات و ٣٠ وحدة من القمح .

ولما كان لفرنسا ميزة نسبية بالمقارنة بإنجلترا في إنتاج سلعة القمح وإنجلترا ميزة نسبية بالمقارنة بفرنسا في إنتاج سلعة المنسوجات كما هو واضح فإنه يترتب على إقامة التبادل التجاري الخارجى بينهما تخصص فرنسا في إنتاج القمح وتخصص إنجلترا في إنتاج المنسوجات . وهكذا تصبح نقطة الإنتاج بالنسبة لفرنسا هي ب بعد أن كانت هـ وتنتج ٩٠ وحدة من القمح ولا شيء من المنسوجات ، وتصبح نقطة الإنتاج بالنسبة إلى إنجلترا هي جـ بعد أن كانت هـ وتنتج ٦٠ وحدة من المنسوجات ولا شيء من القمح . والآن فإنه يتعين لكى يكون للتجارة الخارجية فائدة بالنسبة إلى فرنسا أن تحصل على معدل تبادل للمنسوجات بالقمح أكبر من $\frac{2}{3}$ ، وهو المعدل الذى كان سائدا فيها قبل قيام التجارة الخارجية ، ويمثل أحسن معدل يمكنها أن تحصل عليه في معدل تبادل المنسوجات بالقمح الذى كان سائدا في إنجلترا قبل قيام التجارة ، أى ١ ، ويدل ميل الخط ك ب بالنسبة إلى المحور الأفقى في الرسم الخاص بفرنسا على مثل هذا المعدل . أما إنجلترا فمعه يتعين لكى يكون للتجارة الخارجية فائدة بالنسبة لها أن تحصل على معدل تبادل للقمح بالمنسوجات أكبر من ١ ، وهو المعدل الذى كان سائدا فيها قبل قيام التجارة . ويمثل أحسن معدل يمكنها أن تحصل عليه في معدل تبادل القمح بالمنسوجات الذى كان سائدا في فرنسا قبل قيام التجارة ، أى $\frac{1}{3}$ ، ويدل ميل الخط

ق ج في الرسم الخاص بإنجلترا بالنسبة إلى المحور الرأسي على مثل هذا المعدل .

ولنفرض أن معدل التبادل الفعلي قد تحدد نتيجة للطلب المتبادل بين الدولتين ، أي نتيجة لقوى العرض والطلب الخاصة بكل منهما بعبارة أخرى ، بوحدة وربع من القمح في مقابل وحدة واحدة من المنسوجات ، أي بأربعة أخماس وحدة من المنسوجات في مقابل وحدة واحدة من القمح . ومعنى هذا أن معدل التبادل الفعلي للقمح بالمنسوجات هو $1\frac{1}{4}$ ، وأن معدل تبادل المنسوجات بالقمح هو $\frac{4}{5}$. ويمثل ميل الخط ط ب في الرسم الأول من الشكل هذا المعدل بالنسبة إلى فرنسا ، كما يمثل ميل الخط ج ن في الرسم الثاني من الشكل هذا المعدل نفسه بالنسبة إلى إنجلترا . وإذا ما افترضنا أنه بناء على معدل التبادل هذا عمدت فرنسا إلى تصدير الكمية الإضافية التي أصبحت تنتجها من القمح بعد تخصصها في إنتاجه وهي ٣٠ وحدة واستوردت إنجلترا هذه الكمية منها فستحصل في مقابلها على ٢٤ وحدة من المنسوجات وذلك طالما أن معدل التبادل الخارجي السائد للمنسوجات بالقمح هو $\frac{4}{5}$. وتعتبر النقطة م على الخط ط ب هي إذن نقطة التجارة الخارجية بالنسبة إلى فرنسا . أما إنجلترا فاتها ستحصل في مقابل تصديرها ٢٤ وحدة من المنسوجات إلى فرنسا على ٣٠ وحدة من القمح وذلك طالما أن معدل التبادل الخارجي السائد للقمح بالمنسوجات هو $1\frac{1}{4}$. وتعتبر النقطة م على الخط ج ق هي إذن نقطة التجارة الخارجية بالنسبة إلى إنجلترا .

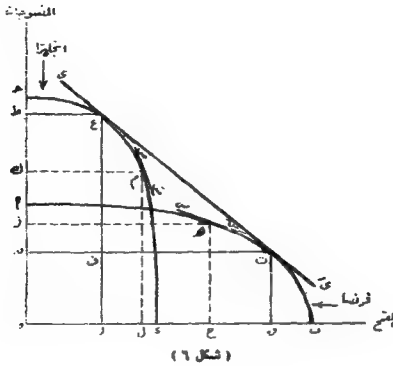
والآن ما هي الفائدة التي عادت على كل من الدولتين نتيجة لقيام التجارة الخارجية ؟ بالنسبة إلى فرنسا فاتها قد حصلت بعد التجارة على الكمية نفسها من القمح التي كانت تنتجها من قبل ، أي ٦٠ وحدة ، ولكنها حصلت إلى جانب هذا على كمية من المنسوجات أكبر من التي كانت تنتجها منها ، وهي ٢٠ وحدة كما سبق أن رأينا ، وذلك طالما أنها استوردت من إنجلترا ٢٤ وحدة من المنسوجات . أما بالنسبة إلى إنجلترا فقد حصلت على الكمية نفسها من القمح التي كانت تنتجها قبل التجارة ، وهي ٣٠ وحدة ، وذلك عن طريق الاستيراد من فرنسا ، لكنها في مقابل هذا صدرت لها ٢٤ وحدة من المنسوجات مما يعني أنها قد استيفت لديها ٣٦ وحدة منها ، هذا في حين أنها كانت تحصل قبل قيام التجارة على ٣٠ وحدة من المنسوجات

لكن لنفرض أنه بناء على معدل التبادل الخارجى السائد بين الدولتين عيشت فرنسا إلى استيراد ٣٠ وحدة من المنسوجات ويلتالى عمدت إنجلترا إلى استيراد $١/٢$ ٣٧ وحدة من القمح . فى هذه الحالة ستصبح نقطة التجارة الخارجية بالنسبة إلى فرنسا هى النقطة ل على الخط ط ب ونقطة التجارة الخارجية بالنسبة إلى إنجلترا هى النقطة ل على الخط ج ن . وستحصل فرنسا بعد قيام التجارة على $١/٢$ ٥٢ وحدة من القمح و ٣٠ وحدة من المنسوجات فى حين ستحصل إنجلترا على $١/٢$ ٣٧ وحدة من القمح و ٢٠ وحدة من المنسوجات . ولا شك فى فائدة التجارة بالنسبة إلى إنجلترا فى هذه الحالة لأنها حصلت على الكمية نفسها من المنسوجات التى كانت تحصل عليها من قبل قيام التجارة وذلك إلى جانب كمية أكبر من القمح ، $١/٢$ ٣٧ وحدة بدلا من ٣٠ وحدة . لكن الأمر ليس بهذا الوضوح بالنسبة إلى فرنسا ففى حين حصلت هذه الدولة على كمية من المنسوجات أكبر بكثير من التى كانت تحصل عليها قبل قيام التجارة ، ٣٠ وحدة بدلا من ٢٠ ، فاقها حصلت على كمية من القمح أقل من تلك التى كانت تحصل عليها قبل مباشرة التجارة ، $١/٢$ ٥٢ وحدة بدلا من ٦٠ وحدة . فهل يمكن بالرغم من هذا القول بأن التجارة الخارجية قد عادت عليها بالفائدة ؟ الواقع أنه يمكن القول بذلك . فلو لم تكن فرنسا راغبة فى الاستفادة من معدل التبادل الجديد للمنسوجات بالقمح ، وهو $٤/١$ ، بدلا من المعدل الذى كان سائدا فيها قبل قيام التجارة ، وهو $٣/١$ ، للحصول على كميات كبيرة من المنسوجات فى مقابل القمح لما عمدت إلى تصدير $١/٢$ ٣٧ وحدة من إنتاجها منه كى تحصل على ٣٠ وحدة من المنسوجات ولاكتفت بتصدير ٣٠ وحدة منه فى مقابل الحصول على ٢٤ وحدة منها . لكن واقع اقدام فرنسا على تصدير كمية قدرها $١/٢$ ٣٧ وحدة من القمح فى مقابل ٣٠ وحدة من المنسوجات اثنا يدل بصفة مؤكدة على أنها تفضل الحصول على ٦ وحدات إضافية من المنسوجات فى مقابل $١/٢$ ٧ وحدة إضافية من القمح وذلك بعد إتسالم بمبلغ ٢٤ وحدة من المنسوجات فى مقابل ٣٠ وحدة من القمح .

التجارة الخارجية فى حالة التكلفة المتزايدة :

لنفرض الآن أننا بصدد نفقة إنتاج متزايدة فى كل من فرنسا وإنجلترا وذلك على النحو الموضح فى الشكل رقم (٦) فى الصفحة التالية .

وفى هذا الشكل فان أ ب هو منحنى الناتج المتساوى بالنسبة إلى



(شكل ٦)

فرنسا و ج ء هو منحنى الناتج المتساوى بالنسبة إلى إنجلترا . وبالطبع فان نفقة الخيار لإنتاج القمح في فرنسا إنما تساوى مقدار ميل المنحنى أ ب بالنسبة إلى المنحنى الأمتى الخاص بالقمح ، وهو مقدار يتغير بالزيادة بتزايد الكمية المنتجة من القمح دلالة على أن نفقة إنتاج القمح هي نفقة متزايدة . كذلك فان نفقة الخيار لإنتاج المنسوجات هي نفقة متزايدة وتدل عليها القيمة المتزايدة لميل هذا المنحنى بالنسبة إلى المحور الرأسى الخاص بالمنسوجات . والحال كذلك بالنسبة إلى إنجلترا ، فنفقة الخيار لإنتاج القمح هي نفقة متزايدة وتدل عليها القيمة المتزايدة لميل المنحنى ج ء بالنسبة إلى المحور الأمتى ، كما ان نفقة الخيار لإنتاج المنسوجات هي نفقة متزايدة بدورها وتدل عليها القيمة المتزايدة لميل هذا المنحنى بالنسبة إلى المحور الرأسى . أما معدل تبادل إحدى السلعتين بالأخرى في كل من البلدين قبل قيام التجارة بينهما فيدل عليه ميل خط الثمن في كل منهما ، وهو مقدار ثبتت بالطبع . وإذا افترضنا أن هذا الخط في فرنسا هو س س فسيدل مقدار ميله بالنسبة إلى المحور الأمتى على معدل تبادل المنسوجات بالقمح في حين يدل مقدار ميله

بالنسبة إلى المحور الرأسى على معدل تبادل القمح بالمنسوجات . ولو كان الخط من ص هو خط الثمن في إنجلترا لمسيل مقدار ميله بالنسبة إلى المحور الرأسى على معدل تبادل القمح بالمنسوجات في حين يدل ميله بالنسبة إلى المحور الأفقى على معدل تبادل المنسوجات بالقمح . وأخيرا فإن الكمية المنتجة من السلعتين في كل من البلدين قبل قيام التجارة إنما تتحدد بنقطة تماس خط الثمن بمنحنى الناتج المتساوى . وهكذا تكون النقطة ه هي نقطة الإنتاج في فرنسا وتنتج هذه الدولة الكمية و ح من القمح والكمية و ز من المنسوجات . كذلك تكون النقطة م هي نقطة الإنتاج في إنجلترا وتنتج هذه الدولة الكمية و ك من المنسوجات والكمية و ل من القمح .

والآن نلقه من الواضح أن معدل تبادل المنسوجات بالقمح هو معدل مختلف في داخل كل من الدولتين وذلك بالنظر إلى اختلاف ميل خط الثمن بينهما . فمعدل تبادل المنسوجات بالقمح في فرنسا أقل منه في إنجلترا في حين أن معدل تبادل القمح بالمنسوجات أقل في إنجلترا بطبيعة الحال منه في فرنسا . وإذا كان القمح هو السلعة الأرخص نسبيا في فرنسا بالقرنة بإنجلترا وتكون المنسوجات هي السلعة الأرخص نسبيا في إنجلترا بالقرنة بفرنسا . وهكذا مستبعد كل دولة إلى استيراد تلك السلعة التي تعتبر أرخص نسبيا في الدولة الأخرى ، وبالتالي مستورد إنجلترا القمح من فرنسا في حين مستورد فرنسا المنسوجات من إنجلترا . ونتيجة لهذا سلتج فرنسا إلى إنتاج المزيد من القمح وتقليل إنتاجها من المنسوجات في حين سلتج إنجلترا إلى إنتاج المزيد من المنسوجات وتقليل إنتاجها من القمح . وبطبيعة الحال فإن معدل التبادل الخارجى للسلعتين الذى سيتحقق عملا ما بين الدولتين لا بد وأن يقع ما بين معدلى التبادل اللذين كفا سلتدين في كل دولة قبل قيام التجارة . وسيتسبب قيام التجارة بين الدولتين في وجود معدل تبادل واحد يتم على أسفله تبادل السلعتين ما بينهما ، وسيتحدد هذا المعدل بواسطة ثلاثى قوى العرض والطلب في البلدين مجتمعة ، أى طلبهما المتبادل بعبارة أخرى . ويمكن القول أن معدل التبادل هذا هو ذلك الذى يدل عليه مقدار ميل الخط ي ، وهو مقدار يقع بين مقدارى ميلى الخطين س س ، ص ص . وإذا كان معدل التبادل الخارجى للمنسوجات بالقمح هو مقدار ميل الخط ي ي بالنسبة إلى المحور الأفقى في حين يكون معدل التبادل الخارجى للقمح بالمنسوجات هو مقدار ميل هذا الخط نفسه بالنسبة إلى المحور الرأسى .

ويعتبر الخط ي ي إذن هو خط الثمن في كل من فرنسا وإنجلترا .

وفي ظل معدل التبادل الخارجي هذا فإن الكمية التي تستنتجها كل دولة من السلعتين إنما تتحدد بنقطة تماس الخطى Y باعتبارها خط التماس بمنحنى الناتج المتساوى في كل دولة ، وبالتالي تكون النقطة T هي نقطة الإنتاج في فرنسا التي تنتج الكمية Q من القمح والكمية Q' من المنسوجات، وتكون النقطة E هي نقطة الانتاج في إنجلترا التي تنتج الكمية Q'' من المنسوجات والكمية Q' من القمح . وواضح أن كل دولة قد زادت إنتاجها من السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالمقارنة بالدولة الأخرى وانقصت إنتاجها من تلك السلعة التي تتمتع فيها الدولة الأخرى بميزة نسبية بالمقارنة بها .

ولما كانت صادرات كل دولة هي واردات الدولة الأخرى فإن التبادل بين صادرات كل دولة إلى الأخرى ووارداتها منها سيتحقق على أساس معدل التبادل الخارجي السائد عندما تصدر فرنسا الكمية Q من القمح إلى إنجلترا وتصدر إنجلترا الكمية Q' من المنسوجات إلى فرنسا . والواقع أن القيمة الكلية لكمية القمح Q في فرنسا تساوى تماما القيمة الكلية لكمية المنسوجات Q' وفقا لمعدل التبادل الخارجي المذكور وذلك طالما أن قيمة النسبة $\frac{P_{قمح}}{P_{منسوجات}} = \frac{Q}{Q'}$ هي بذاتها مقدار ميل خط التماس Y في كل من البلدين بعد قيام التجارة بينهما . وفي الحقيقة نقه طالما أن معدل التبادل الخارجي للمنسوجات بالقمح إنما يساوى $\frac{P_{منسوجات}}{P_{قمح}}$ فإن قيمة الكمية Q من القمح إنما تساوى قيمة كمية Q' من المنسوجات قدرها $Q' = \frac{Q}{\frac{P_{منسوجات}}{P_{قمح}}}$.

وهكذا تكون نتيجة التجارة الخارجية زيادة استهلاك فرنسا من المنسوجات بالمقدار Q' ولكن نقص استهلاكها من القمح بالمقدار Q . أما بالنسبة إلى إنجلترا فإن نتيجة التجارة الخارجية هي زيادة استهلاكها من القمح بالكمية Q ولكن نقص استهلاكها من المنسوجات بالكمية Q' . فهل يمكن بالرغم من هذا القول بأن كل دولة قد استفادت من قيام التجارة الخارجية مع الدولة الأخرى ؟ إن أول ما يلاحظ أنه لم يحدث تخصيص كامل لكل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها بالمقارنة بالدولة الأخرى وذلك على خلاف الحال في حالة النفقة الثابتة ، وهذا ما يطبق الواقع

في اغلب الحالات . وقد عمدت كل دولة إلى استيراد كميات من السلعة التي تتمتع فيها الدولة الأخرى بميزة نسبية بالمقارنة بها وتقليل إنتاجها هي ذاتها من هذه السلعة مع زيادته من السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالمقارنة بالدولة الأخرى . وتتحصل الإجابة على السؤال المذكور الآن في معرفة ما إذا كانت كمية المنسوجات ز ط التي أصبحت تستوردها فرنسا من إنجلترا تعود عليها بفائدة أكبر من كمية القمح ر ح التي حرمت من استهلاكها ، وكذلك في معرفة ما إذا كانت كمية القمح ل ق التي أصبحت تستوردها إنجلترا من فرنسا تعود عليها بفائدة أكبر من كمية المنسوجات ن ك التي حرمت من استهلاكها .

والواقع أن مستهلكي المنسوجات في فرنسا قد استفادوا نتيجة لزيادة الكمية المستهلكة منها بمقد قيام التجارة الخارجية عنه قبلها في حين أن مستهلكي القمح قد أضرروا بسبب نقص الكمية المستهلكة منه بعد قيام التجارة عنه قبلها . ولكن في نهاية الأمر لابد وأن تكون فرنسا ككل قد استفادت من التبادل التجاري مع إنجلترا وذلك طالما أن الفرنسيين في مجموعهم قد قرروا اختياراتهم في سوق حرة ، وبالتالي تعوض الفائدة التي عادت على مستهلكي المنسوجات الضرر الذي عاد على مستهلكي القمح . والحال كذلك بالنسبة إلى إنجلترا ، فلا بد أن تكون قد استفادت ككل بالرغم من أن الفائدة التي عادت على مستهلكي القمح نتيجة لزيادة الكمية المستهلكة منه بعد قيام التجارة الخارجية مع فرنسا قد قبلها ضرر عاد على مستهلكي المنسوجات بسبب نقص الكمية المستهلكة منها بعد التجارة الخارجية عنها قبلها ، ومن ثم تعوض الفائدة التي عادت على مستهلكي القمح الضرر الذي عاد على مستهلكي المنسوجات .

ويتحصل الأمر الآن في معالجة الوضع بالنسبة إلى كل من الطائفتين المذكورتين في داخل كل دولة وذلك من وجهة نظر الرفاهية الاقتصادية . ويمكن أن يتم هذا بواسطة فرض ضرائب على مستوردي المنسوجات في فرنسا تدفع حصيلتها إلى مستهلكي القمح فيها ، وفرض ضرائب على مستوردي القمح في إنجلترا تدفع حصيلتها إلى مستهلكي المنسوجات فيها . كذلك يمكن زيادة عبء النفقات العامة على مستوردي المنسوجات في فرنسا وعلى مستوردي القمح في إنجلترا . أو غير ذلك من الوسائل . وهذا كله هو تطبيق أبداً القموبض في اقتصاديات الرفاهية .

المراجع في نظرية نفقة الخيار :

Leontief, Wassily W. : The Use of Indifference Curves in the Analysis of Foreign Trades, in Readings in the Theory of International Trade (Ellis, Howard S. and Metzler, Lloyd S. eds.), George Allen and Unwin LTD., London 1966, pp. 229-238.

Barre : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 520-523.

Benham : Economics, op. cit., pp. 479-493.

Byé : Relations économiques internationales, op. cit., pp. 127-149.

Chi - Yuen Wu : An Outline of International Price Theories, op. cit., pp. 161-162.

Ellsworth : The International Economy, op. cit., pp. 7186.

Haberler : The Theory of International Trade., op. cit., pp. 22-29.

Marcy : Economie internationale, op. cit., pp. 60-85.

Samuelson : Economics, op. cit., pp. 658-661.

Viner : Studies in the Theory of International Trade, op. cit., pp. 516-520.

Wells : International Economics, op. cit., pp. 38-43.

المبحث السادس

نظرية وفرة عوامل الإنتاج

(هيكر - أولين)

من الملاحظ على نظرية التجارة الخارجية كما درسناها حتى الآن انها لا تقدم تفسيراً كافياً لقيام التجارة الخارجية بين الدول . صحيح انها تذكر ان اختلاف النفقات النسبية في الدولة بالمقارنة بغيرها من الدول هو شرط قيام التبادل التجاري الخارجى والعودة بالفائدة على كل الاطراف فيه . لكن لماذا تختلف النفقات النسبية من دولة إلى أخرى ؟ وبمعبر آخر ، ما هو السبب في اختلاف منحنيات الناتج المتساوى من دولة إلى أخرى ؟ هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فلن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات المبادلة في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعوامل الإنتاج هو تحليل محدود المدى بالنظر إلى ان المبادلات التجارية بين الدول لا تتم في الواقع على أساس المقايضة بل على أساس النقود ، أى على أساس الأمان . وهكذا لا ينمى هذا التحليل مع نظرية الثمن سواء كان ثمن المنتجات أو ثمن عوامل الإنتاج . وقد كان اول من لاحظ هذه الانتقادات على التحليل التقليدي لنظرية التجارة الخارجية واتى بحلولة لتلافيها هو الاقتصادى السويدى إيلي هيكر ومن بعده تلميذه برتل أولين . وقد ظهر مقال هيكر في « اثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل القومى » باللغة السويدية في عام ١٩١٩ ولم ينشر باللغة الإنجليزية إلا في عام ١٩٥٠ (١) وعلى أية حال فقد كان أولين هو الذى طور افكار هيكر واتى بتفسير مبشر

Hickscher, Eli «The Effects of Foreign Trade on the Distribution of Income». *Ekonomisk Tidskrift*, vol XXI, 1919. pp. 497-512, translated and reprinted in *Readings in the Theory of International Trade* (Ellis, Howard S. and Metzler, Lloyd S., eds), George Allen and Unwin LTD. London, 1966, pp. 272-303.

لسبب التجارة الخارجية وذلك في كتابه « التجارة الإقليمية والتجارة الدولية » في عام ١٩٢٣ (١).

وجدير بالذكر أن ما أتى به هيكرس وأولين لا يعتبر نظرية جديدة في التجارة الخارجية تنق على النقيض من نظرية النفقات النسبية المقارنة أو نظرية نفقة الخيار ، وذلك على الرغم من اعتقاد أولين لهذا ، وإنما يعد بالأحرى تكملة وإضافة ثرية إلى هذه النظرية . فنظرية هيكرس - أولين هي في الواقع امتداد لنظرية النفقات النسبية المقارنة ولا تهدف إلا إلى السير خطوة أخرى إلى الأمام . فلذا كانت نظرية النفقات النسبية المقارنة تنتهي إلى أن اختلاف هذه النفقات هو أساس التجارة الخارجية أو شرط قيامها فان هيكرس يتساءل عن « أسباب الاختلاف في النفقات النسبية بين الدول » (٢). وهكذا تبدأ نظرية هيكرس - أولين بما انتهت إليه نظرية النفقات النسبية المقارنة ، وتأخذ النتيجة التي انتهت إليها هذه النظرية كنقطة بداية لها ، وبالتالي تكون هذه النتيجة صحيحة تمامًا من وجهة نظر نظرية هيكرس - أولين .

والواقع أن فضل هذين الكاتبين إنما يتمثل في تطبيق نظرية الثمن وتحليل التوازن ، الذي يستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها ، على نظرية التجارة الخارجية . وقد جرت العادة في السنوات الأخيرة على تسمية تطبيق نظرية الثمن في مجال التجارة الخارجية باسم « النظرية الحديثة » أو « النظرية السويدية » في التجارة الخارجية ، وإن كان أولين نفسه قد أطلق عليها اسم « نظرية التبعية المتبادلة » ، أي تبعية العرض والطلب والائتمان لبعضها البعض في مجال التجارة الخارجية . فلذا كانت الائتمان تتحدد بتلاقي العرض والطلب فان كلا من ذلك العرض وهذا الطلب إنما يتأثران بدورهما بالائتمان .

Ohlin Bertil : *Interregional and International Trade* (١)
(1933), revised edition. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 1968.

Hickscher : «The Effects of Foreign Trade on the (٢)
Distribution of Income», in *Readings in the Theory of International Trade*, op. cit., p. 277.

وبدلا من أن يقيم أولين تحليله لأساس التجارة الخارجية على نظرية العمل في القيمة أو نظرية النفقة الحقيقية في القيمة ، كما فعل ريكاردو ومن تلاه من الكتاب ، فقد قدم نظرية النفقة النقدية في القيمة وأسند تحليله على الائتمان النقدية والطلب والعرض . وفي الحقيقة فإن نظرية هيكر — أولين تمثل أهمية كبيرة وتعد تطورا مثيرا لنظرية النفقات النسبية المقارنة ، فاستخدام النفقات النقدية والائتمان كمتميزات أساسية في التحليل من شأنه إضفاء صبغة من الواقعية على تحليل العلاقات التجارية الخارجية كلن هذا التحليل يفتقدها في ظل نظرية العمل في القيمة أو نظرية النفقة الحقيقية في القيمة .

السبب النهائي للتجارة الخارجية :

ترجع نظرية هيكر — أولين السبب النهائي أو الأخير لقيام التجارة الخارجية إلى اختلاف الأقاليم والبلاد من حيث مدى وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها . نفى حين يوجد عمل إنتاج ما ، مثل الأرض ، بوفرة كبيرة في بلد معين فانه لا يوجد بمثل هذه الوفرة في بلد آخر ، بل يوجد بدلا منه عامل إنتاج آخر بوفرة كبيرة ، مثل العمل أو رأس المال . ووفقا لنظرية هيكر — أولين فسيكون للتجارة الخارجية فائدة عندما تمكن الأطراف المشتركة فيها من الاستفادة من الاختلاف فيميلينها من حيث وفرة عوامل الإنتاج المختلفة في كل منها ، أي من اختلاف الندرة النسبية : أي ندرة العرض بالنسبة إلى الطلب ، لعوامل الإنتاج المختلفة من إقليم إلى آخر ومن دولة إلى أخرى . ومن هنا كانت تسمية نظرية هيكر — أولين أيضا باسم « نظرية الندرة النسبية لعوامل الإنتاج » وذلك بالإضافة إلى تسميتها بنظرية وفرة عوامل الإنتاج . ذلك أن من شأن هذا الاختلاف في وفرة عوامل الإنتاج أو في ندرتها النسبية من بلد إلى آخر أن يوجد اختلاف في ائتمان عوامل الإنتاج هذه ، وبالتالي أن يوجد اختلاف في ائتمان المنتجات التي تدخل في تكوينها هذه العوامل من بلد إلى آخر ، مما يوجد سببا للتبادل التجاري الخارجي بين مخلف الدول .

فلو قلنا بين بلدين كاستراليا وإنجلترا فسنجد أن استراليا غنية بالموارد الطبيعية كالأرض ، ولكنها فقيرة في العمل ورأس المال . أما إنجلترا فعلى العكس تملكها بلد غنى في العمل ورأس المال ولكنها فقيرة في الأرض . وهكذا تتميز استراليا بوفرة كبيرة في الأرض ، في حين تتميز إنجلترا بوفرة كبيرة في العمل ورأس المال . ونتيجة لهذا فسيكون إيجار الأرض بالنسبة

إلى أجور العمال أقل في أستراليا منه في إنجلترا ، وبالتالي سيكون من مصلحة أستراليا أن تتجه إلى إنتاج السلع التي تستلزم الكثير من الأرض والقليل من العمل مثل القمح وإنتاج اللحوم لأن تكلفتها فيها ستكون أرخص نسبياً منها في إنجلترا ، هذا في حين سيكون من مصلحة إنجلترا أن تتجه إلى إنتاج السلع التي تستخدم الكثير من العمل ورأس المال والقليل من الأرض مثل المنتجات الصناعية لأن تكلفتها فيها ستكون أرخص نسبياً منها في أستراليا . وهكذا فإنه بخصيص كل دولة في إنتاج السلعة التي يدخل في تكوينها بكثرة خدمة عامل الإنتاج المتوافر فيها بغضارة بالمقارنة بالدول الأخرى ، فإنها تستطيع أن تنتج مثل هذه السلعة بأرخص مما تستطيعه هذه الدول الأخرى . وسيمضى هذا الاختلاف في أثمان عوامل الإنتاج وما يترتب عليه من اختلاف في أثمان المنتجات أساساً لقيام التجارة بين الدول ، إذ ستنتج كل دولة إلى تصدير تلك السلع التي يمكنها أن تنتجها في داخلها برخص نسبياً ، أي بأرخص مما تنتجها الدول الأخرى . وستكون هذه السلع هي تلك التي يدخل في تكوينها بصفة رئيسية خدمات عوامل الإنتاج المتوافرة فيها بكثرة بالمقارنة بالدول الأخرى ، وهي خدمات أثمانها في الدولة أرخص نسبياً من أثمانها في الدول الأخرى . وإذا تصدر أستراليا إلى إنجلترا القمح واللحوم لأنه يدخل في تكوينها أساساً خدمة الأرض المتوافرة فيها بكثرة نسبياً ، في حين تصدر إنجلترا إلى أستراليا المنتجات الصناعية لأنه يدخل في تكوينها أساساً خدمات العمل ورأس المال المتوافرين فيها بكثرة نسبياً . هذا هو أساس التخصيص الدولي في الإنتاج والسبب في تقسيم العمل الدولي وقيام التجارة الخارجية بين الدول .

ومن هذا يتبين أن نظرية النفقات النسبية المقارنة لم تمس في الواقع . وإن صحتها لم توضع موضع تساؤل . ويعبر هيكشر عن هذا بقوله : « أن اختلاف القدرة النسبية لعوامل الإنتاج ما بين دولة وأخرى هو بهذا شرط ضروري لوجود اختلاف في النفقات النسبية وبالتالي لقيام التجارة الخارجية » (١) . لكن هيكشر يضيف شرطاً آخر لقيام التجارة الخارجية ، وهو اختلاف النسب التي تتركب بها عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية من سلعة إلى أخرى . ولو لم يتوافر هذا الشرط فستظل نسبة ثمن كل سلعة

Hickscher : «The Effects of Foreign Trade on the Distribution of Income», op. cit., p. 278. (١)

في بلد ما إلى ثمنها في أي بلد آخر ثابتة دون تغيير وذلك بالرغم من الاختلاف في الأثمان النسبية لمعامل الإنتاج من بلد لآخر . وهذا امر يديمي في الواقع . إذن تختلف في هذه الحالة النفقات النسبية لإنتاج السلع من بلد إلى آخر بل ستساوى تماما وتبلغ نسبة واحدة في كل الحالات . وهكذا يقول هيكشر في النهاية : « إن متطلبات مبدأ التجارة الخارجية يمكن إذن أن تتلخص في اختلاف الفدرات النسبية ، أي في اختلاف الأثمان النسبية لمعامل الإنتاج في الدول الأطراف في المبادلة ، وكذلك في اختلاف نسبة عوامل الإنتاج ما بين السلع المختلفة »^(١) . أما أولين فيعبر عن نظريته قائلا « إن لكل إقليم ميزة في إنتاج السلع التي تدخل فيها كميات كبيرة من عوامل الإنتاج الغزيرة والرخيصة في هذا الإقليم »^(٢) ، كذلك فإنه يقول : « إن الشرط الأولى للتجارة هو أن يمكن إنتاج بعض السلع برخص أكبر في إقليم عنه في إقليم آخر . وفي كل إقليم تحتوي السلع المصدرة على كميات كبيرة نسبيا من عوامل الإنتاج الأرخص فيه منها في الأقاليم الأخرى ، في حين أنه ستستورد السلع التي يمكن إنتاجها في الأقاليم أخرى بأرخص منها في الإقليم المذكور . وبالاختصار فإن السلع التي تحتوي على نسب كبيرة من عوامل الإنتاج الغالية تستورد في حين أن تلك التي تحتوي على نسب كبيرة من عوامل الإنتاج الرخيصة تستصدر »^(٣) .

ويلاحظ أولين أنه حتى لو تساوى بلدان تماما في توافر عوامل الإنتاج فيها ، فمن الممكن أن توجد إمكانية لتبادل تجاري مفيد لكل من البلدين وذلك طالما أنه من الممكن أن يوجد بالرغم من هذا اختلاف في أثمان عوامل الإنتاج وبالتالي في أثمان السلع من بلد إلى آخر وذلك بسبب الاختلاف في حالة الطلب من بلد إلى آخر . وقد تختلف حالة الطلب بسبب اختلاف صورة توزيع الدخل القومي في كل من البلدين أو بسبب اختلاف أذواق المسكن في كل

Hickscher : «The Effects of Foreign Trade on the Distribution of Incomes», op. cit., 2, 278. (١)

Ohlin : Interregional and International Trade, op. cit., p. 12 (٢)

Ohlin : Interregional and International Trade, op. cit., p. 19. (٣)

منهما أو لغير ذلك من الأسباب . وفي هذا يقول أولين : « أن التجارة بين الأقاليم إنما تمنى أن الطلب الخارجى سيؤثر في عوامل الإنتاج في السلع المحلية ، والعكس صحيح . ويلتالى فإن كل شيء يؤثر في هذا الطلب لابد . وأن يدرج ضمن العناصر التى تحكم التجارة ما بين الأقاليم » (١) . وفي هذا الصدد فانه من المهم أن نفرق ما بين الوفرة النسبية لعامل ما من عوامل الإنتاج بمعنى الكمية المادية المتوافرة بفقرارة منه بالنسبة إلى غيره من العوامل . وبمعنى رخصة بالنسبة إلى عوامل الإنتاج الأخرى . وفيما ينطق بالمعنى الثانى فإن ثمن عامل الإنتاج إنما يعتمد على الطلب عليه وذلك بالإضافة إلى عرضه ، أو عرضه بالنسبة إلى الطلب عليه بعبارة أخرى . وقد يحدث أن يظل تأثير الطلب على هذا العامل على تأثير عرضه وذلك فيما يختص بتحديد ثمنه النسبى ، أى بالنسبة إلى اثمان عوامل الإنتاج الأخرى . فمن الممكن أن يتوافر عامل إنتاج كالأرض مثلا بفقرارة في دولة من الدول ، ولكن تكون حالة الطلب المحلى على منتجات الأرض بشكل يجعل ثمنها مرتفعا نسبيا . وكتيجة لهذا تكون صادرات هذه الدولة من السلع التى يدخل في تكوينها بكثرة عوامل الإنتاج الأخرى كالعمل ورأس المال التى لا تتوافر بالفقرارة نفسها التى تتوافر بها الأرض .

ويتبين من نظرية هيكشر — أولين في وفرة عوامل الإنتاج أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج أن التبادل الدولى للمنتجات هو بطريقة غير مباشرة تبادل لعوامل الإنتاج المتوافرة بفقرارة في مختلف الدول . فعندما تصدر أستراليا القمح إلى إنجلترا وتصدر هذه الأخيرة السلع الصناعية إليها فانه يوجد في الواقع تبادل للأرض الأسترالية في مقابل العمل ورأس المال الإنجليزيين . وينتظر إلى صعوبة قلبية عوامل الإنتاج للتنقل وذلك بالمقارنة بسهولة قلبية المنتجات للتنقل ، فإن الأخيرة تطل محل الأولى .

أثر التجارة الخارجية في اثمان عوامل الإنتاج :

يلاحظ أنه بالنسبة إلى المنتجات محل التبادل التجارى الخارجى فإن أسعورها ستتساوى في مختلف البلاد الأطراف في هذا التبادل ، وذلك أخذا في الاعتبار نفقات النقل وغيرها من المقتبات التى تنفق في وجه التجارة

الخارجية ، وكذلك احتمال وجود احتكار من شأنه إقابة تمييز ما بين مختلف الأسواق . وهكذا فإن تأثير التجارة الخارجية هو تساوى ائتمان كانت مستقبلين تباينا كبيرا في حالة عدم وجود هذه التجارة ، وهى ائتمان المنتجات محل التبادل التجارى الخارجى . ولكن ما هو تأثير التجارة الخارجية على ائتمان أخرى ، هى ائتمان عوامل الإنتاج ، في مختلف البلاد الاطراف في هذه التجارة ؟ الواقع انه من النتائج الإيجابية لنظرية هيكرز — أولين ازدياد الوعى بالعلاقة المتبادلة ما بين التجارة الخارجية وهيكلة الاقتصاد القومى للدولة التى تباشرها ، وبصفة خاصة فإن هذه النظرية تثير مباشرة تساؤلا خاصا ببدى تآثر صورة توزيع الدخل القومى ما بين مختلف الدول الاطراف في هذه التجارة ، اى ائتمان خدمات عوامل الإنتاج في الدولة بالنسبة إلى هذه الائتمان نفسها-في الدول الأخرى . وهكذا فإنه إذا كانت استراليا غنية في الأرض بالنسبة إلى العمل ورأس المال وذلك بعكس إنجلترا فسيكون ثمن خدمة الأرض كعامل إنتاج في استراليا أرخص نسبيا منه في إنجلترا . في حين سيكون ثمن خدمة العمل كعامل إنتاج في إنجلترا أرخص نسبيا منه في استراليا . ونتيجة لهذا سيكون القمح الأسترالى أرخص نسبيا والمنتجات المصنوعة الأسترالية أغلى نسبيا وذلك بالمقارنة بإنجلترا . وبالعكس فسيكون القمح الإنجليزي أغلى نسبيا والمنتجات المصنوعة الإنجليزية أرخص نسبيا وذلك بالمقارنة بأستراليا . وإذن ستصدر أستراليا القمح إلى إنجلترا وتستورد منها المنتجات المصنوعة .

لكن زيادة الطلب على القمح الأسترالى للوفاء بحلجالت التصدير ستؤدى إلى زيادة عائد الأرض في استراليا ، اى إلى زيادة ثمن خدمة الأرض باعتبارها عامل إنتاج ، في حين ان نقص الطلب على القمح الإنجليزي سيؤدى إلى انخفاض العائد على الأرض أو ثمن خدمتها كعامل إنتاج . ومن الناحية الأخرى فإن أجور العمال في المصانع البريطانية سترتفع وذلك بسبب زيادة الطلب على منتجاتها للوفاء بحلجالت التصدير ، في حين ستخفض هذه الأجور في استراليا لتتناسب مع الطلب على منتجات المصانع فيها . وفي هذا يقول أولين : « في كل من الاقليمين فإن الطلب على عامل الإنتاج الاغزر نميا سيزداد وسيطالب هذا العامل بثمن أعلى ، في حين سيقول الطلب على عامل

الإنتاج المعروض بمنزلة وسيحصل على عقد أقل نسبيا من ذي قبل . وهكذا
مستخف حدة الندرة النسبية لعوامل الإنتاج في كل إقليم من الإقليمين ^(١) .
وإن تنسب التجارة الخارجية بين استراليا وإنجلترا في زيادة ثمن خدمة
الأرض في استراليا وخفضه في إنجلترا ، وإلى زيادة ثمن خدمة العمل
في إنجلترا وخفضه في استراليا . وهكذا يتحقق تقارب ما بين اثنان خدمات
عوامل الإنتاج في مختلف الدول الأطراف في التبادل التجاري الخارجى .

ويتبين مما تقدم أنه من شأن التجارة الخارجية الحرة إحداث شيء
من إعادة التوزيع للدخل القومى في داخل كل طرف فيهما . وفي المثال
للمثال سيزداد دخل أصحاب الأرض في استراليا على حساب العمال ،
في حين سيزداد دخل العمال في إنجلترا على حساب أصحاب الأرض ،
كذلك فإنه يتبين أن للتجارة الخارجية الحرة اثر على المبدأ أو الأمان
النسبية لعوامل الإنتاج ما بين مختلف البلاد شبيه باثر إنتقال عوامل الإنتاج
نفسها من بلد إلى آخر . وهكذا فإن أجور العمال في إنجلترا يمكنها أن ترتفع
إما نتيجة لزيادة الطلب على منتجات الصناعات البريطانية وإما نتيجة لهجرة
بعض العمال من إنجلترا إلى بلد آخر يكون أقل وفرة في العمل منها . وإن
تعتبر التجارة الخارجية الحرة بديلا لانتقال عوامل الإنتاج من دولة
إلى أخرى . فاستيراد استراليا للمنتجات المصنوعة من إنجلترا هو بديل
عن هجرة العمال الإنجليز إلى استراليا . لكنه يلاحظ أن التجارة الخارجية
الحرة لن يكون من شأنها تحقيق مساواة تامة بين اثنان مختلف عوامل
الإنتاج في مختلف البلاد المتاجرة ، ومن ثم تكون هذه التجارة بديلا جزئيا
فحسب وليس بديلا كاملا لانتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى . وهكذا
ينتهى أولين إلى أن « المساواة المطلقة ما بين اثنان عوامل الإنتاج هي ،
على أية حال ، غير قابلة للتفكير فيها بدرجة كبيرة ، وهي بالتأكيد غير
محتملة على الإطلاق » ^(٢) ، ^(٣) .

Ohlin : *Interregional and International Trade*, op. cit., (١)
p. 24.

Ohlin : *Interregional and International Trade*, op. cit., (٢)
p. 26.

١٣ . ونشير هنا باختصار إلى أن صامويلسون قد أتى بنموذج رياضي أوضح فيه أن
التبادل التجاري الخارجى من شأنه تحقيق مساواة كلية في اثنان عوامل الإنتاج ما بين
مختلف الدول الأطراف في هذا التبادل . لكن الكاتب قد أقام نموذجه على عدد كبير من

وإن يمكن للاختلاف الذى سيستمر فى الوجود ما بين اثنان عوامل الإنتاج فى مختلف الدول حتى بعد قيام التجارة الحرة بينها أن يؤدي إلى تنقل لعوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى . وإذا كانت قدرة العمل على التنقل محدودة إلى حد ما فإن قدرة رأس المال عليه أكبر . وسيؤدي هذا التنقل لعوامل الإنتاج إلى نوع من التقارب فى عرض عوامل الإنتاج فى مختلف البلاد بعد أن كانت هناك ندرة نسبية فى عرضها فيها ، وستحصل البلاد التى تتوافر فيها الأرض بخزارة بالنسبة إلى العمل ورأس المال على كميات من هذين العاملين ، فى حين ستعقد البلاد التى يتوافر فيها العمل ورأس المال بخزارة بالنسبة إلى الأرض كميات منها . وسيسهل انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى فى تقارب نفقات إنتاج مختلف السلع فيما بين الدول . وهكذا سيتسبب الاختلاف الذى يستمر فى الوجود فى اثنان عوامل الإنتاج بالرغم من التجارة الخارجية الحرة فى تغيير الصورة التى كانت عليها وفرة عوامل الإنتاج فى مختلف البلاد . لكنه يلاحظ أن انتقال عوامل الإنتاج من بلد إلى آخر لا يمكن أن يكون كاملاً بحيث تتساوى كافة البلاد فى الوفرة . أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج فيها وإلا لما أصبحت هناك حاجة إلى أية تجارة خارجية فيما بينها . وإن لا يمكن لانتقال عوامل الإنتاج إلا أن يكون بديلاً غير كامل عن انتقال المنتجات بين الدول ، تماماً كما أنه لا يمكن لانتقال المنتجات ، أى التجارة الخارجية ، إلا أن تكون بديلاً غير كامل عن انتقال عوامل الإنتاج من دولة إلى أخرى كما رأينا منذ قليل .

لغز ليونتييف :

عهد بعض الاقتصاديين إلى اختبار نظرية هيكر — أولين فى وفرة

= الافتراضات غير الواقعية مثل تمثل عوامل الإنتاج بين الدولتين طرق المبادلة الخارجية ووحدة فنون الإنتاج فيها ، وثبتت نفقة الإنتاج ، وتوافر شروط المنافسة الكاملة ، والقدرة الثابتة لتقل المنتجات دون عوائق . ومن شأن هذه الافتراضات كلها أن تبعد نموذج صامويلسون عن أن يكون تفسيراً مقبولاً للواقع وإن تجمل منه بالأحرى تمريناً رياضياً مغيداً

راجع :

Samuelson, Paul : «International Trade and the Equalisation of Factor Prices», *Economic Journal*, Vol LXVIII, June 1948, pp. 163 184 ; Samuelson : «International Factor Prices Equalisation Once Again», *Economic Journal* Vol. LIX, June 1949, pp. 181-197.

عوامل الإنتاج اختبرا عمليا بتطبيقها على صادرات وواردات دولة معينة لمعينة ما إذا كانت ماهية هذه الصادرات والواردات تتفق مع ما تلميه هذه النظرية من تصدير الدولة للسلعة التي تدخل في تكوينها بكثرة عوامل الإنتاج التي تتوافر فيها بدرجة أكبر مما تتوافر في الدول الأخرى ، واستيراد السلع التي تدخل في تكوينها بكثرة عوامل الإنتاج التي تتوافر في الدول الأخرى بدرجة أكبر مما تتوافر فيها . وهكذا فإنه إذا كانت الدولة تتمتع مثلا بوفرة في رأس المال أكبر مما تتمتع بها في العمل ، فسيكون من المتوقع أن تصدر سلعا يستخدم في إنتاجها رأس المال بكثرة بالنسبة إلى العمل وأن تستورد سلعا يستخدم في إنتاجها العمل بكثرة بالنسبة إلى رأس المال . ومن أشهر الاختبارات التي جرت على نظرية هيكلر — أولين ما قام به الاقتصادي المعروف والروسي الأصل فلاديمير ليونتييف في عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٦ من دراسة على هيكل تجارة الولايات المتحدة مع الخارج^(١) . وقد عمد ليونتييف إلى استخدام من علاقات التداخل الصناعي (المستخدم — المنتج) لحساب رأس المال المباشر وغير المباشر ، وكذلك العمل اللازم لإنتاج قيمة معينة من الإنتاج في عدد من الصناعات في الولايات المتحدة . وبعد هذا افترض أن الولايات المتحدة قد حولت عوامل الإنتاج التي استخدمتها في صناعات التصدير إلى صناعات تنتج سلعا بديلة عن السلع المستوردة . أي سلعا تعتبر أرخص نسبيا من السلع المستوردة فعلا . وإذا كانت الولايات المتحدة تتمتع بوفرة في رأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر مما تتمتع به الدول المتاجرة معها كما هو معتقد وشائع ، فسيكون من المنتظر أن تكون علاقة رأس المال إلى العمل في الصناعات المنتجة لسلع بديلة عن السلع المستوردة أقل منها في صناعات التصدير . لكن النتيجة التي انتهى إليها ليونتييف في دراسته قد أظهرت بوضوح أن الحال على خلاف هذا ، وأن علاقة رأس المال إلى العمل

^(١) راجع :

- Leontief, W.W : «Domestic Production and Foreign Trade : The American Capital Position Re-examined», **Proceedings of the American Philosophical Society**, September 1953, reprinted in **Economia Internazionale**, 1954 ; Leontief : «Factor Proportions and the Structure of the American Trade : Future Theoretical and Empirical Analysis», **The Review of Economics and Statistics**, Vol. XXXVIII, No 4, November 1956, pp. 387-407.

في الصناعات المنتجة لسلع بتيلة عن السلع المستوردة اكبر منها في صناعات التصدير . ومعنى هذا ، كما انتهى ليونتييف ، ان إسهام الولايات المتحدة في التقسيم الدولي للعمل إنما يقوم على تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة اكبر من رأس المال وليس في الصناعات المستخدمة لرأس المال بكثافة اكبر من العمل . وهكذا فان الولايات المتحدة إنما تلجأ إلى التجارة الخارجية من أجل التوفير في رأس المال المتوافر لديها بوفرة نسبية وتصريف العمل المتوافر لديها بوفرة نسبية ، وليتس العكس - ونظرا للاختلاف الواضح بين النتيجة التي انتهى إليها ليونتييف وبين ما هو شائع بين الاقتصاديين فقد عرف هذا الموضوع بلغز ليونتييف .

وبالطبع فانه لا بد وأن يوجد شيء ما يفسر ما انتهت إليه دراسة نيونتييف ويحل هذا اللغز الذي عرف باسمه . وقد اسهم كثير من الاقتصاديين في تناول هذا الموضوع سواء بالتنمير أو بالنقد . اما ليونتييف نفسه فقد حاول أن يفسر اللغز بأن الولايات المتحدة ليست في الواقع غنية في رأس المال اكثر مما هي غنية في العمل ، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى كما يعتقد . ولا يرجع السبب في الوفرة النسبية في العمل بالنسبة إلى رأس المال فيها إلى زيادة في عدد قوة العمل بالنسبة إلى عدد السكان بالمقارنة بالدول الأخرى وإنما يرجع إلى الكفاءة الإنتاجية العالية جدا للعامل الأمريكي نتيجة للتعليم والتدريب والخبرة وتنظيم العمل وترشيده في الولايات المتحدة . ومن الممكن التفكير بأن سنة عمل للعامل في الولايات المتحدة تعادل ثلاث سنوات عمل للعامل في الدول الأخرى . وإن لا تكون الولايات المتحدة في الواقع فقيرة في العمل بالنسبة إلى رأس المال بل على العكس فقيرة في رأس المال بالنسبة إلى العمل ، وذلك بالمقارنة بالدول الأخرى . وهكذا يجب ان تلجأ الولايات المتحدة إلى التجارة الخارجية من أجل التوفير في رأس مالها واستخدام مائتس قوة العمل لديها .

إلا ان الاقتصادى الأمريكى إلسورث قد قدم نقدا للاختبار الذى قام به ليونتييف كميلا بحد اللغز الذى انتهى إليه هذا الاختبار ، وينبى ان الولايات المتحدة إنما تقيم تجارتها الخارجية على أساس تصدير السلع التى يلزم إنتاجها مقادير من العمل بالنسبة إلى رأس المال اكبر مما يلزم لإنتاج السلع التى تستوردها من الخارج ، وبالتالي على نحو يخالف نظرية هيكرز - أونين وذلك باعتبار ان الولايات المتحدة إنما تتمتع في الواقع بوفرة في رأس المال

بالنسبة إلى العمل أكبر مما تتمتع به الدول الأخرى^(١). ويمثل حجر الزاوية في نقد السورث في أن كثافة رأس المال بالنسبة إلى العمل في الصناعات الأمريكية المنتجة لسلع محل الواردات هو أمر غير وارد في الموضوع محل البحث . فلك أن ما هو مطلوب هنا هو مقارنة كثافة رأس المال بالنسبة إلى العمل في صناعات التصدير في الولايات المتحدة بهذه الكثافة نفسها في الصناعات الأجنبية المنتجة لسلع تصدر إلى الولايات المتحدة . وفي الحقيقة فإنه لما كانت الولايات المتحدة دولة غنية في رأس المال بالنسبة إلى العمل وتستخدم رأس المال بكثافة كبيرة بالنسبة إلى العمل في صناعاتها بالمقارنة بالصناعات الأجنبية فإنه من الطبيعي والمنطقي أن تستخدم الصناعات الأمريكية المنتجة لسلع محل الواردات طرق إنتاج تتميز بكثافة كبيرة لرأس المال بالنسبة إلى العمل ، وذلك بالمقارنة بالدول الأجنبية المصدرة إلى الولايات المتحدة . وليس من المستغرب إذن أن يدخل في تركيب السلع الأمريكية المماثلة للسلع المستوردة كمية من رأس المال أكبر نسبيا من كمية العمل وذلك بالمقارنة بصناعات التصدير فيها . إن المطلوب هنا للقيام بمقارنة سليمة في مجال البحث هو معرفة ما إذا كانت الصناعات الأجنبية المنتجة لسلع تصدر إلى الولايات المتحدة تستخدم فنون إنتاج تتميز بكثافة لرأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر مما تستخدمه الصناعات المنتجة للتصدير في الولايات المتحدة نفسها . وفي الحقيقة فإن بعض السلع التي تنتجها الولايات المتحدة كالأرز أو القطن إنما تستخدم فنون إنتاج تتميز بكثافة لرأس المال بالنسبة إلى العمل أكبر بكثير من تلك المستخدمة في بلاد هذه السلع الأصلية ، وذلك بسبب الوفرة النسبية في رأس المال فيها بالنسبة إلى العمل ، ولا يمكن بناء على هذا أن نستنتج أن الولايات المتحدة إنما تستخدم في صناعات التصدير فنون إنتاج تتميز بكثافة لرأس المال بالنسبة إلى العمل أقل مما تستخدم في الصناعات المنتجة لسلع يمكن أن تحل محل الواردات ، وبالتالي أقل مما يستخدم في الصناعات الأجنبية المنتجة للسلع التي تقوم باستيرادها .

Elsworth, P.T. : The Structure of American Foreign Trade, A New View Examined, The Review of Economics and Statistics, Vol. XXXXVI, No 3, August 1954, pp. 279-285.

المراجع في نظرية وفرة عوامل الإنتاج :

- Mookerjee, Subimal : Factor Endowments on Foreign Trade,**
Asia Publishing House, Bombay, 1953, All.
- Vanex, Jaroslav : International Trade, Theory and Economic Policy,** Richard D. Irwin, Homewood, Illinois, 1962, pp. 186-211.
- Barre : Economie politique, tome II. op. cit.,** pp. 523-528.
- Eyé : Relations économiques internationales, op. cit.,** pp. 152-182.
- Cairncross : Introduction to Economics, op. cit.,** pp. 551-558.
- Ellsworth : The International Economy, op. cit.,** pp. 167-176.
- Gordon : International Trade, op. cit.,** pp. 76-89.
- Kindelberger : International Economics, op. cit.,** pp. 29-37.
- Krause : The International Economy, op. cit.,** pp. 12-13.
- Marcy : Economie internationale, op. cit.,** pp. 104-110.
- Ohlin : Interregional and International Trade, op. cit.,** pp. 5-47.
- Hickscher : «The Effects of Foreign Trade on the Distribution of Income», op. cit.,** pp. 272-300.
- Samuelson : Economics, op. cit.,** pp. 665-666.
- Wells : International Economics, op. cit.,** pp. 43-54, 122-131.

البحث السلع نفقات النقل

لم نشر في عرضنا لنظرية التجارة الخارجية حتى الآن ، كما هو ملاحظ ، إلى موضوع نفقات نقل السلع ما بين الدول الأطراف في التجارة الخارجية وتأثيره على الصورة التي ستأخذها هذه التجارة في الواقع ، وذلك باستثناء رأى جون ستيوارت ميل في هذا الصدد الذي أوردناه عند عرض نظريته في القيم الدولية . وفي الحقيقة فإن نظرية التجارة الخارجية قد قامت في مجموعها على استبعاد مشكلة نفقات النقل من التحليل وكأنه لا توجد نفقات للنقل . وهو ما يخالف الواقع بطبيعة الحال . وقد أدى هذا الاستبعاد إلى توجيه النقد في بعض الأحيان للنظرية . ومع هذا فإن غرض النظر عن نفقات النقل في التجارة الخارجية ، كما يلاحظ الأستاذ فاينر^(١) ، هو أمر متبع في عرض نظرية التجارة في السوق الواحدة ، أى في اقتصاد مطلق . ولا يبدو أن هذا السلوك هو أمر يمكن السماح به في حالة التجارة الداخلية ولا يمكن تبويه في حالة التجارة الخارجية . ويلاحظ في هذا الصدد أن ما هو شائع من أن نفقات النقل هي أهم في حالة التجارة الخارجية بالنسبة إلى حالة التجارة الداخلية لا يبدو مطبقا للواقع تماما . فهناك حالات عديدة تكون فيها نفقات النقل بين المنتج والمستهلك في التجارة الداخلية أكثر ارتفاعا منها في التجارة الخارجية .

وفي الحقيقة فإن دور نفقات النقل ، سواء كانت بالنسبة إلى المنتجات تامة الصنع أو بالنسبة إلى عوامل الإنتاج ، في إحداث اختلاف في الأثمان في مختلف المناطق سواء كانت في داخل الدولة الواحدة أو ما بين دول مختلفة قد أصبح الآن موضوع دراسة قائمة بذاتها ومستقلة عن نظرية التجارة الخارجية أو نظرية التجارة في السوق الواحدة . وتعرف هذه الدراسة

^١ راجع :

بلمس نظرية التوطن أو اقتصاديات التوطن . ومعروف ان العمل الرائد في مجال هذه الدراسة هو للكتيب الألماني جون تونن في كتابه عن « الدولة المنزلة في علاقتها بالزراعة والاقتصاد القومي » في عام ١٩١١ (٧).

تأثير نفقات النقل في التجارة الخارجية :

وبطبيعة الحال فان من شأن نفقات النقل أن تؤثر في أثمان السلع محل التجارة الخارجية في كل من الدولة المصدرة والدولة المستوردة . وان منع من المساواة السكيلة في أثمان هذه السلع في كل من الدولتين . وهي مساواة كانت ستتحقق حتما في حالة عدم وجود نفقات للنقل نظرا لوحدة السوق في البلدين بفعل التجارة الخارجية . وبالتالي وجود معدل تبادل واحد للسلعتين في هاتين الدولتين . ومن الممكن بواسطة الشكلين رقمي (٧) و (٨) التاليين أن نقدم نموذجا مبسطا لتأثير نفقات النقل في صورة التجارة الخارجية بين دولتين . وفي هذا النموذج نفترض وجود دولتين هما إنجلترا وكندا ، وأن سلعة القمح هي محل تبادل تجاري بينهما حيث تصدر كندا القمح إلى إنجلترا لمتعتها في إنتاجه بميزة نسبية . ونبدأ بالشكل رقم (٧) في الصفحة التالية لبيان الوضع في كل من الدولتين في حالة قيام تجارة خارجية بينهما مع افتراض عدم وجود نفقات للنقل .

وفي هذا الشكل نرمس على المحور الرأسي ثمن القمح ونفقاته . وهذا المحور مشترك بين الرسم الأول في الشكل الخالص بإنجلترا والرسم الثاني الخاص بكندا . وذلك تسهيلا للمقارنة بين الوضع في كل من الدولتين . أما كميات القمح فترصدها على المحور الأفقي ولكن من اليسار إلى اليمين بالنسبة إلى إنجلترا . أي من نقطة الأصل إلى جهة اليمين . ومن اليمين إلى اليسار بالنسبة إلى كندا . أي من نقطة الأصل إلى جهة اليسار . وفي إنجلترا يكون الخط ط ط هو منحني الطلب والخط ع ع هو منحني العرض . أما في كندا فان منحني الطلب هو الخط ط ط و منحني العرض هو الخط ع ع . ويلاحظ ان المنفعة الحدية لإنتاج القمح في كندا هي اقل منها في إنجلترا بالنسبة

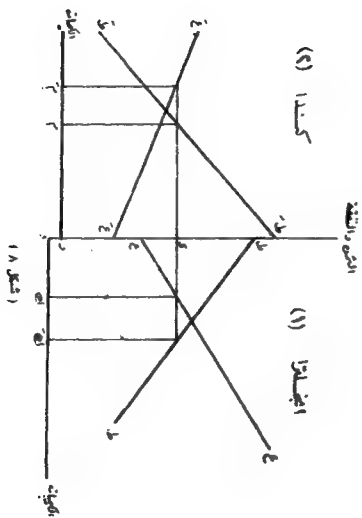
إلى الكميات نفسها نظرا لانخفاض منحنى العرض ع^ع في كندا عن منحنى العرض ع^ع في إنجلترا ، وذلك ما دامت كندا تتمتع في إنتاج القمح بميزة نسبية بالمقارنة بإنجلترا . ومعروف ان منحنى العرض إنما يدل على النفقة الحدية لإنتاج السلعة في الأجل القصير . وفي حالة عدم وجود تبادل خارجي بين الدولتين فسيحدد ثمن القمح في كل من الدولتين بنقطة التقاء منحنى الطلب بمنحنى العرض في كل دولة . وبالطبع فسيكون هذا الثمن أكثر ارتفاعا في إنجلترا منه في كندا نظرا لوجود ميزة نسبية لكندا في إنتاج القمح بالمقارنة بإنجلترا كما ذكرنا حالا .

وعند قيام التجارة الخارجية بين الدولتين فستصدر كندا بالطبع القمح إلى إنجلترا وستستمر في هذا التصدير حتى يتحقق وضع التوازن ويوجد ثمن واحد للسلعة في الدولتين يقع بطبيعة الحال ما بين الثمنين الداخليين اللذين كانا سائدين قبل قيام التجارة بينهما . وفي هذه الحالة ستصدر كندا كمية القمح م^م في الرسم الثاني من الشكل إلى إنجلترا والتي يساوي الكمية ك^ك في الرسم الأول من الشكل ، لأن الكمية من القمح التي تنتج في كندا زيادة عن الكمية المطلوبة منه فيها ، وهي و^م في الرسم الثاني من الشكل . عند الثمن الجديد للسلعة لابد وأن تساوى الكمية من القمح المطلوبة في إنجلترا زيادة على الكمية المنتجة منه فيها : وهي و^ك في الرسم الأول من الشكل ، عند هذا الثمن الجديد نفسه . وهكذا يصبح ثمن القمح بعد قيام التجارة أعلى في كندا عنه قبل مباشرة التجارة كما يصبح أقل في إنجلترا عنه قبل مباشرتها . والواقع أن زيادة الطلب على القمح في كندا للوفاء بحاجات التجارة من شأنه ميل ثمنه إلى الارتفاع ، وذلك طالما أننا بصدد نفقة متزايدة يدل عليها ارتفاع منحنى العرض ع^ع . أما في إنجلترا فستؤدي زيادة الكمية المعروضة منه نتيجة للواردات من كندا إلى تخفيض ثمنه . وهكذا تصبح الكمية المنتجة منه في كندا بعد أن ارتفع ثمنه فيها هي و^م في الرسم الثاني من الشكل ، وهي كمية أكبر من الكمية التي كانت تنتج قبل مباشرة التجارة مع إنجلترا ، في حين تصبح الكمية المنتجة منه في إنجلترا بعد أن انخفض ثمنه فيها هي و^ك فحسب في الرسم الأول ، وهي أقل من الكمية التي كانت تنتج قبل قيام التجارة مع كندا .

والآن لنرى تأثير اخذ نفقات النقل في الاعتبار ، وما يلحق بهما من نفقات تأمين وشحن وتفريغ ، وليكن ذلك بالإضافة مبلغ معين إلى ثمن كل

وحدة من وحدات القمح المصدر من كندا إلى إنجلترا . وسياخذ الشكل البياني في هذه الحالة صورة الشكل رقم (٨) في الصفحة التالية .

وفي هذا الشكل ينخفض الرسم الأول بأكمله عن الرسم الثاني بالمقدار و الذي يمثل نفقة النقل للوحدة من القمح بالنسبة إلى الدولة المستوردة وهي إنجلترا . وبهذا أصبح ثمن القمح في إنجلترا و ، وهو أكثر ارتفاعا من الثمن في كندا و ، وذلك بالمقدار و . ويلاحظ أن ارتفاع ثمن القمح في إنجلترا من شأنه إنقاص الطلب عليه منه قبل مراعاة نفقات النقل . وكما يتبين من الشكل فإن هذا الطلب يبلغ الآن و ك ، وهي كمية أقل و ك في الرسم رقم (٧) السابق . ونتيجة لذلك فإن الثمن في إنجلترا لا يرتفع بنفس مقدار نفقة النقل بل بمقدار أقل كما سنرى حالا . ومن شأن انخفاض الطلب على القمح في إنجلترا أن يؤثر في الكمية المنتجة منه في كندا بالنقصان ، وكما يتبين من الشكل رقم (٨) محل البحث فإن الكمية و م هي أقل من الكمية و م في الشكل رقم (٧) السابق . ونتيجة لهذا تصبح النفقة الحدية لإنتاج القمح في كندا أقل الآن منها عن ذي قبل وتصبح هي و ع فقط في الشكل رقم (٨) محل البحث بعد أن كانت و أ في الشكل رقم (٧) السابق . وإن يصح ثمن القمح في كندا أقل الآن منه قبل إحداث نفقات النقل في الاعتبار (و ع في الشكل رقم (٨) أقل من و أ في الشكل رقم (٧) السابق) . وفي الحقيقة فإن نفقات النقل إنما تضاف إلى ثمن لتصدير القمح أقل منه الآن عن ذي قبل : ومن هنا كان الارتفاع الذي حدث في الثمن في إنجلترا أقل من مقدار نفقة النقل كما ذكرنا منذ قليل (و ع في الشكل رقم (٨) أقل من و أ في الشكل رقم (٧) و و في الشكل رقم (٨) وذلك طالما أن و ع في الشكل رقم (٨) أقل من و أ في الشكل رقم (٧) السابق) . ويتسبب نقص ثمن القمح في كندا في زيادة الكمية المستهلكة منه في هذه الدولة ، وهكذا تزيد الكمية و م في الشكل رقم (٨) محل البحث عن الكمية و م في الشكل رقم (٧) السابق ، هذا في حين يؤدي ارتفاع الثمن في إنجلترا إلى إتاحة الفرصة لمنجى القمح فيها لزيادة الكمية المنتجة منه . وبهذا تزداد هذه الكمية من و ك في الشكل رقم (٧) السابق إلى و ك في الشكل رقم (٨) محل البحث . وبطبيعة الحال فإن الكمية المستوردة من القمح في إنجلترا ستقل عن ذي قبل (ك ك في الشكل رقم (٨) أقل من ك ك في الشكل رقم (٧) السابق) وذلك طالما أن الكمية المنتجة في إنجلترا قد زادت عن ذي قبل في حين انخفضت الكمية المطلوبة منه كما سبق أن رأينا .



ومما تقدم يمكننا أن نستنتج أن من شأن نفقات النقل ألا يتعادل ثمن السلعة في الدولة المصدرة مع ثمنها في الدولة المستوردة وبالتالي تحد هذه التلغقات من اثر التجارة الخارجية في تعادل ثمن السلعة ما بين مختلف الدول الاطراف فيها وذلك على نحو يجعل هذا الثمن اعلى في الدولة المستوردة عنه في الدولة المصدرة وذلك بمقدار نفقات النقل . ومن ناحية أخرى يقل حجم التجارة الخارجية عنه قبل إدخال نفقات النقل في الاعتبار . والواقع ان تلك السلع التي يمكنها أن تتحمل نفقات النقل ومع هذا تظل أرخص من جزء من الإنتاج الوطني فيها هي وحدها التي ستستورد ، في حين ستنجح الكمية الكفيلة باشباع باقى الطلب الداخلى في داخل الدولة . ومعنى هذا ان الجزء من الإنتاج الوطني الذي يعتبر ثمناه اعلى من ثمن الإنتاج الأجنبي بدون نفقات النقل ولكن اقل منه بعد إضافة هذه النفقات إليه لن يكون محل تبادل تجارى خارجى ، وإن كان يمكن أن يكون محل هذا التبادل في حالة عدم وجود نفقات للنقل . ومن هنا نرى كيف تتسبب نفقات النقل في الحد من مدى التخصص الدولى في الإنتاج وكيف أنها تعتبر بمثابة حيلة طبيعية للإنتاج الوطنى من شأنها إتاحة الفرصة لعدد من الصناعات كي تنتج في داخل الدولة وبكميات كبيرة نسبيا ، وهو ما كان ليحدث لولا وجود نفقات النقل .

المراجع في نفقات النقل :

Chi-Yuen Wu : *An Outline of International Price Theories*,
op. cit., pp. 175-278.

Ellsworth : *The International Economy*, op. cit., pp. 115-123.

Haberler : *The Theory of International Trade*, op. cit., pp.
140-142.

Kindelberger : *International Economics*, op. cit., pp. 86-101.

Morgan : *Introduction to Economics*, op. cit., pp. 677-679.

Ohlin : *Interregional and International Trade*, op. cit., pp. 127.
145.

Viner : *Studies in the Theory of International Trade*, op. cit.,
pp. 467-470.

المبحث الثامن

معدلات التبادل

تعريف معدل التبادل :

إن تبادل السلع ما بين دولتين لا بد وأن يتم على أساس علاقة أو نسبة معينة ما بين هذه السلع ، وتعرف هذه العلاقة أو النسبة بمعدل التبادل . وقد رأينا أن ريكاردو لم يهتم كثيرا بمسألة توزيع الفائدة من التبادل التجارى الخارجى والذي يتحدد على أساس المعدل الفعلى الذى سيتم تبادل السلعتين وفقا له ، بين الدولتين المتاجرتين واكتفى بالقول بأن هذا المعدل سيقع بين معدلى التبادل الداخلىين فى كل من البلدين واللذين تحددتهما النفقات النسبية للسلعتين فى كل منهما . كذلك ان رأينا ان جون ستيوارت ميل قد اهتم بهذه المسألة اهتملنا كبيرا وحلول بيان الاسس التى سيتحدد وفقا لها معدل التبادل الفعلى للسلعتين ما بين الدولتين المتاجرتين وذلك فى نظريته عن القيم الدولية ، وتابعه فى هذا الاهتمام من تلامه من الاقتصاديين . وإلى الفريد مارشال يرجع الفضل فى تعبير معدل التبادل بعد أن كان ميل يستخدم تعبير معدل المبادلة المتبادلة . لكن معدل التبادل الذى اشار إليه ميل كان بمعدل تبادل المقيضة ، بمعنى انه كان يتمثل فى الكمية المبادية من السلعة المستوردة التى يمكن للدولة الحصول عليها فى مقابل وحدة واحدة من السلعة المصدرة ، أى انه كان يعبر عن ثمن الوحدة الواحدة من السلعة المصدرة فى شكل وحدات من السلعة المستوردة . ومن شأن هذا المعدل ان يبين بذاته الفائدة من التبادل التجارى بين الدولة والدول الأخرى . وذلك بغض النظر عن مقارنة المعدل الذى كان سائدا فى وقت مضى . وبالطبع فانه يمكن إجراء مقارنة بين معدلى تبادل فى وقتين مختلفين لمرة . تطور الفائدة من التبادل التجارى الخارجى للدولتين بين هذين الوقتين .

صور معدل التبادل :

وفى الوقت الحاضر فان معدل التبادل الشائع هو معدل التبادل القيمي ، وهو الذى يتحدد عند الكلام عن معدل التبادل بصفة مطلقة . . ويمثل هذا المعدل العلاقة بين أسعار السلع التى تصدرها الدولة وأسعار السلع التى

تستوردها . لكن معرفة العلاقة بين أسعار صادرات الدولة وأسعار وارداتها في لحظة معينة ليس هو الأمر الهام في تحليل العلاقات الاقتصادية الدولية ، وإنما المهم هو معرفة تطور هذه العلاقة ما بين لحظتين أو فترتين معينتين ، أي تطور معدل التبادل . ذلك أن مقارنة التطور الذي حدث في أسعار صادرات الدول ما بين فترة معينة تعد هي فترة الأساس وفترة أخرى نريد أن نقارنها بها بالتطور الذي حدث في أسعار واردات الدول ما بين هاتين الفترتين هو وحده الذي يدل على ما إذا كانت أسعار صادراتها قد تحسنت ما بين الفترتين بالمقارنة بأسعار وارداتها أم تدهورت ، وبالتالي ما إذا كانت الفوائد التي تعود على الدولة من التبادل التجاري الخارجى قد ازدادت ما بين الفترتين أم تدهورت .

ولمعرفة التطور الذى طرأ على أسعار صادرات الدولة مقارنة بأسعار وارداتها ما بين فترتين معينتين ، أى تطور معدل التبادل ، فإما نستعين بالأرقام القياسية لأسعار كل من الصادرات والواردات . ومعروف أن الرقم القيسى إنما يعبر عن التغير الذى طرأ فى المتوسط على مجموعة كبيرة من الظواهر المتجانسة ، هى فى مجال البحث الراهن أسعار الصادرات وأسعار الواردات ، ما بين فترة معينة تتخذ أسسها وفترة أخرى نريد أن نقارنها بفترة الأسس هذه وذلك فى شكل نسبة مئوية . وهكذا فإن تطور معدل التبادل إنما يدل على تطور أسعار الصادرات بالنسبة إلى أسعار الواردات ما بين فترتين معينتين وذلك فى شكل نسبة مئوية ، وهو يأخذ الصورة التالية :

$$\text{تطور معدل التبادل} = \frac{\text{الرقم القيسى لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القيسى لأسعار الواردات}} \times 100$$

فإذا كان الرقم القيسى لأسعار الصادرات فى عام ١٩٧٥ مثلا هو ١١٠ (١٩٧٠ = ١٠٠) وكان الرقم القيسى لأسعار الواردات فى عام ١٩٧٥ هو ١٠٢ (١٩٧٠ = ١٠٠) فمعنى هذا أن معدل التبادل قد ارتفع من عام ١٩٧٠ إلى عام ١٩٧٥ من ١٠٠ إلى ١٠٧٫٨ تقريبا . وتدل زيادة معدل التبادل عن ١٠٠ على تحسن فى التبادل التجارى الخارجى للدولة طالما أنها تبيع إلى الخارج الآن بأمثان أعلى نسبيا من تلك التى أصبحت تشتري بها منه . ومعنى هذا أنه يمكن الآن الحصول على الكمية نفسها من الواردات التى كانت تستوردها الدولة من قبل ولكن فى مقابل كمية أقل من الصادرات . وبعبارة أخرى يمكن الحصول الآن فى مقابل الكمية نفسها من الصادرات على كمية أكبر من

الواردات . أما انخفاض معدل التبادل عن ١٠٠ فإنه يدل على تدهور في التبادل التجاري الخارجى للدولة طالما أنها أصبحت تباع إلى الخارج الآن بأثمان أقل نسبيا من التي أصبحت تشتري بها منه . ومعنى هذا أنه لا يمكن الآن الحصول على الكمية نفسها التي كانت تستوردها الدولة من قبل إلا في متبادل كمية أكبر من الصادرات . وبعبارة أخرى فإنه لا يمكن الحصول الآن في مقابل الكمية نفسها من الصادرات التي كتلت تصدورها الدولة من قبل إلا على كمية أقل من الواردات . وبطبيعة الحال فإن بقاء معدل التبادل عند ١٠٠ إنما يعنى أنه لم يطرأ تحسن ولا تدهور في التبادل التجاري الخارجى للدولة .

ومن المهم جدا أن نلاحظ أنه في بعض الأحيان يوضع الرقم القياسى لأسعار الصادرات في المقام وليس في البسط في صيغة تطور معدل التبادل وبالتالي يوضع الرقم القياسى للواردات في البسط وليس في المقام . وبطبيعة الحال فإن دلالة تطور معدل التبادل في هذه الحالة ستكون عكسية تماما لما ذكرنا حالا ، بمعنى أن نقص معدل التبادل عن ١٠٠ سيدل على تحسن في التبادل التجاري الخارجى للدولة في حين ستدل زيادة المعدل عن ١٠٠ على تدهور في هذا التبادل . وإذن من الضروري أن نعرف أولا كيفية تركيب صيغة تطور معدل التبادل حتى يمكننا أن نستخلص النتائج الصحيحة منه .

وقد يحسب تطور معدل التبادل على أساس كمي وليس على أساس قيمي ، ويطلق عليه في هذه الحالة تطور معدل التبادل الإجمالى . وهو يدل على تطور كمية صادرات الدولة إلى كمية وارداتها ما بين فترتين معينتين . وذلك في شكل نسبة مئوية ، وهو يأخذ الصورة التالية :

$$\text{تطور معدل التبادل الإجمالى} = \frac{\text{الرقم القياسى لكمية الصادرات}}{\text{الرقم القياسى لكمية الواردات}} \times 100$$

وتدل زيادة معدل التبادل الإجمالى عن ١٠٠ على تدهور في التبادل التجارى الخارجى للدولة طالما أنها تعطى الآن للخارج كمية من الصادرات أكبر من تلك التي كتلت تعطيها من قبل وذلك في مقابل الكمية نفسها من الواردات ، وبعبارة أخرى فإن الدولة تحصل الآن من الخارج في مقابل الكمية نفسها من الصادرات على كمية من الواردات أقل من ذي قبل . أما انخفاض معدل التبادل الإجمالى عن ١٠٠ فيدل على تحسن في التبادل الخارجى للدولة وذلك ما دام أنها تصدر إلى الخارج كمية من الصادرات

أقل من ذلك التى كانت تصدرها من قبل وذلك فى مقابل الكمية نفسها من الواردات . ومعبرة أخرى فإن الدولة تحصل الآن من الخارج فى مقابل الكمية نفسها من الصادرات على كمية من الواردات أكبر من ذى قبل . والواقع أنه ما دام أن معدل التبادل ما بين سلعتين هو عكس معدل ثمينهما فى السوق فإن دلالة تطور معدل التبادل الإجمالى لأبد وأن تكون عكس دلالة تطور معدل التبادل القيمى تملأ .

معدل التبادل وزيادة الكمية الإنتاجية :

وينبغى أن نفرق فيما يتعلق بتدهور معدل التبادل للدولة نتيجة لانخفاض قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها بين ما إذا كان هذا الانخفاض راجعاً إلى انخفاض فى الطلب العالمى على صادرات الدولة أم راجعاً إلى زيادة الكمية الإنتاجية فى الاقتصاد الوطنى بما فى ذلك صناعات التصدير . غنى الحالة الأخيرة تؤدي الزيادة فى هذه الكمية إلى نقص فى نفقات إنتاج السلع المصدرة وبالتالي فى ثمنها مما يتسبب فى اتجاه معدل التبادل الخارجى فى غير صالحها . وهكذا يقترب التدهور فى معدل التبادل للدولة من زدها فى صناعات التصدير بها . والمثل للواضح على هذا هو حالة إنجلترا ما بين عامى ١٨٠٥ و ١٨٧٥ ، إذ بينما نجد أن معدل التبادل قد اتجه فى غير صالحها فى خلال هذه الفترة فإن للصناعة الإنجليزية قد شهدت فيها توسعاً وانطلاقاً كبيرين . وفى مثل هذه الحالة فإنه وإن كانت الدولة تتمكن من الحصول فى مقابل كمية معينة من الصادرات على كمية أقل من الواردات عن ذى قبل فإن كمية هذه الصادرات نفسها إنما تتطلب لإنتاجها عوامل إنتاج أقل مما كان يتطلبه إنتاجها من قبل . وهكذا فإن المنفعة الحقيقية للواردات فى شكل الموارد المالية المستخدمة فى إنتاج الصادرات اللازمة للحصول عليها قد لا تزيد ، بل قد تنخفض عن ذى قبل . ويمكن أخذ تغير الكمية الإنتاجية للدولة فى الاعتبار وذلك بضرب معدل تبادلها الخارجى فى الرقم القيمى للتغير فى الإنتاجية المالية لصناعات التصدير فيها . وبهذا يظهر معدل التبادل فى صورته الجديدة ما إذا كان من المعين استخدام موارد إنتاجية أقل من ذى قبل للحصول على الكمية نفسها من الواردات وذلك فى حالة زيادة المعدل الجديد عن ١٠٠ ، أو أكبر من ذى قبل وذلك فى حالة نقص هذا المعدل عن ١٠٠ . لكنه يحذر من استخدام هذا المعدل الجديد للتبادل صموية الحصول على البيانات الضرورية لحساب الرقم القيمى للكمية

الإنتاجية ، ولهذا فإنه قد يلزم استخدام رقم قبلي تقريبي لهذه الكمية في بعض الأحيان .

ومن هذا يتبين أنه بالرغم من أن معدلات التبادل تعتبر هامة للغاية لتحديد مدى الفائدة التي تعود على الدولة من تبادلها التجاري الخارجي إلا أنه يتمين عدم المبالغة في الاعتماد عليهما في هذا الصدد . ذلك أنه بالنسبة إلى الدولة كما بالنسبة إلى المشروع فإن أثمانا مرتفعة للمنتجات قد لا يكون مرغوبا فيها إذا ما ترتب عليها نقص كبير في الكميات المباعة . وكثيرا ما تستفيد الدولة مما يترتب على زيادة الكمية الإنتاجية في صناعاتها ومن تخفيض في أثمان صادراتها واتجاه معدل التبادل في غير صالحها من توسع كبير في كميات صادراتها لأن مثل هذا التوسع كميل بتعويض النقص في ائمان الصادرات وزيادة . وقد كان هذا هو حال بريطانيا في الفترة من عام ١٨٠٥ إلى عام ١٨٧٥ المشار إليها .

ضرورة التوسع في مفهوم معدل التبادل :

ومن الضروري التوسع في مفهوم معدل التبادل وعدم قصره ، كما يحدث الآن ، على السلع المادية بل وإدخال الخدمات وعوائد الاستثمارات في الخارج أيضا في الاعتبار عند حساب الرقم القبلي للصادرات والواردات . وقد دعا إلى هذا الاقتصادي الأمريكي المشهور في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية تشارلز كفلبرجر . فدولة مثل النرويج إنما تستمد حوالي ٤٠ ٪ من حصيلتها من النقد الأجنبي نتيجة لنشاط بحريتها التجارية ومن ثم يلزم عند حساب معدل تبادلها الخارجي أخذ هذه الخدمة في الاعتبار وعدم الاكتفاء بصادراتها و وارداتها من السلع المادية وإلا لن يعبر مثل هذا المعدل عن مدى استفادتها الحقيقية من التبادل التجاري الخارجي .

معدل التبادل للدخل :

وهناك معدل تبادل حديث يطلق عليه معدل التبادل للدخل^(١) ، وهو يأخذ في الاعتبار أثمان صادرات الدولة وأثمان وارداتها مثل معدل التبادل

(١) راجع :

Dorrance, G.S. «The Income Terms of Trade», The Review of Economic Studies, Vol. XVI, 1949 - 1950; pp 50-56.

انعادى وذلك إلى جانب كمية صادراتها . ويهدف معدل التبادل للدخل إلى إظهار طاقة الدولة على الاستيراد في مقابل صادراتها ، ولهذا فإنه يأخذ في الاعتبار حجم صادراتها إلى جانب ائمان هذه الصادرات وائمان الواردات . ويتوصل إلى معدل التبادل للدخل هذا بضرب معدل التبادل للدولة في الرقم القياسي لحجم الصادرات . وتدل زيادة قيمة معدل التبادل للدخل على أنه باستطاعة الدولة أن تحصل على كمية أكبر من الواردات عن ذى قبل في مقابل صادراتها . ومن الممكن إذن أن يتحسن معدل التبادل للدخل للدولة بالرغم من تدهور معدل تبادلها لأنه في مواجهة ائمان ثلثة للواردات فإنه قد يصاحب النقص في ائمان الصادرات زيادة في حجمها من شأنها زيادة قيمتها الكلية . وفي الحقيقة فإن هذا المعدل لا يتصد به إطلاقاً مقياس الفائدة التي تعود على الدولة من تبادلها التجاري الخارجى ، فتحسن هذا المعدل ، أى زيادة قيمته ، قد يرجع فقط إلى زيادة كمية الصادرات عن ذى قبل وليس إلى زيادة في أسعار الصادرات أو انخفاض في أسعار الواردات . كذلك فإن تدهور هذا المعدل ، أى نقص قيمته ، قد يرجع فحسب إلى نقص في حجم الصادرات عن ذى قبل وليس إلى نقص في ائمان الصادرات أو إلى زيادة في ائمان الواردات . والواقع أن فائدة هذا المعدل إنما تبدو في مجال آخر غير مقياس الفائدة التي تعود على الدولة من تبادلها التجاري الخارجى . وهو معرفة مدى طاقة أو قدرة الدولة على الاستيراد وذلك لأنه يظهر مثلاً ما إذا كان يصاحب الانخفاض في أسعار صادرات الدولة بالنسبة إلى أسعار وارداتها زيادة في حجم تلك الصادرات من شأنها تعويض التدهور الذى يحدث في معدل تبادلها نتيجة لذلك الانخفاض وبالتالي يكون من شأن هذه الزيادة في حجم الصادرات تمكين الدولة من الاستمرار في استيراد الكميات نفسها من الواردات التي كانت تستوردها من قبل .

المراجع في معدلات التبادل :

Barre : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 528-534.

Baumel and Chandler : *Economic Processes and Policies*, op. cit., pp. 499-500.

Benham : *Economics*, op. cit., pp. 483-485.

Byé : Relations économiques internationales op. cit., pp. 102
115.

Cairncross : Introduction to Economics, op. cit., pp. 548-551

Ellsworth : The International Economy, op. cit., pp. 162-166.

Enke and Salera : International Economics, op. cit., p. 154.

Gordon : International Trade, op. cit., pp. 63-75.

Guillon : Economie politique, tome II. op. cit., pp. 159-167

Haberler : The Theory of International Trade, op. cit., pp.
159-167.

Kindelberger : International Economics, op. cit., pp. 48-50.

Marcy : Economie internationale, op. cit., pp. 121-127.

Nevin : Textbook of Economic Analysis, op. cit., pp. 411-414.

Viner : Studies in the Theory of International Trade, op. cit.,
pp. 555-570.

Wells : International Economics, op. cit., pp. 56-67.

الفصل الثاني

سياسة التجارة الخارجية

إن من مظاهر الاختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية قذرة الدولة على التدخل في مجال التجارة الخارجية بفرض أنواع متعددة من القيود في مواجهة حركة التجارة بينها وبين الدول الأخرى في حين أنها لا تتدخل عادة لفرض مثل هذه القيود في مجال التجارة الداخلية . وقد كانت المشكلات الخاصة بسياسة الدولة فيما يتعلق بتجارتها الخارجية على الدوام من المشكلات التي تشال قدرا كبيرا من الاهتمام سواء على المستوى الاقتصادي البحت أم على المستوى السياسي والاجتماعي . فمنذ القرن التاسع عشر نادى التجاريون كما سبق أن رأينا بتدخل الدولة في علاقاتها التجارية مع الدول الأخرى وتقييد هذه العلاقات بهدف زيادة قيمة صادراتها عن قيمة وارداتها مما يجعل الدول الأخرى تسدد الفرق في شكل ذهب أو فضة يزيد من ثروة الدولة وبالتالي من قوتها . ولم يتوقف الاهتمام بسياسة الدولة أو موقفها في مجال التجارة الخارجية ، أو بسياسة التجارة الخارجية اختصارا ، منذ ذلك الحين حتى الآن . ولا ريب أنه لن يتوقف أبدا في المستقبل طالما ظل العالم منقسما إلى دول ذات سيادة . وسندرس سياسة التجارة الخارجية في مبحثين :

المبحث الأول — في حرية التجارة وتقييد التجارة .

المبحث الثاني — في الأساليب الفنية لتقييد التجارة .

المبحث الأول

حرية التجارة وتقييد التجارة

وجد منذ التجاريين في القرن السابع عشر موقفتان أو مذهبان من تدخل الدولة في حركة التجارة الخارجية من صادرات وواردات . ويدعو المذهب الأول إلى حرية هذه التجارة استنادا إلى عدد قليل من الحجج في حين يدعو المذهب الثاني إلى تقييد هذه التجارة وذلك استنادا إلى حجة أو أخرى من عدد كبير من الحجج . لكن قلة عدد الحجج أو كثرتها لا يمكن أن تكون دليلا على ضعف المذهب أو قوته ، إذ العبرة بقوة الاقتناع للحجة التي تساق لتأييد الفكرة أو لمعارضتها وكذلك بالأوضاع المادية والظروف الموضوعية التي تساق في نطقها الحجة . وقد كان أتباع المذهب الطبيعي ، أو الفزيوكرات ، وكذلك الاقتصاديون الإنجليز التتليفيون والمعد الأكبر من الاقتصاديين في الوقت الحاضر هم من أتباع مذهب حرية التجارة . أما التجاريون وعدد من الاقتصاديين في القرنين التاسع عشر والعشرين فهم من أتباع مذهب تقييد التجارة لسبب أو لآخر .

وسندرس فيما يلي حرية التجارة وتقييد التجارة في مطالب ثلاثة :

المطلب الأول — في مذهب حرية التجارة .

المطلب الثاني — في مذهب تقييد التجارة .

المطلب الثالث — في نبذة تاريخية عن سياسة التجارة الخارجية .

المطلب الأول

مذهب حرية التجارة

الحجة الرئيسية :

تتحصل الحجة الكبرى لمذهب حرية التجارة فيما تظهره نظرية التجارة الخارجية من أن تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة في إنتاج تلك السلع التي تتمتع في إنتاجها بنفقات نسبية أقل ، أو بمزايا نسبية أكبر ، بالمقارنة بالدول الأخرى وذلك بسبب ما تتمتع به من وفرة نسبية في عوامل الإنتاج التي تستخدم بكثرة في إنتاج تلك السلع بالمقارنة بهذه الدول ، هذا التقسيم للعمل والتخصص في الإنتاج كميل بزيادة الحجم الكلى للسلع انتى يمكن لكافة الدول أن تنتجها وذلك بالقدر نفسه من الموارد الإنتاجية لأنه يؤدي إلى أن تنتج كل سلعة في تلك الدولة التي يمكن إنتاجها فيها بأقل قدر ممكن من هذه الموارد . وإذا كان للتخصص في الإنتاج ما بين الأفراد اثر ضخم في زيادة كمية السلع المنتجة من القدر نفسه من عوامل الإنتاج فإن التخصص في الإنتاج ما بين الدول لا يعطى نتائج أقل من التي يعطيها عندما يطبق ما بين الأفراد . وهكذا فانه بتخصص الدولة في إنتاج سلع معينة تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية والحصول في مقابلها على ما تحتاجه من السلع الأخرى من غيرها من الدول فانها تستطيع أن تحصل على هذه السلع الأخرى بأرخص مما كان يمكنها الحصول عليها لو أنها قامت بإنتاجها هي بنفسها ، وذلك طالما أنه يلزم لإنتاج كمية معينة من السلع الأجنبية في الدولة قدر من الموارد الاقتصادية أكبر من ذلك الذى يلزم لإنتاج تلك الكمية من السلع الوطنية التي تتخلى عنها الدولة في مقابل الكمية المعينة المذكورة من السلع الأجنبية . وإن يؤدى تخصص الدول في الإنتاج ومباشرة التجارة بحرية ما بينها إلى أن يكون بإمكان كل دولة أن تحصل على كمية سلعة من ذلك المكان الذى يمكن فيه إنتاجها بأكبر كفاءة إنتاجية ممكنة ، وفي هذا ما يعود بالفائدة على المستهلكين في كافة الدول ويرفع من مستوى المعيشة على مستوى العالم بأسره . أما تقييد التجارة ما بين الدول فمن شأنه القضاء على الزيادة الكبرى لتقسيم العمل والتخصص الدولى في الإنتاج وبالتالي انقاص الحجم الكلى من السلع

التي كان يمكن لكافة الدول أن تحصل عليها مما يعود بالضرر على المستهلكين فيها .

حجج ثلثية :

ومضلا عن هذا فإن من شأن تقييد التجارة الخارجية إبقاء الصناعات الوطنية بمنأى عن منافسة الصناعات الأجنبية وبالتالي القضاء على روح التجديد في الصناعات الوطنية وطبعها بطابع من الجمود والتخلف ، وذلك إلى جانب ما يشيعه هذا التقييد للتجارة من روح العداء ما بين الدول وتهديد روابط التسمية المتبادلة والتضامن فيما بينها وصيغ سياسة كل دولة بصيغة عدوانية في مواجهة الدول الأخرى . ويضاف إلى هذا أن تقييد التجارة يحرم المستهلكين داخل الدولة من فرصة الوفرة في مواجهة الاحتكارات الوطنية ويرغمهم على الخضوع لسياساتها فيما يتعلق بالكميات التي تنتجها والأسعار التي تباع بها وذلك في حالة ما إذا لم تكن هذه الاحتكارات مرتبطة بالاحتكارات الأجنبية في صورة احتكارات دولية .

المراجع في صورة حرية التجارة :

Bouding, Kenneth E. : **Principles of Economic Policy**, Englewood Cliffs, N.J., Prentice-Hall, Inc., 1958, pp. 262-263.

Farre . **Economie politique, tome II**, op. cit., pp. 670-673.

Baumol and Chandler : **Economic Processes and Policies**, op. cit., pp. 490-493, 496-499.

Eilsworth : **International Economy**, op. cit., pp. 219-220.

Enke and Salera : **International Economics**, op. cit., pp. 273-281.

Guiffon : **Economie politique**, op. cit., pp. 408-409.

Haberler : **The Theory of International Trade**, op. cit., pp. 221-236.

Viner : **Studies in the Theory of International Trade**, op. cit., pp. 527-534.

Wells . **International Economics**, op. cit., pp. 59-76

المطلب الثاني

مذهب تقييد التجارة

(الحماية التجارية)

لم تظهر حتى الآن حجة تافدة على تنفيذ الحجة الكبرى لذهب حرية التجارة . كذلك لم تظهر أية حجة مقبولة وتستند إلى اعتبارات اقتصادية دائمة لتقييد حرية التجارة ، أو للحماية التجارية بعبارة أخرى . والواقع أن كل ما يسبق من حجج لتقييد حركة التجارة الخارجية إما غير اقتصادي في طلبه أو تصير الأجل ناصب . وسنتناول فيما يلي أهم الحجج الكثيرة التي قدمت لفائدة مذهب تقييد التجارة :

أولا - الدفاع الوطني :

يعتبر تدخل الدولة في مجرى التجارة الخارجية لحماية بعض الصناعات أو وجوه النشاط الاقتصادي اللازمة للدفاع عن الوطن في حالة الحرب أهم الحجج غير الاقتصادية التي تساق لتبرير تقييد هذه التجارة . وبالرغم من أن الحكم على الأهداف غير الاقتصادية ليس من صميم عمل الاقتصادي باعتباره خبيراً اقتصادياً إلا أنه يتعين عليه أن يكون قادراً على بيان الثمن الاقتصادي الذي يدفعه المجتمع عند محاولة تحقيق بعض الأهداف غير الاقتصادية . ومقتضى حجة الدفاع الوطني أن تكون الصناعة المطلوب حمايتها ضرورية للدفاع الوطني من جهة ولا تكون هذه الصناعة قادرة على الازدهار إلا في ظل حماية تجارية تحميها من منافسة الصناعات الأجنبية الأكثر كفاءة والأرخص تكلفة من جهة أخرى . وهكذا تقدم حجة الدفاع الوطني لحماية عدد كبير من الصناعات مثل صناعة البترول والحديد والصلب والغالبية العظمى من المعادن والصناعات الدقيقة مثل الساعات وأجهزة القياس وصناعة الطائرات والمسيرات والسفن التجارية وغيرها . ولا شك في أن النمو غير المادي للحماية التجارية في الدول الأوروبية في فترة ما بين الحربين العالميتين كان يستند إلى حد كبير إلى اعتبارات الدفاع الوطني : فقد كانت هذه الدول تستعد للحرب أو لاحتمال نشوبها وكانت تريد أن تعتمد على أنفسها اقتصادياً إلى أقصى حد ممكن حتى لا تتأثر كثيراً بالحصار الاقتصادي من جانب الدول

المعالية الذى ستعرض له هنا في حالة نشوب الحرب كما حدث لأمستيا خلال الحرب المعالية الاولى .

إلا أنه يجب عدم التسليم بلا قيد ولا شرط بألم حجة الدفاع الوطنى لتقييد التجارة الخارجية ، فالملحوظ أن الدفاع الوطنى هو حجة قوية للغاية في حد ذاتها ويمكن لآى فرد أن يستخدمها لا لتبرير تقييد التجارة الخارجية محسب بل لتبرير أى قيد يريد فرضه على المجتمع . وإذا كان لابد من الإبقاء على عدد من الصناعات اللازمة فعلا للدفاع الوطنى فانه توجد وسائل أخرى غير الحماية التجارية أقل تكلفة منها ويمكنها أن تحقق تملها الهدف المطلوب . فمثل هذه الصناعات يمكن أن تقوم بها الدولة نفسها ضمن برنامج شامل للدفاع الوطنى . كذلك فانه يمكن منح إعانات للصناعات المذكورة تدفع من الخزانة العامة ، ومن شأن هذه المنح أن تنزل بأثمان منتجاتها إلى مستوى أثمانها الدولية وذلك بدلا مما يترتب على الحماية التجارية بواسطة الضرائب الجمركية أو غيرها من رفع لأثمان هذه المنتجات إلى مستوى نفقة إنتاجها الداخلية . أيضا فان من شأن هذه الإعانات أن تبين بوضوح التكلفة أو الثمن الذى يدفعه المجتمع من أجل الدفاع الوطنى وأن تمكن الجمهور من تقرير ما إذا كان الثمن المدفوع متلائما حقا مع النتيجة المعطاة . فضلا عن هذا فانه لما كانت الفائدة من املاك صناعة هلمة من جهة نظر الدفاع الوطنى هو أمر يهم المجتمع بأسره فانه يكون من المنطقى أن يسهم جميع أفراد هذا المجتمع في تدعيم هذه الصناعة عن طريق منحها إعانات تدفع من خزانة الدولة التى تغذى بواسطة الضرائب التى يشترك الجميع في تحمل عبئها وليس بواسطة تلك المجموعة من المواطنين التى تستهلك منتجات هذه الصناعة فحسب مثلما ستكون عليه الحال في حالة الحماية التجارية . وأخيرا فان سياسة حرية التجارة واستيراد البترول أو النحاس أو غيره من المملدن من الخارج أثناء حالة السلم مع منح إعانات لصناعات البترول أو النحاس الوطنية من شأنها ترك مقادير من هذه المملدن في يلمن الأرض يمكن للدولة أن تستغلها في حالة الطوارئ أو قيام الحرب فعلا اكبر من تلك التى كانت ستترك في حالة وضع المقبيلت ألملم استيراد هذه المواد من الخارج وبالمقابل استنزاف الموارد الوطنية منها .

نقيا : الدفاع عن بعض الاعتبارات الاجتماعية :

من الحجج غير الاقتصادية التى تساق للدفاع عن تقييد التجارة ما نادى

به البعض من حماية المنتجات الزراعية لما يؤدي إليه ذلك من الحفاظ على طبقة المزارعين وكثالة ازدهارها . ففي فرنسا والولايات المتحدة بالذات . دعا البعض إلى حماية المزارعين باسم الاستقرار الاجتماعى الذى تسهم فيه هذه الطبقة بالنصيب الأوفر ، وباسم الديمقراطية وتقوية الطبقة المتوسطة ، وأخيرا باسم المصلد المرتفع من المواليد الذى تتميز به طبقة المزارعين . ومثال هذا أيضا ما دعى إليه الكسندر هاملتون فى الولايات المتحدة فى أواخر القرن الثامن عشر من حماية الصناعة لأنه حول الصناعات تنشأ المدن وفى المدن تزدهر الثقافة وتنشأ دورا الأوبرا والمسارح وقاعات الموسيقى وغيرها من مظاهر الثقافة التى لا غنى عنها للفتح الكامل للأمة . لكنه هنا أيضا يمكن للاعتات أن تؤدي إلى تحقيق الغاية المطلوبة بفعالية أكبر من الضرائب الجبركية أو غيرها من وسائل تقييد التجارة مع الخارج ..

ثالثا — الصناعة الوليدة :

نبدأ الآن باستعراض الحجج الاقتصادية لتقييد التجارة أو للحماية التجارية بحجة تعتبر أشهر وأقوى هذه الحجج على الإطلاق وأكثرها قبولاً لدى أنصار مذهب حرية التجارة أنفسهم . وأساس حجة الصناعة الوليدة ، أو الناشئة أو القاصرة كما تسمى أحيانا ، أن توجد إمكانية فى الدولة لتنمو صناعة ما بها واستقرارها وذلك لتوافر كل ما تحتاجه هذه الصناعة من عوامل النمو والاستقرار . لكنه فى المراحل الأولى لقيام هذه الصناعة فانها ستكون عاجزة إذا ما تركت دون حماية عن الوقوف فى مواجهة المنافسة القائمة من الخارج من الصناعات الأجنبية المماثلة ، وهى صناعات قوية بما لها من خبرة طويلة وعمال مدربين وفنون إنتاج متطورة ومنظمين اكفاء بطول المران وبما تحقته هذه الصناعات من مزايا الإنتاج الكبير أو الوفورات الداخلية . وهناك اسباب كثيرة لا يمكن من أجلها أن تتمكن الصناعة الوليدة من النمو والوقوف على قدم المساواة مع الصناعات الأجنبية القوية إذا ما تركت تواجه منافسة هذه الصناعات منذ بداية عهدها . فمن ناحية أولى لن تتمكن الصناعة الوليدة من التوسع إلى الدرجة التى تبدأ فيها فى التنافس بمزايا الإنتاج الكبير وذلك طالما أن حاجة السوق الداخلية فى الدولة إنما نغطى بالواردات الأجنبية الأرخص والأعلى جودة . ومن ناحية ثانية فإن العمال غير المدربين فى الصناعة الوليدة إنما تلزمهم سنوات عديدة من التدريب حتى يمكنهم الوصول إلى مرحلة متقدمة من المهارة الفنية تضارع مهارة

العمال في الصناعات الأجنبية القوية . ومن ناحية ثالثة فله ما لم تقوى الصناعة الوليدة وتتوسع إلى الحد الضروري لإتالة معاهد فنية ومراكز للأبحاث فلن تستفيد هذه الصناعة أو غيرها من الصناعات من الوفورات الخارجية التي تقدمها مثل هذه المراكز . ولهذا كله فله يلزم أن تقوم الدولة بحماية الصناعة الوليدة بواسطة الضرائب الجمركية على الواردات من الإنتاج المماثل أو بغير ذلك من الوسائل وذلك بما يكفى لتجنيبها منافسة المشروعات الأجنبية في مراحل نموها الأولى وتمكينها من الحصول على ما يلزمها من عوامل الاستقرار والقوة ، تملأ كما يحتاج الطفل ، بل وكل مخلوق ، إلى حماية والديه في مراحل نموه الأولى وذلك حتى يبلغ أشده ويتمكن من مواصلة سيره بدون هذه الحماية . أما حرمان الصناعة الوليدة من الحماية فمعناه بكل بساطة القضاء على كل أمل لقيام هذه الصناعة أصلا ، أو لاستمرارها إذا ما أقيمت .

وقد قدم حجة الصناعة الوليدة الكاتب الأمريكى الكسندر هاملتون الذى اشرنا إليه منذ قليل وذلك في كتابه « تقرير عن الصناعات » في عام ١٧٩٠ ، وكان لهذه الحجة تأثير كبير على سياسة الولايات المتحدة التجارية في ذلك الحين . لكن الكاتب الذى ارتبطت حجة الصناعة الوليدة باسمه أكثر من غيره هو الامراتى فريدرش ليست وذلك في مؤلفه عن « النظام الوطنى للاقتصاد السياسى » في عام ١٨٤١ ، فقد أعطى لهذه الحجة مدى أبعد . وقدمها في صورة جديدة . وعند ليست فلن انصار مذهب حرية التجارة . يخطئون كثيرا بتركيزهم النظر على الحاضر دون المستقبل ، فهم يرون أن تقسيم العمل الدولى كجبل باستغلال الموارد الإنتاجية المتاحة للعالم بالحالة التى توجد عليها في لحظة معينة احسن استغلال ممكن وأن حرية التجارة تتيح للمستهلكين في هذه اللحظة ذاتها أن يشتروا أية سلعة بأرخص ثمن ممكن لها . لكن تركيز النظر على الحاضر دون المستقبل معناه الإهتمام بالفوائد المادية المتاحة الآن دون تلك التى يمكن أن تتاح في المستقبل والتى توجد أمامها فرصة حقيقية لذلك . ومن واجب الدولة أن تضحي بالمزايا التى يمكن الحصول عليها في الحاضر إذا كان من شأن ذلك نفعها في المستقبل بمزايا أكبر منها .

ويعتقد ليست أن التطور التاريخى للمجتمعات إنما يمر بمراحل متعددة متعاقبة هي مرحلة الهجبة ، ثم مرحلة الرعى ، ثم مرحلة الزراعة ، ثم مرحلة

الزراعة والصناعة ، ثم مرحلة الزراعة والصناعة والتجارة . وتقط عندما تبلغ الدولة هذه المرحلة الأخيرة تصبح دولة متكاملة وعالية ، أما قبل هذا فأنها تكون قريبة من مرحلة الهجينة بدرجة أو بأخرى . ولابد لكى تتخلص الدولة من مرحلة الزراعة ، وما يرتبط بها فى نظر ليست من بلادة ذهنية وتراخ جسدى وتمسك عنيد بالأساليب القديمة ونقص فى الثقافة والرخاء والحرية ، وتدخل مرحلة الصناعة ، بما تجلبه من مزايا ثقافية وأخلاقية وذهنية وحتى من قوة سيبلسية للأمة ، لابد لهذا من أن تحمى الدولة صناعاتها الناشئة أو الوليدة . وصحيح أن مثل هذه الحماية سترقع مؤقتا من ائمان المنتجات المصنوعة فى الداخل عن تلك التى كان يمكن الحصول عليها من الخارج ، ولكنها ستسمح فى المستقبل بإنتاج هذه المنتجات بأرخص مما يمكن الحصول عليه من الخارج . وفى هذا يقول ليست « صحيح أن الضرائب بقصد الحماية ستزيد من ثمن المنتجات المصنوعة فى أول الأمر ، لكنه صحيح أيضا . . أنه بتقدم الزمن وقدرة الأمة على بناء قوة صناعية كاملة النمو خاصة بها ، فإن هذه المنتجات ستنتج فى الداخل بأرخص من الثمن الذى يمكن به استيرادها من الأمم الأجنبية » (١) أما الزراعة فأنها لا تحتاج إلى أية حماية لأن الوسيلة الوحيدة لتطويرها إنما تتمثل فى خلق الاقتصاد الصناعى . وعندما يشتد عود الصناعة المحمية وتصبح قلادة على الخصى فى طريقها دون حماية فأنه يضمن على الدولة أن تلغى الإجراءات التى سبق أن اتخذتها من أجل حمايتها . وهكذا فإن الحماية عند ليست يجب أن تقتصر على الصناعة ، وأن تكون مؤقتة ، وهو يرى كذلك أن تكون الحماية معتدلة وتقتصر على ضرائب جبركية تموض انخفاض الثمن لمنتجات الصناعات الأجنبية القوية من ائمان منتجات الصناعات الوطنية الوليدة . ويرى ليست أن إنجلترا محقة فى إلغاء إجراءات الحماية وتقييد التجارة وذلك طالما أنها بلغت فعلا مرحلة الصناعة المتقدمة ، لكنه بالنسبة إلى ألمانيا فإن الأمر على

List, Friedrich : The National System of Political Economy (1841), translated by Sampson S. Lloyd, M.P., 1886, p. 145, cité par Habler : Theory of International Trade, op. cit., pp. 279-280.

خلاف ذلك لأنها لم تكن قد بلغت بعد مثل هذه المرحلة في منتصف القرن التاسع عشر . ومن ثم فإنها ليست مستعدة لتطبيق مبدأ حرية التجارة قبل أن تبلغ هذه المرحلة .

وظاهر أن حجة الصناعة الوليدة بهذا الشكل لا تتناقض مع مذهب حرية التجارة في حقيقة الأمر والذي يستند إلى مبدأ تقسيم العمل الدولي وتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول . فحالياً تخطى الصناعة الوليدة مراحل النمو الأولى وتستطيع الوقوف على قدميها والتمتع بكل مزايا الإنتاج الكبير وانوفورات الخارجية فلها ستكون مهياة لقيام تنافس على قدم المساواة بينها وبين الصناعات الأجنبية ومن ثم لن توجد حاجة إلى أية حماية ويمكن تطبيق مبدأ تقسيم العمل الدولي كاملاً . وهكذا تكون الحماية المطلوبة للصناعة الوليدة هي حماية مؤقتة فحسب وليست دائمة . وقد كان ليست نفسه من ناحية المبدأ من أنصار حرية التجارة ومن المؤمنين بمزايا تقسيم العمل الدولي ، وقد عارض دون تردد فرض الضرائب الجمركية من أجل الإبقاء على بعض قطاعات الاقتصاد القومي في مواجهة المنافسة الأجنبية المتزايدة وعلى الأخص الضرائب على الواردات من المواد الأولية والمواد الغذائية . وفي الحقيقة فإن حماية الصناعة الوليدة إذا ما نهئت وطبقت على نحو سليم فإنها ستعود بالاعتماد على الدولة في الأجل الطويل وإن تسببت في تخفيض الدخل القومي الحقيقي أو الناتج القومي المسادي في الأجل القصير . وعلى أية حال فإن هذا يتطلب توافر شرطين : الأول ، أن تمنح الحماية للصناعات التي يظهر بوضوح أنها مناسبة تماماً لنوع الموارد الاقتصادية التي تتمتع بها الدولة بحيث يكون من المقبول تماماً توقع أن تتمتع هذه الصناعات بميزة نسبية بالمقارنة بغيرها من الصناعات الأجنبية وذلك بعد مرور فترة مناسبة تستطيع خلالها أن تنافس على أقدامها . ومعنى هذا أن تتمكن هذه الصناعات في الأجل الطويل من زيادة الدخل القومي الحقيقي بقدر أكبر من القدر اللازم لتعويض النقص في هذا الدخل الذي تحمله الاقتصاد القومي خلال فترة نمو هذه الصناعات . والشرط الثاني ، أن ترفع الحماية عن هذه الصناعات بعد فترة معقولة وتتوكل وشأنها إثبات جدارتها وقدرتها على منافسة الصناعات الأجنبية .

وبالرغم من قوة حجة الصناعة الوليدة وقبولها بصفة عامة من جانب

انصر مذهب حرية التجارة مثل جون ستيوارت ميل ، الذى تأثر بهاملتون اكثر من تأثره بليست ، ومارشال وبيجو وفرانك تلوسيج الكاتب اللامع فى المشرىيات من هذا القرن فى موضوع التجارة الدولية فانه توجد عقبتان كبيرتان امل تطبيق الحماية التجارية على الصناعة الوليدة على نحو سليم : العقبة الاولى تتعلق باختيار الصناعات التى تتمتع بالحماية . فالواقع انه من السسير فى احيلان كثيرة التمييز بين الاعتبارات الاقتصادية البحت والاعتبارات السياسية الخاصة بهيئة الدولة او النظام السياسى فيها . وما يصاحبها من ضغوط من مجموعات ومراكز قوية لتطبيق الحماية على الصناعات التى تسهم فيها . والملاحظ أن تقرير الحماية لصناعة معينة سيدفع بصناعات كثيرة أخرى للمطالبة بحماية مماثلة لها . والعقبة الثانية خاصة بالوقت الذى ترفع فيه الحماية عن الصناعة التى تمتعت بها ، فمن الصعب جدا معرفة الوقت الذى تكون فيه الصناعة قد نمت ونضجت فعلا . والملاحظ أن الصناعات المحمية تدعى دائها انها لم تزل بعد فى طور النمو وبالتالي فى حاجة لاستمرار الحماية التى تتمتع بها ، ففى لا تعترف أبدا بأنها قد بلغت مرحلة النضج . والواقع أنه توجد مصلحة ظاهرة لأصحاب هذه الصناعات والمسهمين فيها والعاملين فيها فى استمرار الحماية ، وهم سيستخدمون كل ما لديهم من قوة للضغط على الحكومة لتأييد هذه الحماية . ويبدو أن الذى ينمو حقا فى حالة الصناعة الوليدة هو فقط قوة الضغط التى تمارسها هذه الصناعة من أجل استمرارها حمايتها . وحتى لو بلغت الصناعة فى مجموعها مرحلة النضج فإن المشروعات الحديثة فيها . التى يمكنها أن تستمر فقط فى ظل الحماية ، ستحارب بكل قوة من أجل الإبقاء عليها . وفضلا عن هذا فإن إلغاء الحماية سيؤدى إلى الاضرار بالقائمين على شؤون الصناعة المحمية والعاملين فيها وهؤلاء فئة محدودة ومتجانسة من حيث المصلحة وستعتمد فوراً إلى العمل المنسق للتعبير عن رأيها ومعارضة إلغاء الحماية . أما من يستفيد من إلغاء الحماية فهم جمهور المستهلكين للسلعة التى تنتجها الصناعة المحمية ، وهؤلاء فئة غير منظمة وقد لا يكونون واعين تماما بالخسارة التى تصيبهم نتيجة للحماية ما يترتب عليها من ارتفاع فى اسعار سلعة الصناعة المحمية التى يستهلكونها . ويبدو أن التغيرات التى تثير معارضة قوية من جانب المتضررين المحتملين والتى لا تثير تحريها مقلها من جانب المستفيدين منها هى تغيرات لا ينظر إليها من وجهة النظر السياسية على انها جديرة بالإقدام عليها .

وفي الحقيقة فأنه بالرغم من وجاهة حجة الصناعة الوليدة من الناحية النظرية فإنه يجب تطبيقها عملا بأقصى قدر من الاحتراس والحزم في الوقت نفسه . ونحن نرى أن الإعانات التي تمنحها الدولة للصناعة الوليدة إنما تفضل الحماية التجارية التي تسببها عليها من أجل تمكين هذه الصناعة من النمو والقدرة على منافسة الصناعات الأجنبية . فمن ناحية أولى ، يدعو إخراج أموال من خزانة الدولة في شكل إعانة إلى التدقيق كثيرا في شؤون الصناعة التي ستحصل على هذه الأموال والبحث بجدية فيما إذا كانت جديرة فعلا بالإعانة وما إذا كانت توجد أمامها فرصة جدية للوقوف على قدميها بعد فترة من الزمن . أما الحماية التجارية فبالنظر إلى أن تقريرها لا يكف خزانة الدولة أموالا فإنه يسمح به بسهولة نسبية ويشير تدقيق كبير . ومن ناحية ثانية ، فإن استمرار خروج الأموال من خزانة الدولة سنويا يدعوها إلى البحث كل عام في حالة الصناعة صاحبة الإعانة وما إذا كانت تتقدم أم لا ، وعندما تمر فترة معقولة من الزمن فإن الدولة ستمتعدها حتى إلى إنذار الصناعة صاحبة الإعانة بالفائها مما يدفع بهذه الصناعة إلى بذل كل جهدها من أجل الوصول إلى مرحلة متقدمة قبل أن تتعرض لمثل هذا الموقف . ومن ناحية ثالثة ، فإن منح إعانات للصناعة الوليدة يمكن من تقدير ما تكلفه هذه الصناعة للمجتمع تقديرا دقيقا ، وهو ما لا يتحقق في حالة الحماية التجارية . ومن ناحية رابعة وأخيرة ، فإنه في حالة الإعانة يسهم كلفة أفراد المجتمع في تحمل عبء تشجيع الصناعة الوليدة وليس فئة محدودة منهم ، أما في حالة الحماية التجارية فإنه لا يتحمل بالعبء سوى مستهلكي سلعة الصناعة المحمية وذلك في شكل ارتفاع في أسعار السلعة التي تنتجها عن مثيلتها الأجنبية في حالة استيرادها دون تحميلها بضريبة جمركية .

رابعاً — الاقتصاد الوليد :

يرى بعض الكتاب أن غرض ضرائب جمركية على الواردات من السلع المصنوعة من شأنه إجبار المشروعات الأجنبية على إقامة فروع لها في الدولة . وقد اتبعت كندا هذه السياسة بعد عام ١٩٢٠ كما اتبعتها البرازيل في عام ١٩٣٠ . وفي فرنسا ترتب على قانون ٢٠ أبريل ١٩٢٨ الذي يميز الواردات من البترول الخام على الواردات من البنزين أكبر الأثر في تنمية صناعة تكرير البترول الفرنسية . ويستخدم بعض الكتاب هذه الحجة ويطبّقونها على نحو أوسع في حالة الدول المتخلفة اقتصاديا . ومن أهم

هؤلاء الكلب الاقتصادي والسياسي الروماني ميخائيل ماثوليسكو الذي دعا في كلب « نظرية الحماية والتبديل الدولي » في عام ١٩٢٩ إلى استخدام الحماية التجارية من أجل تصنيع الدول الزراعية وذلك بسبب ما تعطيه الصناعة من دخل مرتفع للعاملين فيها بالمقارنة بالزراعة . ولهذا فيسكون من مصلحة الدولة اللجوء إلى حماية منتجات صناعاتها إذا كانت هذه الحماية هي الوسيلة الوحيدة لإدخال صناعة في البلاد تفوق إنتاجيتها إنتاجية القطاعات الاقتصادية الموجودة في الدولة فعلا وعلى الأخص الزراعة . وليس معنى هذا تطبيق الحماية على مختلف الصناعات دون أي تمييز وإنما يجب أن تقتصر الحماية على تلك الصناعات التي تفوق إنتاجيتها متوسط إنتاجية القطاعات الاقتصادية في الدولة . ولهذا فإن ما تنقده الدولة من جراء الحماية سيموؤس ويزيد ما ستأتي به الصناعة من عائدات أكبر من الزراعة . ومن الممكن أن نعتبر هذه الحجة من حجج الحماية هي حجة الاقتصاد الوليد أو الناشئ لأنها تنطبق على الاقتصاديات المتخلفة والزراعة أساسا التي تسعى إلى اللحاق بركب الاقتصاديات المتقدمة والصناعية بصفة أساسية .

ويرى ماثوليسكو أنه بسبب الانخفاض الشديد للإنتاجية الحدية للعمل في قطاع الزراعة فإنه سيترتب على تحويل جزء من اليد العاملة في الاقتصاد الوليد من الزراعة إلى الصناعة رفع الإنتاجية الحدية للعمل في الزراعة وبالتالي رفع مستوى المعيشة في المتوسط في الاقتصاد القومي ككل . ويضاف إلى هذا ما للتصنيع من آثار اقتصادية واجتماعية هامة تسهم في التعجيل بتطوير الاقتصاد القومي والمجتمع بأسره . ويجب لكي يكون لحماية الصناعات الوطنية تأثيرها المطلوب في تنمية الاقتصاد القومي وزيادة متوسط الإنتاجية فيه أن تستخدم هذه الصناعات الموارد المتاحة لهذا الاقتصاد وبصفة خاصة العمل المتعطل أو شبه المتعطل في القطاع الزراعي . ولا يترتب على الصناعات الجديدة حرمان الصناعات القائمة فعلا من جزء من قوة العمل المشتغلة فيها ولا أن تتسبب في رفع نفقة إنتاجها . ويلاحظ أن حماية الاقتصاد الوليد مثلها مثل حماية الصناعة الوليدة هي حماية مؤقتة وليست دائمة ويتمين إزالتها عندما يصل الاقتصاد القومي إلى مرحلة متقدمة نوعا ما . من التصنيع .

خامسا - التنوع الاقتصادي :

قد يؤدي تطبيق مبدأ التنقلات النسبية المقارنة إلى تضييق الدولة في

إنتاج مجموعة صغيرة من السلع المنجاسة مما يعنى اعتمادها على الاستيراد للوفاء بكل احتياجاتها من المواد الأولية والسلع الأخرى . ومن شأن هذا الاعتماد الإضرار بالدولة في حالة انخفاض ائمان منتجاتها في السوق العالمية وارتفاع ائمان المنتجات التي تستوردها ، وكذلك في حالة الحروب التي تقطع خطوط المواصلات الدولية حتى ولو لم تكن هي طرفا فيها . ومن الممكن التخفيف كثيرا من هذه المساوئ إذا ما عمدت الدولة إلى تنويع اقتصادها والتخصص في إنتاج المزيد من السلع حتى تلك التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول مما يعنى وجوب حماية الصناعات الوطنية الجديدة في هذه الحالة . وهنا أيضا نجد ما يدعو إليه بعض الاقتصاديين في أمريكا الجنوبية من وجوب تنويع اقتصاديات هذه الدول وإقامة صناعات جديدة فيها لحماية من أخطار اتجاه معدلات التبادل الدولي في صالح المنتجات المصنوعة وفي غير صالح المنتجات الأولية التي تتخصص دول أمريكا اللاتينية في إنتاجها .

والواقع أن حجة تنويع الاقتصاد القومي إنما تنطبق فقط على تلك الدولة التي تخصص تخصصا كبيرا في إنتاج وتصدير سلعة أو سلعتين من المواد الأولية وتعتمد على الاستيراد إلى حد كبير في الوفاء باحتياجاتها من مجموعة كبيرة من السلع . وإذا كان لابد من تنويع الاقتصاد القومي في هذه الدولة فيجب أن يتم ذلك بدون تحميل هذا الاقتصاد بنفقات كبيرة نتيجة لارتفاع نفقات إنتاج وبالتالي ائمان منتجات الصناعات الجديدة بالمقارنة بمنتجات الصناعات الأجنبية المماثلة . ومن هنا يكون من الأفضل تطبيق الحماية وفقا لما تليه حجة الصناعة الوليدة السابق الإشارة إليها وليس بصفة عامة على كل صناعة أيا كانت .

سائلا — تحسين مستوى العملة :

يرى البعض أنه في حالة الكساد وزيادة عدد العاملين العاطلين فإن فرض ضريبة على الواردات للحد منها من شأنه الإسهام في تخليص الاقتصاد القومي من حالة الكساد التي يعانى منها . فمثل هذه الضريبة ستزيد العملة بصفة مباشرة بتشجيعها للصناعات المنتجة لسلع تنافس الواردات ، ومضافا عن هذا فأنها ستسبب في زيادة الاتفاق من جانب العاملين في هذه الصناعات وبالتالي في إحداث آثار مضاعفة في باقى صناعات الاقتصاد

القومى من شأنها هى الأخرى زيادة مستوى العمالة فيها ، وهى زيادة غير مباشرة نتيجة عن الضريبة على الواردات . وإلى جانب هذا فستزيد الاستثمارات فى الصناعات التى تقسم مواد أولية أو نصف مصنوعة للصناعات المنتجة لمنتجات منافسة للواردات مما يؤدى إلى زيادة مباشرة للعمالة فيها وكذلك زيادة غير مباشرة فى العمالة فى باقى الصناعات الأخرى نتيجة لزيادة إنفاق العاملين فى الصناعات المذكورة أولا .

لكن هذه الحجة فى الواقع ضعيفة للغاية ، وهناك احتمال ضئيل جدا فى نجاح سياسة الحد من الواردات فى تحقيق المزيد من العمالة فى الدولة التى تلجأ إليها . فنجاح مثل هذه السياسة إنما يرتبط فى الحقيقة بتسكين الدولة من تخفيض وارداتها وذلك دون حدوث انخفاض فى صادراتها ، وإلا كانت الدولة تخسر باليسار ما تربحه باليمين . ولكنه يلاحظ أن تخفيض الدولة وارداتها من الدول الأخرى إنما يعنى تخفيض صادرات هذه الدول إليها ، ومن شأن تخفيض هذه الصادرات تخفيض مستوى العمالة والدخل القومى فى هذه الدول وبالتالي تقليل الإتفاق على الواردات فيها ، ومنها الواردات من الدولة محل البحث التى تجد صادراتها وقد انخفضت . كذلك يلاحظ من ناحية ثانية وهامة للغاية أنه يكاد أن يكون من المؤكد أن الدول الأخرى لن تقف مكتوفة الأيدي وهى ترى صادراتها وقد أغلقت أمامها أبواب الدولة محل البحث نتيجة لما وضعته من قيود على وارداتها ، وستعتمد حتما إلى مقابلة هذا الإجراء بالمثل وتحد هى الأخرى من وارداتها المذكورة . والواقع أن الدولة التى تحاول زيادة مستوى العمالة فيها بتخفيض وارداتها من الدول الأخرى إنما تعتمد فى الواقع إلى تصدير البطالة إليها ، ولا شك أن سياسة إقتل الجار هذه ستدفع بالجار إلى الدفاع عن نفسه واستخدام السلاح نفسه الذى استخدمته الدولة محل البحث وبالتالي ستجد هذه الدولة أن ما كسبته بتخفيض وارداتها قد خسرت بهما حدث من نقص فى صادراتها . ويضاف إلى ما تقدم فى نقد حجة تحسين مستوى العمالة أن اتباعها إنما يعنى تحويل جزء من الموارد الاقتصادية للدولة من استخداماتها الأصلية إلى استخدامات جديدة ، وهى الخاصة بالصناعات المنتجة لسلع منافسة للواردات ، تتمتع فيها الدولة بمزايا نسبية أقل بالمقارنة بالدول الأخرى ، وإلا لما كانت الدولة قد جرت على استيراد المنتجات المذكورة من

الدول الأخرى . وهكذا يبدو علاج البطالة بهذه الطريقة مكلفا بدرجة كبيرة .
والواقع أنه توجد أساليب أخرى فعالة للغاية في مكافحة البطالة ورفع
مستوى العمالة تفتى تماما عن اللجوء إلى الحماية التجارية والحد من
الواردات ، وهى مختلف أساليب السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية
المعروفة في محاربة الكساد .

سابعاً - تحسين معدل التبادل :

تذهب هذه الحجة التى ذكرها جون ستيوارت ميل وإشعار إليها
المستشار الألمانى مون بسمارك فى رسالته إلى مجلس اليونسرات فى ١٥
ديسمبر ١٨٧٨ الخاصة بسياسة الحماية الألمانية إلى أنه يمكن للدولة أن
تستفيد من فرض الضرائب الجمركية على وارداتها وذلك لأن الطرف الأجنبى
المصدر لهذه الواردات هو الذى سيقع عليه فى النهاية عبء مثل هذه
الضريبة لأنه سيضطر إلى تخفيض ائمان صادراته إلى الدولة ، وبهذا تحصل
الدولة على وارداتها بأثمان أقل من ذى قبل مما يعنى تحسناً فى معدل تبادلها
التجارى الخارجى وذلك طالما أنها ستتمكن من الحصول على كمية معينة
من الواردات فى مقابل كمية من الصادرات أقل من ذى قبل . وتقرض هذه
الحجة أن الدولة التى ستفرض الضريبة الجمركية على السلعة التى
تستوردها إنما تشتري الجزء الأكبر من هذه السلعة ، ولما كان من اثر
فرض هذه الضريبة نقص الكمية المشتراة من السلعة فإن منتجها سيضطر
إلى تخفيض ثمنها ومن ثم يقع عبء الضريبة الجمركية ، جزئياً على الأقل ،
على عاتق المنتج الأجنبى .

لكنه يلاحظ على هذه الحجة من حجج تقيد التجارة أن الدرجة التى
سينخفض بها ثمن السلعة المستوردة إنما يتوقف على حجم مشتريات الدولة
منها ، فلو لم يكن هذا الحجم كبيراً بما فيه الكفاية للتأثير على المنتج الأجنبى
فلن يعمد إلى تخفيض ثمن سلعته . أيضاً فإن تخفيض ثمن هذه السلعة إنما
يتوقف على ظروف إنتاجها ومرونة عرضها ، فلو كانت السلعة تنتج وفقاً
لنقطة ثابتة وكان عرضها مرناً فلن ينخفض ثمنها كثيراً ، هذا إن حدث انخفاض
على الإطلاق . ونقط فى حالة ما إذا كانت السلعة تنتج وفقاً لنقطة متزايدة
وعرضها غير مرن فسيستسبب نقص الطلب عليها فى تخفيض ثمنها . وفضلاً

عن هذا فانه لا يوجد ما يؤكد أن الدولة ستحصل في النهاية على كسب صاف نتيجة لما قد يحدث من تحسن في معدل تبادلها الخارجى ، ذلك أن فرض ضريبة على الواردات من السلعة سيحدث اثران كئيلان بالفناء الفائدة التى قد تحصل عليها الدولة تبعا لانخفاض ثمن السلعة التى تستوردها . والاثر الأول هو تحول بعض عوامل الإنتاج من وجوه استخدام تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى إلى وجوه أخرى لا تتمتع فيها بمثل هذه الميزة ، ونقصد بهذه الوجوه الجديدة الصناعة المنتجة للسلعة التى فرضت عليها الضريبة . والاثر الثانى هو أن نقص الكمية التى أصبحت تستوردها الدولة من السلعة إنما يعنى نقص إشباع المستهلكين منها ، هذا فضلا عن الاحتمال القوى لرفع سعرها نتيجة لفرض الضريبة عليها . وبالإضافة إلى كل ما تقدم فانه من غير المحتمل أن تقف الدول الأخرى التى تفرض الضرائب على صادراتها موقف المتفرج في مواجهة الدولة التى تفرض هذه الضرائب ، وهى ستتمدد فى الغالب إلى معاملة هذه الدولة بالمثل وتفرس ضرائب جبركية على وارداتها منها ومن ثم تجد الدولة المذكورة أن صادراتها قد أصبحت في نفس موقف صادرات الدولة الأخرى وتواجه احتمال اضطرابها إلى تخفيض أسعار صادراتها مما يذهب بها قد تكون حققته من تحسن في معدل تبادلها الخارجى . ولن تكون نتيجة هذا الفرض المتبادل من الدول للضرائب على وارداتها بهدف تحسين معدل التبادل ، وهو أيضا نوع من سياسة إقتل الجار ، سوى جعل التجارة الخارجية أقل كفاءة في تحقيق الفوائد المرجوة منها وعرقلة التقسيم الدولى للعمل وتخصص الدول في الإنتاج ومن ثم التقليل في نهلية الأمر من اشباع المستهلكين لحاجاتهم في كل الدول .

ثالثا - الحصول على إيراد لغزاة الدولة :

يعتقد أنصار هذه الحجة أنه يفرض الضريبة على الواردات فانه يمكن تمويل جزء من نشاط الدولة بواسطة الدول الأجنبية المصدرة لهذه الواردات وذلك على أسس أن مثل هذه الضريبة ستؤدى إلى إجبارها على تخفيض أسعار بيع صادراتها ، وبهذه الطريقة يخف العبء الضريبى الواقع على المواطنين في الدولة المذكورة . وواضح أن هذه الحجة إنما ترتكز على ما تذهب إليه الحجة السابقة عليها من اضطراب الدولة المصدرة إلى تخفيض

أسعار صادراتها في حالة فرض الدولة لضريبة على وارداتها منها ، وقد رأينا أن ذلك غير صحيح في غالبية الأحوال وأن الاحتمال الأقرب هو ارتفاع ثمن بيع السلعة المستوردة بعد فرض الضريبة الجمركية عليها مما يعني إضافة عبء جديد على عاتق المواطنين المستهلكين لها . فضلا عن هذا فأنه من العسير التمييز بوضوح في كل الحالات بين الضرائب الجمركية التي تفرض بقصد الحصول على إيرادات للخزانة العامة وتلك التي تفرض بقصد حماية المنتجات الوطنية ، ونقتطع في حالة فرض ضريبة على الإنتاج الوطني في نفس الوقت الذي تفرض فيه ضريبة جمركية مشابهاة على الواردات المماثلة يمكن القول أننا لسنا في مواجهة ضريبة جمركية بقصد حماية الإنتاج الوطني . لكن فرض ضريبة على الإنتاج الوطني مشابهاة للضريبة الجمركية ليس هو ما يدعو إليه أنصار الحجة محل البحث من حجج تشديد التجارة الخارجية . ويلاحظ أن كثيرا من الدول المتخلفة تعتمد إلى حد بالغ على الضرائب على الواردات من أجل الحصول على الجزء الأكبر من إيرادات الدولة وذلك لأنه يمكن تحصيل هذه الضريبة بسهولة ويقين أكبر مما هي عليه انحال بالنسبة إلى الضرائب الأخرى . ويرجع هذا بالطبع هو ضعف ، أو حتى انعدام ، الجهاز الإداري الكفيل بتحصيل الضرائب بكفاءة في معظم هذه البلاد . ومن المناسب هنا أن نميز بين ما إذا كلفت الضريبة الجمركية تفرض على سلعة تنتج في داخل الدولة أم على سلعة لا يوجد لها مثيل في الداخل . وفي الحالة الأولى تعتبر الضريبة الجمركية بمثابة ضريبة على الاستهلاك لها ما لهذه الضريبة من مزايا وعليها ما عليها من مملوء . أما في الحالة الثانية فإن الضريبة الجمركية تؤدي غالبا إلى ارتفاع ثمن السلعة بالنسبة إلى المستهلكين في الداخل ويترتب عليهما تحويل بعض الموارد الاقتصادية من الاستخدامات التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى إلى استخدامات تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية أقل . والواقع أن المجال مفتوح أمام الدولة للحصول على ما تريده من إيراد بواسطة مختلف الضرائب المباشرة وغير المباشرة التي تفرضها في الداخل وذلك دون حاجة إلى فرض ضرائب جمركية من شأنها تحويل الموارد الإنتاجية التي يملكها المجتمع من وجوه إنتاجها الأحسن إلى وجوه أخرى .

ثامسا — المعاملة بالمثل :

يعتقد البعض أن لجوء دولة ما إلى الخروج على مبدأ حرية التجارة

وفرضها لاختلف القيود على تجارتها الخارجية من ضرائب جمركية وغيره يعطى الحق للدول الأخرى في معاملتها بالمثل وفرض مختلف القيود على تجارتها الخارجية معها . وإذا كان المقصود من تقييد الدول المذكورة لتجارتها في هذه الحالة هو تعويض ما لجأت إليه الدولة محل البحث من تقييد لتجارتها الخارجية فإن تكون النتيجة سوى زيادة في إهدار مبدأ حرية التجارة وبالتالي إضعاف أكثر لتقسيم العمل الدولي وابتعاد أكثر عن التخصص الدولي في الإنتاج ، وهى كلها أمور غير مرغوب فيها . أما إذا كان المقصود من تقييد الدول المذكورة لتجارتها مع الدولة محل البحث هو إقناعها بعدم جنوى ما لجأت إليه والتأكيد على أن القيود المشار إليها سترفع حالما ترفع هذه الدولة ما فرضته من قيود ، فلا بأس في هذه الحالة من المعاملة بالمثل . والواقع أننا لسنا هنا بصدد حجة من حجج تقييد التجارة بالمعنى الصحيح للكلمة وإنما على العكس أمام محاولة لتطبيق مبدأ حرية التجارة .

عاشرا - الدفاع ضد الإغراق :

يقصد بالإغراق أن تعتمد المشروعات الإنتاجية إلى بيع السلعة التى تنتجها في الأسواق الأجنبية بشن أقل من ثمن البيع في السوق الوطنية وذلك أخذا في الاعتبار نفقات النقل وغيرها من التكاليف المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى الأسواق الأجنبية . وهكذا يعتبر التمييز بين السوق الوطنية والأسواق الأجنبية بما من شأنه البيع في هذه الأسواق بأثمان أقل من اثمان البيع في السوق الوطنية هو العلامة المميزة لسياسة الإغراق . وفي الحالة القصوى قد تعتمد المشروعات المذكورة إلى البيع في أسواق الأجنبية بأثمان أقل من تكلفة إنتاج السلعة ذاتها . وسنكون دائما أمام حالة إغراق إذا ما كانت السلعة تباع في السوق الأجنبية بشن يقل عن ثمن بيعها في السوق الوطنية . وهناك أنواع عديدة من الإغراق ، فقد يعمد المشروع إلى إبتاع هذه السياسة بصفة دائمة إذا كان محتكرا في دولته ويستطيع بالتالى أن يمارس سياسة التمييز ما بين السوق الوطنية حيث يقف وحده في مركز البائع والأسواق الأجنبية حيث يتنافس مع غيره من البائعين . ولما كان انطلب على منتجات المشروع في الأسواق الأجنبية أكبر مرونة عادة منه في السوق الوطنية المحتكرة بسبب وجود بائعين إلى جانبه في تلك الأسواق فإنه يستطيع الحصول على قدر أكبر من الأرباح عندما يبيع في الخارج بانثمان أقل من اثمان البيع في الداخل . وقد لا يكون الإغراق سياسة دائمة من جانب

المشروع بل سياسة مؤقتة او مرحلية فحسب يقصد بها القضاء على منافسة المشروعات الأخرى له في السوق الأجنبية .

والواقع أن الإغراق المؤقت ضار بالدولة التي يحدث فيها لأنه يمثل تهديدا خطيرا للمشروعات الوطنية المنتجة لسلع مماثلة ، فهذه المشروعات ستضطر في مواجهة مثل هذا الإغراق إلى التحول من وجوه استخدام تتمتع فيها الدولة حقا بميزة نسبية بالمقارنة بالدول الأخرى إلى وجوه استخدام لا تتمتع فيها بمثل هذه الميزة . وبالتالي يحقق المفرق الأجنبي غرضه من إزاحة هذه المشروعات من طريقته ثم يعتمد بعد هذا إلى رفع سعر سلعته بعد أن يكون قد ضمن سوق الدولة التي يتم الإغراق فيها . وهكذا فإنه في حين أن ما يكسبه المستهلكون للسلعة المفرقة هو كسب مؤقت فإن الضرر الذي يعود على المشروعات الوطنية قد يكون ضررا دائما . ولهذا فإنه يكون من المبرر في مثل هذه الحالة فرض ضرائب جمركية على الواردات من السلعة محل الإغراق لتعويض السياسة الضارة بمصلحة الدولة التي يلجأ إليها المفرق الأجنبي لأننا لا نكون في هذه الحالة أمام ضرائب تهدف إلى إلغاء ميزة حقيقية في الإنتاج يتمتع بها هذا المفرق . وفي كثير من البلاد توجد نصوص صريحة تتيح للحكومة فيها مقاومة مثل هذا الإغراق . أما الإغراق الدائم فإنه لا يختلف في تكييفه في الواقع عن حالة تمتع المشروع الأجنبي بتفقة إنتاج منخفضة ، وهو لا يدعو إذن إلى مواجهته بقيود على دخول منتجات المشروع المفرق . ويمكن في هذه الحالة للمشروعات الوطنية أن تتجه نحو وجوه استخدام أخرى تتمتع فيها بميزة نسبية أكبر من إنتاج السلعة محل الإغراق . وسيستفيد المستهلكون نتيجة للحصول على هذه السلعة بأنهم ينخفضون نسبيا من الخارج .

حادي عشر — الدفاع عن مستوى المعيشة :

تذهب هذه الحجة الشائعة بصفة خاصة في الولايات المتحدة . إلى أنه يتعين حماية مستوى المعيشة في الدولة والأجور المرتفعة التي تدفع للعمال فيها وذلك من منافسة المنتجات الأجنبية القادمة من بلاد مستوى المعيشة فيها أكثر انخفاضا من مستوى المعيشة في الدولة وأجور العمال فيها أكثر انخفاضا بكثير بالنسبة إلى أجور العمال فيها كالإبليس مثلا . وفي الحقيقة فإن هذه الحجة ظاهرة الخطأ ولا فضل لها إلا جذب أصوات العمال في الدولة

التي ينادى بها فيها . ذلك ان ارتفاع اجور العمل في دولة ما بالنسبة إلى دولة أخرى لا يعنى دائما ارتفاع نفقة إنتاج السلعة في الدولة الأولى عنه في الدولة الثانية ، لان العمل هو أحد عوامل الإنتاج محسوب . وتوجد إلى جلقه عوامل إنتاج أخرى أهمها رأس المال . وهكذا فانه يجب ان تأخذ في الاعتبار إنتاجية العمل . أيضا . وفي الولايات المتحدة مثلا فلقه تشترك مع العمل في الإنتاج مقادير كبيرة من رأس المال مما يجعل إنتاجية العامل الأمريكي أكبر من إنتاجية العامل في أية دولة أخرى ويجعل الصناعة الأمريكية قادرة ، بالرغم من الارتفاع الكبير لأجور العمل فيها ، على منافسة صناعات كثير من الدول الأخرى في الأسواق العالمية وذلك بالرغم من انخفاض أجور العمل في هذه الصناعات الأخيرة عنها في الصناعات الأمريكية .

ثاني عشر — تعادل نفقات الإنتاج :

مؤدى هذه الحجة الأخيرة من حجج الحبية التجارية ، والتي شاعت بواورها في الولايات المتحدة ، وجوب فرض ضريبة على الواردات من السلع الأجنبية بما من شأنه رفع ثمنها إلى مستوى نفقة إنتاج السلعة المماثلة في الداخل ومن ثم تتعادل نفقتها في الخارج مع نفقتها في الداخل . ويرى انصار هذه الحجة انه بهذا فقط يمكن ان تتنافس السلع الوطنية مع السلع الأجنبية على قدم المساواة ، وهم يطلقون على هذه الضريبة اسم « الضريبة العلمية » لأنها ضريبة واضحة لا غموض فيها . وفي الحقيقة فان هذه الحجة هي أضعف حجج تقيد التجارة على الإطلاق . ذلك انه من الصعب المحض محاولة تعويض الفرق في نفقات الإنتاج ما بين الخارج والداخل بواسطة الضريبة الجبركية وذلك طالما ان هذا الفرق هو بالذات أساس الفلدة التي تعود بها حرية التجارة على مختلف الأطراف فيها لما تعنيه هذه الحرية من تخصيص كل دولة في إنتاج تلك السلع التي تنتجها بنفقة نسبية أقل من غيرها من السلع بالمقارنة بالدول الأخرى . فكان حجة تعادل نفقات الإنتاج إنما تلغى كلكية نظرية التجارة الخارجية برمتها ، بل وكل تجارة خارجية على الإطلاق . فضلا عن هذا فان هذه الحجة « العلمية » لا تحدد لنا بالضبط ما هي تلك المشروعات في الصناعة التي ستؤخذ نفقات إنتاجها في الاعتبار عند فرض الضريبة على الواردات بمسا يكفى لتعادل نفقة إنتاج السلعة الأجنبية مع نفقة إنتاج السلعة الوطنية : هل هي المشروعات الأكثر كفاءة في الصناعة ؟ أم على العكس المشروعات الأقل كفاءة ؟ والواقع ان الأمر

سيكون مرجعه في النهاية لقوة الضغط النبيلى لكل فئة من هذه المشروعات .

وقد رد الكاتب الفرنسى فريدريك باستيا فى منتصف القرن الماضى على هذه الحجة ردا طريفا فى شكل عريضة قدمها صلتعو الشموع إلى أعضاء البرلمان طالبين حمايتهم من المنافسة المحيرة .. لأشعة الشمس . وقد اختتموا هذه العريضة قائلين « إننا نرجوكم أن تختاروا ، ولكن أن تختاروا على أساس من المنطق . إذا كنتم تزيدون من الضرائب الجمركية ، كما تفعلون مثلا على الفحم أو الحديد أو المنسوجات الواردة من الخارج ، كلما زادت أثمتها انخفاضاً ، فكم يكون من الغريب أن تسمحوا لأشعة الشمس ، التى يبلغ ثمنها صفراً ، بأن تدخل بكل حرية طيلة كل نهـار ! » (١) .

المراجع فى مذهب تقييد التجارة :

Ohlin, Bertil : *La politique du commerce extérieur*, Dunod, Paris, 1955, pp. 264-280.

Myint, H. : « Infant Industry Argument for Assistance of Industries in the Setting of Dynamic Trades », in *International Trade Theory in a Developing World* (Harrod, Roy and Hague, Douglas, eds.), McMillan & Co. LTD., New York, 1953, pp. 173-193.

Earre : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 673-681.

Baumol and Chandler : *Economic Processes and Policies*, op. cit., pp. 553-573.

Benham : *Economics*, op. cit., pp. 488-482.

1-Bastiat, Frederic : *Sophismes économiques* No. 7, (١)
Oeuvres complètes de Fr. Bastiat (1874), vol. 4, cité par
Habermier : *The Theory of International Trade*, op. cit.,
p. 247

- Boulding : *Principles of Economic Policy*, op. cit., pp. 263-267.
- Cairncross : *Introduction to Economics*, op. cit., pp. 551-566.
- Ellsworth : *The International Economy*, op. cit., pp. 220-231.
- Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 343-363.
- Fairchild ; Buck and Slesinger : *Principles of Economics*, op. cit., pp. 505-520.
- Gemmell : *Fundamentals of Economics*, op. cit., pp. 525-529.
- Gordon : *International Trade*, op. cit., pp. 133-158.
- Guillon : *Economie politique*, tome II. op. cit., pp. 428-438.
- Haberler : *The Theory of International Trade*, op. cit., pp. 579-580.
- Nevin . *Textbook of Economic Analysis*, op. cit., pp. 417-420.
- Samuelson : *Economics*, op. cit., pp. 663-678.
- Wells . *International Economics*, op. cit., pp. 96-120.

المطلب الثالث

لمحة تاريخية عن سياسة التجارة الخارجية

تأرجح الضرائب الجمركية بين الحماية التجارية وحرية التجارة :

تميزت الضرائب الجمركية التي كانت تفرضها الدول الأوروبية حتى القرن السابع عشر بأنها كانت ذات طابع مالى واضح ، إلا أن نشأة الدول الحديثة الكبرى في ذلك القرن قد استتبع الاهتمام باتخاذ سياسة تجارية خارجية يكون من شأنها زيادة ثروة الدولة وقوتها وذلك تحت تأثير التجار . وقد ظهرت هذه السياسة بوضوح في البرامج التي وضعها كل من كرومويل في إنجلترا وكولبير في فرنسا من أجل النهوض بالصناعة الوطنية وحمايتها من المنافسة الأجنبية وذلك عن طريق تطبيق الحماية التجارية بصفة منتظمة . ففي فرنسا مثلاً كان برنامج كولبير يتكون من حظر دخول المنتجات المصنوعة الأجنبية أو فرض ضرائب مرتفعة على استيرادها ، ومنع تصدير الحبوب والمواد الأولية اللازمة للصناعة وبالعكس تسهيل استيرادها وتشجيع تصدير المصنوعات الفرنسية بواسطة منح مزايا مالية وغير ذلك لمصدرها . وقد خضعت السياسة التجارية لفرنسا طوال القرن الثامن عشر لتأثير برنامج كولبير في حماية الصناعة الفرنسية . ومع أن تياراً مغرباً ضد الحماية التجارية ولصالح حرية التجارة قد بدأ في الظهور في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تحت تأثير كتابات الطبيعيين أو الفيزيوقرات فإن قيام الثورة الفرنسية وما تلاها من حروب الثورة وحروب نابليون والحصار القاري الذي فرضته إنجلترا حتى سقوط الإمبراطورية في فرنسا في عام ١٨١٥ لم يهيا الجو المناسب لتطبيق مبدأ حرية التجارة عملاً . وهكذا فقد طبقت فرنسا سياسة الحماية التجارية وذلك حتى عام ١٨٦٠

أما إنجلترا فقد عمدت منذ عام ١٨٢٨ إلى التخفيف من الحماية التجارية التي تطبقها فألغت الحظر الذي كانت تفرضه على الواردات والصادرات والمنع التي كانت تعطى بمناسبتها كما ألغت الضرائب على تصدير الصوف والفحم وكذلك غالبية الضرائب على استيراد المواد الأولية . كذلك فقد خفض سعر الضرائب على الواردات من المنتجات المصنوعة .

وأصبح في المتوسط ١٠ ٪ من قيمتها . وقد كان العمل الذي أظهر اعتناق إنجلترا بصفة قاطعة لجدا حرية التجارة هو إلغاء قوانين القمح التي كانت تحد من استيراده وذلك تحت تأثير « رابطة معارضي قوانين القمح » وذلك في ٢٦ مايو ١٨٤٦ . وقد اتخذت كل من بلجيكا وهولندا إجراءات مماثلة في منتصف القرن الماضي . أما الولايات المتحدة التي كانت قد فرضت ضريبة على الواردات في حدود ٣٠ ٪ من قيمتها في عام ١٨٤٦ فقد خفضت هذه النسبة إلى ٢٤ ٪ في عام ١٨٥٧

وفي عام ١٨٦٠ حدث تحول كبير وهلم للحماية في سياسة فرنسا التجارية وذلك تحت التأثير الشخصي للإمبراطور نابليون الثالث الذي تأثر كثيرا بنجاح رابطة معارضي قوانين القمح في إنجلترا وذلك أثناء إقامته بها . ففي ٢٣ يناير ١٨٦٠ عقدت معاهدة تجارية مشهورة بين فرنسا وإنجلترا أنهت سياسة الحماية التجارية التي كانت فرنسا قد اتبعتها حتى ذلك الوقت واستبدلت بها سياسة حرية التجارة . وقد نصت هذه المعاهدة فيما يتعلق بالجانب الفرنسي على إلغاء كافة أنواع الحظر التجاري وعدم فرض أية ضريبة جمركية على الواردات من المواد الغذائية والمواد الأولية وعلى فرض ضريبة تتراوح ما بين ١٠ ٪ و ١٥ ٪ فحسب من قيمة الواردات من المنتجات الصناعية . وفيما يتعلق بالجانب الإنجليزي فقد قضت المعاهدة بدخول عدد كبير من المنتجات الفرنسية إلى بريطانيا دون ضريبة جمركية وتحصيل حوالي ٢٠ سلعة فحسب بضرية بسبب وجود ضريبة على إنتاج السلع الإنجليزية المماثلة وتخفيض الضريبة على المشروبات الروحية . وأخيرا فقد نصت المعاهدة على سريتها لمدة عشر سنوات قابلة للتجديد وعلى تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية فيما بين الدولتين ، بمعنى أن ما تمنحه إحدى هاتين الدولتين من مزايا جمركية لأية دولة ثالثة إنما ينطبق تلقائيا على الدولة الأخرى الطرف في المعاهدة . ومن شأن شرط الدولة الأولى بالرعاية هذا أن يحقق المساواة في المعاملة الجمركية ومبدأ عدم التمييز بين كافة الدول التي تتفق عليه فيما بينها طالما أن أية ميزة تمنح لأية دولة منها إنما تنطبق تلقائيا على كافة الدول الأخرى . وإلى جانب هذه المعاهدة الهامة في تاريخ السياسة التجارية الخارجية فقد عقدت كل من فرنسا وإنجلترا عددا كبيرا آخر من المعاهدات المماثلة مع الدول الأخرى ، كما عقدت معاهدات مماثلة ما بين هذه الدول . وقد احتوت كافة هذه المعاهدات على شرط الدولة الأولى

بالرعية أو مبدأ عدم التمييز بحيث أصبح يوجد في الواقع نوع من المعاملة الجمركية الموحدة ما بين غالبية الدول في تلك الفترة . وقد كتبت الضريبة الجمركية المفروضة تبيل إلى الانخفاض كلما توصلت دولة ما إلى الحصول من دولة أخرى على تخفيض في ضرائبها الجمركية لصالحها ، أي لصالح الدولة الأخرى ، إذ كانت هذه الدولة الأخرى تلتزم بمنح هذا التخفيض نفسه إلى كافة الدول الأخرى التي تربطها بها معاهدات تجارية تتضمن شرط الدولة الأولى بالرعية هذا .

لكن موجة حرية التجارة الخارجية هذه لم تدم طويلا إذ بدأت منذ عام ١٨٧٣ موجة من الحماية التجارية تجتاح الدول الأوروبية الواحدة بعد الأخرى وذلك لأسباب متعددة منها هبوط طويل الأجل في الائتمن امتد حتى عام ١٨٩٦ اثر على أسعار صادرات كثير من الدول ، وقلق رجال الصناعة في دول انقارة الأوروبية من منافسة الصناعة الإنجليزية لمنتجاتهم ، وقلق المزارعين فيها من منافسة القمح الأمريكي المنتج بتكاليف رخيصة نسبيا نظرا لخصوبة الأرض البكر في الولايات المتحدة وانخفاض تكاليف النقل بين أمريكا وأوروبا ، مع ملاحظة أن الولايات المتحدة لم تسير حركة حرية التجارة التي سارت فيها دول أوروبا في عدة السنوات السابقة بل احتجت وراء ضرائب جمركية بلغت ٤٧ ٪ من قيمة الواردات منذ عام ١٨٤٦ ، وأخيرا حاجة الحكومات الأوروبية إلى المزيد من الأموال لتمويل سياستها الاستعمارية والنوسعية ثم لتمويل سباق التسلح . وهكذا رفعت ألمانيا ضرائبها الجمركية في عام ١٨٨٠ وزادت فرنسا من هذه الضرائب في عام ١٧٧١ ثم في عام ١٨٨٤ . وبالرغم من عدم شعبية شرط الدولة الأولى بالرعية فقد جندت فرنسا معاهداتها التجارية في عامي ١٨٨١ و ١٨٨٢ لمدة عشر سنوات أخرى مع غالبية الدول الأوروبية ، لكنها تخلت عن سياسة المعاهدات التجارية في عام ١٨٩٢ . والواقع أن ذلك العلم قد شهد تحولا كبير وتساخرا في سياسة فرنسا التجارية ، إذ تخلت عن سياسة حرية التجارة التي اتخفت مظهرها خراجيا لها عقد المعاهدات التجارية مع الدول الأخرى لمدة عشر سنوات تتضمن كلها شرط الدولة الأولى بالرعية واتجهت إلى اتباع السياسة العكسية ، سياسة الحماية التجارية والاستقلال في وضع الضريبة الجمركية . وقد استند اعداء النظام القديم الذي استمر منذ عام ١٨٦٠ إلى حجج كثيرة لمهلمته أهمها أن كثيرا من البلاد الأخرى وعلى الأخص الولايات المتحدة والمبانيا والنمسا وإيطاليا قد رفعت أسعار ضرائبها الجمركية فوق مستوى

الضرائب الفرنسية ، والعبء الذى تمثله المعاهدات التجارية بما تتضمنه
من شرط الدولة الأولى بالرعاية والذى كل يحتم على فرنسا أن تعطى أى تخفيض تسمح به لدولة ما فى ضرائبها الجمركية إلى كافة الدول الأخرى المرتبطة معها بمعاهدات تجارية تختوى على هذا الشرط ، حتى ولو كانت منافسة لفرنسا كالمستيا مثلا . وهكذا صدر فى فرنسا فى ١١ يناير ١٨٩٢ قانونا جمركيا هاما يعد أساس نظام الضرائب الجمركية المعمول به حتى الآن . وبصفة عامة فقد فرضت ضرائب على كلفة الواردات من السلع المصنوعة ، وهى ضرائب تزيد بحوالى ٨٠ ٪ فى المتوسط عن الضرائب السابقة ، كما فرضت أيضا ضرائب على الواردات من المواد الغذائية ارضاء للمزارعين ، لكنه على العكس من ذلك لم تفرض أية ضرائب على الواردات من المواد الأولية اللازمة للصناعة . وفى ٢٩ مارس ١٩١٠ صدر قانون يرفع غنائم الضرائب الجمركية المطبقة ، ومن ثم عززت الحماية التجارية فى فرنسا ، كما منح هذا القانون الحكومة الوسائل اللازمة لمعاملة الدول الأخرى بالمثل فى مجال الضرائب الجمركية ولكفافة الإغراق الذى تمارسه هذه الدول على نحو أكثر فعالية . لكن دولتان فقط ظلتا على مبدأ حرية التجارة فى تلك الفترة ، وهما إنجلترا وهولندا . وهكذا كانت الحماية التجارية هى المبدأ الذى انتصر بصفة عامة منذ السبعينيات من القرن الماضى وحتى قيام الحرب العالمية الأولى .

وفى خلال الحرب العالمية الأولى لم يكن هناك بالطبع أى مجال لحرية التجارة ، فقد حرمت الدول الأوروبية التجارة مع أعدائها وراقت بقعة تجارتها مع الدول المحايدة وشهدت من سياسة الحماية التجارية بصفة عامة . وفى العشر سنوات ما بين عامى ١٩١٩ و ١٩٢٩ بدأ للجميع أن الأحوال قد عادت إلى الاستقرار وأن الرخاء قد وجد لىبقى . وبالرغم من بقاء الحماية فإن الاستقرار والرخاء الشديدين اعتبرا من عام ١٩٢٦ قد أُنشئ الأمل فى زوال عهد الحماية التجارية والعودة إلى عهد المعاهدات التجارية وشرط الدولة الأولى بالرعاية وبالتالى وحدة المعاملة الجمركية ما بين مختلف الدول . وقد كان الاتفاق التجارى الذى بدأ وكنهه النموذج الذى ستمسير عليه باقى الاتفاقات التجارية هو الاتفاق الفرنسى الألمانى فى ١٧ أغسطس ١٩٢٦ . لكنه للأسف لم يدم هذا الجو المفعم بالأمل طويلا ، إذا ما لبثت الأحوال أن تغيرت كلية اعتبارا من خريف عام ١٩٢٩ وذلك بسبب الكساد

الكبير الذى بدأ بالانهيار المالى فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك فى يوم الثلاثاء ٢٩ أكتوبر من ذلك العام ، وما أعقبه من انهيار اقتصاديات دول أوروبا الوسطى والمانيا والنمسا ، وأخيرا بسبب تخفيض الجنيه الاسترلى بحوالى ٣٠ ٪ وخروج بريطانيا على قاعدة الذهب فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١

وقد أدت كل هذه الأحداث الكبيرة إلى إشاعة جو من عدم الثقة بين الدول ورغبة كل منها فى حل مشكلة البطالة والكساد فيها ولو على حساب الدول الأخرى متبعة فى ذلك سياسة إفقار الجار . وهكذا بلغت سياسة الحماية التجارية أوجها خلال الثلاثينات . ولم تكف الدول بفرض الضرائب الجمركية بل عمدت إلى جانب هذا إلى فرض القيود الكمية على وارداتها من الدول الأخرى فيما يعرف بنظام الحصص ، كذلك فقد طبقت فى كثير من هذه الدول الضرائب الإضافية على الواردات والتي تصد بها تلافى اثر ما تمعد إليه اندول الأخرى من تخفيض فى قيمة عملاتها . وقد طبقت فى فرنسا بصفة خاصة الضرائب الإضافية على الواردات فى شكل نسبة معينة من قيمتها وتمصت من وراء هذه الضريبة ، بالإضافة إلى نظام الحصص ، الحد من استيراد البطالة من بريطانيا بالذات . وفى عام ١٩٣٠ رفعت الولايات المتحدة سعر الضرائب الجمركية إلى أعلى مستوى له فى أى وقت من الأوقات . وفى عام ١٩٣٢ وافق مجلس العموم فى بريطانيا على فرض ضريبة جمركية عامة تتراوح ما بين ١٠ ٪ و ٣٠ ٪ من قيمة الواردات ، أما المانيا النازية فقد بدأت منذ عام ١٩٣٥ استعدادها للحرب بما اقتضاه هذا من تقييد لتجاريتها الخارجية بشتى الوسائل . أما مجهودات عصبة الأمم وغيرها من المجهودات الدولية لإشاعة جو أقل تقييدا فى مجال سياسة التجارة الخارجية فقد جرت كلها فى جو مشحون بالاشك والريبة ، هو جو الاعداد للحرب العالمية الثانية . وبطبيعة الحال فقد عادت مع الحرب العالمية الثانية سياسة حظر التجاره مع الدول الاعضاء ومراقبتها بدقة مع الدول المحيدة القليلة ، وزاد على ذلك تأميم التجارة الخارجية كلها ووضعها فى يد الدولة فى الدول المتحررة . وقد تم هذا فى فرنسا بواسطة القانون الصادر فى ١١ يوليو ١٩٣٨ الخاص بتنظيم الأمة فى حالة الحرب .

وبانتهاء الحرب فى عام ١٩٤٥ وانتهاء فترة إعادة تنظيم الاقتصاديات التومية فى السنوات التى أعقبت هذه الحرب مباشرة ونجاح الدول فى إعادة الحريه النسبية إلى حركة التجارة الدولية والاعتماد على الضرائب الجمركية

لتنظيم هذه التجارة أصبح الجو مهيأ لبذل مجهودات على نطاق دولي لتنظيم التبادل الاقتصادي الدولي في جو من الثقة المتبادلة ولوضع مجموعة من القواعد المتناسقة الكفيلة بليجاد وحدة في المفاهيم والتطبيقات في مجال سياسة التجارة الخارجية مع كافة الدول تكون أساسا لتحرير أكبر ولتنمية أسرع لحركة التجارة الدولية مع تعاون أوثق بين الدول في هذا المجال . ولعل أهم المحاولات التي بذلت في هذا الصدد هي تلك التي انتهت بوضع ميثاق هافانا وتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، وهذا ما نبجته فيما يلي :

ميثاق هافانا :

شهد شهر أكتوبر ١٩٤٦ في لندن الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر دولي للتجارة وذلك بناء على مبادرة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة ، الأمم المتحدة فقط حاليا . أما الدورة الثانية لهذه اللجنة فقد عقدت في جنيف من أبريل إلى أكتوبر ١٩٤٧ وانتهت إلى إعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة وذلك على غرار صندوق النقد الدولي . وقبل أن ينتقل المجتمعون إلى هافانا وتمت عدة دول منها الولايات المتحدة وإنجلترا وفرنسا وبروتوكولا يتضي بتنفيذ اتفاق من أول يناير ١٩٤٨ يتضمن أجزاء أساسية من الميثاق المذكور وذلك بصفة مؤقتة وانتقالية إلى أن يدخل الميثاق مرحلة التنفيذ . وقد عرف هذا الاتفاق باسم «الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة» أو الجات اختصارا . وفي هافانا عقدت اللجنة التحضيرية دورتها الأخيرة وذلك من ٢١ نوفمبر ١٩٤٧ حتى ٢٤ مارس ١٩٤٨ وانتهى المجتمعون ، وعددهم ٥٦ دولة ليس من بينها الاتحاد السوفيتي ، إلى الموافقة على ميثاق للتجارة الدولية ، عرف باسم «ميثاق هافانا» ، يتعين أن يعرض على برلمانات الدول الموقعة عليه لموافقة على أن يدخل في حيز التنفيذ عندما يوافق عليه نصف عدد الدول الموقعة . إلا أنه في ٦ ديسمبر ١٩٥٠ قرر الرئيس هاري ترومان بناء على نصيحة مستشاريه المتخصصين عدم عرض ميثاق هافانا على الكونجرس الأمريكي ، وبهذا أصيب المشروع بضرية قاضية نظرا إلى أن الولايات المتحدة كانت هي الدولة الأكثر اهتماما بالموضوع كله . لكنه في حين لم تتح لنصوص الميثاق الخاصة بإنشاء منظمة دولية للتجارة أن يرى النور فإن النصوص الأخرى المتعلقة بالمبادئ التي يجب أن تحكم التجارة الدولية قد احتفظت بقيمة عملية ، ولئن لم تكن قانونية ، بحيث يمكن اعتبار ميثاق هافانا مجموعة

من المبادئ المتفق عليها والمقبولة لتنظيم التجارة الدولية . ويحاول كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والتابع للأمم المتحدة والجات تطبيق هذا المبادئ في الوقت الحاضر . وقد كان الدور الذي لاراده ميثاق هاتفا للمنظم الدولية للتجارة هو أن تعمل على تطبيق الميثاق ، وأن تدرس مشكلات التجارة الدولية ، وأن تحكم في الخلافات المتعلقة بهذه التجارة ما بين الدول الأعضاء .

أما المبادئ التي يتعين أن تحكم التجارة الدولية كما وردت في الميثاق ناهبها أربعة هي : مبدأ عدم التمييز في مسائل التجارة الخارجية وذلك مع عدد من الاستثناءات مثل الإبقاء على المعاملة التفضيلية القائمة بين الدول المرتبطة ببعضها سلبيا مثل الكومنولث البريطاني والاتحاد الفرنسي ، والسماح بالمعاملة التفضيلية ما بين الدول المتخلفة ، والسماح بقضاء الاتحادات الجبركية والمنطلق الحرة ، وأخيرا السماح بالتمييز بالنسبة إلى الواردات من دول يعتبر صندوق النقد الدولي أن عملتها قد أصبحت نادرة . وبعد هذا يوجد تخفيض الضرائب الجبركية على أساس تبادل كميل بتحقيق المصالح المتبادلة للدول الأعضاء . ومع هذا ينص الميثاق على إبقاء المعدول عن هذا التخفيض في حالة كساد يترتب عليه زيادة الواردات من سلعة معينة إلى درجة التهديد الخطير لسلعة وطنية . وبعد هذا هناك مبدأ إلغاء القيود الكمية على التجارة الخارجية ، أو نظلم الحصص ، وعدم السماح إلا بالضرائب الجبركية . وهناك عدد من الاستثناءات على هذا المبدأ مثل الفترة الانتقالية التي تستمر حتى مارس ١٩٥١ ، وحالة الواردات من السلع الزراعية إذا ما وجدت سلسة داخلية مكملة في هذا الصدد ، وحالة الصادرات من هذه السلع إذا حدث تهديد بنقص خطير فيها ، وحالة الدول التي ما تزال في طريق التعمير وإتشاء بعد عام ١٩٥٢ بشرط ألا تكون القيود الكمية ذات طابع تمييزي وأن تال موافقة الدول الأعضاء في الميثاق ، وأخيرا حالة وجود اختلال أسس في ميزان المدفوعات للدولة وفقا لصندوق النقد الدولي . وأخيرا يوجد مبدأ التنديد بالاحتكرات (الكارتل) الدولية الخاصة في مجال التجارة الخارجية . وفي هذا الخصوص يعطى الميثاق للمنظمة الدولية للتجارة الحق في مناهضة الأساليب التجارية التي من شأنها القضاء على المنافسة وتقييد الوصول إلى الأسواق أو التي تسهل من تحكم المشروعات ذات الطابع الاحتكاري وذلك إذا ما ترتب على هذه الأساليب

الإضرار بنمو الإنتاج والتجارة . ونشير أخيرا إلى أن الميثاق قد دعى الدول الأعضاء إلى أن تتخذ في الداخل كلفة الإجراءات الضرورية من أجل أن تحقق لنفسها الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة مع طلب متزايد باستمرار وبصفة منتظمة .

الاتفاقية العامة لتعريفات والتجارة (الجات) (١) :

رأينا منذ قليل كيف ظهرت هذه الاتفاقية إلى الوجود في جنيف في عام ١٩٤٧ . وقد كان المقصود بها أن تسد الفراغ إلى أن يدخل ميثاق هافانا مرحلة التنفيذ بما يتضمنه من إنشاء منظمة دولية للتجارة . وبالنظر إلى عدم تحقق شيء من هذا ، فقد أصبحت هذه الاتفاقية بقوة الواقع هي المجال أو الإطار الذي ينظم كلفة الجهود التي تبذل على نطاق دولي من أجل تنمية التجارة الدولية وتحريرها من العقبات التي تعوق حركتها والتنسيق بين السياسات القومية المختلفة في مجال الضرائب الجمركية . وقد ركزت الجات جهودها منذ أنشئت على العمل على التخفيف المتواصل من الضرائب الجمركية المفروضة بواسطة الدول الأعضاء فيها . وفي هذا الصدد فقد عقدت حتى الآن ست دورات من المفاوضات بين هذه الدول من أجل العمل على التخفيض المتبادل لضرائبها الجمركية وذلك في الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٩ و ١٩٥١ و ١٩٥٦ و ١٩٦٢ . وقد سميت الدورة الأخيرة باسم « دورة كينيدي » تظليدا لذكرى الرئيس الأمريكي الراحل ودامت لمدة خمس سنوات . وقد توصلت الدول الأعضاء في هذه الدورة إلى الموافقة على القيام بتخفيضات كبيرة في الضرائب الجمركية يتم تنفيذها على مراحل اعتبارا من ١٩٧٣ . وسيكون متوسط التخفيض في بريطانيا على المنتجات المصنوعة حوالي ٣٧ ٪ كما سيتم تخفيض مماثل بالنسبة إلى دول السوق الأوروبية الأخرى والولايات المتحدة .

(١) كلمة الجات GATT هي اختصار يتكون من الحروف الأولى للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة باللغة الانجليزية General Agreement on Tariffs and Trade . وتجد كلمة Tariff في اللغات الأجنبية أصلها في كلمة « تعرف » ، أي ما يعرف الناس بالضرائب الجمركية المفروضة على حركة انتقال السلع إلى داخل الدولة أو إلى خارجها . ولهذا فانه من الشائع أن يطلق على الضريبة الجمركية اسم التعرفة أو التعريف الجمركية . وكما هو معروف في علم المالية العامة فانه من الخطأ أن يطلق على الضريبة الجمركية اسم الرسوم الجمركية لأنها من الناحية العلمية البحث أعم غرائب غير مباشرة على الواردات أو الصادرات ولسنا أعلم رسوم .

لكنه يلاحظ أن الجات لم تحقق نجاحا يذكر في مجال تخفيض الحمية التجارية المفروضة لصالح الزراعة في مختلف الدول الأعضاء ، كما أنها لم تحقق آمال الدول المتخلفة في مساعدتها في الإسراع في تنميتها الاقتصادية والنضاء على ما يهبط هذه التنمية السريعة في مجال التجارة الدولية . وبالرغم من أن الجات قد عبرت مرارا عن اهتمامها بالمشكلات التجارية الخاصة بهذه الدول وبمستوى متحصلاتها من صادراتها وقامت بعدد من الأبحاث في هذا السدد إلا أن الدول المتخلفة كمجموعة قد اظهرت في مرات عديدة نفاذ صبرها من عدم تحقق تقدم يذكر في إطار الجات لحل مشكلاتها المتعلقة بالتجارة الدولية . وقد كان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي دعت إلى عقد مؤتمر خاص للأمم المتحدة عن التجارة الدولية عرف باسم « مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية » (انكاد) (١) ، وذلك في جنيف في عام ١٩٦٤ ، ثم نيودلهي في عام ١٩٦٨ ، ثم في سنتياجو في عام ١٩٧٢ ، وأخيرا في نيروبي في عام ١٩٧٦

وتقوم الجات بنشر تقرير سنوي من مقرأها في جنيف عن حالة التجارة الدولية .

المراجع في لحة عن سياسة التجارة الخارجية :

L'Huillier, Jacques : *Théorie et pratique de la coopération économique internationale*, Editions M. Th. Génin. Librairie de Médicis. Paris, 1957, pp. 127-170.

Van Meerhaeghe, M.A.G. : *International Economic Institutions*, Longmans, 1966, pp. 157-183.

Schelling, Thomas C : *International Economics*, Allyn and Bacon, Inc., Coston, 1956, pp. 257-361.

Schuerb, Robert : *Libre-échange et protectionisme*, presses Universitaires de France (Que suis-je ?), 1962, All.

(١) كلمة انكاد UNCTAD هي اختصار يتكون من الحروف الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة

للتجارة والتنمية باللغة الانجليزية .

United Nations Conference on Trade And Development.

Barre : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 723-728,
735-740.

Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 496-
497.

Ellsworth : *The International Economy*, op. cit., pp. 512-516.

Guitten : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 486-490.

Harrod : *International Economics*, op. cit., p. 177.

Killough and Killough : *International Economics*, op. cit., pp.
248-250.

Krause : *The International Economy*, op. cit., pp. 123-143.

Marcy : *Economie internationale*, op. cit., pp. 498-513.

Ohlin : *La politique du commerce extérieur*, op. cit., pp. 146-
200.

Samuelson : *Economics*, op. cit., pp. 689-690.

Wells : *International Economics*, op. cit., pp. 83-85.

المبحث الثالث

الأساليب الفنية لتقييد التجارة الخارجية

يرجع تدخل الدولة في حركة تجارتها الخارجية إلى زمن بعيد ، وهو تدخل كان ولا يزال شائعاً في كل دولة من الدول بلا استثناء . وبهنا الآن ان نعرض لاهم الأساليب أو الوسائل الفنية التي تتدخل بها الدولة من أجل تقييد تجارتها الخارجية . وهنا نجد وسيلتين أساسيتين : الأولى قديمة وهي الضرائب الجمركية ، والثانية حديثة وترجع إلى الثلاثينات من هذا القرن وهي نظام الحصص . وبالإضافة إلى هاتين الوسيلتين فقد وجدت وسيلة أخرى في العصر الحديث طبقت في كثير من الدول في فترة ما وهي الرقابة على الصرف . لكننا سندرس هذه الوسيلة في معرض دراسة شاملة لسعر الصرف في البلب التالي .

وقبل ان نبدا دراسة الضرائب الجمركية ونظام الحصص نشير إلى ما يعرف بالضرائب الجمركية غير المنظورة ، ويقصد بها تلك الإجراءات الإدارية والصحية المعقدة والغامضة والتحككية والتصفية من كل نوع التي تطبقها الدولة في مجال استيراد السلع وذلك بقصد مضايقة الواردات التي لا ترغب في دخولها إليها . ومن الممكن في بعض الأحيان أن تشكل هذه الإجراءات عقبة أمام حرية التجارة الخارجية أكثر من تلك التي تشكلها الضريبة الجمركية ذاتها . ومثال هذا أن تعتبر كل سيجارة مفردة سلعة قائمة بذاتها وليس كل علبة سجائر ، ومن ثم يجب أن تحمل هذه السيجارة كافة البيانات التي يتعين أن تحملها السلع المستوردة من اسم المصدر وبلد التصدير والعلامة المميزة للسلعة واسمها التجاري وغير هذا من البيانات . كذلك نشير إلى إمكان تدخل الدولة في حركة الصادرات بواسطة الاعلالت التي تدفعها إلى المصدرين لتقوية مركزهم في مجال المنافسة الدولية بتمكينهم من تخفيض أسعار بيعهم . وبعد هذا غلطنا سندرس فيما يلي الضرائب الجمركية أولاً ونظام الحصص ثانياً .

أولاً - الضرائب الجمركية :

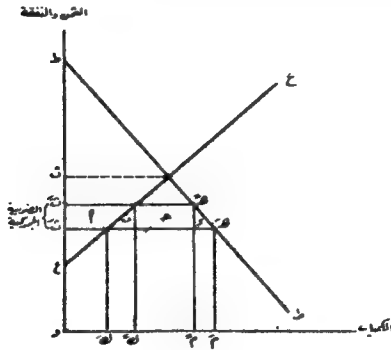
الضريبة الجمركية هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تفرضها

الدولة بمناسبة حدوث واقعة معينة هي مرور السلع بحدودها الجمركية سواء دخولها إلى الدولة أو خروجها منها . وفي الحالة الأولى نكون أمام الضريبة على الواردات ، وفي الحالة الثانية أمام الضريبة على الصادرات . والضريبة على الواردات أهم بكثير من الضريبة على الصادرات ، وهي التي تعتمد عادة عند الكلام عن الضريبة الجمركية بصفة مطلقة . أما الضريبة على الصادرات فلها تفرص عادة في الدول المتخلفة جدا للحصول على بعض الموارد المالية للدولة ، وتفرص في الدول المتخلفة المنتجة لمواد أولية تصدّر إلى الخارج ، كما تفرص في بعض الحالات على المواد الأولية تشجيعا للصناعة الوطنية التي تستغنيها مثل فرضها على تصدير الجلود الخام تشجيعا لصناعة المنتجات الجلدية . ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الفرائض الجمركية المفروضة في الدولة اسم التعرفة ، أو التعريف ، الجمركية .

وقد تكون الضريبة الجمركية نوعية أو تيمية ، وفي الضريبة النوعية تفرض الضريبة في شكل مبلغ ثابت من المال على كل وحدة من وحدات السلعة المستوردة ، وهو مبلغ يختلف بحسب نوع السلعة المفروضة عليها الضريبة . أما في الضريبة التيمية فإن الضريبة تفرض في شكل نسبة مئوية من قيمة السلعة الخاضعة للضريبة . والضريبة التيمية أكثر انتشارا من الضريبة النوعية ، ويختص علم المالية العامة ببحث مزايا وعيوب كل من نوعي الضريبة الجمركية . وقد تفرض الضريبة الجمركية بقصد حماية الإنتاج الوطني من منافسة السلع المماثلة للسلعة المفروضة عليها الضريبة أو بقصد الحصول على إيرادات لغزاة الدولة . لكنه يترتب على الضريبة الجمركية بقصد الحماية حصول الدولة على إيرادات في الوقت نفسه ، ونقط في حالة ما إذا كانت الضريبة مرتفعة جدا بحيث تمنع كل استيراد من السلعة المفروضة عليها فإن يكون من أكثرها تحقيق إيرادات لغزاة الدولة . أما الضريبة الجمركية بقصد الحصول على إيرادات فلها تؤدي في الوقت ذاته إلى تحقيق حماية للسلع الوطنية المفروضة عليها الضريبة ، ونقط في حالة ما إذا كانت هذه الضريبة مفروضة على سلع لا مثيل لها في الإنتاج الوطني فإن يكون من أكثرها تحقيق حماية تجارية . كذلك لن يكون لمثل هذه الضريبة أثر نفيما يقطع بحماية الإنتاج الوطني إذا ما فرضت ضريبة داخلية مساوية لها تاليا . وهكذا فإن كل ضريبة جمركية لا تكون من الارتفاع بحيث تمنع الاستيراد من السلعة كلية ولا تصلحها ضريبة على الإنتاج الوطني المماثل

مساوية لهما تماما. سيكون لها اثر فيما يتعلق بالحمية واثرها فيما يتعلق بالإيراد .

ويساعدنا الشكل رقم (٩) التالى فى توضيح اثر الضريبة الجبركية فيما يتعلق بثمن السلعة المفروضة عليها ، وفى الاستهلاك منها ، واثرها فى مجال الإيراد المتحقق لخزانة الدولة ، واثرها فى مجال حمية الإنتاج الوطنى ، واثرها فى مجال تحويل أو إعادة توزيع الدخل القومى . وسنعرض بعد هذا لاثر الضريبة فى معدل التبادل الخارجى للدولة .



(شكل ٩)

وفى هذا الشكل يمثل المنحنى ط ط الطلب على السلعة المفروضة عليها الضريبة الجبركية والمنحنى ع ع عرضها . وفى حالة عدم فرض أية ضريبة فله يتروى على حرية التبادل التجارى مع الخارج فى هذه السلعة أن يتحدد ثمنها ، فرضا ، بالمقدار و ث نظرا لاسيما السلعة من دولة أخرى تتمتع فى إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدولة محل البحث ، وسنشير إليها فيما يلى باسم الدولة غصمب ، وبالتالي تكون نفعة إنتاجها فى تلك الدولة الأخرى و ثمن بيعها أقل منه فى الدولة . ويستثنى من ذلك كميات قليلة يمكن إنتاجها فى الدولة بنفقات أقل من ثمن بيعها فى الدولة الأخرى . وعلى هذا يكون

الإنتاج من السلعة المفروضة عليها الضريبة في الدولة هو السكبة و كـ
والواردات منها هي الكمية كـ م . والآن ماذا يحدث عندما تفرض الدولة
ضريبة على استيراد السلعة المذكورة بالمقدار ثـ تـ ؟ إنا نشاهد في الرسم
أنه بعد فرض الضريبة الجبركية فإن ثمن السلعة يرتفع من و ثـ إلى و ثـ ،
في حين تقل الكمية المستهلكة منها من مـ إلى و مـ أما الكمية المنقبة فاتها
تزداد من و كـ إلى و كـ في حين تقل الكمية المستوردة من كـ مـ إلى كـ مـ .

وفيما يتعلق بأثر الضريبة الجبركية في ثمن السلعة فإنه لو افترضنا
الآن أن فرض الضريبة لن يؤثر في ثمن بيع السلعة في الدولة الأخرى ، أي
الدولة المصدرة ، لأن السلعة إنما تنتج فيها وفقا لنفقة إنتاج ثابتة فسيكون
معنى هذا أن يرتفع ثمن السلعة في الدولة ببلغ الضريبة الجبركية المفروضة
كاملا ، وبالتالي يصبح الثمن هو و ثـ .

أما فيما يتعلق بأثر للضريبة الجبركية في الاستهلاك من السلعة فإنه
لو قارنا بين الحالة قبل فرض الضريبة والحالة بعد فرضها من وجهة نظر
المستهلك فسنجد أنه بعد فرض الضريبة فإن ثمن السلعة قد ارتفع من و ثـ
إلى و ثـ بزيادة قدرها ثـ تـ ، وفي الوقت نفسه فإن الكمية المستهلكة من
السلعة قد أصبحت و مـ بعد أن كانت و مـ بنقص قدره مـ مـ . وهكذا فإنه
قبل فرض الضريبة كان الإشباع الكلى الذي يحصل عليه المستهلكون يقدر
بالمساحة الواقعة في أسفل منحني الطلب على يسار الخط الرأسى هـ مـ ،
أما نفقة الحصول على هذا القدر من الإشباع فكانت هي ثمن السلعة مضروبا
في الكمية المستهلكة منها ، أي مساحة المستطيل و ثـ هـ مـ . ومعنى هذا أن
هؤلاء المستهلكين كانوا يحصلون على مقدار من فائض المستهلك بالنسبة
إلى كلفة السلع التي كانوا يستهلكونها وذلك باستثناء السلعة الحدية عند
النقطة هـ ، وهو فائض يبلغ مجموعه مساحة المثلث الواقع في أسفل منحني
الطلب ط ط و فوق الخط الأفقى ثـ هـ . أما بعد فرض الضريبة الجبركية
فقد أصبح مقدار الإشباع الكلى الذي يحصل عليه المستهلكون هو المساحة
الواقعة في أسفل منحني الطلب ط ط على يسار الخط هـ مـ ، وهي مساحة
تقل عن المساحة الأولى بمقدار مساحة شبه المنحرف مـ هـ هـ مـ . أما نفقة
الحصول على هذا القدر الأقل من الإشباع فقد أصبحت هي مساحة
المستطيل و ثـ هـ مـ . وأخيرا فقد أصبح مقدار فائض المستهلك الذي يحصل

عليه المستهلكون هو مساحة المثلث الواقع في أسفل منحني الطلب ط ط ونوع الخط الأفتى ث^١ ه^٢ ، وهي مساحة أقل من مساحة لمقتض المستهلك الأولى بمقدار شبه المنحرف ث^١ ه^٢ ن^٣ . وإن يكن المستهلكون قد أصيبوا بخسارة صافية نتيجة لفرض الضريبة الجمركية ، وهي خسارة حقيقية وإن لم يشعر بها المستهلكون أنفسهم الذين قد يجهلون وجود ضريبة جمركية مفروضة على السلعة محل البحث ، وتمثل في حصولهم بعد فرض هذه الضريبة على كمية كلية أقل من السلعة ودفعهم ثمنها في الوحدة منها أكبر مما كانت عليه الحال قبل فرضها وتقييد حرية التجارة . وسنعود فيما بعد إلى مختلف مكونات مساحة شبه المنحرف ث^١ ه^٢ ن^٣ هذا الذي يمثل الخسارة التي أصيب بها المستهلكون والذي يتكون من مجموع المساحات أ ، ب ، ج ، د ، هـ .

وبالنسبة إلى أثر الضريبة الجمركية على الإيراد المتحقق لخزانة الدولة فإنه يلاحظ أنه طالما أن هذه الضريبة لم تكن من الارتقاء بحيث تمنع كل استيراد من السلعة ، وقد كان يلزم لتحقيق هذا أن تبلغ الضريبة المقدار ث^١ ث على الأقل ، فإنه سيزداد على استمرار دخول وحدات من السلعة إلى الدولة تحصيل الضريبة عنها ومن ثم يكون هناك أثر الضريبة على إيرادات الدولة . وسيلعب مجموع هذه الإيرادات مقدار الواردات من السلعة مضروباً في مبلغ الضريبة على الوحدة منها ، أي سيلعب مساحة المستطيل ج في الرسم محل البحث (ك^٤ م^٥ × ن^٦ ث^٧) . وهكذا نلاحظ أن جزءاً من الخسارة التي أصيب بها المستهلكون السابق الإشارة إليها يقدر بمساحة المستطيل ج قد عوضه حصول خزانة الدولة على إيرادات بمقدار هذا الجزء .

وبالنسبة إلى أثر الضريبة الجمركية في مجال عملية الإنتاج الوطني فإنه يلاحظ أن هذا الإنتاج يزداد بعد فرض الضريبة إلى و ك^٨ بعد أن كان و ك^٩ ، أي بزيادة قدرها ك^{١٠} ك^{١١} . وقد أمكن تحقيق هذه الزيادة في الإنتاج بفضل الارتفاع الذي حدث في ثمن السلعة من و ث^{١٢} إلى و ث^{١٣} والذي مكن المنتجون من تغطية نفقاتهم الحدية المتزايدة كنتيجة لازمة لإنتاج بعد الكمية و ك^{١٤} . ومعروف أن منحني العرض ع ع الذي يرتفع من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي إنما يدل على النفقة الحدية لإنتاج السلعة محل البحث ، وهي نفقة متزايدة في هذه الحالة . وهكذا فإن جزءاً من الخسارة التي أصيب بها المستهلكون يقدر بمساحة المثلث ب إنما يمثل الزيادة التي يتعين دفعها في ثمن عوامل الإنتاج الجديدة الأقل كلفة والتي تغطي الإطى نفقة المشتركة في

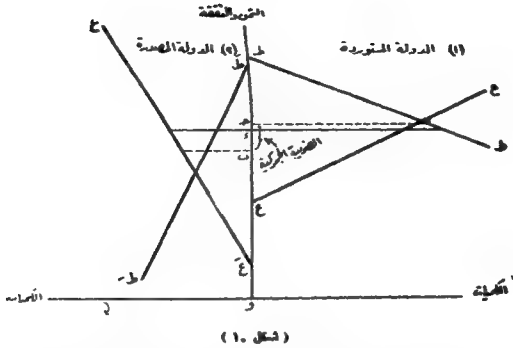
إنتاج الكمية كـ^ك من السلعة عن الأثمان المدفوعة في عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاج الوحدة الحدية للكمية وكـ^ك. وهذه الخسارة لم يعوضها أى شيء ، أى أنها خسارة بحت أصيب بها المجتمع نتيجة لفرض الضريبة الجمركية . ويلاحظ أن المنتجين هم الذين يدفعون هذه الزيادة إلى عوامل الإنتاج الأقل كفاءة ، وهى زيادة يحصل عليها المنتجون أنفسهم كجزء من المبلغ الكبير الذى يحول إليهم من المستهلكين بعد فرض الضريبة الجمركية والذى يبلغ مجموع المساحتين ١ ، ب والذى سنشير إليه حالا .

وفىما يتعلق بأثر الضريبة الجمركية في مجال تحويل أو إعادة توزيع الدخل القومى فإنه يلاحظ أن مساحة شبه المنحرف ١ في الشكل محل البحث إنما يمثل بالإضافة إلى مساحة المثلث ب المبلغ الذى يحصل عليه المنتجون من المستهلكين ، أو الذى يحول إليهم منهم ، وهو يتكون من حاصل ضرب الفرق بين الثمن القديم للوحدة من السلعة وثمنها الجديد ، أى المبلغ ، ث^ث في الكمية الجديدة المباعة من السلعة ، أى الكمية وكـ^ك . ولما كان المنتجون قد دفعوا المبلغ الذى تنطه مساحة المثلث ب فعلا إلى عوامل الإنتاج الأقل كفاءة والأعلى على نفقة نظير استخدامها في إنتاج الكمية كـ^ك من السلعة كما رأينا حالا فإن المبلغ الذى تنطه مساحة شبه المنحرف ١ إنما يعتبر إضافة إلى الفائض الاقتصادي الذى يحصل عليه المنتجون بالنسبة إلى الكمية وكـ^ك وكذلك فائضا اقتصاديا جديدا يحصلون عليه بالنسبة إلى الكمية كـ^ك . وبعبارة أخرى فإن مساحة شبه المنحرف ١ هو ريع اقتصادى اضافى يحصل عليه المنتجون الذين كلفوا ينتجون المقدار وكـ^ك من السلعة فوق ما كانوا يحصلون عليه من قبل عند إنتاجهم لهذا المقدار ، وذلك بالإضافة إلى ريع اقتصادى جديد يحصل عليه المنتجون الجدد الذين أسبحوا ينتجون المقدار كـ^ك من السلعة بعد فرض الضريبة فوق ثمن العرض الخاص بهذه الكمية أو نفقتها الحدية كما يدل عليها الجزء من منحنى العرض ع ع الخاص بها . وقد حصل المنتجون على مبلغ الفائض أو الربح الاقتصادي هذا من المستهلكين ، ومن ثم فإن جزء من الخسارة التى أصيب بها المستهلكون ، والسابق الإشارة إليها يقدر بمساحة شبه المنحرف ١ قد عوضه حصول المنتجين على فائض أو ريع اقتصادى بمقدار هذا الجزء ، وبالفعل نكون أمام تحويل أو إعادة توزيع لجزء من الدخل القومى من المستهلكين إلى المنتجين . ويبقى بعد هذا مساحة المثلث ع من الخسارة التى أصيب بها المستهلكون ، وهى مساحة لم يقابلها أى تعويض ومن ثم تعتبر خسارة بحت . ومما تقدم

يتبين أن مسلحة المثلثين Δ ، ب من الضلعة التي أصيب بها المستهلكون تمثل خسارة بحت للمجتمع نتيجة لفرض الضريبة الجمركية وذلك طالما أنه لم يقللها أى تعويض في أى اتجاه كان . وهكذا يمكن اعتبار أن مسلحة هذين المثلثين إنما تمثل نفقة الضريبة الجمركية التي يتعين على المجتمع أن يتحملها .

وبالإضافة إلى الآثار المتوقعة للضريبة الجمركية فقد يوجد أثر آخر خاص بمعدل التبادل وهو ما سنبحثه مستعنيين بالشكلين رقمى (١٠) ، (١١) التاليين .

وفي الرسم الأول من الشكل رقم (١٠) ، والذي يتشابه مع الشكل رقم (٧) السابق ، لدينا منحى الطلب P^D ومنحى العرض E الخاصين بالمسلعة محل البحث في الدولة المستوردة . ولدينا في الرسم الثانى منحى الطلب P^D ومنحى العرض E^* الخاصين بهذه السلعة ذاتها في الدولة المصدرة والتي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية بالمقارنة بالدولة المستوردة . وقبل فرض الضريبة الجمركية كان يوجد ثمن واحد للمسلعة في الدولتين هو W . إلا أنه يترتب على فرض الضريبة في حالة ما إذا كانت نفقة إنتاج السلعة في الدولة المصدرة هي نفقة متزايدة وليست نفقة ثابتة ، كما افترضنا في تحليلنا لآثار الضريبة الجمركية حتى الآن ، أن تنخفض نفقة إنتاجها في هذه الدولة وبالتالي ثمنها وذلك تبعا لانخفاض الكمية المصدرة منها إلى الدولة المستوردة بفعل الضريبة الجمركية وبالتالي انخفاض الكمية الكلية المطلوبة من السلعة ومن ثم الكمية المنتجة منها . وهكذا تضاعف الضريبة الجمركية في الدولة المستوردة إلى ثمن للمسلعة أقل من ذي قبل . وفي حالة ما إذا كان ثمن السلعة بعد الانخفاض قد أصبح هو W^* ، وكان مبلغ الضريبة الجمركية هو $W - W^*$ فيكون معنى هذا أن يبلغ ثمن السلعة في الدولة المستوردة W^* ، وهو أقل من مبلغ الضريبة مضاعفا إلى ثمن السلعة الذي كان سائدا قبل فرضها ، أقل من $W - W^*$ ، وذلك بالمقدار W^* . ونلاحظ من هذا أن فرض الضريبة الجمركية قد مكن الدولة المستوردة من أن تحصل على السلعة من الدولة المصدرة بثمن أقل من ذي قبل (W^* بدلا من W) مما يعنى تحسنا في معدل تبادلها التجارى الخارجى وذلك طالما أنها تستطيع الآن أن تشتري كمية من السلع الأجنبية أكبر من ذي قبل وذلك بنفس الكمية من الصادرات .



(شكل ١٠)

ويتبين من الشكل محل البحث أن ثمن السلعة قد ارتفع في الدولة المستوردة بعد فرض الضريبة الجمركية بنسبة أكبر من النسبة التي انخفض بها هذا الثمن في الدولة المصدرة ، كما يتبين أن كلا من الطلب والعرض في الدولة المستوردة هما أقل مرونة من الطلب والعرض في الدولة المصدرة وذلك عند مستويات الائتمان ذاتها . والواقع أنه يلزم في هذه الحالة انخفاض قليل في الثمن الذي كان سائدا في الدولة المصدرة وارتفاع كبير في الثمن الذي كان سائدا في الدولة المستوردة وذلك حتى يتحقق التبادل الذي لا بد منه بين الكمية المصدرة من السلعة بواسطة الدولة الأولى والكمية المستوردة منها بواسطة الدولة الأخيرة وذلك كما يبين من الرسم . ومن هذا يمكننا أن نقرر أن ارتفاع الثمن في الدولة المستوردة بعد فرض الضريبة الجمركية سيكون كبيرا نسبيا في حالة ما إذا كانت مرونة الطلب والعرض فيها أقل منها في الدولة المصدرة وذلك عند مستويات الائتمان ذاتها .

أما الحالة العكسية فيوضحها الشكل رقم (١١) في الصفحة التالية . ولا يختلف هذا الشكل عن الشكل رقم (١٠) المسبق إلا من حيث زيادة مرونة الطلب والعرض في الدولة المستوردة عنها في الدولة المصدرة وذلك عند مستويات الائتمان ذاتها . ونلاحظ هنا أن ثمن السلعة قد ارتفع في الدولة المستوردة بنسبة أقل من النسبة التي انخفض بها هذا الثمن في الدولة المصدرة . والواقع أنه يلزم في هذه الحالة انخفاض كبير في الثمن الذي كان

نقيا — نظام الحصص :

يقصد بنظام الحصص ، أو بالقيود الكمية ، أن تضع الدولة حدا أقصى للكمية أو للقيمة من سلعة معينة التي يمكن استيرادها خلال مدة محددة ، كان يسمح باستيراد كمية من القمح لا تزيد عن مائة طن خلال الشهور الستة الأولى من عام معين ، أو كان يسمح باستيراد ما لا تزيد قيمته عن ربع مليون جنيه من سيارات الركوب خلال عام معين . وقد انتشر نظام الحصص عقب الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات كتعبء على حرية التجارة الخارجية وذلك إلى جانب الضرائب الجمركية التي ظهر عدم كفايتها لمواجهة الانخفاض الكبير في اثمان المنتجات الزراعية الأجنبية وخاصة الأمريكية وكذلك لمواجهة التخفيض في عملات كثير من الدول وعلى الأخص الجنيه الأسترليني . وقد كانت فرنسا هي الدولة التي بدأت باستخدام سلاح الحصص كتعبء على الواردات ثم تبعتها في ذلك كل الدول الأخرى تقريبا . لكن أهمية نظام الحصص قد تلت إلى حد كبير في الوقت الحاضر وذلك بفضل جهود منظمة الجات وبين هافانا الذي لم يسمح إلا بتقييد التجارة بواسطة الضرائب الجمركية وذلك فيما عدا استثناءات بسيطة وكذلك بفضل جهود المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي التي انشئت في عام ١٩٤٧ لإدارة المساعدات الأمريكية لدول أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية والتي اشتهرت بشروع مارشال والتي حلت محلها في سبتمبر ١٩٦١ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية . وقد بلغت القيمة الفعلية لتحرير التجارة الخارجية للدول المشتركة في هذه المنظمة في عام ١٩٥٩ حوالي ٨٩ ٪ من القيود الكمية التي كانت مفروضة على هذه التجارة في عام ١٩٤٩

ولنظام الحصص ميزة كبرى تتمثل في عماليته البالغة بالمقارنة بالضرائب الجمركية في مجال تقييد الواردات . ذلك أن نظام الحصص يضمن للدولة بدون أي شك منع استيراد السلع الأجنبية بعد بلوغه حدا معيناً تقرره الحصة ، لكنه لا يمكن بواسطة الضرائب الجمركية أن يتحقق مثل هذا الضمان ، فقد يستمر الطلب الداخلي على السلعة المستوردة بالرغم من ارتفاع ثمنها نتيجة للضريبة الجمركية وذلك بعد الحد الذي ترغب فيه السلطات المختصة . ويحدث هذا إذا تميز منحى الطلب على السلعة بمرونة غشبية أو إذا عمد المصدر الأجنبي إلى اتباع سياسة الإغراق أو تخفيض ثمن السلعة المصدرة تخفيضا كبيرا . ولن تستطيع هذه السلطات أن تفعل

شيئا في مثل هذه الحالة. لو تم الاستيراد من السلعة. إذا ما اقتضت على استخدام سلاح الضريبة وحده ، اللهم إلا إذا رفعت من سعر هذه الضريبة إلى حد بالغ من شأنه تهديد نظم الضرائب الجمركية فيها بأكمله باضطراب خطير .

وبالنسبة إلى آثار الحصة ومقارنتها بآثار الضريبة الجمركية فالواقع أنه لا يوجد فرق كبير بين الاثنين ، مع مراعاة ما ذكرناه حالا ، إذا ما توافرت للسلطات المختصة في الدولة المعلومات الكافية عن حالة طلب السلعة وعرضها في كل من بلدها والبلاد الأخرى المصدرة للسلعة . وإن تنشبه في هذه الحالة آثار الحصة مع آثار الضريبة الجمركية فيما يتعلق بالآثار الخاص بارتفاع ثمن السلعة في الداخل ، وتقليل الإقبال الكلي لمستهلكيها ، وحماية الإنتاج الوطني ، وتحويل أو إعادة توزيع جزء من الدخل القومي من المستهلكين للسلعة إلى منتجيها . لكنه يوجد فرق كبير بين الحصة والضريبة الجمركية فيما يتعلق بالآثار الخاص بتحقيق إيرادات لخزينة الدولة . فقد رأينا كيف تحصل الدولة على إيرادات لها من فرض الضريبة الجمركية على السلعة يقدر بحاصل ضرب مبلغ الضريبة على الوحدة المستوردة منها في الكمية المستوردة ، لكنه في حالة الحصة سيرتفع ثمن السلعة في الداخل ولن تحصل الدولة على أية ضريبة جمركية ، فالى من تؤول هذه الزيادة في ثمن السلعة ؟ إن الأمر يتوقف على حالة عرض السلعة في بلد التصدير وحالة طلبها في بلد الاستيراد أو بلد الحصة . فلو كان هناك من يحتكر استيراد السلعة في بلد الحصة وكان مصدروها غير منظمين أو غير متحدين فيسفلح المستورد في الحصول على الزيادة في ثمن السلعة في أغلب الأحوال ويميل معدل التبادل التجاري الخارجى في صالح دولة الحصة . لكنه إذا كان مصدرو السلعة منظمين وفي وضع احتكاري أو شبه احتكاري ولم يكن مستوردوها كذلك فيحصل هؤلاء المصدرون لأنفسهم على الزيادة في ثمن السلعة في شكل ارتفاع في أسعار تصديرها في الغالب ويميل معدل التبادل في غير صالح دولة الحصة . لكنه بلبكان دولة الحصة أن تحصل على الزيادة المذكورة في ثمن السلعة وذلك إذا ما عمدت إلى إعطاء تراخيص باستيراد السلعة وذلك في مقابل مبلغ من المال يدفعه من يريد استيرادها ، أو إذا عمدت إلى عرض تراخيص الاستيراد للمزايدة من جانب الراغبين في استيراد السلعة .

وهناك طرق متعددة لتطبيق نظم الحصص عملاً . فيوجد ما يعرف
بـ **بلمس الحصة الضريبية** حيث تطبق الضريبة الجبركية بسعر منخفض على
كمية محدودة من السلعة المستوردة خلال مدة معينة ، أما ما يستورد زيادةً
من هذه الكمية خلال المدة المذكورة فتطبق عليه ضريبة جبركية أكثر ارتفاعاً
بكثير . وهناك أيضاً ما يعرف بـ **بلمس الحصة الإجمالية** حيث تحدد الدولة
الكمية الكلية التي سيسمح باستيرادها من السلعة خلال مدة معينة وذلك
دون أي توزيع ما بين الدول المصدرة أو تقسيم ما بين المستوردين الوطنيين .
ولهذه الطريقة عيوب ظاهرة ، فالمصدرين الأجانب سيهرعون بمجرد بدء
فترة الحصة إلى شحن صادراتهم من السلعة محل الحصة إلى الدولة ، كل
بالكمية التي يستطيع أن يوفرها ، كما أن المستوردين الوطنيين سيهرعون
كذلك إلى استيراد هذه السلعة كل بالكمية التي يقدر على استيرادها .
وكتيجة أولى لهذا فإن الدول المصدرة الأثرب إلى دولة الحصة ستكون
في وضع مميز عن الدول الأبعد عنها ، كما أن المستوردين الوطنيين الذين
لهم علاقات قديمة ومستقرة مع المصدرين الأجانب سيكونون في وضع مميز
عن غيرهم من المستوردين . وكتيجة ثالثة فإن السوق الوطنية ستفرق
بالسلعة في بداية فترة الحصة في حين أنه سينعدم الاستيراد منها في نهاية
هذه الفترة ، وبالتالي ستكون أسعار السلعة محل تقلب كبير ما بين أول
هذه الفترة ونهايتها . وكتيجة ثالثة فإن هرع الجميع من أجل وصول السلعة
عند بداية فترة الحصة من شأنه عادة أن تصل كميات منها خلال هذه الفترة
أكبر من الحد الاتبعي المسموح به ، أي حد الحصة ، مما يرغب المصدرين
الأجانب على تحمل غرامت مالية من قبل دولة الحصة ، أو إجبارهم على
تخزينها وتحمل نفقات هذا التخزين وذلك حتى تبدأ فترة الحصة التالية وقد
تكون السلعة قابلة للهلاك ، وقد يصل الأمر أحياناً إلى إجبارهم على إعادة
شحن الكميات الزائدة من السلعة إلى بلد الأصل مرة أخرى .

وتلانياً لعيوب الحصة الإجمالية فانه يوجد ما يعرف بـ **بلمس الحصص**
الموزعة وكذلك ما يعرف بـ **بترخيص الاستيراد** . وفي الحصص الموزعة تقوم
الدولة بتوزيع كمية الحصة ما بين مختلف الدول المصدرة للسلعة حتى تحصل
كل دولة على نسبة مئوية من الكمية الكلية المسموح باستيرادها من
السلعة . وقد يدفع بالدولة إلى اتباع هذا النظم رغبتها في محاربة دول
معينة في مواجهة دول أخرى ، وهي تعتمد في هذه الحالة إلى زيادة النسبة
المئوية للدول الأولى وإتقليصها للدول الثتنية . وغالباً ما يتحدد نصيب كل

دولة مصدرة في الحصة على أساس نسبة صادراتها إلى دولة الحصة خلال مدة مماثلة سابقة إلى المجموع الكلي للكميات المستوردة منها خلال هذه المدة نفسها . لكنه يؤخذ على نظام الحصة الموزعة أن الدولة المصدرة وقد ضمنت لنفسها كمية معينة من السلعة تصدرها إلى دولة الحصة فاتها قد تمتد إلى مباشرة سلوك احتكاري وترفع من ثمن السلعة المصدرة . وتلانيا لهذا فقد تقرر دولة الحصة خلال مدة سريانها التوقف مؤقتا عن اتباع نظام الحصة الموزعة والعودة إلى نظام الحصة الإجمالية مما يسمح للمصدرين الآخرين بالدخول في سوق تصدير السلعة ومنافسة الدولة التي كانت قد وزعت عليها نسبة معينة من الحصة من قبل . وبهذا يمكن التأكيد من أن الارتفاع في ثمن السلعة محل الحصة سيفيد دولة الحصة وليس الدولة المصدرة . وقد تعطى دولة الحصة إلى الدولة المصدرة الحق في تنظيم كيفية تصدير نصيبها في الحصة وتوزيعه على مختلف المصدرين فيها بمعرفتها . وهنا نكون أمام ما يعرف بالحصة الثنائية . لكنه يعيب هذه الطريقة احتمال لجوء الدولة المصدرة إلى سلوك احتكاري يكون من نتيجته رفع ثمن تصدير السلعة .

ومن الطرق الشائعة لتطبيق نظام الحصص ما يعرف بنظام تراخيص الاستيراد ، وفيه تعهد دولة الحصة إلى تقسيم الكمية المسموح باستيرادها من السلعة بين مختلف المستوردين الوطنيين الذين يرغبون في استيرادها . وغالبا ما يكون أساس هذا التقسيم هو حجم نشاط المستورد خلال مدة ممثلة سابقة . لكنه يتعين بطبيعة الحال إعادة النظر في هذا التقسيم من فترة إلى أخرى للسماح بدخول مستوردين جدد في مجال استيراد السلعة محل الحصة . وهناك أساس آخر لتقسيم الحصة بين المستوردين سبق أن أشرنا إليه وهو المزايدة حيث تعطى تراخيص استيراد السلعة لمن يدفع فيها الثمن الأعلى . ويلاحظ أن نظام تراخيص الاستيراد لا يكفل القضاء على العيوب السابق ذكرها لنظام الحصة الإجمالية فحسب بل أنه مفيد كذلك في حالة عدم رغبة الدولة في الإعلان عن حجم الحصة لمسبب أو لآخر ، وكذلك في حالة الرغبة في وضع رقابة على مستوردي السلعة وجمع معلومات بصفة منتظمة عنهم . لكنه يعيب نظلم تراخيص الاستيراد احتمال قيام الإدارة القائمة على توزيعها بمحاباة بعض المستوردين لمسبب أو لآخر وذلك في مواجهة البعض الآخر .

ونشير أخيرا إلى ما يعرف بنظام الحصة المختلطة حيث تلزم الدولة المنتجين الوطنيين باستخدام نسبة معينة من المواد الأولية الوطنية عند

إنتاجهم لسلعة معينة ، كل يلزم المنتجون باستخدام نسبة معينة من الدقيق الوطني عند صنع الخبز أو نسبة معينة من الطابق الوطني عند صنع السجائر وغير هذا . ويلاحظ على نظام الحصص المخططة أنه باستثناء الحالات التي تهدف فيها الدولة إلى عدم الاعتماد كلية على محتكر أجنبي للمادة الأولية محل البحث فإن من شأن هذه الحصص أن تعرقل من الانتاج وفقا لمبدأ النفقات النسبية المقارنة ووفرة عوامل الإنتاج مع ما يستتبع هذا عادة من زيادة في ثمن السلعة المنتجة وانخفاض في درجة جودتها .

المراجع في الأساليب الفنية لتقييد التجارة :

Davidson, Ralph K., Smith, Vernon L. and Wiley, Jay W. :
Economics, An Analytical Approach, Richard D. Irwin, Inc.,
Homewood, Illinois, 1962, pp. 426-429.

Tarshis, Lorie : **International Trade and Finance**, John Wiley
& Sons, Inc., New York, 1962, pp. 385-405.

Barre : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 687-696.

Ellsworth : **The International Economy**, op. cit., pp. 215-219.

Enke and Salera : **International Economics**, op. cit., pp. 266-290.

Fairchild ; Buck and Slesinger : **Principles of Economics**, op.
cit., pp. 502-505.

Gordon : **International Trade**, op. cit., pp. 178-247.

Guillon : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 438-451.
483-486.

Haberler : **The Theory of International Trade**, op. cit., pp.
227-235, 337-359.

Killough and Hillough : **International Economics**, op. cit., pp.
198-203.

**Kindelberger : International Economics, op. cit., pp. 105-134,
135-144.**

Krause : The International Economy, op. cit., pp. 122-119.

**Ohlin : International and Interregional Trade, op. cit., pp. 196-
207, 273-286.**

**——— : La politique du commerce extérieur op. cit., pp 223-
263.**

Samuelson : Economics, op. cit., p. 678

**Vanek : International Trade : Theory and Economic Policy,
op. cit., pp. 275-312.**

Wells : International Economics, op. cit., pp. 77-83, 85.

الباب الثاني

المدفوعات الدولية

كان موضوع دراستنا في الباب السابق الخاص بالتبادل الدولي هو ذلك التيار المسمى أو الحقيقي من السلع والخدمات التي تتبادل ما بين مختلف الدول كما تتبادل ما بين مختلف الأقاليم في الدولة الواحدة . لكن تبادل السلع والخدمات ما بين مختلف الدول لا يتم عن طريق المقيضة ، إلا في أحوال استثنائية بحت ، بل يتم عن طريق النقود كوسيط في المبادلات مطلقا هي الحال في التبادل ما بين مختلف أقاليم الدولة الواحدة . وهكذا يقابل التيار المسمى من السلع والخدمات تيار آخر عكسي من النقود أو من وسائل الدفع المالية الأخرى . ولما كان هذا التيار الأخير إنما يتم ما بين الدول فإننا نكون بمسند تيار من المدفوعات الدولية . وإن يقبل التيار المسمى من التبادل الدولي تيار نقدي أو مالي من المدفوعات الدولية .

وبالرغم من أن النقود تقوم بوظيفة الوسيط في المبادلات وبالتالي تسهل من إجراء المبادلات الاقتصادية ما بين مختلف الدول مطلقا هي الحال في داخل الدولة الواحدة فإنه يوجد فارق جوهري بين المدفوعات التي تتم في داخل الدولة الواحدة ، أي المدفوعات الداخلية ، والمدفوعات التي تتم ما بين الدول المختلفة ، أي المدفوعات الدولية . ويتمثل هذا الفارق في وحدة النظام النقدي داخل الدولة وتعدد ما بين الدول المختلفة ، ففي حين يمكن دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها داخل الدولة بعملة هذه الدولة ، أي بوحدة نقدها الرسمية ، وذلك مهما معدت المسلفة بين مختلف أقاليمها ، وهكذا يدفع الشخص المقيم في أسوان الذي يشتري سلعة ما من شخص آخر مقيم في الإسكندرية بالجنيه المصري كما يدفع الشخص المقيم في نيويورك الذي يشتري سلعة ما من شخص آخر مقيم في سان فرانسيسكو بالدولار الأمريكي ، فإن الحال على خلاف ذلك بالنسبة إلى دفع قيمة السلع والخدمات التي يتم تبادلها ما بين مختلف الدول أو دوليا . ذلك أن لكل دولة عملتها المستقلة أو وحدة النقد الرسمي الخاصة بها ، وبما يرغب الشخص المقيم في فرنسا

والذى يبيع سلعة ما لشخص مقيم في إنجلترا في الحصول على ثمن سلعته أو المخابيل النقدي لها في شكل وحدات من عملة دولته ، أى من الفرنكات الفرنسية ، فان المشتري المقيم في إنجلترا إنما يرغب في دفع هذا الثمن في شكل وحدات من عملة دولته هو ، أى من الجنيهات الاسترلينية . وإن يتحتم أن يوجد نظام ما يمكن بواسطته إجراء المدفوعات الدولية ، أى نظام يمكن للمقيم في إنجلترا من أن يدفع قيمة ما عليه للشخص المقيم في فرنسا في مثالنا الراهن ، وذلك حتى يمكن للتبادل المسمى أو الحقيقي أن يتم فعلا ما بين مختلف الدول . وهذا النظام موجود بالطبع ، وقد تطور تاريخيا شأنه في ذلك شأن كافة النظم الاقتصادية والاجتماعية . وهذا هو الموضوع الأول الذى يجب دراسته في باب المدفوعات الدولية .

وفضلا عن هذا فان المدفوعات الدولية التى يتعين إجراؤها بين الاقتصاد القومى من جهة والاقتصاديات الأجنبية أو العالم الخارجى من جهة أخرى إنما تشتمل على أنواع متعددة وذلك بتعدد أنواع السلع والخدمات محل التبادل المسمى بين هذا الاقتصاد والعالم الخارجى . ويتعين تنظيم هذه المدفوعات أو ترتيبها في وثيقة واضحة تحضر بصفة دورية يمكن بمجرد الاطلاع عليها معرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التى يتعين عليها دفعها إلى العالم الخارجى وما على هذا العالم الخارجى أن يدفعه إلى الدولة . وهذا هو الموضوع الثانى الذى يجب دراسته في باب المدفوعات الدولية .

أخيرا ، فانه من الأهمية بمكان أن يتحقق نوع من التوازن بين ما على الدولة أن تدفعه إلى العالم الخارجى وما على هذا العالم الخارجى أن يدفعه إلى الدولة في كل فترة من الفترات ، وإذا لم يتحقق مثل هذا التوازن من تلقاء نفسه فانه لا مفر من تدخل الدولة للعمل على تحقيقه بوسيلة أو بأخرى لانه ليس من السهل أن يزيد ما على الدولة أن تدفعه إلى الخارج عما يدفعه الخارج إليها ، أو العكس ، بصفة مستمرة . وهذا هو الموضوع الثالث والأخير الذى يتعين دراسته في باب المدفوعات الدولية .

وهكذا ينقسم هذا الباب إلى فصول ثلاثة :

الفصل الأول : في نظم الصرف .

الفصل الثانى : في ميزان المدفوعات .

الفصل الثالث : في توازن ميزان المدفوعات .

الفصل الأول

نظم المصرف

من الممكن التمييز تاريخيا بين نظم ثلاثة للصرف يرتبط كل نظام منها بقاعدة معينة من القواعد النقدية : الأول هو نظام ثبوت سعر الصرف . وقد ساد في ظل قاعدة الذهب في صورة المسكوكات الذهبية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين وحتى قيام الحرب العالمية الأولى وكذلك في النصف الثاني من العشرينات من القرن الحالي عندما عادت الدول الأوروبية إلى قاعدة الذهب في صورة السبائك الذهبية والدول المتخلفة والضعيفة في صورة الصرف الذهبي . والنظام الثاني هو حرية سعر الصرف . وقد ساد في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب في بعض الدول الأوروبية في الفترة ما بين انتهاء الحرب العالمية الأولى والعودة إلى العمل بقاعدة الذهب في منتصف العشرينات وكذلك ، وعلى الأخص ، بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب في أوائل الثلاثينات وحتى قيام الحرب العالمية الثانية . والنظام الثالث والأخير هو نظام الرقابة على الصرف . وقد ساد بدوره في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب واتبعت بعض الدول خلال الثلاثينات وكذلك ، وعلى الأخص ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولا يزال هذا النظام هو السائد في كافة الدول فيما عدا الدول الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول المتخلفة الفنية المرتبطة اقتصاديا بها ارتباطا وثيقا . مثل الدول العربية المنتجة للبتروöl . أما هذه الدول التي لا تتبع نظام الرقابة على الصرف في الوقت الحاضر فلها تتبع نظاما آخر للصرف أتى به صندوق النقد الدولي وسندرسه في الباب التالي الخاص بالنظام النقدي الدولي هو وما لحق به من تطورات حتى الوقت الحاضر . وقبل دراسة النظم الثلاثة الرئيسية للصرف فلنأخذ نتعرض بالتعريف لكل من سعر الصرف وسوق الصرف الأجنبي .

سعر الصرف :

رأينا أنه يوجد عارق جوهرى بين المدفوعات الداخلية والمدفوعات الدولية يتمثل في كون الأولى تتم بواسطة وحدة النقد أو العملة ذاتها التي

يستخدمها كل أطراف التبادل في حين تتضمن الثانية وحدات نقد أو عملات متعددة هي تلك الخاصة بمختلف الدول الأطراف في التبادل الدولي . وإن لم يلد أن توجد علاقة معينة بين عملات مختلف الدول وبعضها حتى يمكن للمدفوعات الدولية أن تتم فعلا ، ويطلق على هذه العلاقة تعبير سعر الصرف . وسعر الصرف هو ثمن ، لكنه ثمن ذو طبيعة خاصة ، فهو ثمن عملة دولة ما مقوم في شكل عملة دولة أخرى . وقد نختار في هذا الصدد نهجا يشبه فيه النقد الأجنبي بالسلعة وبالتالي نورد ثمن الوحدة الواحدة منه في شكل وحدات من النقد الوطني . وفي مثل هذه الحالة يكون سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة أجنبية معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية . ومثال هذا أن نقول أن سعر الصرف هو : ١ دولار أمريكي = ٤٠ قرشا مصرية . وتتبع الدول عادة هذا النهج في ذكر سعر الصرف . لكن هناك نهجا آخر تتبعه بريطانيا وتفضله شخصيا وسنسير عليه في هذا المؤلف ، وهو أن نورد ثمن الوحدة الواحدة من النقد الوطني في شكل وحدات من النقد الأجنبي . وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة . ومثال هذا أن نقول أن سعر الصرف هو : ١ جنيه مصري = ٢ ½ دولار أمريكي . وبطبيعة الحال فإن سعر الصرف هو واحد في الحالتين ، فقط تختلف طريقة ذكره . وكل ثمن فإن سعر الصرف عرضة للتقلب والارتفاع والانخفاض . لكن درجة هذا التقلب إنما تختلف باختلاف نظام الصرف المتبع كذا سنرى فيما بعد . ففي نظام ثبات الصرف كما يدل على ذلك اسم النظام لا يتقلب سعر الصرف إلا في حدود ضئيلة للغاية نحسب . وفي الطرف الآخر فإنه يمكن لسعر الصرف في نظام حرية الصرف أن يتقلب في حدود كبيرة وفقا لحالة الطلب على الصرف الأجنبي وعرضه .

سوق الصرف الأجنبي :

إذا كان المصدر المقيم في دولة ما يرغب في الحصول على ثمن للسلعة التي يصدرها في شكل نقده الوطني وكان المستورد لهذه السلعة المقيم في دولة أخرى إنما يرغب في دفع ثمنها في شكل نقده الوطني ، فإن الحاجة تدعو إلى القيام بما يعرف بعملية صرف يكون من شأنها تمكين المصدر في بلد ما من تلقي ثمن السلعة المصدرة في شكل وحدات من نقده الوطني وفي الوقت نفسه تمكين المستورد في بلد آخر من دفع ثمن هذه السلعة في شكل

وحدات من نقده الوطنى . وتتم عمليات الصرف هذه فيما يعرف بسوق الصرف الأجنبى ، وهى تتكون من البنوك المتخصصة فى التجارة الخارجية وأقسام النقد الأجنبى فى البنوك التجارية العادية . ويوجد إلى جانب هذا فى بعض البلاد الصيرفة الأفراد المتخصصون فى القيام بعمليات النقد الأجنبى . وفى هذه السوق يلتقى عارضو النقد الأجنبى مع طلبيه . ويعرض النقد الأجنبى المقيمين فى الدولة الذين أجروا عمليات مع الخارج يترتب عليها مديونية هذا الخارج لهم ، أى التزامه بالدفع لهم ، وذلك مثل مصدرى السلع والقائمين بتأدية خدمات للخارج والمتلقين لإيرادات من استثماراتهم الموجودة فى الخارج وكذلك يعرض من المضاربين على النقد . أما طلب النقد الأجنبى فانه يأتى من جانب المقيمين الذين أجروا عمليات مع الخارج يترتب عليها مديونيتهم له ، أى التزامهم بالدفع للخارج ، وذلك مثل مستوردى السلع والمتلقين لخدمات من الخارج والراغبين فى دفع إيرادات الاستثمارات الأجنبية فى الداخل وكذلك يطلب من المضاربين على النقد . وهكذا تتركز لدى البنوك المشار إليها الأوراق التى تتضمن دفعا بالنقد الأجنبى ، كما فى حالة ما إذا قام المصدر الوطنى بسحب كميالة على المستورد الأجنبى لمصلحة بنك وطنى إذ يعتمد هذا البنك إلى تكليف فرعه أو البنك الذى يرأسه فى دولة هذا المستورد الأجنبى بتحصيل قيمتها عندها بحين موعدها وإضافتها إلى حسابه لديه بعملة المستورد الأجنبى ويقوم هو بدفع قيمة هذه الكميالة إلى المصدر الوطنى بالعملة الوطنية وفقا لسعر الصرف السائد بين العملتين أو بإضافتها لحساب هذا المصدر لديه . ونتيجة لهذا تستطيع البنوك الوطنية أن توفر لعملائها ما يحتاجونه من نقد أجنبى لدفعه إلى مقيمين فى الخارج ، كأن تسمح لهؤلاء العملاء بتحرير شيكات عليها لمصلحة هؤلاء المقيمين فى الخارج وتتولى هى دفع المبالغ المحررة بها هذه الشيكات من حساباتها التى تحتفظ بها فى البنوك الأجنبية بالنقد الأجنبى وتحصل قيمة هذه المبالغ من عملائها بالنقد الوطنى وفقا لسعر الصرف السائد .

وينقسم الفصل الحالى إلى مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : فى نظم ثبوت سعر الصرف .

المبحث الثانى : فى نظم حرية سعر الصرف .

المبحث الثالث : فى نظم الرقابة على الصرف .

المبحث الأول

نظام ثبات سعر الصرف

يتميز تطبيق قاعدة الذهب بثبات أسعار الصرف ما بين الدول التي تطبقها بحيث أن نظام ثبات الصرف إنما يعرف في ظل قاعدة الذهب . ومعلوم أن الدولة إنما تتبع قاعدة الذهب عندما تعرف وحدة النقد الرسمية بها في شكل وزن معين تمينا دقيقا من الذهب وكذلك درجة محددة من درجات نقائه ، وعندما يمكن للأفراد تحويل ما يشاءون من أوراق النقد إلى ذهب أو العكس وذلك وفقا للوزن المعين من الذهب لوحدة النقد الرسمية ، وعندما يمكن للأفراد أن يصدروا وأن يستوردوا الذهب بكل حرية .

ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب :

لتوضيح كيف يؤدي اتباع قاعدة الذهب إلى ثبات سعر الصرف فإننا نفترض وجود دولتين هما مصر والولايات المتحدة ، وأن كلتا الدولتين تتبعان قاعدة الذهب . ولنفترض أن الجنيه المصرى ، وسنشير إليه باسم الجنيه نحسب ، يساوى ١٠ جرام من الذهب في حين يساوى الدولار الأمريكى ، وسنشير إليه باسم الدولار نحسب ، ٤ جرام من الذهب . في هذه الحالة فإن تبة الذهب الذى يحتوى عليه الجنيه تعادل تماما تبة الذهب الذى يحتوى عليه دولاران ونصف ، وبالتالي فإن ١ جنيه = ٢ ½ دولار . ويطلق على هذا المعدل لتبادل المملتين ، أو سعر الصرف بينهما ، اسم المعدل القانونى أو معدل السك . وإذا افترضنا الآن أنه لا توجد أية نفقة يتحملها من يشحن الذهب من مصر إلى الولايات المتحدة أو بالعكس فلن يترتب على المعاملات الاقتصادية بين الدولتين والتي تؤدي إلى التزام كل منهما بدفع ما عليها من مدفوعات إلى الدولة الأخرى بملة هذه الدولة الأخرى ما معنى طلبا على هذه الملة وعرضا لملة الدولة الراغبة في الدفع ، لن يترتب على مثل هذه المعاملات أن يختلف سعر الصرف السائد عن المعدل القانونى بين المملتين وهو : ١ جنيه = ٢ ½ دولار . فسر الصرف لا يمكن أن يرتفع ويصبح مثلا ١ جنيه = ٢ ¼ دولار نتيجة لزيادة الطلب على الجنيه من جانب الأمريكيين عن الطلب على الدولار من جانب

المصريين . ذلك ان الأمريكي الراغب في الدفع بالجنيه لن يقبل مثل هذا السعر المنخفض للدولار ، طالما ان سعر الجنيه قد ارتفع ، وسيعمد في هذه الحالة إلى تحويل الدولارات التي معه إلى ذهب في الولايات المتحدة ويقوم بشحن هذا الذهب إلى مصر ويستبدل به جنيهات ، وسيحصل في مقابل كل ١٠ جرام من الذهب (= $\frac{1}{2}$ دولار) على جنيه واحد في مصر . وإذن يتمكن هذا الأمريكي من دفع ما عليه من التزامات بالجنيه على أساس سعر دولارين ونصف لكل جنيه ، وهو أفضل له من سعر دولارين وثلاثة أرباع لكل جنيه . وإذن لا يمكن لسعر صرف مثل : ١ جنيه = $\frac{1}{2}$ دولار ان يسود وأن يكون هو سعر التوازن . وهكذا يمنع دخول الذهب إلى مصر من ارتفاع سعر صرف الجنيه عن محله القانوني .

كذلك فان سعر الصرف لا يمكن ان ينخفض ويصبح مثلا : ١ جنيه = $\frac{1}{2}$ دولار نتيجة لزيادة الطلب على الدولار من جانب المصريين عن الطلب على الجنيه من جانب الأمريكيين . ذلك ان المصري الراغب في الدفع بالدولار لن يقبل مثل هذا السعر المنخفض للجنيه وسيعمد في هذه الحالة إلى تحويل الجنيهات التي معه إلى ذهب في مصر ويقوم بشحنه إلى الولايات المتحدة ويستبدل به دولارات هناك ، وسيحصل في مقابل كل ١٠ جرام من الذهب (= جنيه واحد) يشحنها على دولارين ونصف في الولايات المتحدة . وهكذا يتمكن هذا المصري من دفع ما عليه من التزامات بالدولار على أساس سعر صرف هو دولارين ونصف لكل جنيه ، وهو أفضل له من سعر دولارين وربع لكل جنيه . وإذن لا يمكن لسعر صرف مثل : ١ جنيه = $\frac{1}{2}$ دولار ان يسود وأن يكون هو سعر التوازن . وهكذا يمنع خروج الذهب من مصر من انخفاض سعر صرف الجنيه عن محله القانوني . ومؤدى ما تقدم منطقيا ان سعر الصرف السائد أو سعر التوازن سيثبت عند المعدل القانوني ، وهو : ١ جنيه = $\frac{1}{2}$ دولار .

لكن شحن الذهب من بلد إلى آخر إنما يتكلف نفقات في حقيقة الأمر ، وهى نفقات نقل الذهب والتأمين عليه والفائدة الضائعة طوال مدة الشحن . ويؤدى وجود مثل هذه النفقات إلى عدم ثبات سعر الصرف ثباتا مطلقا عند المعدل القانوني ولكن تغيره بالزيادة أو بالنقصان بحسب حالة العرض والطلب وذلك في حدود نفقات شحن الذهب . وإذا افترضنا أن شحن كل ١٠ جرام من الذهب ما بين مصر والولايات المتحدة يتكلف ٥ سنتات

(الدولار = ١٠٠ سنت) فإن سعر الصرف المسائد سيتراوح ما بين ١ جنيه = ٢٠٥ دولار كحد أقصى و ١ جنيه = ٢٠٥ دولار كحد أدنى .

فذلك أنه في حالة زيادة الطلب على الجنيه وميل سعر الصرف إلى الارتفاع عن المعدل القانوني فإن الشخص الأمريكي الذي يرغب في دفع التزاماته بالجنيه سيقبل مثل هذا الارتفاع ، ولكن في حدود نفقات شحن الذهب من الولايات المتحدة إلى مصر فقط ، أي في حدود ٥ سنتات لكل ١٠ جرام من الذهب (= جنيه واحد) . وهكذا يكون الحد الأقصى لسعر صرف الجنيه الذي يقبله الأمريكي هو : ١ جنيه = ٢٠٥ دولار لأنه عند مثل هذا السعر يتساوى عليه أن يدفع ٢٠٥ دولار لكل جنيه أو أن يحول ٢ دولار إلى ١٠ جرام من الذهب في الولايات المتحدة بشحنها إلى مصر ويتكلف في ذلك ٥ سنتات ويأخذ في مقابلها جنيها واحدا ، مما يعني أن سعر صرف الجنيه بالنسبة له هو أيضا : ١ جنيه = ٢٠٥ دولار ، وبالطبع فإن الأمريكي سيفضل أيضا أي سعر للصرف للجنيه أقل من : ١ جنيه = ٢٠٥ دولار ، مثل : ١ جنيه = ٢٠٣ دولار ، لأن هذا السعر أصح له من شحن الذهب إلى مصر وتحمل تكاليف الشحن . لكن الأمريكي سيرفض أي سعر صرف للجنيه أكبر من : ١ جنيه = ٢٠٥ دولار ، لأنه سيكون من مصلحته في هذه الحالة تحويل دولاراته في الولايات المتحدة إلى ذهب وشحنها إلى مصر وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب فيها إلى جنيهات لأنه سيتمكن في هذه الحالة من تسديد التزاماته بالجنيه على أساس سعر صرف : ١ جنيه = ٢٠٥ دولار . وإذا منع دخول الذهب إلى مصر من ارتفاع سعر صرف الجنيه عن المعدل القانوني زائد نفقات شحن الذهب ، أي يمنع من ارتفاع سعر الصرف عن : ١ جنيه = ٢٠٥ دولار . ويطلق على مثل هذا السعر حد دخول الذهب ، أي الحد الذي إن وصل سعر الصرف في ارتفاعه إليه فإن الذهب يدخل إلى الدولة سدادا لالتزامات الخارج فيواجهتها .

كذلك فإنه في حالة زيادة الطلب على الدولار وميل سعر صرف الجنيه إلى الانخفاض عن المعدل القانوني فإن الشخص المصري الذي يريد دفع التزاماته بالدولار سيقبل مثل هذا الانخفاض ، ولكن فقط في حدود نفقات شحن الذهب من مصر إلى الولايات المتحدة ، أي في حدود ٥ سنتات لكل ١٠ جرام من الذهب . وهكذا يكون الحد الأدنى لسعر صرف الجنيه الذي

يقبله المصري هو ١٠ جنيه = ٢٤٥ دولار لأنه عند هذا السعر يتساوى لديه أن يمنع جنيهها واحدا في مقابل ٢٤٥ دولار أو أن يحول الجنيه إلى ١٠ جرام من الذهب في مصر يشحنها إلى الولايات المتحدة ويتكلف في ذلك ٥ سنتات ويأخذ في مقابلها ٢ دولار مما يعني أن سعر صرف الجنيه بالنسبة له هو أيضا : ١ جنيه = ٢٤٥ دولار . وبطبيعة الحال فإن المصري سيقبل أي سعر صرف للجنيه أكبر من : ١ جنيه = ٢٤٥ دولار ، مثل : ١ جنيه = ٢٤٨ دولار ، لأن مثل هذا السعر أتيد له من شحن الذهب إلى الولايات المتحدة وتحمل نفقات هذا الشحن . لكن المصري سيرفض أي سعر صرف للجنيه أقل من ١ جنيه = ٢٤٥ دولار ؛ لأنه سيكون من مصلحته في مثل هذه الحالة تحويل جنيهاته إلى ذهب في مصر وشحنه إلى الدولارات المتحدة وتحمل تكاليف هذا الشحن وتحويل الذهب فيها إلى دولارات ، لأنه سيتمكن من تسديد التزاماته بالدولار على أساس سعر صرف هو : ١ جنيه = ٢٤٥ دولار . وإذن يمنع خروج الذهب من مصر من انخفاض سعر صرف الجنيه عن المعدل القانوني ناقص نفقات شحن الذهب ، أي يمنع من انخفاض سعر الصرف من : ١ جنيه = ٢٤٥ دولار . ويطلق على مثل هذا السعر حد خروج الذهب ، أي الحد الذي إن وصل سعر الصرف في انخفاضه إليه فإن الذهب يخرج من الدولة سدادا للالتزاماتها في مواجهة الخارج .

ويتضح مما تقدم أن سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب هو سعر ثابت إلى حد كبير جدا . لكنه يسمح بتقلب هذا السعر بحرية في حدود ضيقة جدا ، هي حدود دخول الذهب إلى الدولة وخروجه منها ، وذلك وفقا لنوى العرض والطلب الخاصة بكل من عملة الدولة و عملات الدول الأجنبية . وكلما زاد الطلب على عملة الدولة بواسطة الخارج عن طلب الدولة على عملات الخارج اتجه سعر الصرف إلى الارتفاع ، لكنه لن يتجاوز في ارتفاعه حد دخول الذهب إلى الدولة . وبالعكس فله كلما زاد طلب الدولة على عملات الخارج عن طلب الخارج على عملة الدولة اتجه سعر الصرف إلى الانخفاض لكنه لن يجاوز في انخفاضه حد خروج الذهب من الدولة .

وفي واقع الحال فله عندما يصل سعر الصرف في ارتفاعه إلى حد دخول الذهب إلى الدولة أو في انخفاضه إلى حد خروجه منها فإن شحن الذهب لا يتم بواسطة الأشخاص الذين يتعين عليهم إجراء المدفوعات سواء للمقيمين داخل الدولة في الحالة الأولى أو للمقيمين في الخارج في الحالة

الثانية ، بل إنه يتم بواسطة البنوك وكبار الصيارغة الذين يتولون عملية الشحن إلى الدولة ومنها ويكونون لأنفسهم ارمدة أو حسابات بالذهب في داخل الدولة وفي الخارج يمكنهم تحويلها إلى عملة الدولة أو العملات الأخرى على النحو الذى أشرنا إليه ووضع عملة الدولة تحت تصرف الراغبين في الدفع للمقيمين في داخل الدولة ووضع عملات الدول الأخرى تحت تصرف الراغبين في الدفع للمقيمين في الخارج .

قواعد اللعبة وتغليب التوازن الخارجى :

إن ثبات سعر الصرف الذى يميز قاعدة الذهب لا يرجع نحسب الى ما فكرناه من حركات دخول الذهب إلى الدولة عندما يرتفع سعر صرف عملتها إلى حد معين هو حد دخول الذهب وحركات خروج الذهب من الدولة عندما ينخفض سعر صرف عملتها إلى حد معين هو حد خروج الذهب ، بل إنه يرجع ايضا إلى قاعدة أخرى هامة تكون مع قاعدة السماح بحرية دخول الذهب وخروجه ما يطلق عليه الكتاب 'إنجليز' « قواعد اللعبة » ، أى قواعد لعبة الذهب . وتتمثل هذه القاعدة الأخرى الهامة في أن تتخذ الدولة التى تجد أن سعر صرف عملتها قد انخفض إلى حد خروج الذهب وبالتالي بدأ تيار من خروج الذهب إلى الدول الأخرى كافة الإجراءات التى من شأنها تخفيض الأسعار فيها ، أى أن تقوم هذه الدولة بشن سياسة انكماشية بعبارة أخرى ، مما يؤدي إلى تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ومن ثم زيادة الطلب على عملة الدولة وانقاص الطلب على عملات الدول الأخرى مما يترتب عليه ارتفاع سعر عملة الدولة مرة أخرى واقترابه من المعدل القلتنوى وبالتالي وقف حركة خروج الذهب منها . ويعتبر محور السياسة الانكماشية المذكورة مختلف الأساليب الفنية للسياسة النقدية التى يتخذها البنك المركزى من أجل حمل البنوك التجارية على قبض الائتمان على الأخص عن طريق رفع سعر الفائدة الذى تتعامل به البنوك التجارية مع عملاتها . ولن يكون من شأن هذا الارتفاع في سعر الفائدة تقليل الاتفاق الكلى وبالتالي تخفيض الاسعار في الدولة وتشجيع الصادرات والتقليل من الواردات ومن ثم الحد من حركة خروج الذهب نحسب ، بل إنه سيجذب رؤوس الأموال الأجنبية قمسيرة الأجل إلى الدولة للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع الذى تمنحه بنوكها على الودائع لديها ، وفي هذا ما يسهم بدوره في إعادة التوازن في موقف الدولة الخارجى ، أى موقتها الانتصادى في مواجهة الدول الأخرى ، وذلك

طالما أن تقوم مثل هذه الأموال إنما يعنى دخول تيار من الذهب إلى الدولة من شأنه تعويض تيار الذهب الخارج منها . وبهذا كله تفلح الدولة التى تبدأ فيها حركة لخروج الذهب منها فى وقف هذه الحركة ومنع استنزاف رصيدها من الذهب .

أما الدولة التى تجد أن سعر صرف عملتها قد بدأ فى الارتفاع إلى حد دخول الذهب وبالتالي بدأ تيار من دخول الذهب إليها من الدول الأخرى فأنها مدعوة إلى اتخاذ كل إجراء من شأنه زيادة الأسعار فيها ، أى اتباع سياسة توسعية بعبارة أخرى ، مما يؤدى إلى تشجيع الواردات والحد من الصادرات ومن ثم زيادة الطلب على عملات الدول الأخرى وإنقاص الطلب على عملتها مما يترتب عليه انخفاض سعر صرف عملتها مرة أخرى واقترابه من المعدل القانونى وبالتالي وقف حركة دخول الذهب إلى الدولة . ويمثل محور هذه السياسة التوسعية فى اتخاذ البنك المركزى مختلف أساليب السياسة النقدية التى من شأنها حمل البنوك التجارية على بسط الائتمان على الأخص عن طريق خفض سعر الفائدة . ولن تؤدى هذه السياسة إلى زيادة الاتفاق وبالتالي زيادة الأسعار وتشجيع الواردات وتقليل الصادرات ومن ثم الحد من حركة دخول الذهب . بل إنها ستؤدى إلى حركة خروج لرؤوس الأموال الوطنية تصيرة الأجل إلى الدول أخرى للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع نسبيا الذى تمنحه بنوك هذه الدول على الودائع لديها . وبهذا تتمكن الدولة التى تبدأ فيها حركة دخول الذهب من وقف هذه الحركة ومنع التراكم المبالغ فيه لأرصدة الذهب لديها .

وبطبيعة الحال فإن الضغط الواقع على الدولة التى يخرج منها الذهب لاتباع سياسة انكماشية ورفع سعر الفائدة فيها هو أقوى من الضغط الواقع على الدولة التى يدخل إليها الذهب لاتباع سياسة توسعية وخفض سعر الفائدة فيها وذلك طالما أن الذهب فى الدولة الأولى إنما يستنزف مما يهدد قدرتها ، بعد حد معين ، على الاستمرار فى اتباع قاعدة الذهب فى حين أن تراكم الأرصدة الذهبية لدى الدولة الثانية لا يشكل مثل هذه الخطورة .

ويتبين مما تقدم أنه باتباع الدولة لتساعده الذهب فأنه يكون من الجوهري بالنسبة لها أن تعطى أولوية مطلقة للمحافظة على توازنها الخارجى ومنع استمرار حركة خروج الذهب منها أو دخوله إليها وأن تتبع

السياسة النقدية الكفيلة بتحقيق هذه الغاية وذلك حتى لو كانت مثل هذه السياسة ليست هي التي تتطلبها الأحوال التي يمر بها الاقتصاد القومي في داخل الدولة . وإن كان سياسة البنك المركزي للدولة التي تتبع قاعدة الذهب لا توجه وفقا لما تقتضيه حالة الاقتصاد القومي في الداخل ولكن بالأحرى وفقا للتغيرات في رصيد الدولة من الذهب والتي تتوقف على حالة مدفوعاتها الخارجية مع الدول الأخرى . لكنه قد يحدث أن يمر الاقتصاد القومي بحالة من الكساد والبطالة تتطلب اتباع سياسة توسعية في الداخل ، ولكن اختلال موقف الدولة الخارجي في شكل زيادة المدفوعات التي يتعين عليها دفعها للخارج عن تلك التي يجب على الخارج أن يدفعها إليها وما يترتب على هذا من انخفاض في سعر صرف عملتها وخروج الذهب منها إنما يحتم عليها وفقا لقواعد اللعبة أن تتبع ، على العكس من ذلك تماما ، سياسة انكماشية في الداخل تزيد من مشكلة الكساد والبطالة فيها مما يعنى التضحية باستقرار الاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة لصالح التوازن الخارجي للدولة . ومثال هذا موقف إنجلترا في عام ١٩٣١ عندما كانت تشهد حركة لخروج الذهب منها وفي الوقت نفسه كساد وبطالة كبيرين . كذلك فقد يحدث أن يمر الاقتصاد القومي بحالة من الرواج الشديد المحتمل أن يقضى إلى تضخم مما يتطلب اتباع سياسة انكماشية في الداخل ، ولكن اختلال موقف الدولة الخارجي في شكل زيادة المدفوعات التي يتعين على الخارج أن يدفعها إليها عن تلك التي يجب أن تدفعها إلى الخارج وما يترتب على هذا من ارتفاع سعر صرف عملتها ودخول الذهب إليها إنما يحتم عليها أن تتبع سياسة عكسية تماما في الداخل ، أي سياسة توسعية تزيد من مشكلة التضخم مما يعنى التضحية باستقرار الاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة حفظاً للتوازن الخارجي للدولة .

وهكذا يكون تخطيط التوازن الخارجي على الاستقرار الداخلي ، أي استقرار الاقتصاد القومي عند مستوى العمالة الكاملة ، هو الثمن الذي يجب أن تكون الدولة مستعدة دائماً لأن تدفعه وفقاً لقواعد لعبة قاعدة الذهب . ولهذا فإن النقد الأساسي الذي يوجه إلى هذه القاعدة والذي يعد السبب الهام في وضع نهاية لها ، إلى جانب التغيرات الكبرى في العملات الانتصافية الدولية التي شهدتها العالم نتيجة للحرب العالمية الأولى ، هو أنها تحرم الدولة من اتباع السياسة النقدية المناسبة لأوضاعها الانتصافية الداخلية وتجبرها على اتباع تلك السياسة الكفيلة بتحقيق توازنها الخارجي ،

حتى ولو كانت سياسة عكسية تماما . والواقع ان الدول المختلفة قد أصبحت تفضل أن تتمتع بالحرية الكاملة في اتباع السياسة الكلية بتحقيق استقرار اقتصادها القومى عند مستوى العملة الكاملة باعتبار أن هذا هو الهدف الرئيسى للسياسة العامة للدولة من اقتصادية ومالية وتنموية حتى ولو كان الثمن الذى تدفعه من أجل هذا هو التضحية بتوازنها الخارجى ، أى على النقيض تماما مما تمليه قواعد قاعدة الذهب .

ومما تقدم يتضح أن اتباع قاعدة الذهب لا يعنى مجرد فهم الدولة لكيفية عمل هذه القاعدة وماذا يتعين فعله في مختلف المواقف لاستمرار أداء هذا العمل ، وإنما يعنى في الواقع اعتماد الدولة لأن تتبع فعلا السياسات التى تليها قواعد اللعبة الخاصة بهذه القاعدة حتى ولو كان في اتباعها اخضاع متطلبات استقرار الاقتصاد القومى لاعتبارات تحقيق توازنها الخارجى والمحافظة على النظام النقدى الدولى القائم على أساس قاعدة الذهب .

المراجع في قاعدة الذهب :

Groome Henri : **Introduction to Money**, University Peperbacks, London, 1972, pp. 157-166.

Crowther, Goeffrey : **An Outline of Money**, revised edition, Thomas Nelson and Sons LTD., London, 1950, pp. 277-321.

Day, A.C.L. : **Outline of Monetary Economics**, At the Clarendon Press Oxford, 1958, pp. 438-441.

Grubel, Herbert G. : **The International Monetary System**, Penguin Books, Harmondsworth, Middlesex, England, 1970, pp. 89-106.

Guillon, Henri : **La monnaie**, Dalloz, Paris, 1969, pp. 514-540.

Hanson, J.L. : **Monetary Theory and Practice** Macdonald & Evans, LTD., London, 1956, pp. 144-158.

- James, Clifford L. : Economics, Basic Problems and Analysis,**
Prentice-Hall, INC., New York, 1951, pp. 556-562.
- Meade, J.S. : The Balance of Payments,** Oxford University
Press, London, 1960, pp. 178-189, 201-217.
- Mossé, Robert : Les problèmes monétaires internationaux,**
Payot, Paris, 1967, pp. 15-20.
- Snider, Delbert A. : International Monetary Relations,** Ran-
dom House, New York, 1966, pp. 67-70.
- Steiner, W.H. and Shapiro, Eli : Money and Banking. An
Introduction to the Financial System,** third edition, Henry
Holt and Company, New York, 1952, pp. 592-595, 597-598.
- Triffin, Robert : «National Central Banking and The Inter-
national Economy», in Foreign Trade and Finance (Allen,
William, R. and Allen, Clark, Lee, eds.), The Macmillan-
Company, New York, 1959, pp. 220-238.**
- Whittlesey, Charles R. : Principles and Practices of Money
and Banking,** The Macmillan Company, New York, 1948,
pp. 632-638.
- Yeager, Leland B. : International Monetary Relations, A Har-
per International Student Reprint,** Harper & Row, New
York, 1966, pp. 20-22.
- : **The International Monetary Mechanism,** Holt,
Rinehart and Winston, INC., New York, 1968, 14-16.
- Barre : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 544-546.**
- Baumol and Chandler : Economic Processes and Policies,**
op. cit., pp. 523-525

- Benham : Economics, op. cit., pp. 524-525.**
- Byé : Relations économiques internationales, op. cit., pp. 553-572.**
- Cairncross : Introduction to Economics, op. cit., pp. 569-571.**
- Davidson ; Smith and Wiley : Economics, An Analytical Approach, op. cit., pp. 415-416.**
- Fairchild ; Buck and Slesinger : Principles of Economics, op. cit., pp. 477-482.**
- Gemmill : Fundamentals of Economics, op. cit., pp. 540-542.**
- Gordon : International Trade, op. cit., pp. 313-318.**
- Guitton : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 466-469.**
- Haberler : The Theory of International Trade, op. cit., pp. 23-29**
- Harrod : International Economics, op. cit., pp. 78-83.**
- Kindelberger : International Economics, op. cit., pp. 448-450.**
- Krause : The International Economy, op. cit., pp. 70-73, 101-105.**
- Ohlin : La politique du commerce extérieur, op. cit., pp. 93-95.**
- Samuelson : Economics, op. cit., pp. 623-624.**
- Tarshis : International Trade and Finance, op. cit., pp. 342-345.**
- Wells : International Economics, op. cit., pp. 198-207.**

المبحث الثاني

نظام حرية سعر الصرف

عرفت الدول هذا النظام على الاخص عقب خروج إنجلترا على قاعدة الذهب في ٢١ سبتمبر ١٩٣١ ، وتلاها في ذلك كافة الدول ، وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية . وتعرف كثير من الدول في الوقت الحاضر هذا النظام في صورة او في أخرى وذلك نتيجة للتطورات الأخيرة التي طرأت على نظام استقرار الصرف الذي أتى به صندوق النقد الدولي ، وذلك على ما سنرى في الباب التالي الخاص بالنظام النقدي الدولي . ومعروف انه بانتهاء قاعدة الذهب عرف العالم النقود الورقية غير القابلة للتحويل ، أي غير القابلة للتحويل إلى ذهب . وهكذا فان نظام حرية سعر الصرف إنما يعرف في ظل النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب .

ملاحظة هامة حول معنى القابلية للتحويل :

ويتعين هنا أن نورد ملاحظة هامة للغاية تتعلق بتعبير القابلية للتحويل وعدم القابلية للتحويل . ذلك أنه حتى بداية الحرب العالمية الأولى في أغسطس ١٩١٤ ، وربما حتى بداية الكساد الكبير ، كانت القابلية للتحويل إنما تعني حق حامل النقود الورقية في تحويلها إلى ذهب . وهكذا كان تعبیر القابلية للتحويل ينصرف إلى قابلية النقود الورقية للتحويل إلى ذهب في ظل قاعدة الذهب في أية صورة من صورها الثلاث المعروفة : المسكوكة الذهبية ، والسبائك الذهبية ، والصرف الذهبي . لكنه بعد خروج الدول على قاعدة الذهب في أوائل الثلاثينيات لم تعد قابلية النقود الورقية للتحويل إلى ذهب ترد في الأذهان ، وحلت محلها قابلية أخرى للتحويل ، هي قابلية النقود الورقية لدولة ما للتحويل إلى نقود ورقية لدولة أخرى وذلك وفقاً لسعر صرف قد يكون ثلثنا أو متغيراً . وإنّ أصبحت قابلية النقود الورقية للتحويل بعد الكساد الكبير إنما تعني التحويل إلى نقود ورقية لدولة أخرى وذلك بالمقابل لنظام الرقابة على الصرف حيث لا تقبل النقود الورقية التحويل إلى نقود ورقية أخرى بحرية . وهكذا أصبح تعبیر القابلية للتحويل في الوقت الحاضر ينصرف إلى قابلية النقود الورقية لدولة ما للتحويل إلى نقود ورقية لدولة أخرى بحرية . هذا هو المقصود بقابلية النقود الورقية

للتحويل الآن . وإذن يختلف معنى التعبير القبلية للتحويل في دراستنا الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية عنه في دراسة القواعد النقدية وتطورها التاريخي في التحليل الاقتصادي الكلي . ويتمين التنبه جيدا إلى هذا الاختلاف .

وعلى هذا يمكننا الآن القول بأن نظلم حرية سعر الصرف إنما يعرف في ظل النقود القابلة للتحويل بالمعنى المعاصر وليس التاريخي لهذا التعبير ، أى للتحويل إلى نقود ورقية أخرى .

وينقسم البحث الحالي إلى مطلب ثلاثة :

- المطلب الأول — في مستوى التوازن لسعر الصرف .
- المطلب الثاني — في نظرية تعادل القوة الشرائية .
- المطلب الثالث — في تخفيف تقلب سعر الصرف .

(١ راجع :

Haberler Gottfried : «Currency convertability», in Foreign Trade and Finance . (Allen, William R. and Allen, Clark Lee, eds.), The Macmillan Company, New York, 1958, pp. 442-443.

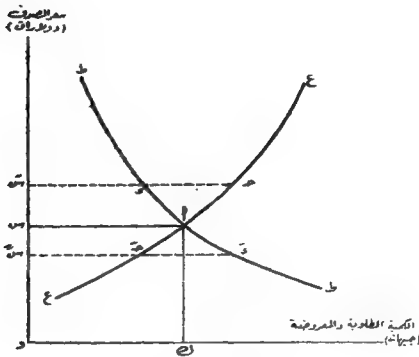
المطلب الأول

مستوى التوازن لسعر الصرف

طالما ان سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية مقوما بعملات اجنبية فان مستوى التوازن لسعر الصرف في نظام حرية الصرف لابد وان يتحدد وفقا للقواعد ذاتها التي يتحدد بها سعر اية سلعة في نظرية الثمن ، اى وفقا لقوى العرض والطلب بعبارة اخرى . والعرض والطلب المقصودين هنا هما عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الداخل والراغبين في القيام بمدفوعات للمقيمين في الخارج لاي سبب كان مثل استيراد سلع وخدمات من الخارج او تحويل رؤوس اموال وطنية اليه . وطلب العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الخارج الراغبين في القيام بمدفوعات للمقيمين في الداخل لاي سبب كان مثل تصدير سلع وخدمات إلى الخارج او تحويل رؤوس اموال اجنبية إلى الداخل . ولما كانت العملات إنما تتبادل الواحدة بالآخرى فان عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الداخل إنما يعنى بذاته طلبا على العملات الأجنبية بواسطتهم ، كما ان طلب العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الخارج إنما يعنى عرضا للعملات الأجنبية بواسطتهم .

ومعروف في نظرية الثمن ان ثمن التوازن للسلعة إنما يتحدد عند ذلك المستوى الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من السلعة مع الكمية المعروضة منها ، وهكذا يكون مستوى التوازن لسعر الصرف هو الذي تتعادل عنده الكمية المطلوبة من العملة الوطنية مع الكمية المعروضة منها . ومن الممكن توضيح هذا بالشكل رقم (١٢) التالي الذي نفترض فيه وجود عمليتين هما الجنيه المصري والدولار الأمريكي .

وفي هذا الشكل نرصد على المحور الأمتي الكمية المطلوبة والمعروضة من الجنيهات . وكما ذكرنا فان طلب الجنيهات إنما يأتي من المقيمين في الخارج ، اى الأمريكيين في المثال الراهن ، الراغبين في الدفع للمقيمين في الداخل ، اى المصريين . ويمكن النظر إلى هذا الطلب على الجنيهات على انه بذاته عرض للدولارات . اما عرض الجنيهات فانه يأتي من المصريين



(شكل ١١)

الراغبين في الدفع للأمريكيين . وهنا أيضا يمكن النظر إلى عرض الجنيئات على أنه بذاته طلب للدولارات . وعلى المحور الرأسي نرصد سعر الصرف ، أي سعر صرف الجنيه المصري بالدولارات . ولدينا في الشكل المنحنى ط ط والمنحنى ع ع ، ولنبدأ بالمنحنى ط ط . يدل هذا المنحنى على الكمية التي يطلبها الأمريكيون من الجنيه خلال مدة محددة عند مختلف مستويات سعر صرفه بالدولارات ، وهو ينحدر من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي دلالة على أنه عند سعر صرف مرتفع نسبيا للجنيه ، أي لثمن الجنيه المصري مقوما بالدولارات ، مثل ذلك الذي تدل عليه النقطة س على المحور الرأسي (١ جنيه = وس من الدولارات) فإن الكمية المطلوبة من الجنيئات ، أي المعرضة من الدولارات ، ستكون قليلة نسبيا وتبلغ س س . وتفسير ذلك بالطبع هو أن ارتفاع سعر صرف الجنيه على هذا النحو إنما يعنى وجوب دفع الأمريكيين لكمية كبيرة نسبيا من الدولارات في مقابل الجنيه الواحد ، وهي الكمية وس س ، وذلك حتى يمكنهم الحصول على ما قيمته جنيها واحدا من السلع والخدمات المصرية . وإذن تكون هذه السلع والخدمات غير جذابة بالنسبة إلى الأمريكيين مما لا يشجعهم إلا على طلب كمية صغيرة نسبيا من الجنيئات ، هي الكمية س س . لكه عند سعر منخفض نسبيا من الجنيئات ،

مثل ذلك الذى تدل عليه النقطة س' على المحور الراسى (١ جنيه = و س من الدولارات) ، فان الكمية المطلوبة من الجنيهات ، اى المعروضة من الدولارات ، تصبح كبيرة نسبيا وتبلغ س' . ويرجع السبب فى هذا إلى أن انخفاض سعر صرف الجنيه على هذا النحو إنما يعنى وجوب دفع الأمريكين لكمية قليلة نسبيا من الدولارات فى مقابل الجنيه الواحد ، هى الكمية و س' . وبالتالي الحصول على ما قيمته جنيها واحدا من السلع والخدمات المصرية . وإن تصبح هذه السلع والخدمات أكثر جاذبية للأمريكين مما يشجعهم على طلب كمية كبيرة نسبيا من الجنيهات ، هى الكمية س' .

أما منحني العرض ع غ فانه يدل على الكمية التى يعرضها المصريون من الجنيه خلال مدة محددة عند مختلف مستويات سعر صرفه بالدولارات . وهو يرتفع من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى دلالة على أنه عند سعر صرف منخفض نسبيا للجنيه مثل ذلك الذى تدل عليه النقطة س' على المحور الراسى (١ جنيه = و س' من الدولارات) فان الكمية المعروضة من الجنيهات ، اى المطلوبة من الدولارات ، تكون صغيرة نسبيا وتبلغ س' ج' . وتفسير هذا أن انخفاض سعر صرف الجنيه على هذا النحو معناه حصول المصريين على كمية قليلة نسبيا من الدولارات فى مقابل الجنيه الواحد ، هى الكمية و س' ، وبالتالي الحصول على كمية قليلة نسبيا من السلع والخدمات الأمريكية فى مقابل الجنيه الواحد . وإن تكون هذه السلع والخدمات غير جذابة بالنسبة إلى المصريين مما لا يشجعهم إلا على عرض كمية صغيرة نسبيا من الجنيهات ، اى على طلب كمية صغيرة نسبيا من الدولارات ، هى الكمية س' ج' . لكنه عند سعر صرف مرتفع نسبيا للجنيه ، مثل الذى تدل عليه النقطة س' على المحور الراسى (١ جنيه = و س' من الدولارات) فان الكمية المعروضة من الجنيهات ، اى المطلوبة من الدولارات تصبح كبيرة نسبيا وتبلغ س' ج' . ومرجع هذا أن ارتفاع سعر صرف الجنيه بهذا الشكل معناه حصول المصريين على كمية كبيرة نسبيا من الدولارات فى مقابل الجنيه الواحد . هى الكمية و س' ، وبالتالي الحصول على كمية كبيرة نسبيا من السلع والخدمات الأمريكية فى مقابل الجنيه الواحد . وإن تصبح هذه السلع والخدمات أكثر جاذبية بالنسبة إلى المصريين مما يشجعهم على عرض كمية كبيرة نسبيا من الجنيهات . اى طلب كمية كبيرة نسبيا من الدولارات ، هى الكمية س' ج' .

والآن ما هو مستوى التوازن لسعر الصرف ؟ اى ما هو سعر الصرف

الذى يميل إلى أن يتحقق فعلا في السوق ويستمر في التحقق طالما كانت ظروف الطلب على الجنيهات وعرضها كما يدل عليها التحليل ط ط ، ع ع ؟
 إن هذا المستوى هو بطبيعة الحال ذلك الذى تتعادل عنده الكمية المطلوبة من الجنيهات خلال المدة محل البحث مع الكمية المعروضة منه ، أى المستوى و س وذلك طالما أنه عند هذا المستوى تتعادل الكمية المطلوبة من الجنيهات مع الكمية المعروضة منها وتبلغ و ك (= س ١) . ولا يمكن أن يكون مستوى التوازن لسعر الصرف أكبر من و س ولا أقل . فلو كان سعر الصرف أكبر من و س ، مثل و س ، فستكون الكمية المعروضة من الجنيهات أكبر من الكمية المطلوبة منها وذلك بالمقدار ج ء مما يدفع بثمن الجنيه ، أى سعر صرفه بالدولار ، إلى الانخفاض . وهكذا يتجه سعر الصرف نزولا نحو المستوى و س . ولو كان سعر الصرف أقل من و س ، مثل و س ، فستكون الكمية المطلوبة من الجنيهات أكبر من الكمية المعروضة منها وذلك بالمقدار ج ء مما يدفع بثمن الجنيه أو سعر صرفه بالدولار إلى الارتفاع ، وبالتالي يتجه سعر الصرف صعودا نحو المستوى و س . ويؤدى هذا منطقيا أن مستوى سعر الصرف الذى يميل إلى أن يسود فعلا في السوق وإلى أن يستمر في الوجود طالما لم تتغير ظروف طلب الجنيهات أو عرضها . أى مستوى التوازن لسعر الصرف بعبارة أخرى ، هو المستوى و س وحده .
 والامر هنا مجرد تطبيق لتحديد ثمن التوازن للسلعة في نظرية الثمن .

وكما هي الحال في نظرية الثمن أيضا فلن تغير مستوى التوازن لسعر الصرف إنما يحدث عندما تتغير ظروف الطلب أو ظروف العرض أو كليهما معا . وتتغير ظروف الطلب على الجنيه بالزيادة عندما يرغب الأمريكيون في الحصول على المزيد من الجنيهات عند مستويات أسعار الصرف ذاتها وذلك عندما تصبح أسعار السلع والخدمات المصرية أكثر جاذبية لهم أو عندما تزداد ثقة الأمريكيين في مستقبل الجنيه بالنظر إلى الاستقرار الأكبر للأوضاع السياسية والاقتصادية والمالية في مصر . وفى الناحية المعكوسة تتغير ظروف الطلب على الجنيه بالنقصان . ومعروف أنه يعبر هندسيا عن تغير ظروف الطلب بالزيادة بانتقال منحنى الطلب ط ط باكملة من موقعه الأصلي في الرسم إلى موقع آخر يقع في الشمال الشرقي منه أو إلى جهة اليمين ، كما أنه يعبر عن تغير ظروف الطلب بالنقصان بانتقال منحنى الطلب من موقعه الأصلي إلى موقع آخر يقع في الجنوب الغربي منه أو إلى جهة اليسار . وفى حالة تغير الطلب بالزيادة فسيلتقى منحنى الطلب الجديد بمنحنى العرض ع ع

الثابت في مكانه في نقطة أعلى من النقطة ١ عليه مما يعنى ارتفاعا في سعر صرف الجنيه . أما ظروف عرض الجنيه فانها تتغير بالزيادة عندما يرغب المصرون في الحصول على المزيد من الدولارات عند مستويات أسعار الصرف ذاتها وذلك عندما تصبح أسعار السلع والخدمات الأمريكية أكثر جاذبية لهم أو عندما تضعف ثقتهم في مستقبل الجنيه أو عندما تزداد ثقتهم في مستقبل الدولار . وفي الحالة العكسية تتغير ظروف العرض بالتقصان . ومعروف انه يعبر هندسيا عن تغير ظروف العرض بالزيادة بانتقال منحني العرض ع ع بأكمله من موقعه الأصلي إلى موقع آخر في الجنوب الشرقي منه أو إلى جهة اليمين كما أنه يعبر عن تغير ظروف العرض بالتقصان بانتقال منحني العرض بأكمله من موقعه الأصلي إلى موقع آخر في الشمال الغربي منه أو إلى جهة اليسار . وفي حالة تغير ظروف العرض بالزيادة سيلتقي منحني العرض الجديد بمنحني الطلب ط ط في النقطة ١ في مكانه في مكانه في نقطة أدنى من النقطة ١ عليه مما يعنى انخفاضا في سعر صرف الجنيه ، أما في حالة تغير العرض بالتقصان فسيلتقي منحني العرض الجديد بمنحني الطلب ط ط في نقطة أعلى من النقطة ١ عليه مما يعنى ارتفاعا في سعر صرف الجنيه . والأمر هنا أيضا مجرد تطبيق لتغير ثمن التوازن للسلعة في نظرية الثمن .

حرية سعر الصرف وثبات سعر الصرف :

إذا كانت الدولة ملزمة في ظل نظام ثبات سعر الصرف وفقا لقواعد لمبة قاعدة الذهب بأن تقلب التوازن الخارجى على الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العملة الكاملة فإن الحال ليست كذلك في ظل نظام حرية سعر الصرف . ذلك أن السماح لسعر الصرف بالتقلب وفقا لظروف عرض العملة الوطنية وطلبها إنما يعنى عدم الحاجة إلى الذهب لتسوية ما على المقيمين في الدولة أن يدفعوه للمقيمين في خارجها نتيجة للمعاملات الاقتصادية المتبادلة بين هذه الدولة والدول الأخرى . وإن يعنى البنك المركزى في ظل نظام حرية سعر الصرف من مهمة حماية الرصيد الذهبى للدولة وما قد يترتب على القيام بها من اتباع سياسة نقدية مخالفة للسياسة التى تقتضيها الأحوال التى يمر بها الاقتصاد القومى . وبهذا تستطيع السلطات النقدية في الدولة ، إذا أرادت ، أن تتبع أية سياسة ترغب فيها لتحقيق ما تعتده أكثر أهمية من الأهداف الاقتصادية المختلفة . فهى تستطيع مثلا أن تتبع سياسة هدفها الأول تثبيت الأسعار ولو أدى هذا إلى عدم وصول الاقتصاد القومى إلى مستوى العملة الكاملة

لو سياسة هدفها الأول تحقيق العمالة الكاملة ولو أدى هذا إلى بعض الارتفاع في مستوى الأسعار . لكنه من المعروف بأنه يقترب الاقتصاد القومى من مستوى العمالة الكاملة فإن الأسعار تبدأ في الارتفاع بتوالى الزيادة في الاتفاق الكلى ، وعندما يتحقق مستوى العمالة الكاملة فإن أية زيادة في الاتفاق الكلى ستعكس في شكل زيادة في مستوى الأسعار محسوب .

ومن هنا فانه يقع على السلطات النقدية في ظل حرية سعر الصرف عبء أكبر من ذلك الذى يقع عليها في ظل ثبات سعر الصرف . فإذا كانت مهمة السلطات النقدية في ظل ثبات سعر الصرف تتحصل بصفة أساسية في مراقبة الرصيد الذهبى للدولة واتباع الأساليب الكفيلة بمنع استمرار خروج الذهب منها أو دخوله إليها وفقا لقواعد لعبة قاعدة الذهب ، فإن هذه السلطات إنما تطالب في ظل حرية سعر الصرف بأن تحدد بنفسها حجم النقود أو القوة الشرائية في المجتمع وذلك وفقا لما تقتضيه متطلبات الاقتصاد القومى ، وهذه مسألة حثيثة للغاية وقد تتعرض فيها السلطات النقدية في الدولة إلى ضغط سياسى من الحكومات التى تريد الحصول على نقود أو قوة شرائية تحول بها عجز الميزانية بأسهل طريق ، أى عن طريق الإصدار النقدى ، وذلك بدلا من زيادة الضرائب وضغط الاتفاق الحكومى وترشيده . والواقع هو أن من مزايا قاعدة الذهب كما هو معروف أنها تضع قيودا لا يمكن انفكاك منه ، اللهم إلا بالخروج على هذه القاعدة ذاتها بطريقة أو بأخرى ، لكمية النقود التى يسمح بإصدارها في المجتمع . وفي ظل حرية سعر الصرف والنقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب والقابلة فقط للتحويل إلى نقود ورقية لدول أخرى فانه لا يوجد مثل هذا القيد . ومن هنا كان العبء الثقيل الواقع على السلطات النقدية في ظل نظام حرية سعر الصرف والذي يتمثل في توفير الحجم اللازم من النقود لتحقيق التوسع الانتصايدى الذى تسمح به الموارد الانتصايدية التى يملكها المجتمع وتوصيله إلى مستوى العمالة الكاملة وفي الوقت نفسه تجنب تعريض الاقتصاد القومى لمخاطر التضخم .

وإذا كان في استطاعة السلطات النقدية في ظل حرية سعر الصرف أن تتبع أية سياسة نقدية تراها مناسبة وذلك دون تلق بالنسبة إلى الرصيد الذهبى للدولة فانه ليس معنى هذا أنه باستطاعة هذه السلطات أن تتجاهل كلية أثر سياستها هذه على التوازن الخارجى للدولة لأنه يوجد تأثير لاشك فيه للسياسة الانتصايدية والمالية والنقدية على سعر صرف العملة الوطنية

وبالتالى على الموقف الاقتصادى الخارجى للدولة ، فسياسة من شأنها ارتفاع الاسعار فى الداخل ستؤدى إلى زيادة الطلب على الواردات وتقليل الطلب على الصادرات مما يعنى زيادة عرض النقود الوطنية بواسطة المقيمين فى الداخل على طلبها بواسطة المقيمين فى الخارج مما يدفع بثمنها مقوما بعملات الدول الأخرى إلى الانخفاض ، أى ينخفض سعر الصرف . وكلما زادت المعاملات الاقتصادية للدولة مع العالم الخارجى زاد اهتمامها بسعر صرف عملتها ، أى بقيمتها الخارجية . وهكذا فإن الحدود التى لا يتعين على الدولة فيها أن تراعى القيمة الخارجية لمملتها ستكون هى نفسها الحدود التى تستطيع فيها هذه الدولة أن تتصرف بحرية فيما يتعلق بسياستها الاقتصادية والمالية والنقدية . وفقط عندما تكون الدولة مستعدة لأن تتجاهل أثر انخفاض قيمة عملتها فى مواجهة عملات الدول الأخرى فانه يمكنها أن تتجاهل أيضا تأثير سياستها الداخلية على توازنها الاقتصادى الخارجى .

المراجع فى مستوى التوازن لسعر الصرف :

- Fisher, Douglas : **Money and Banking**, Richard D. Irwin, INC.
Homewood, Illinois, 1971, pp. 330-332.
- Barre : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 555-557.
- Hanson : **Monetary Theory and Practice**, op. cit., pp. 159-164.
- Krause : **The International Economy**, op. cit., pp. 73-75.
- Morgan : **Introduction to Economics**, op. cit., pp. 665-668.
- Mossé : **Les problèmes monétaires internationaux**, op. cit.,
pp. 20-21.
- Samuelson : **Economics**, op. cit., pp. 625-627.
- Snider : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 82-87.
- Stenier and Shapiro : **Money and Banking**, op. cit., pp. 599-600.
- Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 157-177.
- Yeager : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 16-20.

المطلب الثاني

نظرية تعادل القوة الشرائية

كيف يتحدد سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف ؟ بالطبع يتحدد هذا السعر وفقا لتلاقي قوى عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الداخل وقوى طلبها بواسطة المقيمين في الخارج وذلك كما سبق أن رأينا . لكن هل يمكننا التقدم خطوة أخرى للكشف عما وراء هذا العرض والطلب والتوصل إلى ما يمكن أن يعتبر سعر الصرف « العادي » الذي يميل إلى أن يتحقق عملا في السوق في وقت ما من الأوقات ؟ لقد وجدت عدة محاولات للأجابة على هذا السؤال تبرز من بينها محاولة واحدة جديرة بالدراسة هي نظرية تعادل القوة الشرائية . وترتبط هذه النظرية ، التي شاعت شيوعا كبيرا عقب الحرب العالمية الأولى . باسم الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل ، وإن كانت قد ذكرت من قبل ذلك بحوالى قرن من الزمان بواسطة عدد من الكتّاب الإنجليز من بينهم دافيد ريكاردو . والواقع أن لهذه النظرية ، فضلا عن تيمنها التفسيرية لكيفية تحديد سعر الصرف ، فائدة عملية كبيرة ظهرت على الأخص في الفترة التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى . ففي هذه الفترة كان السؤال الملح في مجال العلاقات النقدية الدولية هو كيفية تحديد سعر الصرف ما بين عملات الدول التي عانت بدرجات مختلفة من التضخم . سواء في فترة تلك الحرب أو في الفترة التي أعقبت انتهائها . وقد رأى جوستاف كاسل ومعه أنصار نظرية تعادل القوة الشرائية في هذه النظرية الجواب المناسب على هذا السؤال .

عرض النظرية :

إن الفكرة الأولية التي تقوم عليها نظرية تعادل القوة الشرائية هي أن النقود إنما تطلب نظرا لما تمثله من قوة شرائية ، أي بسبب ما تتيحه لمن يملكها من قدرة على شراء مختلف السلع والخدمات في السوق . ويستوى في هذا الصدد أن تكون بصدد نقود وطنية أم نقود أجنبية . وفيما يتعلق بالنقود الورقية للدول الأخرى القابلة للتحويل : بالمعنى الذي سبق أن ذكرناه . فانها لا تتمتع من وجهة نظر المقيمين في الدولة بلية قيمة ذاتية ،

أى أنه لا قيمة لها في ذاتها باعتبارها مجرد ورق لا يمكن تحويله إلى ذهب .
ولأن ثمن قيمتها إنما تتمثل فقط في قدرة من يمتلكها على الحصول في مقابلها
على مقادير من السلع والخدمات في أسواق هذه الدول الأخرى .

وبعد هذا فانه ينبغي التفرقة بين نظرية تعادل القوة الشرائية في
صورتها المطلقة ، وهذه النظرية في صورتها المقارنة .

الصورة المطلقة للنظرية :

تذهب النظرية في صورتها المطلقة إلى أنه يوجد سعر صرف ما بين
عمليتين دولتين قابلتين للتحويل يعتبر هو المعدل الطبيعي والمعادى ، أو معدل
التوازن بينهما ، يتراجع سعر الصرف الواقعى حوله ويميل إلى الاتجاه إليه
والاستقرار عنده . ويمكن أن يسمى سعر الصرف المذكور بمعدل القوة
الشرائية . وعلى هذا يتشابه معدل القوة الشرائية مع معدل السك أو
المعدل الفاتونى ، أى سعر الصرف الذى يسود في ظل قاعدة الذهب . ولما
كانت النقود الورقية لدولة ما إنما تطلب بواسطة المقيمين في دولة أخرى من
أجل قوتها الشرائية في سوق دولتها ، أى في سوق الدولة الأولى ، كما أن
النقود الورقية للدولة الثانية إنما تطلب بواسطة المقيمين في الدولة الأولى
بسبب قوتها الشرائية في سوق دولتها ، أى في سوق الدولة الثانية . فانه
يترتب على هذا أن يتم تحديد معدل التبادل بين هاتين العمليتين ، أى سعر
الصرف ما بينهما ، وذلك على النحو السككيل بتمسادل أو بتساوى القوة
الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق
الدولة الأخرى وذلك بعد تحويلها إلى عملة هذه الدولة الأخرى وفقا لسعر
الصرف المذكور . ومعنى هذا أن معدل التبادل بين العمليتين لابد وأن يكون
هو نفسه معدل مقدار نقود الدولة الأولى اللازم لشراء كمية معينة من
السلع والخدمات فيها إلى مقدار نقود الدولة الثانية اللازم لشراء هذه
الكمية نفسها من السلع والخدمات فيها .

فلو وجدنا في وقت ما أن كمية معينة من السلع والخدمات إنما تشتري
في مصر بمقدار عشرة جنيهات في حين أن هذه الكمية ذاتها إنما تشتري في
الولايات المتحدة بمشرين دولار فسيكون معنى هذا أن معدل التوازن للتبادل
العمليتين ، أو سعر صرف التوازن بعملة أخرى ، هو ١ جنيه = ٢ دولار .

وهكذا فإن سعر الصرف الذي يعكس القوة الشرائية النسبية لعمليتين معينتين في ظل نظام حرية سعر الصرف يعتبر هو سعر التوازن الذي يميل سعر الصرف الفعلي أو الواقعي إلى الاتجاه إليه والاستقرار عنده وذلك طالما ظلت ألكوة الشرائية لهاتين العمليتين ثابتة على ما هي عليه . أما لو تحقق سعر صرف آخر في المثال المذكور حالا ، مثل ١ جنيه = ٢ ½ دولار فيكون الجنيه مغالى في سعره بالنسبة إلى الدولار ، والعكس فيما يتعلق بسعر الدولار بالنسبة إلى الجنيه ، وبالتالي ستكون السلع والخدمات المصرية وفقا لهذا السعر أغلى نسبيا من السلع والخدمات الأمريكية . وسيضع هذا الوضع إلى زيادة طلب المصريين على السلع الأمريكية ونقص طلب الأمريكيين على السلع المصرية ، أى زيادة عرض الجنيه عن طلبه ونقص عرض الدولار عن طلبه مما يؤدي إلى انخفاض سعر الجنيه مقوما بالدولار ، أى ارتفاع سعر الدولار مقوما بالجنيه . وإذا تغير سعر الصرف في اتجاه معدل التوازن ، أى ١ جنيه = ٢ دولار . وسيحدث العكس في حالة سعر صرف آخر ، مثل ١ جنيه = ١ ½ دولار . ففي هذه الحالة سيكون الجنيه مبخسا في سعره وستكون السلع والخدمات المصرية وفقا لهذا السعر أرخص نسبيا من السلع والخدمات الأمريكية مما يؤدي إلى زيادة طلب الأمريكيين على السلع المصرية ونقص طلب المصريين على السلع الأمريكية وزيادة عرض الدولار عن طلبه ، أى نقص عرض الجنيه عن طلبه ، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الجنيه . وهكذا يتغير سعر الصرف في اتجاه معدل التوازن مرة أخرى ، أى إلى ١ جنيه = ٢ دولار .

ويمبر ككسل عن نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة قائلا
 «١» عندما نقبل أن ندفع ثمننا مينا في العملة الأجنبية فالتنا ننظر إلى هذه العملة من وجهة نظر القوة الشرائية التي تمثلها بالنسبة إلى السلع والخدمات في دولة هذه العملة . ومن ناحية أخرى فالتنا عندما نعرض كمية معينة من عملتنا فالتنا نعرض قوة حالة لشراء سلطنا وخدماتنا . ونتيجة لهذا فإن تقديرنا لعملة أجنبية . مبرا عنه في شكل وحدات من عملتنا ، إنما يتوقف على القوة الشرائية النسبية للعمليتين كل في بلدها «(١)» .

Cassel : La monnaie et le change après 1914, p. 168.
 (١) cité par Barre : Economie politique, tome II, op. cit.,
 p. 594.

الصورة المقارنة النظرية :

إذا كانت نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة تنصرف إلى تعريف سعر صرف التوازن الذي يميل إلى أن يتحقق بين عملتين في ظل نظام حرية سعر الصرف وذلك في أية لحظة معينة من اللحظات ، فإن هذه النظرية في صورتها المقارنة إنما تنصرف إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن هذا من لحظة إلى أخرى . وهي تذهب إلى أن كل تغير في العلاقة بين القوة الشرائية للعميلتين محل البحث كل في بلدها اعتباراً من وضع معين للتوازن لابد وأن ينعكس في شكل تغير متناسب في سعر صرف التوازن بين هاتين العميلتين . وعلى هذا فلو كان سعر صرف التوازن بين الجنيه والدولار في فترة ما ، هي فترة الأساس ، هو ١ جنيه = ٢ دولار ، ثم حدث تغير في القوة الشرائية للجنيه أو للدولار أو لكليهما معاً في فترة لاحقة فإن سعر صرف التوازن بينهما في هذه الفترة اللاحقة لابد وأن يختلف عن سعر صرف التوازن في فترة الأساس وذلك بما يتناسب مع ما حدث من تغير في القوة الشرائية للعميلتين كل في بلدها . مثلاً لو كانت القوة الشرائية للجنيه قد انخفضت بدرجة أكبر مما انخفضت بها القوة الشرائية للدولار ما بين الفترتين محل البحث فلا بد أن ينخفض سعر صرف الجنيه في الفترة اللاحقة عنه في فترة الأساس . وبالعكس فإنه لو كانت القوة الشرائية للجنيه قد ارتفعت بدرجة أكبر مما ارتفعت بها القوة الشرائية للدولار ، فلا بد أن يرتفع سعر الجنيه في الفترة اللاحقة عنه في فترة الأساس . وكما هو معروف فإن القوة الشرائية للنقود ، أي قيمتها بعبارة أخرى . إنما تجد مظهرها الخارجى في مستوى الأسعار بحيث أن نقص القوة الشرائية للنقود ، أو قيمتها الحقيقية . إنما يدل عليه ارتفاع مستوى الأسعار وزيادة تلك القوة إنما يدل عليه انخفاض هذا المستوى . وعلى هذا فإنه يمكننا التوصل إلى صيغة بسيطة يمكننا من تحديد مستوى سعر صرف التوازن بين عملتين معينتين في فترة لاحقة وذلك بالمقارنة بسعر صرف التوازن الذى ساد في فترة الأساس وذلك أخذاً في الاعتبار ما حدث من تغير في القوة الشرائية لكل من هاتين العميلتين ما بين الفترتين المذكورتين كما يظهره التغير الذى حدث في مستوى الأسعار في دولتي العميلتين . وتأخذ هذه الصيغة الشكل التالى : وذلك بافتراض أن العميلتين محل البحث هما الجنيه والدولار وأن الرقم القيسى للأسعار في كل من مصر والولايات المتحدة كان في فترة الأساس هو ١٠٠

سعر صرف التوازن الحالي للجنيه = سعر صرف التوازن في فترة الأساس
الرقم القياسي الحالي للأسعار في الولايات المتحدة

× الرقم القياسي الحالي للأسعار في مصر

ووفقا لهذه الصيغة فانه لو كان سعر الصرف للجنيه في فترة الأساس هو ١ جنيه = ٢ دولار وكان الرقم القياسي الحالي للأسعار في الولايات المتحدة هو ١٥٠ مما يعنى ارتفاعا في مستوى الاسعار فيها ما بين فترة الأساس والفترة الحالية بمقدار ٥٠ ٪ ، وكان الرقم القياسي للأسعار في مصر هو ١٢٥ مما يعنى ارتفاعا في الاسعار فيها ما بين الفترتين بمقدار ٢٥ ٪ ، فان سعر صرف التوازن للجنيه يصبح : ١ جنيه = ٢ ١/٥ دولار (٢ × ١ ١/٥) .

ويعبر كاسل عن نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المقارنة قائلا « عندما تتعرض عملتان للتضخم فان سعر الصرف العادي بينهما سيكون معادلا لسعر الصرف القديم مضروباً في المعامل الذى يحدد درجة التضخم في كل بلد من البلدين ... ويمكن ان يعتبر هذا السعر ... بمثابة التعادل الجديد ما بين العملتين ، أى النقطة التى يجب ان يتأرجح حولها دائما سعر الصرف ، وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة : وهذا ما أسميه تعادل القوة الشرائية » (١) .

نقد النظرية :

نعرضت نظرية تعادل القوة الشرائية لانتقادات كثيرة سواء في صورتها المطلقة أم صورتها المقارنة . وفي صورتها المطلقة اخذ على النظرية ، أولا ، ما يلاحظ من ان كل السلع والخدمات الموجودة في دولة ما لا تعتبر منافسة مباشرة لمثيلاتها الموجودة في الدول الأخرى . فبعض السلع لا يمكن نقلها من سوق ثمنها منخفض فيها نسبيا إلى سوق ثمنها فيها مرتفع نسبيا وبالتالي لا توجد وسيلة لإقامة تعادل للقوة الشرائية فيها بينها ، ومثال هذا السلع القابلة للتلف وخدمات السكن . وثانيا ، فانه يلاحظ انه حتى بالنسبة إلى المنتجات التى يمكن نقلها من دولة إلى أخرى فانها لا تدخل كلها في التجارة الدولية بل يدخل جزء منها محسب ، وفي هذه الحالة لن يكون

Cassel : La monnaie et le change après 1914, p. 160. (١)

cité par Barre : Economie politique, tome II, op. cit.,

p. 595.

للفظرية معنى إلا إذا كان المستوى العام لأسعار كافة السلع في الدولة إنما يأخذ الاتجاه نفسه الذي يأخذه مستوى الأسعار الخاص بالمنتجات التي تدخل فعلا في التجارة الدولية ، وذلك في الأجل الطويل على الأقل . وثالثا وأخيرا ، فإنه يلاحظ أنه يوجد ميل بالنسبة إلى المنتجات محل التجارة الدولية إلى أن تكون رخيصة نسبيا في البلد الذي تصدر منه وغالية نسبيا في البلد الذي تستورد فيه وذلك نتيجة للوفرة النسبية لعوامل الإنتاج التي تدخل في تركيبها في الدولة الأولى وتندرتها النسبية في الدولة الثانية .

أما نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المقارنة فقد أخذ عليها ، أولا ، أنه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف بين عمليتي دولتين في حالة توازن وبالتالي يكون من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة التي يمكننا أن نقارن بسعر الصرف السائد فيها ما يحدث من تغيرات في هذا السعر في فترة لاحقة .

ومن ناحية ثانية فإنه ليس من المعروف أي الأرقام القياسية للأسعار هو الذي يتعين الأخذ به باعتباره هو الذي يمثل تمثيلا صحيحا ما يحدث في الدولة من تغير في المستوى العام للأسعار ما بين فترة الأساس والفترة اللاحقة التي نقارنها بها ، مع مراعاة أن السلع التي تشتمل عليها هذه الأرقام لا تدخل كلها في التبادل التجاري الخارجي . ويمكن ، بالرغم من هذا ، اعتبار أن الرقم القياسي لأسعار التجزئة هو أنسب الأرقام للقياس بالمهمة محل البحث .

ومن ناحية ثالثة ، فإن النظرية إنما تفترض في العلاقة الدالية بين مستوى الأسعار في الدولة ، أو القوة الشرائية للتقود فيها أو قيمتها . وسعر الصرف أن مستوى الأسعار هو المتغير المستقل وأن سعر الصرف هو المتغير التابع . لكنه يلاحظ أن تغير سعر الصرف يمكن أن يكون هو المتغير المستقل ومستوى الأسعار هو المتغير التابع وبالتالي يترتب على تغير سعر الصرف إحداث تغيير في مستوى الأسعار . ففي دولة مثل بريطانيا تمثل صادراتها ووارداتها أهمية كبيرة بالنسبة إلى إنتاجها القومي يترتب على تغير سعر صرف الجنيه الأسترليني بالانخفاض ارتفاع مستوى الأسعار فيها وذلك للأهمية الكبرى لواردات هذه الدولة من المواد الأولية وتامة الصنع . لكنه يلاحظ أننا في هذه الحالة نكون في الواقع بصدد علاقتين داليتين منفصلتين :

الأولى يكون سعر الصرف فيها هو المتغير التابع ومستوى الأسعار هو المتغير المستقل ، والثانية يكون سعر الصرف فيها هو المتغير المستقل ومستوى الأسعار هو المتغير التابع . وإن كان يكون سعر الصرف محل الدراسة في العلاقة الدالية الأولى ، وهى العلاقة الخاصة بنظرية تعادل القوة الشرائية ، غير سعر الصرف في العلاقة الدالية الثانية .

ومن ناحية رابعة ، فانه يلاحظ أن تغير الطلب الفعلى أو الإنفاق الكلى المصاحب لتغير حجم الدخل القومى يمكنه أيضا أن يؤثر في سعر الصرف ، وذلك لأن زيادة الطلب الفعلى إنما تعنى زيادة أيضا في الطلب على الواردات مما يؤدي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وبالتالي إلى انخفاض سعر الصرف ، كما أن نقص الطلب الفعلى معناه نقص الطلب على الواردات أيضا مما يؤدي إلى نقص عرض العملة الوطنية وبالتالي إلى ارتفاع سعر الصرف . لكنه يلاحظ أيضا أن تغير حجم الطلب الفعلى والدخل القومى إنما صاحبه تغير في المستوى العام للأسعار في الاتجاه نفسه وذلك وفقا للنظرية الحديثة في قيمة النقود ومستوى الأسعار (نظرية كينز) : ومن ثم يتفق اثر تغير الطلب الفعلى على سعر الصرف تماما مع اثر تغير مستوى الأسعار عليه ، بمعنى أن كلا من زيادة الطلب الفعلى وارتفاع مستوى الأسعار ائدى صاحبه يؤديان إلى زيادة في الطلب على الواردات وبالتالي إلى زيادة عرض العملة الوطنية وانخفاض سعر الصرف . والعكس صحيح في حالة انخفاض الطلب الفعلى ومستوى الأسعار .

ومن ناحية خامسة وأخيرة . فإن أهم نقد يوجه إلى النظرية في الواقع هو أنها لا تأخذ في اعتبارها أن عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الدولة وطلبها بواسطة المقيمين في خارجها لا يتمان فقط بسبب رغبة كل من المقيمين وغير المقيمين في تسوية المدفوعات المترتبة على تبادل السلع والخدمات ما بينهم وإنما يتمان أيضا لأسباب أخرى كثيرة . فالمقيمون في الدولة يعرضون النقود الوطنية ، أو يطلبون النقود الأجنبية ، عندما يرغبون في القيام باستثمارات طويلة الأجل أو تصيرة الأجل في الخارج ، وعندما يرغبون في دفع أرباح وفوائد الاستثمارات الأجنبية في الدولة ، وعندما يريدون القيام بعمليات مضاربة على العملة . وبالعكس فإن غير المقيمين إنما يطلبون النقود الوطنية ، أو يعرضون النقود الأجنبية . عندما يريدون القيام

باستثمارات طويلة الأجل أو قصيرة الأجل في الداخل . وعندما يرغبون في القيام بأرباح وفوائد الاستثمارات الوطنية في الخارج ، وعندما يرغبون في القيام بعمليات مضاربة على العملة . وإن كان فانه يحدث في الواقع طلب وعرض للعملة الوطنية لأسباب أخرى كثيرة غير تبادل السلع والخدمات مما يعنى انه يمكن لسعر الصرف بين عملتيهما ان يتغير من فترة لأخرى حتى بالرغم من عدم تغير القوة الشرائية لهاتين العملتين كل في بلدهما ما بين الفترتين المذكورتين . وفي الحقيقة فان سعر الصرف إنما يتحمل تأثير التغير في عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الدولة وطلبها بواسطة المقيمين في خارجها لا بسبب تسوية المدفوعات المترتبة على تبادل السلع والخدمات وحدها . وهى العناصر التى تتأثر بالمستوى العام للأسعار أو بالقوة الشرائية للنقد في كل من الدولة والخارج ، وإنما بفض النظر عن ماهية سبب التغير في طلب العملة الوطنية وعرضها .

لكن الجدير بالذكر الآن هو انه برغم كل هذه الانتقادات لنظرية تعادل القوة الشرائية فانه لا يمكن اعتبارها خاطئة تماما ولا فائدة منها ، بل هى على العكس نظرية صحيحة ، مع بعض التحفظات ، كتبسيط للواقع . فضلا عن هذا فانها مفيدة للغاية في الحياة العملية ، وإن لم تكن دقيقة كل الدقة على النحو الذى يبدو من الصيغة التى عرضناها للصورة المقارنة للنظرية . وفي الحقيقة فان جوستاف كاسل . الذى اشاع نظرية تعادل القوة الشرائية خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها . لم يكن غافلا عن حدود هذه النظرية ولا عن التحفظات التى ترد عليها ، وطبقا لكاتب سويدي آخر أشهر منه ، هو جونار ميردال : فان « كل شخص يدرس بعناية صياغة كاسل لهذه النظرية سيجد أن كاسل نفسه قد وصفها بأنها تبسيط تقريبي كبير مخيد بالذات لأنه يركز بشدة على فكرة واحدة اعتقد كاسل ، كما اعتقد أنا بحق ، في وجوب إدخالها بكل قوة ممكنة في عقول المسؤولين السياسيين ورجال البنوك في ذلك الوقت . ولو كانت نظرية تعادل القوة الشرائية قد سادت . أو كان قد نظر إلى هذه النظرية منذ البداية كتبسيط تقريبي شديد بما يناسب وضعا خاصا ، لكانت المناقشات العلمية قد تجنبنا خلاصات طويلة الأمد حول هذا الموضوع » (١) .

Myrdal, Gunnar : Monetary Equilibrium, Hodge, (١)

London, 1939, p. 2, in Whittlesey : Principles and Practices of Money and Banking, op. cit., p. 638.

وفي الواقع فإن فكرة وجود علاقة بين مستويات الأسعار في الدول المختلفة وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظم حرية الصرف تعتبر اسهاما كبيرا وصحيحا في نظرية الصرف . وهناك مجالان عظيمان يتبوأ فيهما فائدة نظرية تعادل القوة الشرائية . أما المجال الأول فهو حدوث ارتفاع في الأسعار في دولة ما بدرجة أكبر مما حدث في الدول الأخرى . إذ توضح هذه النظرية وجوب تخفيض سعر صرف عملة الدولة الأولى وإلا ستكون منتجاتها أغلى نسبيا من منتجات الدول الأخرى مما يهدد قدرتها على التصدير ومناسعة الدول الأخرى في الأسواق العالمية . ويبدو أن الواقع المشاهد في الوقت الحاضر إنما يؤيد نظرية تعادل القوة الشرائية : فعندما تزداد الأسعار في دولة ما دون أن تزداد في الدول الأخرى بالدرجة نفسها ويبقى سعر الصرف لعملة هذه الدولة دون تغيير تتسع الفجوة بين مستوى الأسعار فيها وسعر صرفها مما يدفع بها في نهاية الأمر إلى تخفيض سعر صرف عملتها في مواجهة عملات الدول الأخرى وذلك عندما تصبح المبالاة في سعر صرف هذا أكبر من أن تحتل . والمجال الثاني هو وقوع ظروف استثنائية مثل حرب عالمية تسبب في إحداث موجات تضخم بدرجات متفاوتة في الدول المختلفة واضطراب في التبادل التجاري ما بينها ورغبة هذه الدول في إنعاش مجموعة أسعار للصرف ما بين عملاتها بعد انتهاء هذه الظروف . نرى من هذه الحالة تنفيذ نظرية تعادل القوة الشرائية باعتبارها موجها . وإن لم يكن دقيق كالدقة . في تحديد مجموعة أسعار الصرف التي يحتل أن نعكس أكثر من غيرها الظروف الجديدة المتغيرة لاختلاف الدول .

المراجع في نظرية تعادل القوة الشرائية :

- Balassa, E. : «The Purchasing - Power Parity Doctrine : A Reappraisal» in *International Finance* (Cooper, R.N., ed), Penguin Books Ltd., Harmondsworth, Middlesex, England, 1969, pp. 191-210.
- Metzler, Lloyd A. : «Exchange Rates Prices», in *Foreign Trade and Finance* (Allen, William I. and Allen, Clark Lee. Eds.), The Macmillan Company, New York, 1959, pp. 287-295.

Stokes, Milton L. and Arit, Cart, T. : Money, Banking and the Financial System, The Roland Press Company, New York, 1955 pp. 456-461.

Barre : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 594-598.

Baumol and Chandler : Economic Processes and Policies, op. cit., pp. 526-528.

Benham : Economics, op. cit., pp. 520-522.

Byé : Relations économiques internationales, op. cit., pp. 492-500.

Cairnocross : Introduction to Economics, op. cit., pp. 578-582.

Enke and Salera : International Economics, op. cit., pp. 116-120.

Fairchild ; Buck and Slesinger : Principles of Economics, op. cit., pp. 485-487.

Fisher : Money and Banking, op. cit., pp. 351-355.

Gordon : International Trade, op. cit., pp. 330-336.

Guillon : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 473-475.

———— : La Monnaie, op. cit., pp. 550-557.

Haberler : The Theory of International Trade, op. cit., pp. 32-40

Hanson : Monetary Theory and Practice, op. cit., pp. 164-166.

Krause : The International Economy, op. cit., pp. 75-78.

Kindelberger : International Economics, op. cit., pp. 474-477.

Marcy : Economie internationale, op. cit., pp. 173-181.

Steiner and Shapiro : **Money and Banking**, *op. cit.*, pp. 601, 604-606.

Tarshis : **International Trade and Finance**, *op. cit.*, pp. 322-325.

Viner : **Studies in the Theory of International Trade**, *op. cit.*, pp. 379-387.

Whittlesey : **Principles and Practices of Money and Banking**, *op. cit.*, pp. 636-639.

Yeager : **International Monetary Relations**, *op. cit.*, pp. 170-180

————— : **The International Monetary Mechanism**, *op. cit.* pp. 73-75.

المطلب الثالث

تخفيف تقلب سعر الصرف

تدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي :

إن المميز الأساسي لنظام حرية سعر الصرف هو تقلب سعر صرف عملة الدولة بحسب ظروف العرض والطلب اليومية . لكن مثل هذا التقلب ضار بحركة التبادل التجارى وبحركة الاستثمارات بين الدولة والدول الأخرى لأن المصدر لسلعة ما لن يستطيع أن يعلم مقدار ما سيتلقاه فعلا من عملة وطنية نتيجة لهذا التصدير إذا كان ثمن البيع مقوماً بالنقد الأجنبي ، كما أن المستورد لسلعة ما لن يتمكن بدوره من معرفة ما سيتمين عليه أن يدفعه ثمنها لها مقدراً بعملته الوطنية إذا كان ثمن الشراء مقوماً بالنقد الأجنبي . ذلك أن كل شيء إنما يتوقف على المستوى الذى سيكون عليه سعر الصرف وقت دفع ثمن السلعة بالمقارنة بمستوى هذا السعر وقت الاتفاق على الثمن . أيضاً فإن المستثمر الوطنى فى دولة أخرى لن يستطيع أن يعلم بالضبط مقدار ما عليه أن يدفعه بعملته الوطنية ليقيم استثماراً معيناً فى هذه الدولة الأخرى . كذلك يعطى تقلب سعر الصرف فرصة ذهبية للمضاربين على العملات لتحقيق أرباح طائلة عن طريق بيعهم عملة لإحدى الدول اليوم فى مقابل عملة دولة أخرى ثم بيعهم فى النقد عملة الدولة الأخرى فى مقابل عملة الدولة الأولى . وأخيراً فقد يتقلب سعر الصرف لا لشيء إلا لإشاعة قوية لا أساس لها من الصحة فيما يتعلق بمستقبل عملة الدولة ، أو عملات الدول الأخرى .

ولهذه الأسباب كلها رغبت مختلف الدول بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب فى أوائل الثلاثينات وانباع نظام حرية سعر الصرف فى أن تتدخل فى سوق الصرف الأجنبي فيها بهدف تخفيف التقلب فى سعر صرف العملة الوطنية والعمل على استقراره عند المستوى السكيل بتحقيق مصلحة الاقتصاد القومى . وقد قصد بهذا التدخل أن يكون وسيلة منظملة ومستمرة للتأثير فى سوق الصرف الأجنبي من أجل منع التقلب المفاجئ فى سعر العملة الوطنية وفى الوقت نفسه السماح بتغير هذا السعر إذا ما اقتضت ذلك أوضاع الاقتصاد القومى بالمقارنة بأوضاع الاقتصاديات الأجنبية . وهكذا

يعد هذا التدخل من جانب الدولة في سعر الصرف بهدف العمل على استقراره بمثابة حل وسط ما بين الثبات الكامل لسعر الصرف في نظام ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب والتقلب الكامل لهذا السعر في نظام حرية سعر الصرف في ظل النقود الورقية القابلة للتحويل . ولهذا فقد اعتبر هذا التدخل بمثابة خطوة لها مغزاها في اتجاه إيجاد أشكال جديدة للتنظيم النقدي الدولي .

صندوق استقرار الصرف :

أما الأداة الفنية التي تدخلت بها الدولة في سوق الصرف الأجنبي فكانت هيئة مستقلة ملحقة بوزارة المالية أو بالبنك المركزي أطلق عليها في بريطانيا . وكانت الدولة الأولى التي تعمد إلى إنشاء مثل هذه الهيئة في ربيع ١٩٢١ . اسم « حساب معادلة الصرف » في حين أطلق عليها في الولايات المتحدة في عام ١٩٢٣ وفي فرنسا في عام ١٩٣٦ وفي باقي الدول الأخرى اسم « صندوق استقرار الصرف » . وعند إنشاء مثل هذا الصندوق فإن الدولة تتمد بمقتادير من الذهب والعملات الأجنبية والعملات الوطنية كاحتياطي له . وقد كلفت الطريقة الفنية لتدخل الصندوق في سوق الصرف الأجنبي للعمل على استقرار العملة الوطنية وتخفيف التقلب في سعرها بسيطة ومباشرة . فهي تعتمد على أن سعر صرف العملة الوطنية بالعملات الأجنبية إن هو إلا نتيجة لثلاثي قوى العرض والطلب على العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الدولة وبواسطة المقيمين في الخارج . وهكذا فإنه يمكن التخفيف من هذه الحركة بإدخال بعض التغيير في قوى العرض والطلب الخاصين بالعملة الوطنية به من شأنه استقرار سعر الصرف عند المستوى المرغوب فيه . ولهذا فإنه في حالة ميل سعر صرف العملة الوطنية إلى الانخفاض . مثلا بسبب اضطرابات عمالية أو حركة خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل . فإن الصندوق يعمد إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي بواسطة المتعاملين المعتادين فيه مشتريا للعملة الوطنية وذلك بجزء مما يملكه من ذهب وعملات أجنبية . وبهذا يميل سعر الصرف إلى الارتفاع إلى المستوى المرغوب فيه ، أو يوقف اتجاهه إلى الانخفاض . أما في حالة اتجاه سعر صرف العملة الوطنية إلى الارتفاع . مثلا بسبب قدوم تيسار من رؤوس الأموال قصيرة الأجل أو نتيجة لضعف مؤقت طرأ على إحدى العملات الأجنبية ، فإن الصندوق يتدخل في سوق الصرف الأجنبي بالاعتماد للعملة الوطنية وذلك بجزء مما يملكه منها . وبهذا يميل سعر الصرف إلى الانخفاض إلى المستوى المرغوب فيه ، أو

يتوقف اتجاهه إلى الارتفاع . وبهذه الطريقة وتلك يستطيع صندوق استقرار الصرف ان يجنب العملة الوطنية تأثير التقلبات الطارئة في سعر صرفها .

وجدير بالفكر ان تدخل الصندوق في سوق الصرف الاجنبى إنما يقصد به تعويض التقلبات في سعر العملة الوطنية التى تجد مصدرها في أسباب مؤقتة أو عابرة ، مثل ضغط موسمى على هذه العملة أو حركات لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أو مضاربت على العملة . أما التغيرات في سعر الصرف نتيجة لأسباب اقتصادية حقيقية وطويلة الأجل تجد أسسها في الوضع الحقيقى للاقتصاد القومى فإنه لا يمكن للصندوق ان يواجهها في امر . فلو استمرت قيمة واردات الدولة في أن تكون أكبر من قيمة صادراتها وذلك لسنوات طويلة فإن الصندوق سيتمكن من المحافظة على سعر الصرف ومنعه من الانخفاض فقط إذا تمكن من التدخل باستمرار . ولقد طويلة في سوق الصرف الاجنبى مشتريا للعملة الوطنية بما لديه من ذهب و عملات اجنبية وذلك لتمويض الزيادة في عرضها عن طلبها . لكن مثل هذه السياسة من شأنها استنزاف احتياطي الصندوق من الذهب والعملات الأجنبية ، وبالتالي تنتهى قدرته إن عاجلا أو آجلا على التدخل في سوق الصرف الاجنبى بهدف تدعيم قيمة العملة الوطنية بما يترك سعرها ليتحدد بقوى عرضها وانطلب عليها ، ومن ثم ينخفض هذا السعر بكل تأكيد نتيجة لزيادة عرضها في مواجهة النقص في طلبها عليها . وإذن يكون تدخل الصندوق أكثر فعالية في حالة الاختلال العارض بين عرض العملة الوطنية والطلب عليها منه في حالة الاختلال الدائم أو الاساسى بينهما .

ومن ناحية أخرى فإن نجاح الصندوق في تدخله في سوق الصرف الاجنبى إنما يعتمد إلى حد كبير على حجم موارده من الذهب والعملات الأجنبية . فكلما زادت هذه الموارد زادت إمكانية نجاحه . ذلك أنه إذا لم تكن هناك مشكلة حقيقية في تدخل الصندوق لمنع سعر صرف العملة الوطنية من الارتفاع لأنه ما عليه في هذه الحالة سوق بيع كميات من العملة الوطنية يمكنه الحصول عليها بسهولة من البنك المركزى والسلطات النقدية في الدولة . فإن المشكلة الحقيقية إنما تبدو عندما يكون من الضروري أن يتدخل الصندوق لمدة طويلة لمنع سعر الصرف من الانخفاض . فهنا تضع موارد الصندوق من الذهب حداً أقصى لقدرته على تحقيق الهدف من هذا التدخل . وإما كان الصندوق إنما يمتلك بالضرورة قدراً محدوداً من الذهب والعملات

الأجنبية في حين أن قدرته على الحصول على العملات الوطنية . على الأقل نظريا ، قدرة غير محدودة فانه يتيقن من هذا أن فرصة النجاح ايلم تدخل الصندوق في سوق الصرف الأجنبي هي اكبر بكثير عندما يتعلق الأمر بمنع ارتفاع سعر صرف العملة الوطنية منها عندما يتعلق الأمر بمنع انخفاضه .

مشكلات التدخل في سوق الصرف الأجنبي :

لكن تدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي بهدف تخفيف تقلب سعر الصرف بواسطة صندوق استقرار الصرف . ككل نظام نقدي آخر ، لا يمكنه أن يخلو من المشكلات . وتمثل إحدى هذه المشكلات في صعوبة إدارة عملية التدخل هذه إدارة سليمة ، وبالذات صعوبة التمييز عملا بين الاختلال في عرض العملة الوطنية والطلب عليها الذي يرجع إلى أسباب مؤقتة وعارضة ، وبالتالي يستدعى الأمر مكافحته عن طريق عرض الصندوق للعملة الوطنية أو طلبها بحسب الأحوال . والاختلال في هذا العرض والطلب الذي يعتبر اختلالا أساسيا يجد مصدرة في الأوضاع الحقيقية للاقتصاد القومي بالمقارنة بأوضاع الاقتصاديات الأجنبية إذا كان من شأنه انخفاض سعر العملة الوطنية مما لا يجدي معه تدخل الصندوق . على الأقل في الأجل الطويل .

وتتحصل مشكلة أخرى في إمكان شسب نظام تدخل الدولة في سوق تصرف الأجنبي . كما طبق في الثلاثينات ، في حدوث تناقضات في السياسات الوطنية لمختلف الدول قد تفضي في النهاية إلى نوع من الحرب الاقتصادية فيما بينها . فقد يحدث أن تحاول دولة ما مقاومة الارتفاع في سعر صرف عملتها وذلك رغبة في تشجيع الصادرات والاقبال من الواردات مما يزيد من الدخل القومي والمعمالة فيها ويحد من نسبة عدد العمال العاطلين عن العمل . وفي هذه الحالة سيتدخل صندوق استقرار الصرف في هذه الدولة بشراء العملات الأجنبية وبيع العملة الوطنية . لكنه في الوقت نفسه قد توجد دولة أخرى تجد في ارتفاع سعر صرف عملتها نتيجة لتدخل صندوق الدولة الأولى على هذا النحو ما يهدد بنقل البطالة اليها وذلك بسبب ما سترتب على هذا الارتفاع من نقص في صادراتها وزيادة في وارداتها ومن ثم تمهد إلى شراء عملة الدولة الأولى وبيع عملتها الوطنية . وإنش يوجد تناقض ما بين السياستين الوطنيتين للدولتين المذكورتين . ولا يمكن سجاح هاتين السياستين مما في الوقت ذاته .

وقد حدث مثل هذا التناقض عملاً خلال الثلاثينات وذلك إلى أن أقيم نوع من التعاون بين السلطات النقدية في مختلف الدول بمقتضى الاتفاق الثلاثي الذي وقع في أكتوبر ١٩٣٦ بين فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة وانضمت إليه عدة دول فيما بعد بهدف التنسيق بين سياسات صناديق استقرار الصرف العاملة في هذه الدول والعمل على استقرار سعر صرف عملاتها . لكن هذا الاتفاق لم يأت بوسيلة لمواجهة حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بقصد المضاربة . وقد نجح الاتفاق في تحقيق الهدف منه وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية ؛ فضلاً عن هذا فقد أظهر بوضوح أنه إذا أريد للتخفيف من تقلبات سعر الصرف في ظل نظام حرية سعر الصرف أن ينجح فلا بد من تعاون دولي في هذا المجال . وقد وعى الخبراء الذين اجتمعوا في نهاية الحرب العالمية الثانية من أجل إقامة نظام نقدي دولي هذا الدرس جيداً وذلك كما سنرى فيما بعد عند دراسة النظام النقدي الدولي . كذلك فقد امد ذلك الاتفاق هؤلاء الخبراء ببعض الخبرة العملية في مجال التعاون النقدي الدولي ظهرت فائدتها بوضوح عند وضعهم للنظام النقدي الدولي الحالي . ومهما يكن من أمر فقد كان من شأن ظهور نظام آخر للصرف ، هو نظام الرقابة على الصرف ، خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التي تلتها مباشرة التغطية على دور صندوق استقرار الصرف في مختلف الدول انى عرفت هذا الصندوق .

المراجع في تخفيف تقلب سعر الصرف :

Barre : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 557-562.

Day : Outline of Monetary Economics, op. cit., pp. 443-450.

Fairchild ; Buck and Slesinger : Principles of Economics, op. cit., p. 491.

Fisher : Money and Banking, op. cit., pp. 332-334.

Gordon : International Trade, op. cit., pp. 355-358.

Guillon : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 501-504.

———— : La monnaie, op. cit., pp. 596-593.

Harrod : International Economics, op. cit., pp. 91-94.

- Hanson : Monetary Theory and Practice, op. cit., pp. 159-164.**
- James : Economics, Basic Problems and Policies, op. cit., pp. 563-564.**
- Krause : The International Economy, op. cit., pp. 78-80.**
- Morgan : Introduction to Economics op. cit., pp. 668-670.**
- Nevin : Textbook of Economic Analysis, op. cit., pp. 431-432.**
- Snider : International Monetary Relations, op. cit., pp. 83-88.**
- Stokes Arit : Money, Banking and the Financial System, op. cit., pp. 463-465.**
- Wells : International Economics, op. cit., pp. 193-194.**
- Whittlessey : Principles and Practices of Money and Banking, op. cit., pp. 639-641.**

المبحث الثالث

نظام الرقابة على الصرف

إن الرقابة على الصرف هي فن بمقتضاه تحتكر الدولة شراء الصرف أو النقد الأجنبي وبيعه بحيث تقوم بدور محتكر الشراء ومحتكر البيع معا بالنسبة إلى العملات الأجنبية وذلك من أجل تعبئة الصرف الأجنبي المتاح بكميات قليلة نسبيا وتوزيعه على مختلف طالبيه بحيث يبقى الطلب على هذا الصرف في حدود الكمية المعروضة منه ومن ثم يمكن لسعر الصرف ان يظل ثابتا وذلك بالرغم من المنافسة فيه ، اى من المخالفة في سعر صرف العملة الوطنية . وفى ظل نظام الرقابة على الصرف لا يتحدد سعر الصرف نتيجة لتلقى قوى عرض العملة الوطنية بواسطة المقيمين في الدولة وقوى طلبها بواسطة المقيمين في الخارج كما هي الحال في ظل نظام حرية سعر الصرف ، بل ان الطلب الفعلى على الصرف الأجنبي إنما يحمصر بواسطة الدولة في حدود الكمية المعروضة من هذا الصرف وذلك على أساس سعر معين للصرف تحددته الدولة بنفسها إداريا . كذلك يختلف نظام الرقابة على الصرف اختلافا جوهريا عن نظام تدخل الدولة في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام حرية سعر الصرف للتخفيف من تقلب سعر الصرف . ففى حين يتدخل صندوق استقرار الصرف في هذه السوق كمتعامل عادى يبيع ويشترى العملة الوطنية بالتناقص مع المتعاملين الآخرين المتعدين من أجل تحقيق هدف استقرار سعر الصرف ، فان الدولة تصبح هي المشترى الوحيد والبائع الوحيد للصرف الأجنبي في نظام الرقابة على الصرف . وهكذا فانه في حين يستخدم صندوق استقرار الصرف نظام السوق وقوى العرض والطلب فيه فان الدولة في نظام الرقابة على الصرف تلغى هذه السوق كلية وتضع مكانها احتكرا للتعامل في الصرف الأجنبي شراء وبيعا .

وكما ذكرنا من قبل فان كثرة الدول إنما تتبع الآن نظام الرقابة على الصرف وذلك ميمسا عدا الدول الرأسمالية المتقدمة وبعض الدول المتخلفة والغنية في الوقت نفسه المرتبطة اقتصاديا بها ارتباطا وثيقا ، مثل الدول العربية المنتجة للبتروول .

وتعتبر الرقابة على الصرف أداة فنية لتقييد حركة التجارة الخارجية للدولة مثلها في ذلك مثل الضرائب الجمركية ونظام الحصص أو القيود الكمية ، وهى لهذا تخضع من حيث الحكم لها أو عليها لما سبق ان ذكرناه عند دراسة مذهب حرية التجارة ومذهب تقييد التجارة . . ويلاحظ انه يتقدم الدولة وقهرها للتخلف الاقتصادي فانها تتمكن من التخفيف من نظم الرقابة على الصرف تدريجيا وجعل عملتها في نهاية الامر قابلة للتحويل ، اى قابلة للتحويل بحرية إلى عملات الدول الأجنبية الأخرى .

فن الرقابة على الصرف :

إن المميز الاساسى لنظام الرقابة على الصرف هو احتكار الدولة ، بواسطة جهاز خاص تنشئه لهذا الغرض يطلق عليه عادة اسم إدارة النقد ، شراء وبيع العملات الأجنبية بحيث يجبر كل من يحصل على نقد اجنبى بأية طريقة كانت على بيعه إلى إدارة النقد وبالسعر والشروط التى تحددها هى وكذلك يجبر كل من يريد الحصول على نقد اجنبى لاي سبب كان على شرائه من هذه الإدارة وذلك ايضا وفقا للسعر وللشروط التى تحددها . لكنه بالإضافة إلى هذا فان دول الرقابة على الصرف عادة ما تقرر عددا من الإجراءات الأخرى لتقوية احتكارها للنقد الاجنبى ولجعله أكثر فعالية ، وهى إجراءات تتطلب كلها إقامة أجهزة كثيرة للرقابة وإصدار قوانين وقرارات متعددة تكون عرضة لتعديلات متواصلة بحسب ما يكشفه تطبيقها من تصور فى تناول وجه من الوجوه التى يتضمنها احتكار الدولة للنقد الاجنبى .

من أهم الإجراءات المذكورة ما يلى :

١ — إجبار المقيمين فى الدولة على بيع ما يمتلكونه من نقد اجنبى فى وقت نرض الرقابة على الصرف سواء فى الداخل ام فى الخارج إلى إدارة النقد . وقد يمتد هذا الاجبار إلى تسليم القيم المتولة التى ندر نخلا بالنقد الاجنبى وذلك ضمنا لقيام أصحابها ببيع هذا الدخل مستقبلا لإدارة النقد .

٢ — حظر تصدير واستيراد العملة الوطنية .

٣ — حظر تصدير رؤوس الأموال من الدولة بكافة أشكالها بما فى ذلك

القيم المنقولة والمعادن النفيسة والسلع صغيرة الحجم ذات القيمة المرتفعة كالجوهرات .

٤ — تحديد قيمة ما يسمح للمسافرين إلى الخارج بتحويله إلى نقد أجنبي .

٥ — إقامة رقابة شديدة على عمليات التجارة الخارجية لضمان قيام المصدرين بادخال قيمة صادراتهم بالنقد الأجنبي وبيعها لإدارة النقد وعدم قيامهم ببخس قيمة هذه الصادرات والاحتفاظ بالفرق بين قيمتها الحقيقية والقيمة المعلنة في الخارج مما يعتبر تصديرا لراسمال ، وكذلك لضمان عدم قيام المستوردين بالمغالة في قيمة وارداتهم والحصول على كميات من النقد الأجنبي أكبر من الكمية اللازمة لسداد قيمة هذه الواردات .

٦ — وأخيرا فقد تقوم الدولة بتجديد حقوق غير المقيمين فيها بمعنى فتح حسابات بالبنك المركزي أو بالبنوك التجارية لغير المقيمين تودع فيها انواع معينة من المبالغ المستحقة لهم كحقوق يلتزم بتنفيذها المقيمون في الدولة مثل فوائد السندات وأرباح الأسهم وأقساط القروض . ويعتبر دفع المقيمين لهذه المبالغ في الحسابات المجددة بمثابة وفاء صحيح لديونهم ، لكنه لا يجوز لأصحاب هذه المبالغ تحويلها إلى الخارج ، أي في شكل عملات دولهم ، وإن كان يجوز لهم عادة استخدامها كلها أو نسبة منها في وجوه معينة مثل التوظيف في سندات حكومية طويلة الأجل أو في السياحة في داخل الدولة أو كتمن للصادرات من بعض السلع المعينة التي تجد الدولة صعوبة في تصريفها في السوق العالمية . وقد أتبعتم ألمانيا نظام الحسابات المجددة اعتبارا من عام ١٩٢١ . ويشبه التجاء الدولة إلى تجديد حقوق غير المقيمين تجديد البنوك للودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية لعملائها بصفة مؤقتة . ويلاحظ أن الدولة تلجأ أيضا إلى هذا التجديد في أوقات الحروب وذلك بالنسبة إلى حقوق غير المقيمين من مواطني الدول الأعداء .

وعندما نحتكر الدولة الصرف الأجنبي فإن عرض هذا الصرف وطلبه لن يكون له أثر في تحديد سعر صرف العملة الوطنية ، بل تقوم إدارة النقد بمثل هذا التحديد . وهناك حالات متعددة لسعر الصرف في ظل نظام الرقابة

على الصرف . فقد تقرر الإدارة سعر صرف موجد تقوم على أساسه بشراء النقد الأجنبي ويبيعه في الحالات وفي الحدود التي يسمح فيها بالبيع . لكن مثل هذا السعر الموجد لن يقضى على السوق السوداء للصرف الأجنبي والتي ينخفض فيها سعر صرف العملة الوطنية بالنظر إلى أن هذا السعر إنما يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب عليها . كذلك قد تقرر إدارة النقد إقامة سوقين للصرف : الأولي يسود فيها السعر الرسمي ، والثانية تعتبر سوقا حرة يتحدد فيها سعر الصرف وفقا لقوى العرض والطلب على العملة الوطنية . وقد بدأت بهذا النظام الأرجنتين قبل الحرب العالمية الثانية كما اتبعته إيطاليا في عام ١٩٤٧ وفرنسا في عام ١٩٤٨ . وفي فرنسا كانت الواردات من المواد الأساسية مثل الفحم والحبوب تتمتع بسعر الصرف الرسمي لأنها كانت تستورد بواسطة أجهزة الدولة مباشرة أو بواسطة تراخيص استيراد خاصة تمنحها الدولة . أما السوق الحرة للصرف فقد أقيمت في باريس حيث كانت تباع فيها نصف حصيلة السلع المصدرة في حين كان النصف الآخر يباع إلى الدولة بسعر الصرف الرسمي . أيضا فقد كان التعامل في هذه السوق يمتد إلى النقد الأجنبي الذي يرد عن غير طريق تصدير السلع مثل نفقات السياح الأجانب . وقد كان يتعين على من يريد الحصول على نقد أجنبي لاستيراد سلع عادية أو لإجراء تحويلات مالية مرخص بها أن يحصل على هذا النقد من السوق الحرة . وأخيرا فقد تقرر إدارة النقد إقامة نظام لمتعدد سعر الصرف ، فالى جانب سعر الصرف الرسمي والذي يتضمن مغالاة كبيرة في سعر العملة الوطنية توجد مجموعة كبيرة من الأسعار كل سعر منها خالص بعملية معينة من عمليات الاستيراد أو التصدير . وعادة ما تطبق الدولة سعر صرف منخفض بالنسبة إلى الواردات من المواد غير الضرورية والصادرات من السلع التي تريد الدولة تشجيع تصديرها وسعر صرف مرتفع على غير ذلك من الواردات والصادرات . وقد اتبعت ألمانيا النازية نظام متعدد أسعار الصرف حيث بلغت هذه الأسعار حوالي ثلاثين سعرا مختلفا يتراوح الانخفاض فيها عن سعر الصرف الرسمي ما بين ٣٠ ٪ و ٧٠ ٪ . وقد كان سعر المارك السياحي مثلا اقل من سعر المارك الرسمي بـ ٧٠ ٪ .

أهداف الرقابة على الصرف :

توجد أهداف متعددة لنظام الرقابة على الصرف أهمها ما ينطبق

بالمحافظة على قيمة مرتفعة للعملة الوطنية وذلك بتقنين السكينة المحدودة المعروضة من النقد الأجنبي ما بين مصادر الطلب المختلفة عليها مما يسمح بالإبقاء على سعر صرف مرتفع للعملة الوطنية . وتفضل الدولة الإبقاء على مثل هذا السعر المرتفع وذلك بدلا من تركه ينخفض إلى المستوى الذى تحدده قوى الطلب على العملة الوطنية وعرضها في سوق الصرف الأجنبي . ونعمد الدولة في مواجهة هذا السعر المرتفع للعملة الوطنية على احتكارها ببيع النقد الأجنبي من أجل تحقيق التوازن في مدفوعاتها الخارجية وذلك بدلا من ترك هذا التوازن يفحق عن طريق انخفاض كبير في سعر صرف العملة الوطنية كما ستكون عليه الحال في ظل نظام حرية الصرف .

ومن أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي منع خروج رؤوس الأموال من الدولة بما يؤدي إليه من عجز في ميزان مدفوعاتها الخارجية . وقد كان هذا الهدف من بين الأهداف الرئيسية لفرض الرقابة على الصرف في ألمانيا والأرجنتين وبعض الدول الأخرى في خلال الثلاثينات . وتعتبر الرقابة على انصرف أداة فعالة في هذه الحالة في مكافحة الحركات المفاجئة لرؤوس الأموال لأن رفض السلطات النقدية في الدولة أن تبيع النقد الأجنبي لهذا الغرض إنما يعنى سد الطريق القانونية الوحيدة التى تتمكن بواسطتها رؤوس الأموال من الخروج من الدولة . وتجد الدول المختلفة في الرقابة على الصرف الأداة المناسبة لمكافحة خروج رؤوس الأموال المتوافرة فيها بندرة نسبية وذلك بعدم إعطاء مالكيها فرصة لاستثمارها في خارج الدولة .

ومن أهداف الرقابة على الصرف أيضا ، وخاصة في الدول المختلفة ، الحد من الواردات غير الضرورية التى تميل الطبقات الغنية إلى استيرادها والتي لا تسهم في تنمية الاقتصاد القومى وذلك مثل السلع الكمالية والاستهلاكية المعمرة . وفي هذه الحالة يوجه الصرف الأجنبي الذى تحصل عليه الدولة إلى استيراد رؤوس الأموال الإنتاجية والمواد اللازمة لاستهلاك الصناعة الوطنية .

كذلك فإن من أهداف الرقابة على الصرف عزل الاقتصاد القومى عن الخارج حتى يمكن تحقيق سياسة العمالة الكاملة في الداخل دون خشية الاختلال في التوازن الخارجى للدولة . فمن طريق الرقابة على الصرف يمكن تخفيض حجم الواردات وعدم السماح لها بزيادة نتيجة لزيادة الدخل القومى ومن ثم لا تصاحب زيادة هذا الدخل زيادة في قيمة الواردات يمكن أن تسبب

في عجز في ميزان مدفوعات الدولة وضغط على سعر صرف عملتها يهدد بتخفيضه . ويلاحظ أنه لا يمكن الحكم على فعالية مثل هذه السياسة إلا من حيث تأثيرها على مستوى الدخل القومي الحقيقي في الأجل الطويل . ذلك أن عزل الاقتصاد القومي عن اقتصاديات الدول الأخرى ومن ثم التخلي عن فوائد تقسيم العمل الدولي نتيجة لنظام الرقابة على الصرف قد يؤدي في الواقع إلى إلحاق خسارة بهذا الاقتصاد يكون من شأنها نقص مستوى الدخل القومي الحقيقي في الأجل الطويل وليس زيادته .

ومن بين أهداف الرقابة على الصرف ، وعلى الأخص في حالة المساهمة النزائية في الثلاثينات ، التمييز في المعاملة ما بين مختلف الدول وذلك وفقا للاتجاه السياسي للدولة . وقد استخدمت المساهمة الرقابة على الصرف من أجل ربط اقتصاديات دول أوروبا الوسطى ودول الدانوب بالاقتصاد الألماني . وذلك تمهيدا لتوسيعها السيلي فيها .

وقد يكون الهدف من الرقابة على الصرف هو الحصول على إيرادات لخزانة الدولة ، فالفرق بين سعر شراء النقد الأجنبي أو متوسط أسعار شرائه وسعر بيعه أو متوسط أسعار بيعه هو فرق إيجلي غالبا . وهو يذهب إلى خزانة الدولة كإيراد لها . وقد اتبعت كل من شيلي والأرجنتين نظلم الرقابة على الصرف من أجل تحقيق هذا الهدف وذلك من بين أهداف أخرى . وقد جرى الدفاع عن هذا الهدف في شيلي على أسس أن صادرات هذه الدولة هي من المواد المنجمية التي لا يمكن تعويضها وبالتالي فإن من حق الدولة أن تفرض ما هو بمثابة ضريبة غير مباشرة على الصادرات وأن تستخدم حصيلة هذه الضريبة من أجل تمويل تنمية الاقتصاد القومي في قطاعات أخرى غير القطاع المنجمي الذي يتهدهد النضوب إن عجلنا أو أجبلا .

وأخيرا فقد تهدف الدولة من الرقابة على الصرف تخفيف العبء المالي الواقع عليها وهي بمدد تسديد ديونها الخارجية الباهظة . إذ أنها تتمكن بهذا من الحصول على ما يلزمها من نقد أجنبي بسعر منخفض ، ولو أنه يلاحظ أن الدولة تستطيع دائما أن تدفع ما يلزم من نقد وطني في مقابل حصولها على ما تحتاجه من نقد أجنبي .

الانفعالات الثنائية مع الخارج :

تعاين الدولة التي تطبق نظام الرقابة على الصرف من نقص في النقد الأجنبي يجبرها كما رأينا على توزيع الكمية القليلة نسبيا المتاحة منه وفقا لقواعد معينة خضوعا يكون من شأنها حصر الطلب على هذا النقد في حدود المعروض منه . وفي حين أن التجارة الدولية إنما تحكم في ظل ثبات الصرف أو حرية الصرف بالاختلاف في نفقات وأسعار بيع مختلف السلع من دولة إلى أخرى بحيث تعمل قوى السوق الحرة على إحداث تعادل بين هذه النفقات والأسعار في مختلف الدول فإن الحال ليست كذلك في نظام الرقابة على الصرف . ومن ثم تدعو الحاجة إلى إيجاد من جديد يمكن على أساسه مباشرة التبادل التجاري ما بين الدول في ظل هذا النظام . ولهذا فإن التجارة متعددة الأطراف التي تميز نظام حرية الصرف إنما تخلي مكانها للتجارة الثنائية في نظام الرقابة على الصرف .

وجوهر التجارة متعددة الأطراف أن الفائض الذي يحققه الدولة في معاملاتها التجارية مع دولة أخرى يمكن استخدامه لمواجهة العجز الذي تحققه في معاملاتها التجارية مع دولة ثالثة ، مما يفترض قابلية عملات مختلف هذه الدول للتحويل إلى بعضها . أما في التجارة الثنائية فإن الدولة تحاول أن تقيم توازنا في معاملاتها التجارية مع كل دولة على حدة بحيث لا تحقق عجزا ولا فائضا مع أية دولة من الدول . ولما كان من شأن مثل هذه التجارة الثنائية تخفيض حجم التبادل التجاري الخارجي للدولة بالنظر لما تضمه من قيود شديدة مسبقا على هذا التبادل ، فقد لجأت الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف إلى من الانفعالات الثنائية لتنظيم علاقاتها التجارية الخارجية مع الدول الأخرى .

وتعتمد الانفعالات الثنائية ما بين دولتين فحسب وتهدف إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى مستويات مرتفعة نسبيا ولكن بدون أن يؤدي هذا إلى تحقيق فائض لإحدى الدولتين في الانفعالية يمكنها أن تستخدمه في تسوية ما قد تحققه من عجز مع إحدى الدول التي تتبع نظام حرية الصرف لأن مثل هذه الدولة إنما تشتترط تسوية هذا العجز بعملة قابلة للتحويل أو بالذهب ، وكذلك بدون تحقيق عجز للدولة الأخرى الطرف في الانفعالية الثنائية قد تلزم بتسويته بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل . ولهذا تهدف الانفعالات الثنائية إلى تشجيع التبادل التجاري الخارجي للدول التي تتبع نظام الرقابة

على الصرف وذلك على اسم لا تدعو معها الحاجة إلى تسوية أى فائض أو عجز بواسطة الذهب أو العملات القابلة للتحويل . وأهم أنواع الاتفاقيات الثنائية ثلاثة : اتفاقيات التعويض الفردى ، واتفاقيات المقاصة ، واتفاقيات الدفع .

أولاً - اتفاقيات التعويض الفردى :

وهى اتفاقيات تشبه عمليات المقاصة إلى حد كبير ، وفيها يسمح لأحد المشروعات فى الدولة الأولى الطرف فى الاتفاقية بتصدير كمية معينة من سلعة ما إلى مشروع آخر فى الدولة الثانية ولكن فى مقابل أن يحصل منه على كمية معينة من سلعة أخرى معادلة لها فى القيمة . وهكذا تعوض الواردات الصادرات فى كل عملية فردية على حدة على نحو لا توجد معه حاجة إلى سداد أى فرق كان بين قيمة صادرات كل دولة إلى الأخرى وقيمة وارداتها منها . وبالمطبع فإن العيب الظاهر لهذه الطريقة هو إجبار المصدر لسلعة ما على أن يستورد أيضا سلعة أخرى . وثلاثيا لهذا العيب فإنه عادة ما تنص الاتفاقية على إقامة هيئة فى كل من الدولتين لتسويق السلع المستوردة من الدولة الأخرى وتسهيل بيعها إلى مختلف المشروعات فى الدولة . وبهذا يحصل المصدر على ثمن سلعته التى يصدرها فى شكل نقوده الوطنية وذلك بعد أن تقوم الهيئة المذكورة فى دولته بتسويق السلعة التى يتعين عليه أن يستوردها من الدولة الأخرى فى مقابل السلعة التى صدرها إليها . وهكذا تتم تسوية المدفوعات الخارجية ما بين الدولتين طرفى الاتفاقية دون حاجة إلى وجود سوق للنقد الأجنبى .

ثانياً - اتفاقيات المقاصة :

وهى تختلف عن اتفاقيات التعويض الفردى فى أنها تتيح وسيلة أسهل وأوسع مدى لتسوية المدفوعات ما بين الدولتين الطرفين فيها . ويستثنى اتفاقية المقاصة تنفق الدولتان على سعر صرف ما بين عملتيهما ويقوم المستوردون فى الدولة الأولى بدفع قيمة وارداتهم من الدولة الثانية بعملتهم الوطنية فى حساب مقاصة يُفتح لهذا الغرض باسم الدولة الثانية فى البنك المركز للدولة الأولى . ومن هذا الحساب يستطيع من يصدر سلعا من الدولة الأولى إلى الدولة الثانية أن يحصل على قيمة صادراته (بعملته الوطنية . والحال كذلك تماماً بالنسبة إلى الدولة الثانية . وعندما تنتهى (م ١٢ - العلاقات الاقتصادية الدولية)

مدة الاتفاقية ، وهى سنة عادة ، فانه لو كانت المدفوعات التى يتعين على إحدى الدولتين أن تجريها لمصلحة الدولة الأخرى مساوية تماما للمدفوعات التى يتعين على هذه الدولة الأخرى أن تجريها لمصلحة الدولة الأولى فان حساب المقاصة بينهما لن يظهر أى فائض أو عجز ولن تدعو الحاجة إلى القيام بإجراء فى هذا الصدد . أما لو تحقق فائض لمصلحة إحدى الدولتين فى نهاية مدة الاتفاقية نتيجة لزيادة المدفوعات التى يتعين على الدولة الأخرى أن تجريها لمصلحتها عن المدفوعات التى يتعين عليها أن تجريها لمصلحة هذه الدولة الأخرى فيستعين على هذه الدولة الأخيرة ، وهى دولة العجز ، أن تسدد هذا الفرق بطريقة ما يتفق عليها مقدما بين الدولتين وذلك مثل السداد بواسطة سلع معينة يتفق عليها أو بواسطة عملة قابلة للتحويل أو بالذهب أو ترحيل الفائض لمصلحة الدولة الأولى لفترة اتفاقية المقاصة التالية . وقد تمتد اتفاقيات المقاصة لتشمل تسوية المدفوعات المترتبة على معاملات اقتصادية أخرى بخلاف تصدير السلع واستيرادها مثل دفع أرباح الأسهم وفوائد السندات واقساط الديون ونفقات السفر وأجور الشحن والتأمين وغير هذا . وفى كافة الحالات فان هذه الاتفاقيات تمكن من تسوية المدفوعات الخارجية ما بين الدولتين الطرفين فيها بواسطة العملة الوطنية لكل دولة وذلك دون حاجة إلى سوق للمصرف الأجنبى .

ثلاثا — اتفاقيات الدفع :

وهى تختلف عن اتفاقيات المقاصة فى انها تستخدم الوسائل الفنية العادية لتسوية المدفوعات الخارجية وليس حسابات مقاصه خاصه ، وهكذا فان تسوية المدفوعات التى يتعين على الدولة الأولى أن تسدها للدولة الثانية إنما تتم عن طريق حساب يفتح لدى البنك المركزى للدولة الأولى باسم البنك المركزى للدولة الثانية ويحدد مديونية يتفق عليه ما بين الدولتين ، وهكذا الحال بالنسبة إلى تسوية المدفوعات التى يتعين على الدولة الثانية أن تسدها للدولة الأولى . ومعنى هذا أن كل من البنكين المركزيين إنما يمنع الآخر اثباتا فى الحدود التى يتفق عليها ما بين الدولتين . وفى حالة تجاوز حد الائتمان خلال مدة الاتفاقية فان البنك المدين يلتزم بتسديد هذه الزيادة خلال مدة معينة ، شهر مثلا ، بناء على طلب البنك الدائن وذلك بعملة قابلة للتحويل أو بشهر ذلك من وسائل الدفع التى يتفق عليها بين الطرفين . أما بعد انتهاء مدة الاتفاقية فان الفائض المتحقق لإحدى الدولتين ، إن تحقق

مثل هذا الفائض ، إنما تسدده الدولة الأخرى خلال مدة معينة عن طريق تصدير سلع أو بآلية مدفوعات يتفق عليها . وعندما تنتهى هذه المدة تتم التسوية بمعملة قابلة للتحويل أو بالذهب عادة .

وبالإضافة إلى هذا فإنه كثيرا ما تعقد اتفاقية الدفع بين دولة تتبع نظام الرقابة على الصرف ودولة أخرى تتبع نظام حرية الصرف ، هذا في حين أن اتفاقيات المقاصة إنما تعقد دائما بين دولتين تتبعان نظام الرقابة على الصرف . وتسهل اتفاقية الدفع في هذه الحالة من تسوية الديون التي قد تتحمل بها الدولة المتبعة لنظام الرقابة على الصرف في مواجهة الدولة ذات العملة القابلة للتحويل . مثلا قد تعقد دولة دائنة تتبع نظام حرية الصرف اتفاقية دفع مع دولة مدينة تتبع الرقابة على الصرف توافق بمقتضاه الدولة الأخيرة على تخصيص نسبة معينة مما تحصل عليه من متحصلات جارية من عملة الدولة الأولى لتسوية أو لخدمة ما عليها من ديون سابقة في مواجهتها ، أما النسبة الباقية فإنها تستطيع أن تستخدمها بحرية لتمويل مشترياتها الجارية من هذه الدولة .

المراجع في الرقابة على الصرف :

Ellis, Howard : «Exchange Control and Discrimination»,
The American Economic Review, vol. XXVII, December
1947, pp. 877-888.

Swidrowski, Joseph : «Le Control des Changes dans le Monde»,
problèmes économiques, 27 Décembre 1972. No. 1302, pp.
21-27.

Barre : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 562-572.

Benham : Economics, op. cit., pp. 501-502, 534-541.

Boulding : Principles of Economic Policy, op. cit., pp. 269-271.

Cairncross : Introduction to Economics, op. cit., pp. 585-589.

Croome : Introduction to Money, op. cit., pp. 176-181.

Crowther : An Outline of Money, op. cit., pp. 236-276.

Davidson ; Smith and Wiley : Economics, An Analytical
Approach, op. cit., pp. 429-430.

Ellsworth : The International Economy, op. cit., pp. 368-381.

- Enke and salera : **International Economics**, op. cit., pp. 111-116, 291-311.
- Fairchild ; Buck and Slesinger : **Principles of Economics**, op. cit., pp. 488-490.
- Gordon : **International Trade**, op. cit., pp. 358-376.
- Guillon : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 505-513.
- : **La monnaie**, op. cit., pp. 598-606.
- Hanson : **Monetary Theory and Practice**, op. cit., pp. 116-171.
- James : **Economics, Basic Problems and Analysis**, op. cit., pp. 564-566.
- Krause : **The International Economy**, op. cit., pp. 80-82, 156-185.
- Mossé : **Les problèmes monétaires internationaux**, op. cit., pp. 21-26.
- Nevin : **Textbook of Economic Analysis**, op. cit., pp. 432-434.
- Ohlin : **La politique du commerce extérieur**, op. cit., pp. 87-105.
- Schelling : **International Economics**, op. cit., pp. 64-72.
- Snider : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 80-83.
- Steiner : and shapiro : **Money and Banking**, op. cit., pp. 606-614.
- Stokes and Arit : **Money, Banking and the Financial System**, op. cit., pp. 461-463, 465-469.
- Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 87-94.
- Whittlesey : **Principles and Practices of Money and Banking**, op. cit., pp. 641-645.

الفصل الثاني

ميزان المدفوعات الدولية

تصريف :

يعرف ميزان المدفوعات الدولية بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات الاقتصادية التي تمت ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى وذلك خلال مدة معينة هي في الغالب مدة سنة . ويقصد بالمقيمين في الدولة الأفراد والمشروعات والهيئات العامة الذين يرتبطون بالدولة برابطة تبعية اقتصادية ولو لم تكن تربطهم بها رابطة تبعية سياسية ، أى كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها الاقتصادي المعتاد في الدولة بعبارة أخرى . أما المقيمون في الدول الأخرى أو الخارج فيقصد بهم كافة الوحدات الاقتصادية التي تمارس نشاطها المعتاد في الدول الأخرى . وقد يطلق على المقيمين في الخارج تعبير « غير المقيمين » ، ويقصد بهذا غير المقيمين في الدولة . ودراسة ميزان المدفوعات للدولة عن فترة ما يمكننا أن نأخذ فكرة صحيحة عن المركز الاقتصادي العام للدولة ، أما العلاقة بين الأقسام الكبرى المختلفة لهذا الميزان فتظهر لنا حقائق هامة عن دور الدولة في نطاق الاقتصاد العالمي . وقد بدأت محاسبة التجارة الخارجية في القرنين السادس عشر والسابع عشر على يد التجار الذين اهتموا اهتماما كبيرا بالميزان التجاري للدولة الذي يظهر صادراتها و وارداتها من السلع نظرا لما يترتب على زيادة قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها من التزام الخارج بنسوية الفرق في شكل معادن نفيسة تُضاف إلى الرصيد الذي تملكه الدولة منها ما يزيد من ثروتها وقوتها .

ومن الواضح أن ميزان المدفوعات الدولية إنما يتعلق بتقilar من المبادلات الاقتصادية بجرى ما بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج وما يترتب عليها من نشأة حقوق والتزامات فيما بينهم وذلك خلال فترة ممتدة من الزمن لها بداية في لحظة معينة ونهية في لحظة معينة أخرى . وبهذا يعتبر ميزان

المدفوعات شبيها بتلك الوثيقة المالية الأساسية في محاسبة المشروع والتي تعرف بحساب الدخل أو بحساب الأرباح والخسائر والتي تظهر ذلك للتأثير المتصل من إيرادات المشروع ونفقاته خلال فترة ممتدة من الزمن ، عام مثلا .

ميزان الدائنية والمديونية الدولية :

من المعروف أنه توجد وثيقة أخرى أساسية للمشروع إلى جانب حساب الدخل ، وهى الميزانية التى تظهر فى لحظة ما ، مثلا ٣١ ديسمبر ١٩٧٧ ، مختلف الحقوق أو بنود القيم التى يمتلكها المشروع وكذلك مختلف الديون أو بنود القيم التى يلتزم بها هذا المشروع نفسه . وتسمى تلك الحقوق فى لغة المحاسبة بالاصول كما تسمى هذه الديون بالخصوم . وهناك سجل محاسبى للدولة فى علاقاتها بالدول الأخرى شبيهة بالميزانية وهو ميزان الدائنية والمديونية الدولية الذى يحدد فى جانب الاصول منه مختلف الحقوق أو الاصول التى يملكها المقيمون فى الدولة فى مواجهة المقيمين فى الخارج وفى جانب الخصوم مختلف الديون أو الخصوم التى يلتزم بها المقيمون فى الدولة لصالح المقيمين فى الخارج .

وستأتى فيما بعد فرصة لمعرفة مختلف بنود ميزان الدائنية والمديونية هذا وذلك عند عرض ميزان المدفوعات . ولكننا نذكر من الآن أنه يميز فى ميزان الدائنية والمديونية بين الاصول طويلة الأجل من جهة والاصول قصيرة الأجل من جهة أخرى . ويعتبر الاصل قصير الأجل إذا كان حالا ، كحساب جار أو وديعة تحت الطلب فى بنك ، أو كان لأجل لا يجاوز العام الواحد ، كورقة تجارية أجلها سنة فكل .

ولذا اردنا الحكم على ما إذا كانت الدولة دائنة للدول الأخرى أم مدينة لها فيجب أن ننظر إلى ذلك القسم من ميزان دائنيتها ومديونيتها الخاص بالاصول طويلة الأجل وحدها ، أى حساب رأس المال طويل الأجل وحده فى الميزان . فلو كانت اصولها طويلة الأجل تزيد عن قيمة خصومها طويلة الأجل فسيكون معنى هذا أن استثماراتها وحقوق ملكيتها الأخرى فى مواجهة العالم الخارجى أكبر من استثمارات وحقوق ملكية هذا العالم فى مواجهتها وبالتالي تكون الدولة دائنة للعالم الخارجى دائنة صافية . وفى الحالة العكسية تكون الدولة مدينة للعالم الخارجى مديونية صافية .

أما حساب رأس المال قصير الأجل في ميزان الدائنية والمديونية فإنه يطلق في الواقع بوسائل دفع جارية أو أرصدة مسائلة لا تدل على دائنية ومديونية للدولة بالمعنى الصحيح ، أى بمعنى زيادة ما تملكه من حقوق ثابتة في مواجهة العالم الخارجى عما يملكه هذا العالم من حقوق ثابتة في مواجهتها وبالتالي حصولها على دخل من استثماراتها في الدول الأخرى أكبر في قيمته من الدخل الذى تحصل عليه هذه الدول من استثماراتها فيها . وليس ادل على هذا من أن الدولة قد تكون مدينة فيما يتعلق بحساب رأس المال قصير الأجل لا لسبب إلا لأن الدول الأخرى قد اختارتها مركزا ماليا نسوى عن طريقه مدفوعات الناتجة عن معاملاتها الاقتصادية المختلفة التى تتم فيها بينها مما يعنى احتفاظ هذه الدول بمقتلير كبيرة من أرصدها السائلة ، أى من رؤوس أموالها قصيرة الأجل ، في الدولة محل البحث تفوق بكثير مقادير رؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تحتفظ بها هذه الدولة في مواجهة الدول الأخرى مما يجعل الدولة مدينة للعالم الخارجى فيما يتعلق بحساب رأس المال قصير الأجل في ميزان دائنيتهما ومديونيتها الدولية . وقد كان هذا هو حال بريطانيا حتى الحرب العالمية الأولى وحال الولايات المتحدة ، وبريطانيا إلى حد ما ، منذ تلك الحرب . ولهذا فإنه في حين أن الولايات المتحدة دولة دائنة للعالم الخارجى دائنية صافية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى فيما يخص بحساب رأس المال طويل الأجل في ميزان دائنيتهما ومديونيتها ، أى تزيد قيمة الأصول طويلة الأجل التى تملكها في الدول الأخرى عن قيمة الأصول طويلة الأجل التى تملكها هذه الدول فيها ، فإنها منذ ذلك الوقت دولة مدينة للعالم الخارجى مديونية صافية فيما يتعلق بحساب رأس المال قصير الأجل في ميزانها المشار إليه ، أى تزيد قيمة الأصول قصيرة الأجل التى تملكها في هذه الدول . ويرجع السبب في هذه المديونية قصيرة الأجل إلى اتخاذ الدول لمدينة نيويورك مركزا ماليا دوليا نسوى عن طريقه المدفوعات التى تتم فيها بينها .

وينقسم الفصل الحالى إلى مبحثين :

المبحث الأول - في عرض ميزان المدفوعات .

المبحث الثانى - في للتوازن والاختلال في ميزان المدفوعات .

المبحث الأول

عرض ميزان المدفوعات

ينقسم ميزان المدفوعات ، باعتباره مسجلا محاسبيا ، إلى جانبين عموديين كبيرين : الأول للدائن (+) والثاني للمدين (-) . وبعد هذا يوجد جانب عمودى آخر للفرق بين قيمتى هذين العمودين ، أى لصاقى الدائن (+) أو لصاقى المدين (-) . ويقيد فى جانب الدائن فى الميزان كافة المبادلات الاقتصادية ، أو العمليات اختصارا ، التى يجريها المقيمون مع غير المقيمين والتى من شأنها زيادة دائنية الدولة للدول الأخرى مثل تصدير سلعة بمقابل ، كما يقيد فى جانب المدين كافة العمليات التى يجريها المقيمون مع غير المقيمين والتى تؤدى إلى زيادة مديونية الدولة للدول الأخرى مثل استيراد سلعة بمقابل .

ملاحظتان هامتان :

وهناك ملاحظتان من المناسب ابدأهما قبل أن نبدأ فى عرض مختلف أقسام ميزان المدفوعات ، وهما ملاحظتان ستتضح أبعادهما الكاملة بتدبرنا فى دراسة هذا الميزان . والملاحظة الأولى هى أنه من الممكن النظر إلى الزيادة فى دائنية الدولة على أنها تتضمن دفعا من الخارج إليها ، كما يمكننا النظر إلى زيادة مديونية الدولة على أنها تتضمن دفعا منها إلى الخارج . وفى هذه الحالة يكون جانب الدائن فى ميزان المدفوعات مرادفا للمتحصلات أو الإيرادات وجانب المدين مرادفا للمدفوعات وذلك من وجهة نظر الدولة صاحبة الميزان ، أى متحصلاتها من الخارج ومدفوعاتها إليه . ولا بأس فى الواقع من النظر إلى جانبى ميزان المدفوعات على أنها متحصلات ومدفوعات إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن هذه التسمية وإن كانت تصدق على الجزء الأكبر من بنود هذا الميزان ، أى من العمليات التى يجريها المقيمون مع غير المقيمين ، إلا أنها لا تصدق على بعض هذه البنود . ونحن نقصد بهذه البنود الأخيرة الهبات وما شابهها وتلك التى يضمها حساب رأس المال قصير الأجل فى

ميزان المدفوعات . فتصدير الدولة لكمية ما من إحدى السلع كمبة إلى دولة أخرى لا يؤدي إلى حصولها على « إيرادات » من هذه الدولة الأخرى ، ولكنه يظهر في جانب الدائن في ميزان مدفوعاتها . كذلك فإن استيراد الدولة كمبة ما من إحدى السلع كمبة من دولة أخرى لا يترتب عليه وجوب إجراء « مدفوعات » إلى هذه الدولة الأخرى ، ولكنه يظهر في جانب المدين في ميزان مدفوعاتها . أيضا فإن تحويل مبلغ من النقد الأجنبي إلى الخارج لا يعتبر « إيرادات » ، ولكنه يظهر في جانب الدائن في ميزان المدفوعات . كذلك فإن تحويل مبلغ من النقد الوطني إلى الداخل لا يعتبر « مدفوعات » ، ولكنه يظهر في جانب المدين في هذا الميزان . لكنه يلاحظ أنه حتى تسمية الدائن والمدين ليست هي التسمية المعبرة تماما فيما يتعلق بالحالة الأخيرة ، وهي إحدى حالات حساب رأس المال تصير الأجل . فنحويل مبلغ من النقد الوطني إلى الخارج إنما يقيد في ميزان المدفوعات في جانب « الدائن » ، كما أن تحويل مبلغ من النقد الأجنبي إلى الداخل إنما يقيد في جانب « المدين » . وتفسير ذلك بالطبع هو الطبيعة الخاصة للقيمة لحساب رأس المال تصير الأجل والتي سنشير إليها عند دراسة هذا الحساب فيما بعد .

والملاحظة الثانية هي أن ميزان المدفوعات ، باعتباره سجلا محاسبيا ، إنما يتبع فيه مبدأ القيد المزدوج . وهكذا يقابل كل قيد لعملية ما بين المقيمين وغير المقيمين في جانب الدائن في ميزان المدفوعات قيد مساو له تماما في قيمته في جانب المدين في الميزان ، كما أنه يقابل كل قيد لعملية ما بين المقيمين وغير المقيمين في جانب المدين في هذا الميزان قيد مساو له تماما في قيمته في جانب الدائن . والواقع أن كل عملية تتم بمقابل إنما يوجد لها وجهان : الأول مادي ، والثاني مالي أو نقدي . فعندما يبيع أحد المقيمين سلعة ما إلى غير مقيم فإن الوجه الأول لهذه العملية يتمثل في الكمية المساهية من السلعة التي ستخرج من الدولة ، ويتمثل وجهها الثاني في قيمة المال أو النقود التي ستدفع ثمنها لهذه الكمية المساهية من السلعة . وطبقا لمبدأ القيد المزدوج فإن قيمة الكمية المساهية من السلعة إنما تقيد في جانب الدائن باعتبارها مصحرا من الدولة إلى الخارج ، ويقابل هذا القيد قيد آخر مالي أو نقدي مساو له تماما في قيمته ولكن في الجانب الآخر ، أي في جانب المدين . والعكس صحيح بالنسبة إلى شراء أحد المقيمين لسلعة من غير المقيمين . وفيما يتعلق بكافة المبادلات التي تتم بمقابل فإن القيد في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات ،

أى القيد المالى أو النقدى ، إنما يتم غالبا فى حساب رأس المال تصير الأجل . ومعنى هذا أن كل عملية تقيد فى جانب الدائن فى ميزان المدفوعات إنما يقابلها قيد مساو لقيمتها تماما فى حساب رأس المال تصير الأجل غالبا ولكن فى جانب الدين ، كما أن كل عملية تقيد فى جانب الدين فى هذا الميزان إنما يقابلها قيد مساو لقيمتها تماما فى هذا الحساب غالبا ولكن فى جانب الدائن . أما بالنسبة إلى العمليات التى تتم بلا مقبيل ، كالمبيعات أو التمويضات ، فإنه يلاحظ أنها عمليات من جانب واحد ، أى لا يقابل عطاء الواهب للموهوب له التزام الأخير بنفع قيمة الشيء الموهوب للواهب . وإن لا يمكن أن يظهر القيد المقبيل للعمليات بلا مقبيل فى حساب رأس المال تصير الأجل ، ومن ثم لا بد من إيجاد حساب خاص يجرى فيه القيد الضرورى المقبيل للقيد المعبر عن هذه العمليات . ويطلق على هذا الحساب فى ميزان المدفوعات اسم « حساب التحويلات » .

طريقتنا لعرض ميزان المدفوعات :

والآن لنتتبع طرق لعرض مختلف بنود ميزان المدفوعات . وتختلف الدول فيما بينها من حيث طريقة العرض ، وإن كان صندوق النقد الدولى قد حاول العمل فى السنوات الأخيرة على توحيد طريقة عرض ميزان المدفوعات فى مختلف الدول^(١) . ونحن نختار عرضا لميزان المدفوعات يتميز بالوضوح والمنطق ، وفيه ينقسم الميزان أفقيا إلى حسابين كبيرين : حساب العمليات الجارية أو الحساب الجارى ، وحساب العمليات الرأسمالية أو حساب رأس المال . وينقسم الحساب الكبير الأول ، أى الحساب الجارى ، إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجارى وحساب التحويلات . وينقسم

(١) وقد ضمن الصندوق مقترحاته فى هذا الصدد وتعليماته فى كيفية اعداد ميزان المدفوعات فى كتاب من ١٧٥ صفحة هو :

International Monetary Fund : Balance of Payments Manual,
third edition, Washington, D.C. USA, July 1961.

وبالإضافة إلى هذا فإن الصندوق يصدر سنويا كتابا يحوى على مجموعة من المعطيات الخاصة بموازين المدفوعات لمختلف الدول ، وهذا الكتاب هو :

I.M.F. Balance of Payments Yearbook, Washington, D.C. 25,
USA.

الحساب الفرعى الأول ، أى الحساب التجارى ، إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة . أما الحساب الكبير الثلتى ، أى حساب العمليات الرأسمالية ، فانه ينقسم بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل أو الحساب النقدي . وعلى هذا تأخذ الصورة المختصرة لميزان المدفوعات والتي لا يظهر فيها سوى الحسابات التى يشتمل عليها الشكل التالى :

صورة مختصرة لميزان المدفوعات

صافي الدائن (+) أو المدين (-)	دائن (+)	مدين (-)	نوع الحساب
			أولا - حساب العمليات الجارية :
			١ - الحساب التجارى :
			(أ) حساب التجارة المنظورة
			(ب) حساب التجارة غير المنظورة .
			٢ - حساب التحويلات .
			ثانيا - حساب العمليات الرأسمالية :
			١ - حساب رأس المال طويل الأجل .
			٢ - حساب رأس المال قصير الأجل .
			السهو والخطأ

وقبل أن نتعرض بالبحث لمختلف بنود هذه الحسابات الواحد بعد الآخر فانه من المفيد أن نقرر قاعدة بسيطة نحدد على أساسها كيفية قيد بند معين فى جانب الدائن أو فى جانب المدين . وتتمثل هذه القاعدة فى التساؤل الآتى : هل يشبه هذا البند تصدير سلعة من الدولة من حيث تشبيهه فى حصول هذه الدولة على نقد اجنبى من الخارج لم أنه يشبه استيراد الدولة لسلعة من حيث تشبيهه فى أن تدفع هذه الدولة نقدا وطنيا إلى الخارج ؟ وفى الحالة الأولى يقيد البند فى جانب الدائن ، فى حين أنه يقيد فى الحالة الثانية فى جانب

المدين . وبالطبع فإن للتمييز بين القيد في حساب الدائن والقيد في حساب المدين أهمية كبرى وذلك طالما أنه ينعكس مباشرة على موقف العمليات الأجنبية التي تملكها الدولة وأيضا على موقف الدولة من حيث الدائنية والديونية في مواجهة الدول الأخرى . وطبقا لمبدأ القيد المزدوج في ميزان المدفوعات فإن أى بند في جانب الدائن لابد وأن يقابله قيد مساو له تماما في قيمته في جانب المدين من شأنه إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تمويله . كذلك فإن أى قيد في جانب المدين لابد وأن يقابله قيد مساو له في قيمته تماما في جانب الدائن من شأنه إظهار كيفية تسوية هذا البند أو تمويله . وغالبا ما يتم القيد المتبادل للقيد الأصلي في حساب رأس المال قصير الأجل كما سبق أن ذكرنا . وسنرى الآن تطبيقات هذا المبدأ عند عرضنا لمختلف بنود حسابات ميزان المدفوعات ، مع ملاحظة أننا سنعطى لكل بند من البنود التي تشتمل عليها هذه الحسابات رقما مسلسلا يتيح لنا بعد أن ننتهى من دراستها جميعها إعطاء صورة مفصلة لهذا الميزان .

أولا — حساب العمليات الجارية :

ويعتبر هذا الحساب هو الأساسى من بين الحسابين الكبيرين في ميزان المدفوعات ، ليس فقط لأنه الأكبر في قيمته ولكن لأنه تسجل فيه حركة السلع والخدمات المتبادلة ما بين الدولة والدول الأخرى وبالتالي فإنه يدل على الجوهر الحقيقى للعلاقات الاقتصادية الدولية للدولة . وينقسم هذا الحساب إلى حسابين فرعيين هما الحساب التجارى وحساب التحويلات .

١ — الحساب التجارى :

وهو الأهم والأكبر بمراحل من بين حسابى العمليات الجارية ، ولم يفصل بينه وبين حساب التحويلات إلا لأنه يوجد مقابل للعمليات التى يشتمل عليها الحساب التجارى فى حين أنه لا يوجد مقابل للعمليات التى يشتمل عليها حساب التحويلات . وينقسم الحساب التجارى بدوره إلى حسابين فرعيين هما حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة .

(١) حساب التجارة المنظورة :

ويتضمن هذا الحساب حركة السلع التى تشاهد أو تنظر أثناء مرورها بحدود الدولة الجمركية خروجاً منها ودخولاً إليها . ولهذا وصفت التجارة فى هذا الحساب بالمنظورة ، وذلك بالمقابلة لحساب التجارة غير المنظورة الذى

يشمل حركة الخدمات المتبادلة بين الدولة والدول الأخرى والتي لا يمكن مظهرها أو رؤيتها . ويشتمل حساب التجارة المنظورة على بند واحد هو :

١ - السلع .

ويقصد بها قيمة البضائع التي تصدرها الدولة إلى الخارج وقيمة تلك التي تستوردها منه خلال فترة ميزان المدفوعات . وفي حالة التصدير تنتقل ملكية السلعة من المقيمين إلى غير المقيمين ، أما في حالة الاستيراد فإن ملكيتها تنتقل من غير المقيمين إلى المقيمين . ويستثنى من ذلك البضائع العابرة (الترانزيت) والبضائع المعاد تصديرها . ويلاحظ أن العبارة في التصدير والاستيراد من وجهة نظر ميزان المدفوعات هي بانتقال ملكية السلعة وليس باجتيازها الفعلي للحدود الجمركية للدولة . ويعتبر بند السلع أهم وأكبر بند مفرد في ميزان المدفوعات بأكمله . ومن حيث القيد في هذا البند فإن تصدير السلعة يقيد في جانب الدائن . ويقابله قيد في جانب المدين في حساب جانب رأس المال قصير الأجل غالباً . أما استيراد السلعة فثاته يقيد في جانب المدين ، ويقابله قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور غالباً . وسنترس كفاية إجراء هذا القيد المقابل في حساب رأس المال قصير الأجل وذلك عند دراسة هذا الحساب فيما بعد . ونحن نذكر وصف « غالباً » هذا لأنه قد يحدث في حالات ضئيلة ألا يكون القيد المقابل للتصدير أو للاستيراد في حساب رأس المال قصير الأجل بل في حساب آخر . ونعطي مثالين على هذا : الأول عندما تصدر السلعة على سبيل المعونة أو الهبة من الدولة إلى دولة أخرى . ففي هذه الحالة يقيد التصدير في جانب الدائن في بند السلع في ميزان المدفوعات كما هي العادة ولكن القيد المقابل يكون في حساب التحويلات ، وبالمطابق في جانب المدين فيه . والمثال الثاني عندما يصدر مقيم أجهزة لاستخدامها في مصنع مملوك له في دولة أخرى . ففي هذه الحالة يقيد التصدير كما هي العادة في جانب الدائن في بند السلع في ميزان المدفوعات ولكن القيد المقابل سيكون في حساب رأس المال طويل الأجل . وبالمطابق في جانب المدين فيه . وبطبيعة الحال فثاته في حالة حصول الدولة على سلعة كهيئة منتها تقيد في جانب المدين في بند السلع في ميزان المدفوعات باعتبارها استيراداً ويقابلها قيد في حساب التحويلات في جانب الدائن . كذلك فثاته في حالة حصول الدولة على أجهزة وآلات من غير مقيم لاستخدامها في مصنع مملوك به في الدولة فثاتها تقيد في جانب المدين في بند السلع في الميزان باعتبارها

استيرادا ، ويقابلها قيد في حساب رأس المال طويل الأجل في جانب الدائن .

وتقليديا فإن قيمة بند السلع أو حساب التجارة المنظورة إنما يتم التوصل إليها من خلال الإحصاءات الجمركية . وعادة ما تقوم الصادرات في هذه الإحصاءات على أساس قيمة السلعة عند شحنها على ظهر السفينة (فوب) (١) ، في حين تقوم الواردات على أساس قيمة السلعة شاملة تكاليف نقلها والتأمين عليها (سيف) (٢) . ونتيجة لهذه الطريقة يظهر فرق بين قيمة مجموع الصادرات العالمية وقيمة مجموع الواردات العالمية ، وتزيد انفية الثانية عن القيمة الأولى بما يساوى قيمة مجموع تكاليف نقل السلع ما بين الدول والتأمين عليها . ولهذا ، وايضا رغبة في التمييز بين تكلفة إنتاج السلعة من جهة وتكلفة نقلها والتأمين عليها ، يدعو صندوق النقد الدولي إلى تقييم كل من الصادرات والواردات جميعها عند شحنها على السفينة ، أى فوب . وبالمطابق فانه في هذه الحالة ستتفق قيمته مجموع الصادرات المالية مع قيمة مجموع الواردات العالمية .

(ب) حساب التجارة غير المنظورة :

وهو ينصرف كما ذكرنا إلى الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج . والقاعدة هنا هي أن الخدمات التي يؤديها مقيمون لغير مقيمين تقيد في جانب الدائن ، ويقابلها قيد في حساب رأس المال قصير الأجل عادة . أما الخدمات التي يؤديها غير مقيمين لمقيمين فتقيد في جانب المدين ، ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور عادة . ويشتمل حساب التجارة غير المنظورة على البنود الستة الآتية :

٢ - النقل :

ويقصد به قيمة خدمات النقل البحري والبري والجوي والنهرى التي يقدمها مقيمون لغير مقيمين خلال فترة الميزان ، وهذه تقيد في جانب الدائن

(١) F.O.B. ، وهى كلمة اختصار لعبارة « القيمة على السفينة » باللغة الانجليزية
Free on Board

(٢) C.I.F. ، وهى كلمة اختصار لعبارة « القيمة والتأمين والنقل » باللغة
الانجليزية Cost, Insurance, Freight

في البند محل البحث ويقابلها قيد جانب الدين في حساب رأس المال قصير الأجل ، وقيمة الخدمات المذكورة التي يقدمها غير مقيمين لمقيمين ، وهذه تقيد في جانب الدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل .

٣ - التامين :

وينصرف هذا البند إلى قيمة عمليات التأمين على اختلاف أنواعها سواء على الحياة أو ضد الحوادث أو على الطائرات والسفن أو على نقل البضائع وكذلك قيمة عمليات إعادة التأمين التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة الميزان . ويعتبر هنا التفرقة بين أقساط التأمين التي يدفعها المؤمن له للمؤمن وقيمة مبالغ التأمين التي يدفعها المؤمن للمؤمن له عندما يقع الشيء المؤمن ضده . وفي حالة اقساط التأمين فإن قيمة الأقساط التي يدفعها غير المقيمين للمقيمين تقيد في جانب الدائن في البند محل البحث ويقابلها قيد في جانب الدين في حساب رأس المال قصير الأجل ، أما قيمة الأقساط التي يدفعها المقيمون لغير المقيمين فأتى تقيد في جانب الدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور . وفي حالة قيمة مبالغ التأمين التي يدفعها غير المقيمين للمقيمين فأتى تقيد في جانب الدائن في هذا البند ويقابلها قيد في جانب الدين في حساب رأس المال قصير الأجل في حين تقيد قيمة مبالغ التأمين التي يدفعها المقيمون لغير المقيمين في جانب الدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور .

٤ - السياحة :

ويقصد بهذا البند خدمات السياحة التي يحصل عليها السائحون في غير دولتهم وذلك خلال فترة الميزان ، وتقيد فيه المبالغ التي ينفقها غير المقيمين باعتبارهم سائحين في الدولة في جانب الدائن في البند ويقابلها قيد في جانب الدين في حساب رأس المال قصير الأجل ، كما تقيد المبالغ التي ينفقها المقيمون باعتبارهم سائحين في الدول الأخرى في جانب الدين ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور . ويلحق بغير المقيم السائح في النولة الطلاب الذين يدرسون فيها والمرضى الذين يندون إليها للعلاج والقادمون إليها لغرض أعمالهم . كما يلحق بالمقيم السائح في الخارج الطلاب الذين يدرسون فيه والمرضى الذين يذهبون إليه للعلاج ولغرض أعمالهم .

• - دخل الاستثمارات :

وينصرف هذا البند إلى الخدمات التي تؤديها رؤوس الأموال في غير دولة مالكيها وذلك خلال فترة الميزان . وفي حالة دخول رؤوس الأموال المملوكة للمقيمين والمستثمرة في الخارج فإن الأرباح والفوائد التي تدرها تقيد في جانب الدائن في هذا البند ، ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل غالبا . أما قيمة الأرباح والفوائد التي تدرها رؤوس الأموال المملوكة لغير المقيمين والمستثمرة في الدولة فإنها تقيد في جانب المدين ، ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور غالبا . ومرة أخرى فإننا نذكر صفة « غالبا » هذه لأنه قد يحدث ألا يكون القيد المقابل في حساب رأس المال قصير الأجل . ففي حالة تحقيق مقيم لإيرادات عن رؤوس أمواله المستثمرة في الخارج ، وهذه تقيد في جانب الدائن في البند محل البحث كما ذكرنا حالا ، ولكنه استورد بقيمتها سلعا من الخارج فإن القيد المقابل سيكون في بند سلع في حساب التجارة المنظورة ، وبالطبع في جانب المدين . وبالعكس فإنه في حالة تحقيق غير مقيم لإيرادات عن أمواله المستثمرة في الدولة ، وهذه تقيد في جانب المدين في البند محل البحث ، ولكنه استخدم تقيمتها في السياحة في الدولة فإن القيد المقابل سيكون في بند السياحة في حساب التجارة غير المنظورة ، وفي جانب الدائن بطبيعة الحال .

ويلاحظ أن ما يدر فوائده وأرباحه هي رؤوس الأموال طويلة الأجل بصفة أساسية والتي ستعرض لأنواعها بعد قليل عند حساب رأس المال طويل الأجل . لكنه قد يحدث أيضا أن تدر رؤوس الأموال قصيرة الأجل فوائد تقيد في بند دخل الاستثمارات . ومثال هذه الفوائد التي تدرها الحسابات في البنوك والتي لا تزيد محتواها عن سنة ، والفوائد التي تدرها أذونات الخزائن والتي لا تتجاوز محتواها عدة شهور . وهكذا فإن قيمة الفائدة التي يحصل عليها مقيم عن حساب له لدى بنك غير مقيم أو عن أذونات الخزائن التي أصدرتها دولة أجنبية إنما تقيد في جانب الدائن في بند دخل الاستثمارات محل البحث ، ويقابل ذلك قيد في جانب المدين في حساب رأس المال قصير الأجل . وبالمثل فإن قيمة الفائدة التي يحصل عليها غير مقيم من حساب له لدى بنك مقيم أو عن أذونات الخزائن التي أصدرتها الدولة إنما تقيد في جانب المدين في البند محل البحث ، ويقابلها قيد في جانب الدائن في الحساب المذكور .

٦ - خدمات حكومية :

ويقصد بهذا البند قيمة الخدمات التي تؤديها الدولة إلى حكومات الدول الأخرى وذلك التي تؤديها الدول الأخرى إلى حكومة الدولة وذلك خلال فترة الميزان . وتتبدد قيمة الخدمات الأولى في جانب الدائن في هذا البند ، ويقابلها قيد في جانب المدين في حساب رأس المال تصير الأجل . ومثال هذه الخدمات نفقات البعثات الدبلوماسية الأجنبية وكذلك المنظمات الدولية وفروعها الموجودة في الدولة ، والنفقات العسكرية المختلفة التي تدفعها الدول الأجنبية والخاصة بقواتها المسلحة المربطة في الدولة ، وقيمة المعاشات الممنوحة للمقيمين من الدول الأجنبية ، وقيمة رسوم الخدمات القنصلية ومنح التأشيرات وغيرها التي تحصل عليها قنصليات الدولة في الخارج وذلك باعتبار أن هذه القنصليات هي جزء من الدولة . أما الخدمات التي تؤديها الدول الأخرى إلى حكومة الدولة فانها تقيد في جانب المدين ، ويقابلها قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال تصير الأجل . ومثال هذه الخدمات نفقات البعثات الدبلوماسية الوطنية في الدول الأخرى ، وأسهم الحكومة في نفقات المنظمات الدولية ، والنفقات العسكرية المختلفة التي تدفعها الدولة للدول الأخرى والخاصة بقواتها المسلحة المربطة فيها ، وقيمة المعاشات الممنوحة لغير المقيمين في الدولة ، وقيمة الرسوم والخدمات القنصلية التي تحصل عليها قنصليات الدول الأخرى في الدولة .

٧ - خدمات متنوعة :

ويشتمل هذا البند كما يبين من اسمه على مجموعة غير متناسقة من الخدمات المتبادلة بين الدولة والدول الأخرى في خلال فترة الميزان . مثل حقوق التأليف ، وحقوق الملكية التجارية والصناعية ، وإيجار الأعلام السينمائية ، والمعاشات الممنوحة من هيئات خاصة .

٢ - حساب التحويلات :

ولهذا الحساب طبيعة خاصة ، وذلك لأنه يتعلق بمبادلات تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان ولكن بدون مقابل ، أي أنها عمليات غير متبادلة ، أو من جانب واحد بعبارة أخرى . ومثال هذا أن تصدر الدولة كمية

من القمح إلى دولة أخرى على سبيل الهبة ، أو أن تدفع الدولة تعويضا ما لدولة أخرى ، أو أن يحول مقيم في الدولة مبلغا ما إلى اقربائه في دولة أخرى على سبيل المساعدة . ومن الواضح أنه لا يوجد في هذه الحالة مقابل العملية التى تمت . أو التحويل من جانب واحد ، يمكن قيده في الجانب الآخر من حساب رأس المال قصير الأجل كما هي العادة . ولهذا السبب بالذات نقدر وجد حساب التحويلات وذلك من أجل أن تسجل فيه القيودات المتبادلة للمعاملات غير التبادلية أو للتحويلات من جانب واحد . ويشتمل هذا الحساب على بند واحد هو :

٨ - هبات وتعويضات :

والقاعدة في القيد هنا أن العمليات بدون مقابل التى تتم بين مقيمين وغير مقيمين إنما تسجل في البنود الأصلية الخاصة بها في ميزان المدفوعات ، أما القيود المتسلسلة لهذه العمليات فانها تسجل في بند هبات وتعويضات محل البحث . ونتيجة لهذا فانه يقيد في جانب المدين هذا البند ما يقابل بنود التحويلات من جانب واحد التى حصل عليها غير مقيمين من مقيمين ، في حين يقيد في جانب الدائن ما يقابل بنود التحويلات من جانب واحد التى حصل عليها مقيمون من غير مقيمين . وكما سبق أن ذكرنا فانه إذا صدرت الدولة سلعة على سبيل المعونة إلى دولة أخرى فان هذه العملية غير التبادلية تقيّد أصلا في بند السلع في جانب الدائن وذلك باعتبارها تصديرا . أما القيد المقابل فتحله بند هبات وتعويضات ولكن في الجانب الآخر بطبيعة الحال ، أى في جانب المدين . كذلك فان ما يحوله المقيم في الدولة من مبلغ لمساعدة اقربائه في دولة أخرى إنما يقيد أصلا في حساب رأس المال قصير الأجل في جانب الدائن وذلك باعتباره زيادة في انخسوم كما سنرى فيما بعد ، ولكن يقابله قيد في بند هبات وتعويضات في جانب المدين . أيضا فان دفع الدولة تعويضا أو هبة لدولة أخرى في شكل تحويل مبلغ ما إليها إنما يقيد أصلا في حساب رأس المال قصير الأجل في جانب الدائن ، باعتباره زيادة في انخسوم كما سنرى فيما بعد ، ولكن يقابله قيد في بند هبات وتعويضات في جانب المدين . وبالمثل فان قيام الدولة بخدمة ما ، مثل نقل بضائع ، على سبيل المعونة لدولة أخرى إنما تقيّد قيمتها أصلا في حساب التجارة غير المنظورة ، بنسبة النقل ، في جانب الدائن ، ولكن يقابلها قيد في بند هبات وتعويضات في جانب المدين . هذا عن القيد في جانب مدين في حساب التحويلات ، بند هبات وتعويضات .

أما عن القيد في جانب دائن نيكى لتوضيحه أن ننظر إلى الدولة الأخرى في كل الأمثلة التي ذكرناها حالا ، وسنجد أن القيد في بند هبات وتعويضات في ميزان مدفوعاتها إنما يحدث في جانب دائن وذلك لأن القيد الأصلي للتحويل من جانب واحد كان في جانب مدین في بند ما من بنود ميزان المدفوعات . مثلا في حالة استيراد الدولة على سبيل المعونة من دولة أخرى فإن هذه المعينة غير التبادلية تقيد أصلا في بند السلع في جانب المدین باعتبارها استيرادا ، أما القيد المقابل فيكون في بند هبات وتعويضات ولكن في الجانب الآخر بالطبع ، أى في جانب الدائن . كذلك فإن تحويل غير مقیم مبلغ ما لمساعدة أقربائه المقيمين إنما يقيد أصلا في جانب المدین في حساب رأس المال قصير الأجل ، باعتباره زيادة في الأصول كما سنرى فيما بعد ، ولكن يقابله قيد في بند هبات وتعويضات في جانب الدائن . وكما يتضح من الأمثلة التي ذكرناها فإن الهبة قد تكون علبة وذلك إذا منحتها الحكومة أو إحدى الهيئات العلبة في الدولة ، وقد تكون خاصة وذلك إذا ما منحها أمراد أو هيئات خاصة .

ثانيا - حساب العمليات الرأسمالية :

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول . وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيرا في مركز الدائنية والمديونية للدولة . وإذا تكون البنود التي يشتمل عليها حساب العمليات الرأسمالية هي بذاتها البنود التي يشتمل عليها ميزان الدائنية والمديونية الدولية وذلك كما سبق أن ذكرنا ، ولكن مع مراعاة الحقيقة الأساسية التي تتمثل في أن أرقام البنود التي تظهر في هذا الميزان الأخير إنما تمثل قيمة ما للدولة من أصول وقيمة ما عليها من خصوم في لحظة معينة ، هي اللحظة التي يوضع فيها الميزان ، وذلك نتيجة لعمليات متراكمة تمت كلها في الماضي . أما أرقام البنود التي تظهر في حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات الدولية فانها تمثل ما حدث من تغير في قيمة ما للدولة من أصول وقيمة ما عليها من خصوم وذلك خلال فترة ممتدة من الزمن ، هي الفترة التي يوضع من أجلها هذا الميزان . وبعبارة أخرى فانه في حين يتعلق الأمر في ميزان الدائنية والمديونية بوضع قائم في لحظة معينة فإن الأمر يتعلق في ميزان المدفوعات بتبلر مستمر خلال فترة ممتدة من الزمن .

كذلك يوجد فرق آخر بين حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات وميزان الدائنية والمديونية ويتمثل في أن ما يظهر في الجانب الأيمن في الميزان الأخير ، أى جانب الأصول ، إنما يمثل أصولا أو حقوقا للدولة في مواجهة الدول الأخرى ، هذا في حين أن ما يظهر في الجانب الأيمن في حساب العمليات الرأسمالية ، أى جانب الدائن ، إنما يمثل على العكس تفريرا بالتقصان في دائنية الدولة أو بالزيادة في مديونيتها قبل الدول الأخرى وذلك كما سنرى بعد قليل . أيضا فإن ما يظهر في الجانب الأيسر من ميزان الدائنية والمديونية ، أى جانب الخصوم ، إنما يمثل ديونا أو التزامات على الدولة في مواجهة الدول الأخرى ، هذا في حين أن ما يظهر في الجانب الأيسر في حساب العمليات الرأسمالية ، أى في جانب المدين ، إنما يمثل على العكس تفريرا بالزيادة في دائنية الدولة أو بالتقصان في مديونيتها في مواجهة الدول الأخرى وذلك كما سنرى بعد قليل أيضا . ومن هذا يمكننا أن نقرر أن حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات هو صورة لميزان الدائنية والمديونية ، لكنها صورة معكوسة .

وينقسم حساب العمليات الرأسمالية إلى حسابين فرعيين هما حساب رأس المال طويل الأجل وحساب رأس المال قصير الأجل :

١ - حساب رأس المال طويل الأجل :

وتدرج في هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي يزيد أجلها عن عام . ويتقيد تصدير المقيمين لرأس المال طويل الأجل إلى الخارج في جانب المدين في حساب هذا الرأسمال ، أما استيراد المقيمين لرأس المال طويل الأجل من الخارج فيقيد في جانب الدائن . وبالمطبع فإنه يوجد قيد مقابل لسكل من هذين القيدتين الأصليين في الجانب الآخر من ميزان المدفوعات . وقد تبدو طريقة القيد في حساب رأس المال طويل الأجل أمرا غريبا لأننا تعودنا أن يقيد تصدير السلع في جانب الدائن واستيرادها في جانب المدين . والتفسير الظاهري لهذه الطريقة للقيد هو أن تصدير رأس المال إلى الخارج إنما يعنى استيرادا لحقوق ملكية في الخارج أو لأوراق مالية أجنبية ، ونحن نركز النظر على هذا الاستيراد ونقيد عملية تصدير رأس المال بالتالى في جانب المدين في الحساب المذكور . كذلك فإن استيراد المقيمين

لرأس المال من الخارج إنما يعنى تصدير حقوق ملكية للخارج أو أوراثة مالية وطنية ، ونحن نركز النظر على هذا التصدير ونقيد عملية استيراد رأس المال بالتالى فى جانب الدائن فى الحساب . أما التفسير الواقعى أو الحقيقى لطريقة القيد هذه فهو أن تصدير رأس المال إلى الخارج إنما يتسبب فى أن تدفع الدولة نقدا وطنيا إلى الخارج ، ومن هذه الناحية فانه يتشابه مع استيرادها لسلمة من الخارج ، ولهذا فانه يقيد فى جانب المدين فى الحساب محل البحث . أما استيراد الدولة لرأس المال من الخارج فانه يتسبب فى أن يدفع الخارج إلى الدولة نقدا أجنبيا ، وهو بهذا يتشابه مع تصديرها لسلمة إلى الخارج ، وتهدا فانه يقيد فى جانب الدائن فى الحساب .

ويشتمل حساب رأس المال طويل الأجل على بنود أربعة هى :

٩ - استثمار مباشر :

ويقصد به المال الذى يستغله المقيم فى دولة ما سواء كان فردا أم مشروعا استغلالا مباشرا فى دولة أخرى خلال فترة الميزان . وهكذا يشمل الاستثمار المباشر الفروع التى تنشأ المشروعات فى الدول الأخرى . والمشروعات التى تقبها فى هذه الدول وتكون تابعة لها . أى خاضعة لنسيطرتها . وأخيرا العقارات التجارية فى دولة ما التى تنتقل ملكيتها إلى مقيم فى دولة أخرى . وفيما يتعلق بكيفية القيد فى هذا البند فان تيمة ما يحققه المقيمون من استثمار مباشر على النحو المذكور فى الدول الأخرى إنما تقيد فى جانب المدين من البند وذلك باعتبارها تصديرا لرأس المال طويل الأجل . ويقابلها قيد فى جانب الدائن فى حساب رأس المال قصير الأجل غالبا . أما تيمة ما يحققه غير المقيمين من استثمار مباشر فى الدولة فانها تقيد فى جانب الدائن فى البند محل البحث وذلك باعتبارها استيرادا لرأس مال . ويقابلها قيد فى جانب المدين فى الحساب المذكور غالبا . لكنه قد يحدث ألا يكون القيد المقابل فى حساب رأس المال قصير الأجل ، ومثال هذا : كما سبق أن رأينا ، أن يصدر مشروع مقيم آلات لاستخدامها فى الفرع التابع له فى الخارج وبالتالى يقيد هذا التصدير فى بند استثمار مباشر فى جانب المدين : ففى هذه الحالة يكون القيد المقابل فى جانب الدائن فى بند السلع فى حساب التجارة المنظورة . أما فى حالة استيراد مشروع غير مقيم آلات لاستخدامها فى الفرع التابع له فى الدولة . وبالتالى يقيد هذا الاستيراد فى البند المذكور فى جانب الدائن . فان القيد المقابل سيكون فى جانب المدين فى بند السلع فى الحساب المذكور . ومثال آخر أن

يعتمد مقيم إلى استخدام إيراداته من أمواله المستثمرة في الخارج في تمويل توسعات جديدة في فرع تابع له في الخارج أو في شراء عقسل تجارى فيه وبالتالي تقيد هذه العملية في بند استثمار مباشر في جانب المدين ، ففى هذه الحالة سيكون القيد المقابل في جانب الدائن في بند دخل الاستثمارات في حساب التجارة غير المنظورة . وفى حالة تحقيق غير مقيم لإيرادات من أمواله المستثمرة في الدولة واستخدامه لهذه الإيرادات في استثمار مباشر فيها ، وبالتالي تقيد هذه العملية في بند استثمار مباشر في جانب الدائن ، فان القيد المقابل سيكون في جانب المدين في بند دخل الاستثمارات في الحساب المذكور . وما ينطبق على بند استثمار مباشر من حيث إمكان أن يكون القيد المقابل في حساب آخر غير حساب رأس المال تصير الأجل إنما ينطبق أيضا على البنود الثلاثة الأخرى التالية في حساب رأس المال طويل الأجل .

١٠ - أوراق مالية :

ويقصد بها الأسهم والسندات التى يطلق عليها « استثمارات الحافظة » أو « استثمارات التوظيف » للدلالة على الهدف منها ، وهو الحصول على إيراد لمالكها . ويلاحظ أنه في حالة امتلاك المقيم في دولة ما لعدد من الأسهم يتيح له السيطرة على المشروع الذى أصدرها والتابع لدولة أخرى فاننا نكون هنا أمام حالة من حالات الاستثمار المباشر كما ذكرنا منذ قليل ، وذلك باعتبار هذا المشروع قد أصبح تابعا لذلك المقيم . وقد تكون السندات خاصة أو عامة بحسب ما إذا كانت الجهة المصدرة لها مشروعا خاصا أم الحكومة أو إحدى الهيئات العامة ، أما من يحصل على هذه السندات فقد يكون فردا أو مشروعا أو حكومة أو هيئة عامة . وتقيد قيمة ما يشتره المقيمون من أسهم وسندات أجنبية خلال فترة الميزان في جانب المدين في البند محل البحث باعتبارها تصديرا لرأسمال ، ويقابل ذلك قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال تصير الأجل غالبا . أما قيمة ما يشتره غير المقيمين من أسهم وسندات وطنية فانها تقيد في جانب الدائن في البند محل البحث باعتبارها استيرادا لرأسمال ، ويقابل ذلك قيد في جانب المدين في الحساب المذكور غالبا .

١١ - قروض طويلة الأجل :

وهى القروض التى تزيد مدتها عن عام . وقد يكون القرض فردا أو

مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى المقترض . وتقيد قيمة ما يمنحه المقيمون لغير المقيمين من تروض طويلة الأجل في جانب الدين في البند محل البحث باعتبارها تصديراً لراسمال ، ويقابل ذلك قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل غالباً . أما قيمة ما يسحه غير المقيمين للمقيمين من هذه القروض فلتها تقيد في جانب الدائن في البند محل البحث باعتبارها استيراداً لراسمال ، ويقابل ذلك قيد في جانب المدين في الحساب المذكور غالباً .

١٢ — رؤوس أموال أخرى:

ويشتمل هذا البند على مجموعة متنوعة من الاستثمارات طويلة الأجل أهمها ما يتحقق خلال فترة الميزان من تغير في ملكية الأنصبة في المشروعات والتي لا تأخذ شكل أسهم ، وإلا يكون موضعها في بند استثمار مباشر أو بند أوراق مالية بحسب الأحوال ، وفي الأنصبة في صندوق النقد الدولي وغيره من المنظمات المالية الدولية ، وفي ملكية العقارات غير التجارية ، أما التجارية فمكانها بند استثمار مباشر . وأخيراً في ملكية العلامات التجارية وبراءات الاختراع . وتقيد قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة في المشروعات أو غيرها من الاستثمارات المذكورة في الخارج في جانب الدين من البند محل البحث وذلك باعتبارها تصديراً لراسمال . ويقابل ذلك قيد في جانب الدائن في حساب رأس المال قصير الأجل غالباً . أما قيمة ما يحققه غير المقيمين من أنصبة في المشروعات أو غيرها من الاستثمارات المذكورة في الدولة فلتها تقيد في جانب الدائن باعتبارها استيراداً لراسمال ، ويقابل ذلك قيد في جانب المدين في الحساب المذكور غالباً .

٣ — حساب رأس المال قصير الأجل (الحساب النقدي) :

ويشمل هذا الحساب ، والذي يطلق عليه الحساب النقدي أحياناً ، على كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الأصول التي يملكها المقيمون في مواجهة الخارج وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزمون بها في مواجهته وذلك بالنسبة إلى الأصول والخصوم التي لا يزيد أجلها عن عام واحد . وهكذا يكون محل هذا الحساب كل ما هو نقود أو أصول أخرى قريبة من النقود بسبب ما تتمتع به من درجة كبيرة من السيولة . أي من إمكانية تحويلها إلى الشكل النقدي بسرعة وأمان كبيرين . ولحساب رأس

للسال تصير الأجل طبيعة خاصة للأجلية يتعين التنبيه إليها جيدا . ذلك أن مهمة هذا الحساب هي تسوية المبادلات أو العمليات المتعقبة بخلاف بنود ميزان المدفوعات السابقة ، أي بحساب العمليات الجارية وبحساب رأس المال طويل الأجل ، وذلك عن طريق اكتساب من له الحق في هذه المبادلات أو العمليات لرأس مال قصير الأجل يدفعه من عليه الالتزام فيها . ولعلنا قد لاحظنا أن الفالية العظمى من القيود التي صادفناها في ميزان المدفوعات حتى الآن قد قابلتها قيود بقيمتها تماما في حساب رأس المال قصير الأجل ، وهكذا فانه يقابل كل قيد بقيمة ما في أحد بنود ميزان المدفوعات في جانب الدائن قيد بالقيمة نفسها في الحساب المذكور ولكن في جانب الدين ، كما انه يقابل كل قيد في بند ما من بنود ذلك الميزان في جانب الدين قيد في هذا الحساب في جانب الدائن . ويستنتج من هذا أن يكون القيد في ميزان المدفوعات قد تمت تسويته عن طريق حساب التجارة المنظورة أو غير المنظورة ، وذلك كما في حالة تصدير المشروع المقيم لفرعه في الخارج أو استخدام المشروع لحظ استثماراته في الخارج في شراء أوراق مالية أجنبية ، أو عن طريق حساب التحويلات ، كما في حالة تصدير الدولة لسلعة على سبيل الهبة . وقد سبق لنا دراسة مثل هذه الحالات الاستثنائية كلها .

وكما هي الحال في محاسبة المشروع فان القاعدة في القيد في حساب رأس المال قصير الأجل هي أن يقيد في جانب الدين كل تغير بالزيادة في الأصول أو الحقوق وكذلك كل تغير بالتقصن في الخصوم أو الالتزامات ، وأن يقيد في جانب الدائن كل تغير بالزيادة في الخصوم أو الالتزامات وكذلك كل تغير بالتقصن في الأصول أو الحقوق . وتفسير هذا أن القيود التي تجرى في جانب الدائن في ميزان المدفوعات إنما يترتب عليها عرض أو دفع عملة أجنبية أو عملة وطنية من جانب غير المقيمين ، ويؤدي هذا العرض أو النفع إلى زيادة أصول المقيمين إن تعلق الأمر بدفع عملة أجنبية أو نقص خصومهم إن تعلق الأمر بدفع عملة وطنية . ولما كان مقتضى مبدأ القيد المزدوج أن يكون لكل قيد في جانب ما في ميزان المدفوعات قيد مقابل له بقيمته في الجانب الآخر من الميزان فان مؤدى هذا أن يتم قيد الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم ، وهو القيد المقابل في هذه الحالة ، في جانب الدين في حساب رأس المال قصير الأجل . كذلك فان القيود التي تجرى في جانب الدين في ميزان المدفوعات إنما يترتب عليها عرض أو دفع عملة وطنية أو عملة أجنبية من جانب المقيمين ، ويؤدي هذا النفع إلى زيادة خصوم

المقيمين في حالة الدفع بعملة وطنية أو نقص اصولهم في حالة الدفع بعملة اجنبية . وطبقا ابدا القيد المزدوج يتم تيد هذه الزيادة في الخصوم أو النقص في الاصول ، وهو القيد المقابل ، في جانب الدائن في الحساب المذكور .

ويشتمل حساب راس المال قصير الاجل على بنود خمسة هي :

١٣ — عملات وذهب :

وتقيد في هذا البند التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على الرصيد انذى يملكه المقيمون من النقد الاجنبى ومن الذهب الذى تملكه الحكومة والبنوك الوطنية والمخصص لتسوية المعاملات مع الخارج وذلك باعتبار الذهب عملة دولية تقبلها كل دولة في تسوية معاملاتها الاقتصادية ، وكذلك التغيرات التى تطرأ على الرصيد الذى يملكه غير المقيمين من النقد الوطنى ومن الذهب الذى تملكه الحكومات والبنوك الاجنبية والمحتفظ به في الدولة . وتعتبر زيادة رصيد المقيمين من النقد الاجنبى أو من الذهب نتيجة لدفع غير المقيمين لهذا النقد أو الذهب زيادة في الاصول وتقيد بالتالى في جانب الدين في البند محل البحث . ولا بد أن يكون هذا القيد مقابلا لقيد آخر في جانب الدائن في ميزان المدفوعات كتصدير سلعة ما . وقد يكون القيد المقابل له في هذه الحالة في شكل نقص في الخصوم كما في حالة دفع غير المقيمين ثمن السلعة المصدرة في شكل نقد وطنى كانوا يحتفظون به . أما زيادة رصيد غير المقيمين من النقد الوطنى نتيجة لدفع المقيمين لهذا النقد فلها تعتبر زيادة في الخصوم تقيد في جانب الدائن في البند المذكور . ولا بد أن يكون هذا القيد مقابلا لقيد آخر في جانب الدين في الميزان كتفجع امتساط تأمين مثلا . وقد يكون القيد المقابل في هذه الحالة في شكل نقص في الاصول كما في حالة دفع المقيمين للأمتساط المذكورة في شكل نقد اجنبى أو ذهب كانوا يحتفظون به .

١٤ — حسابات مصرفية :

وتقيد في هذا البند التغيرات التى تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الودائع التى يملكها المقيمون في بنوك اجنبية سواء كانت تحت الطلب (حسابات جارية) أم لأجل لا يزيد عن عام وكذلك التغيرات التى تطرأ على

قيمة الودائع التي يمتلكها غير المقيمين في البنوك الوطنية . وتعتبر الزيادة في قيمة الحسابات المصرفية لمقيمين في البنوك الأجنبية زيادة في الأصول تقيد في جانب الدين في البند محل البحث وذلك كمقابل لتقيد في جانب الدائن في ميزان المدفوعات مثل قيام الطائرات الوطنية بنقل ركاب غير مقيمين . وقد يكون التقيد المقابل في هذه الحالة في شكل نقص في الخصوم كما في حالة دفع أجور النقل المذكورة من حسابات غير مقيمين في البنوك الوطنية . كذلك تعتبر الزيادة في قيمة الحسابات المصرفية لغير مقيمين في البنوك الوطنية زيادة في الخصوم تقيد في جانب الدائن في البند المذكور وذلك كمقابل لتقيد في جانب الدين في الميزان مثل قيام المقيمين بسياحة أو بالدراسة في الخارج . وقد يكون التقيد المقابل في شكل نقص في الأصول كما في حالة دفع نفقات هذه السليحة أو الدراسة من الحسابات المصرفية لمقيمين في البنوك الأجنبية .

١٥ - أذونات الخزنة :

ويقصد بها السندات التي تصدرها الدولة لأجل لا يجاوز العام الواحد . وتقيد قيمة الزيادة فيما يملكه المقيمون من أذونات الخزنة الأجنبية خلال فترة الميزان في جانب الدين في هذا البند باعتبارها زيادة في الأصول كما تقيد قيمة النقص فيما يملكه غير المقيمين من أذونات الخزنة الوطنية في هذا الجانب أيضا باعتبارها نقصا في الخصوم . أما قيمة الزيادة في أذونات الخزنة الوطنية التي يملكها غير المقيمين فتقيد في جانب الدائن في البند المذكور باعتبارها زيادة في الخصوم في حين تقيد قيمة النقص في أذونات الخزنة الأجنبية التي يمتلكها المقيمون في هذا الجانب أيضا باعتبارها نقصا في الأصول .

١٦ - القروض قصيرة الأجل :

ويقصد بها السلفيات والاعتمادات المصرفية والتسهيلات الائتمانية التي لا يزيد أجلها عن عام واحد وكذلك ما يزيد عن حد الائتمان المتفق عليه في نطاق اتفاقات الدفع والذي يعرف بالرصيد الدائن . وتقيد قيمة الريادة في السلفيات والاعتمادات والتسهيلات والرصيد الدائن المشار إليه التي يمنحها المقيمون خلال فترة الميزان لغير المقيمين في جانب الدين في البند محل البحث باعتبارها زيادة في الأصول ، كما تقيد قيمة النقص فيها في جانب الدائن

باعتبارها نقصا في الأصول . أما قيمة الزيادة في السلفيات وغيرها التي يمنحها غير المقيمين للمقيمين فتقيد في جانب الدائن في البند المذكور باعتبارها زيادة في الخصوم كما تقيد قيمة النقص فيها في جانب الدين باعتبارها نقصا في الخصوم .

١٧ - أوراق وحقوق تجارية :

ويقصد بها الأوراق التجارية من كبيالات وسندات إنشئة وكذلك الحقوق التجارية الأخرى مثل المبالغ المستحقة كئمن لسلع سلمت ولم تدفع قيمتها بعد والمبالغ التي دفعت كئمن لسلع لم تسلم بعد . وتقيد الزيادة في قيمة الأوراق التجارية التي يسحبها مقيمون على غير مقيمين والمبالغ المستحقة لمقيمين لدى غير مقيمين كئمن لسلع صدرت ولم تدفع بعد والمبالغ التي دفعها مقيمون لغير مقيمين كئمن لسلع لم تستورد بعد في جانب الدين في البند محل البحث باعتبارها زيادة في الأصول ، أما النقص في قيمة هذه الأوراق والحقوق التجارية فانها تقيد في جانب الدائن باعتبارها نقصا في الأصول . وتقيد الزيادة في قيمة الأوراق التجارية التي يسحبها غير مقيمين على مقيمين والمبالغ المستحقة لغير مقيمين لدى مقيمين كئمن لسلع لم تصدر بعد في جانب الدائن في البند المذكور باعتبارها زيادة في الخصوم . أما النقص في قيمة هذه الأوراق والحقوق فتقيد في جانب الدين باعتباره نقصا في الخصوم .

ويتبين مما تقدم أن حركات رأس المال قصير الأجل إنما تتم من أجل تسوية ما يحدث بين المقيمين وغير المقيمين من عمليات في حساب العمليات التجارية وحساب رأس المال طويل الأجل . وهذا صحيح في الغالبية العظمى من الحالات . لكنه قد تحدث أيضا حركات مستقلة لرأس المال قصير الأجل لا تتعلق بعمليات سابقة في ميزان المدفوعات ، وفي هذه الحالة تقيد هذه الحركات قيودا أصلية في حساب رأس المال قصير الأجل وليس قيودا مقابلة . وبطبيعة الحال فانه لابد وأن توجد قيود مقابلة لهذه القيود الأصلية ، وفي حساب رأس المال قصير الأجل نفسه وذلك في غالبية الحالات . لكنه قد يحدث أن يكون التقيد المقابل في حساب التحويلات (بند هبات وتمويضات) كما سبق أن رأينا عند دراسة هذا الحساب . ومثال الحركات المستقلة لرأس المال قصير الأجل أن يشتري مقيم أفونات الخزنة الأجنبية للحصول على إيراداتها ، ففي هذه الحالة يقيد هذا الشراء بقيمته قيودا أصلية

في جانب الدين في حساب رأس المال تصير الأجل باعتباره زيادة في الأصول بند أنونات الخزائنة ويتم القيد المقابل في هذا الحساب نفسه ولكن في جانب الدائن ، مثلا في شكل نقص في الأصول كما لو تم دفع قيمة الأنونات المذكورة من حساب مصرفي لقيم في البنوك الأجنبية (بند حسابات مصرفية) . كذلك قد تكون الحركات المستقلة لرأس المال تصير الأجل من أجل المضاربة وذلك كسواء النقد الأجنبي في حالة توقع ارتفاع سعر العملة الأجنبية أو انخفاض سعر العملة الوطنية في المستقبل القريب . ويقيد هذا الشراء تبدا أصليا في جانب الدين في حساب رأس المال تصير الأجل باعتباره زيادة في الأصول (بند عملات وذهب) ويتم القيد المقابل في هذا الحساب نفسه في جانب الدائن ، مثلا في شكل زيادة في الخصوم كما لو تم دفع قيمة العملات الأجنبية المشتراة بواسطة النقد الوطني (بند عملات وذهب أيضا) . وأخيرا فقد يكون الدافع للحركة المستقلة لرأس المال تصير الأجل هو الخوف سواء من الحرب أو من عدم الاستقرار السياسي أو من التضخم . وفي هذه الحالة يعتمد المقيمون إلى تحويل أصولهم غير السائلة إلى أصول سائلة يشترون بها أصولا سائلة أجنبية ، أو العكس . وتقيد القيمة التي تشتري بها الأصول السائلة الأجنبية قيда أصليا في جانب الدين في أحد بنود حساب رأس المال تصير الأجل باعتبار ذلك زيادة في الأصول ويقابلها قيد بالقيمة نفسها في جانب الدائن في أحد بنود هذا الحساب نفسه لما يترتب عن دفع قيمة الأصول السائلة الأجنبية المذكورة بواسطة الأصول السائلة الوطنية من زيادة في الخصوم . أما القيمة التي يشتري بها غير المقيمين أصولا سائلة وطنية فانها تقيد أصليا في جانب الدائن في أحد بنود حساب رأس المال تصير الأجل باعتبار ذلك زيادة في الخصوم ، ويقابلها قيد بالقيمة نفسها في جانب الدين من أحد بنود هذا الحساب نفسه لما يترتب على دفع قيمة الأصول السائلة الوطنية المذكورة بواسطة الأصول السائلة الأجنبية من زيادة في الأصول .

ولما كان كل قيد بقيمة ما في أحد جانبي ميزان المدفوعات وفي أي حساب من الحسابات التي يشتمل عليها إنما يقابلها قيد بالقيمة نفسها في الجانب الآخر كما تبين لنا مما تقدم فانه ينتج عن ذلك منطقيا أن يكون ميزان المدفوعات متوازنا توازنا محاسبيا ، وذلك بالتعريف . والواقع انه طالما أننا بصدد « ميزان » المدفوعات فانه لابد وأن يكون متعادل الجانبين مثل أي ميزان آخر . ولكن قد يحدث ألا تكون القيمة التي نحصل عليها

لمجموع البنود في جانب الدائن معادلة تماما للقيمة التي نحصل عليها لمجموع البنود في الدين ، نساذا يعنى هذا ؟ إن هذا لا يعنى سوى شيئا واحدا هو ما يلى :

١٨ - السهو والخطأ :

والذى تعادل تميزته الفرق بين القيمة الكلية لجانب الدائن والقيمة الكلية لجانب الدين في ميزان المدفوعات . وبالطبع فان مكان قيد قيمة هذا البند هو الجانب الاقل في الميزان سواء كان الدائن ام الدين وذلك حتى يتعادل الجانبان كما هو محتم .

والآن فائنا في وضع يسمح لنا باعطاء صورة مفصلة لميزان المدفوعات على النحو الموضح في الصفحة التالية .

ويلاحظ اننا قد توصلنا إلى قيمة جانبى حساب رأس المال قصير الأجل في عرضنا لميزان المدفوعات عن طريق تسجيل قيد مقابل لكل عملية تمت في حساب العمليات الجارية أو حساب رأس المال طويل الأجل . ومعنى هذا انه يتوافر لدينا في النهاية بيان بالقيمة الكلية لجانب الدين في حساب رأس المال قصير الأجل وبالقيمة الكلية لجانب الدائن فيه . ويطرح القيمة الأقل من القيمة الأكبر يمكننا التوصل إلى النتيجة الصافية للتغير في رأس المال قصير الأجل سواء كانت في شكل زيادة في الأصول أو نقص في الخصوم أم في شكل زيادة في الخصوم أو نقص في الأصول . لكنه في الواقع تجرى محاولة تحديد هذه النتيجة الصافية تحديدا مباشرا وذلك بدلا من استخلاصها من المعلومات المتعلقة بحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال طويلة الأجل بين المقيمين وغير المقيمين . والسبب في هذا هو الرغبة في مقارنة النتيجة التي نستخلصها مباشرة بتلك التي نتوصل إليها عن طريق تسجيل قيد مقابل لكل عملية من عمليات ميزان المدفوعات في حساب رأس المال قصير الأجل وكذلك ، وعلى الأخص ، لأن تفصيلات حركات مختلف مكونات حساب رأس المال قصير الأجل قد تكون ذات مغزى كبير في تحليل موقف الدولة في الاقتصاد العالمى . مثلا لو زاد رصيد الحكومة والبنوك الوطنية من الذهب اعتبر هذا زيادة في الأصول قصيرة الأجل في مواجهة الدول الأخرى . ولو زاد مقدار ما تملكه هذه الدول من النقد الوطنى اعتبر هذا زيادة في الخصوم قصيرة الأجل التي تتحمل بها

صافي الدائن (+) أو المدين (-)	مدين (-)	دائن (+)	نوع الحساب
			أولا - حساب العمليات الجارية :
			١ - الحساب التجارى
			(أ) حساب التجارة المنظورة
			١ - السلع
			(ب) حساب التجارة غير المنظورة
			٢ - النقل
			٣ - التأمين
			٤ - السياحة
			٥ - دخل الاستثمارات
			٦ - خدمات حكومية
			٧ - خدمات متنوعة
			٢ - حساب التحويلات
			٨ - هبات وتمويضات
			ثانيا - حساب العمليات الرأسمالية :
			١ - حساب رأس المال طويل الأجل
			٩ - استثمار مباشر
			١٠ - أوراق مالية
			١١ - قروض طويلة الأجل
			١٢ - رؤوس أموال أخرى
			٢ - حساب رأس المال قصير الأجل
			١٣ - عملات وذهب
			١٤ - حسابات مصرفية
			١٥ - أدوات الخزنة
			١٦ - القروض قصيرة الأجل
			١٧ - أوراق وحقوق تجارية
			١٨ - السهو والخطأ

الدولة . وهكذا الحال بالنسبة إلى باقى بنود حساب رأس المال تصير الأجل السابق نكرها .

ونذكر فى نهاية عرضنا لميزان المدفوعات أن ما يقيد فى أحد جانبي الميزان الخاص بالحدى الدول لابد وأن يقيد بذاته فى الميزان الخاص بدولة أخرى ولكن فى الجانب الآخر من ميزانها ، وذلك طالما أننا بصدد مبادلات أو معاملات تتم ما بين الدول بحيث أن ما تصدره الدولة أ إلى الدولة ب ويقيد فى جانب الدائن من ميزان مدفوعات الدولة أ إنما يعتبر بذاته هو ما تستورده الدولة ب من الدولة أ ويقيد بالتالى فى جانب المدين من ميزان مدفوعاتها . كذلك فإن ما تدفعه الدولة ب إلى الدولة أ من نقدها الوطنى ويقيد فى جانب الدائن من ميزان مدفوعات الدولة ب باعتباره زيادة فى الخصوم إنما يعتبر نفسه هو ما تحصل عليه الدولة أ من نقد أجنبى من الدولة ب وبالتالى يقيد فى جانب المدين فى ميزان مدفوعاتها باعتباره زيادة فى الأصول .

المراجع فى عرض ميزان المدفوعات :

- Barre : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 492-494.
Baumol and Chandler : *Economie Processes and Policies*, op. cit., pp. 517-521.
Benham : *Economics*, op. cit., pp. 494-498.
Byé : *Relations économiques internationales*, op. cit., pp. 37-51.
Cairncross : *Introduction to Economics*, op. cit., pp. 561-565.
Crowther : *An Outline of Money*, op. cit., pp. 341-352.
Day : *Outline of Monetary Economics*, op. cit., pp. 363-370.
Ellsworth : *The International Economy*, op. cit., pp. 265-278.
Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 71-82.
Fairchild ; Buck and Slesinger : *Principles of Economics*, op. cit., pp. 472-477.
Fisher : *Money and Banking*, op. cit., pp. 324-330.
Gemmil : *Fundamentals of Economics*, op. cit., pp. 509-518.
Gordon : *International Trade*, op. cit., pp. 91-107.

- Guittou : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 392-400.
- Harrod . *International Economics*, op. cit., pp. 111-139.
- Hanson : *Monetary Theory and Practice*, op. cit., pp. 124-135.
- James : *Economics, Basic Problems and Analysis*, op. cit., pp. 549-552.
- Kindelberger : *International Economics*, op. cit., pp. 456-472.
- Krause : *The International Economy*, op. cit., pp. 44-54.
- Marcy : *Economie internationale*, op. cit., pp. 134-135.
- Mossé : *Les problèmes monétaires internationaux*, op. cit., pp. 41-64.
- Nevin : *Textbook of Economic Analysis*, op. cit., pp. 441-447.
- Ohlin : *La politique du commerce extérieur*, op. cit., pp. 65-70.
- Samuelson : *Economics*, op. cit., pp. 631-636.
- Schelling : *International Economics*, op. cit., pp. 19-48.
- Sinder : *International Monetary Relations*, op. cit., pp. 14-25.
- Steiner and Shapiro : *Money and Banking*, op. cit., pp. 581-585.
- Trashis : *International Trade and Finance*, op. cit., pp. 267-292.
- Vanek : *International Trade : Theory and Economic Policy*, op. cit., pp. 8-26.
- Wells : *International Economics*, op. cit., pp. 144-162.
- Yeager : *International Monetary Relations*, op. cit., pp. 36-45.
- : *The International Monetary Mechanism*, op. cit., pp. 20-24.

المبحث الثاني

التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات

التوازن والاختلال الاقتصادي :

إن ميزان المدفوعات للدولة هو مجرد سجل إحصائي للمعاملات الاقتصادية على اختلاف أنواعها من تجارية ومالية ونقدية التي قامت بينها وبين الدول الأخرى خلال فترة محددة ماضية ، في العادة مدة عام . ولما كان هذا الميزان لابد وأن يتعادل أو يتوازن توازنا حسابيا بالتعريف كما سبق أن رأينا فإن معنى هذا أن تعادل جانبى الميزان في ذاته ليس من شأنه إظهار أى شيء خاص بمركز الدولة في الاقتصاد العالمى . وإذا لم يكن للتوازن الحاسبى لميزان المدفوعات أى مخزى على هذا النحو ، فلا بد أن يتركز تحليل هذا الميزان على مختلف المكونات الفردية التى يشتمل عليها ، أى على مختلف الحسابات التى يتكون منها بعبارة أخرى . وهنا لا توجد أية حتمية أو ضرورة لكى يتوازن كل حساب من هذه الحسابات على حدة ، أى لكى تتعادل القيمة الكلية لجانب الدائن فى الحساب مع القيمة الكلية لجانب المدين فيه . والواقع أن تركيز النظر على مختلف المكونات الفردية دفعة واحدة هو وحده ما يفسر وصف الميزان بأنه متوازن أو مختل أو الحسابات اثنتى يشتمل عليها ميزان المدفوعات وليس على الميزان بأكمله اقتصاديا ، أى أن استخلاص بعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات ومقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن بالقيمة الكلية لجانب المدين فيها هو وحده الذى يبرر وصف الميزان بأكمله بأنه متوازن فى حالة تعادل هاتين القيمتين ، أو مختل فى حالة اختلالهما . ولما كان ميزان المدفوعات متوازنا دائما من الناحية الحاسبية فإن التوازن أو الاختلال الذى نحكم به على ميزان المدفوعات عندما نركز النظر على بعض الحسابات فقط فيه لابد وأن يكون له وصف آخر غير وصف الحاسبى ، وهكذا يوصف هذا التوازن أو الاختلال بأنه اقتصادى . وإذن فإنه فى كل مرة يتحدث عن التوازن أو الاختلال فى ميزان المدفوعات فإنه لا يقصد بذلك إلا التوازن أو الاختلال الاقتصادى .

(م ١٥ - الملاحظات الاقتصادية الدولية)

والآن ما هي المكونات الفردية أو الصلابات التي إن استخلصناها من ميزان المدفوعات فإن مقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن فيها بالقيمة الكلية لجانب المدين إنما تتيح لنا وصف الميزان بأنه متوازن أو مختل ؟ إن الإجابة على هذا السؤال إنما تكمن في إجراء تمييز ما بين نوعين من العمليات في داخل ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها : النوع الأول هو عمليات تلقائية أو مستقلة ، والنوع الثاني هو عمليات تعويضية أو موازنة . أما العمليات التلقائية أو المستقلة فهي تلك التي تجرى لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان وذلك نظرا لما تحققه من ربح أو من إشباع لمن يقوم بها . ومثال هذا تصدير السلع أو استيرادها ، وتقديم الخدمات أو الحصول عليها ، وخلق استثمارات أجنبية أو القيام بها ، فهذه العمليات كلها إنما تتحقق دون نظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات . أما العمليات التعويضية أو الموازنة فهي تلك التي لا تجرى لذاتها وإنما تجرى بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات . ومثال هذا استيراد الذهب أو تصديره ، والزيادة في قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على غير المقيمين أو على المقيمين أو النقص فيها ، فهذه العمليات كلها لم تكن لتجرى لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو مستقلة سبق القيام بها ، وهي لا تتحقق إلا من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية أو مستقلة . ويلاحظ أن صفة « موازنة » هنا إنما تنصرف إلى معنى التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي ، بمعنى أنه يقصد بهذه العمليات تحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي في ميزان المدفوعات . وإذن تكون هذه العمليات موازنة محاسبية وليست موازنة اقتصادية . وتغاديا لما قد يحدث من لبس في هذا الصدد فالتنافضل وصف العمليات المذكورة بأنها تعويضية .

ويوصف ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل اقتصاديا عندما يركز النظر على العمليات التلقائية أو المستقلة وحدها دون غيرها . وهكذا فإن تعادل قيمة جانب الدائن الخاص بهذه العمليات (الإيرادات) مع قيمة جانب المدين (المدفوعات) إنما يعني توازن الميزان ، في حين أن عدم تعادل هاتين التيميتين إنما يعني اختلال الميزان ، واختلال الميزان صورتان : الأولى هي انقراض ذلك عندما تزيد قيمة جانب الدائن في العمليات التلقائية أو المستقلة عن قيمة جانب المدين ، والثانية هي العجز وذلك عندما تزيد قيمة جانب المدين في هذه العمليات عن قيمة جانب الدائن . ويوصف ميزان المدفوعات

في حالة تحقيق فائض بأنه في موجب أو في صالح الدولة ، أما في حالة تخفیف عجز فاته بوصف بأنه سالب أو في غير صالح الدولة . وأحيانا توصف العمليات التعويضية أو الموازنة بأنها عمليات مولدة ، بمعنى أنه قد ولدها عدم التعادل ، أو الاختلال ، بين قيمة جانب الدائن وقيمة جانب المدين في العمليات التلقائية أو المستقلة .

وإذا ما استخدمنا تقسيمات ميزان المدفوعات التي درسناها عند عرضنا لهذا الميزان فنسجد أن العمليات التلقائية أو المستقلة إنما تتحقق بصفة عامة في حساب العمليات الجارية وفي حساب رأس المال طويل الأجل، أما العمليات التعويضية أو الموازنة فاتها تتحقق بصفة عامة في حساب رأس المال قصير الأجل . وإن يكن القول بصفة عامة أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا عندما تتعادل قيمة جانب الدائن في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل مع قيمة جانب المدين في هذين الحسابين ، ويكون مختلفا في شكل فائض عندما تزيد قيمة جانب الدائن في هذين الحسابين عن قيمة جانب المدين فيها ، ويكون مختلفا في شكل عجز عندما تزيد قيمة جانب المدين في الحسابين عن قيمة جانب الدائن فيها .

أما تعبير « بصفة عامة » الذي نستخدمه الآن فيرجع إلى وجود استثناءين من قاعدة أن حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل إنما يشتملان على العمليات التلقائية أو المستقلة . أما الاستثناء الأول فيتمثل في تلك الهبات والقروض طويلة الأجل التي تمنح فقط من أجل تحقيق التوازن في ميزان مدفوعات الدولة التي تلتقيها ، إذ أنه من الواضح في هذه الحالة أنه لا يمكن اعتبار هذه الهبات والقروض طويلة الأجل عمليات تلقائية أو مستقلة بل هي في الواقع عمليات تعويضية أو موازنة ويجب إخراجها من حسابي العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل عند مقارنة قيمة جانب الدائن فيها بقيمة جانب المدين من أجل تقرير ما إذا كان ميزان المدفوعات متوازنا أو مختلفا وبيان نوع الاختلال . ومن هنا كان الاستثناء الأول من قاعدة أن حسابي العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل إنما يشتملان على العمليات التلقائية أو المستقلة . أما الاستثناء الثاني فيتمثل في عمليات رأس المال قصير الأجل التي تجري بصفة مستقلة عن حالة أو وضع ميزان المدفوعات ، وذلك إما بدافع الرغبة في تحقيق إيراد أو المضاربة أو الخوف من تطورات غير مؤتلفة في الدولة كما سبق أن رأينا . فهذه العمليات كلها

إنما تتم لذاتها ، وبغض النظر عن وجود عمليات أخرى سبق القيام بها في ميزان المدفوعات ، ومن ثم يجب أن تدرج ضمن العمليات التلقائية أو المستقلة .
وإذا اعتبر عمليات رأس المال قصير الأجل التي تجري لذاتها عمليات تلقائية أو مستقلة ويجب إضافتها إلى حسابى العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل عندما نقارن قيمة جانب الدائن فيها بقيمة جانب المدين من أجل تقرير ما إذا كان ميزان المدفوعات متوازنا أو مختلا وبين نوع الاختلال . وهذا هو الاستثناء الثانى من قاعدة أن حسابى العمليات الجارية ورأس المال طويل الأجل إنما يشتملان على العمليات التلقائية أو المستقلة .

وينبغى عند الحكم على ميزان المدفوعات بأنه متوازن أو مختل أن نتمعق بعض الشيء في حساب رأس المال طويل الأجل وفي طبيعة مختلف البنود فيه . فلو كان رأس المال الذى قدم إلى الدولة ، وتقيد قيمته في جانب الدائن كما نعلم ، قد قدم للاستثمار فيها في وجوه من شأنها زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى وبالتالي قدرته على زيادة صادراته فيها بعد أو تقليل وارداته ، وكذلك تدعيم قدرته على دفع فوائد وأرباح هذا الرأسمال وأقساطه عندما يحين وقت السداد ، لو كان الأمر كذلك فإنه يصبح من المبرر تماما إدماج حساب رأس المال طويل الأجل مع حساب العمليات الجارية واعتبارهما وحدة واحدة وبالتالي تقرير توازن ميزان المدفوعات بكل ثقة ، وذلك بالرغم من أن قيمة جانب الدائن في حساب العمليات الجارية هى أقل من قيمة جانب المدين ، وذلك طالما أن الفرق قد عوضته زيادة قيمة جانب الدائن في حساب رأس المال طويل الأجل عن قيمة جانب المدين .
أما إذا لم يوجه رأس المال الذى قدم إلى الدولة لزيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى بل استخدم في وجوه أخرى ، مثل الحصول على معدات حربية أو ما شابه ذلك . فلن يكون من المبرر إدماج حساب رأس المال طويل الأجل مع حساب العمليات الجارية واعتبارهما وحدة واحدة في معرض تقرير توازن ميزان المدفوعات ، بل سيكون من الأصوب إخراج مقدار رأس المال هذا من حساب رأس المال طويل الأجل . تماما كما هى الحال بالنسبة إلى القروض طويلة الأجل التى تحصل عليها الدولة بهدف تغطية العجز في ميزان مدفوعاتها . وتركيز النظر على باقى هذا الحساب بالإضافة إلى حساب العمليات الجارية لمعرفة ما إذا كان ميزان المدفوعات متوازنا أم أنه على العكس من ذلك مختل في الواقع .

نوعان من العجز في ميزان المدفوعات :

وتجيب التفرقة بين العجز الخفيف والمؤقت في ميزان المدفوعات والعجز الكبير والدائم فيه . فالعجز الأول يمكن اعتباره عاديا ولا يثير مشكلات كبيرة لأنه لا بد وان يختفى في المستقبل القريب ويحل محله فائض ، مؤقت ايضا . والواقع ان حدوث عجز خفيف او فائض مؤقت في ميزان المدفوعات هو امر طبيعى تماما ولا يدعو الى اتخاذ اى إجراء خاص لمكافحة . أما العجز الكبير والدائم في ميزان المدفوعات فانه يدعو ، على العكس من ذلك ، الى اتخاذ إجراء ما للحد منه وإزالته كلية . ويرجع السبب في هذا الى أن مثل هذا العجز إنما يعنى نقصا مستمرا في أصول الدولة قصيرة الأجل وزيادة مستمرة في خصومها من هذا النوع . ولا يمكن للدولة أن تسمح باستنزاف مواردها من العملات الأجنبية والذهب ، وهى الموارد التى تحتاجها دائما لتغطية ما قد تتعرض له من عجز مؤقت أو عارض في ميزان مدفوعاتها ، أو بالاستمرار بلا حدود في الاقتراض لأجل قصير ، أو بتراكم ديونها التجارية الخارجية ، أو بتلقى المعونات سنويا من الدول الأجنبية بهدف تغطية العجز في ميزان المدفوعات . كذلك فان الخارج لا يمكن أن يسمح بقرراض الدولة لأجل قصير الى ما لا نهاية ، أو بتراكم حقوقه التجارية لديها بلا حدود . وقد يبدو أن الدولة التى تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها هى فى أفضل الأوضاع ، لكن الواقع على خلاف هذا . فتحقيق فائض كبير ومستمر في الميزان إنما يخلق بدوره مشكلات للدولة لا بد من العمل على حلها ، وإن كانت مشكلات أقل إلحاحا وخطورة من تلك التى يخلتها تحقق عجز كبير ومستمر في الميزان . فالدولة التى تحقق فائضا كبيرا ومستمرا في ميزان مدفوعاتها تضطر الى قبول الذهب والعملات الأجنبية ، أو إقراض الخارج لأجل قصير ، أو تراكم حقوقها التجارية لديه ، أو منح الخارج معونات من أجل مواجهة العجز في ميزان مدفوعات الدول الأخرى . ومن الواضح انه لا يمكن للدولة أن تستمر في هذا الاتجاه الى ما لا نهاية ، إذ لا معنى لتراكم الذهب والعملات الأجنبية وغيرها من الأصول لدى الدولة لأن الفائدة الوحيدة من هذه الأصول إنما تتمثل في استخدامها في الحصول على سلع وخدمات من الخارج في يوم ما . كذلك فان عدم سباح الدول ذات العجز باستمراره الى ما لا نهاية إنما يعنى منطقيا عدم إمكان استمرار الفائض في موازين مدفوعات الدول ذات الفائض . وإن غلبت للفائض الكبير والمستمر في ميزان المدفوعات من ان ينهى ولا بد من أن تعمل الدولة على إعادة التوازن مرة أخرى الى ميزان

مدفوعاتها . ولا ننسى ان تحقيق دولة ما لفاوض في ميزان مدفوعاتها إنما معنى جتها تحمل دولة أخرى لعجز في هذا الميزان ، وذلك طالما ان كل قبد في أحد جانبي الميزان الخاص بدولة ما لا بد وان يقبله قيد بقيمته في ميزان دولة أخرى ولكن في الجانب الآخر منه ، وذلك كما سبق ان ذكرنا .

ميزان المدفوعات ومراحل التطور الاقتصادي :

يتأثر طبع ميزان المدفوعات للدولة ، وخاصة فيما يتعلق بحساب التجارة المنظورة وبند دخل الاستثمارات وحساب رأس المال طويل الأجل ، بمرحلة التطور الاقتصادي التي يلفته الدولة خلال مراحل نمو الاقتصاد القومي المختلفة . وهكذا تتناسب مع كل مرحلة من مراحل النمو الاقتصادي صورة خاصة لميزان المدفوعات للدولة . ويتجه الكتاب في هذا الصدد عادة الى التمييز بين المراحل الأربع التالية .

أولا - مرحلة المقترض الحديث :

وهي مرحلة الاقتصاد القومي في بداية تطوره حيث الطاقة الإنتاجية ضعيفة والفترة على الإنتاج محدودة وحيث يستدعى الأمر استخدام رؤوس أموال أجنبية للإسهام في بناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي . وفي هذه المرحلة تستورد الدولة أكثر مما تصدر ومن ثم يتحقق عجز في حساب التجارة المنظورة ، أي زيادة في قيمة جانب الدين عن قيمة جانب الدائن . كذلك تسدد الدولة فوائد وأرباح عن القروض التي تمقدها ، ومن ثم يتحقق عجز أيضا في بند دخل الاستثمارات . وإذن تقترض الدولة رؤوس الأموال الأجنبية لا لبناء هيكلها الإنتاجي فحسب ، بل أيضا لتغطية العجز في ميزان التجارة المنظورة وبند دخل الاستثمارات . ومعنى هذا تحقق فائض في حساب رأس المال طويل الأجل في هذه المرحلة . ويلاحظ في هذه المرحلة أن الاقتصاد القومي يكون مدينا للخارج في مفهوم ميزان الدائنية والمديونية الدولية ، وهذا ما يظهره عجز بند دخل الاستثمارات ، وكذلك مقترضا من الخارج في مفهوم ميزان المدفوعات ، وهذا يبينه فائض حساب رأس المال طويل الأجل .

ثانيا - مرحلة المقترض البالغ :

وفي هذه المرحلة تبدأ الدولة بتصدير سلع أكبر من قيمة ما تستورده منها

وذلك بفضل ما تم بناؤه من طاقة إنتاجية ومن ثم يتحقق نقض في حساب تجارتها المنظورة . لكنه نظرا لاضطرابها الى الاستقرار في سداد مبالغ وفوائد وأرباح لوؤوس الأموال التي سبق أن حصلت عليها ، فضلا عن انقضاء ما يحين سداده من القروض التي تلتقتها ، وهي مبالغ لا يكفي لسدادها ما يتحقق من فائض في ميزان التجارة المنظورة ، فتمتصها تضطر الى الاستقرار في الاقتراض للوفاء بالجزء الباقي من هذه المبالغ . وإن يتحقق في هذه المرحلة عجز في بند دخل الاستثمارات وفائض في حساب رأس المال طويل الأجل ، تماما كما هي الحال في المرحلة الأولى . لكن هذا الفائض في حساب رأس المال طويل الأجل غالبا ما يكون أقل في مقداره من الفائض في المرحلة الأولى السابقة . وفي هذه المرحلة لا زال الاقتصاد القومي مدينا للخارج وكذلك مقترضا منه ، وإن كان بشكل أخف منه في مرحلة المقترض الحديث السابقة .

ثالثا - مرحلة المقترض الحديث :

وهنا يبلغ نمو الاقتصاد القومي حدا يمكن فيه للدولة أن تستغنى عن الاقتراض من الخارج ، كما يمكن للزيادة في قيمة الصادرات عن قيمة الواردات أن تغطي ما يتمين على الدولة سداده من دخل للاستثمارات فيها وانقضاء القروض التي تلتقتها ، وإن تبقى بعد هذا مبالغ يمكنها استخدامها في إقراض الدول الأخرى . وهكذا يتحقق فائض في ميزان التجارة المنظورة كبير جدا وعجز في بند دخل الاستثمارات وعجز لأول مرة في حساب رأس المال طويل الأجل . وفي هذه المرحلة نجد أنه بينما لا يزال الاقتصاد القومي مدينا للخارج فإنه قد أصبح مقترضا له ، وهذا ما يبينه عجز حساب رأس المال طويل الأجل .

رابعا - مرحلة المقترض البالغ :

وفي هذه المرحلة من نمو الاقتصاد القومي تزداد المبالغ التي يحصل عليها من استثماراته في الخارج ومن ثم يتحقق فائض كبير في بند دخل الاستثمارات ويسمح هذا الفائض للاقتصاد القومي بأن يستورد بقيمة أكبر من القيمة التي يصدر بها مما يعني تحقق عجز في حساب التجارة المنظورة . لكن مقدار فائض بند دخل الاستثمارات يزيد عن مقدار عجز حساب التجارة

المنظورة مما يسمح للاقتصاد القومى بأن يستمر فى إقراض الخارج ، ومن ثم يستمر حساب رأس المال طويل الأجل فى تحقيق عجز . وفى هذه المرحلة نجد الاقتصاد القومى وقد أصبح دائنا للخارج ، وهذا ما يظهره فائض بند دخل الاستثمارات ، كما أنه ما زال مقرضاً له . وقد مرت بريطانيا بهذه المرحلة ما بين السبعينات من القرن الماضى والثلاثينات من القرن الحالى . وفى هذا التاريخ الأخير لم يكف الفائض المتحقق فى بند دخل الاستثمارات لنفطية الهجز فى حساب التجارة المنظورة وأيضاً للقيام بإقراض الدول الأخرى ، وهكذا كفت رؤوس الأموال طويلة الأجل عن الخروج من بريطانيا منذ ذلك التاريخ وكف حساب هذا الراسمال عن أن يكون فى حالة عجز . بل إن الحرب العالمية الثانية وما سببته من تدمير فى الطاقة الإنتاجية للاقتصاد البريطانى فى الوقت نفسه الذى كان يتعين على بريطانيا تمويل النفقات الباهظة لهذه الحرب قد اضطرها الى الاقتراض من الخارج ، وبالأذات من الولايات المتحدة وكندا ، خلال فترة الحرب والفترة التى تلتها مباشرة . ومعنى هذا أن الاقتصاد البريطانى ولو أنه ما زال دائناً للخارج إلا أنه قد أصبح يقرض منه . وهكذا رجع الاقتصاد البريطانى الى الورااء واقتربت حالته من حالة الاقتصاد الذى يمر بمرحلة المتقترض الحديث الذى يتعين عليه أن يمر بدورة جديدة من دورات النمو .

ويجب أن ننتبه إلى أن الدورة التى عرضناها لميزان المدفوعات لا تعبر إلا عن اتجاه عام وليس عن محار حتمى ينبغى أن تسير فيه مراحل نمو الاقتصاد القومى هى وما يناسبها من حالة خاصة لميزان المدفوعات . فبريطانيا وكذلك الاتحاد السوفيتى ، الى جانب الصين الى حد ما ، لم تعرف مرحلة استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لتنمية الاقتصاد القومى وبالتالي حساب رأس المال طويل الأجل ذى العجز ، أو السالب ، وذلك لأن بريطانيا كانت هى الدولة الأولى التى تنمو الراسمالية فيها وبالتالي لم توجد الدولة التى يمكنها أن تقترض منها لبناء الطاقة الإنتاجية للاقتصاد البريطانى . أما الاتحاد السوفيتى والصين فقد اتجها الى الاقتصاد القومى نفسه ، وليس الى الدول الأخرى للحصول على الفائض اللازم للقيام بالاستثمارات اللازمة لتنمية الاقتصاد القومى . وإن كان يلاحظ أن رؤوس الأموال الأوربية وخاصة الفرنسية قد أسهمت بدرجة كبيرة فى بناء اقتصاد روسيا القيصرية ، كما أن الاتحاد السوفيتى قد ساعد الصين فى بناء اقتصادها القومى فى أوائل الخمسينات وإلى أن حدثت القطيعة بينهما فى أوائل الستينات .

المراجع في التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات :

- Machlup, Fritz :** «Equilibrium and Disequilibrium : Misplaced Concreteness and Disguised Politics», in Machlup, Fritz : **International Monetary Economics**, Georges Allen & Unwin LTD., London, 1969, pp. 110-135.
- Barre :** **Economie Politique**, tome II, op. cit., pp. 504-507.
- Baumol and Chandler :** **Economic Processes and Policies**, op. cit., pp. 528-533.
- Benham :** **Economics**, op. cit., pp. 498-501.
- Cairncross :** **Introduction to Economics**, op. cit., pp. 565-566.
- Ellsworth :** **The International Economy**, op. cit., pp. 278-286.
- Enke and Salera :** **International Economics**, op. cit., pp. 132-137.
- Guillon :** **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 400-406.
- Hanson :** **Monetary Theory and Practice**, op. cit., pp. 135-139
- James :** **Economics, Basic Problems and Analysis**, op. cit., pp. 552-554.
- Krause :** **The International Economy**, op. cit., pp. 55-56.
- Meade :** **The Balance of Payments**, op. cit., pp. 3-17
- Morgan :** **Introduction to Economics**, op. cit., p. 665.
- Mossé :** **Les problèmes monétaires internationaux**, op. cit., pp. 64-74.
- Ohlin :** **La politique du commerce extérieur**, op. cit., pp. 70-75.

Samuleson : Economics, op. cit., pp. 636-637.

Shelling : International Economics, op. cit., pp. 48-50.

Snider : International Monetary Relations, op. cit., pp. 25-26.

Steiner and Shapiro : Money and Banking, op. cit., pp. 585-588.

Tarshis : International Trade and Finance, op. cit., pp. 293-303.

Vanek : International Trade : Theory and Economic Policy, op. cit., pp. 26-28.

Wells : International Economics, op. cit., pp. 140-144.

Yeager : International Monetary Relations, op. cit., pp. 45-50.

————— : **The International Monetary Mechanism, op. cit., pp. 24-26.**

الفصل الثالث

توازن ميزان المدفوعات

يتوقع ، في السير العادي للأمور ، أن تتمكن الدولة في الأجل الطويل من الوفاء بقيمة مشترياتها من السلع والخدمات من الخارج عن طريق بيع سلع وخدمات وطنية إليه . ومعنى هذا أنه ينتظر في الأجل المذكور أن تكفى كمية العملات الأجنبية التي تحصل عليها الدولة نتيجة لبيع سلعها وخدماتها الى الخارج وكذلك نتيجة لحركات رأس المال التلقائية او المستقلة من الخارج الى الدولة لتمويل وارداتها من السلع والخدمات الأجنبية وكذلك حركات رأس المال التلقائية او المستقلة منها الى الخارج . وإذن يتوقع لميزان المدفوعات في الدولة أن يتوازن في الأجل الطويل . لكنه قد يحدث أن تمر بالدولة أوضاع خارج ظروف معينة من شأنها إحداث اختلال في ميزان مدفوعاتها سواء في شكل عجز او فائض . ومن الظروف المسببة لعجز ميزان المدفوعات نقص في الانتاج من الحصول الرئيسي للبلاد من شأنه إنقاص قدرة الدولة على المصدر ، أو اكتشاف مواد أولية صناعية في الخارج تفنى كلها أو جزئيا عن طلبه من المواد الأولية الطبيعية الوطنية ، أو حدوث كساد في الخارج ينقص من طلبه على منتجات الاقتصاد القومي ، أو ارتفاع في مستوى الأسعار في الداخل بدرجة أكبر من ارتفاعها في الخارج مما يعرقل من حركة الصادرات . أو إقدام الدولة المتخلفة على برامج للتنمية يزداد فيها استيرادها من الآلات والتجهيزات الفنية من الخارج . ومن الأحداث الموجبة لفائض في ميزان المدفوعات ازدياد طلب الخارج على السلع الوطنية نظرا لانخفاض أسعارها عن مستوى مثيلاتها من السلع التي تنتجها الدول الأخرى أو لارتفاع درجة جودتها أو لغير ذلك من الأسباب .

وإذا حدث اختلال في ميزان المدفوعات ، فهل توجد قوى ذاتية أو تلقائية من شأنها إعادة التوازن إليه ؟ حاول الاقتصاديون منذ زمن طويل الإجابة على هذا السؤال . وإتوا في هذا الصدد بنظريات توضح الكيفية التي يعود بها الميزان المختل الى حالة التوازن . لكن هذه النظريات إنما تعتمد

كلها على توافر اوضاع السوق الحرة التى لا تتدخل فيها السلطات العامة بأية سياسة معينة ، سواء فى مجال تنظيم الاقتصاد القومى بقصد بلوغ اهداف معينة ، أو فى مجال سعر الصرف بقصد تحديد هذا السعر عند مستوى معين والعمل على استقراره عنده .

أما فى حالة وجود مثل هذا التدخل من السلطات العامة ، فان إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات إنما تتطلب اتباع سياسات معينة من أجل إرجاع التوازن إليه ، أى من أجل علاج الاختلال فيه .

وعلى هذا فأتنا سندرس توازن ميزان المدفوعات فى هذا الفصل فى مبحثين :

المبحث الأول — فى نظريات توازن ميزان المدفوعات .

المبحث الثانى — فى علاج اختلال ميزان المدفوعات .

المبحث الأول

نظريات توازن ميزان المدفوعات

لا يمكن — وفقا لهذه النظريات — للاختلال في ميزان المدفوعات سواها اتخذ صورة عجز أو صورة فائض أن يستمر الى ما لا نهاية . فالاختلال كفيل بذاته بتوليد تغيرات في المتغيرات الكبرى التي تؤثر مباشرة في الميزان بجانبه من شأنها إعادة التوازن إليه في نهاية الامر . وليست هذه المتغيرات سوى قوى السوق التي تعمل تلقائيا على إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات المختل .

والسؤال الآن هو : وفقا لاية حركة أو طريقة سيعود التوازن الى ميزان المدفوعات ؟ لقد ظلت الإجابة المعطاة عن هذا السؤال طوال القرن التاسع عشر ، وحتى الثلاثينات من القرن الحالي ، هي أن التوازن إنما يعود الى ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات في الأسعار . لكنه اعتبارا من الثلاثينات من هذا القرن ونحت تأثير افكار كينز وجدت إجابة جديدة عن السؤال ، وهي أن التوازن إنما يعود الى ميزان المدفوعات عن طريق التغيرات في الدخل القومي . إلا أن التحليل الاقتصادي الحديث إنما يتجه الى إفساح المجال أمام حركات الأسعار وحركات الدخل في تفسير التوازن الخارجى للدولة وبالتالي الى الاعتقاد بأن توازن ميزان المدفوعات إنما يتم عن طريق التغيرات في الأسعار وفي الدخل معا .

ونعرض فيما يلى لنظريات توازن ميزان المدفوعات في مطلبين :

المطلب الأول — في التوازن عن طريق الأسعار .

المطلب الثانى — في التوازن عن طريق الدخل .

المطلب الأول

التوازن عن طريق الأسعار

حرص الاقتصاديون التقليديون والتقليديون الجدد على التمييز بين توازن ميزان المدفوعات في ظل ثبات الصرف ، أى في ظل قاعدة الذهب ، حيث لا تتجاوز التغيرات في سعر الصرف حد خروج الذهب ودخوله ، وبين هذا التوازن في ظل حرية الصرف ، أى في ظل قاعدة النقود الورقية القابلة للتحويل الى نقود ورقية أخرى ، حيث لا حدود للتغيرات في سعر الصرف . وفي الحالة الأولى فإن الأسعار التي تعيد الى ميزان المدفوعات توازنه هي أسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الفائدة في الدولة وفي الخارج ، أما في الحالة الثانية فإن الأسعار التي تعمل على إعادة التوازن الى الميزان هي أسعار الصرف نفسها . وسندرس فيما يلي التوازن في ظل ثبات الصرف أولاً ، ثم التوازن في ظل حرية الصرف ثانياً . ويلاحظ ان التوازن في ظل ثبات الصرف وقاعدة الذهب هو الذي تركت عليه بصفة رئيسية أفكار أو نظرية التقليديين والتقليديين الجدد الخاصة بتوازن ميزان المدفوعات .

أولاً - التوازن في ظل ثبات الصرف :

يعتبر الفيلسوف الإنجليزي دافيد هيوم هو أول من صاغ بوضوح ومبشرة على العرض نظرية خاصة بالتوازن التلقائي لميزان المدفوعات وذلك بتأثير التغيرات في مستويات الأسعار ، أى أسعار السلع والخدمات ، وذلك في عام ١٧٥٢ (١) . وقد انتقد هيوم ما ذهب إليه التجاريون من وجوب العمل بكل وسيلة بما فيها الضرائب على الواردات ونظام الحصص من أجل الاحتفاظ على الدوام بميزان تجارى في صالح الدولة . أو موجب ، من شأنه تقديم الذهب إليها وبالتالي زيادة رصيدها منه ، وأوضح أنه لا يمكن للدولة ان تحتفظ على الدوام بميزان تجارى موجب لأن مثل هذا الميزان كميل بأحداث تغيرات

Hume, David : «Of the Balance of Trade» (1752), (١)
reprinted in Monroe, Arthur Eli : Early Economic Thought,
Harvard University Press, Cambridge, 1945.

في الأسعار في الدولة تؤدي في نهاية الأمر إلى إعادة التوازن إلى الميزان وتضع نهاية للفائض الذي تحقق فيه من قبل . وقد كانت أفكار هيوم فيما يتعلق بالتوازن التقاضي لميزان المدفوعات هي أساس النظرية التقليدية في هذا الصدد ، ومن ثم يمكن اعتبار هذا الفيلسوف ، والاقتصادي إلى حد ما في الوقت نفسه ، هو الملمح المباشر للنظرية التقليدية في توازن ميزان المدفوعات في ظل ثبات الصرف .

حركة عودة التوازن عن طريق الأسعار :

وفي هذه النظرية التقليدية فإن حركة عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات في ظل ثبات الصرف ، أي في ظل قاعدة الذهب ، إنما تتم على نحو بسيط للغاية ، ولكنه قائم على افتراضات متعددة من شأنها إثارة التساؤل حول واقعية النظرية التقليدية في توازن ميزان المدفوعات . ومن الممكن تصوير مجرى حركة عودة التوازن على النحو التالي : لنفرض أننا بصدد دولتين هما فرنسا وإنجلترا وان قيمة واردات فرنسا من إنجلترا قد زادت عن قيمة صادراتها إليها لفترة من الزمن مما يعني اختلال ميزان مدفوعات كل من الدولتين : في شكل عجز بالنسبة إلى فرنسا وفي شكل فائض بالنسبة إلى إنجلترا . وفي أول الأمر سيعمد الفرنسيون إلى سداد قيمة الزيادة في وارداتهم من إنجلترا عن قيمة صادراتهم إليها بالمسحب على حسابات البنوك الفرنسية في إنجلترا بالجنيه الاسترليني وبالدفع بالفرنكات الفرنسية مما يزيد من حسابات البنوك الإنجليزية في فرنسا بالفرنكات . وهكذا يسوى كل من العجز والفائض بين الدولتين بهذه الوسيلة من وسائل حركة رأس المال قصير الأجل . وعندما يستمر ميزان المدفوعات في الاختلال ضد صانع فرنسا ولصالح إنجلترا وتستمر الزيادة في عرض الفرنكات عن طلبها ، أي الزيادة في الطلب على الجنيهات عن عرضها ، فإن سعر صرف الفرنك مقوماً بالجنيه سينخفض . وعندما يصل الانخفاض في سعر الفرنك إلى حد معين ، هو حد خروج الذهب ، سيجد المستوردون الفرنسيون أن من مصلحتهم سداد ما عليهم للمصدرين الإنجليز بالذهب وليس بالجنيهات ، وإن بدأ الذهب في الخروج من فرنسا متجهاً إلى إنجلترا . وسيخرج هذا الذهب أيضاً نتيجة لاستنزاف حسابات البنوك الفرنسية في إنجلترا بالجنيهات ، وبهذا تستمر تسوية العجز والفائض بين الدولتين بهذه الوسيلة الأخرى من وسائل حركة رأس المال قصير الأجل .

وباستمرار العجز في ميزان المدفوعات الفرنسي والفائض في ميزان المدفوعات الانجليزي تخلق تسوية هذا العجز والفائض بواسطة حركات رأس المال قصير الأجل مكانها لتسوية من نوع آخر من شأنها إعادة التوازن إلى كل من هذين الميزانين . ذلك أنه باستمرار فقد فرنسا للذهب سواء كان مصدره البنك المركزي أو البنوك التجارية نفسها ، فإن البنك المركزي سينقص من حجم النقود الورقية التي يصدرها والتي يرتبط مقدارها في ظل قاعدة الذهب بمقدار ما يملكه من رصيد ذهبي وذلك بطريقة أو بأخرى ، كما أنه سيعمد في الوقت نفسه إلى رفع سعر الخصم حماية لهذا الرصيد وحدا لاقتراض البنوك التجارية منه في شكل ذهب تستخدمه لسداد ما على عملائها من التزامات لصالح المصدرين الانجليز . أما البنوك التجارية فإن نقص احتياطياتها من الذهب إنما يعنى نقصا مباشرا ومساويا لنقود الودائع التي تلتزم بها ، أكثر من هذا فإن نقص هذا الاحتياطى من الذهب إنما يعنى نقصا في احتياطياتها النقدية مما يخل بنسبة الاحتياطى القانونى التي تتبعها فيما يتعلق بسياستها في خلق الائتمان ، ومن ثم تضطر إلى تخفيض حجم ما تلتزم به من ودائع بمقدار يبلغ عدة أضعاف قيمة النقص في احتياطياتها النقدية وذلك بتشديد شروط إقراضها لعملائها بخلاف طرق قبض الائتمان وعلى الأخص عن طريق رفع سعر الفائدة ، وإن ينخفض حجم النقود ، أى يحدث انكماش نقدي ، في فرنسا سواء في ذلك النقود الورقية أم نقود الودائع أو النقود الكتابية . ووفقا لنظرية كمية النقود فإنه يترتب على هذا الانخفاض في حجم النقود إنخفاض متناسب في مستوى الأسعار . وهكذا ينتهى الأمر إلى انخفاض الأسعار في فرنسا .

أما في إنجلترا فإنه نحدث حركة عكسية تماما لما حدث في فرنسا ، فمدخول الذهب إلى إنجلترا وانتهاء الأمر به إلى البنك المركزي طلبا لنقود ورقية أو إلى البنوك التجارية طلبا لنقود كتابية أو نقود ودائع من شأنه زيادة حجم النقود في هذه الدولة سواء في ذلك الورقية أم الكتابية . أيضا فإن امتلاك البنوك التجارية لكميات إضافية من الذهب إنما يزيد من احتياطياتها النقدية وبالتالي من قدرتها على خلق الائتمان والتوسع في حجم ما تلتزم به من نقود كتابية بما مقداره عدة أضعاف قيمة الزيادة في هذه الاحتياطيات ، وهى تتوصل إلى هذا عن طريق تسهيل الاقتراض لعملائها بخلاف طرق بسط الائتمان وعلى الأخص عن طريق خفض سعر الفائدة . ووفقا لنظرية كمية

النقود فانه يترتب على هذه الزيادة في حجم النقود زيادة متناسبة في مستوى الاسعار . وهكذا ينتهى الامر إلى ارتفاع مستوى الاسعار في انجلترا .

ويتكاتف كل من الانخفاض في الاسعار في فرنسا والارتفاع فيها في انجلترا على إعادة التوازن في ميزان مدفوعات كل من هاتين الدولتين . فانخفاض اسعار السلع الفرنسية من شأنه تشجيع الطلب الانجليزي عليها كما ان ارتفاع اسعار السلع الانجليزية من شأنه الحد من الطلب الفرنسي عليها وصرفه إلى السلع الفرنسية الأرخص نسبيا . وهكذا تزداد قيمة صادرات فرنسا إلى انجلترا عن ذي قبل في حين تقل وارداتها منها مما ينهى العجز الذي استمر زمنا في ميزان المدفوعات الفرنسي . أيضا ستخفص صادرات انجلترا إلى فرنسا عن ذي قبل في حين تزداد قيمة وارداتها منها مما ينهى بدوره الفائض الذي استمر في التحقق في ميزان المدفوعات الانجليزي . ونتيجة لهذا الاسهام المزدوج من جانب كل من دولة العجز ودولة الفائض في إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها فان الحاجة لن تدعو إلى انخفاض كبير جدا في مستوى الاسعار في دولة "عجز ولا إلى ارتفاع كبير جدا في مستوى الاسعار في دولة الفائض حتى يتحقق اتزان المنشود بل تكفى انخفاض الاسعار في الدولة الأولى بعض الشيء وارتفاعه في الدولة الثانية بعض الشيء وذلك حتى يحدث التوازن . ومعنى هذا ان تحقق التوازن في ميزان المدفوعات إنما يقع على عاتق كل من دولة العجز ودولة الفائض في الوقت نفسه .

ومن هذا نرى ان حركة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات المخجل إنما تنحصر في تغيرات الاسعار النسبية للواردات والصادرات في كل من دولة العجز ودولة الفائض ، وان هذه الحركة إنما تتسبب فيها حركة خروج الذهب من دولة العجز ودخونه إلى دولة الفائض . كذلك فانه يلاحظ ان حركة انتقال الذهب - بن ادوين - عن حركة مؤقته وإنما تم سقتر الزلله لإعادة توزيع الذهب ما بينهما بما من شأنه امتلاك كل منهما سك الكية منه الكيلة بجعل مستوى الاسعار فيها متناسبا مع مستوى الاسعار في الدولة الأخرى في ظل وضع يتحقق فيه توازن ميزان مدفوعات كل منهما . والامر هنا شبيه بحركة المساء في الاواني المستطرقة .

وبالاضافة إلى حركة التغيرات في الاسعار التي ذكرناها ، والتي

يقصد بها اسعار السلع والخدمات ، فانه توجد تغيرات اسعار أخرى من شأنها الاسهم أيضا في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل ، ونقصد بها اسعار الفائدة . ذلك أن ارتفاع سعر الفائدة في دولة العجز من شأنه جذب رؤوس الأموال من دولة الفائض إليها بحثا عن العائد الأكثر ارتفاعا فيها . ويترتب على دخول الأموال إلى دولة العجز زيادة في قيمة جانب الدائن في ميزان مدفوعاتها كما نعلم وذلك طالما أنه يعنى زيادة في الطلب على عملتها مما يسهم بدوره في إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها المختل بالعجز . كذلك فإن من شأن انخفاض سعر الفائدة في دولة الفائض وخروج رؤوس الأموال منها إلى دولة العجز زيادة قيمة جانب الدين في ميزان مدفوعات دولة الفائض وذلك طالما أنه يعنى زيادة في عرض عملتها مما يسهم بدوره في إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها المختل بالفائض .

الافتراضات التي تقوم عليها حركة عودة التوازن عن طريق الاسعار :

والآن فانه يلاحظ ان حركة عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام ثبات الصرف كما شرحناها إنما تقوم على عدد كبير من الافتراضات الهامة التي لابد من أن تتوافر إذا ما أريد لهذه الحركة أن تتم فعلا على النحو المذكور . إلا أنه من العسير التسليم بتحقيق هذه الافتراضات كلها وفي كافة الحالات . فيفترض ، من ناحية أولى ، أن تحترم الدولة احتراما كاملا قواعد لعبة الذهب وعلى الأخص أن تسمح الدولة التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات يؤدي إلى خروج الذهب منها إلى حدوث نقص في حجم النقود بها واتباع سياسة انكماشية من شأنها تخفيض الاسعار فيها بما يكفى لإعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها ، وأن تسمح الدولة التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها يؤدي إلى دخول الذهب إليها بحدوث زيادة في حجم النقود بها واتباع سياسة توسعية من شأنها ارتفاع الاسعار فيها بالتدرج اللازم لإعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها .

وبالافتصال فانه يفتن على الدولة أن تخضع مستوى النشاط الاقتصادي الداخلى لمقتضيات توازنها الاقتصادي الخارجى ، أى لتحقيق توازن في ميزان مدفوعاتها لا تدعو الحاجة معه إلى خروج الذهب منها أو دخوله إليها . وتفترض قواعد لعبة قاعدة الذهب أن يقف البنك المركزى موافقا محايدا أو سلبيا من حركات خروج الذهب من الدولة أو دخوله إليها

والا يقوم بأية سياسة من شأنها عرقلة النتائج المترتبة على هذا الخروج أو الدخول ، وهى نتائج تتمثل فى نهاية الأمر وكما سبق أن رأينا فى الانكماش النقدي وانخفاض مستوى الأسعار فى دولة العجز والتوسع النقدي وارتفاع مستوى الأسعار فى دولة الفائض .

لكن السؤال الجوهرى الذى تثيره قاعدة الذهب منظورا إليها فى ضوء الظروف التى سادت فى مختلف الدول المتقدمة بعد الحرب العالمية الأولى هو ما إذا كانت هذه الدول راغبة حقا فى قبول ما تهليه قواعد اللعبة من تبعية مستوى النشاط الاقتصادى الداخلى لمقتضيات التوازن الاقتصادى الخارجى . لقد عملت قاعدة الذهب قبل تلك الحرب بطريقة مرضية إلى حد ما لأن الدول المختلفة كانت راغبة فى إعطاء توازنها الاقتصادى الخارجى الأولوية على متطلبات النشاط الاقتصادى الداخلى واتباع السياسة النقدية الضرورية لتحقيق ذلك التوازن ، أما بعد الحرب فقد رأت الدول أن واجبتها الأول هو المحافظة على استقرار الاقتصاد القومى عند مستوى العمالة الكاملة وأن تتبع بالتالى تلك السياسة النقدية الكهيلة بتحقيق هذا المستوى . وهكذا ظهر تناقض واضح بين قواعد اللعبة وبين اتباع سياسة داخلية مستقلة ، ففى حين أملت تلك القواعد سياسة ترك الحرية لحركة إعادة التوازن فى ميزان المدفوعات فى داخل كل دولة وفقا للظروف الدولية المتغيرة انتهى نهر بها والتى من شأنها تحقيق عجز مرة وفائض مرة أخرى فى هذا الميزان ، فقد كان من مقتضى السياسة الداخلية المستقلة العمل على عزل النشاط الاقتصادى الداخلى والعمل على عدم نثره بالمضاعفات الناشئة عن العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة . وهكذا انتهى الأمر فى مختلف الدول إلى تغليب مقتضيات الاستقرار الاقتصادى الداخلى كهدف أول على ضرورة تحقيق التوازن الاقتصادى الخارجى فى علاقتهم بالدول الأخرى . وتكاد لا توجد دولة مستعدة الآن لإخضاع مستوى نشاط اقتصادها القومى انكماشاً وتوسعا لأعباءات توازن ميزان مدفوعاتها مع الدول الأخرى . والواقع أن نهاية قاعدة الذهب فى أوائل الثلاثينيات من هذا القرن لم تحدث بسبب عدم قدرتها على العمل وإثباتها بالأحرى بسبب عدم تمكنها من العمل وذلك خوفاً من انعكاسات نتائج هذا العمل على مستوى النشاط الاقتصادى الداخلى .

ومصادقا لما تقدم فقد لوحظ بوضوح عقب الحرب العالمية الأولى أن الحكومات والبنوك المركزية فى مختلف الدول لم تسمح لحجم النقود المتداولة

في الدولة بأن يخضع لحالة ميزان المدفوعات من حيث العجز والفائض على النحو الذي تمليه حركة إعادة التوازن إلى هذا الميزان في ظل نظام ثبات الصرف بل انها تدخلت من أجل عرقلة هذه الحركة والعمل في اتجاه مضاد بهدف تعطيلها كلية . وهكذا أتبعَت الدول ذات الفائض في ميزان المدفوعات والتي بدأ الذهب في الدخول إليها وخاصة الولايات المتحدة ، سياسة تحييد أو « تعقيم » الذهب ، أي منعه من إحداث آثاره في زيادة النقود في المجتمع وبالتالي ارتفاع مستوى الأسعار وفقا لقواعد اللعبة ، وذلك بإصدار البنك المركزي لشهادات بالذهب بدلا من النقود الورقية وكذلك باستخدام مختلف الأساليب الفنية للسياسة النقدية للحد من التجاء البنوك التجارية إلى بسط الائتمان وزيادة حجم ما توفره للمجتمع من النقود الكتابية بالرغم من زيادة احتياطياتها النقدية وذلك مثل رفع سعر إعادة الخصم والتدخل بالبيع في سوق الأوراق المالية (عمليات السوق المفتوحة) ورفع نسبة الاحتياطي النقدي التي يتعين على البنوك التجارية أن تحتفظ بها . أما الدول ذات العجز في ميزان المدفوعات والتي بدأ الذهب في الخروج منها فقد أتبعَت البنوك المركزية فيها سياسة عكسية من شأنها منع خروج الذهب من إحداث آثاره وإتقاص حجم النقود في المجتمع وبالتالي انخفاض مستوى الأسعار وفقا لقواعد اللعبة . وقد استخدمت هذه البنوك أساليب السياسة النقدية من أجل مساعدة البنوك التجارية على عدم قبض الائتمان وإتقاص حجم ما توفره للمجتمع من نقود كتابية وذلك بالرغم من نقص احتياطياتها النقدية ، خفضت من سعر إعادة الخصم وتدخلت بالشراء في سوق الأوراق المسانبة وخفضت نسبة الاحتياطي النقدي التي يجب على البنوك التجارية مراعاتها . وهكذا لم تسمح السلطات النقدية للتوسع النقدي أو للانكماش النقدي بأن يتحقق على النحو الذي تمليه قواعد اللعبة مع أن هذا التوسع أو الانكماش هو العنصر الأساسي في حركة إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل .

ومن الواضح أن مهمة السلطات النقدية في الدولة التي يتحقق فيها فائض في ميزان المدفوعات هي أيسر بكثير من مهمة هذه السلطات في الدولة التي ينحصر فيها عجز . ففي دولة الفائض يمكن للسلطات النقدية أن تسمح للذهب بأن يتراكم في الدولة إلى ما لا نهاية مع العمل على تحييده أو تعقيمه منعا له من إحداث آثاره في التوسع النقدي وارتفاع مستوى الأسعار . أما في دولة العجز فانه لا يمكن للسلطات النقدية أن تسمح باستنزاف مواردها

من الذهب إلى حد يهدد بنضوب ما يمتلكه منه. ويجبرها بالتالى على الخروج على قاعدة الذهب ، ولهذا فاتها تضطر إلى اتباع سياسة انكماشية من أجل تخفيض مستوى الأسعار بها وبالتالي زيادة قيمة صادراتها وانقاص قيمة وارداتها وذلك حتى يكف الذهب عن الخروج منها . وفي مواجهة سياسة تحييد الذهب التي غالبا ما تتبعها دولة الفائض فان دولة العجز تجد نفسها مضطرة إلى تحمل العبء الأكبر في حركة إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها واتباع سياسة انكماشية أقصى مما كانت ستتبع في حالة تعاون دولة الفائض معها واتباعها لسياسة توسعية والسماح بارتفاع مستوى الأسعار فيها . ومعنى هذا أن قاعدة الذهب إنما تميل بالدولة التي تتبعها نحو سياسة انكماشية أكثر مما تميل بها نحو سياسة توسعية .

ويفترض لانهم حركة عودة التوازن الى ميزان المدفوعات ، من ناحية ثانية ، أن تكون نظرية كمية النقود التي تعتمد عليها هذه الحركة هي نظرية صحيحة وأن زيادة حجم النقود في المجتمع إنما تؤدي إلى انخفاض متناسب في هذا مستوى الأسعار . لكن هذه النظرية ليست صحيحة كلية كما اظهر ذلك التحليل الحديث لقيمة النقود ومستوى الأسعار (نظرية كينز ، ، ولا يمكن التسليم بأن تغير حجم النقود سينعكس على مستوى الأسعار وحده إلا بعد بلوغ الاقتصاد القومي مستوى العمالة الكاملة ، أما قبل ذلك فسينعكس هذا التغير على مستوى الدخل القومي والعمالة أيضا . وإذن لا تصح نظرية كمية النقود . بصفة عامة . إلا في حالة بلوغ الاقتصاد القومي مستوى العمالة الكاملة . وكما هو معروف فان فرض تحقق العمالة الكاملة هو من الفروض الأساسية في النظرية التقليدية كلها . لكن هذا الفرض لم ينحقق عملا في كل الأوقات بل عرفت الانتصديات القومية الرأسمالية فترات كساد ظاهر في أوقات كثيرة طوال القرن التاسع عشر وكذلك في القرن العشرين حتى الحرب العالمية الثانية .

ويفترض ، من ناحية ثالثة ، أن حركات الذهب ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى إنما تتم فقط نتيجة لحدوث اختلال في ميزان المدفوعات بالعجز أو بالتفائض وأن رأس المال إنما يبحث في حركته عن المعائد الأعلى فحسب . لكنه يلاحظ أن هذه الحركات إنما تتم أيضا نتيجة لاعتبارات أخرى أهمها رغبة أصحاب رؤوس الأموال في الاستقرار في البلد الأكثر امان والاعداد عن المخاطر حتى لو كان سعر الفائدة في هذا البلد ليس هو أكثر الأسعار ارتفاعا .

وفتراض ، من ناحية رابعة ، أن الأسعار ونفقات الإنتاج هي من الطواعية والمرونة بحيث ترتفع في حالة التوسع النقدي وزيادة الطلب وتنخفض في حالة الانكماش النقدي وتقل الطلب . لكنه يلاحظ أن الأسعار ونفقات الإنتاج قد تميزت منذ الحرب العالمية الأولى وعلى الأخص في الوقت الحاضر بجمود أو بلزوجة يمنهما بالذات من الانخفاض في حالة الانكماش النقدي وتقل الطلب . ويكفى أن نتذكر في هذا الصدد التأثير القوي لتقلبات العملة فيما يتعلق بمنع الأجور ، وهي أهم نفقات الإنتاج ، من الانخفاض في حالة الانكماش .

وفتراض ، من ناحية خامسة وأخيرة ، أن يكون كل من الطلب الخارجي على صادرات الدولة والطلب الداخلي على الواردات من الدول الأخرى هو طلب مرن بالنسبة إلى ما يحدث من تغير في الثمن . وإن لم يكن الأمر كذلك فلن يكون لانخفاض الأسعار في دولة المعجز ، بافتراض حدوثه عملا ، الأثر المنشود في زيادة قيمة الصادرات بها من شأنه القضاء على المعجز في ميزان مدفوعاتها . ذلك أن مرونة الطلب الخارجي على صادرات الدول هي التي تسمح بزيادة قيمتها الكلية عندما تنخفض الأسعار في الداخل بالنسبة إلى الخارج . وسنصادف هذه النقطة مرة أخرى فيما بعد عند دراسة تخفيض سعر الصرف . لكنه لا يمكن التأكيد مقدما من مرونة الطلب بنوعيه هذه ، وفي حالة ما إذا كان الطلب بنوعيه غير مرن ويتأثر قليلا فقط بالتغير الذي يحدث في الأسعار فلن يحدث هذا التغير أثره المنشود في زيادة قيمة الصادرات وتقل قيمة الواردات وبالتالي في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بالمعجز .

الحلقة المفقودة في النظرية التقليدية في توازن ميزان المدفوعات :

وبالرغم من هذه الافتراضات كلها التي أقامت عليها النظرية التقليدية تفسيرها لكيفية عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات وما يرد عليها من ملاحظات ، فقد ظل هذا التفسير هو المسيطر في الفكر الاقتصادي طوال القرن التاسع عشر وحتى الثلاثينات من القرن الحالي . لسكنه حدث في العشرينات من هذا القرن أن أجريت عدة دراسات تطبيقية باقتراح من فرائك تاوسيج الاقتصادي المتخصص في نظرية التجارة الخارجية على موازين مدفوعات عدة دول في حالة اختلال لتبين كيفية عودة التوازن إليها وأهمها دراسة فمير عن كندا من عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩١٣ ودراسة هوايت عن

فرنسا من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩١٣ . وقد أكيث هذه الدراسات صحة الكيفية التى أنت بها النظرية التقليدية لعودة التوازن إلى ميزان المدفوعات وأظهرت أنه عندما يحدث عجز في ميزان المدفوعات في الدولة فإنه يوجد ميل إلى خروج الذهب منها يعقبه انخفاض في الأسعار فيها . ومع هذا فقد أوضحت هذه الدراسات أن الانخفاض في الأسعار كان بسيطا وأنه كان يحدث بعد مدة من بدء خروج الذهب . والأغرب من هذا هو ما بينته هذه الدراسات من أن التوازن في ميزان المدفوعات كان يتحقق بسرعة مدهشة وقيل أن تتمكن التغيرات في مستويات الأسعار في دولتي العجز والفائز من إحداث تأثيرها في ميزان المدفوعات المختل . وبعبارة أخرى فقد تبين أن عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات لم تتم فقط نتيجة للتغيرات في مستويات الأسعار النسبية ، أى في داخل الدولة بالنسبة إلى خارجها ، ولكنها تمت كذلك وبالأحرى نتيجة لشيء آخر وذلك طالما أن هذه العودة قد تمت في الواقع بدقة وسرعة شديتين . وهكذا وجد الاقتصاديون أنفسهم أمام ظاهرة محيرة جعلت تاوسيج يقول أنه « لابد من الاعتراف بأنه توجد لدينا ظاهرة غير مفهومه فهما كايلا » (١) . وبالرغم من هذه الشكوك التى ساورت تاوسيج فإنه لم يتخل عن النظرية التقليدية في توازن ميزان المدفوعات ، وذلك بالطبع لأنه لم يجد تفسيراً آخر لحركة توازن الميزان . وكما لاحظ ميتزلر وهو يعرض لأمول النظرية التقليدية في التوازن الدولي فإنه « لم تحدث مراجعة تذكر للنظرية المستقرة وذلك حتى نشر كينز كتابه في « النظرية العامة » (١٩٣٦) . أما بعد هذا فقد كانت الحلقة المفقودة في النظرية التقليدية أن تكون واضحة بذاتها : إن العودة السريعة لتوازن ميزان المدفوعات التى لاحظها تاوسيج - والتي بدى أنها قد حدثت دون مساعدة من التغيرات في الائتمان أو التغيرات في سياسة البنك المركزى ، قد تسببت فيها إلى حد كبير حركات ولدها الحقل القومى والعمالة » (٢) .

Taussig, Frank W. : *International Trade*, The Mcmillan Company, New York, 1927, p. 239. (١)

Metzler, Lloyd A. : «The Theory of International Trades», (٢)
in *A Survey of Contemporary Economics* (Ellis, Howard
S., ed.), The Blakiston Company, Philadelphia, 1948, p. 215.

ثانيا - التوازن في ظل حرية الصرف :

اهتم الاقتصاديون التقليديون بصفة رئيسية بكيفية توازن ميزان المدفوعات المختل في نظام ثبات الصرف ، أى في ظل قاعدة الذهب . وبحلول الكساد الكبير في أوائل الثلاثينات جاءت نهاية قاعدة الذهب وخلفتها النقود الورقية القابلة للتحويل إلى نقود ورقية أخرى وجاءت معها كيفية أخرى لعودة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل . وبطبيعة الحال فإن هذه الكيفية الجديدة لا تعتمد على حركة خروج الذهب من دولة العجز ودخوله إلى دولة الفائض وإنما تعتمد على حركة أخرى هي تغير أسعار الصرف ذاتها وما يستتبع هذا من غير للكمية المطلوبة والمعرضة من النقد الأجنبي والنقد الوطني . والفرض هنا أننا بصدد نظام حرية الصرف دون تدخل من جانب الدولة لتخفيف من تقلبات سعره عن طريق صندوق استقرار الصرف السابق الإشارة إليه . وفي هذه الحالة فإنه إذا زاد الطلب على النقد الأجنبي على المعروض منه عند سعر الصرف السائد فإن سعر العملة الوطنية سينخفض ، أى سيرتفع سعر صرف العملة الأجنبية ، وذلك حتى يزداد المعروض من النقد الأجنبي وذلك في جدول العرض ذاته أو يقل المطلوب منه وذلك في جدول الطلب ذاته ، أى بالحركة على كل من منحنى العرض ومنحنى الطلب الثابت في مكانه في الرسم البياني بعبارة أخرى . وعلى خلاف الحال في نظام ثبات الصرف حيث يتغير سعر الصرف في حدود ضيقة جدا فحسب هي حدود خروج الذهب ودخوله . فإنه يمكن لسعر الصرف في نظام حرية الصرف أن يتقلب ارتفاعا وانخفاضاً بلا حدود .

لها تأثير تغير سعر الصرف في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل فإنه يتم من خلال تأثير هذا التغير في أسعار السلع المتبادلة بين الدولة والخارج . ولتوضيح حركة عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات في ظل حرية الصرف نعود لافتراض وجود دولتين هما فرنسا وإنجلترا وأنه حدث عجز في ميزان مدفوعات فرنسا وفائض في ميزان مدفوعات إنجلترا . إن ذلك العجز إنما يعني زيادة المعروض من الفرنكات الفرنسية عما هو مطلوب منها . ونتيجة لهذا سينخفض سعر صرف الفرنك بالجنيه ، مما يعنى ارتفاع سعر صرف الجنيه بالفرنك . والآخر الأولي لهذا التغير في سعر الصرف هو ترك مسنويات الأسعار في كل من الدولتين دون تغيير ، ولكن تغيير قيمة كل عملة مقومة بعملة الدولة الأخرى . فالفرنك الآن مقوما بالجنيه هو أرخص

عن ذى قبل في حين أن الجنيه مقوما بالفرنك هو أغلى من ذى قبل . ومن الواضح أنه من شأن هذا التغيير في سعر الصرف تشجيع الانجليزية على زيادة طلبهم من السلع الفرنسية وذلك طالما أنه يمكنهم بنفس الكمية من الجنيهات شراء كميات من السلع الفرنسية أكبر من ذى قبل ، فالقوة الشرائية للجنيه في الأسواق الفرنسية قد زادت عما كانت عليه من قبل . ومعنى هذا زيادة قيمة الصادرات الفرنسية إلى إنجلترا ، أى زيادة قيمة الواردات الانجليزية من فرنسا . كذلك فإن من شأن هذا التغير في سعر الصرف عدم تشجيع الفرنسيين على طلب السلع الانجليزية وذلك ما دام أنهم سيحصلون بنفس الكمية من الفرنكات على كميات من السلع الانجليزية أقل من ذى قبل . فالقوة الشرائية للفرنك في الأسواق الانجليزية قد نقصت عما كانت عليه من قبل . وهكذا يتحول جزء من الطلب الفرنسى على الواردات الانجليزية إلى السلع الفرنسية المماثلة أو البديلة . ومعنى هذا نقص قيمة الواردات الفرنسية من إنجلترا ، أى نقص قيمة الصادرات الانجليزية إلى فرنسا . وبازدياد قيمة الصادرات الفرنسية وانخفاض قيمة الصادرات الانجليزية يزداد الطلب على الفرنكات الفرنسية بالنسبة إلى عرضها عما كانت عليه الحال قبل انخفاض سعر الفرنك ، كذلك فإنه بازياد قيمة الواردات الانجليزية وانخفاض قيمة الواردات الفرنسية يزداد عرض الجنيهات الانجليزية بالنسبة إلى الطلب عليها عما كانت عليه الحال قبل ارتفاع سعر الجنيه . وإذن يميل المعز في ميزان المدفوعات الفرنسى إلى التلاشى وكذلك الحال بالنسبة إلى الفائض في ميزان المدفوعات الانجليزى ويعود التوازن من تلقاء نفسه إلى كل من الميزانين وذلك بفضل التغير في سعر الصرف وما يعنيه من تغير في أسعار السلع المتبادلة ما بين الدولتين .

لكه يلاحظ على حركة عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات في ظل نظام حرية الصرف أن زيادة قيمة الصادرات في دولة المعز نتيجة لانخفاض سعر صرف العملة الوطنية لن يتحقق إلا في حالة مرونة الطلب الخارجى على المنتجات الوطنية ، كذلك فإن نقص قيمة الواردات نتيجة لارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية لن يتحقق بدوره إلا في حالة مرونة الطلب الداخلى على المنتجات الأجنبية . أما في حالة عدم مرونة هذا الطلب أو ذاك فلن يحدث التغيير في سعر الصرف اثره المنشود في زيادة قيمة الصادرات ونقص قيمة الواردات في دولة المعز وبالتالي في إعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها .

والحال هنا شبيه بما سبق أن رأيناه عند شرح التوازن في نظام ثبات الصرف .

كذلك فانه يلاحظ انه يجب لكى تتم عملا إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في ظل حرية الصرف الا تتخذ دولة الفائض أية إجراءات من شأنها عرقلة عمل هذه الحركة ، أى تحييد أو تعقيم التغير في سعر الصرف بعبارة أخرى . ذلك أن قيام دولة الفائض مثلا بفرض ضريبة إضافية على الواردات من دولة العجز من شأنها تعويض أثر التخفيض في سعر صرف عملة هذه الدولة أو فرض قيود كمية على الواردات منها سيؤدي إلى إلغاء كل أثر لتخفيض سعر صرف عملة دولة العجز وارتفاع سعر صرف عملة دولة الفائض في إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات في كل من الدولتين على أساس الحركة التي شرحناها .

المراجع في التوازن عن طريق الأسعار :

Scammel, W.M. : *International Monetary Policy*, second edition, Mcmillan and Co. LTD., London, 1970, pp. 33-37.

Triffin, R. : «The Myth and Realities of the So-Called Gold Standard», in *International Finance* (Cooper, R.N., edit.) Penguin Books Ltd., Harmondsworth, Middlesex, England. 1969, pp. 38-61.

Barre : *Economic politique*, tome II, op. cit., pp. 584-592.

Baumol and Chandler : *Economic Processes and policies*, op. cit., pp. 540-541, 542-543.

Byé : *Relations économiques Internationales* op. cit., pp. 554-572.

Clarncross : *Introduction to Economics*, op. cit., pp. 571-574.

Day : *Outline of Monetary Economics*, op. cit., pp. 482-496.

Ellsworth : *The International Economy*, op. cit., pp. 339-342, 343-350.

Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 215-220.

- Gemmill : **Fundamentals of Economics**, op. cit., pp. 544-548, 547-548.
- Gordon : **International Trade**, op. cit., pp. 318-324.
- Guillon : **La monnaie**, op. cit., pp. 540-545.
- Hanson : **Monetary Theory and Practice**, op. cit., p. 161.
- James : **Economics, Basic Problems and Analysis**, op. cit., pp. 554-556.
- Krause : **The International Economy**, op. cit., pp. 86-91, 95-99.
- Marcy : **Economie Internationale**, op. cit., pp. 142-147, 156-171, 174-177.
- Metzler : «The Theory of International Trades», in **A Survey of Contemporary Economics**, op. cit., pp. 211-215.
- Morgan : **Introduction to Economics**, op. cit., pp. 670-674.
- Samuelson : **Economics**, op. cit., pp. 624-625.
- Snider : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 52-57, 70-74.
- Steiner and Shapiro : **Money and Banking**, op. cit., pp. 595-596, 602-604.
- Vanek : **International Trade : Theory and Economic Policy**, op. cit., pp. 47-55.
- Viner : **Studies in the Theory of International Trade**, op. cit., pp. 290-293.
- Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 24-25.
- Yeager : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 63-67.
- : **The International Monetary Mechanism**, op. cit., pp. 49-55.

المطلب الثاني

التوازن عن طريق الدخل

(مضاف التجارة الخارجية)

التحليل الكينزى وتوازن ميزان المدفوعات :

قدمت النظرية التقليدية فى التوازن عن طريق الأسعار التفسير الذى ساد طوال ما يقرب من قرنين من الزمان منذ دافيد هيوم فى مجال توازن ميزان المدفوعات ، أو التوازن الاقتصادى الخارجى للدولة ، أو التوازن الدولى . وقد كان من الواجب الانتظار حتى يأتى جون ماينرد كينز وكتابه فى « النظرية العامة للعمالة والفائدة والنقود »^(١) حتى يفتح الباب أمام تفسير آخر للتوازن الدولى يجد أساسه فى حركات الدخل القومى وليس فى تغيرات الأسعار ويفسر الظاهرة التى حيرت تاوسيج فى أواخر العشرينات من هذا القرن . لكنه يعين أن نلاحظ أن هذا التفسير الجديد لم يحضى النظرية التقليدية فى هذا الصدد وإنما ركز الأنظار على المتغيرات الأكثر أهمية فى توازن ميزان المدفوعات أو التوازن الدولى . وهذه الطريقة الجديدة كينزية فى جوهرها . ومع هذا فإن كينز نفسه لم يقم بأى دور مباشر فى صياغتها . ذلك أنه بالرغم من أن كينز قد اهتم اهتماما كبيرا بمسائل الاقتصاد الدولى إلا أنه لم يوسع نظريته الحديثة فى الدخل القومى لى تشتمل على عناصر ميزان المدفوعات والعلاقات الاقتصادية الدولية . لكن هذا التوسيع لنظرية الدخل القومى ما لبث أن قام به عدد من الكتاب فى

Keynes, John Maynard : The General Theory of Employment, Interest and Money, Harcourt, Brace and Co , New York, 1936.

مسنوات القليلة التي تلت نشر « النظرية العابية » نذكر منهم على الاخص المسز جوان روبنسون في عام ١٩٣٧^(١) وفريتز ماخلوب في عام ١٩٤٣^(٢) .

والواقع ، كما يقول نيركسه ، فان كينز قد ترك بناء نظريا متكاملًا لم يجسد الكتاب اللاحقون عليه صعوبة كبيرة في تطبيقه على الحالة الخاصة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وقد ظهر نتيجة لهذا التطبيق نظام كامل لالاقتصاد الدولي قائم على اساس تحليل الدخل النقدي والاتفاق^(٣) . وهكذا وجد التحليل الحديث للتوازن عن طريق الدخل والذي يطبق على توازن ميزان المدفوعات ادوات التحليل الفنية نفسها التي اتى بها كينز في نظريته العامة في الدخل القومي .

ولا معنى هذا على الاطلاق ، كما اوضح فايبر ، ان احدا من الكتاب السابقين على كينز لم يهتم باثر التغير في الدخل على توازن ميزان المدفوعات ، فقد لفت بعض الكتاب في القرن التاسع عشر واولئل القرن العشرين . منهم هويتلي وريكاردو ولونجفيلد وتورنس وباستيل وفيسكل واولين : النظر إلى عامل آخر غير الثمن من شأنه إعادة التوازن الخارجى ، الا وهو التغيرات النسبية في الطلب . فالمعجز في ميزان المدفوعات في دولة ما قد يتلاشى دون حاجة إلى تغيرات في الاسعار النسبية وذلك إذا ما ترتب

Robinson, Joan : **Essays in the Theory of Employment** : (١) راجع :
ment, The Mcmillan Company, New York, 1937, section
entitled : The Foreign Exchange, reprinted in **Readings in
the Theory of International Trade** (Ellis, Howard S. and
Metzler, Lloyd S., eds.,) George Allen and Unwin LTD.,
London, 1969, pp. 83-103.

Machlup, Frit : **International Trade and National
Income Multiplier**, The Blakiston Co., Philadelphia, 1943

(٣) راجع :
Nurkse, Ragnar : «Domestic and International Equilibrium»,
in **Foreign Trade and Finance**, Allen, William R. and
Allen, Clark Lee, eds), The Macmillan Company, New
York, 1959, p. 239. Also in **The New Economics** Harris,
Seymour E., ed.,) Dennis Dobson LTD., London, 1960,
p. 264.

على الزيادة في الدخل في حولة الفائض نتيجة لزيادة صادراتها زيادة في الواردات من دولة المعجز (١) .

وفي الحقيقة فإن التحليل الكينزى في مراجعته الشاملة للتحليل الاقتصادى الكلى قد أدخل تغييرات مهمة في النظرية التقليدية في التوازن الدولى . وقد فسرت الطريقة الجديدة للتوازن الدولى التى أتى بها التحليل الكينزى ، والذي يعتبر الدخل القومى متغيرا أساسيا فيها ، ما سبق أن انتهت اليه الأبحاث التطبيقية في مجال توازن ميزان المدفوعات السابق الإشارة إليها من أن هذا التوازن قد عاد بعد الاختلال بسرعة كبيرة لا يمكن أن يكون مردها للتغيرات البطيئة نسبيا في مستويات الأسعار .

مبدأ المضاعف :

وعادة ما تقدم الفكرة الأساسية في الطريقة الجديدة للتوازن ، أى للتوازن عن طريق الدخل ، في شكل ما يعرف بمضاعف التجارة الخارجية والذي يعتبر مجرد امتداد للمضاعف ، أو مضاعف الاستثمار ، المعروف في دراسة التحليل الاقتصادى الكلى . ومعلوم أن مبدأ المضاعف يتحصل في أن زيادة معينة في الاتفاق الاستثمارى ، أى استثمرا اضافيا معنا بعبارة أخرى ، إنما يتسبب في زيادة الدخل القومى بمقدار يبلغ عدة أضعاف مقدار الزيادة في الاتفاق الاستثمارى ، أى يبلغ عدة أضعاف مقدار الاتفاق الاستثمارى الإضافى . أما معامل المضاعف فهو الرقم الذى يدل على عدد المرات التى يتضاعف بها الاتفاق الاستثمارى الإضافى لتكوين الزيادة في الدخل "تسمى الناتجة عن هذا الاتفاق ، كذلك فإنه من المعلوم أن :

$$\text{معامل المضاعف} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار}} \cdot \text{أى أن :}$$

$$= M = \frac{1}{\frac{r}{l}} \quad \text{حيث :}$$

(١) راجع :

م = معامل المضاعف ،

ΔR = مقدار التغير في الادخار الذى ينتج عن تغير معين في

الدخل القومى ،

ΔL = مقدار التغير في الدخل القومى ،

$$\frac{\Delta R}{\Delta L} = \text{الميل الحدى للادخار} .$$

مفهوم مضاعف التجارة الخارجية :

والآن فان مضاعف التجارة الخارجية إنما يهتم بأثر زيادة معينة في الاتفاق الخارجى على الصادرات ، أى تصديراً إضافياً معينا بعبارة أخرى ، على الدخل القومى للدولة . وهنا نجد تشابهاً تاماً فيما يتعلق بأثر الصادرات على الدخل القومى بين التصدير الإضافى من جهة والاستثمار الإضافى من جهة أخرى ، وكذلك بين الاستيراد من جهة والادخار من جهة أخرى . أما التصدير الإضافى فهو نوع من الاتفاق على منتجات الاقتصاد القومى ، ولكنه إتفاق مصدره الخارج ، ولهذا فان كل زيادة في الاتفاق على الصادرات إنما تتشابه مع الزيادة في الاتفاق الاستثمارى داخل الاقتصاد القومى في اعتبارها مصادر مستقلة لتوليد دخول إضافية في هذا الاقتصاد عن طريق ما تسببه من موجات متتالية من إعادة الاتفاق على المنتجات الاستهلاكية على النحو المعروف في دراسة مضاعف الاستثمار . ويرجع التشابه بين الاستيراد والادخار إلى أن كلا منهما إنما يحرم الاقتصاد القومى من مصدر للاتفاق كان يمكنه توليد دخول إضافية فيه لو أنه لم يدخر أو لم يوجه للاستيراد . وأنواع أن الاتفاق على الواردات إنما يعتبر مصدراً مستقلاً لتوليد دخول إضافية للاقتصاديات الأجنبية التى يوجه إليها هذا الاتفاق ، أى للدول المصدرة بعبارة أخرى . وهنا نصالح مفهومها شيئاً بمفهوم الميل الحدى للادخار ، وهو مفهوم الميل الحدى للاستيراد . ويهدف هذا الميل إلى تصوير العلاقة الدالية الموجودة بين الزيادة في مقدار الدخل القومى كمغير مستقل من جهة والزيادة في مقدار الاتفاق على الواردات كمغير تابع من جهة أخرى وذلك على أساس ما هو مشاهد من أن جزءاً من الزيادة المتحققة في هذا الدخل إنما يوجه للاتفاق على منتجات مصدرها الخارج ولم ينتجها الاقتصاد القومى ، أى يوجه للاستيراد بعبارة أخرى . وإن فاته يقنع عند بحث تأثير الاتفاق على الصادرات أو التصدير الإضافى على الدخل القومى أن نأخذ

في الاعتبار الاتفاق على الواردات وذلك إلى جانب الادخار ، أى ان نضيف الميل الحدى للاستيراد إلى الميل الحدى للادخار في صيغة مضاعف التجارة الخارجية . وهكذا فإن :

معامل مضاعف التجارة الخارجية $\frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار} + \text{الميل الحدى للاستيراد}}$ ، أى :

$$م = \frac{1}{\frac{\Delta س}{\Delta ل} + \frac{\Delta د}{\Delta ل}} \quad \text{حيث :}$$

م = معامل مضاعف التجارة الخارجية ،

$\Delta س$ = مقدار التغير في الاتفاق على الواردات
الذى ينتج عن تغير معين في الدخل
القومى .

$$\frac{\Delta س}{\Delta ل} = \text{الميل الحدى للاستيراد}$$

حركة عودة التوازن عن طريق الدخل القومى :

ويساعدنا مضاعف التجارة الخارجية باظهاره اثر الزيادة في الاتفاق على الصادرات في زيادة الدخل القومى ، وكذلك الميل الحدى للاستيراد باظهاره ما تتسبب فيه هذه الزيادة في الدخل القومى في زيادة الاتفاق على الواردات ، في بيان الطريقة التى يعود بها التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بمساعدة حركات الدخل القومى . ولنفرض أننا بصدد دولة تحقق في ميزان مدفوعاتها فائض لسبب ما مثل حدوث تغيير في الضرائب الجمركية الأجنبية من شأنه تخفيف الضريبة المفروضة على صادرات الدولة محل البحث ، أو حدوث تغير في افواق المستهلكين في الخارج بما من شأنه زيادة الطلب على منتجات هذه الدولة ، أو حدوث نقص في الطلب الداخلى على منتجات الخارج ، أو لغير ذلك من الاسباب . وتعنى زيادة صادرات الدولة عن وارداتها وجود زيادة في الاتفاق على الصادرات أو تصدير إضافي من شأنه توليد دخول إضافية للاقتصاد القومى يتوقف مقدارها على معامل مضاعف التجارة الخارجية ، غلو بلغ هذا المعامل ٢ وكانت الزيادة في الاتفاق على الصادرات هى ١٠٠٠ وحدة نقدية فستبلغ الزيادة الكلية في الدخل القومى ٢٠٠٠ وحدة نقدية كما هو معروف ($\Delta ل = \Delta س \times م$) حيث

△ ص = مقدار الزيادة في الاتفاق على الصادرات . وسينفق جزء من هذه الزيادة في ادخل على طلب سلع وخدمات انتجها الاقتصاد القومي كما سينفق جزء منها على طلب سلع انتجتها الاقتصاديات الأجنبية ، اى سينفق على الواردات . وسيتوقف مقدار هذا الجزء الأخير على قيمة الميل الحدى للاستيراد . كذلك يوجه جزء من هذه الزيادة في الدخل القومى إلى الادخار عادة .

وكما هو معروف في دراسة المضاعف فان الزيادة التى يحدثها الاتفاق الاستثمارى الإضافى في الدخل القومى إنما تتوقف عندما يتساوى مقدار الزيادة في الادخار الناتج عن الزيادة في الدخل القومى مع مقدار هذا الاتفاق الاستثمارى الإضافى وذلك طالما أنه يتحقق هذا التساوى يبلغ الدخل القومى مستوى التوازن مرة أخرى . وهكذا فانه لو كانت الزيادة في الاتفاق على الصادرات هي ١٠٠ وحدة نقدية إضافية وكان معامل مضاعف التجارة الخارجية هو ٣ فان الزيادة في الدخل القومى ستتوقف عندما تبلغ ٣٠٠ وحدة نقدية لأن الجزء من هذه الزيادة الذى لم ينفق على منتجات الاقتصاد القومى بل انفق على الواردات او ادخر قد بلغ ١٠٠ وحدة نقدية وذلك طالما أن الميل الحدى للادخار + الميل الحدى للاستيراد = ١ : أى ان ثلث كل زيادة تتحقق في الدخل القومى إنما توجه إلى الاتفاق على الواردات أو إلى الادخار . وإذن يتساوى مقدار الزيادة في الاتفاق على الصادرات مع مقدار الزيادة في الاتفاق على الواردات بالإضافة إلى الزيادة في مقدار الادخار ويبلغ كل من المقدارين ١٠٠ وحدة نقدية في المثال المذكور وذلك عندما يبلغ الدخل القومى مستوى التوازن مرة أخرى بعد أن كان قد زاد بمقدار ٣٠٠ وحدة نقدية . وإذا ما افترضنا ، وهذا افتراض هلم للسهولة كما سنرى بعد قليل . أنه لم تحدث زيادة في الادخار نتيجة للزيادة المشار إليهما في الدخل القومى ، أى كان الميل الحدى للادخار يساوى صفراً ، فسيكون معنى هذا حدوث زيادة في الاتفاق على الواردات مقدارها ١٠٠ وحدة نقدية نتيجة لزيادة الدخل القومى بمقدار ٣٠٠ وحدة نقدية تبعاً لزيادة الاتفاق على الصادرات بمقدار ١٠٠ وحدة نقدية . ومن هذا نرى أن زيادة الدخل القومى بسبب حدوث زيادة في قيمة صادرات الدولة عن قيمة وارداتها بمقدار معين ، أى تحقق فائض في ميزان المدفوعات بالمقدار المذكور بعبارة أخرى ، من شأنه حدوث زيادة في آخر الأمر في قيمة واردات هذه الدولة بمقدار الفائض المذكور في ميزان المدفوعات تماماً .

(م ١٧ - العلاقات الاقتصادية الدولية)

وإذن يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات المختل بالفلساى تلقائيا وكاملا وذلك بفضل حركات الدخل القومى التى يتسبب فيها مضاعف التجارة الخارجية الذى يظهر تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومى وما يستند إليه هذا المضاعف من ميل حدى للاستيراد يظهر تأثير الدخل القومى على التجارة الخارجية .

أما فى حالة تحقق عجز فى ميزان المدفوعات ، أى زيادة فى قيمة الواردات عن قيمة الصادرات ، نتيجة لنقص فى الطلب الخارجى على منتجات الدولة أو زيادة فى طلبها على منتجات الخارج لسبب أو لآخر فإن عودة التوازن إلى هذا الميزان المختل بالعجز إنما تتم على نحو عكسى تماما للنحو الذى شرحناه . مضاعف التجارة الخارجية يعمل فى اتجاه عكسى مثلها هى الحال فى مضاعف الاستثمار ويتسبب فى نقص مقدار الدخل القومى بما مقداره عدة أضعاف مقدار النقص فى الاتفاق الخارجى على منتجات الاقتصاد القومى . ويتسبب هذا النقص فى الدخل فى إنقاص مقدار الاتفاق على الواردات وفقا للميل الحدى للاستيراد . ويفترض عدم حدوث نقص فى الادخار ، أى ميل حدى للاخضرار قدره صفر ، فسيبلغ الانخفاض فى مقدار الاتفاق على الواردات نفس مقدار العجز الذى سبق أن تحقق فى ميزان المدفوعات ومن ثم يعود التوازن تلقائيا وكاملا إلى هذا الميزان بفضل حركات الدخل القومى .

ملاحظات على حركة عودة التوازن عن طريق الدخل القومى :

وبعد هذا العرض لحركة عودة التوازن الاقتصادى الخارجى بطريقة الدخل القومى فانه لا شك فى أن هذه الطريقة الجديدة قد لفتت الانتباه إلى وجود متغيرات وعلاقات هامة لم يرد لها ذكر فى الطريقة التقليدية فى التوازن الدولى . فالعلاقة الوثيقة بين تغيرات الدخل القومى من جهة والتغير فى قيمة صادرات الدولة وقيمة وارداتها من جهة أخرى هى حقيقة واقعة ولا يمكن من ثم إهمالها تفسير واتصى للتوازن الدولى بدون أخذ هذه العلاقة فى الاعتبار . فالتغير فى قيمة الصادرات يؤثر فى مستوى الدخل القومى ، وتغيرات الدخل القومى تؤثر فى قيمة الواردات .

وبالرغم من هذا فانه ترد عدة ملاحظات هامة على طريقة الدخل فى التوازن الدولى لا يمكن إغفالها . وأول هذه الملاحظات وأخطرها انه لا يوجد ضمان لتحقيق عودة التوازن بصفة تلقائية وكاملة إلى ميزان المدفوعات المختل

بالمفاض أو بالمعجز بسبب حركات الدخل القومي . ذلك أنه لا يوجد ما يضمن أن تكون التغيرات في قيمة الواردات التي تولد حركات هذا الدخل كافية تماماً لتمويض أثر تغير مستقل في قيمة الصادرات سواء بالزيادة أم بالنقصان ، وبالتالي عودة التوازن تلقائياً وكاملاً إلى ميزان المدفوعات المختل . وفي الحقيقة فإن عودة التوازن هذه قد تمت أثناء عرضنا للتوازن بطريقة الدخل فقط لأننا افترضنا افتراضاً هاماً للغاية وهو عدم تأثير الإدخال بالتغيرات في الدخل القومي التي تتسبب فيها زيادة في قيمة الصادرات أو نقصان في هذه القيمة ، ففي هذه الحالة فحسب ستزداد قيمة الواردات بمقدار قيمة الزيادة في الصادرات تماماً إذا ما وجد فائض في ميزان المدفوعات أو ستتناقص قيمة الواردات بمقدار النقص في قيمة الصادرات إذا ما وجد عجز في الميزان . لكن هذا الافتراض غير واقعي بالمرّة ، لأن تغير الدخل القومي يؤدي إلى تغير في مقدار الإدخال يتوقف مداه على مقدار الميل الحدي للإدخال . ومعنى هذا أنه في حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن جزءاً من الزيادة المتحققة في الدخل القومي سيدخر ولن يتفق على المنتجات الاستهلاكية سواء كانت وطنية أم أجنبية . وإذن فإن الزيادة المتحققة في الدخل القومي ستتوقف بعد أن تبلغ الزيادة في قيمة الواردات بالإضافة إلى الزيادة في مقدار الإدخال قيمة الزيادة في الاتفاق على الصادرات مما يعني أن يقل مقدار الزيادة في الاتفاق على الواردات عن مقدار الزيادة في الاتفاق على الصادرات ، وهي الزيادة التي سببت الفائض في ميزان المدفوعات ، ومن ثم يظل الميزان مختلاً بالفائض ولا تفلح حركات الدخل القومي في إعادة التوازن إليه بصفة كاملة . أما في حالة وجود عجز في الميزان فإن النقص المتحقق في قيمة الدخل القومي سيتوقف بعد أن يبلغ النقص في قيمة الواردات بالإضافة إلى النقص في مقدار الإدخال قيمة النقص في الاتفاق على الصادرات مما يعني أن يقل مقدار النقص في الاتفاق على الواردات عن مقدار النقص في الاتفاق على الصادرات ، وهو النقص الذي مسبب العجز في ميزان المدفوعات ، ومن ثم يظل الميزان مختلاً بالمعجز ولا تؤدي حركات الدخل القومي إلى إعادة التوازن إليه بصفة كاملة .

لكنه يتعين في الواقع لكي يكتمل التحليل في النقطة محل البحث أن نراعي أيضاً ما قد يحدث من تغير في الاتفاق الاستثماري بسبب التغير في مستوى الدخل القومي نتيجة للزيادة في الاتفاق على الصادرات أو النقص في هذا لاتفاق . فلو كان الميل الحدي للاستثمار ، أي معدل التغير في الاستثمار

إلى التغير في الدخل الذي يولد هذا الاستثمار ، مساويا تماما للميل الحدى للاذخار فسيعوض هذا الاستثمار ذلك الاذخار ويلغى اثره وبالتالي لا يبقى سوى الميل الحدى للاستيراد وحده ويتحقق تغير في مقدار الدخل القومى كاف تماما لإحداث تغير في قيمة الواردات مساويا تماما للتغير الذى حدث في قيمة الصادرات ومن ثم يعود التوازن كاملا إلى ميزان المدفوعات بعد أن كان مختلفا سواء في صورة فائض أم في صورة عجز . وهذا احتمال أول . اما لو كان الميل الحدى للاستثمار اقل من الميل الحدى للاذخار فلن يتمكن الاستثمار من تعويض الاذخار تماما وبالتالي يظل هناك ميل حدى للاذخار إلى جانب الميل الحدى للاستيراد ومن ثم لا يتحقق تغير في مقدار الدخل القومى كاف لإحداث تغير في قيمة الواردات مساويا تماما للتغير الذى حدث في قيمة الصادرات مما يعنى نقص مقدار التغير في قيمة الواردات عن مقدار التغير الذى حدث في قيمة الصادرات واستمرار الاختلال الذى حدث في ميزان المدفوعات سواء في صورة فائض أو في صورة عجز . وهذا احتمال ثان . واخيرا فانه لو كان الميل الحدى للاستثمار اكبر من الميل الحدى للاذخار فسيتمكن الاستثمار من تعويض الاذخار وزيادة بحيث يتحقق تغير في قيمة الدخل القومى اكبر من ذلك اللازم لإحداث تغير في قيمة الواردات بمقدار التغير الذى حدث في قيمة الصادرات مما يعنى زيادة مقدار التغير في قيمة الواردات عن مقدار التغير الذى حدث في قيمة الصادرات واستمرار الاختلال في ميزان المدفوعات ، ولكن في صورة عكسية للاختلال الذى سبق أن تحقق فيه ، فبعد أن كان الاختلال في صورة فائض يصبح في صورة عجز ، وبعد أن كان في صورة عجز يصبح في صورة فائض . وهذا احتمال ثالث . وهكذا فان عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات إنما تتوقف في التحليل الأخير على العلاقة بين الميل الحدى للاذخار والميل الحدى للاستثمار ، وهى علاقة لا يمكن الجزم بها مقدما بل إنها تختلف باختلاف الاقتصادات القومية كما تختلف في الاقتصاد القومى ذاته من وقت لآخر .

وبعيدا عن الأمثلة العددية الثقيلة فانه يمكننا بواسطة تحليل رياضى بسيط إضافة الميل الحدى للاستثمار إلى صيغة مضاعف التجارة الخارجية التى توصلنا إليها وإدخال الاحتمالات الثلاثة التى ذكرناها حالا فيها يتعلق بعودة التوازن إلى ميزان المدفوعات . وتكون إضافة الميل الحدى للاستثمار بأن نطرحه من الميل الحدى للاذخار في صيغة المضاعف المذكورة . وهكذا تصبح هذه الصيغة :

$$م ت = \frac{\frac{1}{\Delta \text{ ث}} + \frac{\Delta \text{ ر}}{\Delta \text{ ل}} - \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}}{\frac{1}{\Delta \text{ ل}}}$$

$\Delta \text{ ث}$ = مقدار التغير في الاتفاق الاستثماري الناتج عن تغير معين في الدخل القومي ،

$$\frac{\Delta \text{ ث}}{\Delta \text{ ل}} = \text{الميل الحدى للاستثمار .}$$

ولما كان مقدار التغير في الاتفاق على الواردات الناتج عن تغير في مقدار الدخل القومي إنما يساوى مقدار التغير في الدخل ($\Delta \text{ ل}$) مضروباً في الميل الحدى للاستيراد ($\frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}$) ، فإن :

$$\Delta \text{ س} = \Delta \text{ ل} \times \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}} \quad (١)$$

ولما كان التغير في الدخل ($\Delta \text{ ل}$) إنما يساوى مقدار التغير في الاتفاق على الصادرات ($\Delta \text{ ص}$) مضروباً في مضاعف التجارة الخارجية $م ت$ ، فإن :

$$\Delta \text{ ل} = \Delta \text{ ص} \times م ت \quad (٢)$$

$$\text{ولما كلفت م ت} = \frac{\frac{1}{\Delta \text{ ث}} + \frac{\Delta \text{ ر}}{\Delta \text{ ل}} - \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}}{\frac{1}{\Delta \text{ ل}}} \text{ فإن معنى هذا أن :}$$

$$\Delta \text{ ل} = \Delta \text{ ص} \times \frac{\frac{1}{\Delta \text{ ث}} + \frac{\Delta \text{ ر}}{\Delta \text{ ل}} - \frac{\Delta \text{ س}}{\Delta \text{ ل}}}{\frac{1}{\Delta \text{ ل}}} \quad (٣)$$

وبجمع (١) و (٢) نلقنا نحصل على :

$$(٤) \quad \frac{\Delta_s}{\Delta_l} \times \frac{\Delta_s}{\frac{\Delta_s}{\Delta_l} - \frac{\Delta_r}{\Delta_l} + \frac{\Delta_r}{\Delta_l}} = \Delta_s$$

وبقسمة شطري المعادلة في (٤) على Δ_s ، فلنأخذ نحصل على :

$$(٥) \quad \frac{\frac{\Delta_s}{\Delta_l}}{\frac{\Delta_s}{\Delta_l} - \frac{\Delta_r}{\Delta_l} + \frac{\Delta_r}{\Delta_l}} = \frac{\Delta_s}{\Delta_s}$$

ومن هذه الصيغة الأخيرة فانه يتضح ما يلي :

$$\text{إذا كانت } \frac{\Delta_r}{\Delta_l} = \frac{\Delta_s}{\Delta_s} \text{ فستكون } \frac{\Delta_s}{\Delta_s} = 1 \text{ ، ومعنى هذا أن}$$

$\Delta_s = \Delta_s$ (الاحتمال الأول ، وهو عودة التوازن كلياً إلى ميزان المدفوعات نتيجة لحدوث تغير في قيمة الواردات مساوياً تماماً للتغير الذي حدث في قيمة الصادرات) .

$$\text{وإذا كانت } \frac{\Delta_r}{\Delta_l} < \frac{\Delta_s}{\Delta_s} \text{ فستكون } \frac{\Delta_s}{\Delta_s} > 1 \text{ ، ومعنى هذا أن}$$

$\Delta_s > \Delta_s$ (الاحتمال الثاني ، وهو استمرار الاختلال في ميزان المدفوعات في صورته نفسها سواء كانت فائضاً أم عجزاً وذلك نتيجة لحدوث تغير في قيمة الواردات أقل من مقدار التغير الذي حدث في قيمة الصادرات) .

$$\text{وإذا كانت } \frac{\Delta_r}{\Delta_l} > \frac{\Delta_s}{\Delta_s} \text{ فستكون } \frac{\Delta_s}{\Delta_s} < 1 \text{ ، ومعنى}$$

هذا أن $\Delta_s < \Delta_s$ (الاحتمال الثالث ، وهو استمرار الاختلال في ميزان المدفوعات ، ولكن في صورة عكسية إما كان عليه من قبل ذلك نتيجة لحدوث تغير في قيمة الواردات أكبر من مقدار التغير الذي حدث في قيمة الصادرات) .

والملاحظة الثانية على التوازن عن طريقه الدخل هي احتمال وجود تناقض بين هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة وهدف تحقيق توازن ميزان المدفوعات ، وهو التناقض نفسه الذي تعاني الدولة منه في ظل التوازن عن طريق الأسعار في النظرية التقليدية والذي تشير قواعد لعبة الذهب بالعمل على حله على أساس تنظيم التوازن الخارجى على الاستقرار الاقتصادي الداخلى . ومن الواضح أنه يمكن في ظل التوازن عن طريق الدخل أن تواجه الدولة التي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها هذا العجز إذا ما قبلت مستوى للدخل القومى والعمالة منخفضا بما فيه الكفاية لإنقاص حجم الواردات بما يكفى لمعالجة العجز المذكور ، ولو جزئيا . وإن يعود التوازن حقا إلى ميزان المدفوعات ، ولكنه توازن مع مستوى منخفض من الدخل القومى لا يبلغ مستوى العمالة الكاملة ويصلحه تعطيل لنسبة معينة من قوة العمل ومن الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومى . وقد دعت هذه الملاحظة المسز جوان روبنسون إلى قول مشهور ، هو أن اليد غير المنظورة يمكنها أن تعمل أيضا عن طريق الخلق . وفي الحقيقة فإن المطلوب ليس هو مستوى للتوازن الاقتصادي القومى أيا كان ، بل المطلوب هو مستوى للتوازن عند العمالة الكاملة بالذات .

والملاحظة الثالثة هي أنه لا يمكن التقليل من أهمية دور الأثمان في عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات لأنه حتى عندما نستند في تفسير هذه العودة إلى حركات الدخل القومى فإنه لا يمكن إغفال أن زيادة الدخل القومى في حالة الفائض في ميزان المدفوعات إنما يصاحبها ارتفاع في مستوى الأسعار ، وهذا حتى قبل الوصول إلى مستوى العمالة الكاملة وذلك وفقا للنظرية الحديثة في قيمة النقود ومستوى الأسعار (نظرية كينز) ، وفي هذا ما يشجع الطلب الداخلى على الواردات ويخفض من قيمة الصادرات مما يسهم في إعادة التوازن إلى الميزان المختل بالفائض . أما في حالة العجز في ميزان المدفوعات فإن نقص مستوى الدخل القومى إنما يصاحبه انخفاض في مستوى الأسعار ، وفي هذا ما يشجع الطلب الخارجى على الصادرات ويخفض من قيمة الواردات مما يسهم في إعادة التوازن إلى الميزان المختل بالعجز . ومن هذا نرى أن كلا من حركات الدخل وحركات الأسعار إنما تعمل جنباً إلى جنب من أجل تحقيق التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة كما سبق أن ذكرنا ، وهذا ما يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى الأخذ به .

المراجع في التوازن عن طريق الدخل :

Brooman, F.S. : Macro-economics, revised edition, Allen and Unwin, London, 1967, pp. 181-192.

Dernberg, Thomas F. and McDougal, Duncan M. : Macro-economics, McGraw-Hill Book Company, INC, New York, 1960, pp. 172-176.

Sirkin, Gerald : Introduction to Macro-economic Theory, Richard D. Irwing, INC., Homewood, Illinois, 1961, pp. 210-212.

Barre : Economie politique, op. cit., pp. 612-621.

Baumol and Chandler : Economic Processes and Policies, op. cit., pp. 541-542.

Davidson ; Smith and Wiley : Economics, An Analytical Approach, op. cit., pp. 416-422.

Day : Outline of Monetary Economics, op. cit., pp. 371-383.

Ellsworth : The International Economy, op. cit., pp. 253-264.

Enke and Salera : International Economics, op. cit., pp. 221-231, 663-682.

Gordon : International Trade, op. cit., pp. 108-126, 327-328.

Guitton : La monnaie, op. cit., pp. 584-595.

Harrod : International Economics, op. cit., pp. 140-152.

Marcy : Economie internationale, op. cit., pp. 233-291.

Meade : The Balance of Payments, op. cit., pp. 29-39, 52-64, 125-248.

Metzler : «The Theory of International Trades», in **A Survey of Contemporary Economics**, op. cit., pp. 215-222.

Nurkse : Domestic and International Equilibriums, in Foreign Trade Finance, op. cit., pp. 239-255, also in The New Economics op. cit., pp. 264-292.

Scammell : International Monetary Policy op. cit., pp. 38-52.

Snider : International Monetary Relations, op. cit., pp. 57-61.

Vanek : International Trade : Theory and Economic Policy, op. cit., pp. 86-128.

Yeager : International Monetary Relations, op. cit., pp. 67-81.

البحث الثاني

علاج الاختلال في ميزان المدفوعات

أوضحت دراستنا لنظريات توازن ميزان المدفوعات أنه لا تغيرات الأسعار ولا تغيرات الدخل القومي من شأنها إعادة التوازن الخارجى للدولة بطريقة تلقائية وكاملة . والواقع أن حركة عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات عن طريق الأسعار أو عن طريق الدخل أو عن طريق الأسعار والدخل كليهما هي حركة ذات طبيعة علمية ، وهي تستند إلى تأثير أو عمل المتغيرات الأساسية من أسعار ودخل التي ترتبط بها العمليات التلقائية أو المستترة في ميزان المدفوعات ، وهي العمليات التي نركز على جانبى الدائن والمدين فيها للحكم على حالة ميزان المدفوعات سواء بالتوازن أو بالاختلال . وكما لاحظنا من دراستنا المشار إليها فإن حركة عودة التوازن إلى ميزان المدفوعات إنما تتم من خلال قوى السوق الحرة ودون تدخل من السلطات العامة بفرض القيود على عمل هذه القوى .

لكنه يحدث في أحيان كثيرة ألا تدع السلطات العامة في الدولة قوى السوق الحرة هذه وشأنها لما يعنيه هذا من السماح بتغيرات في مستويات الأسعار والدخل القومي ، وهو ما يتعارض مع سياسة تثبيت الأسعار واستقرار الدخل القومي عند مستوى العمالة الكاملة . وهي السياسة التي تعطىها الدولة أولوية بالنسبة إلى التوازن الاقتصادى الخارجى . وفي هذه الحالة تتدخل هذه السلطات بطرق أخرى لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات ويحدث ذلك على الأخص في حالات الاختلال الطارئ أو المؤقت في الميزان الذي يهدد احتياطيات الدولة من الذهب والعملات الأجنبية بالنضوب مثل حدوث عجز في محصولها الرئيسى أو حركة لخروج رؤوس الأموال من الدولة . إلا أنه ينبغي التنبيه إلى أن تدخل الدولة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات بطريقة مباشرة ولو أنه يقصد به أن يكون مؤقتا فحسب إلا أنه

قد يكون تدخلنا دائما وذلك لأنه يمنع القوى التلقائية من مباشرة عملها في علاج الاختلال فضلا عن أنه قد يخفى مصادره الأصلية ويسمح باهمال اسبابه الحقيقية .

ومن الممكن التمييز في مجال التدخل لعلاج اختلال ميزان المدفوعات بين تخفيض سعر الصرف من جهة والرقابة المباشرة على المدفوعات من جهة أخرى .

وعلى هذا ينتسم البحث الحالي إلى مطلبين :

المطلب الأول — في تخفيض سعر الصرف .

المطلب الثاني — في الرقابة المباشرة على المدفوعات .

المطلب الأول

تخفيض سعر الصرف

انخفاض سعر الصرف وتخفيضه :

يستخدم تعبير انخفاض سعر الصرف وارتفاعه للدلالة على ما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوماً بالعملة الأجنبية أو زيادة في هذا السعر وذلك في نظم حرية سعر الصرف الذي لا تتدخل فيه الدولة في سوق الصرف الأجنبي حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب انخفاضاً وارتفاعاً وفقاً لحركة العرض والطلب على النقد الأجنبي . وهكذا فإن انخفاض سعر الصرف أو ارتفاعه إنما يفترض عدم قيام السلطات العامة بأي إجراء من جانبها بهدف تحديد سعر الصرف عند مستوى جديد معين . ومن الواضح أن انخفاض سعر صرف عملة معينة إنما يعني بذاته ارتفاع أسعار صرف كافة العملات الأخرى بالنسبة إلى هذه العملة ، كما أن ارتفاعاً في سعر صرف عملة معينة إنما يعني بنفسه انخفاضاً في أسعار صرف كافة العملات الأخرى بالنسبة إلى هذه العملة .

أما تعبير تخفيض سعر الصرف أو رفعه فإنه كان يستخدم للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة عدداً من إحداث تغيير في سعر الصرف ، أي في سعر العملة الوطنية مقوماً بالذهب عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب أو مقوماً بالعملة الأجنبية المقومة هي نفسها بالذهب عن طريق تغيير مقدار ما تساويه الوحدة المذكورة من هذه العملات . ويلاحظ أن استخدام تعبير تخفيض سعر الصرف أو رفعه كان مقصوراً على تغيير سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب في أية صورة من صورها الثلاث المعروفة عندما كان يتخذ مظهر هذا التعبير صورة نقص أو زيادة في وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب أو في مقدار ما تساويه هذه الوحدة من عملات أجنبية مقومة بالذهب . وفي نطاق هذا الاستخدام فإنه من المتصور أن يحدث تخفيض أو رفع لأسعار صرف كل العملات في وقت واحد وذلك إذا ما قررت كافة الدول إتقان أوزان وحدات عملاتها من الذهب ، أي زيادة سعر الذهب ، أو زيادة هذه الأوزان ، أي تخفيض سعر الذهب .

إلا أن تعبير تخفيض سعر الصرف ورفعه قد بقي يستخدم عملاً للدلالة

على إنقاص أو زيادة السلطات العامة لسعر صرف العملة الوطنية بالعملة الأجنبية ، وذلك حتى بعد انتهاء العمل بقاعدة الذهب في كافة صورها ، أي في ظل حرية الصرف مع تدخل الدولة للتخفيف من تقلب سعر الصرف بواسطة صندوق استقرار الصرف وكذلك في ظل نظام استقرار سعر الصرف الذي أتى به صندوق النقد الدولي والذي ستعرض له في الباب التالي . وفي نطاق هذا الاستخدام فإنه من غير المتصور أن يحدث تخفيض أو رفع في أسعار صرف كل العملات في وقت واحد كما هو واضح .

ويلاحظ أن انخفاض سعر الصرف أو ارتفاعه ويقال عليه -مستواه الجديد لفترة من الزمن كافية لتوضيح رضاء الدولة بالسعر الجديد وعدم رغبتها في إعادة السعر القديم إنما يتشابه من حيث آثاره الاقتصادية مع قرار السلطات العامة في الدولة بتخفيض سعر الصرف أو برفعه .

تخفيض سعر الصرف وعلاج العجز في ميزان المدفوعات :

يعتبر تخفيض سعر الصرف وسيلة متاحة للدول ذات العجز في ميزان المدفوعات من أجل تخفيض أسعار منتجاتها بالنسبة إلى أسعار منتجات الدول الأخرى وذلك دون حاجة إلى اتباع سياسة انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل القومي الحقيقي بحيث ينخفض مستوى الأسعار المطلقة فيها . وهكذا فإن مستوى الأسعار في الدولة المخفضة لسعر صرف عملتها يظل على ما هو عليه ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الدول الأخرى ، ولكنه نظرا لأن المقيمين في هذه الدول الأخرى سيتمكنون من الحصول على مقدار معين من عملة الدولة المخفضة في مقابل كمية أقل من عملاتها فإنه سترتب على هذا أن تنخفض أسعار الدولة المخفضة بالنسبة لهم مما يؤدي إلى زيادة في صادراتها إليهم . كذلك فإنه نظرا إلى أن المقيمين في الدولة المخفضة سيضطرون إلى دفع مقدار أكبر من عملتهم في سبيل الحصول على مقدار معين من عملات الدول الأخرى فإنه سترتب على هذا أن ترتفع أسعار هذه الدول بالنسبة لهم مما يؤدي إلى نقص وارداتهم منها . وفي زيادة صادرات الدولة المخفضة وتقصان وارداتها ما يعالج العجز الذي يعاني منه ميزان مدفوعاتها ويميد التوازن إليه . هذه هي الفكرة البسيطة وراء تخفيض سعر الصرف لعلاج العجز في ميزان المدفوعات . ومن الممكن إعطاء مثال واقعي على هذه السياسة فيما عمت إليه بريطانيا في عام ١٩٤٩ من تخفيض سعر الجنيه الاسترليني علاجا للاختلال بالعجز في ميزان مدفوعاتها

وخاصة مع الولايات المتحدة . فلمدة سنوات سابقة على ذلك العام كان سعر صرف الجنيه الاسترليني بالنسبة إلى الدولار هو ١ جنيه = ٤.٣ دولار ، أى ١ دولار = $\frac{1}{4.3}$ جنيه . وقد تميزت أسواق الصرف الأجنبية في بريطانيا والولايات المتحدة في ذلك الوقت بنسبة في الدولار ومائتين في الاسترليني وذلك على أساس سعر الصرف المذكور وبمراعاة مستويات الدخل القومى والأسعار في كل من البلدين . وهكذا كان البريطانيون راغبين في أن يدفعوا مقادير من الدولارات إلى الولايات المتحدة أكبر من المقادير التي كانوا يحصلون عليها منها ، وقد تمكنوا من موازنة ميزان مدفوعاتهم حسابيا مع الولايات المتحدة لبعض الوقت وذلك عن طريق استنزاف مواردهم من الذهب والعملات الأجنبية بما فيها الدولار ، وعن طريق تحديد الحكومة للمدفوعات التي يمكن إجراؤها للخارج ، وعلى الأخص عن طريق منع بالدولارات كانت تقدمها لهم الولايات المتحدة . وفي ظل هذه الظروف قرّرت بريطانيا تخفيض سعر الجنيه الاسترليني من ١ جنيه = ٤.٣ دولار إلى ١ جنيه = ٢.٨٠ دولار ، ومعنى هذا ارتفاع سعر صرف الدولار من ١ دولار = $\frac{1}{4.3}$ جنيه إلى ١ دولار = $\frac{1}{2.8}$ جنيه . وبهذا انخفض سعر صرف الجنيه الاسترليني مقوماً بالدولار بحوالى ٣٠ ٪ ، في حين ارتفع سعر الدولار مقوماً بالجنيه الاسترليني بحوالى ٤٠ ٪ . وقد كان الأمل في علاج المعجز في ميزان المدفوعات البريطانى معقودا على ما يؤدي إليه سعر الصرف الجديد ، مع ثبات مستويات الأسعار في كل من بريطانيا والولايات المتحدة ، من جمل الصادرات البريطانية مقومة بالنقد الأجنبى ، أى بالدولار أساسا ، أرخص من ذى قبل مما يشجع على زيادتها وفي الوقت نفسه جعل الواردات البريطانية مقومة بالنقد الوطنى ، أى بالجنيه الاسترليني ، أغلى من ذى قبل مما يشجع على التقليل منها ، وبهذا وذاك ينتهى المعجز في ميزان المدفوعات .

ولا يؤثر تخفيض سعر الصرف في حساب التجارة المنظورة فحسب كما يتبين مما تقدم بل إنه يؤثر أيضا في كل من حساب التجارة غير المنظورة وحساب رأس المال طويل الأجل وذلك على نحو يسهم بدوره في علاج المعجز في ميزان المدفوعات . ذلك أنه يترتب على تخفيض سعر الصرف أن تصبح كافة المدفوعات التي يتعين على المقيمين في الدولة المخفظة إجراؤها بالنقد الأجنبى أكثر تكلفة لهم ، في حين تصبح المدفوعات التي يتعين على غير

المقيمين إجراؤها بنقد هذه الدولة أقل تكلفة لهم . وابن ترداد الخدمات التي يقدمها المقيمون في الدولة المخفضة إلى غير المقيمين في حين تقل الخدمات التي يحصلون عليها منهم مما يزيد من قيمة جانب الدائن في حساب الخدمات غير المنظورة في ميزان المدفوعات المختل وينتص من قيمة جانب المدين في هذا الحساب . أيضا نأته نظرا الى ان غير المقيمين سيتمكنون من تمويل مستوى معين من استثماراتهم في الدولة المخفضة بمقادير من عملاتهم أقل من ذي قبل ، في حين سيضطّر المقيمون في هذه الدولة الى تمويل مستوى معين من استثماراتهم في الخارج بمقادير من عملاتهم أكبر من ذي قبل ، فان الاستثمارات الأجنبية في الدولة المخفضة ستزداد في حين ستفقد استثمارات هذه الدولة في الخارج مما يزيد من قيمة جانب الدائن في حساب رأس المال طويل الأجل في ميزان المدفوعات المختل وينتص من قيمة جانب المدين في هذا الحساب . وفي هذا كله ما يسهم في إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات في الدولة المخفضة .

ملاحظات هامة في مسألة فعالية تخفيض سعر الصرف في علاج المعجز في ميزان المدفوعات :

لكن مسألة فعالية تخفيض سعر الصرف في علاج عجز ميزان المدفوعات ليست على الإطلاق بالبساطة التي يوحي بها التحليل المتقدم . فهناك أمور كثيرة لابد من أخذها في الاعتبار في هذا المسدد . وهي أمور من شأنها كلها أن تثير شكوكا قويا في فعالية تخفيض سعر الصرف في إعادة التوازن الى ميزان المدفوعات المختل بالمعجز . وأول وأهم ما يلاحظ في هذا الشأن هو موضوع مرونة الطلب ، سواء الطلب الخارجي على صادرات الدولة المخفضة أو الطلب الداخلي في هذه الدولة على وارداتها من الخارج . ونحن نقصد بالمرونة هنا مرونة الطلب للثن . وفيما يتعلق بجانب الطلب على الصادرات نأته يلاحظ أن تخفيض سعر الصرف يجعل منتج الدولة بالنسبة الى غير المقيمين أرخص بلا شك من ذي قبل ، لكن هذا الانخفاض في أسعار المنتجات لن يكون له أثره في زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي ، وهو الأمر الجوهرى من وجهة نظر علاج المعجز في ميزان المدفوعات ، إلا إذا كان الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا ، أى كان بمعامل مرونته أكبر من ناقص واحد صحيح (مهث < - ١ . حيث = ث = مرونة الطلب للثن) . ومعروف في دراسة التحليل الاقتصادي الجزئى أنه

توجد علاقة عكسية بين تغير الثمن وتغير الحصيلة الكلية من المبيعات ، أو الإيراد الكلى ، في حالة الطلب المرن وذلك بسبب تغير حجم المبيعات بنسبة اكبر من نسبة تغير الثمن في هذه الحالة ، مما يعنى ان انخفاض ثمن السلعة سيؤدى إلى زيادة الحصيلة الكلية لأن تأثير زيادة الطلب في زيادتها سيفلغ تأثير انخفاض الثمن في نقصاتها ، وان ارتفاع ثمن السلعة سيؤدى إلى نقصان هذه الحصيلة لأن تأثير نقص الطلب في نقصاتها سيفلغ تأثير ارتفاع الثمن في زيادتها . وإذن يتعين أن يكون الطلب الخارجى على صادرات الدولة مرنا حتى يمكن للانخفاض في أسعار منتجاتها نتيجة لتخفيض سعر الصرف أن يؤدى إلى زيادة حصيلتها الكلية من النقد الأجنبى وبالتالي علاج العجز في ميزان المدفوعات . أما لو كان الطلب المذكور متكافئ المرونة ، أى كان معامل مرونته يساوى ناقص واحد صحيح (م ث = - ١) : فستظل حصيلة الصادرات من النقد الأجنبى ثابتة على ما هى عليه برغم الانخفاض في الأسعار ، وأخيرا فإنه في حالة الطلب غير المرن ، أى معامل المرونة أقل من ناقص واحد صحيح (م ث > - ١) فإن تخفيض أسعار منتجات الدولة المخفضة بنسبة معينة سيؤدى إلى نقص في الكمية المطلوبة بنسبة أقل وبالتالي توجد علاقة طردية بين تغير الثمن وتغير الحصيلة الكلية من المبيعات ، مما يعنى نقصا في حصيلة الدولة من النقد الأجنبى وبالتالي زيادة العجز في ميزان مدفوعاتهما . هـ : انخفضت أسعار الصادرات بنسبة ٣٠ ٪ وزاد الطلب الخارجى عليها بنسبة ٢٠ ٪ : فحسب فإن حصيلة الدولة من صادراتها ستقل عن ذى قبل بنسبة ١٦ ٪ . ومن الغريب أن يكون علاج العجز في هذه الحالة هو برع سعر الصرف وليس بتخفيضه ، إذ سيؤدى هذا الرفع الى زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبى نتيجة لنقص الكميات التى تصدرها بنسبة أقل من نسبة الارتفاع الذى حدث في أسعار منتجاتها نتيجة لرفع سعر صرف عملتها . هذا عن جانب الطلب على صادرات الدولة المخفضة لسعر صرف عملتها .

أما عن جانب الطلب الداخلى على واردات هذه الدولة المخفضة فاته يلاحظ أن تخفيض سعر الصرف من شأنه أن يجعل منتجات الخارج بالنسبة الى المقيمين في الدولة المخفضة اقل بلا شك عن ذى قبل ، إلا أن هذا الارتفاع في أسعار الواردات لن يؤدى الى نقص قيمتها الكلية مقومة في شكل النقد الوطنى إلا إذا كان الطلب على الواردات مرنا ، وفي هذه الحالة ستتناقص الكمية المطلوبة بنسبة اكبر من نسبة الارتفاع في الثمن مما يعنى نقصا في القيمة

القيمة الكلية للواردات بالنقد الوطنى عن ذى قبل . اما لو كان الطلب على الواردات غير مرن فسيؤدى الارتفاع فى اسعارها الى زيادة فى قيمتها الكلية بهذا النقد . لكن هذا كله إنما ينصرف الى الواردات مقومة فى شكل النقد الوطنى للدولة المخفضة ، وهو لا يؤثر على مركز ميزان مدفوعاتها . إن ما يهم من وجهة نظر هذا الميزان هو مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى وذلك على قدم المساواة مع حصيلتها من هذا النقد . وهنا يلاحظ أن اسعار الواردات مقومة بالنقد الأجنبى لم تتغير ، ولهذا فإن أى نقص فى الكمية المطلوبة منها سيؤدى الى انخفاض مدفوعات الدولة بالنقد الأجنبى ويحسن بالتالى مركز ميزان مدفوعاتها وذلك بتضييقه للفجوة الموجودة بين حصيلة الصادرات القليلة نسبيا والمدفوعات عن الواردات الكبيرة نسبيا . ومعنى هذا أنه طالما كان الطلب على الواردات مرنا بأن كانت مرونة هذا الطلب اكبر من الصفر ، وبالطبع فأننا نعنى هنا اكبر فى الاتجاه السلبى كما هى الحال دائماً عند الكلام عن مقدار مرونة الطلب فى التحليل الاقتصادى الجزئى ، فسيؤدى هذا الى انقاص مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى ، وكلما زاد مقدار معامل المرونة زاد النقص فى هذه المدفوعات .

وإذا ما نظرنا الآن الى تأثير مرونة الطلب الخارجى على حصيلة صادرات الدولة من النقد الأجنبى وتأثير مرونة الطلب الداخلى على مدفوعاتها من هذا النقد فى الوقت نفسه فسنجد أنه يكفى أن يكون الطلب على الصادرات مرنا بأن يبلغ معامل مرونة هذا الطلب اكبر من ناقص واحد صحيح حتى تزداد حصيلة الدولة من النقد الأجنبى ويحسن وضع ميزان مدفوعاتها . وذلك بالرغم من كون معامل مرونة الطلب على الواردات صفراً مما يعنى عدم تغير مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى . اما لو كان الطلب على الصادرات غير مرنا بأن قل معامل مرونة هذا الطلب عن ناقص واحد صحيح - مما يعنى نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبى - فسينحسن وضع ميزان المدفوعات بالرغم من ذلك إذا ما كان معامل مرونة الطلب على الواردات اكبر من الصفر ، وذلك بما يكفى لنقص مدفوعات الدولة من النقد الأجنبى بمقدار اكبر من مقدار نقص حصيلتها منه بسبب ثلة مرونة الطلب على الصادرات . وهكذا فإنه يلزم أن يكون مجموع معامل مرونة الطلب الخارجى ومرونة الطلب الداخلى اكبر من ناقص واحد صحيح ، ناقص واحد وربع

مثلا ، وذلك حتى يمكن أن يتحقق تحسن في ميزان المدفوعات نتيجة لتخفيض سعر الصرف . أما لو كان معامل مرونة الطلب الخارجى اقل من واحد صحيح وكان معامل مرونة الطلب الداخلى صفرا ، فسيترتب على هذا نقصان في حصيللة الدولة من النقد الأجنبى وعدم نقصان في مدفوعاتها منه مما يؤدي الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات . وهكذا فإنه إذا كان مجموع معاملى مرونة الطلب الخارجى ومرونة الطلب الداخلى اقل من ناقص واحد صحيح ، ناقص ثلاثة أرباع مثلا ، فسيؤدي هذا الى زيادة العجز في ميزان المدفوعات . وبطبيعة الحال فإنه لو كان مجموع معاملى مرونة الطلب المذكورين يساوى ناقص واحد صحيح تماما ، فلن يتحسن وضع ميزان المدفوعات ولن يسوء عنه قبل تخفيض سعر الصرف .

وأهم ما يحدد مرونة الطلب ، سواء الخارجى أو الداخلى ، على المنتجات هو نوع هذه المنتجات نفسها ، أى المنتجات التى تصدرها الدولة المخفضة الى الخارج والمنتجات التى تستوردها منه . وبصفة عامة فإنه يلاحظ في التجارة الدولية أن مرونة الطلب على المنتجات المصنوعة تميل الى أن تكون كبيرة نسبيا ، في حين تميل مرونة الطلب على المواد الأولية والغذائية الى أن تكون قليلة نسبيا . وهكذا فإنه لو كانت الدولة المخفضة دولة صناعية مثل بريطانيا تصدر المنتجات المصنوعة وتستورد المواد الغذائية والأولية فإن تخفيض سعر الصرف سيفيدها في جانب الصادرات لأنه يزيد من حصيلتها من النقد الأجنبى ، وذلك بسبب مرونة الطلب الخارجى على منتجاتها من السلع الصناعية . لكنه لن يفيدها في جانب الواردات لأنه لن يقلل من مدفوعاتها من النقد الأجنبى وذلك بسبب قلة أو حتى انعدام مرونة الطلب الداخلى على منتجات الخارج من المواد الغذائية ولأولية .

لكنه يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضا نصيب الدولة المخفضة في الصادرات العالمية بالنسبة الى السلعة الأساسية التى تصدرها . فسلعة كالزبد مثلا طلبها العالمى غير مرنة ، لكنه بالنسبة الى دولة تصدر نسبة بسيطة فقط من الصادرات العالمية من هذه السلعة كنيوزيلندا مثلا فإن الطلب على صادراتها من هذه السلعة سيكون طلبا مرنا ، ومن ثم يفيد تخفيض سعر الصرف في هذه الدولة في زيادة حصيلتها من النقد الأجنبى . أما لو كانت صادرات الدولة من السلعة تكاد أن تكون الصادرات العالمية منه كالجوت بالنسبة الى بنجلاديش ، أو كالقطن طويل التيلة بالنسبة الى مصر ، أو الصفيح بالنسبة الى بوليفيا ، أو الاسبستوس بالنسبة الى كندا . فلن يفيدها تخفيض

سعر الصرف في زيادة حصيلتها من النقد الأجنبي بسبب عدم مرونة الطلب على صادراتها . والواقع أن رفع سعر الصرف سيفلح أكثر من تخفيضه في زيادة هذه الحصيلة كما سبق أن رأينا . وكما هو معروف فإن مرونة الطلب في الأجل الطويل هي أكبر منها في الأجل القصير ، ومن ثم يلزم السماح بمرور بعض الوقت حتى يمكن الحكم على تأثير تخفيض سعر الصرف في معالجة العجز في ميزان المدفوعات حكما سليما .

وقد أجريت دراسات تطبيقية كثيرة على موضوع مرونة الطلب في التجارة العالمية . وفي السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب المالية الثانية جالت هذه الدراسات الى إعطاء تقديرات تشاؤمية في هذا الصدد ، واعتقد كثير من الاقتصاديين أن مرونة الطلب في التجارة الدولية هي مرونة قليلة نسبيا ، ومن ثم انتهوا الى الشك في قدرة تغيرات سعر الصرف في إعادة التوازن الى موازين المدفوعات المخطلة . لكن هذه النظرة التشاؤمية قد اخلت مكانها فيما بعد لنظرة أكثر تفاؤلا . ويميل الاقتصاديون في الوقت الحاضر الى الاعتقاد في مرونة الطلب في التجارة الدولية أكبر مما كانوا يعتقدون . في هذا الخصوص منذ ربع قرن مضى .

وثاني ما يلاحظ في مسألة فعالية تخفيض سعر الصرف في علاج العجز في ميزان المدفوعات هو أنه مهما بلغت مرونة الطلب الخارجي فانه لن يمكن زيادة حجم هذه الصادرات وبالتالي زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي إلا لو أمكن زيادة الكميات المنتجة أو تقليل الكميات المستهلكة في الداخل أو الأمرين معا . وهكذا فانه إذا بقيت الكميات المستهلكة داخليا من السلعة على حالها دون تغيير ، فسيكون من الصعب زيادة الكمية المصدرة منها في الأجل القصير وعلى الأخص بالنسبة الى المنتجات الزراعية . أما في الأجل الطويل عندما يتم تحويل بعض موارد الإنتاج المشتركة في إنتاج سلع أخرى الى إنتاج السلعة محل البحث فانه يمكن زيادة الكمية المصدرة منها . وفي حالة ما إذا لم يكن عرض صادرات الدولة المخفضة من منتجاتها الأساسية مرنا ولم يمكن بالتالي زيادة كميات هذه الصادرات في مواجهة زيادة الطلب الخارجي عليها ، فلن يؤدي تخفيض سعر الصرف إلا الى نقص حصيلة الدولة من النقد الأجنبي بسبب الانخفاض في سعر بيع تلك المنتجات بهذا النقد . وسيكون من مصلحة الدولة إذن أن ترفع من أسعار بيع هذه المنتجات المحدودة الكمية بالنقد الوطني تجنباً لمثل هذا النقص في حصيلة النقد الأجنبي . وكمثال على

عدم قابلية عرض السلع المصدرة للزيادة بعدد، تخفيض سعر صرف عملة الدولة ، فانه لم يكن في الامكان زيادة الكمية المنتجة من الويسكى الاسكتلندى في عام ١٩٤٩ لأسباب متعددة ، ولهذا فقد عمدت بريطانيا في الوقت الذى خفضت فيه سعر الجنيه الاسترلى الى رفع ثمن بيع الويسكى بالاسترلى الى الخارج بمقدار كاف لىلغى حدوث نقص فى حصيله ببيع بالدولارات . ولو لم يكن ثمن الويسكى قد رفع على هذا النحو لكان من المحتم أن تخسر بريطانيا قدرا ما من الدولارات نتيجة لاضطرارها الى بيع الكمية نفسها منه فى مقابل مقدار من الدولارات اقل منه قبيل تخفيض سعر صرف الجنيه الاسترلى .

وتتعلق ثالث الملاحظات فى مسألة تخفيض سعر الصرف فى علاج المعجز فى ميزان المدفوعات بمسألة مستوى الأسعار فى داخل الدولة المخفضة . ذلك انه توجد اسباب كثيرة تحمل على الاعتقاد بأن تخفيض سعر الصرف لن يترك مستوى الأسعار هذا وشانه بل إنه سيؤثر فيه بالارتفاع ، وأن هذا التأثير سيتعاطم كلما زادت أهمية صادرات الدولة ووارداتها بالنسبة الى الإنتاج والاستهلاك القوميين . وكما هو واضح فإن ارتفاع مستوى الأسعار فى الدولة المخفضة بما ينجم عنه من ارتفاع فى أسعار صادراتها بالنقد الوطنى إنما يؤدي الى تعويض اثر تخفيض سعر الصرف فى جمل هذه الصادرات أرخص عن ذى قبل من وجهة نظر المشتري الأجنبى ومن ثم فى زيادة حصيله الدولة من النقد الأجنبى . أما أسباب إسهام تخفيض سعر الصرف فى رفع مستوى الأسعار فى الدولة المخفضة فاهمها ان زيادة أسعار واردات الدولة بالنقد الوطنى نتيجة لهذا التخفيض ستؤدي حتما الى زيادة أسعار صادراتها أيضا إذا كانت تلك الواردات موادا أولية أو نصف مصنوعة لازمة لإنتاج السلع المصدرة . أيضا فإنه لو كانت الواردات عبارة عن مواد غذائية فسيؤدي ارتفاع أسعارها الى ارتفاع نفقات المعيشة ومطالبة العمال برفع أجورهم لمواجهة هذه الزيادة مع ما هو معروف من أن الأجور هى أهم عناصر نفقات الإنتاج مما ينتهى بأسعار السلع المصدرة الى الارتفاع . وينزعم فى هذه الحالة أن تتدخل السلطات العامة بمختلف أساليب السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية لمنع حركة الارتفاع فى الأسعار هذه تمكينا لتخفيض سعر صرف من جمل صادرات الدولة أرخص عن ذى قبل من وجهة نظر المشتري الأجنبى . ومن أسباب ارتفاع الأسعار نتيجة لتخفيض

سعر الصرف أن يكون الاقتصاد القومى قد بلغ مستوى العمالة الكاملة أو مستوى قريبا منها ، ففى هذه الحالة سيزرتب على زيادة الطلب الخارجى على صادرات الدولة زيادة الإتفاق الكلى أو الطلب الفعلى فيها ؛ وسينعكس الجزء الأكبر من هذه الزيادة فى شكل ارتفاع فى المستوى العام للأسعار . وحتى لو لم يكن الاقتصاد القومى قريبا من مستوى العمالة الكاملة فإن زيادة الإتفاق الخارجى على منتجاته وارتفاع مستوى الدخل القومى والعمالة — نتيجة لذلك — لابد وأن يصاحبه قدر ما من ارتفاع فى الأسعار كما هو معروف فى النظرية الحديثة فى قيمة النقود ومستوى الأسعار . وفى الحالة القصوى قد يؤدي ارتفاع سعر الصرف الى ارتفاع مستوى الأسعار فى الداخل الى درجة تقضى على كل تحسن فى حصيلة الدولة من النقد الأجنبى نتيجة لهذا النقص . ومن ثم تجد الدولة نفسها مضطرة الى الإقدام على تخفيض جديد فى سعر الصرف ، وهكذا . ولا ريب أن فى ذلك ما يفسر ما هو مشاهد من تعود بعض الدول على إجراء تخفيض فى سعر صرف عملاتها من وقت لآخر . وقد أظهرت تجربة بريطانيا وغيرها من الدول الغربية الأخرى بعد الحرب العالمية الثانية أن تخفيض سعر الصرف لم يسهم فى إرجاع التوازن الى موازين مدفوعاتها بالقدر المنشود . فبعد عامين من تخفيض سعر صرف الجنيه الأسترلينى فى عام ١٩٤٩ شهدت بريطانيا أزمة حادة فى ميزان مدفوعاتها ، وقد كان مرجع هذه الأزمة الى حد كبير الزيادة فى الأجور والأسعار فى فترة العامين المذكورين والتي ذهبت بمعظم تأثير تخفيض سعر الصرف فى تحسين ميزان المدفوعات ، وهى زيادة تسبب فيها بلا شك هذا التخفيض ذاته .

أما رابع الملاحظات فى مسألة فعالية تخفيض سعر الصرف فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات فتنصرف إلى اثر هذا التخفيض فى مستوى الدخل القومى سواء فى داخل الدولة أم فى الخارج . فكما نعرف فإن زيادة صادرات الدولة نتيجة لتخفيض سعر الصرف من شأنها زيادة مستوى الدخل القومى وذلك وفقا لمضاعف التجارة الخارجية . وستؤدي هذه الزيادة الى زيادة واردات الدولة طبقا للميل الحدى للاستيراد فيها . وفى زيادة الواردات هذه ما يعرقل من تأثير تخفيض سعر الصرف فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات . أما بالنسبة إلى الخارج فإنه يلاحظ أن انخفاض واردات الدولة منه نتيجة تخفيض سعر الصرف من شأنه إحداث نقص فى مستوى دخله القومى وفقا لبدأ مضاعف التجارة الخارجية إذا ما كانت الدولة المخفضة ذات أهمية

كبيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . وسيؤدي هذا النقص الى إلتناص طلبه على صادرات تلك الدولة طبقا للميل الحدى للاستيراد به . وفى نقصان صادرات الدولة ما يمرقل من تأثير تخفيض سعر الصرف فى علاج العجز فى ميزان المدفوعات . وهكذا فإن تخفيض سعر الصرف فى الوقت الذى يعالج فيه ، من ناحية ، العجز فى ميزان المدفوعات عن طريق تغييره للأسعار النسبية فى داخل الدولة المخفضة وفى الخارج فإنه يسهم ، من ناحية أخرى ، فى زيادة هذا العجز عن طريق ما يحدثه من تغيير فى مستويات الدخل القومى فى تلك الدولة وفى الخارج .

وخامس الملاحظات ، وآخرها ، فى المسألة محل البحث هى أن تخفيض سعر الصرف يؤدي الى ظهور نوع من المضاربة الدولية يؤثر تأثيرا سلبيا على ميزان مدفوعات الدولة المخفضة . ذلك أن اعتماد الدولة تخفيض سعر عملتها كلما واجهتها أزمة فى ميزان مدفوعاتها سيجعل فى الإمكان التنبؤ بوقت حدوث مثل هذا التخفيض . وفى هذه الحالة سيؤجل غير المتبين مشترياتهم من الدولة فتقل حصيله صادراتها من النقد الأجنبى ، فى حين سيجعل المقيمون فيها من الشراء من الخارج فتزيد قيمة مدفوعاتها من هذا النقد . ونتيجة لهذا تسوء حالة ميزان المدفوعات أكثر فتضطر الدولة الى إجراء تخفيض فى سعر عملتها أكبر مما كان يمكن أن يحدث فيما لو ظلت الأحوال العادية هى السائدة . وصحيح أن الحكومات تبقى امر تخفيض سعر عملتها سرا ، إلا أنه لا يصعب على المتعاملين فى النقد الأجنبى فى الواقع أن يتابعوا التغيرات فى رصيد الدولة من الذهب والعملات الأجنبية وأن يستندوا الى هذه التغيرات ، وخاصة عندما تنبئ باستنزاف كبير ، فى توقع حدوث تخفيض قريب لسعر الصرف من جانب الدولة .

ومن هذا كله يمكننا أن ننتمى الى أن تخفيض سعر الصرف ليس هو ذلك العلاج السحرى السكيل بالقضاء على العجز فى ميزان المدفوعات كما وقع وتجنيب الدولة صعوبات السياسة الإنكماشية والاضطرار الى تخفيض مستوى الدخل القومى لعلاج مثل هذا العجز . والواقع أن تخفيض سعر الصرف ليس هو العلاج ، ويلتذات فى الأجل الطويل ، للاختلال فى ميزان المدفوعات . إن ما تحتاجه الدولة ذات العجز . وعلى الأخص الدول النامية وتلك الخارجة من الحروب ، هو بالأحرى توسيع طاقاتها الإنتاجية بما يكفى لإنتاج منتجات محل قدر من وارداتها وإنتاج منتجات أخرى أكثر قبولا

في الأسواق العالمية من حيث أسعارها ودرجة جودتها وغير ذلك ، أي زيادة قدرتها على الإحلال محل الواردات من جهة وزيادة طاقاتها على التصدير من جهة أخرى . أما الدول المتقدمة التي تعاني من العجز في ميزان مدفوعاتها فإن ما تحتاجه لعلاج هذا العجز هو بالأحرى سياسة اقتصادية ومالية ونقدية سليمة تكلف بفعالية الاتجاه التضخمى فيها أيا كانت أسبابه وتثبت من مستوى الأسعار فيها بدرجة كبيرة مما يمكنها من الصمود في أسواق التصدير العالمية من جهة وتخفيض ميلها إلى الاستيراد من جهة أخرى .

المراجع في تخفيض سعر الصرف :

Barre : *Economie politique*, op. cit., pp. 598-611.

Baumol and Chandler : *Economic Processes and Policies*, op. cit., pp. 546-551.

Cairncross : *Introduction to Economics*, op. cit., pp. 575-576.

Day : *Outline of Monetary Economics*, op. cit., pp. 384-406.

Ellsworth : *The International Economy*, op. cit., pp. 351-358,
361-367.

Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 221-231,
663-682.

Gordon : *International Economy*, op. cit., pp. 253-264.

Guillon : *La monnaie*, op. cit., pp. 561-534.

L'Huillier : *Théorie et pratique de la coopération économique internationale*, op. cit., pp. 448-467.

Lipsey : *Introduction to Positive Economics*, op. cit., pp. 754-757.

Marcy : *Economie internationale*, op. cit., pp. 183-250.

Nevin : Textbook of Economic Analysis, op. cit., pp. 447-449.

Samuelson : Economics, op. cit., pp. 627-628.

**Sirkin : Introduction to Macro - economic Theory, op. cit., pp.
209-210.**

Wells : International Economics, op. cit., pp. 177-185.

المبحث الثاني

الرقابة المباشرة على المدفوعات

إذا لم تكن الدولة راعية ، في الوقت الحاضر ، في إخضاع حالة الاقتصاد القومى لحالة توازنها الاقتصادى الخارجى وما يعنيه ذلك من اتباع سياسة انكماشية أو توسعية في الداخل بما يكفى لتحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها ، وإذا كانت غير راعية كذلك في ترك مستوى دخلها القومى يتقلب مع تحقق العجز أو الفائض في ميزان مدفوعاتها بما يكفى لإعادة التوازن الى هذا الميزان ، وإذا كانت فعالية تخفيض سعر الصرف كعلاج للعجز في ميزان المدفوعات مشكوكا فيها الى حد كبير . إذا كان الأمر كذلك فماذا تفعل الدولة إذن لعلاج الاختلال في ميزان مدفوعاتها . وبالمذا في حالة العجز ؟ لا يوجد في الواقع أمام الدولة من سبيل سوى أن تتدخل مباشرة في مجال مدفوعاتها الخارجية ، وذلك بفرض رقابة مباشرة على هذه المدفوعات يكون من شأنها كبت العجز في ميزان المدفوعات . وهكذا تكون الرقابة المباشرة على المدفوعات الخارجية هي الباب الأخير المفتوح أمام الدولة لتحقيق توازن ميزان المدفوعات .

وهناك أساليب رئيسية ثلاثة للرقابة المباشرة على المدفوعات تعرضنا لها كلها من قبل ، وهي الرقابة على الصرف أولا ، والقيود السكمية (نظام الحصص) ثانيا ، والضرائب الجمركية ثالثا وأخيرا . وبواسطة الرقابة على الصرف تقن الدولة السكمية المحدودة من النقد الأجنبى بين طالبيه الراغبين في إجراء مدفوعات للخارج بحيث يكبت الطلب على هذا النقد في الحدود التي يزيد فيها عن السكمية المعروضة منه . وبواسطة القيود السكمية أو نظام حصص الواردات لا يسمح خلال مدة معينة إلا باستيراد تلك الكميات من السلع التي لا تزيد قيمتها عن حصيلة الدولة من النقد الأجنبى خلال هذه المدة . وأخيرا فله بواسطة ضرائب على الواردات مرتفعة بما فيه السكامة للحد منها يقل الطلب على الواردات الى الحدود التي يكفى فيها النقد الأجنبى المتاحة للدولة لتمويله . وقد تفرض الدولة أيضا ضرائب على تلك الصادرات التي يعتقد في عدم مرونة الطلب الخارجى عليها . كما قد تمنح إعانات

للصادرات التى يعتمد فى مرونة الطلب الخارجى لها ، وفلك كله من اجل زيادة الحصيلة الكلية من النقد الاجنبى نتيجة لهذه الصادرات بنوعها . ومن الواضح ان الضرائب الجمركية سواء على الواردات ام على الصادرات هى اقل وسائل الرقابة المباشرة الثلاث على المدفوعات فعالية فى تحقيق الهدف المنشود . وهكذا تتمكن الدولة بواسطة هذه الوسائل الثلاث من إجبار الطلب على النقد الاجنبى على ان يبقى فى حدود المعروض من هذا النقد ، ومن ثم يتلاشى المعجز فى ميزان المدفوعات او يكبت بالآخرى .

وتتمثل الميزة الكبرى للرقابة المباشرة على المدفوعات فى تمكينها الدولة من تقييد وارداتها وجعلها فى الحدود التى يمكن تمويلها بواسطة المقادير القليلة نسبيا المتاحة للاقتصاد القومى من النقد الاجنبى ، وبالتالي عدم ظهور عجز فى ميزان المدفوعات وعلاج مثل هذا المعجز إن حدث . أيضا فإن هذه الرقابة من شأنها تمكين الدولة من أن تميز ما بين الواردات وان تسمح فقط باستيراد تلك السلع التى لا غنى للاقتصاد القومى عنها مثل المواد الأولية والمواد الغذائية وان تحرم او تقيد الى حد بالغ الاستيراد من مختلف السلع السكالية . لسكن هذا كله صحيح فى حالة اتباع الرقابة المباشرة على المدفوعات لظروف عارضة ولدة مؤقتة فحسب ترفع بعدها هذه الرقابة . اما اتباع هذه السياسة بصفة دائمة وثابتة فله توجه إليه كانه الانتقادات التى توجه الى سياسة الحماية التجارية ، والتى سبق ان تعرضنا لها وعلى الاخص الحد من اسهام الدولة فى تقسيم العمل الدولى والتخصص الدولى فى الإنتاج ، وكذلك السماح للمشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية الضعيفة من البقاء فى الوجود بل والتوسع فى نشاطها ، وفلك طالما انها فى مأمن من منافسة المشروعات الأجنبية ، هذه المنافسة السكالية وحدها بإجبارها على خفض نفقاتها الى اثنى حد ممكن . والواقع ان الرقابة المباشرة على المدفوعات لا يمكنها ان تكون بديلا عن سياسة اقتصادية سليمة تهدف الى إزالة الاسباب الحقيقية للمعجز فى ميزان المدفوعات وعلى الاخص الانتاج التضخمى للاقتصاد القومى وارتفاع الاسعار فى الداخل بالمقارنة بالاسعار فى الدول الأخرى .

كذلك فإن الرقابة المباشرة على المدفوعات هى سياسة مبررة فى حالة الدول المتخلفة الراغبة فى تثبيت مواردها المحدودة من النقد الاجنبى لتمويل احتياجات الاقتصاد القومى من رؤوس الاموال الإنتاجية والمواد الأولية

المستوردة من الخارج . ولكنه يتعين في هذه الحالة مراعاة هدف تنمية الاقتصاد القومي مراعاة تامة وعدم إهدار موارد الدول من النقد الأجنبي المتاحة في مشتريات لا تخدم هدف التنمية . وغضلا عن هذا فإنه يجب أن يضع راسموا سياسة التنمية في أذهانهم أن سياسة الرقابة المباشرة على المدفوعات هي سياسة مؤقتة فحسب مهما طال أجلها ولا يمكنها أن تكون سياسة دائمة ، والا يكونوا قد اختاروا الطريق السهل والخطيء في الوقت نفسه في التنمية ، طريق إبقاء الحال على ما هي عليه باعتبار ذلك أحسن وسيلة لمواجهة المشكلات الحقيقية لتنمية الاقتصاد القومي .

المراجع في الرقابة المباشرة على المدفوعات :

- Barre : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 539, 551-553.
- Day : *Outline of Monetary Economics*, op. cit., pp. 452-468.
- Dernberg and McDougal : *Macro-economics*, op. cit., pp. 179-181.
- Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 137-139.
- Guillon : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 437-438.
- L'Huillier : *Théorie et politique de la coopération économique internationale*, op. cit., pp. 468-476.
- Krause : *The International Economy*, op. cit., pp. 100-101, 119-120.
- Meade : *The Balance of Payments*, op. cit., pp. 263-289.
- Nevin : *Textbook of Economic Analysis*, op. cit., pp. 448-450.
- Sirkin : *Introduction to Macro-economics*, op. cit., p. 212.
- Sinder : *International Monetary Relations*, op. cit., pp. 62-63.
- Wells : *International Economics*, op. cit., pp. 120-121.
- Yeager : *International Monetary Relations*, op. cit., pp. 114-131.

الباب الثالث

النظام النقدي الدولي

يهدف هذا الباب الى دراسة النظام النقدي الدولي الذى يعرفه العالم فى الوقت الحاضر . وكما هى العادة فى مختلف النظم الاقتصادية والاجتماعية فإن النظام النقدي الحالى لا يمكن إلا أن يكون نتيجة منطقية للنظم النقدية الدولية السابقة عليه ، والتي تعرضنا لها عند دراسة نظم الصرف الرئيسية الثلاثة فى الفصل الاول من الباب السابق ، وهى : ثبات سعر الصرف ، وحرية سعر الصرف ، والرقابة على الصرف .

فحتى الكساد الكبير فى أوائل الثلاثينات سادت قاعدة انذهب فى صورة بعد أخرى من صورها الثلاث المعروفة مع ما ترتب على هذا من ثبات لسعر صرف عملات مختلف الدول وتوازن فى علاقاتها الاقتصادية الخارجية وتجارة خارجية متعددة الأطراف وحرية للتبادل التجارى الخارجى . لكن انهيار قاعدة الذهب اثناء هذا الكساد وما أعقبه من نظام لحرية سعر الصرف أو للرقابة على الصرف جعل فترة الثلاثينات تقف على طرف نقيض مع الفترة السابقة عليها من حيث ثبات سعر الصرف والتوازن فى العلاقات الاقتصادية الخارجية والتجارة الخارجية متعددة الأطراف وحرية التبادل التجارى الخارجى لمختلف الدول وهكذا شهدت الثلاثينات اسعار صرف غير مستقرة للعملة المخزنة وتبادل الدول للتخفيض فى اسعار صرف عملاتها رغبة فى تشجيع صادراتها والإقلال من وارداتها ، متبعة فى هذا سياسة صرف وطنية لا تراعى إلا المصلحة الاقتصاد القومى ورفع مستوى العملة فيه وحده . كما شهدت رقابة ذات اشكال مختلفة على الصرف من قبل كثير من الدول . ونميزت الثلاثينات أيضا باختلالات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لمختلف الدول ، وانتشار التجارة الثنائية ، وبالعديد من القيود على حرية التبادل التجارى الخارجى من ضرائب جمركية مرتفعة وقيود كمية متنوعة . وفى ظل هذه الظروف كلها كان من الطبيعى أن تبلى حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل بهدف الاستثمار وأن تسرع حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ما بين المراكز المائية

العالمية بهدف المضاربة أو لأسباب سياسية ، وهى ما يطلق عليها رؤوس الأموال الساخنة . وبالرغم من كل ما تميزت به الثلاثينات من سلبيات في مجال العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية فلم تكن هناك أجهزة أو هيئات دولية يمكنها أن تسهم في علاج هذه السلبيات ، وأن تعمل على إقامة نوع من النظام والتنسيق والاستقرار في تلك العلاقات .

وبعد سنوات قليلة من نشوب الحرب العالمية الثانية في أغسطس سنة ١٩٣٩ بدأ الحلفاء ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا ، في التفكير الجدى في مشكلات ما بعد انتهاء الحرب ومنها المشكلات الاقتصادية الدولية ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها قائمة على أساس إحلال التعاون والتنسيق ما بين كافة الدول محل التنافس والتنافر والمخالاة في الوطنية . وقد شجع على هذا ما ساد من اعتقاد بأن مآسى الثلاثينات من كل نوع قد لعبت الدور الأكبر في وقوع الحرب العالمية الثانية نفسها . ورغبة في تجنب سلبيات الثلاثينات ومآسيها في مجال العلاقات النقدية الدولية ، فقد عقد المؤتمر النقدي والمالى للأمم المتحدة في بريتون وودز في الولايات المتحدة في يوليو ١٩٤٤ ، وكان من نتيجته إنشاء جهاز دولي في مجال العلاقات المذكورة ، هو صندوق النقد الدولي ، وإقامة نظام نقدي دولي جديد حاول أن يتجنب مساوئ النظم النقدية الدولية السابقة ، وأن يحتفظ في الوقت نفسه بمميزاتها ، وهو نظام استقرار سعر الصرف . وسنعرض لصندوق النقد الدولي ونظام استقرار سعر الصرف في الفصل الأول من هذا الباب . ونظرا لأهمية موضوع السيولة الدولية فسنخصص لدراسته الفصل الثانى من هذا الباب . إلا أن أواخر الستينات وأوائل السبعينات قد شهدت أزمة في النظام النقدي الدولي بسبب الأزمة التي تعرضت لها العملة الرئيسية أو المفتاح في هذا النظام ، وهى الدولار الأمريكى . وسنعرض لأزمة النقد الدولي في الفصل الثالث من هذا الباب .

وعلى هذا ينقسم الباب الحالى الى فصول ثلاثة :

الفصل الأول : في صندوق النقد الدولي ونظام استقرار سعر الصرف .

الفصل الثانى : في السيولة الدولية .

الفصل الثالث : في أزمة النظام النقدي الدولي .

الفصل الأول

صندوق النقد الدولي

ونظام استقرار سعر الصرف

انتهت المجهودات التي بذلتها نول الحلفاء قرب نهاية الحرب العالمية الثانية في مجال تنظيم العلاقات النقدية الدولية . كما سبق ان ذكرنا ، إلى إنشاء صندوق النقد الدولي وإقامة نظام استقرار سعر الصرف . ويتقسم هذا الفصل الى بحثين :

المبحث الأول — في صندوق النقد الدولي .

المبحث الثاني — في نظام استقرار سعر الصرف .

المبحث الأول

صندوق النقد الدولي

سندرس في هذا المبحث نشأة الصندوق ، وذلك في مطالب اربعة :

المطلب الأول : في نشأة الصندوق .

المطلب الثاني : في أهداف الصندوق .

المطلب الثالث : في نظام الحصص في الصندوق .

المطلب الرابع : في تنظيم الصندوق .

المطلب الأول

نشأة الصندوق

شعرت الولايات المتحدة وبريطانيا ، ومعارك الحرب العالمية الثانية ما تزال على أشدها ، بالحاجة الى تنظيم عالم ما بعد الحرب ليس فقط في المجال السياسي الدولي البحث بإنشاء منظمة الأمم المتحدة ، وإنما أيضا في المجال الاقتصادي من تجارى ونقدى ومالى ، وذلك على أسس من تعاون الدول فيما بينها ودون تمييز . وهكذا عبر « ميثاق الأطلنطى » الذى وقع عليه فى ١٤ أغسطس ١٩٤١ كل من ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطانى وفرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، والذى انضمت إليه كل دول الحلفاء فيما بعد ، عن الأمل فى إقامة تعاون دولى فعال بعد انتهاء الحرب فى المجال الاقتصادى بين كل الدول كبيرها وصغيرها ، المنتصر منها والمهزوم . كذلك اشارت المادة الثانية من « اتفاق المساعدة المتبادلة » الذى وقع فى فبراير ١٩٤٢ بين بريطانيا والولايات المتحدة الى ضرورة التوسع فى التجارة والمدفوعات الدولية وإلغاء كافة أنواع التمييز بعد انتهاء الحرب وذلك فى جميع المجالات . ومنذ ذلك الوقت ، وخلال سنوات القتال ، عكف خبراء اقتصاديون من مختلف التخصصات فى دول الحلفاء . وعلى الأخص فى بريطانيا والولايات المتحدة ، على إعداد دراسات ومقترحات وخطط يمكن أن تؤدى الى وضع أسس متين لتعاون الدول فى عالم ما بعد الحرب فى إطار تنظيمات جديدة للعلاقات الاقتصادية الدولية من تجارية ومالية ونقدية . وقد كانت الولايات المتحدة هى الدولة التى أعطت أكبر قوة دفع لمشروعات تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية فى عالم ما بعد الحرب ، ولعبت الدور الرئيسى فى تنظيم المجالات الثلاثة المذكورة لهذه العلاقات ، وعملت على تغليب وجهات نظرها فى هذا الصدد باعتبارها صاحبة الاقتصاد المسيطر فى عالم ما بعد الحرب بلا منازع .

وفى مجال العلاقات التجارية الدولية كان من المخطط أن تنشأ « المنظمة الدولية للتجارة » وذلك بمقتضى ميثاق هاتانا لعام ١٩٤٨ ، السابق الإشارة إليه ، لكن الولايات المتحدة أصابت المشروع بضربة قاضية

عندما قرر الرئيس الأمريكى ترومان فى ديسمبر ١٩٥٠ عدم عرض الميثاق المذكور على الكونجرس الأمريكى ، وذلك على نحو ما سبق ان رأينا .

وعلى العكس من ذلك فقد انفلتحت دول الحلفاء قرب نهائية الحرب فى إنشاء منظمين دوليتين فى مجالى العلاقات النقدية والمالية الدولية . فاعتبارا من يوم السبت أول مايو ١٩٤٤ ، ولدة ثلاثة اسابيع متصلة - وبناء على دعوة من الولايات المتحدة عقدت وفود ٤٤ دولة من بينها الاتحاد السوفيتى ومصر ، وذلك بالإضافة الى الدانمرك التى لم تكن لها حكومة فى المنفى وبالتالي لم تشارك رسميا فى المؤتمر وإنما حضر نيابة عنها سفيرها فى واشنطن ، المؤتمر النقدى والمالى للأمم المتحدة فى بريتون وودز بولاية نيوهامبشاير فى شمال شرق الولايات المتحدة (١) . وقد انتهى المؤتمر فى ٢٢ يوليو ١٩٤٤ الى الموافقة على « اتفاق صندوق النقد الدولى » لتنظيم العلاقات النقدية الدولية ، و « اتفاق البنك الدولى للإنشاء والتعمير » لتنظيم العلاقات المالية الدولية . ويهمن فى المقام الراهن الاتفاق الاول وحده (٢) وقد جاء اتفاق صندوق النقد الدولى ممثلا الى حد كبير للخطا التى كانت قد وضعتها الولايات المتحدة ، والتى سنعرض لها هى والخطا التى كانت قد وضعتها بريطانيا فى البحث الثانى ، كما جاء حلا وسطا بين المطالبين بتنظيم العلاقات النقدية لعالم ما بعد الحرب على أساس احترام سيادة الدول وبالتالي إعطاء المنظمة الدولية الجديدة سلطات محدودة فحسب فى هذا المجال ، وبين المطالبين بنظام دقيق لتلك العلاقات تقوم هذه المنظمة بإدارته وضمان رقابته وبالتالي إعطاؤها سلطات واسعة وحقيقية حتى لو كان من شأنها الحد من سيادة الدول فى هذا الخصوص .

وقد نص اتفاق الصندوق على بدء سريته عندما توقع عليه الدول التى تمتلك ٦٥ ٪ من مجموع الحصص فى الصندوق المحددة لكل دولة من الدول التى اشتركت فى مؤتمر بريتون وودز المشار إليه والوارد فى الملحق ١ من الاتفاق ، وتقوم بإيداع الوثائق الدبلوماسية الدالة على هذا لدى حكومة

(١) تتكلم بريتون وودز ، وهى منتج صغير للأجارات ، بصفة أساسية من غسقى « ماونت واشنطن هوتل » Mount Washington Hotel الذى يقع فى وسط غابة « هوايت ماونتن » White Mountain Forest التى تشرف عليها ربوة واشنطن Washington Mount

(٢) يدخل البنك الدولى للإنشاء والتعمير فى مجال دراسة العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية الاقتصادية ، وه ثم سنعرض له فى الجزء الثانى فى الباب الاخير من هذا المؤلف .

الولايات المتحدة باعتبارها الجهة المودع لديها الاتفاق . وفى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ تحقق هذا الشرط عندما أودعت ٢٢ دولة من بينها مصر ، تمك ٧٧ ٪ من مجموعة الحصص المشار إليها ، الوثائق الدبلوماسية المذكورة لدى الحكومة الأمريكية . أما الاجتماع الافتتاحى لمجلس محافظى الصندوق فقد عقد ما بين ٨ و ١٤ مارس ١٩٤٦ فى بلدة سلفاتا على المحيط الاطلنطى بولاية جورجيا الأمريكية ، وذلك بناء على دعوى من الولايات المتحدة باعتبارها صاحبة أكبر حصة فى الصندوق ، وذلك من أجل البت فى بعض المسائل الثانوية مثل مقر الصندوق ووظائف ومرتبات مديريه . وعقد فى الوقت نفسه الاجتماع الافتتاحى لمحافظة البنك الدولى للإنشاء والتعمير . وخلافا لما أراده الوفد البريطانى فى الاجتماع من جعل مدينة نيويورك مقرا للصندوق باعتبارها هى المدينة الدولية فى الولايات المتحدة ، والتى يقع فيها مقر الأمم المتحدة ، فضلا عن كونها مركزا ماليا دوليا من الدرجة الأولى . فقد اصر الوفد الأمريكى على جعل واشنطن هى مقر كل من الصندوق والبنك الدولى ، وذلك بتوجيهات مباشرة من الرئيس ترومان نفسه الذى أخبر أعضاء الوفد بأن هذا الاختيار لمدينة واشنطن هو توجيه مطلق لا يمكنهم أن يجيدوا عنه تحت أى ظرف من الظروف . وبالطبع فقد تغلب رأى الوفد الأمريكى . وفى سبتمبر ١٩٤٦ تجتمعت وفود ٤٠ دولة فى واشنطن لحضور الدورة الأولى لمجلس محافظى الصندوق ، وانتهز الصندوق هذه الفرصة لكي يعلن فى ١٢ من ذلك الشهر أنه سيكون مستعدا لبدء عملياته فى الصرف خلال فترة وجيزة . وفى ١٨ ديسمبر ١٩٤٦ نشر الصندوق أول قائمة بأسعار تعادل عملات اثنتين وثلاثين دولة من الدول الأعضاء فيه ، كما أعلن أنه سيبدأ عملياته فى أول مارس ١٩٤٧ . ولهذا التاريخ الأخير أهمية كبيرة لأن فترة الخمس سنوات الانتقالية المنصوص عليها فى اتفاق الصندوق ، والتى سنشير إليها فى البحث التالى ، إنما تبدأ من هذا التاريخ .

وأعضاء صندوق النقد الدولى هى الدول . ويعتبر الصندوق مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة ، لكنه لا يشترط للعضوية فيه أن تكون الدولة عضوا فى هذه المنظمة الدولية . وفى أول سبتمبر ١٩٧٩ بلغ عدد أعضاء الصندوق ١٢٨ عضوا ، وهم يتزايدون من عام لآخر . ويضم الصندوق أعضاء أصليين ، وهى الدول التى حضرت مؤتمر بريتون وودز المشار إليه والتى أودعت الوثائق الدبلوماسية بالانضمام الى الصندوق حتى آخر ديسمبر ١٩٤٦ . وجدير بالذكر أن الاتحاد السوفيتى قد رفض الانضمام الى عضوية

الصندوق بالرغم من حضوره مؤتمر بريتون وودز وموافقته على انشاء
الصندوق كما سبق ان ذكرنا . كذلك فقد تركت الصندوق ثلاثا من الدول
الاعضاء الاصليين ، هي كلها دول اشتراكية : بولندا في ١٤ مارس ١٩٥٠ ،
وتشيكوسلوفاكيا في ٣١ ديسمبر ١٩٥٤ ، وكوبا في ٢ ابريل ١٩٦٤ . اما الدول
التي انضمت الى الصندوق بعد ٣١ ديسمبر ١٩٤٦ فلا تعتبر اعضاء اصليين ،
وقد صدرت بقبول عضويتها قرارات من مجلس محافظي الصندوق وذلك
وفقا لاتفاق الصندوق . وفي كل قرار يصدره المجلس بقبول عضو جديد
فإنه يحدد شروط القبول التي يجب على الدولة طالبة العضوية ان تستوفيها ،
وهي تتعلق بمبلغ حصتها في الصندوق وكيفية دفعها ومواعيد الدفع
وموعد إعلان سعر التعادل لمبلغها وهذا السعر نفسه وتاريخ بدء عملياتها
مع الصندوق ، وهو ثلاثون يوما عادة بعد هذا الإعلان . ويجب ان تتعهد
الدولة طالبة العضوية بمد الصندوق بكافة المعلومات والبيانات التي يمكن
ان يحتاج إليها . وتتم عضوية الدولة في الصندوق من الناحية الرسمية عندما
توقع على النسخة الاصلية لاتفاق الصندوق وتودع الوثائق الدبلوماسية
الخاصة بموافقتها وتصديقها على الانضمام الى الصندوق لدى الحكومة
الامريكية . وعندما يتم كل هذا فلن يوجد فرق في الحقوق والالتزامات ما بين
الاعضاء الاصليين في الصندوق والاعضاء الجدد او غير الاصليين فيه .
ولكل دولة الحق في الانسحاب من الصندوق ، وذلك بعد ايلاعه بذلك ، وهذا
ما فعلته كل من بولندا وكوبا . وإذا ما عجز احد اعضاء عن الوفاء بالتزاماته
المحددة في اتفاق الصندوق فيمكن ان يحرم من الحقوق في السحب من موارد
الصندوق . اما إذا استمر عجزه بعد فترة معينة فإنه « يرحى » بالانسحاب
من الصندوق . وهذا ماحدث مع تشيكوسلوفاكيا التي اضطرت الى الانسحاب
من الصندوق بهذه الطريقة .

ولا شك ان إنشاء صندوق النقد الدولي إنما يعبر عن مجهود وتعاون
دوليين كبيرين بذلتهما الدول لأول مرة على مثل هذا النطاق الواسع من اجل
تنظيم العلاقات النقدية الدولية تنظيمها محددًا سلفًا بكل دقة . وبهذا يمثل
الصندوق اول محاولة من جانب مجموعة كبيرة من الدول لإقامة مؤسسة
دولية ودائمة بهدف السهر على تنفيذ مجموعة من القواعد والإجراءات في مجال
النظام النقدي الدولي . وقد اظهرت التجربة التاريخية ، وخاصة في فترة
ما بين الحربين العالميتين ، أنه يلزم لإدارة مثل هذا النظام على نحو فعال
أن تتم هذه الإدارة في نطاق تعاون دولي وذلك إذا ما أريد القضاء على

التضارب بين المصالح الوطنية المتنافسة لختلف الدول الذي لابد وان يحدث في حالة غياب مثل ذلك التعاون .

المراجع في نشأة الصندوق :

Aufrecht, Hans : The International Monetary Fund, Legal Bases, Structure, Functions, Stevens & Sons, London, 1964, pp. 7-25.

Carreau, Dominique : Le Fonds monétaire international, Librairie Armand Colin, Paris, 1970, pp. 7-10, 14-21, 27-31.

Barre : Economie poelitique, Tome II, op. cit., p. 729.

Ellsworth : The International Economy, op. cit., pp. 441-442.

Enke and Salera : International Economics, op. cit., pp. 566-567.

Gordon : International Trade, op. cit., pp. 390-391.

Guition : La Monnaie, op. cit., p. 613.

James : Economics : Basic Problems and Analysis, op. cit., p. 566.

Killough and Killough : International Economics, op. cit., pp. 209-210.

Mossé : Les problèmes monétaires internationaux, op. cit., pp. 245-246.

Schelling : International Economics, op. cit., pp. 100-101.

Scammell : International Monetary Policy, op. cit., pp. 171-174.

Snider : International Monetary Relations, op. cit., pp. 192-193.

Wells : International Economics, op. cit., pp. 219-220.

Yeager : International Monetary Relations, op. cit., p. 347.

IMF Survey, Supplement on the Fund, Septembre 1979, p. 6.

المطلب الثاني

أهداف الصندوق

حددت المادة الأولى من اتفاق صندوق النقد الدولي أهداف الصندوق .
ومن الممكن القول بأن له أربعة أهداف أساسية . الهدف الأول : تحقيق
استقرار سعر الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين
الدول . واستقرار سعر الصرف لا يعنى : من جهة ، جوده كما أنه لا يعنى ،
من جهة أخرى . ثقله . وإنما يعنى إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة ، ولكن
وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية : وليس بمطلق حرية كل دولة .

والهدف الثاني : إقامة نظام للدفعوعات متعددة الأطراف ، أى لتقليل
المعاملات للتحويل ما بين بعضها . وذلك فيما يتعلق بالمبادلات التجارية
الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التى
تعيق نمو التجارة العالمية . ويلاحظ أن التقليل للتحويل وإلغاء الرقابة على
الصرف إنما تنصرف الى المبادلات التجارية الجارية وليس الى حركات رؤوس
الاموال . وذلك لأن ذكرى هذه الحركات التى أخذت كثيرا من الاضطراب
في العلاقات النقدية الدولية في اثلاثينيات كانت مثالة بقوة في الأذهان عند إنشاء
النظام النقدي الدولي الجديد في بريتون وودز . ومن ثم سمح بفرض القيود
على الصرف لمكافحة مثل هذه الحركات . ويسمح بتحقيق هذين الهدفين
الأولين بنمو متوازن للتجارة العالمية ويسهم في تحقيق مستويات عالية من
العمالة وإدخل الحقيقي والحفاظ على هذه المستويات . وكذلك بتنمية
الموارد الإنتاجية لكل الدول الأعضاء باعتبار ذلك كله الأهداف الأولية
للمنظمة النقدية .

والهدف الثالث : توفير التسهيلات للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق
تحت تصرفها . في ظل الضمانات الضرورية . وإباحة الفرصة لها على هذا
النحو لإصلاح الاختلال الذى قد تعرض له موازين مدفوعاتها وتذليلها
ضرورة الالتجاء من أجل تحقيق هذه الغاية الى اتخاذ إجراءات من شأنها
الإضرار بالرافاهية الوطنية والدولية في الوقت نفسه . ومعنى هذا الهدف
أن يضع الصندوق الاحتياطي العالمى الذى يكون موارده المسلبة في ذبحة

الدول من أجل مساعدتها على مقاومة الانهيار الى مختلف الإجراءات المعروفة لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات وعلى الأخص الرقابة على الصرف . ويتحقق هذا الهدف يمكن للصندوق أن يسهم في اختصار مدة الاختلال الذي قد يتعرض له موازين مدفوعات الدول الأعضاء ، وكذلك مداه .

والهدف الرابع والآخر للصندوق هو إعلاء شأن التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية ، عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطارا للتشاور والتعاقد فيما بينها في سبيل حل المشكلات النقدية الدولية .

المراجع في اعداد الصندوق :

Barre : Economie politique, tome II, op. cit., pp. 730-731.

Byé : Relations économiques internationales, op. cit., pp. 614-615.

Ellsworth : The International Economy, op. cit., p. 442.

Enke and Salera : International Economics, op. cit., p. 567.

Hanson : Monetary Theory and Practice, op. cit., p. 175.

James : Economics : Basic Problems and Analysis, op. cit., p. 567.

Killough and Killough : International Economics, op. cit., p. 210.

De Kock : Central Banking, op. cit., p. 291.

L'Huillier : Théorie et pratique de la coopération économique internationale, op. cit., pp. 395-396.

Krause : The International Economy, op. cit., p. 335.

Mearhaeghe : International Economic Institutions, op. cit.,
pp. 95-96.

Mossé : Problèmes monétaires internationaux, op. cit., pp.
259-261.

Robinson, Boehmle, Gane and Farwell : Financial Institutions,
op. cit., pp. 683-694.

Schelling : International Economics, op. cit., pp.-103-104.

Steiner and Shapiro : Money and Banking, op. cit., pp. 636-638.

Stokes and Arlt : Money, Banking and the Financial System,
op. cit., p. 474.

IMF Survey, Supplement on the Fund, Septembre 1979,
op. cit., p. 1.

المطلب الثالث

نظام الحصص في الصندوق

هناك حصة معينة لكل دولة عضو في الصندوق ، اى مبلغ محدد تكتب به فيه مساهمة بهذا في تكوين موارده المالية . ولا يذكر اتفاق الصندوق شيئا عن كيفية تحديد حصة كل عضو فيه ، على الرغم من الأهمية الكبيرة لهذا التحديد . وكل ما يتعرض له هذا الاتفاق بشئ من الإيجاز هو كيفية تعديل قيمة الحصص . لكن الاتفاق يتعرض بالتفصيل لكيفية دفع العضو لحصته المحددة الى الصندوق . وبلتنسبة الى حصة الأعضاء الأصليين فقد تحدثت بواسطة لجنة تضم ١٥ دولة فقط ، وقوبل هذا التحديد باعتراض بعض الدول منها فرنسا ومصر . ولم تتبع هذه اللجنة في تحديدها للحصص اى منهج موضوعى ، وإنما تأثرت على الأخص بمبلغ الثمانية مليارات من الدولارات الذى سبق أن اتفق عليه كمورد مالى للصندوق ، وكذلك بالوزن السياسى والاقتصادى الكبير للولايات المتحدة . وهكذا انت حصة هذه الدولة في المقتبة (٢٧٥٠ مليون دولار) ، تليها حصة بريطانيا (١٣٠٠ مليون) ، ثم حصة الاتحاد السوفيتى (١٢٠٠ مليون) ، ثم حصة الصين (٥٥٠ مليون) ، ثم حصة فرنسا (٥٢٥ مليون) ، ثم حصة الهند (٤٠٠ مليون) . أما حصة الأعضاء الجدد فليها تحدد بالقرار الذى يصدره مجلس محافظى الصندوق بقبول الدولة عضوا فيه كما سبق ان ذكرنا .

ويجب ان تدفع الدولة العضو حصتها فيه جزئيا في شكل ذهب وجزئيا في شكل عملة وطنية . وقد تحددت نسبة ربع الحصة (٢٥ ٪) كى تدفعها الدولة بالذهب ، وثلاثة ارباعها (٧٥ ٪) كى تدفعها بعملة الوطنية . لسكه إذا كانت قيمة ما تمتلكه الدولة من ذهب ودولارات أمريكية يقل عن نسبة الربع تلك فليها لا تلتزم إلا بدفع ١٠ ٪ من تلك القيمة في شكل ذهب والباقى في شكل عملتها الوطنية . ويتم إيداع الدولة لحصتها في الصندوق لها فيه هو نفسه وإيا في البنوك الأربعة التى حددها الصندوق لإيداع موارده فيها وهى بنك فرنسا وبنك إنجلترا والبنك الاحتياطى الفيدرالى بنيويورك والبنك الاحتياطى الفيدرالى للهند . وتنطبق هذه القواعد

المتعلقة بكيفية دفع الدولة لحصتها في الصندوق على كل زيادة تنقرر في هذه الحصة .

وهناك شرط ضمان القيمة بالذهب بالنسبة الى ما تدفعه الدولة من عملة وطنية الى الصندوق ، وذلك تمكينا له من الاحتفاظ بموارده مقومة بالذهب دون تغيير ، مما يسمح له بالتقييم بالمهام المالية الموكولة إليه بواسطة موارد ثابتة في قيمتها . ويمتضى هذا الشرط تطالب الدولة ، وفقا لاحكام الصندوق ، بأن تدفع له خلال مدة معقولة مبلغا من عملتها مساويا للنقص في القيمة بالذهب الذي حدث في المبلغ الذي يحتفظ به في الصندوق من عملتها ، وذلك في كل حالة ينخفض فيها سعر التبادل لعملة الدولة . وبالعكس فإن الصندوق مطالب وفقا لتلك الاحكام في كل حالة يرتفع فيها سعر التبادل لعملة الدولة بأن يرد إليها خلال مدة معقولة مبلغا من عملتها معادلا للزيادة في القيمة بالذهب التي حدثت في المبلغ الذي يحتفظ به من عملتها . اكثر من هذا فإن الدولة مطلوبة في كل حالة يرى فيها الصندوق ان قيمة عملة الدولة بالنقد الاجنبي قد تدهورت الى حد يعتد به في إقاليها ، حتى ولو لم يتغير سعر التبادل لهذه العملة ، بأن تدفع له مبلغا مساويا للنقص الذي حدث في المبلغ الذي يحتفظ به الصندوق من عملتها .

ومن الممكن تعديل مبالغ حصص الدول الاعضاء في الصندوق . فهي ليست ثابتة بل متغيرة بحسب احتياجات الصندوق . وكذلك بحسب تغير اوضاع وظروف هذه الدول . وقد نص اتفاق الصندوق على إعادة النظر في حصص الاعضاء كل خمس سنوات وتعديلها إن وجد مبرر لذلك . ويتعلق الامر هنا بتعديل شامل لكافة حصص الاعضاء ، ويلزم ان توافق الدولة على تعديل حصتها حتى يمكن لهذا التعديل ان يتم فعلا . ولم يجد الصندوق داعيا لتعديل الحصص في الاعوام ١٩٥١ ، ١٩٥٦ ، ١٩٦١ ، لسببه . يقرر تعديل الحصص بزيادتها بنسبة ٢٥ ٪ في مارس ١٩٥٦ ، بالرغم من معارضة فرنسا ، واصبح التعديل نافذ المفعول في ٢٤ فبراير ١٩٦٦ عندما وافقت عليه ٥٩ دولة تمثل ٦٧.٨٢ ٪ من مجموع الحصص في الصندوق . وفي ٣٠ أبريل ١٩٦٨ ، وهو التاريخ النهائي الذي حدد لتلقى الصندوق موافقة الدول الاعضاء على التعديل كانت ٩٥ دولة قد ارسلت إليه بموافقتها عليه ، في حين امتنعت ٦ دول عن الموافقة على تعديل حصتها . وفي ٩ فبراير ١٩٧٠ وافق مجلس محافظي الصندوق على زيادة عملة في حصص الاعضاء

تقدرها ٧٦٦ مليارات من الدولارات . هذا ، وقد تقرررت زيادة عامة في حصص الاعضاء في عام ١٩٧٦ تقرب من عشرة مليارات من الدولارات (حوالى ٣٢ ٪ من إجمالى الحصص) ، مع زيادة حصص الدول المنتجة للبترول بنسبة اكبر من نسبة زيادة حصص بقى الدول . وقد وافق مجلس محافظى الصندوق على هذه الزيادة في اوائل ابريل ١٩٧٦ .

وبالإضافة الى هذين التعديلين اللذين نص عليهما اتفاق الصندوق ، فقد أوصى مجلس محافظى الصندوق في يناير ١٩٥٩ بزيادة عامة في حصص الاعضاء بمقدار ٥٠ ٪ . وفي ٣٠ يونيو ١٩٦٢ كتلت قد وافقت على هذا التعديل ٦٥ دولة من الدول الثمانية والستين الاعضاء في الصندوق في ذلك الوقت . وبفضلا عما تقدم من تعديلات شاملة وعامة في الحصص ، فقد حصل عدد من الدول على موافقة الصندوق على إجراء تعديلات في مبالغ حصصها الفردية بزيادتها بما يتناسب مع ما طرأ من قوة على مراكزها الاقتصادية بالمقارنة بالدول الأخرى ، وقد ثبت بعض هذه الزيادات اثناء زيادة كلفة الحصص بنسبة ٢٥ ٪ في تعديل ١٩٦٥ ، ونسبة ٥٠ ٪ في تعديل ١٩٥٩ ، مما أوصل مجموع حصص الدول الاعضاء في الصندوق الى حوالى ٢١ مليار دولار في عام ١٩٦٥ . وهكذا زيدت حصة ألمانيا الاتحادية من ٣٠٠ مليون دولار إلى ١٢٠٠ مليون ، وبهذا لا يسبقها من حيث حجم الحصص في الصندوق سوى الولايات المتحدة وبريطانيا . كذلك زيدت حصة كندا من ٢٠٠ مليون دولار الى ٧٤٠ مليون ، وحصة اليابان من ٢٥٠ مليون دولار الى ٧٢٥ مليون . أما حصة فرنسا فقد زيدت الى ٩٨٠ مليون دولار . ومن الممكن للدولة أن تطلب تخفيض حجم حصتها في الصندوق ، وإن كانت الدول لا تلجأ عادة الى مثل هذا الطلب .

ولحصص الاعضاء في الصندوق أهمية كبرى تتمثل على الأخص في تحديدها لموارده ، وفي تأسيس التصويت داخل أجهزة المجلس على حجمها ، وفي الاعتماد عليها في تقرير مدى حق الدولة في الالتجاء الى موارد الصندوق . وسنعرض لهذه النقطة الأخيرة في البحث التالى ، ونقتصر الآن على دراسة النقطتين الأولتين . فمن جهة أولى ، فإن موارد الصندوق ، أو رأسمائه ، إنما تتكون من مجموع حصص الدول الاعضاء فيه ، وهكذا تسهم كل دولة بتسدر حصتها في تكوين هذه الموارد . لكنه إذا كان حجم حصص الدول الاعضاء إنما يحدد حجم موارد الصندوق من الناحية الكمية فإن كيفية دفع هذه الحصص إنما يحدد تكوين هذه الموارد من الناحية الكيفية ، أى من

ناحية نصيب كل من الذهب والعملات فيها . وإذا كان لحجم موارد الصندوق أهمية كبيرة لأنه يعتبر بمثابة مجمع لوسائط الدفع الدولية التي يمكن للصندوق أن يستخدمها للقيام بوظيفة إدارة وضمان حسن سير النظام النقدي الدولي الجديد الذي أتى به اتفاق بريتون وودز ، فإن لتكوين هذه الموارد أهمية كبيرة أيضا لأن العملات الوطنية للدول الأعضاء ليست على قدم المساواة فيما بينها ، فبعضها قابل للتحويل ومن ثم يمكن للصندوق أن يستخدمه في القيام بعملياته الجارية ، والبعض الآخر غير قابل للتحويل وبالتالي لا يمكن للصندوق أن يستخدمه لهذا الغرض . ولهذا فإن الزيادات العامة في حصص كافة الدول الأعضاء في الصندوق إنما تهدف إلى تهيئته من زيادة حجم الموارد المالية الموضوعة تحت تصرفه ، أما الزيادات الفردية في حصص بعض هذه الدول فإنها تهدف بصفة خاصة إلى تهيئته من زيادة تلك العملات بالذات القابلة للتحويل والتي يحتاج إليها أكثر من غيرها .

وهكذا فإنته في نهاية عام ١٩٦٥ بلغت موارد الصندوق ٧ر٤ مليار دولار منها حوالي ملياران في شكل عملات قابلة للتحويل ومليار في شكل ذهب . وفي نهاية عام ١٩٦٣ ارتفعت موارد الصندوق إلى ١٥ر٥ مليار دولار منها حوالي ٨ مليارات في شكل عملات حرة وملياران في شكل ذهب . وفي ٣٠ أبريل ١٩٦٨ بلغت هذه الموارد ٢١ مليار دولار منها ما يزيد قليلا عن مليار في شكل عملات قابلة للتحويل و ٣ مليارات في شكل ذهب . وفي بداية عام ١٩٧٦ بلغت موارد الصندوق أكثر قليلا من ٢٩ مليارا من الدولارات منها حوالي سبعة مليارات في شكل ذهب والجزء الأكبر من الباقي في شكل عملات قابلة للتحويل . وبعد الزيادة العامة السادسة في حصص الأعضاء التي دخلت حيز التنفيذ في أول أبريل ١٩٧٨ بلغت موارد الصندوق ما يعادل ٣٩ مليارا من وحدات حقوق السحب الخاصة . وفي ديسمبر ١٩٧٨ قرر مجلس محافظي الصندوق إجراء زيادة عامة سابعة في حصص الأعضاء قدرها ٥٠ ٪ / تصل بمقتضاها موارد الصندوق إلى ٥٨ر٦ مليار من وحدات حقوق السحب الخاصة إذا ما وافقت على هذه الزيادة كافة الدول الأعضاء في الصندوق كل بالنسبة إلى الزيادة المقررة لها . وستعتبر هذه الزيادة العامة نافذة ، وذلك بالنسبة إلى الدول التي توافق عليها ، عندما تتم الموافقة من قبل عدد من الدول تمتلك ٧٥ ٪ على الأقل من المقدار الكلي للحصص بالصندوق . وسيكون من حق الدول أن تبلغ الصندوق بموافقتها على زيادة حصتها حتى نوفمبر ١٩٨٠ . وجدير بالفكر أن الصندوق هو المسالك القانونية

بصفة مطلقة لهذه الأموال كلها ، ولو أن من حق الدولة أن تسترد حصتها في حالة انسحابها منه ، كما أن من حقها الالتجاء الى موارده على أساس حجم وتكوين حصتها فيه كما سنرى فيما بعد .

ومن جهة ثالثة ، فإن عدد الأصوات التي تملكها كل دولة عضو في الصندوق داخل أجهزته المختلفة إنما يتوقف على حجم حصتها فيه . وعلى عكس الحال في الأمم المتحدة حيث لكل دولة صوت واحد بغض النظر عن مقدار إسهامها في نفقات المنظمة الدولية فإن اتخاذ القرارات في الصندوق إنما يستند الى مبدأ التصويت المرجح الذي يميز المنظمات الاقتصادية الإقليميه بصفة عامة ، مع استثناء مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة الذي يضم الاتحاد السوفيتي ومجموعة من الدول الاشتراكية . وهكذا ينص اتفاق الصندوق ، رغبة في اخذ القوة الاقتصادية للدول في الاعتبار في عملية التصويت ، على أن تملك كل دولة عضو ٢٥٠ صوتا وذلك بالإضافة الى صوت واحد عن كل جزء من حصتها يعادل ١٠٠.٠٠٠ دولار . ونتيجة لهذا تتمتع الولايات المتحدة بـ ٥١٨٥٠ صوتا (٢٢٢١) ٪ من مجموع الأصوات) لأن حصتها في الصندوق تبلغ ٥١٦٠ مليون دولار (٢٤٢٤) ٪ من مجموع الحصص) ، في حين لا تتمتع دولة مثل بونسوانا أو ليسوتو إلا بـ ٢٨٠ صوتا لأن حصة كل منهما تبلغ ٣ ملايين دولار فحسب (أقل الحصص) .

وهناك مجال آخر ، ثلثي ، تظهر فيه أهمية الحصص في الصندوق ، ذلك أنه طبقا لاتفاق الصندوق يكون من حق كل دولة من الدول الخمس صاحبة أكبر الحصص فيه أن تختار واحدا من المديرين التنفيذيين للصندوق . وفي الوقت الحالي فإن الدول الخمس صاحبة أكبر الحصص هي الولايات المتحدة وبريطانيا والمسايا الاتحادية وفرنسا والهند .

المراجع في نظام الحصص في الصندوق :

Aufrecht : The International Monetary Fund, op. cit., pp. 33-34, 48-49.

Barre : Economie politique, tome II, op. cit., p. 731.

Benham : Economics, op. cit., pp. 513-514.

- Byé : **Releations économiques internationles**, op. cit., pp. 615-616.
- Carreau : **Le fonds monétaire international**, op. cit., pp. 31-43, 44-46, 171-176.
- Enke and Salera : **International Economics**, op. cit., pp. 568-569.
- Gordon : **International Trade**, op. cit., pp. 391-396.
- Guillon : **Economie politique**, tome II, op. cit., p. 513.
- Hanson : **Monetary Theory and Practice**, op. cit., p. 177.
- L'Huilier : **Théorie et pratique de la coopération économique internationale**, op. cit., pp. 567-568.
- Killough and Killough : **International Economics**, op. cit., pp. 210-211.
- De-Kock : **Central Banking**, op. cit., pp. 294-295.
- Meerhaeghe : **International Economic Institutions**, op. cit., pp. 96-98.
- Robinson ; Boehmler ; Gane and Farwell : **Financial Institutions**, op. cit., p. 694.
- Steiner and Shapiro : **Money and Banking**, op. cit., pp. 472-473.
- Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 225-228.
- IMF Survey, April 3, 1978, p. 97.
- , December 13, 1978, p. 380.
- , Supplement on the Fund, Septembre 1979, op. cit., p. 6.

المطلب الرابع

تنظيم الصندوق

يقوم تنظيم صندوق النقد الدولي باعتباره كيانا قانونيا مستقلا وفقا لاتفاق إنشائه على أساس وجود أربعة أجهزة به هي : مجلس المحافظين ، ومجلس المديرين التنفيذيين ، ومدير الصندوق ، وهيئة موظفي الصندوق . وسنعرض فيما يلي لسل جهاز من هذه الأجهزة الأربعة ، ثم للحصانات والامتيازات التي تتمتع بها .

أولا — مجلس المحافظين :

وهو أعلى السلطات جميعها في الصندوق وذلك من حيث المبدأ ، إلا أن الممارسة الفعلية للصلاحيات التنفيذية الممنوحة للصندوق إنما يقوم بها المديرين التنفيذيين ، وذلك فيما عدا تلك التي تدخل صراحة وفقا لاتفاق الصندوق في اختصاص مجلس المحافظين . ولكل دولة عضو في الصندوق أن تعين محافظا به ومحافظا مناوبا وذلك وفقا لقانونها الداخلي . ولا توجد شروط خاصة في اتفاق الصندوق يضمن توافرها في أي من هذين الشخصين ، ومع هذا فقد جرت العادة على أن تعين الدولة وزير ماليتها أو محافظ بنكها المركزي أو أحد الرسميين المماثلين كمحافظ أو محافظ مناوب لها بالصندوق . وتشمل الصلاحيات التي يختص بها صراحة مجلس المحافظين ، والتي لا يجوز لهم تفويض المديرين التنفيذيين في ممارستها ، قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم ، والموافقة على تعديل إحصص الدول الأعضاء ، والموافقة على تعديل عام في أسمار تعادل عملات الدول الأعضاء في الصندوق ، وعقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية وذلك فيما عدا الاتفاقيات غير الرسمية ذات الطابع المؤقت أو الإداري ، وتحديد وتوزيع الدخل الصافي للصندوق ، ومطالبة دولة عضو بالانسحاب من الصندوق ، وتقرير تصفية للصندوق ، واستئناف القرارات التي يصدرها المديرون التنفيذيون ، وتفسير أحكام اتفاق الصندوق .

ويعقد مجلس المحافظين اجتماعا كل عام ، جرت العادة على أن يكون

في شهر سبتمبر ، وأن يعقد بالاشتراك مع مجلس محافظى البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، وكذلك وكالة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية . واليهتان الأخيرتان ولو أنهما مستقلتان إلا أنهما تابعتان عملا للبنك الدولى . وقد جرت العادة أيضا ، ابتداء من اجتماع عام ١٩٥٣ ، على أن تكون واشنطن هى مقر اجتماعين متتاليين لهؤلاء المحافظين ، وأن يعقد الاجتماع الثالث في عاصمة دولة أخرى . وهكذا عقد اجتماع سبتمبر ١٩٧٦ في مائلا بالفلبين ، وعقد الاجتماع الرابع والثلاثين في بلغراد بيوغوسلافيا من ٢ — ٥ أكتوبر ١٩٧٦

نقيا — مجلس المديرين التنفيذيين :

يختص هؤلاء المديرين بتسيير أعمال الصندوق وإدارة عملياته اليومية ، ولهم كل الصلاحيات في هذا الصدد ما عدا تلك التى تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين والسابق الإشارة إليها . ومثال ذلك الموافقة على أسعار التبادل الأصلية التى تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات التى تحدث فيها ، والموافقة على أسعار الصرف المتعددة . وتقرير وجوه استخدام موارد الصندوق ، ورسم سياسة الصندوق . والنظر في التقارير التى تمدها هيئة موظفى الصندوق عن الاتصالات الدولية التى تجربها مع الدول الأعضاء وفقا لاتفاق الصندوق ، والتصريح ببعثات المساعدة الفنية من الصندوق الى الدول الأعضاء ، والنظر في ميزانية الصندوق ، وتحضير التقرير السنوى للصندوق وعرضه على مجلس المحافظين . وتفسير احكام اتفاق الصندوق الذى يخضع لاستئناف مجلس المحافظين كما سبق أن ذكرنا .

ويعين كل مدير تنفيذى مناوبا له ذو سلطة كاملة في التصرف في حالة غيابه . ويتعين أن يتواجد المديرين التنفيذيين على الدوام في المقر الرئيسى للصندوق ، وأن يكرسوا كل وقتهم لأعمال الصندوق . وفي الأصل كان عدد المديرين التنفيذيين اثنى عشر ، وهو الحد الأدنى وفقا لاتفاق الصندوق . لكن هذا العدد تزايد بمرور الوقت حتى بلغ عشرين . وفي اجتماع مجلس المحافظين في سبتمبر ١٩٧٨ ، في واشنطن ، تقرر زيادة هذا العدد الى واحد وعشرين : خمسة يكون من حق الدول الخمس الأعضاء صاحبة أكبر الحصص في الصندوق أن تعين كل منها مديرا تنفيذيا كما سبقت الإشارة الى هذا ، وواحد تعينه المملكة العربية السعودية باعتبارها من أكبر دولتين ممرضتين للصندوق خلال السنتين اللتين انتهيا في ٣١ يونيو ١٩٧٨ . أما باقى المديرين فينتخبون بواسطة باقى الدول : ثلاثة منهم بواسطة الدول الأمريكيسة . واثنى عشر بواسطة الدول الأخرى . وذلك وفقا لاتفاقات ودية بين هذه

الدول . وليس من حق الدول الخمس صاحبة أكبر الحصص في الصندوق الاشتراك في عمليات الانتخاب هذه . وفي حين أنه لا توجد مدة محددة لخدمة المديرين التنفيذيين الخمسة المعيّنين ، فإن مدة المديرين التنفيذيين المنتخبين هي سنتان ، ولكن يمكن إعادة انتخابهم . وعلا تقيد مسألة انتخاب المديرين التنفيذيين في جدول أعمال محافظي البنك . وبالإضافة إلى ما تقدم فإن اتفاق الصندوق يسمح للدولتين اللتين استخدمت عنيتهما أكثر من غيرها من العملات في عمليات الصندوق شراء وسدادا خلال السنتين السابقتين على انتخاب المديرين التنفيذيين بأن تعين كل منها مديرا تنفيذيا ، وذلك إذا لم تكن من بين الدول الخمس . وقد استفادت كل من إيطاليا وكندا بهذا الحكم الذي أريد به إعطاء الدول الدائنة شأنا أكبر في إدارة الصندوق وذلك في مواجهة الدول المدينة . ويضم المديرون التنفيذيون مجلس يرأسه مدير الصندوق ، وهو في حالة انعقاد دائم في المقر الرئيسي للصندوق ، كما يعقد جلساته كلما استدعت ذلك عمليات الصندوق . وفي السنوات الأخيرة زاد متوسط جلسات انعقاد المجلس على الخمسين سنويا .

وجدير بالذكر أن التصويت داخل مجلس المديرين التنفيذيين إنما يتم على أساس أن لكل مدير تنفيذي من المديرين الخمس المعيّنين عدد أصوات الدولة التي عينته ، والذي يتحدد بحجم حصتها في الصندوق على النحو السابق الإشارة إليه ، كما أن لكل مدير تنفيذي منتخب عدد من أصوات مجموعة الدول التي اشتركت في انتخابه والذي يتحدد أيضا بحجم حصة كل منها في الصندوق . ولشكل دولة من الدول الأعضاء في الصندوق التي لا يحق لها تعيين مدير تنفيذي به أن ترسل إلى مجلس المديرين التنفيذيين ممثل لها عندما يكون من بين المسائل المعروضة عليه مسألة تهمها بصفة خاصة ، ويكون من حق هذا الممثل أن يستمع إليه ولكن ليس من حقه الاشتراك في التصويت .

ثلاثا — مدير الصندوق :

يعتبر هذا المدير رئيس هيئة الموظفين بالصندوق وذلك بنص اتفاق الصندوق ، وهو يمارس الأعمال المعتادة للصندوق وفقا لتوجيهات مجلس المديرين التنفيذيين الذي يرأسه أيضا كما ذكرنا منذ قليل . لسكبه ليس من حق مدير الصندوق التصويت في هذا المجلس ، وذلك نفيًا عما التصويت المرجح في حالة انقسام عدد الأصوات داخل المجلس . ومدة عقد مدير

الصندوق خمس سنوات قابلة للتجديد ، مما يعنى أن المدير ليس موظفاً بالصندوق . ووفقاً لاتفاق الصندوق لا يجوز أن يكون المدير محافظاً أو مديراً تنفيذياً ، كما لا يجوز أن يزيد عمره عن خمسة وستين عاماً عند تعيينه ولا أن يستمر في الخدمة بالصندوق بعد أن يبلغ السبعين . ولا توجد اشتراطات خاصة فيعين مديراً للصندوق ، ومع هذا فقد اتفق منذ إنشاء الصندوق على أن يكون مديره غير أمريكي ، في حين يكون مدير البنك الدولي للإنشاء والتعمير أمريكياً ، أى من جنسية الولايات المتحدة الأمريكية . وفي عام ١٩٤٩ أنشئ منصب نائب مدير الصندوق يعينه مجلس المحافظين أيضاً ، وذلك لكي يتولاه أمريكي على الدوام . وعادة ما يعين مديراً للصندوق رجل ذو خبرة واسعة في مجال النقد والاقتصاد والمال . ولينصب مدير الصندوق أهمية تفوق بكثير ما حدد في اتفاق الصندوق من وصف لاختصاصاته وسلطاته ، ذلك أن توفير رابطة فعالة بين المديرين التنفيذيين وهيئة الصندوق والدول الفردية الأعضاء فيه والمنظمات الدولية هو من المهام الأساسية التي تقع على عاتق هذا المدير الذي يعتبر في الواقع الممثل الرئيسي للصندوق . وتكتسب البيانات التي يلتقيها مدير الصندوق - وخاصة أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة - وزناً كبيراً وبعد مصنفراً لا غنى عنه لفهم سياسة الصندوق واتجاهاته والأهداف الحالية التي يعمل على تحقيقها ومختلف وجوه نشاطه بصفة عامة .

رابعا - هيئة موظفي الصندوق :

يقوم مدير الصندوق بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين الفنيين به يكونون الهيئة العملية بالصندوق ، يراعى في انتقاؤهم أقصى درجات الكفاءة والتخصص الفني مع محاولة توسيع قاعدة الدول التي يختار من بين مواطنيها هؤلاء الموظفين الى أكبر حد ممكن . ويتعين أن يقر عضو هيئة موظفي الصندوق كتابة عند تعيينه أنه لن يقبل أية تعليمات فيما يتعلق بممارسة واجباته في الصندوق من أية حكومة أو سلطة خارجة عن الصندوق . وفي الوقت الحاضر تضم هيئة موظفي الصندوق عدة مئات من الموظفين من عشرات من الدول الأعضاء فيه .

خامسا - الصلاحيات والامتيازات :

يتنعم محافظو الصندوق ومديروهم ومديروهم التنفيذيون ومسؤولوهم

اعضاء هيئة الموفنين بعدد من الحصانات والامتيازات التي نص عليها اتفاق الصندوق . وبصفة خاصة فإنهم محصنون ضد المساطة القضائية عن الأعمال التي قاموا بها بصفتهم الرسمية ، وذلك إذا لم يرفع الصندوق عنهم هذه الحصانة ، كما أنه لا تفرض ضرائب على المرتبات والبدلات التي يصرفها الصندوق للمديرين التنفيذيين ومناوئبيهم وأعضاء هيئته من غير المواطنين المحليين .

المراجع في تنظيم الصندوق :

Aufrecht : *The International Monetary Fund*, op. cit., pp. 25-33.

Barre : *Economie politique*, Tome II, op. cit., p. 731.

Carreau : *Le fonds monétaire international*, op. cit., pp. 55-68.

Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 561-568.

Killough and Killough : *International Economics*, op. cit., p. 211

Meerhaeghe : *International Economic Institutions*, op. cit., pp. 98-100.

Steiner and Shapiro : *Money and Banking*, op. cit., pp. 635-636.

Stockes and Arit : *Money, Banking and the Financial System*, op. cit., pp. 473-474.

IMF Survey, October 2, 1978, pp. 305—318.

————— , *Supplement on the Fund*, Septembre 1979, op. cit., p. 16.

المبحث الثاني

نظام استقرار سعر الصرف

يتعين قبل دراسة استقرار سعر الصرف كنظام نقدي دولي جديد انى به اتفاق بريتون وودز أن نتعرض للخطتين الرئيسيتين اللتين وضعهما كل من كينز وهوايت في أواخر الحرب العالمية الثانية : بقصد تنظيم العلاقات النقدية الدولية لعالم ما بعد الحرب . وكذلك للنقاش الذى دار بين الاقتصاديين حول افضلية كل من ثبات سعر الصرف أو تركه يتقلب بحرية أو على الأقل بمرونة كبيرة . وبعد دراسة نظام استقرار سعر الصرف فإنه من الضرورى أن نعرف كيف عادت القابلية للتحويل بعد الحرب العالمية الثانية بواسطة اتحاد المدفوعات الأوربي .

وعلى هذا ينقسم المبحث الحالى الى مطالب أربعة :

المطلب الأول : في خطة كينز وخطة هوايت .

المطلب الثانى : في ثبات سعر الصرف أم حرية سعر الصرف ؟

المطلب الثالث : في استقرار سعر الصرف كنظام نقدي دولي جديد

المطلب الرابع : في العودة الى القابلية للتحويل .
(اتحاد المدفوعات الأوربي)

المطلب الأول

خطة كينز وخطة هوايت

اهتمت حكومات الحلفاء ، وعلى الأخص الولايات المتحدة وإنجلترا ، في السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية ، بوضع خطط لنظام نقدي دولي جديد يكون أساسا لعلاقات نقدية دولية لعالم ما بعد الحرب ، تختلف عن تلك التي سادت في عالم ما قبلها من تنافس بين الدول في إجراء تخفيضات لأسعار صرف عملاتها وإقامة لنظم الرقابة على الصرف وعقد لاتفاقيات تجارية ثنائية . وقد كان من أبرز تلك الخطط خطتان نشرتا في وقت واحد تقريبا في أوائل أبريل ١٩٤٣ : الأولى بريطانية ، وهي خطة كينز ، والأخرى أمريكية ، وهي خطة هوايت . وقد جاء النظم النقدي الدولي الجديد اقرب الى الخطة الأمريكية بكثير منه الى الخطة البريطانية ، وذلك كنتيجة منطقية لسيطرة اقتصاد الولايات المتحدة بلا منازع على العالم في تلك الفترة التاريخية . ونعرض فيما يلي للخطتين المذكورتين تباعا .

خطة كينز :

وهي الخطة الأكثر طموحا ووضوحا وتناسقا من الخطتين . وقد قدمت الحكومة البريطانية هذه الخطة في شكل كتاب أبيض في أبريل ١٩٤٣ بعنوان « مقترحات لاتحاد مقاصد دولية » ضمنته افكار اعظم وأشهر اقتصادييها في تلك الفترة : اللورد كينز ، الذي كان قد التحق بخدمة وزارة الخزانة البريطانية في عام ١٩٤٠^(١) . ويرتكز النظم النقدي الدولي الجديد الذي اقترحه كينز على إنشاء مؤسسة نقدية دولية ، هي اتحاد المقاصد الدولية ، وخلق عملة دولية ، هي البانكور . أما الاتحاد فهو عبارة عن غرفة مقاصد دولية تشبهه بغرفة المقاصد الوطنية الموجودة في البنك المركزي في داخل الدولة . لسكه إذا كانت البنوك التجارية هي الاعضاء في غرفة

(١)

«Proposal for an International Clearing Union», in The New Economics (Seymour E. Harris, ed.), Dennis Dobson LTD., London, 1960, pp. 323-341.

المقاصة الوطنية فإن البنوك المركزية هي نفسها ستكون هي أعضاء غرفة المقاصة الدولية . وهكذا يتولى اتحاد المقاصة المقترح القيام بعمليات المقاصة بين الحقوق والديون التي تكتسبها أو تتحمل بها مختلف الدول في مواجهة بعضها وذلك عن طريق بنوكها المركزية الأعضاء في اتحاد المقاصة الدولية . ويحفظ الاتحاد حساباته في شكل عملة واحدة هي العملة الدولية الجديدة : البنكور .

ولكل دولة حساب خاص في الاتحاد بهذه العملة ، ويسوى الاتحاد قيم المدفوعات الناتجة عن تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء فيه وذلك عن طريق القيد في هذه الحسابات . وفي حالة بيع دولة ما لمنتجاتها الى دولة أخرى بقيمة معينة فإن الاتحاد يقيد هذه القيمة بالدائن في حساب للدولة الأولى لديه وبالمدين في حساب الدولة الأخيرة ، وبهذا تزداد حقوق الدولة الأولى بالبنكور لدى الاتحاد ، وفي الوقت نفسه تزداد ديون الدولة الثانية بالبنكور لديه . وتقبل كافة الدول الأعضاء في الاتحاد البنكور كعملة دولية صالحة لتسوية كافة المدفوعات فيما بينها . تماما كالذهب . وإن استطيع كل دولة أن تستخدم حقوقها بالبنكور لدى الاتحاد في دفع ما تريد من قيم الى أية دولة أخرى . وبهذا يمكن تسوية كافة أنواع المدفوعات الدولية عن طريق الاتحاد والبنكور ، وتول التجارة بطريقة تلقائية . كذلك فإنه تتحقق التسوية متعددة الأطراف للمدفوعات الدولية ، وهي أحد الأهداف الأساسية التي استهدفها كينز من النظام النقدي العالمي المقترح . ولا يمكن لأية دولة أن تطلب تحويل حقوقها بالبنكور لدى الاتحاد الى ذهب أو تسحب هذه الحقوق منه ، فكل الدول صاحبة الحسابات للدائنة إما تمنح ائتمنا للدول المدينة فيه وذلك في الحدود التي تقبل فيها أن تتراكم لمصلحتها حقوق بالبنكور في حساباتها لدى الاتحاد . لكنه يمكن للدولة أن تطلب ائتمنا من الاتحاد بالبنكور عن طريق إيداع الذهب لديه . فكل قابلية تحويل البنكور هي في اتجاه واحد : التحويل من ذهب الى بنكور فحسب وليس العكس .

ولا يمكن أن يواجه الاتحاد مشكلة خاصة بالسيولة ، وذلك طالما أن مركزه المالي سيكون متوازنا دائما لأنه تنشأ عن كل عملية دفع دولية زيادة في الحقوق لديه بالبنكور ، في حساب الدولة الدائنة ، مساوية تماما للزيادة في الديون ، في حساب الدولة المدينة . وهكذا تتعادل قيمة الحقوق

المقيدة في حسابات الدول لدى الاتحاد في كل لحظة من اللحظات مع قيمة الديون المقيدة في هذه الحسابات ، ويمكن معرفة المركز المالي لكل دولة عضو في الاتحاد في أي وقت من الأوقات .

ويحق لكل دولة عضو في الاتحاد أن تسدد ما عليها من مدفوعات للدول الأخرى عن طريق زيادة مخيونيته لهذه الدول في حساباتها بالبانكوار لدى الاتحاد . لكنه توجد حدود لهذه الإمكانية . ذلك أنه يوجد حد أقصى لمديونية الدولة للدول الأخرى يتمثل في مقدار حصتها لدى الاتحاد . فلكل دولة حصة في الاتحاد تتحدد في البداية على أساس متوسط قيمة صادراتها و وارداتها خلال بضع السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية ، مثلا ثلاث سنوات . ويمكن أن تبلغ الحصة ، مثلا ، ٧٥ ٪ من هذا المتوسط . ولا تلزم الدولة بدفع أية مبالغ من ذهب أو عملات أو غيرها من القيم إلى الاتحاد بمقدار حصتها . فحصة كل الدول الأعضاء في الاتحاد إنما تتمثل فقط في قيودات في حساباتها لديه بالبانكوار ، كل دولة بمقدار حصتها . ومن الممكن إعادة النظر في مقادير حصص الدول الأعضاء في الاتحاد كلها أو بعضها إذا دعت الحاجة إلى ذلك . وبهذا يضمن أن تزداد القوة الشرائية العالمية بما يكفي لتمويل التجارة الدولية في كل فترة من الفترات .

والقاعدة الأساسية هنا هي أنه لا يمكن للدولة أن تكون مدينة للدول الأخرى بقيمة تزيد عن مقدار حصتها لدى الاتحاد ، بمعنى أن هذا المقدار إنما يضع الحد الأقصى لمعجز الدولة في مواجهة الدول الأخرى في مجال المدفوعات الدولية . لكنه توجد قواعد متعددة تطبق قبل أن تصل الدولة إلى هذا الحد ، وذلك بهدف التسهيل بتحقيق التوازن في مدفوعات الدولة التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها وتبدأ سدادا لهذا المعجز في السحب على حصتها بالبانكوار لدى الاتحاد ، وكذلك — وفي الوقت نفسه — في مدفوعات الدولة التي تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها وتبدأ حقوقها بالبانكوار لدى الاتحاد في التراكم .

وبالنسبة إلى الدولة صاحبة المعجز في ميزان المدفوعات ، فقد اقترح أن تحبل بما يعتبر بمثابة نائذة قدرها ١ ٪ على قيمة الزيادة في ديونها في مواجهة الدول الأخرى عن ربع حصتها لدى الاتحاد و ٢ ٪ عن الزيادة من هذه الديون عن نصف حصتها لديه . ويتعين على الدولة أن تحصل على موافقة مجلس الاتصال ، الذي يتولى إدارة اتحاد المقاصة الدولية ، قبل

زيادة ديونها في مواجهة الدول الأخرى على ريع حصتها خلال العام .
أما للسماح لديون الدولة بالزيادة من نصف حصتها فيجوز لمجلس الاتحاد أن يشترط على الدولة تخفيض سعر صرف عملتها أو وضع رقابة على حركة صادرات رؤوس الأموال منها أو تحويل جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات إلى الاتحاد ، كما يمكن له التوصية باتخاذ الدولة السياسات الداخلية المناسبة لعلاج الاختلال في ميزان مدفوعاتها . وإذا تجاوزت ديون الدول ثلاثة أرباع حصتها لمدة عام كامل على الأقل ، أو إذا زادت ديونها بسرعة لا مبرر لها ، فيجوز لمجلس الاتحاد أن يعتبر الدولة في حالة عجز عن الدفع مما يحرمها من الحق في زيادة ديونها في مواجهة الدول الأخرى بالباتكور عن طريق الاتحاد اللهم إلا بموافقة صريحة من المجلس . وبهذه القواعد كلها يمكن تجنب إساءة استعمال الدولة ذات المعجز لحقتها في السحب على حساباتها بالباتكور لدى الاتحاد سداً للمعجز في ميزان مدفوعاتها وسرعة مبادرتها لعلاج هذا المعجز .

أما بالنسبة إلى الدولة صاحبة الفائض في ميزان مدفوعاتها فقد اتخذت خطة كينز موقفاً أميلاً وجريئاً ، فهذه الدولة مدموعة إلى التعجيل بتخفيض هذا الفائض مما يخفف العبء الواقع على دولة المعجز في هذا الصدد وعدم تركها لتحصيل كل العبء وحدها ، كما هي الحال في ظل قاعدة الذهب .
ففضلاً عن الفائدة السلبية التي يتعين أن تضعها دولة الفائض عن حقوتها بالباتكور لدى الاتحاد التي تزيد عن مقدار حصتها ، فيجوز لمجلس الاتحاد بالاشتراك مع هذه الدولة أن يقرر الإجراءات المناسبة التي يتعين اتخاذها من أجل تخفيف هذا الفائض وإعادة التوازن إلى ميزان مدفوعاتها مثل رفع سعر صرف عملتها وتخفيض من الضرائب الجمركية وتخفيف القيود على الواردات والتوسع في منح الائتمان وفي الطلب الداخلي وإعطاء قروض دولية للتنمية .

وجدير بالذكر أن النظام النقدي الدولي الجديد الذي اقترحه كينز لم يهدر كل مور للذهب فيه ، وإنما هدف إلى جعله خاضعاً للدول بدلاً من أن يكون سبباً . وهكذا تعرف الوحدة من الباتكور ، للعملة الدولية الجديدة ، بوزن معين من الذهب وكذلك الحال بالنسبة إلى العملات الوطنية لمختلف الدول ، مما يعنى سعر صرف محدد بين كل عملة من هذه العملات والباتكور .

لكنه يمكن تخفيض سعر البانكوك إذا دعت الى هذا ظروف كساد خطيرة يمر به العالم . كذلك فإن أسعار صرف العملات الوطنية ليست جامدة كما هي الحال في ظل قاعدة الذهب ، بل هي مرنة ويمكن تعديلها بحسب الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدولة ، وذلك كما رأينا منذ قليل . والواقع ان كينز ، ومعهم الحق في ذلك ، قد رأى انه يتعين لاي نظام نقدي عالمي يراد له ان يلائم قبولاً من كافة الدول ان يرتبط بالذهب بطريقة او بأخرى . فالذهب ، برغم كل شيء ، لا زال يمثل عند كينز مقياساً للقيمة على الصعيد الدولي لا جدال فيه . فضلاً عن هذا فإن الذهب سيحتفظ بوظيفته كمخزن للقيم على النطاق الدولي في خطة كينز وكوسيلة لتسوية الديون بين الدول . ذلك ان كل دولة ستحتفظ برصيداها الخاص من الذهب ويمكنها ان تستخدمه في تسوية ما عليها من مدفوعات للدول الأخرى ، بشرط ان يتم ذلك على اساس سعر الصرف الرسمي ما بين عملاتها . ومعنى هذا ان دور الذهب كأداة لتسوية المدفوعات الدولية او للتبادل الدولي لن ينتهى ، بل بالأحرى سيكمل بواسطة اتحاد المقاصة الدولية والبانكوك .

خطة هوايت :

قدمت وزارة الخزانة الأمريكية خطتها للنظام النقدي الدولي الجديد لعالم ما بعد الحرب قبل ساعات من تقديم بريطانيا لخطةها . وقد اشتهرت الخطة الأمريكية باسم رئيس إدارة البحوث النقدية بوزارة الخزانة الذي اسهم بالدور الأكبر في تحضيرها وتقديمها : هارى ديكستر هوايت . ولا تتصف خطة هوايت بالتواضع بحسب المقارنة بخطة كينز ، وإنما أيضاً بشيء من الغموض جعل المسز جوان روبنسون تصفها بأنها اشبه بلغز بوليسى . والفكرة الرئيسية في خطة هوايت هي إنشاء صندوق دولي لاستقرار سعر الصرف على غرار صناديق الصرف الوطنية التي شهدت دول كثيرة في الثلاثينات ذى موارد تتكون من إسهامات من الدول الأعضاء فيه ، كل بقدر حصتها التي تتحدد على اساس تجارتها الخارجية ومقدار احتياطياتها من الذهب وحجم دخلها القومي . وتتكون هذه الاسهلات من الذهب ، ٢٥ ٪ على الأقل من حجم الحصة ، والعملات الأجنبية والمملة الوطنية لكل دولة . ويحق لكل ان تلجأ الى موارد الصندوق ، في حدود مبلغ حصتها ، للحصول على العملات الأجنبية اللازمة لمواجهة ما قد تتعرض له من عجز مؤقت وطارئ في ميزان مدفوعاتها . ونهتمة خطة هوايت بتثبيت

سعر الصرف ، وبهذا فإن العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق إنما تعرف في شكل عدد معين من وحدة نقدية جديدة ، هي اليونيتاس ، التي تصرف بغيرها بوزن ثابت من الذهب أو من الدولارات الأمريكية (١٣٧ ١/٧ حبة من الذهب الخالص تساوي ١٠ دولار أمريكي) . ولا يمكن تغيير سعر صرف العملة الوطنية إلا بموافقة أغلبية كبيرة في الصندوق حيث يؤخذ ببدا التصويت المرجح . وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بإلغاء كافة قيود الرقابة على الصرف ، إلا فيما يتعلق بحركات رؤوس الأموال ، وكذلك كافة الإجراءات التمييزية الأخرى في مجال التجارة الدولية . وتعطى خطة هوايت لمختلف الدول الأعضاء في الصندوق مهلة عدة سنوات بعد انتهاء الحرب لا تطبق فيها المبادئ السابقة ، وذلك لمواجهة مشكلات إعادة تعمير الاقتصاديات القومية التي دمرتها الحرب .

والواقع ان خطة هوايت قد احتفظت بقاعدة الذهب في صورة تريبة من صورتها الثابتة ، أي صورة الصرف الذهبي ، فقط مع إحلال الدولار الأمريكي محل الذهب . فالتعاون والمساندة الدوليين في المجال النقدي العالمي الذي تستهدفه هذه الخطة سيتم بواسطة صندوق مقره في الولايات المتحدة وسيكون حجر الزاوية فيه ليس نقدا دوليا بديلا ، كما هي الحال في خطة كينز ، وإنما النقد الوطني لأقوى دولة في العالم اقتصاديا وسياسيا ، وهو الدولار الأمريكي . وفضلا عن هذا فإنه بالنظر الى الوضع الدائن الذي كان يتمتع به الاقتصاد الأمريكي عند وضع خطة هوايت فإن هذه الخطة لم تشرك الدول ذات الفائض في علاج الاختلال الذي قد يقع في موازين مدفوعات الدول المختلفة ، بل ألقت العبء كله في هذا الصدد على الدول ذات العجز ، أيضا على خلاف الحال في خطة كينز . وفي حين لا تضطر خطة كينز الدول الأعضاء في اتحاد المقاصة الدولية الى دفع جزء من احتياطياتها من الذهب والعملات الأجنبية فإن خطة هوايت تضطرها الى هذا . أيضا فإن الاتحاد المذكور قادر على خلق وسائل الدفع المقبولة دوليا عن طريق زيادة حصص الدول الأعضاء فيه بالانكوار إذا ما دعت الى هذا ضرورة التوسع في حركة التجارة الدولية ، ولا شيء من هذا في خطة هوايت . أخيرا فإن خطة هوايت لا تجعل من واجبات المؤسسة النقدية الدولية إقراض الدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها لمواجهة هذا العجز ، اللهم إلا بشروط معينة منها دفع ثلاثة ١ / بالذهب على قروضها التي تزيد عن مقدار حصتها ، وكل ما تقدمه بشيء من اليسر لها هو اسنرداد

ما سبق أن اسهمت به من ذهب و عملات اجنبية من موارد المؤسسة ، ومن هنا كان تشبيه كينز لها بأنها « غرفة لإيداع الحقالب » حيث لا يمكن للشخص أن يأخذ منها إلا ما سبق أن أودعه فيها .

وعلى أية حال فإنه توجد خصائص مشتركة بين خطة كينز وخطة هوايت أهمها رفض التسويات الثنائية وإقرار التسويات متعددة الأطراف كأسلوب لتسوية المدفوعات الدولية ، أى ضمان أن تستخدم الأموال التى تحصل عليها الدولة نتيجة لصادراتها الى دولة أخرى لشراء المنتجات من أية دولة ثالثة ، ورفض مختلف الإجراءات التمييزية فى مجال التجارة الدولية ، وضرورة إقامة تعاون دولى فعال ودائم فى المجال النقدى العالمى ، وإمكانية رقابة حركات رؤوس الأموال الدولية ، وتنازل كل دولة فى عالم ما بعد الحرب عن جزء من سيادتها الوطنية فى مجال العلاقات النقدية مع الدول الأخرى لصالح مؤسسة دولية تنشأ خصيصا لتنظيم هذه العلاقات .

وجدير بالذكر أن خطة هوايت قد ذهبت الى إنشاء بنك دولى الى جانب صندوق استقرار الصرف الدولى ، تكون مهمته تمويل وتمعير الاقتصاديات التى دمرتها الحرب فى مختلف الدول وإعطاء قروض لتنمية مواردها الإنتاجية وتدعيم أسعار المنتجات العالمية ، وحتى إصدار الأوراق المالية .

« البيان المشترك » يستوحى خطة هوايت :

ورغبة فى تنسيق الخطتين الرئيسيتين لتنظيم العلاقات النقدية الدولية لعالم ما بعد الحرب ، أى خطة كينز وخطة هوايت ، فقد سافر وفد بريطانى يضم اللورد كينز الى الولايات المتحدة فى سبتمبر ١٩٤٣ وتقابل هناك مع الخبراء الأمريكيين ، ومن بينهم هوايت ، وتوصل الوفدان الى مشروع اقرب بكثير الى خطة هوايت منه الى خطة كينز . ولا عجب فى هذا ، فقد كانت الولايات المتحدة — كما سبق أن ذكرنا — هى زعيمة العالم بلا منازع ، على الأقل اقتصاديا ، فى ذلك الوقت . وقد أرسل هذا المشروع الى عدد من دول الحلفاء لدراسته من بينهم الاتحاد السوفيتى . وفى أبريل ١٩٤٤

كانت ثلاثون دولة قد وافقت على المشروع المذكور ، ومن ثم أمكن نشره في ٢١ من ذلك الشهر تحت اسم « بيان مشترك من الخبراء حول تأسيس صندوق النقد الدولي للأمم المتحدة والمشاركة » . وهكذا انتصر رأى الدولة الأموى اقتصاديا في موضوع التنظيم النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب . ولم يخف اللورد كينز في خطبته المشهورة أمام مجلس اللوردات في ٢٣ مايو ١٩٤٤ أسسفه لاختفاء مشروع اتحاد المقاصة الدولية بما تميز به من مظاهر الأناقة والوضوح والمنطق ، ولو أنه عبر عن أمله في أن يكون المشروع المقترح في البيان المشترك كالكلب الخليط أموى وأنفع من والديه(١) .

وقد كان البيان المشترك هذا هو الوثيقة التى قدمت الى مؤتمر بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ السابق الإشارة إليه . ولم يناقش المؤتمر كثيرا من الأحكام الموضوعية للبيان ، ولم يغير إلا من بعض التفاصيل فيه بطريقة غير مباشرة عند صياغة نصوص الاتفاقية التى اقراها . أما خطة كينز وخطة هوايت نفسيهما فلم تكونا موضع نقاش في المؤتمر . وكما سبق أن رأينا فقد انتهى المؤتمر الى الموافقة على إنشاء مؤسسين دوليتين : الأولى نقدية وهى صندوق النقد الدولي ، والثانية مالية وهى البنك الدولي للإنشاء والتعمير . وجدير بالفكر أن كينز لم يرغب في أن يشارك في أعمال مؤتمر بريتون وودز إلا بقبول رئاسة اللجنة الثانية التى شكلها المؤتمر لدراسة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير . وقد رأس هوايت اللجنة الأولى التى تولت دراسة إنشاء صندوق النقد الدولي . أما اللجنة الثالثة والأخيرة التى شكلها المؤتمر ، فقد عهد إليها بدراسة الوسائل الأخرى للتعاون في مجال العلاقات النقدية والمالية الدولية ورأسها إدوارد سوايرز المكسيكى .

Lork Keynes : «The International Monetary Funds», (١)
speech delivered before the house of Lords, May, 23 1944,
in The New Economics, op. cit., p. 369.

المراجع في خطة كينز وخطة هوايت :

- André Dargens et Fernand J. Tomiche : l'Or et son Avenir,**
Librairie Hachette, 1967, pp. 74-78.
- Emile James : Problèmes monétaires d'Aujourd'hui,** 2e édition,
Editions Sirey, Paris, 1970, pp. 375-376.
- Kenneth K. Kurihara : Monetary Theory and Public Policy,**
George Allen & Unwin, LTD, London, 1951, pp. 339-342.
- Barre : Economie politique,** tome II, op. cit., p. 730.
- Byé : Relations économiques internationales,** op. cit., pp.
613-614.
- Fisher : Money and Banking** op. cit., pp. 367-368.
- Guillon : La Monnaie,** op. cit., pp. 614-617.
- L'Huilier : Théorie et pratique de la coopération économique
internationale,** op. cit., pp. 407-413, 425-426, 433-434.
- Killough and Killough : International Economics,** op. cit., p.
209.
- Krause : The International Economy ,** op. cit., pp. 333-334.
- Meerhaeghe : International Economic Institutions,** op. cit.
pp. 94-95.
- Mossé : Problèmes monétaires internationaux,** op. cit., pp.
246-258.
- Scammell : International Monetary Policy,** op. cit., pp. 127-155
- Wells : International Economics,** op. cit., pp. 220-225.

المطلب الثاني

ثبات سعر الصرف أم حرية سعر الصرف ؟

ثار جدل مشهور في مجال العلاقات النقدية الدولية ابتداء من السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية حول افضلية أو مزايا كل من نظم ثبات سعر الصرف ونظام حرية سعر الصرف أو تقلبه . ويستوى في معرض هذا الجدل أن يكون ثبات سعر الصرف راجعا الى اتباع قاعدة الذهب أم الى اتباع نظام نقدي دولي آخر مؤداه تثبيت أسعار صرف مختلف عملات دول العالم بالنسبة الى بعضها . وقد تحمس لنظام ثبات سعر الصرف أغلب الاقتصاديين ، ومن أبرزهم راجنار نيركسه ، وكذلك المسؤولون عن الشؤون النقدية والبنوك المركزية في دول العالم المتقدم ، في حين تحمس لنظام حرية سعر الصرف عدد من الاقتصاديين أشهرهم ميلتون فريدمان وجيمس ميد .

والواقع أنه توجد طريقتان للنظرة الى التوازن الاقتصادي للنقدي في علاقات الدولة بالعالم الخارجى ، وعلاقة سعر الصرف بهذا التوازن : إما أن يثبت سعر صرف عملة الدولة ويؤخذ على أنه هو نقطة المركز الثابتة التى إن حدث اختلال في علاقات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجى فإن التوازن فيها إنما يعود مرة أخرى بمرأعة كاملة لنقطة المركز هذه ، وإما أن يترك سعر الصرف هذا يتقلب بحرية بحيث أنه إذا حدث اختلال في العلاقات المذكورة فإن عودة التوازن فيها إنما يتم بواسطة تغيير هذا السعر نفسه ، وذلك في الاتجاه السكفل بإعادة التوازن . ونعرض فيما يلى لوجهتى النظر هاتين الواحدة بعد الأخرى . ثم نعرض أخيرا لمجربة كندا في حرية سعر الصرف في الستينات .

الدفاع عن ثبات سعر الصرف :

يستند هذا الدفاع ، من ناحية أولى ، الى ما يفيحه ثبات سعر الصرف من تحقيق التوازن الثقائى في ميزان مدفوعات الدولة ، وبالتالي في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله ، وذلك على النحو الذى رآناه عند دراسة نظام ثبات سعر الصرف . وإذا كان من شأن تغليب التوازن الخارجى

في ظل هذا النظام أن يضطر الدولة الى اتباع سياسة انكماشية في الداخل في حالة تحقيق عجز في ميزان مدفوعاتها أو سياسة توسعية في حالة تحقيق فائض فيه ، فإن كلا من هذه السياسة وتلك هما في الواقع ظاهرتان مؤقتتان وضروريان لإعادة التوازن في العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة . وهما ظاهرتان مؤقتتان لأنهما تحدان نفسيهما بنفسيهما . فالسياسة الانكماشية لأنها تؤدي الى تخفيض مستوى الأسعار في الداخل بالمقارنة بالأسعار العالمية سيترتب عليها زيادة صادرات الدولة ونقصان وارداتها مما يعيد التوازن الى ميزان مدفوعاتها بعد أن كان مختلا بالمعجز ، وبالتالي تضع هذه السياسة الانكماشية نهاية لنفسها بنفسها . كذلك فإن السياسة التوسعية لأنها تؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار في الداخل بالمقارنة بالأسعار العالمية سيترتب عليها نقصان صادرات الدولة وزيادة وارداتها مما يعيد التوازن أيضا الى ميزان المدفوعات بعد أن كان مختلا بالفائض ، وبالتالي تضع هذه السياسة التوسعية بدورها نهاية لنفسها بنفسها . وهكذا فإنه بدلا من النظر الى سياسات الانكماش والتوسع على أنها شروط يجب مكافئتها ، فإنه يجب النظر إليها على العكس على أنها مجرد فترات انتقالية قصيرة الاجل لازمة لإتمام عملية التوصل الى وضع التوازن الاقتصادي الخارجى للدولة . ولا يعنى تغليب التوازن الخارجى للدولة على الإطلاق التضحية بتحقيق الاستقرار أو التوازن الداخلى للاقتصاد القومى وإنما يعنى على العكس وجوب السماح بإحداث تغييرات قصيرة الاجل في هذا الاقتصاد من أجل التوصل الى وضع للاستقرار والتوازن فيه يتفق مع وضع التوازن في العلاقات الاقتصادية للدولة بالعالم الخارجى .

ويستند الدفاع عن ثبات سعر الصرف ، من ناحية ثانية ، الى ان ترك سعر الصرف يتقلب بحرية من شأنه إدخال عنصر من المخاطرة وعدم اليقين في العلاقات الاقتصادية الدولية لابد وأن يعرقل من حركة التبادل الاقتصادي الدولى ومن اتمام التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية على النطاق العالمى بأسره . فكما سبق أن ألقنا عند دراسة تخفيف ثقل سعر الصرف فإن المصدر لسلعة ما في ظل حرية سعر الصرف لمن يتمكن من معرفة مقدار ما سيتلقاه على وجه التأكيد من نقد وطنى نتيجة لهذا التصدير إذا كان ثمن السلعة متوقفا بالنقد الأجنبى وكان التحصيل سيتم بعد فترة معينة . كذلك فإن المستورد لسلعة ما لن يستطيع أن يعرف على وجه اليقين مقدار ما سيتعين عليه دفعه ثمنا للسلعة المستوردة إذا كان ثمن الشراء مقوما في شكل نقد

أجنبى وكان الدفع سيتم بعد مرور مدة محددة . ذلك أن كل شيء إنما يتوقف على مستوى سعر الصرف في وقت التعاقد بالمقارنة بهذا المستوى نفسه في وقت الحصول أو الدفع . فلو ارتفع سعر الصرف في الوقت الأخير عنه في الوقت الأول فسيُلحق المصدر ضرر نتيجة لهذا ، لأنه سيحصل في مقابل مقدار حصة البيع بالفقد الأجنبى على مبلغ من العملة الوطنية أقل من ذلك الذى كان سيحصل عليه وفقا لسعر الصرف الذى كان سائدا وقت التعاقد . وبالعكس ستحقق مصلحة لهذا المصدر في حالة انخفاض سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت تحصيل ثمن البيع . أما بالنسبة الى المستورد فمن انخفاض سعر الصرف في وقت السداد عنه ووقت التعاقد سيلحق ضررا به ، لأنه سيضطر الى دفع مبلغ بالعملة الوطنية سدادا لثمن السلعة المستوردة أكبر من ذلك الذى كان سيدفعه وفقا لسعر الصرف الذى كان سائدا وقت التعاقد . وبالعكس ستحقق مصلحة لهذا المستورد في حالة ارتفاع سعر الصرف بين وقت التعاقد ووقت سداد الثمن المذكور . والواقع أن تقلب سعر الصرف هو أمر أخطر من تقلب أى سعر آخر لأن سعر الصرف وإن كان في نهاية الأمر ثمن ، إلا أنه ثمن من نوع خاص جدا ويفوق في مآزاه أى ثمن آخر . فلو تغير ثمن سلعة كالنحاس مثلا بين الملائمة بين الوحدة من هذا المعدن والوحدة النقدية هى وحدها التى ستتأثر بهذا التغير في الثمن . لكن تغير سعر صرف الليرة الإيطالية مثلا إنما يعنى تغير كافة الملائقات القائمة بين كل السلع والخدمات الإيطالية من جهة وكل السلع والخدمات التى تنتجها بقية الدول من جهة أخرى . ومن هنا كانت خطورة الآثار المترتبة على ترك أسعار صرف عملات مختلف الدول تتقلب بحرية .

ويستند الدفاع عن ثبات سعر الصرف ، من ناحية ثالثة وأخيرة ، الى أن نشاط المضاربين سيشكل عللى اضطراب وعدم استقرار في سوق الصرف الأجنبى من شأنه مضاعفة ما قد يحدث من اختلال بين عرض العملة الوطنية والطلب عليها بواسطة المتعاملين في هذه السوق . ففى حالة اتجاه سعر الصرف الى الانخفاض نتيجة زيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها وعدم وجود ضمان بدخول السلطات العامة لمنع انخفاضه بعد حد معين سيعمد المضاربون ، الذين يتوقعون استمرار سعر الصرف في الانخفاض في المستقبل ، الى بيع العملة الوطنية وشراء العملات الأجنبية بهدف تحقيق الأرباح في المستقبل عندما ينخفض سعر العملة الوطنية الى حد كاف

ويقومون عندئذ بتحويل ما لديهم من عملات اجنبية الى عملة وطنية . وبهذا يعزز نشاط المضاربين اتجاه سعر الصرف الى الانخفاض والابتعاد به أكثر فأكثر عن مستواه السابق . ويحدث العكس في حالة اتجاه سعر الصرف الى الارتفاع ، إذ يعزز نشاط المضاربين الذين يعمدون في هذه الحالة الى شراء العملة الوطنية وبيع العملات الأجنبية هذا الاتجاه . ولا يقتصر الأمر في ظل حرية الصرف على ما تسببه حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بقصد المضاربة على هذا النحو من مضاعفة ما قد يحدث من تقلب في سعر الصرف انخفاضاً وارتفاعاً ، بل إن المعاملات الاقتصادية العادية نفسها قد تتأثر بجو المضاربة السائد ، فعندما ينخفض سعر الصرف ويتوقع المتعاملون في الداخل والخارج استمرار هذا الاتجاه الى الانخفاض سيعجل المقيمون بمشترياتهم من الخارج ، وسيقلل غير المقيمين من مشترياتهم من الدولة مما يزيد من عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها ويقوى بالتالى من الانخفاض في سعر الصرف . وهكذا تؤدي المضاربة من كل نوع في ظل حرية الصرف الى مضاعفة ما قد يحدث من تقلب مبدئى في سعر الصرف والابتعاد بهذا السعر أكثر فأكثر عن مستواه السابق .

الدفاع عن حرية سعر الصرف :

استند انصار حرية سعر الصرف أو تقلبه في دفاعهم عن هذا النظام ، من ناحية أولى ، الى ما يترتب على نظام ثبات سعر الصرف من إجبار الدولة على إخضاع اقتصادها القومى ومستوى الدخل والعمالة فيها لحالة ميزان مدفوعاتها مع العالم الخارجى ، مما يحرمها من كل حرية في اتباع السياسة النقدية المناسبة لوضع الاقتصاد القومى والكفيلة بتحقيق استقراره عند مستوى العمالة السكاملة . ففى ظل حرية الصرف يمكن لعرض النقود في الاقتصاد القومى أن يتبع أوضاع هذا الاقتصاد ذاتها بما يتناسب مع كل وضع ، وذلك بغض النظر عما إذا كان هناك فائض أو عجز يتحقق في ميزان المدفوعات . أما مهمة علاج هذا الفائض أو العجز فيشكل بها ما يحدث من تغير في سعر الصرف ارتفاعاً وانخفاضاً مما يعيد التوازن الى الميزان مرة أخرى ، وذلك على النحو الذى سبق أن رأيناه عند دراسة توازن ميزان المدفوعات في ظل نظام حرية سعر الصرف . وعلى خلاف الحال في ظل ثبات سعر الصرف حيث يقع الضغط كله تقريباً على دولة العجز وحدها لاتباع سياسة انكماشية قاسية بهدف إعادة التوازن الى ميزان مدفوعاتها المختل ، كما سبق أن رأينا، فإن

عودة التوازن في ظل حرية الصرف إنما يتم بتكثف دولتي العجز والفائض معا في الوقت نفسه . وبالاختصار فإن نظام حرية سعر الصرف إنما يسمح لتوى السوق بالعمل التلقائي لإعادة التوازن الى علاقات الدولة الاقتصادية بالعالم الخارجى عن طريق التغيرات في سعر الصرف ، وذلك في الوقت نفسه الذى يكفل فيه أكبر قدر من الحرية لكل دولة لسكى تتابع اهدافها في الاستقرار الاقتصادى والمبالاة السكالة في الداخل .

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف ، من ناحية ثانية ، الى انه يمكن علاج المضاطرة وانعدام اليقين اللاميقين بنظام حرية الصرف ، وذلك إذا ما وجدت سوق منظمة لعمليات الصرف الآجلة يمكن للمتعاملين فيهما ان يتجنبوا آثار ما قد يحدث من تقلب في أسعار الصرف في الفترة ما بين إبرامهم لعقود البيع أو الشراء من الخارج ووقت التحصيل أو الدفع الفعلى لأثمان البيع أو الشراء . وفى مثل هذه السوق يمكن للمصدر الذى يتعاقد اليوم على بيع سلعة ما بثمن مقرر بنقد أجنبى سيحصل عليه بعد فترة معينة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يبيع له به هذا النقد عندما يحصل عليه ، كما يمكن للمستورد الذى يتعاقد اليوم على شراء سلعة ما بثمن مقرر بنقد أجنبى سيقم دفعه بعد مدة محددة أن يتفق مع أحد البنوك على سعر محدد يشتري منه به هذا النقد عندما يحين وقت الدفع . وبهذا يتمكن كل من المصدر والمستورد من تأمين نفسه ضد مخاطر احتمال تغير سعر الصرف ما بين وقت التعاقد ووقت التحصيل أو الدفع . إلا أنه يلاحظ في الواقع أن سوق عمليات الصرف الآجلة لا تتوافر دائما بالنسبة الى كل العملات ، وحتى إن توافرت فهي مكلفة لمن يلجأ إليها ، وبالتالي فإنها تشكل عقبة إضافية أمام التبادل التجارى الدولى .

ويستند الدفاع عن حرية سعر الصرف ، من ناحية ثالثة وأخيرة ، الى أن نشاط المضاربين لا يتحتم أن يشكل عليل اضطراب أو عدم استقرار في سوق الصرف الأجنبى ، من شأنه زيادة الإبتعاد بسعر الصرف أكثر فأكثر عن مستواه السابق في حالة حدوث إبتعاد أولى عن هذا المستوى . فإذا تمكن المضاربون من التوصل الى تقدير سليم لمدى انخفاض أو ارتفاع سعر الصرف الذى يتعين حدوثه حتى يمكن التوصل الى توازن جديد لإيزان المدفوعات ، وبالتالي حالة استقرار جديدة في أسواق الصرف الأجنبى ، فيسعملون في عكس اتجاه الريح عندما يقترب سعر الصرف من المستوى

السكبل بتحقيق توازن ميزان المدفوعات من جديد مما يجعل بمودة هذا التوازن وبالتالي باستقرار سوق الصرف الأجنبي . ففي حالة زيادة عرض العملة الوطنية عن الطلب عليها وعلى سعر الصرف الى الانخفاض واعتقاد المضاربين أنه انخفاض مؤقت ، وأنه انخفاض مناسب فعلا لسعر الصرف ، فسيبدأون عندئذ في بيع العملات الأجنبية العالية نسبيا ويشترون العملة الوطنية الرخيصة نسبيا مما يوقف اتجاه سعر الصرف الى الانخفاض . ويحدث العكس في حالة ميل سعر الصرف الى الارتفاع . وهكذا يمكن لحركات رأس المال تصير الأجل بواسطة المضاربين ان تكون عامل استقرار في سوق الصرف الأجنبي وليس عامل اضطراب . إلا أنه يلاحظ في الواقع أنه لا يمكن التاكيد مقدما من ان تقديرات المضاربين لاتجاه الفير في سعر الصرف وكذلك لمداها هي تقديرات سلبية دائما .

ويتضح مما تقدم أنه لا يمكن في الحقيقة الادعاء بأن أي من نظامي الصرف هو نظام أمثل يجبع المزايا كلها ويخلو من الميوب جميعها ، فالواقع هو ان لكل من ثبات سعر الصرف وحرية مزايا لا يمكن إنكارها . ومع هذا فإن الاتجاه العام لدي غالبية العظمى من الاقتصاديين ، وكذلك لدى المسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسات النقدية في الدول المتقدمة ، هو الى تفضيل ثبات سعر الصرف على تقلبه مع عدم اعتبار هذا الثبات مرادفا للجمود المطلق . وقد كانت هذه النتيجة هي التي انتهت إليها الاقتصادى المعروف كندلبرجر في دراسة تصيرية ومركزة له نشرت في عام ١٩٦٢ حول مزايا ومساوئ اتباع نظام حرية سعر الصرف بالنسبة الى الدولار الأمريكى . والذي نراه شخصيا هو ان نظاما لسعر الصرف أميل الى الثبات منه الى التقلب بحرية سيسهل أكثر من إجراء المدفوعات الدولية ، وبالتالي سيسهم أكثر في تقوية التبادل الاقتصادى الدولى . وقد كان هذا الرأى هو نفسه ما اعتنقه واضعوا النظام النقدي الدولى لعالم ما بعد الحرب المالية الثانية في بريتون وودز في عام ١٩٤٤ الذين أنشأوا بنظام مزيج من ثبات سعر الصرف وتقلبه بحرية . لكنه أقرب بكثير الى الثبات منه الى التقلب ، وهو نظام استقرار سعر الصرف الذى سندرسه في المطلب التالى :

تجربة كندا في حرية سعر الصرف :

تحدثت كندا تجربة حديثة لحرية سعر الصرف عندما اتحدت خلال ١١ عاما من سبتمبر ١٩٥٠ الى يونيو ١٩٦١ على تركه سعر صرف الدولار السكندى

يتحدد بحرية في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى الطلب عليه وعرضه .
وخلال هذه الفترة كلها لم يتم صندوق حساب الصرف السكدي بأى دور كبير
من أجل التخفيف من تقلب سعر العملة السكدية . وقد تميزت فترة حرية
الصرف هذه بثبات نسبى كبير لسعر الدولار السكدي ، إذا لم يتغير هذا
السعر من ربع عام آخر بأكثر من ٢ ٪ . كذلك لم يلاحظ في هذه الفترة
أن انعدام اليقين المصاحب لتقلب سعر الصرف قد أثر سلبيا بأى قدر يذكر
على حركة التجارة الخارجية السكدية . وبالرغم من هذا فإنه من العسير
استخلاص نتائج عامة في صالح نظام حرية سعر الصرف من هذه التجربة
التاريخية لكندا . ذلك أن النتائج التى تترتب على إقدام دولة واحدة فقط
على اتباع نظام حرية سعر الصرف إنما تختلف حتميا عن تلك التى كانت
ستتحقق فيما لو كانت كافة الدول قد اتبعت هذا النظام . ومن ناحية أخرى
فقد تميزت فترة النصف الأول من الستينيات بقدوم تيارات ضخمة من
رؤوس الأموال الأمريكية الى كندا للاستثمار في مناجمها وصناعاتها المتوسعة
وأيضا للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع في كندا ، مما أدى الى رفع سعر
الدولار السكدي خلال تلك الفترة بأكثر مما تبرره حالة الحساب التجارى
بميزان المدفوعات السكدي . لكن هذا السعر عاد الى الانخفاض خلال
النصف الثانى من الستينيات . وبالرغم من عدم أخذ تجربة كندا في حرية سعر
الصرف على أنها حجة عملية لصالح نظام حرية سعر الصرف ، فإن عدم وجود
نشاط واسع للمضاربين كعامل اضطراب في سوق الصرف الأجنبي في كندا
خلال هذه التجربة كان أمرا جديرا بالملاحظة دون شك .

المراجع في الجدل حول ثبات سعر الصرف وحرية :

Friedman, Milton : «The Case for Flexible Exchange Rates»,
in Foreign Trade and Finance (Allen, William, R. and
Allen, Clark Lee, eds), The Macmillan Company, New
York, 1959, pp. 313-347.

International Monetary Fund : «Fluctuating Exchange Rates»
in Readings in Money and Banking (Whittlesey, Charles
R., ed.), W.W. Norton & Company, INC., New York, 1952.
pp. 445-448.

Kindelberger, Charles P. : «Flexible Exchange Rates», in **Monetary Management**, Commission on Money and Credit, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, NJ., 1963, pp. 403-425.

Nurkse, Ragnar : «Conditions of International Monetary Equilibrium», in **Foreign Trade and Finance** (Allen, William R. and Allen, Clark Lee, eds). The Macmillan Company, New York, 1959, pp. 297-312.

Barre : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 700-704.

Behnam : **Economics**, op. cit., pp. 522-523.

Ellsworth : **The International Economy**, op. cit., pp. 298-299.

Fisher : **Money and Banking** op. cit., pp. 355-362.

Grubel : **The International Monetary System**, op. cit., pp. 107-127.

Guitton : **Economie politique**, tome II, op. cit., pp. 525-526.

James, Emile : **Problèmes monétaires d'Aujourd'hui**, op. cit., pp. 368-370.

Kindelberger : **International Economics**, op. cit., pp. 516-519.

Lipsey : **An Introduction to Positive Economics**, op. cit., pp. 794-796.

Mints : **Monetary Policy for A Competitive Society**, op. cit., pp. 91-114.

Nevin : **Textbook of Economic Analysis**, op. cit., pp. 426-431.

Sinder : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 74-80.

Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 189-193, 194-196.

Yeager : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 422-440.

المطلب الثالث

استقرار سعر الصرف

كنظام نقدي دولي جديد

الأفكار الأساسية لنظام استقرار سعر الصرف :

جوهر نظام استقرار سعر الصرف : اتى اتفاق بريتون وودز بإنشاء صندوق النقد الدولي بنظام نقدي جديد أطلق عليه نظام استقرار سعر الصرف . وقد حاول ذلك الاتفاق عن طريق هذا النظام أن يوفق بين أمرين يبدوان على طرفي نقيض : ثبات أسعار الصرف بما يعنيه من ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق إحداث تغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي القومي ، وبالإذات عن طريق الانكماش وانخفاض مستوى العمالة في دولة المعجز ، وحرية الصرف بما تعنيه من استقلال الدولة في اتباع السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية الداخلية المناسبة للأوضاع التي يمر بها الاقتصاد القومي بهدف استقرار مستوى النشاط الاقتصادي عند مستوى العمالة الكاملة . وقد تمثلت محاولة التوفيق بين هذين الأمرين في اتباع نظام لا يثبت سعر الصرف فيه على الدوام من جهة . ولا يكون فيه هذا السهر حراً يتقلب كيف يشاء وفقاً لقوى العرض والطلب في سوق النقد الأجنبي من جهة أخرى .

أما النظام الذي اتبع فقد تحصل في تحديد أسعار صرف مختلف العملات عن طريق تعريف الوحدة الواحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب أو الدولار المعروف هو نفسه في شكل وزن محدد من الذهب ، وهو ما يطلق عليه سعر التبادل للعملة ، والسماح بتغيير أو بتقلب أسعار الصرف وفقاً لظروف الطلب على مختلف العملات وعرضها ، ونسكن في حدود ضيقة جداً شبيهة بحدود دخول الذهب وخروجه في ظل قاعدة الذهب ، وتدخل السلطات النقدية في كل دولة في سوق الصرف الأجنبي بهدف عدم تجاوز التغيير أو التقلب في أسعار الصرف للحدود الضيقة المذكورة تدخل شبيهاً بما كانت عليه الحال في ظل قاعدة حرية سعر الصرف مع التدخل لتخفيف التقلب في سعر الصرف بواسطة صناديق استقرار الصرف . وتقرير

التزام الدولة المعضو في الصندوق بجعل عملتها قابلة للتحويل الى عملات الدول الأخرى ، وأخيرا السماح بتعديل سعر التعادل للعملة ارتفاعا وانخفاضا إذا ما وجدت مبررات قوية لهذا تتعلق باختلال ميزان المدفوعات للدولة وبشرط مشاورة الصندوق واخذ موافقته . هذا هو جوهر نظام استقرار الصرف ، وهو يتلخص في جعل أسعار الصرف مستقرة عند أسعار التعادل للعملات خلال فترة ممتدة وغير محدودة من الزمن مع إمكان تعديل هذه الأسعار إذا ما دعت الى هذا ضرورة علاج الاختلال في ميزان المدفوعات ، بما لا يترتب عليه الدخول في حلقة مفرغة من التخفيضات المتبادلة والثارية لأسعار الصرف .

ومن هذا يتبين أن لنظام استقرار الصرف صلة بكل من نظام ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف ، وأنه مزيج من هذين النظامين . فتثبيت أسعار الصرف لفترة ممتدة وغير محدودة عن طريق تعريف الوحدة من العملة الوطنية في شكل وزن معين من الذهب هو عنصر واضح من عناصر نظام ثبات سعر الصرف . ومن ناحية أخرى فإن السماح بتغيير أسعار الصرف استجابة لحالة ميزان المدفوعات هو عنصر واضح من عناصر نظام حرية سعر الصرف . وعلى هذا النحو أمكن فعلا الجمع الى حد كبير ما بين الزايب التي لا شك فيها لكل من نظامي ثبات سعر الصرف وحرية سعر الصرف وتجنب المساوئ التي لا شك فيها أيضا لكل من هذين النظامين . ذلك أنه قد أمكن بفضل نظام استقرار سعر الصرف تجنب المخاطر وانعدام اليقين في مجال التجارة والاستثمارات الدولية ، وذلك دون حاجة في سبيل هذا الى أن ندفع الاقتصاديات القومية ثمن علاج الاختلال في ميزان المدفوعات في صورة انكماش وما يصاحبه من نقص في مستوى العمالة .

سعر التعادل : يعرف سعر التعادل ، الذي اشرنا إليه منذ قليل ، بأنه قيمة الوحدة الواحدة من العملة الوطنية للدولة معبر عنها في شكل وزن معين من الذهب أو في شكل مقدار معين من الدولارات الأمريكية ذات الوزن المحدد من الذهب هي بالذات التي كانت سارية في أول يوليو ١٩٤٤ . ومعنى هذا أنه يمكن للدولة العضو في الصندوق من أجل تحديد سعر التعادل لعملتها أن تعرف الوحدة من هذه العملة في شكل وزن محدد من الذهب ، كما أنها تستطيع أن تتوصل الى هذا التعريف نفسه بطريقة غير مباشرة ، وذلك بتعريف تلك الوحدة في شكل عدد معين من الدولارات الأمريكية التي كانت قائمة في أول يوليو ١٩٤٤ بما يمثل كل دولار منها من وزن معين من الذهب

في ذلك التاريخ . ويقصد بالدولار الأمريكي الذي كان قائما في اول يوليو ١٩٤٤ ذلك الذي حددته الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت في ٣١ يناير ١٩٣٤ . وقد حدد وزن هذا الدولار بواحد على خمسة وثلاثين ($1/20$) من الاوقية من الذهب ، إذ حدد ثمن الاوقية من الذهب بمبلغ ٣٥ دولار . وهكذا يكون الذهب في نهاية الامر هو القاسم المشترك لعملات كافة الدول الاعضاء في الصندوق ، ويعتبر هو وحدة القياس التي تعرف وفقا لها هذه العملات . وكنتيمة منطقية لتعريف عملات مختلف الدول في شكل وزن معين من الذهب ، فإنه تنشأ بالضرورة علاقة محددة تماما ما بين هذه العملات ، أي أسعار صرف ثابتة لكل عملة بكافة العملات الاخرى .

وهكذا بقي الذهب يحتل مكانة في نظام استقرار الصرف لصندوق النقد الدولي ، او نظام اسعار التعادل كما يطلق عليه احيانا ، ولهذا فإن هذا النظام يوصف ايضا بأنه نظام التعادل بالذهب او التعادل الذهبي . وجدير بالذكر ان تعريف عملات الدول الاعضاء في الصندوق في شكل وزن معين من الذهب إنما يؤدي الى إقامة ثمن موحد للذهب النقدي تعبر عنه مختلف هذه العملات ، ويعتبر احترام الدول لهذا الثمن الموحد للذهب النقدي من الشروط الأساسية لعمل نظام استقرار سعر الصرف على نحو عادي وفعال . وبالنظر الى الوظائف النقدية للذهب فإن شراءه وبيعه بواسطة السلطات النقدية في الدولة يتعين ان يتمان ايضا وفقا لسعر التعادل لعملاتها .

وفي يناير ١٩٧٥ حدث تطور هام في صندوق النقد الدولي ، إذ تقرر إلغاء السعر الرسمي للذهب ، والذي كان قد وصل الى ٤٣٫٢٢ دولار للأوقية الواحدة نتيجة لتخفيض سعر الدولار الأمريكي مرتين : في ديسمبر ١٩٧١ ويناير ١٩٧٣ . وبهذا اضعف الدور الذي كان يقوم به الذهب في النظام النقدي الدولي ، فضلا عن إلغاء دوره « كوحدة لقياس القيمة » في هذا النظام . وقد سمح هذا الإجراء من جانب الصندوق للدول الاعضاء فيه بإعادة تقييم أرصفتها الذهبية واستخدامها في إطار قيود لم يتم تحديدها بعد بصورة كلية . وكانت فرنسا قد سبقت قبل أيام من اتخاذ الصندوق لهذا القرار بإعادة تقييم احتياطياتها من الذهب بواقع ١٧٠٫٤ دولارا للأوقية . وعلى أية حال فإن إلغاء السعر الرسمي للذهب في نظر الصندوق لا يعني بالضرورة إلغاء نظام اسعار التعادل . وسنبحث نهاية دور الذهب في النظام النقدي الدولي في الفترة الأخيرة في المبحث الثالث من الفصل الثالث والآخر من الباب الحالي .

ويقدم سعر التعادل لعملة الدولة في الصندوق وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق في عملياته النقدية المتعلقة بهذه العملة . فوفقا لاتفاق الصندوق تعتبر أسعار التعادل لعملات الدول الأعضاء فيه هي الأساس الذي يعتمد عليه عند إجراء الحسابات بهدف تطبيق أحكام الصندوق . ومع هذا فإن للصندوق ألا يعتمد على سعر التعادل لعملة إحدى الدول كوحدة للحساب وذلك إذا ما قدر أن سعر صرف هذه العملة قد انخفض إلى حد بعيد داخل إقليم هذه الدولة .

وتلتزم الدول الأعضاء في الصندوق بالمحافظة على التطبيق الفعلي لسعر التعادل الذي حددته لعملاتها . ومعنى هذا أن تعمل الدولة على أن تجري المعاملات التي تتم داخل نطاقها الإقليمي والتي تقتضي استخدام عملات أجنبية والعملة الوطنية للدولة وفقا لسعر التعادل لهذه العملات . وجدير بالذكر أن التزام الدولة بالمحافظة على سعر التعادل لعملاتها لا ينصرف إلا إلى المعاملات الجارية أو الحالية ، أما المعاملات الآجلة فيلها تخرج عن هذا الالتزام وذلك لصعوبة تطبيقه فيها . ومع هذا فإن الهامش الذي يعتمد به سعر الصرف الذي تتم المعاملات الآجلة على أساسه عن سعر التعادل لا ينبغي أن يتجاوز ما يعتبره الصندوق حدا معقولا . وللدولة مطلق الحرية في اتباع الوسائل الكفيلة بتحقيق التطبيق الفعلي لسعر التعادل فوق أراضيها بشرط أن تكون متفقة مع أحكام اتفاق الصندوق . ومن الناحية العملية تلجأ الدول ذات العملات القابلة للتحويل إلى التدخل في أسواق الصرف الوطنية فيها ببيع العملات الأجنبية أو شرائها على النحو الذي يثبت سعر صرف العملة الوطنية على أساس سعر التعادل ، وذلك على النحو المعروف في صناديق إستقرار الصرف . أما الدول التي تتبع نظام الرقابة على الصرف فلها تراعى تطبيق سعر التعادل فوق أراضيها عن طريق مختلف الإجراءات الإدارية التي يعرفها هذا النظام . وينص اتفاق الصندوق على أن الدول التي تسمح بشراء وبيع الذهب بحرية في حدود أحكام هذا الاتفاق لتسوية المدفوعات الدولية تعتبر موفية للالتزام بالمحافظة على سعر التعادل لعملاتها وذلك طالما أن عملتها تستصحب في هذه الحالة ، وبالتعريف ، قبلة للتحويل إلى ذهب قبلية تامة . وتعد الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي انطبق عليها هذا الحكم في وقت ما .

إلا أن اتفاق الصندوق قد راعى استحالة تطبيق سعر صرف للعملة ثابتة تماما عند سعر التعادل وذلك لأسباب عملية بحث . ولهذا فقد نص

هذا الاتفاق على جواز أن تتم المعاملات الجارية على أساس سعر صرف يزيد أو يقل بمقدار ١ ٪ عن سعر التبادل. وفي ٢٤ يوليو ١٩٥٩ سمح الصندوق بأن يزداد مقدار ابتعاد سعر الصرف عن سعر التبادل إلى ٢ ٪ . لكن الصندوق ظل معارضا لكل اعتماد عن سعر التبادل أكثر من هذا لما في ذلك من تهديد لنظام استقرار سعر الصرف ذاته . وقد حافظ الصندوق على موقفه هذا دائما ، وذلك حتى وقوع الأزمة النقدية الدولية واضطراره إلى قبول المدول عن نظام استقرار الصرف ولو بصفة مؤقتة كما سنرى في الفصل الثالث والأخير من هذا الباب .

وبالنسبة إلى تحديد أسعار التبادل الأولية لعملة الدول الأعضاء في الصندوق ، فإنه ينبغي التفرقة بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد . وفيما يتعلق بالأعضاء الأصليين فقد كان من المتعين قبل أن يبدأ الصندوق أعماله أن يتم الاتفاق فيما بينه وبينها حول تحديد أسعار التبادل لعملاتها . وقد كان من الواضح في ذلك الوقت أن مثل هذا الاتفاق لن يكون أمرا سهلا على الإطلاق ، وذلك لأن الظروف التي كانت سائدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لم تكن عادية بآية حال ، فهياكل الإنتاج في الدول المنحاربة قد تحطمت إلى حد متفاوت من دولة إلى أخرى ، وحركة التجارة الدولية المعتادة قد اوتفت خلال سنوات الحرب ، والتضخم قد تفشى في مختلف الدول بدرجات متفاوتة وغير ذلك من الظواهر السلبية التي تسببت فيها خمس سنوات متواصلة من الحرب والتدمير .

وفي مواجهة هذه الظروف غير العادية ، فإن الصندوق لم يحاول حتى الدول الأعضاء فيه على إقناعه أسعار تبادل جديدة لعملاتها على أساس صيغ علمية محددة ، مثل نظرية تعادل القوة الشرائية . من شأنها جعل أسعار صرف مختلف العملات بينها معبرة تماما عن القوة الشرائية الحقيقية لكل عملة داخل بلدها وبالتالي من شأنها تحقيق التوازن في موازين المدفوعات لهذه الدول في الأجل الطويل ، وذلك لأن التوصل إلى مثل أسعار التبادل هذه كان في الواقع مهمة شبه مستحيلة عملا . وبدلا من هذا فقد اتبع الصندوق نهجا أكثر واقعية بقوله لأسعار تعادل لعملة الدول الأعضاء فيه مستندة إلى أسعار الصرف التي كانت قائمة عملا في ذلك الوقت . مع ترك المجال مفتوحا لتعديل هذه الأسعار في المستقبل إن اقتضت هذه الظروف المتغيرة . وقد روعي في هذا النهج الواقعي الذي اتبعه الصندوق أن المشكلات التي كانت تواجه حركة التجارة العالمية عقب الحرب العالمية الثانية كانت مشكلات

مادية أكثر منها نقدية ، بحيث أن تعديلا بسيطا لأسعار الصرف التي كانت قائمة في ذلك الوقت لم يكن ليسهم بدرجة تذكر في علاج هذه المشكلات . والواقع أن صعوبات الإنتاج والنقل هي العقبات الأساسية التي كانت تقف في وجه تنمية الصادرات المالية ، كما أن العجز الذي شهنته موازين مخدوعات عدد من الدول في ذلك الوقت لم يكن ليخفف منه كثيرا إحداث تغيير في أسعار صرف عملاتها . وهكذا تقرر أن يعلن الأعضاء الأصليون في الصندوق أسعار التبادل لعملاتهم على أساس أسعار الصرف التي كانت سائدة في اليوم الستين السابق على تاريخ بدء سريان اتفاق الصندوق . ولما كان التاريخ الأخير هو ٢٧ ديسمبر ١٩٤٥ ، كما سبق أن رأينا ، فقد تحددت أسعار التبادل الأولية لعملات الدول الأعضاء الأصليين في الصندوق بأسعار للصرف لهذه العملات التي كانت سارية في الأسبوع الأخير من شهر أكتوبر ١٩٤٥ .

أما فيما يتعلق بأسعار التبادل الأولية لعملات الأعضاء الجدد في الصندوق فإن تحديد هذه الأسعار يعتبر موضوعا أساسيا من موضوعات المفاوضات التي تجري بين الدول طالبة العضوية والصندوق قبل انضمامها إليه رسميا . ويشتمل القرار الذي يصدره المجلس بقبول العضو الجديد على موعد إعلان سعر التبادل لعملة ، وعلى هذا السعر نفسه ، وذلك كما سبق أن ذكرنا . وفي كل الأحوال فإنه عندما تضر الدولة من سعر التبادل لعملة وفقا لأحكام اتفاق الصندوق فإنه يتعين أن تبلغ الصندوق بالسعر الجديد ، وذلك بالرغم من عدم وجود نهر صريح في الاتفاق بهذا الالتزام .

وبطبيعة الحال فقد تبين بعد فترة قصيرة من بدء الصندوق لأعماله أن كثيرا من أسعار التبادل الأولية لعملات الأعضاء الأصليين فيه لم تكن واقعية ومن المسير الإبقاء عليها لمدة طويلة ، ولهذا فقد اضطر الصندوق إلى اتباع سياسة سهلة مع الأعضاء فيه سمح بمقتضاها بكل تغيير أراوه في أسعار تعادل عملاتهم . أكثر من هذا فبموافقة الصندوق الضمنية امتنع كثير من الأعضاء الجدد عن إعلان أسعار تعادل أولية لعملاتهم ، فما بين عامي ١٩٥٧ و ١٩٦٦ لم تعلن اثنتان وعشرون دولة من أربع وأربعين عضوا جديدا أسعار تعادل أولية لعملاتها . أيضا فقد امتنعت بعض الدول الأعضاء في الصندوق عن إيلافه بسعر التبادل الجديد بعد تعديل سعر التبادل الأولى . وهكذا فإنه ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٨ لم يكن هناك سعر تعادل معطن ومقبول من الصندوق للفرنك الفرنسي . وفي أول مايو ١٩٦٦ لم يكن

لعمري دولة من اعضاء الصندوق أية اسعار تعادل مطلنة ومقبولة منسـه لعملائها . ومعنى هذا انه يوجد داخل الصندوق نوعان من اسعار التعادل للدول الاعضاء فيه : اسعار تعادل قانونية ، واسعار تعادل واقعية . وتتمتع الاسعار الاولى وحدها بالاعتراف الدولي الرسمي . وجدير بالذكر ان كافة الدول الصناعية الكبرى التى يتم فيها بنوها الجزء الاعظم من التجارة الدولية قد قبلت ونفذت نظام سعر التعادل للصندوق النقد الدولي ، اما الاستثناءات التى ذكرناها حالا والتي تعتبر خروجا على هذا النظام وخاصة بمعاملات لدول لا تتمتع بوزن يذكر فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية . والواقع ان نظام صندوق النقد الدولي بأكمله إنما يعتمد فى سيره على احترام عدد قليل من الدول الصناعية الكبرى لاحكامه ، وهى الدول ذات النصيب الاكبر فى التجارة الدولية والتي تستخدم عملاتها على نحو واسع لتمويل حركة التجارة .

وكنتيجة واضحة لنظام سعر التعادل ، الذى يعتبر حجر الزاوية فى نظام استقرار سعر الصرف الذى اتى به صندوق النقد الدولي ، فانه لا يسمح للدولة العضو فى الصندوق بأن تترك سعر صرف عملتها علما ، اى يتحدد وفقا لقوى عرضها والطلب عليها فى سوق الصرف الاجنبى . ولهذا نقصد عرض الصندوق دائما تعويم العملات ، وعرض فلسفته فى هذا الخصوص فى عدد من تقاريره السنوية أهمها عن الاعوام ١٩٥١ و ١٩٥٢ و ١٩٦٢ ونادى دائما بأن نظام اسعار الصرف العائمة او حرية الصرف لا يمكن أن تعتبر بديلا صالحا لنظام سعر التعادل ، ودعا دائما الدول التى اتحدت على تعويم عملاتها إلى العودة الى نظام سعر التعادل باعتباره الوحيد القادر على ضمان استقرار المبادلات الدولية وازدهارها . وقد كان هذا كله هو موقف الصندوق قبل وقوع الأزمة النقدية الدولية فى اوائل السبعينات. لكن هذا لم يمنع الصندوق من مراعاة انه قد تمر الدولة بطروف خلصة واستثنائية. ترى فيها أنها غير قادرة على اتباع نظام سعر التعادل وذلك لفترة محدودة من الزمن ، وفى هذه الحالة فان كل ما يمكن للصندوق ان يفعله هو ان يعترف بقيام هذا الوضع ، لكنه لا يستطيع ان يمنح موافقته عليه .

الالتزام بالتحويل للتحويل ، واستثنائاته : يعتبر التزام الدولة العضو فى الصندوق بعمل عملتها قابلة للتحويل التزاما رئيسيا نص عليه اتفاق الصندوق فى ملابته الخاتمة ، وان كانت ترد على هذا الالتزام بعض الاستثناءات سنعرض

لها بعد قليل . ويقصد بقابلية العملة للتحويل هنا إمكان استخدامها بحرية سواء بواسطة المقيمين في الدولة أو بواسطة المقيمين في الخارج من أجل تسوية المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعاملات المالية الدولية الجارية . وهكذا فإن القابلية للتحويل في نظام صندوق النقد الدولي أنها تعنى قابلية تحويل العملة الورقية للدولة الى عملة ورقية لدول أخرى ، أى ان الصندوق أنها يستخدم تعبير القابلية للتحويل بمعناه المعاصر وليس بمعناه التاريخي . ويأتى الالتزام بالقابلية للتحويل مصداقا للهدف الثانى من أهداف الصندوق السابق الإشارة اليها والذي يقضى بقبلة نظام للمدفوعات متعددة الأطراف ما بين الدول الأعضاء فيه . وبناء على التزام الدولة بجعل عملتها قابلة للتحويل فأنه يتعين عليها ، وفقا للمادة الثامنة المشار اليها ، ألا تفرض قيودا على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية ، وان تمتنع عن اتخاذ أى إجراء من الإجراءات النقدية التمييزية في مجال المدفوعات والتحويلات المذكورة ، وأخيرا ألا تتبع أسلوب تعدد أسعار الصرف . ويلاحظ ان اتباع الدولة لأسلوب تعدد أسعار الصرف يعتبر دائما من الإجراءات النقدية التمييزية ، لكن العكس غير صحيح بالضرورة . أما إذا اضطرت الدولة العضو في الصندوق لأسباب خاصة أن تفرض قيودا على الصرف أو أن تتبع إجراءات نقدية تمييزية أو أن تلجأ إلى أسلوب تعدد أسعار الصرف فأنه يجب عليها أن تحصل على موافقة صريحة من الصندوق على هذا مقدما . وتعتبر هذه الموافقة السابقة ضمانا كبرى لحسن سير نظام استقرار سعر الصرف الذي أتى به اتفاق بريتون وودز والذي تعتبر قابلية العملات للتحويل الى جانب تقرير سعر التعادل لكل عملة ركنا أساسيان يستند اليهما هذا النظام .

ويلاحظ ان الالتزام بالقابلية للتحويل لا ينصرف الا الى المدفوعات الخاصة بتسوية المعاملات الدولية الجارية ، وبالتالي يحق للدولة 'عضو في الصندوق أن تفرض قيودا على حرية تحويل عملتها الى عملات الدول الأخرى ، أى قيودا على الصرف بعبارة أخرى ، وذلك لرقابة ومحاربة الحركات الكبيرة والمستمرة لرؤوس الأموال والتي تعتبر في الواقع حركات غير عادية من شأنها أن تسبب أو تتركز وحالها صعوبات لميزان المدفوعات وبالتالي تدفع الدولة الى اللجوء الى الصندوق طلبا للمساعدة . ولهذا فقد نص اتفاق الصندوق على أنه ليس من حق الدولة العضو أن تستخدم موارد الصندوق لمواجهة حركة خروج كبيرة ومستمرة لرؤوس الأموال منها وأن

للسندوق أن يطلب من الدولة أن تستخدم الرقابة على الصرف لمنع مثل هذا الاستخدام لموارد الصندوق . ومعنى هذا أنه ليس من حق الدولة أن تستخدم الرقابة على الصرف لتنظيم الحركات المالية لرؤوس الأموال سواء قصيرة الأجل أو طويلة الأجل .

لكن اتفاق بریتون وودز لا يلزم الدولة بجعل عملتها قابلة للتحويل الى ذهب كما هي الحال في ظل قاعدة الذهب ، فالدولة حرة في تقرير هذه القابلية أو عدم تقريرها . ذلك أن الذهب لم يعد في ظل نظم استقرار سعر الصرف وسيلة الدفع التي يجب أن تسوى بها المبادلات الدولية بل أصبح دوره في هذا الصدد ثانوياً بحث ومتروكاً لتحديد تقدير كل دولة على حدة . وقد سبق أن رأينا أن الدولة تعتبر موفية للالتزام بتحديد سعر التعادل لعملتها إذا ما سمحت بشراء وبيع الذهب بحرية بهدف تسوية المدفوعات الدولية . وبالنظر إلى الآثار الخطيرة لتقرير الدولة لقابلية عملتها للتحويل الى ذهب لتسوية المدفوعات الدولية سواء المتعلقة بالمعاملات الجارية أو بحركات رؤوس الأموال ، والتي يعد اظهرها التزام الدولة بقبول كل طلب بتحويل عملتها الى ذهب ، فإن اتفاق بریتون وودز لم يجعل من هذه القابلية التزاماً على الدولة العضو فيه . وإلا كان معنى هذا في الحقيقة اتباع نظام قاعدة الذهب ، واكتفى بتقرير الالتزام بجعل عملة الدولة قابلة للتحويل الى عملة دولة أخرى ، أي تقرير القابلية للتحويل بمعناها المعاصر لا التاريخي كما سبق أن ذكرنا . ومع هذا فقد أقدمت دولة واحدة فقط . هي الولايات المتحدة الأمريكية ، على اعلان قابلية عملتها للتحويل الى ذهب وذلك عندما بدأ الصندوق أعماله في أول مارس ١٩٤٧ . لكن هذه القابلية بما تلقىه من أعباء ثقيلة على الدولة قد دفعت الولايات المتحدة الى اتباع بعض الوسائل للحد من تحويل الدولار الى ذهب حتى انتهى بها الأمر لوقف هذا التحويل كلية في ١٥ أغسطس ١٩٧١ كما سئرى فيما بعد .

وبالرغم من أن القابلية للتحويل . بمعناها المعاصر . تعتبر ركناً أساسياً في نظام استقرار سعر الصرف الذي أتى به صندوق النقد الدولي فإن ثلث الأعضاء فيه مفسد هم الذين تعتبر عملاتهم في الوقت الحاضر قابلة للتحويل ، أما عملات باقي الأعضاء فغير قابلة للتحويل بل خضع للقيود والإجراءات المعروفة في نظام الرقابة على الصرف وذلك اتفاقاً بما قرره اتفاق الصندوق من استثناءات للالتزام بالقابلية للتحويل كما سئرى حلاً .

بيل إن عدد الدول التي أعلنت في أول مارس ١٩٤٧ عندما بدء الصندوق عملياته تبليغة عملياتها للتحويل كان خمسا فحسب هي الولايات المتحدة والمكسيك وجواتيمالا وبنما والسلفادور . لكنه يلاحظ أنه ولو أن تلك الدول أعضاء الصندوق فقط هي وحدها التي تعتبر عملياتها قابلة للتحويل في الوقت الحاضر فإن هذه الدول هي الأقوى اقتصاديا في الواقع والأهم في مجال التبادل التجاري الدولي إذ يبلغ نصيبها في التجارة الدولية حوالي الثلاثة أرباع .

وإذا كانت القابلية للتحويل تعتبر هي الأصل العام في نظام استقرار سعر الصرف فإن هذا النظام قد أورد استثنائين هامين على ذلك الأصل يجوز للدولة بمقتضاها أن تفرض القيود على تحويل عملياتها إلى عملات الدول الأخرى . ويتعلق أول الاستثنائين بما يسمى بالفترة الانتقالية ، وثانيهما بالعملات النادرة . وبالنسبة إلى الاستثناء الأول فبالرغم من أن هدفا أساسيا من أهداف الصندوق هو إقامة استقرار سعر الصرف في عالم خال من القيود على الصرف فقد قرر واضعوا اتفاق بريتون وودز في أواخر الحرب العالمية الثانية أنه يلزم مرور فترة من الوقت قبل أن يكون في الإمكان تحقيق هذا الهدف الأساسي يستمر فيها العمل بنظم الرقابة على الصرف التي كانت سائدة في ذلك الوقت في مختلف الدول ، وذلك بسبب المشكلات الكبرى التي ستواجهها حتما الدول المتحاربة وهي بصدد تعميم ما دمرته الحرب فيها . ولهذا فقد سمحت المادة التاسعة من الاتفاق المذكور للأعضاء الأصليين فيه بالإبقاء على القيود على المدفوعات والتحويلات المتعلقة بالمعاملات الدولية الجارية وذلك خلال فترة انتقالية قدرت ضمينا بخمس سنوات تبدأ من تاريخ بدء الصندوق لعملياته . أكثر من هذا فإنه يمكن لهذه الدول أن تلجأ إلى نظام تعدد أسعار الصرف وإلى تطبيق الإجراءات النقدية التمييزية . وهكذا بدأت الفترة الانتقالية من أول مارس ١٩٤٧ . وجدير بالذكر أن الأمر هنا لا يتعلق بفترة زمنية جامدة ، بل إنه يدخل في اختصاص مديري الصندوق إنهاء هذه الفترة في أي وقت اعتبارا من التاريخ المذكور حالا .

وتلتزم الدولة من الأعضاء الأصليين في الصندوق وفقا للمادة التاسعة المشار إليها بإبلاغه قبل بدء تعاملها معه بما إذا كانت تقبل تحمل الالتزامات التي نسبت عليها المادة الثامنة من اتفاق الصندوق السابق الإشارة إليها

وبالتالى تحصل من عملتها عملة قابلة للتحويل أم كتلت على العكس تريد الانتفاع بأحكام الفترة الانتقالية التى قررتها المادة التاسعة من الاتفاق وبالتالى يمكنها وضع القيود على المدفوعات والتحويلات الخاصة بالمعاملات الدولية الجارية . وبالرغم من أن الاختيار المفتوح أمام الدولة للخضوع إما لأحكام المادة الثامنة أو المادة التاسعة من اتفاق الصندوق كان مقررا فى الأصل للأعضاء الأصليين فيه فحسب فإن هذا الاختيار قد امتد فيما بعد ليشمل الأعضاء الجدد أيضا . وبالإضافة الى هذا فإن الفترة الانتقالية لم تنته بعد خمس سنوات من بدء الصندوق لعملياته ، أى فى أول مارس ١٩٥٢ ، كما كان مقررا بل إنها استمرت قائمة بعد هذا التاريخ .

أكثر من هذا فإن نظام القيود على الصرف خلال الفترة الانتقالية وفقا للمادة التاسعة كان يقصد به أن يكون نظاما مؤقتا واستثنائيا من الأصل العام الذى قررته المادة الثامنة ، وهو نظام القبلية للتحويل ، لكن ما حدث فعلا هو أن ما يزيد على ثلثي الدول الأعضاء فى الصندوق انمسا تنتع نظام القيود على الصرف وليس القبلية للتحويل مما يعنى أن هذا النظام قد أصبح فى الواقع هو القاعدة العامة وأن نظام القبلية للتحويل هو الاستثناء من القاعدة . إلا أنه يلاحظ ما سبق أن ذكرناه من أن الدول التى قررت القابلية للتحويل لعملياتها بالرغم من أنها لا تتجاوز ثلث أعضاء الصندوق فإن وزنها الاقتصادى العالى يفوق بكثير وزن الدول الأعضاء التى تفرض القيود على الصرف . وجهيو بالذكر أن قرار الدولة التى تخضع للمادة التاسعة بالانتقال منها الى المادة الثامنة وبالتالى الانتقال من نظام القيود على الصرف الى نظام القبلية للتحويل هو قرار لا رجعة فيه . مما يفسر التردد الكبير الذى تبديه الدول الخاضعة للمادة التاسعة لاتخاذ مثل هذا القرار . وينشر الصندوق تقريرا سنويا عن حالات القيود على الصرف . هو التقرير السنوى للرقابة على الصرف ، التى ما زالت تطبقها الدول خلال الفترة الانتقالية بمقتضى المادة التاسعة ، كما أنه يتشاور مع هذا الدول من أجل تخفيف هذه القيود تمهيدا لانتهاها كلية والانتقال الى نظام القبلية للتحويل وفقا للمادة الثامنة .

أما الاستثناء الثانى من القبلية للتحويل باعتبارها الأصل العام لنظام استقرار سعر الصرف فهو حالة العملات الفائرة . فقد نص اتفاق الصندوق على

أنه في حالة التهديد بوجود ندرة في عملة إحدى الدول ، فإنه يمكن للصندوق أن يعلن رسمياً أن هذه العملة تعتبر عملة نادرة . ومعنى هذا أن إعلان ندرة إحدى العملات هو أمر من اختصاص الصندوق وحده . ويلاحظ أن المعيار في اعتبار إحدى العملات عملة نادرة هو ندرة موارد أو موجودات الصندوق منها ، وليس ندرة موجودات الأعضاء من هذه العملة . وتترتب على إعلان الصندوق ندرة إحدى العملات آثار خطيرة للغاية ، إذ يسمح مثل هذا الإعلان للدول الأعضاء بأن تفرض قيوداً مؤقتة على حرية عمليات الصرف الخاصة بهذه العملة . وتختص كل دولة بتقدير طبيعة ومدى هذه القيود التي لا يجب أن تمس نظم سعر التبادل بأية حال . ويتعين على الدولة قبل أن تفرض مثل هذه القيود أن تتشاور مع الصندوق مقدماً ، لا أن تحصل على موافقته ، وأن تراعى ألا تكون القيود التي تفرضها اتسبى مما تبرره الأوضاع السائدة ، وأن ترفع هذه القيود حالما يعلن الصندوق رسمياً أن العملة محل البحث لم تعد عملة نادرة . وقد اعتبر النص الخاص بالعملات النادرة نصراً كبيراً للمفاوضين غير الأمريكيين في وقت إعداد اتفاق بريتون وودز الذين تمكنوا بهذا النص من الحصول على ترخيص بالتمييز ضد الدولار الأمريكي في المستقبل في حالة ما إذا استمرت الولايات المتحدة في تجميع الفوائض لديها . وقد بدأ في ذلك الوقت أن الولايات المتحدة قد أدركت أخيراً مسئوليتها الكبيرة كدولة دائنة لباقي دول العالم وذات فائض دائم ، حتى ذلك الوقت ، في علاقاتها الاقتصادية معها .

إلا أن النص الخاص بالعملات النادرة لم يطبق عملاً أبداً ، وذلك بالرغم من أن الدولار الأمريكي كان عملة نادرة عملاً من وجهة نظر باقي العالم لسنوات طويلة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية . والواقع أنه لا توجد أية دولة يمكنها أن تقبل إعلان أن عملتها قد أصبحت عملة نادرة لمسا يمينه هذا من الترخيص لباقي الدول بالتمييز ضد صادراتها . وفي الحقيقة فإن الصندوق نفسه لم يشمر في تلك السنوات بنقص في موجوداته من الدولارات . وذلك لأن حجم عملياته في بداية نشاطه لم يكن بالضخامة التي يمكنها أن تهدد هذه الموجودات . ويبدو أن الصندوق لم يرغب في خلق سابقة في موضوع العملات النادرة ، وتراجع أمام مخاطر الاضطراب الذي كان سينشأ حتماً في النظام النقدي الدولي نتيجة إعلانه عملة أكبر الدول المتقدمة عملة نادرة . ويظهر أن الاعتقاد الذي ما زال راسخاً هو أن دول المعجز ،

وليس دول الفائض ، هي التي ينبغي ان تلام عند حدوث اختلال في موازين المدفوعات . وبالرغم من رفض الصندوق اعلان الدولار الأمريكى عملة نادرة فقد سمح الى حد كبير بتخاذ مختلف الدول لاجراءات تمييزية ضده .

وحدة سعر الصرف : تعتبر وحدة سعر الصرف ، أى عدم تعدد أسعار صرف العملة الواحدة بحسب نوع المعاملة تجارية أم سياحية أم تحويلات رأسمالية أم غيرها ، من الخصائص الأساسية للقابلية للتحويل المميزة لنظام استقرار سعر الصرف . وينبغى التفرقة هنا بين الدول التى تخضع لحكم المادة الثامنة من اتفاق الصندوق . وهى دول العملات القابلة للتحويل ، والدول التى تخضع لحكم المادة التاسعة ، وهى دول الفترة الانتقالية . وقد سبق ان رأينا ان المادة الثامنة التى قررت نظام القابلية للتحويل قد نصت صراحة على عدم جواز التجاء الدولة العضو فى الصندوق التى تختار الخضوع لهذا النظام الى أسلوب تعدد أسعار الصرف . ولا شك ان واضعى اتفاق برينون وودز قد لاحظوا بحق ان أسلوب تعدد أسعار الصرف من شأنه اخلال عنصر اضطراب فى حركة المدفوعات الدولية . وزعزعة الثقة فى استقرار العملات بالنظر إلى السياسة التمييزية التى ينطوى عليها حينها هذا الأسلوب . ومع هذا فإنه إذا كانت الدولة تطبق أسلوب تعدد أسعار الصرف وقت انضمامها الى الصندوق . واخضارت مع هذا الخضوع لحكم المادة الثامنة فإنه يتعين عليها الدخول فى مشاورات مع الصندوق بهدف الالغاء التدريجى لهذا التعدد واتباع أسلوب وحدة الصرف فى نهاية الامر . اما إذا طرأت ظروف على الدولة التى تخضع لحكم المادة الثامنة وتتبع أسلوب وحدة الصرف من شأنها الجأها الى تعدد أسعار الصرف ، فإنه يجب عليها من اجل هذا الحصول على موافقة صريحة ومسبقه من الصندوق . وبالنسبة الى الدول التى تخضع لحكم المادة التاسعة من اتفاق الصندوق فقد سبق ان رأينا أنه يجوز لها ان تطبق أسلوب تعدد أسعار الصرف ، لكن الصندوق يملك فى هذه الحالة سلطة الرقابة والسيطرة على ان يكون هذا التطبيق لفترة مؤقتة محسب وتحتبه الأوضاع الاقتصادية بصفة عامة وحالة ميزان المدفوعات بصفة خاصة للدول المذكورة . وجدير بالذكر أنه لا توجد دولة متقدمة تطبق فى الوقت الحاضر أسلوب تعدد أسعار الصرف ، بل إنها تتبع كلها أسلوب وحدة الصرف .

تغيير سعر التعادل (تخفيض سعر الصرف) :

لا يعنى نظام استقرار سعر الصرف الذى اتى به صندوق النقد الدولى ، كما سبق ان رأينا ، جمود هذا السعر وعدم قابليته للتغيير . فاستقرار سعر الصرف لا يبنى ان يقف عائقا امام استمرار التقدم الاقتصادى والاجتماعى للدول الاعضاء فى الصندوق إذا ما كان من الضرورى لتحقيق هذا الاستقرار ان يتغير سعر الصرف . وهكذا اقر اتفاق بريتون وودز بإنشاء صندوق النقد الدولى مبدا تغيير سعر التعادل لمعاملات الدول الاعضاء فى الصندوق ، ولكن وفقا لقواعد محددة بكل دقة . وقد قصد بهذه القواعد تلافى تخفيضات سعر الصرف المفاجئة التى كانت تجربها الدول فى الثلاثينات على نحو منفرد إن لم يكن فوضوى مما تسبب فى خلق صعوبات امام حركة التجارة الدولية واضطرب فيها . ومن الممكن تغيير سعر التعادل للعملة اما فى اتجاه الارتفاع مما يعنى رفع سعر الصرف للعملة ، ولما فى اتجاه الانخفاض مما يعنى تخفيض هذا السعر . واذا كان رفع سعر صرف العملة إجراء نادر فان تخفيض هذا السعر هو على العكس إجراء شائع . ولم يتعرض اتفاق الصندوق لتغيير سعر التعادل برفع سعر الصرف بل قصر كل تنظيمه على حالة تغيير سعر التعادل بتخفيض سعر الصرف . ويعتبر تنظيم اتفاق "صندوق لتغيير سعر الصرف مثلا واضحا للرغبة فى التوصل الى حل وسط ما بين انصار الاحتفاظ بالدول بسيادتها الوطنية الكاملة فى المجال النقدى الخارجى وبين انصار التوسع فى سلطات الصندوق فى هذا المجال على حساب السيادة الوطنية للدول الاعضاء فيه .

وهكذا فان الدولة العضو فى الصندوق هى وحدها التى يمكنها ان تأخذ بزماء المبادرة باقتراح تغيير سعر التعادل لعملةا ، وبالتالي لا يمكن للصندوق ولا لاية دولة أخرى انتقدم بمثل هذا الاقتراح . لكن "قولة طائبة التخفيض تلزم بالتشاور مقدما مع الصندوق حول هذا الموضوع قبل اتخاذ أو تنفيذ أى قرار فيه . وهكذا أيضا فان الدولة لا تلزم بأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة التخفيض المقترح لسعر التعادل لعملةا لا تزيد عن ١٠ ٪ من سعر التعادل الاصلى . مع ملاحظة انه يحسب ضمن هذه النسبة كافة التغييرات السابقة فى سعر التعادل سواء فى اتجاه الرفع او الخفض . لكنه يجب على الدولة ان تأخذ موافقة الصندوق إذا كانت نسبة "مخفيض المقترح تتجاوز ١٠ ٪ من سعر التعادل الاصلى . وهكذا ايضا

فانه يتعين على الصندوق أن يتخذ قراره سواء بالموافقة على التخفيض المقترح أو بعدم الموافقة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ تقديم طلب التخفيض إليه وذلك إذا لم تتجاوز نسبة هذا التخفيض ٢٠ ٪ من سعر التعادل الأصلي ، لكنه لا يلتزم بهذا الأجل إذا ما زادت هذه النسبة عن ٢٠ ٪ / . وفي كل الحالات فانه لا يمكن للصندوق أن يستند في رفض الموافقة على طلب التخفيض الى اعتبارات تتعلق بالسياسة الداخلية للدولة سواء الاجتماعية أم العامة . وإذا ما عهدت الدولة العضو في الصندوق الى تغيير سعر التعادل لمعلتها بالرغم من اعتراض الصندوق على هذا التغيير فان اتفاق الصندوق ينص على حرمانها في هذه الحالة من حق الانجساء الى موارده اللهم الا اذا قرر الصندوق غير هذا . وقد طبق هذا الحكم على فرنسا على اثر تخفيضها لسعر التعادل للفرنك في يناير ١٩٤٨ بالمخالفة لاحكام اتفاق الصندوق .

وجدير بالذكر أن اتفاق الصندوق يسمح للدولة بنخفيض سعر التعادل لمعلتها دون الحصول على موافقة الصندوق اذا لم يكن من شأن هذا التغيير المساس بالمعاملات الدولية لأعضاء الصندوق . وقد وضع هذا الحكم في اتفاق الصندوق بناء على طلب الاتحاد السوفيتي من أجل تسهيل انضمام الدول الاشتراكية الى الصندوق وذلك على أساس أن سعر الصرف لمعاملات هذه الدول يعتبر بالأحرى ثمنا تحددته الاعتبارات الداخلية الخاصة بنخطيط الاقتصاد القومي وليس معيارا للقيمة في علاقات هذا الاقتصاد بالمعالم الخارجى . وبالرغم من استناد تشيكوسلوفاكيا في نزاعها مع الصندوق في عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٤ الى هذا الحكم فان مديري الصندوق لم يطبقوه عليها وانتهى الأمر باضطرارها الى الانسحاب من الصندوق في ٢١ ديسمبر ١٩٥٤ كما سبق أن رأينا .

وهناك شرطان هامان . احدهما شكلى والآخر موضوعى . يمين على الدولة التى تطلب تعديل سعر التعادل أن تسونفيهما حتى يكون طلب التخفيض سليما ومتقفا مع اتفاق صندوق النقد الدولى . اما الشرط الشكلى فهو أن تتشاور الدولة مسبقا مع الصندوق قبل تنفيذ قرارها بالتخفيض . لكن هذا الالتزام لم يراع دائما من الناحية التاريخية من قس الدول التى كثيرا ما خفضت اسعار التعادل لمعاملاتها دون المشور المسبق مع "صندوق وذلك بحجة أن السرعة واسرعة هما عنصران لا غنى عنهما لتحاج خفيض

سعر العملة . ولهذا فقد حل محل الالتزام المشار إليه من حيث الوانح المراقبة المستمرة والمتبادلة لتطوير أوضاع العملات المالية الرئيسية من قبل مجموعة المؤسسات المالية والنقدية العالمية . أما الشرط الموضوعي فهو أهم بكثير ولا غنى عنه لسلامة تخفيض سعر التعادل للعملة من وجهة نظر اتفاق الصندوق ، وهو يقضى بأنه لا يمكن للدولة أن تقترح تغيير سعر التعادل لمعلمتها إلا من أجل علاج « اختلال أساسي » . ولم يوضح اتفاق الصندوق ما هو المقصود بالاختلال الأساسي ، ومن ثم دارت مناقشات واسعة ما بين الاقتصاديين حول المقصود بهذا التعبير . ولم يتدخل مدير الصندوق بتفسير المقصود به إلا مرة واحدة في عام ١٩٤٦ بناء على طلب بريطانيا واعتبروا أن حالة بطالة واسعة ذات طابع مزمن تكون أحد العناصر المميزة للاختلال الأساسي . ومن الممكن اعتبار تعريف الاختلال الأساسي الذي أورده الاقتصادى الأمريكى المشهور في مجال العلاقات النقدية الدولية روبرت تريفيث في عام ١٩٤٧ تعريفا مرضيا . فقد عرف هذا الكاتب الاختلال الأساسي بأنه « اضطراب في اقتصاد الدولة خطير ومستمر إلى درجة أن التوصل من جديد إلى الأبقاء على مستويات مرضية من النشاط الاقتصادى ومن العمالة ومن الدخول أو الأبقاء على مثل هذه المستويات سيكون متعارضا مع المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات إذا لم يكن مصحوبا بإجراءات دفاعية حمائية خارجية مثل تغيير سعر صرف العملة أو المزيد من الضرائب الجمركية أو الرقابة على الصرف بقصد الحماية أو غير هذا » (١) .

وعندما يقتنع الصندوق بأن الدولة طالبة تخفيض سعر الصرف تعانى من اختلال أساسى فإنه ينعمن عليه إعطاء الموافقة على التخفيض المطلوب على النحو السابق الإشارة إليه . لكن اتفاق الصندوق لم يتعرض إلى الرقابة التى يمكن أن يمارسها الصندوق فيما يتعلق بنسبة التخفيض المطلوبة وما إذا كانت مبررة تماما ببدى الاختلال الذى تعانى منه الدولة طالبة للتخفيض . وقد قرر مدير الصندوق أنه يحل في اختصاصهم بحسب الاعتراض على نسبة التخفيض إذا ما كانت في نظرهم أقل من القدر اللازم

Triffin, Robert : «Fundamental Disequilibrium», in (١)
Readings in Money and Banking (Charles R. Whittlesey,
edt.), W.W. Norton & Company, INC., New York, 1952,
p. 450.

لعلاج الاختلال الأسلي . لكنه يلاحظ أن المخاطر السابقة باحتمال اقترح الدولة نسبة تخفيض أعلى من اللازم لعلاج الاختلال الذي تمتد منه تعد أكبر بكثير من تلك السابقة بالحالة العكسية . ومع هذا فإن الصندوق لا يملك شيئا حيال مثل هذه النسبة العالية .

ونشير أخيرا إلى أن اتفاق الصندوق قد نص على جواز تعديل أسعار تعادل عملات كافة الدول الأعضاء بنسبة واحدة وذلك بالأغلبية البسيطة لعدد أصوات هذه الدول وذلك بشرط أن يقبل هذا الإجراء كافة الأعضاء الذين تبلغ حصة العضو منهم ١٠ ٪ أو أكثر من الحصص في الصندوق مما يعنى إعطاء حق الفيتو على الموضوع محل البحث للولايات المتحدة وبريطانيا . أكثر من هذا فإن من حق كل دولة أن تعترض على مثل هذا الإجراء وذلك خلال الأيام الثلاثة التالية لاتخاذها . ولم يقدم الصندوق منذ انشائه وحتى الآن على اتخاذ قرار بتعديل كافة أسعار تعادل عملات أعضائه . وإذا ما اتخذ هذا القرار في يوم ما فغالبا الظن أنه سيكون في اتجاه رفع السعر الرسمي للذهب مما يعنى إبقاء أسعار التعادل بين كافة العملات على ما كانت عليه قبل اتخاذ القرار . وسيكون لقرار رفع أسعار التعادل آثار سياسية وعملية بعيدة المدى أظهرها التخفيف من أعباء الدول المدينة فيما يتعلق بخدمة ديونها عندما تمتد إلى سدادها بالذهب . وجدير بالذكر أن قرار الصندوق بإلغاء السعر الرسمي للذهب في يناير ١٩٧٥ السابق الإشارة إليه لم يتضمن تحديد أي سعر رسمي للذهب .

الاتجاه إلى موارد الصندوق :

تعتبر مساعدة صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء فيه على الاحتفاظ باستقرار أسعار صرف عملاتها من المهام الأساسية التي يتولاها الصندوق . والواقع أنه من الأفضل للنظام النقدي الدولي أن يمد الصندوق للدول التي تصادفها صعوبات مؤقتة في موازين مدفوعاتها يد المساعدة للتغلب على هذه العقبات من أن تترك مثل هذه الدول وشأنها مما لا يدع أملها مجالا سوى الاتجاه إلى تخفيض سعر صرف عملاتها أو فرض قيود مختلفة على الصرف فيها . وهكذا فقد تقرر حق الدولة العضو في الصندوق في أن تلجأ إلى موارده للاستعانة بها في التغلب على ما تمتد منه من مصاعب مؤقتة في علاقاتها النقدية الدولية . وتتكون موارد الصندوق بصفة أساسية من

حصص الدول الاعضاء فيه التى سبق لنا الإشارة إليها ، وكذلك من الموارد الخاصة للصندوق مثل العمولة التى يحصل عليها من معاملات الدول الاعضاء معه عندما تجا إلى موارده ، والعمولة التى يحصل عليها عندما يتعامل مع هذه الدول فى الذهب بيما وشراء ، والفائدة التى يحصل عليها نظير استثماره بضع مئات من الملايين من الدولارات بالذهب فى اذونات الخزنة الأمريكية . ويأخذ التجاء الدولة إلى موارد الصندوق شكلان رئيسيان : الأول والأقدم هو حقوق السحب العادية ، والثانى والأحدث هو اتفاقات المساعدة . لكن لهذا الالتجاء إلى موارد الصندوق بشكليه شروط وقواعد يجب على الدولة مراعاتها . ومن شأن تلك الشروط والقواعد أن تحد إلى حد كبير من حق الدولة فى الالتجاء إلى موارد الصندوق . ولهذا السبب فقد استحدث الصندوق نظاما جديدا عرف باسم حقوق السحب الخاصة سنفرد له الفصل التالى . كذلك فقد استحدث الصندوق نظاما خاصا لمساعدة الدول الصناعية المتقدمة عرف باسم الترتيبات العامة للاقتراض ، وكذلك نظاما لمساعدة الدول المنتجة للمواد الأولية عرف باسم نظام التمويل التعويضى لتقلبات الصادرات . وسنعرض فيما يلى لهذه النقاط كلها الواحدة بعد الأخرى .

حقوق السحب العادية : يمد تقديم صندوق النقد الدولى للدولة العضو فيه بناء على طلبها عملات الدول الأخرى الاعضاء فى مقابل تقديمها لعملتها الوطنية أو للذهب وفقا لقواعد محددة هو مهمة الصندوق باعتباره مؤسسة مالية . وعلى هذا تنص المادة الخامسة فقرة ثانية من اتفاق انشاء الصندوق . وتعنى هذه المهمة أن من حق الدولة العضو فى الصندوق السى تصادف صعوبات فى ميزان مدفوعاتها وترغب فى الالتجاء إلى موارده لمواجهة هذه الصعوبات أن تطلب منه شراء كمية معينة من عملات الدول الأخرى الاعضاء فيه وذلك فى مقابل دفع عملتها الوطنية ، وفى الوقت نفسه تلتزم هذه الدول بأن تشتري فى وقت ما فى المستقبل كمية معينة من عملتها الوطنية مساوية للكمية من عملات الدول التى حصلت عليها وذلك فى مقابل دفع قيمتها بالذهب أو بالعملات القابلة للتحويل . ومن الشائع أن يطلق على هذا الشكل من الالتجاء إلى موارد الصندوق تعبير حقوق السحب العادية أو بالمعنى الضيق للكلمة وذلك إشارة إلى ما تحصل عليه أو تحببه الدولة من الصندوق من عملات الدول الأخرى على النحو المشار إليه . أما صنة

العادية هنا للتمييز بين هذا الشكل وبين حقوق السحب الخاصة التي سنعرض لها في الفصل التالي . وجدير بالذكر أن تعامل الصندوق مع الدولة العضو فيه إنما يتم عن طريق الهيئات المالية والتقنية بالدولة مثل وزارة الخزانة أو البنك المركزي أو صندوق موازنة الصرف ولا يتم عن طريق الهيئات السياسية بها كوزارة الخارجية مثلا .

ويتبين من هذا الشكل الأول من شكلي الإنجاء الى موارد الصندوق ، أي حقوق السحب العادية ، أن الأمر لا يتعلق من الناحية القانونية البحث بقرض من العملات الأجنبية يقدمه الصندوق الى الدولة ، والصندوق نفسه لا يستخدم أبدا كلمة « قرض » هنا ولا يسمى ما يأخذه من مبالغ من الدولة في مقابل تقديمه لعملات الدول الأخرى « فائدة » بل « عوالة » . واذ فإن الصندوق لا يقوم ، من الناحية القانونية البحث ، إلا بعملية تبادل لعملات الدول الأعضاء فيه . لكنه من الناحية الاقتصادية والمالية البحث فإنه يمكن تحليل حقوق السحب العادية على أنها بمثابة قرض من العملات الأجنبية يقدمه الصندوق الى الدولة التي تحتاج إليه لمواجهة ما تصادفه من صعوبات مؤقتة في ميزان مدفوعاتها .

ولم ينص اتفاق الصندوق 'أ' على شراء الدولة المباشر والحل لعملات الدول الأخرى من الصندوق . فيما عرف بحقوق السحب العادية . للمساعدة المالية التي تتلقاها الدولة من الصندوق . إلا أن هذا الأسلوب لم ينسجم بالرونة الكافية . فمن جهة لم يكن أمام الصندوق سوى أياها ثلاثة لبحث طلب الدولة بالمساعدة ، ومن جهة أخرى لم تكن الدولة التي نمر بتزمة نقدية كبيرة ومفاجئة تستطيع أن تصبر أياها طويلة تبلغ الأسبوع تقريبا ما يس طلب المساعدة والتلقى الفعلي لمبالغ النقد الأجنبي التي يحتاجها للتدخل بقوة لمساعدة عملتها الوطنية ضد عمليات المضاربة التي تتعرض لها . ولإذ أنه فقد استحدث الصندوق أسلوبا أو شكلا جديدا لمساعدة الدول 'أ' الأعضاء منه هو أسلوب اتفاقات المساعدة .

اتفاقات المساعدة : يعتبر هذا الشكل الجديد للمساعدة المالية التي يمكن للصندوق أن يقدمها للدولة العضو فيه من التطورات الهامة في سياسة الصندوق . وقد أدخل هذا الشكل بقرار من مديري الصندوق في ١٣ فبراير ١٩٥٢ ينص على أنه يمكن للدولة أن تبدأ مشاورات مع الصندوق حول

مركزها العام ليس بهدف القيام بسحب مباشر وحال وانما بهدف الحصول على ضمان من الصندوق بأنها تستطيع ، اذا ما استدعى الامر ، ان تقوم بسحب وذلك خلال فترة من ستة الى اثني عشر شهرا مثلا . ويطلق على الطلب الذي تتقدم به الدولة الى الصندوق بالمساعدة على هذا النحو اتفاق المساعدة ، اى مساندة الصندوق للدولة ماليا اذا ما احتاجت اليها خلال فترة معينة مقبلة . ويحدد مديرو الصندوق بالاضافة الى مدة الاتفاق مبلغه ايضا ، اى المبلغ الذى يمثل الحد الاقصى لما تستطيع الدولة ان تسحبه من عملات للدول الاخرى فى الصندوق . وطوال مدة الاتفاق يمكن للدولة ان تسحب فى الحال ما تشاء من نقد اجنبى من الصندوق فى حدود مبلغ الاتفاق وذلك دون حاجة الى القيام باجراءات جديدة لديه . ويعتبر أسلوب اتفاق المساعدة اكثر مرونة وفعالية بكثير من أسلوب السحب العادى ، ولهذا فقد نجح نجاحا كبيرا واصبحت المبالغ التى تسحب بواسطته تفوق تلك التى تسحب بواسطة أسلوب السحب العادى فى بعض السنوات وذلك على الرغم من ان شروط وحدود كل من الاسلوبين واحدة كما سنرى حالا . والواقع ان اعلان قرار الصندوق بمساندة الدولة خلال فترة مقبلة ككيل بذاته بتقوية مركز عملتها فى سوق الصرف الاجنبى وتثبيط همة المضاربين عليها مما قد يمكن الدولة من الاستغناء عن اللجوء الى السحب فعلا من الصندوق . اكثر من هذا فان وجود اتفاق مساندة مع الصندوق يتيح للدولة فرصة افضل لعقد قروض خارجية مع الدول الاخرى ، بل ان بعض المنظمات المالية للدولة والحكومات والمقرضين من اشخاص القانون الخاص يجعلون من شروط اقراض بعض الدول وجود اتفاق بالمساندة بينها وبين الصندوق . وهكذا أصبحت اتفاقات المساعدة من الاساليب الفنية الرئيسية للتعاون النقدى الدولى فى الوقت الحاضر .

شروط الالتجاء الى موارد الصندوق : يخضع هذا الالتجاء لشروط او قواعد متعددة وواحدة سواء تعلق الامر بحقوق السحب العادية ام بانفاقات المساعدة ، وهكذا فان كل ما سنذكره الان خلاصا بالسحب انها ينصرف ايضا الى هذه الانفاقات . ويتعلق اول هذه الشروط بالعملة التى تطلب الدولة اللجوء الى موارد الصندوق سحبها ، اذ يشترط الا تكون هذه العملة قد اعلنت نادرة لانه لا يمكن للعملة المملونة نادرة ان تكون محلا لمعاملات بين الصندوق والدول الاعضاء فيه . وبعد هذا فان مديري الصندوق يقومون

باجراء مشاورات مع الدول المطلوب سحب عملاتها وذلك قبل اجراء السحب فعلا . ويتوقف اختيار العملات المسحوبة على عئدد من العوامل اهمها موجودات الصندوق من هذه العملات وحالة ميزان المدفوعات واحتياطيات الدول المطلوب سحب عملاتها . وبعد هذا يتقدم الصندوق الى الدولة طالبة السحب بتوصياته في هذا الخصوص التى وان لم تكن ملزمة فانونا الا انها تتبع دائما فى الواقع .

اما الشرط الثانى فيتعلق بالمبررات الاقتصادية التى تقسمها الدولة طالبة السحب ، اذ يتعين ان تثبت هذه الدولة انها فى حاجة الى العملات المطلوب سحبها للقيام بمدفوعات تتمشى مع احكام اتفاق الصندوق ومع اهدافه . وهكذا فان كل دولة تقرر الانتقال من نظام الفترة الانتقالية الى نظام القابلية للتحويل ، او تضع نهاية لنظام تعدد اسعار الصرف او تخفف منه ، او تتخطى عن الاجراءات النقدية التمييزية ، او تقسوم ببرنامج جساد للاستقرار الداخلى ستجد امامها احسن الفرص لقبول طلبها بالسحب من موارد الصندوق . وفى عام ١٩٥٥ دعا مديرو الصندوق الدول الى الدخول فى مشاورات بهدف الفاء اتفاقيات الدفع الثنائية وتحرير مدفوعاتها الجارية واعلنوا انهم سيكونون مستعدين فى هذه الحالة لتسهيل التجاء هذه الدول الى موارد الصندوق .

اما الشرط الثالث فيتعلق بهوقف الدولة طالبة السحب فى الصندوق ، اذ يشترط الا تكون هذه الدولة قد ارتكبت مخالفات لاحكام الصندوق مثل تغيير سعر التعامل لعملاتها رغم اعتراض الصندوق . كذلك فانه يتعين الا يترتب على السحب ان يمتلك الصندوق من عملة الدولة صاحبة السحب اكثر من ٢٠٠ ٪ من حصة هذه الدولة منه ، فضلا عن انه لا يجوز نهسا ان تسحب خلال عام واحد اكثر من ٢٥ ٪ من هذه الحصة . واذا اخذنا مثالا دولة يبلغ حجم حصتها فى الصندوق ١٠٠ مليون دولار فتمت ربحها كما هى العادة فى شكل ذهب والباقى فى شكل عملتها الوطنية فان مثل هذه الدولة لا يمكنها ان تسحب من الصندوق من العملات الاجنبية اكثر من ١٢٥ مليون دولار . ويمثل هذا المبلغ الفرق بين مثلى حصة الدولة (٢٠٠ مليون دولار) وما دفعته من حصتها فى صورة عملتها الوطنية (٧٥ مليون دولار) . ويمكن لهذه الدولة ان تسحب ٢٥ مليون كحد اقصى فى السنة من المبلغ المذكور . واذا حدث ان كانت عملة الدولة طالبة السحب قد سبق وان سحب مبلغ

منها من الصندوق بواسطة الدول الأخرى فسيمنى هذا نقص موجودات الصندوق من هذه العملة ، وبالتالي سيزداد المبلغ الذى يمكن للدولة ان تسحبه من عملات الدول الأخرى . وعلى هذا فانه لو كان قد سحب مبلغ ٥٠ مليون دولار من عملة الدولة من المثال المذكور بواسطة الدول الأخرى فسيرتفع المبلغ الذى يمكنها ان تسحبه من ١٢٥ الى ١٧٥ مليون دولار . ويلاحظ انه فيما يتعلق بطلب الدولة سحب مبلغ فى شكل عملات أخرى لا يجاوز شريحة الذهب فى حصتها ، أى مبلغ ٢٥ مليون دولار فى المثال محل البحث ، فان الصندوق يجيب هذا الطلب فى الحال ودون مناقشة . ولهذا السبب فان غالبية الدول تدخل حق السحب هذا فى احتياطاتها النقدية ، وهو ما تدير عليه احصائيات الصندوق . وبعد هذا فان باقى المبلغ الذى يمكن للدولة ان تسحبه ، أى مبلغ ١٠٠ مليون دولار فى المثال محل البحث ، يقسم الى شرائع أربع بحسب ما إذا كان السحب يؤدى الى زيادة موجودات الصندوق من عملة الدولة الى ١٢٥ أو ١٥٠ أو ١٧٥ أو ٢٠٠ مليون دولار . وبالنسبة الى هذه الشرائع الأربع فان طلب السحب يخضع لفحص متزايد فى دقته بالانتقال من شريحة الى أخرى صمودا ، وهو فحص غايته التاكيد من ان الدولة قد قامت بكل ما يمكنها من اجل معالجة الصعوبات التى الجأتها الى موارد الصندوق . ويلاحظ انه بالنسبة الى المبلغ من عملة الدولة الذى تسحبه الدول الأخرى من الصندوق ، مثل مبلغ الخمسين مليون دولار فى المثال محل البحث ، فان الصندوق يلتزم باجبة طلب الدولة للسحب من عملات الدول الأخرى فى حدوده ، أى فى حدود هذا المبلغ ، وذلك فى الحال ودون مناقشة ، تماما كما هو الشأن فيما يتعلق بالسحب فى حدود شريحة الذهب فى حصة الدولة لدى الصندوق . وفى حالة اتفاق المساعدة ، فان الصندوق يطلب من الدولة الطرف فى الاتفاق ان تتعهد بمراعاة ما يسمى ببرنامج تثبيت فيها ، ويرسل الصندوق بصفة دورية بعض خبرائه للتأكد من هذه المراعاة . الا انه يلاحظ انه باستطاعة الصندوق ان يخفف بعض الشيء من هذه القيود على التجاء الدولة الى موارده . وهو يعتمد على الأخص الى التجاوز عن شرط عدم زيادة السحب خلال عام واحد عن ربع حصة الدولة فى الصندوق . لكن الصندوق لم يتجاوز الاندرا عن شرط عدم تجاوز موجوداته من عملة الدولة ٢٠٠ ٪ من حصتها ، وهو لم يمسد الى هذا التجاوز الا بالنسبة الى الكول النامية فى نطاق التمويل التوعيفي لتقلبات الصادرات ، والذى سنعرض له بعد قليل . وفى يناير ١٩٧٦ تقرر زيادة كل شريحة من الشرائع الأربع للسحب من الصندوق بنسبة ٤٥ ٪ .

أما الشرط الرابع فخاص بالمعاملات النقدية التي تطلب الدولة السحب للقيام بها . فيشترط أن تستخدم الدولة المبالغ المسحوبة من الصندوق من أجل تدعيم عملتها في أسواق الصرف الحالية ولعلاج العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها . وهكذا فإنه لا يمكن للدولة استخدام هذه المبالغ لمواجهة حركات هامة ومستمرة لخروج رؤوس الأموال منها . وقد حدد الصندوق في عام ١٩٦٢ سياسته في هذا الشأن بأنه لا يعترض على استخدام المبالغ المسحوبة لتعويض الآثار الضارة الناتجة عن حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل ، وبالتالي ينصب الاعتراض على استخدام هذه الأموال لمواجهة حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل .

أما الشرط الخامس والآخر فخاص بالتزام الدولة باعادة شراء عملتها من الصندوق . فكما سبق أن ذكرنا تلزم الدولة التي تقوم بسحب مبلغ ما من عملات الدول الأخرى من الصندوق في مقابل عملتها بأن تعيد شراء هذه العملة ذاتها في مقابل دفع عملات الدول الأخرى في وقت ما في المستقبل مما يعنى سدادها للمبلغ الذي سبق أن سحبه من الصندوق . ويجد هذا الالتزام تبريره في وجوب احتفاظ الصندوق على 'دوام بسبولة كافية بالنسبة لعملات كافة الدول الأعضاء فيه . مما يحتم أن يكون شراء إحدى الدول لبعض العملات من الصندوق هو لمدة مؤقتة فحسب . أيضا يجد تبريره في وجوب تحقيق الصندوق لنوع من التوازن ما بين موجوداته من مختلف عملات الدول أعضائه ، وذلك لضمان حسن قيامه بعملياته النقدية . وهكذا تلزم الدولة المدينة نتيجة لقيامها بسحب مبلغ ما في شكل عملات الدول الأخرى بأن تسدد جزء من هذا المبلغ في نهاية كل سنة مالية للصندوق . وذلك في الحدود التي يتحسن فيها مركز الاحتياطى من النقد الأجنبى الذى تملكه . لكن هذا لا يعنى إمكان أرجاء الدولة المدينة التي لا يتحسن مركز احتياطياتها من النقد الأجنبى سداد ما سبق أن سحبه من مبالغ من الصندوق الى ما لا نهاية ، إذ أنه يحتم على هذه الدولة أيضا ، وفقا لقرار من مديري الصندوق ، أن تسدد ما سحبه خلال فترة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات من تاريخ قيامها بالسحب . ويشترط ألا يؤدى السداد في شكل عملة ما الى أن تزيد موجودات الصندوق منها عن ٧٥ ٪ من حصة الدولة صاحبة هذه العملة في الصندوق .

الترتيبات العامة للاعتراف : اضاف الصندوق في عام ١٩٦٢ ١

ما يقدمه من موارده المالية من مبالغ الى الدول الاعضاء فيه سواء عن طريق حقوق السحب العادية او اتفاقات المساعدة طريقة جديدة لمساعدة من يحتاج من مجموعة محدودة من اعضائه الى قروض بالنقد الاجنبي لتدعيم مركز عملته الوطنية في مواجهة عمليات المضاربة عليها . وتتميز الطريقة الجديدة هذه ، والتي اطلق عليها الترتيبات العامة للاقتراض ، عن الطريقتين السابقتين بأن الصندوق لا يقدم فيها أية مبالغ من موارده المالية الخاصة الى الدول الاعضاء وانما يقوم فقط بمهمة الوسيط ما بين مجموعة الدول العشر الصناعية الغنية عندها تريد احدى هذه الدول ان تقترض من دولة اخرى . وقد عرفت مجموعة هذه الدول باسم « نادي العشرة » او « نادي باريس » حيث وقع الاتفاق الخالص بالترتيبات العامة للاقتراض في ٢٤ أكتوبر ١٩٦٢ . والدول العشر المذكورة هي الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان وانجلترا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وبلجيكا وهولندا والسويد .

ويمتضى الترتيبات العامة للاقتراض يستطيع اى عضو في هذا النادي ان يلجأ الى عضو آخر عن طريق الصندوق والحصول منه على مساعدة مالية في شكل قرض وذلك بالإضافة الى ما يحصل عليه من الصندوق وفقا لطريقتى حقوق السحب العادية واتفاقات المساعدة . ويتمتع اعضاء النادي باقتراض من يحتاج منهم الى مساعدة مالية عن طريق الصندوق لتدعيم مركز عملته في حدود وبشروط معينة ، وقد بلغت الاموال المخصصة لهذه المساعدة والتي أبدت الدول العشر استعدادها لتقديمها ستة مليارات من الدولارات . وترد المبالغ المقرضة عن طريق الصندوق ايضا خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة اعوام وتتحمل بفائدة منخفضة نسبيا . وبالرغم من ان الصندوق لا يملك أية سلطة رقابية مباشرة في موضوع قرار الدول المطلوب الاقتراض منها بالموافقة على منح القرض المطلوب او عدم منحه فان الصندوق يقوم بضمان القروض الممنوحة : وبالتالي تستطيع الدولة المقرضة وفقا للترتيبات العامة للاقتراض ان تطلب من الصندوق نفسه سداد القرض الممنوح . كذلك يقوم الصندوق بتنسيق عملية المساعدة المالية بين الدول العشر . وقد استفادت بريطانيا على وجه الخصوص من هذه الترتيبات العامة للاقتراض وعلى الأخص في نوفمبر ١٩٦٤ عندما تم تدبير مبلغ ثلاثة مليارات من الدولارات في اطار هذه الترتيبات لاتخاذ الاسرليني من عمليات المضاربة التي تعرض لها في ذلك الوقت . ويلاحظ انه بالرغم من ان سويسرا ليست عضوا

في الصندوق فانها قد اشتركت بببلغ مائتى دولار في الترتيبات العامة المذكورة وذلك في عام ١٩٦٤ .

التمويل التعويضى لتقلبات الصادرات : بدأ الصندوق هذا التمويل

في عام ١٩٦٣ ثم ادخل عليه عدة تحسينات في عام ١٩٦٦ . والهدف من هذا التمويل هو مساعدة الدول النامية على وجه الخصوص المنتجة لمواد اولية يصدر الجزء الاكبر منها على مواجهة الصعوبات المؤقتة في موازين مدفوعاتها الناشئة عن تقلب اسعار الصادرات في الاسواق العالمية . ولما كان النقص في حصة هذه الدول من النقد الاجنبى عندما تنخفض اسعار صادراتها هو نقص مؤقت وليس اسلميا مما لا يدعو الحاجة معه الى اجراء تخفيض في اسعار صرف عملاتها فقد اقتضى الامر تدخل الصندوق لمساعدة هذه الدول ماليا في مثل تلك الاحوال وذلك بالسماح لها بالالتجاء الى موارد الصندوق بطريقة خاصة خلاف الطريقتين العاديتين السابقتين الاشارة اليهما ، وهما حقوق السحب العادية واتفاقات المساندة . وقد عرفت هذه الطريقة الخاصة باسم التمويل التعويضى لتقلبات الصادرات . ويأخذ هذا التمويل شكل حقوق جديدة للسحب تملكها الدولة بالاضافة الى حقوق السحب العادية وذلك في حدود ٢٥ ٪ من حجم حصتها في الصندوق مما يعنى رفع الحد الاقصى لما يجوز ان يحوزه الصندوق من عملة الدولة من ٢٠٠ ٪ الى ٢٢٥ ٪ . اما شروط استخدام الدولة لحق السحب الجديد فهي نفسها الشروط المقررة لحقوق السحب العادية . بالإضافة بالطبع الى وجوب إثبات الدولة طالبة السحب ان الصعوبات النكسبة الخارجية التى تعانيتها هي صعوبات ذات اجل تصير مردها ظروف متعلقة بانخفاض اسعار صادراتها وخارجة عن إرادتها الى حد كبير . كذلك يتعين ان تتعاون الدولة مع الصندوق من اجل وضع نهلية للصعوبات المذكورة .

إلا انه نحت مخططا لمطالبات الدول النامية بالنموذج في التمويل التعويضى لتقلبات الصادرات وتسهيل شروطه وبناء على توصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في جنيف في عام ١٩٦٤ وافق الصندوق في عام ١٩٦٦ على رفع نسبة الا ٢٥ ٪ المشار اليها الى ٥٠ ٪ مع اشتراط أنه فيما عدا حالات ندرة النقد الاجنبى الناتجة عن كوارث طبيعية وأزمات

خطيرة فانه لا يجوز أن يتجاوز المبلغ المسحوب عن طريق التمويل السوفى ٢٥ ٪ من حصة الدول وذلك خلال فترة اثني عشر شهرا . وفى عام ١٩٧٥ . وافق الصندوق مرة أخرى على رفع نسبة الـ ٥٠ ٪ المذكورة الى ٧٥ ٪ / ، ونسبة الـ ٢٥ ٪ إلى ٥٠ ٪ . ويشترط لموافقة الصندوق على هذه الحقوق الجديدة للسحب أن يتأكد من أن الدولة طالبة السحب قد تعاونت معه فى الماضى تعاملونا دائما لعلاج الصعوبات فى ميزان مدفوعاتهما . كذلك اعترفت حقوق السحب الخاصة بالتمويل التعويضى نظاما خاصا مستقلا عن حقوق السحب العادية ، مما يعنى عدم تطبيق الشروط والمعايير التى يتطلبها الصندوق للموافقة على الحقوق الأخيرة على الحقوق الأولى ، وبالتالي إمكان أن تقوم الدولة بسحب عادى ، وفى الوقت نفسه بسحب وفقا للتمويل التعويضى دون حاجة إلى أن يتعرض طلبها هذا لفحص بالغ فى دقته كما هى الحال بالنسبة إلى الشرائح العليا فى حقوق السحب العادية على النحو السابق الإشارة إليه . ويمبارة أخرى فإن السحب الذى تقوم به الدولة وفقا للتمويل التعويضى لا يؤخذ فى الاعتبار عند بحث طلباتها بالسحب وفقا لحقوق السحب العادية . أخيرا فقد تقرر أن يوصى الصندوق الدولة التى تسحب منه وفقا للتمويل التعويضى بسداد ما سحبته دوريا بمبالغ لا تتجاوز نصف الزيادة المتحققة فى أسعار حصيدا صادراتها . وقد أكدت هذه الرابطة بين طريقة السداد وتحسن حصيدا الصادرات أن السرب التعويضى إنما يقصد به المساعدة على مواجهة التقلبات لعارضة فى حصيدا الصادرات للدولة . ولا شك أن التمويل التعويضى لتقلبات الصادرات يعتبر وجها هاما جديدا من وجوه النشاط المالى لصندوق النقد الدولى .

وقد أضاف الصندوق إلى كل ما تقدم تمهيلات أخرى للدول الأعضاء فيه يمكنها بموجبها أن تلجأ الى موارد الصندوق فى حالة مواجهتها لمعجز متوسط الأجل فى موازين مدفوعاتهما ، وهى تسمى التسهيلات الممتدة . وكذلك لمواجهة الاختلالات الخطيرة فى مدفوعاتهما الدولية ، وهى تسمى التسهيلات المالية الإضافية .

المراجع فى استقرار سعر الصرف كنظام نقدى دولى جيد :

Aufrecht : The International Monetary Fund, op. cit., pp.

44-48, 49-72.

- Barre : **Economie politique, tome II, op. cit., pp. 730, 731-733.**
- Benham : **Economics, op. cit., pp. 514-515.**
- Byé : **Relations économiques internationale, op. cit., pp. 616-622, 623-626.**
- Carreau : **Le fonds monétaire international, op. cit., pp. 21-24, 43-44, 46-49, 111-158, 167-171, 178-207.**
- Croome : **Introduction to Money, op. cit., pp. 192-195.**
- Dargens et Tomiche : **L'Or et son Avenir, op. cit., pp. 80-81.**
- Day : **Outline of Monetary Economics, op. cit., pp. 531-537.**
- Ellsworth : **The International Economy. op. cit., pp. 442-444.**
- Enke and Salera : **International Economics, op. cit., pp. 570-581.**
- Fisher : **Money and Banking, op. cit., pp. 368-369.**
- Gordon : **International Trade, op. cit., pp. 396-402.**
- Guillon : **Economie politique, tome II, op. cit., pp. 617-618, 620-622.**
- Harrod : **International Economics, op. cit., pp. 172-176.**
- L'Huillier : **Théorie et pratique de la coopération monétaire internationale, op. cit., pp. 396-406.**
- James : **Economics, Basic Problems and Analysis, op. cit., pp. 568-569.**
- James, Emile : **Problèmes monétaires d'Aujourd'hui, op. cit., pp. 376-380.**
- Killough and Killough : **International Economics, op. cit., pp. 212-214.**

- Kindelberger : **International Economics**, op. cit., pp. 513-516.
- De Kock : **Central Banking**, op. cit., pp. 293-294, 295-301.
- Krause : **The International Economy**, op. cit., pp. 335-354.
- Kurihara : **Monetary Theory and Public Policy**, op. cit., pp. 342-356.
- Meerhaeghe : **International Economic Institutions**, op. cit., pp. 102-112.
- Mossé : **Les problèmes monétaires internationaux**, op. cit., pp. 261-266.
- Robinson, Boehmler ; Gane and Farwell : **Financial Institutions**, op. cit., pp. 694-696.
- Samuelson : **Economics**, op. cit., pp. 687-688.
- Schelling : **International Economics**, op. cit., pp. 101-103, 105-106.
- Scammell : **International Monetary Policy**, op. cit., pp. 155-170.
- Snider : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 89-102.
- Steiner and Shapiro : **Money and Banking**, op. cit., pp. 638-641.
- Stokes and Arlt : **Money, Banking and the Financial System**, op. cit., pp. 475-481, 482-484.
- Wells : **International Economics**, op. cit., pp. 218-219, 228-233.
- Yeager : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 348-357.
- IMF Survey : **Supplement on the Fund**, Septembre 1979, op. cit., pp. 7-11

المطلب الرابع

العودة إلى القبلية التحويل

« اتحاد المدفوعات الأوربي »

تعتبر القبلية للتحويل ، أى قبلية العملة الورقية للدولة للتحويل بحرية إلى العملات الورقية للدول الأخرى ، وما يترتب عليها من تسوية متعددة الأطراف للمدفوعات الدولية ركنا أساسيا من أركان نظام استقرار الصرف الذى أتى به صندوق النقد الدولى كما سبق أن رأينا . وقد تحققت هذه القبلية للتحويل بالنسبة إلى العدد الأكبر من دول أوروبا الغربية فى آخر عام ١٩٥٨ وذلك بفضل « اتحاد المدفوعات الأوربي » الذى أنشئ باتفاق وقع فى ١٩ سبتمبر ١٩٥٠ ما بين الدول السبع عشرة الآتية : المملكة المتحدة ، فرنسا ، أيرلندا ، ألمانيا الاتحادية ، أيسلنده ، إيطاليا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبرج ، الدانمرك ، النرويج ، السويد ، النمسا ، سويسرا ، اليونان ، تركيا ، البرتغال . وقد بدأت عمليات الاتحاد النقدية ما بين الدول الأعضاء بأثر رجعى من أول يوليو من نفس العام ما عدا بالنسبة إلى سويسرا حيث بدء العمل به من أول نوفمبر من العام نفسه . وقد تمكن الاتحاد من بدء عملياته بفضل مبلغ ٣٥٠ مليون دولار تقدمته الولايات المتحدة .

وقد كان الهدف الجوهرى للعمليات النقدية للاتحاد هو مساعدة الدول أعضائه على تسوية المدفوعات فيما بينها على أساس متعدد الأطراف تمكينا لها فى نهاية الأمر من جعل عملاتها قبلية للتحويل ليس إلى بعضها فحسب وإنما إلى عملات كافة الدول الأخرى . وقد استعمل الاتحاد فى القيام بهذه العمليات بينك التسويات الدولية الذى أنشئ فى عام ١٩٣٠ لتسهيل عملية تمويل التعميمات المستتية ولتدعيم وتنسيق التعاون ما بين البنوك المركزية بالنسبة إلى وجوه نشاطها المالية والنقدية الدولية . وفى كل شهر كان البنك يقوم بعملية تعويض تلقائى للأرصدة الدائنة والمدينة للمدفوعات المتبادلة التى حققتها كل دولة من الدول الأعضاء فى الاتحاد فى معاملاتها الاقتصادية مع باقى هذه الدول . وقد كانت عملات الدول المذكورة

(م ٢٢ - العلاقات الاقتصادية الدولية)

قابلة للتحويل فيما بينها ، في حدود نظام تسوية العجز أو الفائض الذي سنعرض له حالا ، على أساس معدل ثبت استنادا إلى الدولار الأمريكي الذي استخدم كوحدة حسابية مشتركة لتسوية المدفوعات بين هذه الدول . وعندما كان مجموع الأرصدة الدائنة لأحدى الدول في مواجهة الدول الأخرى مجتمعة يفوق مجموع أرصدة المدينة قبلها كانت تعتبر دائنة دائنية صافية في مواجهة الاتحاد بالفرق بين هذين المجموعين ، وفي الحالة العكسية كانت الدولة تعتبر مدينة مديونية صافية في مواجهة الاتحاد . وبطبيعة الحال فقد كان مجموع الدائنية الصافية التي يحقها بعض دول الاتحاد مساويا تماما لمجموع المديونية الصافية التي كانت يلتزم بها البعض الآخر من هذه الدول ، تماما كما هي الحال في غرامة المقاصة بالبنك المركزي .

وتمكينا للدول المدينة من تسوية ديونها فقد صعدت الدول الدائنة إلى إعطائها ائتمانا عن طريق الاتحاد وذلك في حدود حصتها لديه ، وكان حجم هذه الحصص هو نفسه إجمالي الرصيد الدائن أو المدين الذي يمكن للدولة ان تحققه في مواجهة الدول الأخرى مجتمعة في أي شهر من الشهور . وتقررت إعادة سنوية قدرها ٢ ٪ على الائتمان الذي تقدمه الدولة الدائنة للاتحاد على هذا النحو تنفع ذهابا . أما الفائدة التي كانت تنفعها الدولة المدينة عن الائتمان الذي تحصل عليه من الاتحاد فقد كانت تصاعدية . وفي البداية لم تكن الدولة التي تحقق عجزا صافيا تلتزم بتسويته بالذهب أو بالدولارات ، بل كانت تستطيع ان تسويه بواسطة الائتمان الذي كانت تنلقاه عن طريق الاتحاد كما ذكرنا حالا . لكنه ما لبث ان تقرر التزام مثل هذه الدولة بتسوية جزء من العجز بالذهب أو بالدولارات والجزء الآخر بواسطة الائتمان الذي تحصل عليه عن طريق الاتحاد . وقد تزايد الجزء من العجز الذي يتعين تسويته بالذهب أو بالدولارات بمرور الوقت وذلك هنا للدول ذات العجز على تحسين موقفها وزيادة صادراتها إلى سائر دول الاتحاد حتى تحقق لنفسها متحصلات إضافية في مواجهتها تسمح بتخفيف العجز الذي تملأ منه وكذلك منعا للدول ذات العجز من حل مشكلاتها الخاصة بالذهب والدولار على حساب باقي الدول الأخرى في الاتحاد . وبالطبع فإن الجزء الذي كانت دول العجز تسويه بالذهب أو بالدولارات كان هو نفسه الجزء الذي كانت دول الفائض تنلقاه ذهابا أو بالدولارات في مقابل جزء مما تحققه من فائض ، أما الجزء الآخر من الفائض فكانت تمنع به ائتمانا لدول العجز عن طريق الاتحاد كما ذكرنا حالا . وفي اول اغسطس

١٩٥٥ بلغ ما يسوى من المعز أو الفانض بالذهب أو بالدولارات ٧٥ ٪
من اجمالى الرصيد المدين أو الدائن الذى تحققه إحدى دول الاتحاد فى
مواجهة باقى دوله . وقد نجح الاتحاد نجاحا كبيرا فى القيام بعملياته وتمكن
من تسوية ما يقرب من ٢٠ ٪ من حجم التجارة الدولية على أساس متعدد
الاطراف .

ولما كان القصد من إنشاء اتحاد المدفوعات الأوربي هو أن يكون
تنظيما مرحليا يحرر التجارة بين الدول أعضائه من قيود التسوية الثنائية
للمدفوعات الدولية ويهدد لقابلية عملاتها للتحويل والتسوية متعددة
الاطراف مع كافة الدول الأخرى فقد كلت الحاجة إلى الاتحاد تضمف فى
الحدود التى ينجح فيها فى أداء مهمته الكبرى هذه . وبالفعل فى ٢٧
ديسمبر ١٩٥٨ تمكنت دول الاتحاد كلها ، ما عدا اليونان وتركيا ، من تقرير
قابلية عملاتها للتحويل إلى عملات كافة الدول الأخرى بالنسبة للمعاملات
الجارية . وهكذا انتهى الاتحاد فى ذلك التاريخ وحل محله « الاتفاق النقدي
الأوربي » الذى كان قد سبق أن وقع فى ٥ أغسطس ١٩٥٥ بين الدول
أعضاء الاتحاد . وقد كان الهدف من هذا الاتفاق هو إتاحة تعاون نقدي
بين الدول أعضائه يتلام مع مرحلة القابلية للتحويل الجديدة وتقديم الثمان
تصير الأجل ، عن طريق « الصندوق الأوربي » الذى تكون براسمال قدره
٦٠٠ مليون دولار ، إلى الدول التى تملئ من صعوبات فى موازين مدفوعات
ما يمكنها من مواجهة هذا المعز والإبقاء على قابلية عملاتها للتحويل .
وقد قصد بالاتفاق المذكور فى الواقع أن يكون ضمانا يمكن الاعتماد عليه فى
حالة تعرض استقرار عملة إحدى الدول أعضائه إلى تهديد جدى .

المراجع فى المودة إلى القابلية للتحويل :

Barre : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 575-581.

Benham : *Economics*, op. cit., pp. 512-513.

Byé : *Relations économiques internationales*, op. cit., p. 622.

Cairncross : *Introduction to Economics*, op. cit., pp. 589-591.

Croome : *Introduction to Money*, op. cit., pp. 182-189.

- Day : *Outline of Monetary Economics*, op. cit., pp. 515-519.
- Ellsworth : *The International Economy*, op. cit., pp. 444-445.
- Enke and Salera : *International Economics*, op. cit., pp. 622-628.
- Gordon : *International Trade*, op. cit., pp. 402-404.
- Guitton : *La monnaie*, op. cit., pp. 546-547, 547-548.
- : *Economie politique*, tome II, op. cit., pp. 618-620.
- Hanson : *Monetary Theory and Practice*, op. cit., pp. 317-318.
- L'Huillier : *Théorie et pratique de la coopération économique internationale*, op. cit., pp. 265-290, 422-433, 485-505.
- James, Emile : *Problèmes monétaires d'Aujourd'hui*, op. cit., pp. 364-368, 380-385.
- Killough and Killough : *International Economics*, op. cit., pp. 218-219, 223-224.
- Nevin : *Textbook of Economic Analysis*, op. cit., pp. 435-437.
- Robinson ; Boehmmler ; Gane and Farwell : *Financial Institutions*, op. cit., pp. 696-679.
- Schelling : *International Economics*, op. cit., pp. 298-306.
- Scammell : *International Monetary Policy*, op. cit., pp. 274-314.
- Stokes and Arlt : *Money, Banking and the Financial System*, op. cit., pp. 492-493.
- Yeager : *International Monetary Relations*, op. cit., pp. 359-377.

الفصل الثاني

السيولة الدولية

تركز جزء كبير من النقاش الدائر في مجال العلاقات النقدية الدولية في السنوات الأخيرة في موضوع السيولة الدولية . وعلى الصعيد العملي فقد شهدت بداية السبعينات خلق مقادير كبيرة من هذه السيولة في نطاق صندوق النقد الدولي في شكل ما عرف بلسم حقوق السحب الخاصة . وسنخصص لموضوع السيولة الدولية المبحث الأول من هذا الفصل ولحقوق السحب الخاصة المبحث الثاني . وعلى هذا ينقسم الباب الحالي إلى مبحثين :

المبحث الأول : في موضوع السيولة الدولية .

المبحث الثاني : في حقوق السحب الخاصة .

المبحث الأول

موضوع السيولة الدولية

يقصد بالسيولة الدولية مجموعة وسائل الدفع أو الأصول المقبولة دوليا والتي تستخدم في تسوية أو سداد قيم المنتجات من سلع وخدمات المتفاعلة ما بين مختلف الدول . وعادة ما تعرف مجموعة وسائل الدفع أو الأصول هذه بالاحتياطيات الدولية .

عناصر السيولة الدولية :

تتكون هذه السيولة ، او مجموعة وسائل الدفع المقبولة دوليا او الاحتياطيات الدولية ، من عناصر او اشكال ثلاثة : الاول هو الذهب ، والثاني هو بعض العملات الأجنبية القوية التي تسمى عملات الاحتياطي الدولية او العملات المفتاح ، والثالث والآخر هو حقوق الدولة في السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي .

اما الذهب فهو أكثر عناصر او اشكال السيولة الدولية طلبا من قبل الدول كلفة ، فالسبائك الذهبية تعتبر سلعة مقبولة على المستوى العالمى كله لتسوية أى نوع من انواع المبادلات الاقتصادية الدولية ، اى لسداد قيمة أية سلعة او خدمة من السلع والخدمات محل التبادل الدولى . وهناك مصدران لتخذية الاحتياطي العالمى من الذهب في العالم القريب : اولهما هو الانتاج الجديد من الذهب وعلى الأخص في جنوب افريقيا ، والثانى هو مبيعات الاتحاد السوفيتى من الذهب والتي زادت بصفة خاصة في عامى ١٩٦٢ و ١٩٦٥ لتمويل وارداته الضخمة من القمح من الولايات المتحدة وكندا . وليس معنى هذا أن كل ما ينتج من الذهب يضاف إلى الاحتياطي العالمى منه ، فغالواتع هو أن جزءا كبيرا من هذا الانتاج يكتنز بواسطة الأفراد او يجد طريقه إلى الصناعة .

واما عملات الاحتياطي الدولية فهي عبارة عن العملات الوطنية ذاتها للدول المسيطرة اقتصاديا والتي تثقل الدول الأخرى على الاحتفاظ بها باعتبارها بديلة عن الذهب وقادرة على القيام بدوره في تسوية المدفوعات

الدولية بالذات بسبب قبولها العام من كافة الدول كوسيلة صالحة نسبيا للدفع ولسداد الالتزامات على المستوى العالمي . وحتى قيام الحرب العالمية الاولى كان الجنيه الاسترليني هو عملة الاحتياطي الدولية بلا منازع ، ثم بدأ الدولار الأمريكي منذ ذلك الوقت يأخذ مكانته الى جانب الاسترليني كعملة احتياطي دولية . وعقب الحرب العالمية الثانية أخذت أهمية هذا الدولار تتزايد كعملة احتياطي دولية وذلك على حساب الجنيه الاسترليني ، وكان ذلك تعبيرا واقميا وصادقا عن قوة الاقتصاد الأمريكي وتيادته للاقتصاد الغربي بلا منازع . وفي الوقت الحاضر يعتقد كثير من الخبراء في المسائل النقدية الدولية أن المسارك الاساسي قد حل محل الجنيه الاسترليني كثنائي عملة احتياطي دولية . ولا غرابة في هذا في واقع الامر بالنظر الى القوة التي اكتسبها الاقتصاد الاساسي في السنوات الاخيرة بالمقابلة للصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد البريطاني .

وفي الحقيقة فإنه يجب ان يتوافر في العملة التي تتخذ من قبل مجموعة الدولة كعملة احتياطي دولية عدد من الشروط ، وفي مقدمتها ان تكون عملة دولة تحتل مكانة كبرى او مهيمنة في العلاقات الاقتصادية الدولية بحيث يمكن للدول الاخرى ان تحصل عليها بسهولة عن طريق التبادل التجاري العادي ، وبحيث تكون محلا لعرض وطلب كبيرين في مختلف اسواق الصرف الاجنبى . ومن هذه الشروط ايضا ان تتمتع قيمة العملة باستقرار إن لم يكن كليا فعلى الأقل بقدر يزيد عن ذلك الذى تتمتع به بقى العملات . وتعتبر العملات القابلة للتحويل الى ذهب ، على الأقل بالنسبة الى البنوك المركزية والهيئات الحكومية ، موفية تماما لهذا الشرط . وليس معنى هذا ان تقرير السعر الإجباري للعملة وإنهاء قابليتها للتحويل الى ذهب من شأنه أن يفقد العملة كلية صفتها كعملة احتياطي دولية ، فقد استمر الجنيه الاسترليني يستخدم كعملة احتياطي دولية ، واستخدمته بهذه الصفة كافة الدول التي تكونت منها الكتلة الاسترلينية في عام ١٩٢١ ثم انضمت الى المنطقة الاسترلينية في عام ١٩٣٩ . لكنه يجب الاعتراف بان ما تقرر في عام ١٩٢١ من إنهاء قابلية الجنيه الاسترليني للتحويل الى ذهب قد أسهم بالقدر الأكبر في احتلال الدولار الأمريكي للمكانة الاولى بلا منازع كعملة احتياطي دولية عقب الحرب العالمية الثانية . ذلك ان هذا الدولار قد استمر قابلا للتحويل الى ذهب بالنسبة لأرصدة الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات الدولية على أساس سعر ثابت هو أوقية واحدة من الذهب = ٣٥ دولارا ، وذلك

منذ ٣١ يناير ١٩٣٤ عندما صدر قانون الذهب الاحتياطي في عهد الرئيس فرانكلين روزفلت ، وحتى ١٥ أغسطس ١٩٧١ في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون عندما تقرر وقف تحويل الدولار إلى ذهب بالنسبة لأرصدة الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات الدولية . ولا شك ان انتهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب على هذا النحو قد أسهم في إضعاف مركزه كعملة احتياطي دولية ، وفي الوقت نفسه كان نتيجة لضعف هذا المركز ، وجعل الدول تبحث عن عملات جديدة قوية مثل المارك الألماني إلى جانب الدولار تدعم بها موقف احتياطياتها الدولية . أخيرا فإن من شروط تمتع العملة بصفة الاحتياطي الدولي أن تكون مدعومة في وطنها بنظام مصرفي كفء ومنظمات مصرفية كبيرة العدد وقوية وذات خبرة طويلة وغنية في مجال تسوية المدفوعات الدولية .

وأما حقوق السحب من صندوق النقد الدولي فقد سبق أن تعرضنا لها في الفصل السابق . فقط يتعين أن نحدد هنا أن ما يعتبر عنصرا من عناصر السيولة والاحتياطيات الدولية هو فقط حق الدولة في السحب من الصندوق في حدود شريحة الذهب في حصتها ، وكذلك في حدود ما سبق أن سحبهت الدول الأخرى من عملتها في الصندوق ، فهذا الحق في السحب هو وحده الذي يلتزم الصندوق بتلبية طلب الدولة باستخدامه في الحال ودون مناقشة كما سبق أن رأينا .

وجدير بالذكر أن إدراج عملات الاحتياطي العالمية في السيولة الدولية ، أي في الحجم الكلي لوسائل الدفع دوليا - والذي تمتلكه مختلف الدول - إنما يصح بالنسبة إلى كافة الدول ما عدا دول هذه العملات بالذات . فالدولار مثلا يعتبر عملة احتياطي دولية عندما تملكه أية دولة ما عدا الولايات المتحدة ، وكذلك الحال بالنسبة إلى الجنيه الاسترليني والمارك الألماني . والسبب في هذا هو أنه يتعين لإسباغ صفة الاحتياطي الدولي على عملة ما أن يكون هناك طرف آخر غير الدولة المصدرة لهذه العملة راغب في الحصول عليها واستبقائها لديه لتسوية مدفوعاته الدولية في مواجهة الدول الأخرى . ومعنى هذا أن السيولة الدولية للدولة صاحبة عملة الاحتياطي الدولية ، والتي تسمى أحيانا بالدولة - البنك ، لا بد وأن تتكون من الذهب بمصعة رئيسية وإلى جانبها عملات احتياطي دولية لدول أخرى غيرها . فالسيولة الدولية للولايات المتحدة مثلا إنما تتكون مما تملكه من الذهب أساسا وكذلك من الجنيه الاسترليني والمركبات الألمانية وغيرها من

العملات القوية . ونتيجة لهذا فإنه إذا ما قررت إحدى الدول التي تتكون احتياطياتها الدولية من الذهب والعملات القابلة للتحويل أن تقلل من نسبة هذه العملات إلى الحجم السكلي لما تمتلكه من احتياطيات ، وذلك عن طريق تحويل جزء منها إلى ذهب في بلاد هذه العملات فسيفل الحجم السكلي للسيولة الدولية نتيجة لهذا القرار . وهذا هو ما حدث في عام ١٩٦٥ وجزء من عام ١٩٦٦ عندما عمت كثير من الدول ، وفي مقدمتها فرنسا ، إلى تحويل بعض الدولارات التي تمتلكها إلى ذهب في الولايات المتحدة .

وحتى الحرب العالمية الأولى كان الذهب هو أهم العناصر على الإطلاق في تكوين الحجم السكلي للسيولة الدولية (أكثر من ٩٠ ٪) . ولا عجب في هذا ! فقد كانت قاعدة الذهب في أكمل صورها ، وهي صورة المسكوكات الذهبية ، هي التي سادت حتى ذلك الوقت . وبعد تلك الحرب أخذ نصيب عملات الاحتياطي الدولية في السيولة الدولية في التزايد وبلغ ٢٥ ٪ في عام ١٩٢٨ . ولا عجب في هذا أيضا ، فقد اتبعت دول كثيرة صغيرة وضعيفة خلال العشرينات قاعدة الذهب في أقل صورها كمالا . وهي قاعدة الصرف الذهبي . وعقب الحرب العالمية الثانية ، وحتى آخر الستينات . كان الذهب يمثل أكثر من نصف الحجم السكلي للسيولة الدولية . وفي عام ١٩٦٩ كان الذهب يمثل ٥١ ٪ من هذا الحجم ، وكانت عملات الاحتياطي الدولية تمثل ٤٠ ٪ ، وكانت حقوق السحب من صندوق النقد الدولي ، التي تستطيع الدول أن تستخدمها في الحال وبلا شرط ، ٩ ٪ . وقد وصل حجم السيولة الدولية في آخر ذلك العام إلى ٨٠ مليارات من الدولارات . وخلال السنوات الأولى من السبعينات تقدمت الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتحل المقام الأول من حيث نسبتها إلى الحجم السكلي للسيولة الدولية ، وذلك لأول مرة في تاريخ العلاقات النقدية الدولية ، وتلاها في ذلك الذهب ، ثم حقوق السحب غير المشروطة من صندوق النقد الدولي . وفي الوقت نفسه زاد حجم السيولة الدولية من عام لآخر خلال السنوات الأولى من السبعينات بمعدلات لم يسبق لها مثيل . وفي آخر عام ١٩٧٠ زاد هذا الحجم بمقدار ١٤٢ مليار دولار عنه في آخر عام ١٩٦٩ . أي بمعدل ١٣ ٪ تقريبا . أما عام ١٩٧١ فيعتبر بلا مثيل حيث حجم ومعدل الزيادة في السيولة الدولية اللذين تحققا فيه . وخلال الثمانينيات عشر لذلك العام ارتفع حجم احتياطيات مختلف الدول من الذهب وعملات الاحتياطي الدولية وحقوق السحب غير المشروطة من صندوق النقد الدولي بمقدار ٣٩٤ مليارا من الدولارات التجارية بمعدل زيادة من آخر

علم ١٩٧٠ مقدار ٤٣ ٪ . ومن الممكن أن نقدر أنه من بين مقدار هذه الزيادة في حجم الاحتياطيات الدولية فإن ٤٠ مليارا من الدولارات إنما يرجع الى ما تسبب فيه انخفاض السعر الرسمي للدولار ، عقب تخفيضه في ديسمبر ١٩٧٠ ، من ارتفاع في قيمة عناصر الاحتياطيات الدولية مقومة بالدولار ، وذلك ما عدا الدولارات الأمريكية بالطبع . ومعنى هذا أنه إذا غرضنا النظر عن تأثير انخفاض السعر الرسمي للدولار في زيادة حجم السيولة الدولية فإن مقدار زيادة هذا الحجم خلال علم ١٩٧١ يكون قد بلغ ٢٤ مليارا من الدولارات ، أي بسعر الدولار الأمريكي قبل تخفيضه في ديسمبر ١٩٧٠ . وخلال علم ١٩٧٢ وأصل حجم السيولة الدولية ارتفاعه وزاد بمقدار ٢٤٠ مليارا من الدولارات ، أي بأكثر من ١٨ ٪ عن العلم السابق . وخلال علم ١٩٧٣ وأصل حجم السيولة الدولية ارتفاعه بمقدار ٢٤٠ مليارا من الدولارات ، أي بأكثر من ١٥ ٪ عن العلم السابق ، ويرجع جزء من مقدار زيادة الاحتياطيات الدولية خلال علم ١٩٧٣ الى تأثير انخفاض السعر الرسمي للدولار للمرة الثانية . في فبراير من ذلك العلم . وفي خلال علم ١٩٧٤ زاد حجم السيولة الدولية بمقدار ٢٧٣ مليارا من الدولارات ، أي بمعدل ١٥ ٪ من العلم السابق ، مما أوصل هذا الحجم الى ٢١٠٣ مليارا من الدولارات في آخر ذلك العلم منها ٤٢ مليارا من الذهب المقوم على أساس ٤٢٢٢ دولارا للأوقية الواحدة ، وهو السعر الرسمي للذهب بالدولار الأمريكي بعد تخفيض القيمة الرسمية لهذا الدولار في ديسمبر ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٢ . وقد استمر حجم السيولة الدولية في الزيادة حتى بلغ في آخر علم ١٩٧٧ ما يزيد عن ٣١٧ مليارا من الدولارات ، وفي آخر علم ١٩٧٨ حوالي ٣٦٣ مليارا من الدولارات .

وتوصل الدول الى تكوين احتياطياتها الدولية ، او نصيبها في الحجم الكلى للسيولة الدولية ، عن طريق ما تحققه من فائض في حسابها التجارى في ميزان مدفوعاتها سواء في ذلك حساب التجارة المنظورة او حساب الدجارة غير المنظورة ، وكذلك عن طريق ما تحققه من فائض في حساب رأس المال طويل الاجل في هذا الميزان عندما يتعلق الامر باستثمارات اجنبية فيها ، وكذلك عن طريق القروض قصيرة الاجل والتسهيلات الائتمانية التى تحصل عليها من الهيئات الدولية والحكومات والبنوك الاجنبية ، واخيرا عن طريق الهيئات والمساعدات الاجنبية . وجدير بالذكر هنا أنه في حالة اتباع بعض الدول لنظام الرقابة على الصرف ، كما هي الحال الآن ، فإن تحقيق الدولة

لنأخذ في ميزان مدفوعاتها مع مثل هذه الدول لن يمكننا من زيادة حجم سيولتها الدولية لعجزها عن تسوية هذا الفائض بواسطة الذهب أو بالعملة القابلة للتحويل ، أي القابلة للتحويل الى عملات ورقية أخرى ، وسيزداد هذا العجز عندما يتحقق الفائض فقط مع دول تتمتع عملاتها بالقابلية للتحويل .

أهمية السيولة الدولية :

من الطبيعي أن تحتاج كل دولة الى امتلاك قدر كاف من الأصول أو وسائل الدفع المقبولة في سداد التزاماتها بالدفع في مواجهة الدول الأخرى ، أي الى امتلاك قدر ما من السيولة أو الاحتياطيات الدولية بعبارة أخرى . وإذا ما افترضنا أن سعر صرف عملة الدولة قد تحدد على نحو يكفل لها تحقيق التوازن في ميزان مدفوعاتها طوال مدة محددة ، فإن وظيفة السيولة الدولية هي أن تمكن الدولة من تسوية مدفوعاتها الى الدول الأخرى الناشئة عما قد يتحقق من عجز مؤقت أو موسمي في ميزان مدفوعاتها خلال المدة المذكورة ، وكذلك لمواجهة خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل منها سعيًا وراء أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعًا في الدول الأخرى . وكلما طالت الفترة التي ترغب الدولة أن يستقر سعر صرف عملتها خلالها زاد حجم السيولة الدولية الذي يضمن عليها أن تحتفظ به لمواجهة ما قد يحدث من زيادة مؤقتة في مدفوعاتها للدول الأخرى عن مدفوعات هذه الدول إليها . وبالمثل فإنه كلما كبر حجم السيولة الدولية الذي تحتفظ به الدولة طالت المدة المتاحة لاتخاذ إجراءات السياسة الاقتصادية الداخلية الكفيلة بإنهاء العجز المؤقت في متحصلات الدولة من النقد الأجنبي . وإذا كان العجز في ميزان المدفوعات مؤقتًا أو موسميًا فإن الدولة قد تتمكن من تجنب اتخاذ إجراءات انكماشية أيا كانت في حالة امتلاكها لمقادير كافية من الاحتياطيات الدولية . ويلاحظ الى أنه قد يكون من الصعب اتخاذ مثل هذه الإجراءات الانكماشية بسبب الأهمية البالغة التي تعطيها الدولة لتحقيق هدف العملة الكاملة فإن كثيرا من الدول تمنح أهمية كبيرة لمسألة امتلاكها لعدد كبير من السيولة الدولية . والواقع هو أن عدم تمكن الدولة من تسوية العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها عن طريق ما تملكه من احتياطيات دولية قد لا يترك أملها مجالا مفتوحا سوى اللجوء الى تقييد وارداتها أو الى تخفيض سعر صرف عملتها . وهنا تكمن أهمية السيولة الدولية .

وليس من السهل تقدير احتياجات الدولة من الاحتياطيات الدولية
تقديراً كمياً دقيقاً أو إثابة علاقة رياضية بسيطة بين حجم السيولة الدولية
الضرورى وإى حجم آخر من الأحجام الاقتصادية التى يمكن تحديدها
احصائياً . ذلك أن الحاجة الى السيولة الدولية هى دالة لعدم استقرار
متحصلات الدولة من العالم الخارجى ومدفوعاتها إليه . ولعدم الاستقرار هذا
أسبب متعددة تؤثر فى مختلف البلاد بطريقة متغيرة . لكنه يمكن القول
بأنه فى الأجل الطويل فإن احتياجات الدولة من الاحتياطيات الدولية إنما
تزداد بازدياد قيمة وارداتها ، بالرغم من أن معدل تلك الاحتياطيات
الى قيمة هذه الواردات قد ينخفض . أيضاً يمكن القول بأنه فى الأجل الطويل
فإن احتياجات الدولة من الاحتياطيات الدولية إنما تزداد بازدياد التغيرات
الدورية فى متحصلات الدولة من النقد الأجنبى ومدفوعاتها منه . أيضاً
ستزداد حاجة الدولة من الاحتياطيات الدولية بازدياد تعرضها الى حركات
خروج لرؤوس الأموال قصيرة الأجل منها بسبب انخفاض أسعار الفائدة
فى الدولة عنها فى الخارج أو بسبب المضاربة . وإذا كان من السهل نسبياً
توقع التغيرات الدورية فى متحصلات الدولة من النقد الأجنبى ومدفوعاتها
منه ، فإنه من الصعب توقع التغيرات فى حركات خروج رؤوس الأموال
قصيرة الأجل من الدولة وحركات دخولها إليها . ومن الناحية المقابلة
فإن حاجة الدولة الى السيولة الدولية ستتخفض بازدياد قدرتها على
الالتجاء بسرعة وبسهولة الى الخارج للاقتراض منه لتمويل المعجز المؤقت
فى متحصلاتها من النقد الأجنبى .

ويلاحظ أن أهمية السيولة الدولية لدول عملات الاحتياطى العالمية
لا تقل من أهميتها لبلاتى الدول ، بل قد تزيد . ذلك أنه لا بد لدول عملات
الاحتياطى أن تمتلك مقادير من الذهب كافية لى تسمح لها بمواجهة ما قد
يقدم إليها من طلب من الدول الأخرى لتحويل جزء مما تملكه من احتياطيات
من هذه العملات الى ذهب . وإن لم تتمكن دول عملات الاحتياطى من إجابة
مثل هذه الطلبات ، فسيكون هذا نذيراً بفقدان الدول الأخرى للثقة فى هذه
العملات كاحتياطى عالمى ويبحث عن عملات أخرى اتوى منها لإحلالها
محلها فى هذا الخصوص . وقد حدث هذا بالنسبة الى الجنيه الإسترلينى
فى ٢١ سبتمبر ١٩٣١ ، والدولار الأمريكى فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ كما رأينا
منذ قليل .

وجدير بالذكر ان أهمية السيولة الدولية انما تعظم في ظل نظام استقرار سعر الصرف الذي اتى به صندوق النقد الدولي حيث تلتزم الدولة بالاحتفاظ بسعر صرف ثابت لعملتها الوطنية لمدة طويلة ، اى بمعدلات صرف ثابتة بين هذه العملة وبالقى العملات الأخرى . اما في ظل نظم أخرى للصرف لا تعرف مثل هذا الالتزام مثل ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب أو حرية سعر الصرف فان الحاجة الى السيولة الدولية تقل الى حد كبير . ويرجع السبب في هذا إلى ان زيادة مخفوعات الدولة عن متحصلاتها في نظام ثبات سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب سيدفع بسعر الصرف لعملتها إلى الانخفاض ، وعندما يبلغ هذا الانخفاض حد خروج الذهب ستمد الدولة ، وفقا لقواعد اللعبة ، إلى اتخاذ كافة الإجراءات الإنكماشية التي من شأنها تخفيض الأسعار فيها كما نعلم . وسيترتب على هذا في نهاية الامر زيادة قيمة متحصلات الدولة من النقد الأجنبي حتى تتعادل مع قيمة مخفوعاتها منه . أما في نظام حرية سعر الصرف فان تحقق زيادة مؤقتة في مدفوعات الدولة الى العالم الخارجى عن متحصلاتها منه سيدفع بسعر صرف عملتها الى الانخفاض وذلك بسبب زيادة عرض هذه العملة عن الطلب عليها . وسيستمر هذا السعر في الانخفاض حتى نصل الى سعر منخفض بما فيه الكفاية لكي يتعادل عنده الطلب الذي سيقتل نتيجة لهذا الانخفاض من النقد الأجنبي مع العرض الذي سيزداد من هذا النقد نتيجة لهذا الانخفاض نفسه . لكنه ليس معنى ما تقدم أنه باستطاعة الدولة في نظام ثبات سعر الصرف أو حرته ان تنقل الى حد كبير من أهمية السيولة الدولية بالنسبة لها . فلابد للدولة في نظام ثبات سعر الصرف ان تحتفظ بمقادير كافية من الذهب لمواجهة حركة خروجه منها بعد أن ينخفض سعر صرف عملتها الى حد خروج الذهب وقبل ان تتمكن من إعادة التوازن بين متحصلاتها ومدفوعاتها من النقد الأجنبي عن طريق اجراءات السياسة الإنكماشية المشار اليها . كما أنه لابد للدولة في نظام حرية سعر الصرف من أن تحتفظ بمقادير كافية من الاحتياطيات الدولية لمواجهة التقلبات البالغة في سعر صرف عملتها منعا لانخفاض هذا السعر عن الحد المرغوب فيه .

مشكلة السيولة الدولية :

احتل موضوع ملاحة السيولة الدولية ، اى كفاية وسائل الدفع المقبولة دوليا أو الاحتياطيات الدولية لتمويل أو لتسيير حركة التجارة الدولية ،

مكتنا هلم في مناقشات الاقتصاديين وخبراء النقد الدوليين عقب الحرب العالمية الأولى ثم أثناء وعقب انتهاء الحرب العالمية الثانية مرة ثانية ثم في بضع السنوات الأخيرة مرة ثالثة . وكثيرا ما تثار المناقشات الخاصة بنظام النقد الدولي والخطط الخاصة بتقويته أو بإصلاحه في إطار مسألة السيولة الدولية . وبالنسبة إلى التساؤل الخاص بما إذا كان الحجم المتاح أو الممكن تعبئته من السيولة الدولية كاف في الوقت الحاضر لتمويل حركة التجارة الدولية فانه يكاد يوجد اتفاق تام في الرأي بين الاقتصاديين المهتمين بالمسائل النقدية الدولية والمسؤولين الرسميين في صندوق النقد الدولي على الإجابة على هذا التساؤل بالإيجاب . وإن لا توجد مشكلة للسيولة الدولية في الأجل القصير .

وبعد هذا يبقى تساؤلان تدور حولهما ما يسمى بمشكلة السيولة الدولية في الوقت الحاضر : التساؤل الأول هو ما إذا كانت الطريقة الحالية لخلق السيولة الدولية كافية بحد العالم في المستقبل بزيادة في حجم هذه السيولة بمعدل كاف لمواجهة أو لتمويل الزيادة المستمرة في الإنتاج العالمي والزيادة المتوقعة أن تتوقها في التبادل التجاري الدولي . والتساؤل الثاني هو ما إذا كان توزيع الحجم الحالي من السيولة أو الاحتياطيات الدولية ما بين مختلف الدول هو توزيع سليم ، وبالأذات ما إذا كان متاح للدول النامية قدر من السيولة الدولية كاف لتلبية احتياجاتها المعنادة منها .

وبالنسبة للتساؤل الخاص بالطريقة الحالية لخلق السيولة الدولية والزيادة المرغوب فيها من هذه السيولة في المستقبل لمواجهة التزايد المستمر في الإنتاج العالمي والتبادل التجاري الدولي فانه يلاحظ قبل كل شيء أن التبادل التجاري الدولي ليس هو العامل الجوهرى في تقدير الزيادة المرغوب فيها من السيولة الدولية ، وإنما بالأحرى التزايد في حجم الأرصدة بالمعجز في موازين المدفوعات لمختلف الدول الفردية الذى يضمن تسويته بوسائل الدفع الدولية . ولا يتحتم أن يتغير حجم هذه الأرصدة بما يتناسب تماما مع التغير في الحجم الإجمالى للتبادل التجاري الدولي ، فمن الممكن تصور حدوث اقتراب لموازين المدفوعات المذكورة من وضع التوازن مع تزايد حجم التجارة الدولية مما يخفض من حجم الأرصدة بالمعجز في هذه الموازين ويقلل بالتالى من الحاجة إلى السيولة الدولية . لكنه بالرغم من هذه الملاحظة فانه

لا بد من الاعتراف بأن السير العادى للأمر يدعو الى وجوب تزايد وسائل
الفتح ، سواء فى ذلك الداخلية أو الدولية ، بتزايد حجم التبادل التجارى
سواء الداخلى أو الدولى .

وإذا نظرنا إلى الذهب كأحد عناصر السيولة الدولية فنسجد أن الانتاج
الجديد منه لا يكفى بالقطع لمواجهة الزيادة المطلوبة فى السيولة الدولية وأنه
لا يمكن الاعتماد على مبيعات الاتحاد السوفيتى من الذهب فى هذا الخصوص
بالنظر إلى عدم انتظام هذه المبيعات وتوقفها على احتياجات هذه الدولة
لتحويل مشتريات ضخمة بصفة استثنائية من القمح من الدول الغربية .
أما حقوق السحب من صندوق النقد الدولى فمجالها محدود بحجم حصص
الدول الاعضاء فى الصندوق ، وأذن لا يبقى من عناصر السيولة الدولية
سوى عملات الاحتياطى الدولية ، وفى مقدمتها الدولار الأمريكى ، يمكن
اللجوء إليها للحصول على الزيادة المطلوبة فى السيولة الدولية . وهنا نجد
أن الدول إنما تحصل على الدولار الأمريكى كنتيجة للعجز المتحقق فى ميزان
الدفعوعات الأمريكى الذى توله الولايات المتحدة بواسطة الدولارات التى
تدفعها إلى الدول التى يتحقق معها عجز فى هذا الميزان ، وأن جزءاً صغيراً
فحسب من حجم الاحتياطيات النقدية للدول من الدولار يتم الحصول عليه
عن طريق بيع الذهب إلى حكومة الولايات المتحدة . وما ينطبق على الدولار
هنا ينطبق على الاسترلينى وغيره من عملات الاحتياطى الدولية . لكن
ضمان تزايد حجم السيولة الدولية عن طريق العجز المتحقق فى ميزان
الدفعوعات الأمريكى إنما يعتمد على قبول الدول الأخرى لتراكم الدولارات
لديها وتكوينها للجزء الأكبر من احتياطياتها الدولية . وطالما استمر هذا
القبول فستتمكن الولايات المتحدة من الاستمرار فى تحويل العجز فى ميزان
مدفوعاتا عن طريق دفع الدولارات إلى هذه الدول .

لكن هذا الأسلوب لتغذية السيولة الدولية خطر للفساية ، فقد يعمد
الأفراد والهيئات الخاصة فجأة إلى طلب تحويل ما معهم من دولارات إلى
عملات أخرى ، وقد تعمد الحكومات والبنوك المركزية إلى طلب تحويل
ما معها من دولارات إلى ذهب . وإذا لم تتمكن الولايات المتحدة من مواجهة
هذا الطلب بالتحويل إلى ذهب تستهتر الثقة فى الدولار كعملة احتياطى
دولية وسنكون أمام وضع يزداد فيه حجم الدولارات كاحتياطى دولى وفى

الوقت نفسه تقل الثقة في إمكان قيام هذه الدولارات بوظيفتها كاحتياطي دولي . وبعبارة أخرى ستزداد السيولة الدولية كحجم ، لكنها ستقل وتضعف كصفة . وقد حدث هذا الوضع فعلا في السنوات الأخيرة وعلى الأخص عقب إنهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات الدولية في ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، كما سبق أن حدث عندما خرجت إنجلترا على قاعدة الذهب وانتهت قابلية الجنيه الاسترليني للتحويل إلى ذهب في ٢١ سبتمبر ١٩٣١ . أكثر من هذا ، فإن الولايات المتحدة ستحاول بالطبع في مثل هذه الحالة العمل على تخفيض العجز في ميزان مدفوعاتها والاقتراب من وضع التوازن من أجل تدعيم سعر صرف الدولار ، لكن هذا المسلك نفسه سيؤدي إلى إنقاص مقدار الدولارات التي يتعين على الولايات المتحدة أن تدفعها للعالم الخارجى لتمويل العجز في ميزان مدفوعاتها ، أى إلى عدم تغذية السيولة على النحو الذى كان سائداً من قبل . وإذاً يبدأ العالم في المعاناة من ندرة الاحتياطيات الدولية ونقص وسائل الدفع اللازمة لتمويل تجارة دولية متزايدة في حجمها . هذا عن التساؤل الأول الذى تنطوي عليه مشكلة السيولة الدولية .

أما بالنسبة إلى التساؤل الثانى والخاص بسلامة توزيع الحجم الهالى من السيولة الدولية فيما بين مختلف الدول وعلى الأخص فيما يتعلق بالدول النامية فانه يلاحظ أن معدل الاحتياطيات الدولية إلى القيمة السنوية للواردات لا يقل في الدول النامية عنه في الدول المتقدمة . ففي عام ١٩٧٠ ، وأخذاً في الاعتبار حقوق السحب الخاصة التى خلقت في ذلك العام ، بلغ هذا المعدل بالنسبة إلى الدول النامية ٣٤ ٪ في حين أنه بلغ بالنسبة إلى الدول المتقدمة ٣١ ٪ فنحسب (٤٦ ٪ للولايات المتحدة و ٢٨ ٪ للدول الأخرى المتقدمة) . وبطبيعة الحال فإن الأمر يتعلق هنا بمتوسط محسوب . وهناك اختلافات كبيرة ما بين الدول النامية وبعضها فيما يتعلق بالمعدل المذكور . أيضا يتعين أن نخرج من عداد الدول النامية دول البترول التى أصبحت تانى في مقدمة دول العالم قاطبة فيما يتعلق بموقفها من السيولة الدولية . والأمر الجوهري هنا هو أن متحصلات الدول النامية من النقد الأجنبى ، من صادراتها الزراعية والمنجمية أسلما ، إنما تتعرض لتقلبات كبيرة ومفاجئة في مقدارها مما يضطر هذه الدول إلى الاعتماد بقوة على احتياطياتها الدولية

لتمويل وارداتها الرئيسية . وهكذا تزداد أهمية السيولة بالنسبة للدول النامية كثيراً عنها بالنسبة للدول المتقدمة ويكون من الضروري من ثم أن يزداد معدل الاحتياطيات الدولية إلى قيمة الواردات في الدول النامية كثيراً عنه في الدول المتقدمة . وإذا كان الأمر كذلك فإنه يكون من الواضح أن الدول النامية إنما تمتلك من السيولة الدولية مقداراً أقل بكثير من ذلك الذي تحتاجه فعلاً وذلك بالمقارنة بالدول المتقدمة . وإذا كان توزيع الحجم الناتج للسيولة الدولية ما بين مختلف دول العالم هو توزيع غير سليم . وعلى أية حال فإن مسألة عدم امتلاك الدول النامية للقدرة من السيولة الدولية الذي تحتاج إليه فعلاً أن هو إلا أحد الوجوه العديدة للمشكلة الكبرى التي نعيشها هذه الدول ، وهي بالطبع مشكلة التخلف الاقتصادي . وهذا عن التناول الثاني الذي تنطوي عليه مشكلة السيولة الدولية .

بعض الحلول النظرية لمشكلة السيولة الدولية :

أشهر بعض الكتاب المهتمين بالمسائل النقدية الدولية في تقديم عدد كبير من المقترحات الكمية ، من وجهة نظر كل منهم . بحل مشكلة السيولة الدولية وضمان الوفاء في المستقبل باحتياجات العالم من وسائل الدفع الدولية . وسنعرض فيما يلي لطين رئيسيين من الحلول المقترحة لحل هذه المشكلة وهما رفع سعر الذهب وخطة ترابين ، ثم نعرض أخيراً لبعض الحلول المتنوعة الأخرى .

رفع سعر الذهب :

إن أبسط المقترحات من أجل زيادة وسائل الدفع الدولية هو رفع سعر الذهب مقوماً بعمليات كافة الدول وذلك بنسبة واحدة . فرفع هذا السعر بمقدار النصف ، أي بنسبة ٥٠ ٪ ، مثلاً على مستوى العالم بأسره من شأنه تحقيق زيادة حالة في قيمة الرصيد من الذهب النقدي بمقدار النصف ، أي أكثر من ٢١ ملياراً من الدولارات في عام ١٩٧٤ . كذلك فإن من شأن رفع سعر الذهب زيادة القيمة النقدية للإنتاج الجاري منه . وبالتالي زيادة الكمية المنتجة سنوياً . وقد دافع عن فكرة رفع سعر الذهب بصفة خاصة الاقتصادى الفرنسى جارك روف . ومن الحجج التي تسلق لرفع سعر الذهب هو أن أسعار المنتجات في الولايات المتحدة قد ضاعفت تقريباً في

فترة الثلاثين عاما ما بين ١٩٤٠ و ١٩٧٠ بينما ظل سعر الذهب في هذه الدولة دون تغيير . ونتيجة لهذا فقد نقصت قيمة الاحتياطيات الرسمية من الذهب كثيرا عما كانت ستصل إليه في نهاية الفترة المشار إليها لو أن العلاقة ما بين أسعار المنتجات وسعر الذهب قد استمرت على ما كانت عليه في اولها . والواقع هو أن ارتفاع أسعار المنتجات مع بقاء سعر الذهب ثابتا إنها يعنى زيادة القيمة النقدية لحجم معين من الواردات وفي الوقت نفسه بقاء القيمة النقدية لحجم معين من الاحتياطيات من الذهب على ما هى عليه مما يعنى أن مقدار وسائل الدفع الدولية الموجودة قد أصبح غير مناسب لتمويل حركة التجارة الدولية . ويترتب على رفع سعر الذهب إعادة العلاقة بين أسعار المنتجات وسعر الذهب إلى ما كانت عليه قبل ثلاثين عاما وبالتالي تحل تلقائيا مشكلة السيولة الدولية وذلك لأنه سيترتب على هذا الرفع إتاحة الفرصة لدول العالم لامتلاك قدر من الاحتياطيات الدولية مناسب لتمويل حركة التجارة فيما بينها .

إلا أن الغالبية العظمى من الاقتصاديين لا تحبذ اقتراح رفع سعر الذهب كعلاج لمشكلة السيولة الدولية وذلك لأسباب متعددة . وأول هذه الأسباب هو أنه من غير المعروف مقدار الزيادة الواجب تقريرها في سعر الذهب النقدي حتى تصل قيمته الإجمالية إلى المستوى المطلوب لتمويل حركة التجارة الدولية . وقد تكون الزيادة في سعر الذهب كبيرة إلى حد أن تتسبب في أحداث ضغوط تضخمية وارتفاع في مستويات الأسعار نتيجة لانتهاج البنوك المركزية لسياسة توسعية بعد أن تزداد قيمة أصولها من الذهب . وقد تكون الزيادة في سعر الذهب ، على العكس ، قليلة إلى حد أن تدعو الحاجة إلى إحداث زيادة أو زيادات أخرى في المستقبل . وثانى هذه الأسباب هو أن رفع سعر الذهب يشجع المضاربين والمخترئين للذهب الذين سيحاولون حتما الاستفادة من احتمال حدوث ارتفاعات أخرى لاحقة في هذا السعر مع ما يعنيه هذا من اضطراب شديد في العلاقات النقدية الدولية . وثالث الأسباب ضد رفع سعر الذهب هو أن هذا الرفع سيؤدي إلى سقوط أرباح من السهاء على تلك الدول ذات النسبة الكبيرة من الذهب في احتياطياتها الدولية بينما لن تفيد منه الدول التي لا يكون الذهب نسبة كبيرة من احتياطياتها . وسيؤدي هذا حتما إلى عزوف الدول عن الاحتفاظ بنسبة كبيرة من النقد الأجنبي في احتياطياتها الدولية عندما تتوقع احتمال رفع سعر الذهب مرة أخرى في المستقبل . ورابع هذه الأسباب أن رفع

سعر الذهب معناه إفادة كل من الاتحاد السوفيتي وجنوب افريقيا . ولاسياب سياسية لا تريد الدول الغربية أن تقوم بعمل من شأنه زيادة القوة الشرائية للذهب السوفيتي في أسواقها مما يعد هدية خالصة للاتحاد السوفيتي . ومن ناحية أخرى غاته من غير المرغوب فيه إفادة جنوب افريقيا بالنظر إلى سياسة التمييز العنصري التي تتبعها . ويرى بعض الكتّاب أنه لا مانع من إفادة الاتحاد السوفيتي برفع سعر الذهب طالما أنه يشتري القمح من الغرب بصفة منتظمة منذ عام ١٩٦٣ بذهب من شأنه زيادة احتياطات الدول الغربية ، فضلا عن أنه من مصلحة هذه الدول تقوية الاتحاد السوفيتي وفنك بالنظر إلى نزاعه المذهبي مع الصين .

وبالرغم من كل هذا فقد أقدم صندوق النقد الدولي في يناير ١٩٧٥ على خطوة مؤداها المنطقي هو رفع سعر الذهب النقدي الذي تمتلكه الدول وتودعه لدى بنوكها المركزية أو لدى الصندوق نفسه . فكما سبق أن رأينا اقترح الصندوق في ذلك التاريخ إلغاء السعر الرسمي للذهب والذي كان قد بلغ ٤٢.٢٢ دولارا للأوقية عقب تخفيض القيمة الرسمية للدولار في ديسمبر ١٩٧١ وفبراير ١٩٧٣ ، وذلك بعد أسبوع فقط من إقدام فرنسا على إعادة تقويم احتياطياتها من الذهب ورفع قيمة الأوقية منه إلى ١٧.٠٤ دولارا . بعد أن كانت ٤٢.٢٢ دولارا مما رفع قيمة هذا الاحتياطي من ٢.٢ مليار دولار إلى ١٦.٩ مليار دولار . ومؤدى إلغاء السعر الرسمي للذهب هو تقويم الذهب النقدي الذي تمتلكه الدول على أسس سعر السوق ، وهو سعر وصل في يناير ١٩٧٥ إلى ١٧.٠٤ دولار للأوقية . ولما كان حجم السيولة ، أو الاحتياطيات الدولية ، قد بلغ ٢١.٣ مليار دولار في آخر عام ١٩٧٤ منها ٤٢.٤ مليار دولار في شكل ذهب مقوم على أسس السعر الرسمي ، ٤٢.٢٢ دولار للأوقية ، فإن إعادة تقييم الاحتياطي من الذهب على أسس ١٧.٠٤ دولار للأوقية من شأنه زيادة حجم السيولة الدولية بحوالي ١٢٨ مليار دولار ، أي بنسبة ٦١ ٪ .

خطة ترفين :

يعتقد الأستاذ روبرت ترفين الأستاذ بجامعة ييل والموظف سابقا بصندوق النقد الدولي والسابق الاشارة إليه أن النظام النقدي الدولي الحالي مريب لأنه يخضع زيادة السيولة الدولية لتحقيق عجز في ميزان المدفوعات الأمريكي أو لمبيعات الذهب من الاتحاد السوفيتي ، فضلا عما

يمكن أن تسببه أزمة ثقة في الدولار الأمريكي من زعزعة وخسائر للنظام النقدي الدولي لا يمكن تقديرها سلفا للدول التي تحتفظ بجزء كبير من احتياطياتها الدولية في صورة هذا الدولار . وكوسيلة لتنظيم السيولة الدولية يعرض تريفين خطته التي تعد أشهر الخطط في هذا المجال والتي أدخل عليها عدة تعديلات ثانوية من آن لآخر بالنظر إلى ما تعرضت له من انتقادات من قبل بعض الكتاب . والهدف الأساسي لخطة تريفين هو أحداث زيادة عامة وخاضعة للرقابة في الوقت نفسه للسيولة الدولية وذلك عن طريق تحويل صندوق النقد الدولي في اتجاه مقترحات اللورد كينز في مؤتمر بريتون وودز في عام ١٩٤٤ واستبدال قاعدة الصرف الذهبي التي انتهت عملا إلى أن تكون قاعدة ذات طابع أمريكي بحث إلى قاعدة ذات طابع دولي حقيقى . ويعتقد تريفين أن استخدام العملات الوطنية كاحتياطى دولى هو امر بطبيعته ذاتها باعث على الاضطراب وعدم الاستقرار في الحياة النقدية الدولية . فحالمنا تضعف الثقة في العملة المتخذة احتياطيا دوليا سيحاول حائزوها التخلص منها إلى الذهب أو إلى بعض العملات القوية الأخرى ومن ثم تقتل تلك العملة في الاستقرار في وظيفتها كاحتياطى دولى ويرتفع سعر الذهب والعملات القوية المذكورة مما يحدث اضطرابا شديدا في العلاقات النقدية الدولية .

ويقترح تريفين تطوير صندوق النقد الدولي إلى مؤسسة للائتمان على المستوى الدولي وإلزام الدول الأعضاء ، وخاصة ذات الفائض في موازين المدفوعات ، بالاحتفاظ فيه بنسبة هامة ومتزايدة ، ٢٠ ٪ مثلا في البداية ، من احتياطياتها من الذهب والعملات القوية في صورة ودائع لدى المؤسسة تدر فوائد سنوية وتضمن قيمتها ضد أى انخفاض وذلك على خلاف الحال بالنسبة إلى حصص الدول في الصندوق في الوقت الحاضر . واعتمادا على هذه الودائع يمكن للصندوق أن يتصرف كبنك مركزى دولى ، فيزيد من حجم الودائع لديه في صورة ودائع مخلوقة أو مشتقة كما يفعل أى بنك تجارى عندما يخلق الائتمان أو نقود الودائع . ويستخدم الصندوق هذه الودائع المخلوقة أو المشتقة في منح الائتمان للدول ذات العجز في ميزان المدفوعات لمساعدتها في مواجهة هذا العجز وذلك دون التقيد بالتواعد الجادة التي وضمها اتفاق بريتون وودز في هذا الخصوص ، وكذلك في منح قروض طويلة الأجل للدول النامية لمساعدتها في تمويل استثماراتها .

ويرى تريفيث أن المستحسن أن يوضع حد أقصى للائتمان الذي يخلق وتمنحه المؤسسة وذلك بالا يزيد صافي الائتمان الممنوح خلال عام واحد على نسبة مئوية صغيرة من الحجم الكلي للسيولة الدولية ، مثلا ٣ ٪ . وفصلا عن هذا فان تريفيث يرغب في أن تتمكن المؤسسة من شراء وبيع الأوراق المالية الدولية على النحو الذي يمارس به أي بنك مركزي سياسة السوق المفتوحة . ويمكن للمؤسسة أن تزيد على هذا النحو من السيولة الدولية بطريقة منتظمة وفقا للاحتياجات الفعلية للتجارة الدولية .

والواقع هو أنه إذا لم تكن خطة تريفيث قد وجدت تطبيقا عمليا حتى الآن فان السبب في هذا لا يرجع إلى عيب في بنائها النظري ، بالرغم من تخوف البعض مما قد يترتب على الأخذ بها من تهديد الطريق لتضخم دولي ، ولا إلى معارضة من صندوق النقد الدولي وإنما يرجع بالأحرى إلى مقنونة السلطات النقدية الدولية في كل دولة لفكرة "النقل" عن ملكية نسبة من احتياطياتها النقدية إلى مؤسسة دولية ، فضلا عما تستتبعه الخطة من إعطاء المؤسسة المقترحة سلطة رقابة السياسة النقدية للدولة بما فيها السياسة الداخلية .

بعض الحلول الأخرى :

تتحصل أهم الحلول الأخرى التي قدمت لمعالجة مشكلة السيولة الدولية إما في الدعوة إلى اتباع نظام حرية سمر الصرف ، أو إلى العودة إلى نظام قاعدة الذهب . والواقع ، وكما سبق أن ذكرنا ، هو أنه في ظل كل من النظامين لا توجد مشكلة للسيولة الدولية لما يترتب على التغيرات في سعر الصرف انخفاضاً وارتفاعاً أو على حركات الذعر خروجاً ودخولاً من إعادة لتوازن تلقائياً إلى ميزان المدفوعات . لكن عيوب هذين النظامين المعروعة والسابق الإشارة إليها تجعل من المسير في الوقت الحاضر القبول بأيهما ل مجرد علاج مشكلة السيولة الدولية .

المراجع في موضوع السيولة الدولية :

Albert, Robert Z. : «The Adequacy of International Liquidity», in Monetary Management. The Commission on Money and Credit, Prentice-Hall Inc., Englewood Cliffs, N.J., 1963, pp. 427-472.

Kindelberger, C.P. : «The Prospects for International Liquidity and the Futur Evolution of the International Payments Systems», in **The International Trade Theory in a Developing World**, (Harrod, Roy, & Hague, D.C., eds.), McMillan & Co., LTD., London, 1963, pp. 372-377.

Machlup, Fritz : «The Fuzzy Concepts of Liquidity, International and Domestic», in Machlup, Fritz : **International Monetary Economics**, George Allen & Unwin LTD., London, 1969, pp. 245-259.

Roosa, Robert : «Assuring the Free World's Liquidity», in **Changing Patterns in Foreign Trade and Payments** (Balassa, Bela, ed.) W. W. Norton & Company, INC., New York, 1963, pp. 126-129.

«Pour une augmentation de la liquidité internationale» Recherches économiques de Louvain, décembre 1968), **Problèmes économiques**, (1ère partie) No. 1119, 12 Juin 1969, pp. 25-32, (Fin), No. 1121, 26 Juin 1969, pp. 18-24.

«Les liquidités internationales en 1969» (L'Observateur de l'OCDE, numéro d'avril 1970), **Problèmes économiques**, No. 1177, 23 Juillet 1970, pp. 12-16.

«Le mouvement des liquidités internationales depuis dix ans (Bulletin de la Banque nationale de Belgique, Juillet 1971), **Problèmes économiques**, No. 1239, 30 septembre 1971, pp. 18-23.

«L'or et les réserves monétaires en 1971» (42e rapport annuel de la Banque des Règlements internationaux, juin 1972) **Problèmes économiques**, No. 1281, 19 juillet 1972, pp. 8-12.

«L'or et les réserves monétaires en 1972» (43e rapport de la Banque des Règlements internationaux, juin 1973) **Problèmes économiques**, No. 1333, 1er août 1973, pp. 3-7.

«L'or et les réserves monétaires en 1973» (44e rapport de la Banque des Règlements internationaux, juin 1974) **Problèmes économiques**, No. 1381, 17 juillet 1974, pp. 3-7.

«Les réserves monétaires et la production d'or en 1975» (extrait du 46e rapport annuel de la Banque des Règlements internationaux, juin 1975) *Problèmes économiques*, No. 1483, 28 juillet 1976, pp. 12-15.

«The Financial Times», Friday, January 10, 1975.

I.M.F. Survey, January 20, 1975, p. 31.

Banque des Règlements internationaux : Quarante-huitième rapport annuel, Bâle, 12 juin 1978, p. 149.

———, Quarante-neuvième rapport annuel, Bâle, 11 juin 1979, pp. 169-174.

Dargens et Tomiche : *L'or et son avenir*, op. cit., pp. 89-104.

Grubel : *The International Monetary System*, op. cit., pp. 288-294.

Fisher : *Money and Banking*, op. cit., pp. 387-395.

James, Emile : *Problèmes monétaires d'aujourd'hui*, op. cit., pp. 288-294.

Kindelberger : *International Economics*, op. cit., pp. 519-527.

Marcy : *Economie internationale*, op. cit., pp. 580-594, 606-609.

Meerhaeghe : *International Economic Institutions*, op. cit., pp. 59-62.

Scammell : *International Monetary Policy*, op. cit., pp. 75-82.

Wells : *International Economics*, op. cit., pp. 234-239.

Yeager : *The International Monetary Mechanism*, op. cit., pp. 89-106.

المبحث الثاني

حقوق السحب الخاصة

تعد حقوق السحب الخاصة ، التي عرّفها واستخدمها العالم اعتباراً من أول يناير ١٩٧٠ ، أول محاولة في مجال العلاقات النقدية الدولية لخلق مقادير من السيولة بطريقة إرادية بواسطة السلطة النقدية الدولية ، أي صندوق النقد الدولي ، ووفقاً لاحتياجات الجماعة الدولية من السيولة .

خلق حقوق السحب الخاصة :

بدء الأمر بمشاورات منذ بداية الستينات ما بين مجموعة الدول العشر بقصد اصلاح النظام النقدي الدولي . وقد أجريت عدة دراسات وأعدت بعض التقارير في هذا الخصوص قدمت إلى الاجتماع السنوي لحائظي صندوق النقد الدولي في طوكيو في سبتمبر ١٩٦٤ . وقد انتهت هذه الدراسات والتقارير إلى الحاجة إلى زيادة السيولة الدولية بشكل أكبر مما تسمح به الزيادة المعتادة في مقادير الذهب المستخرج والمعرض وفي الاحتياطيات النقدية لمختلف الدول . وقد قرر الاجتماع تشكيل لجنة لدراسة المقترحات الخاصة بخلق أصول سائلة جديدة ، وشكلت اللجنة برئاسة ارنولدو أوسولا من بنك إيطاليا ، وقدمت في أغسطس ١٩٦٥ تقريرها الذي عرف باسم تقرير أوسولا . وفي أغسطس ١٩٦٧ توصلت مجموعة الدول العشر إلى اتفاق خاص بخلق نوع جديد من الأصول السائلة قدمت خطوطه الرئيسية إلى الاجتماع السنوي لحائظي الصندوق في ريو دي جانيرو في سبتمبر ١٩٦٧ وتمت الموافقة عليها في هذا الاجتماع . وطلب الحائظون من المديرين التنفيذيين للصندوق ان يضعوها في الشكل القانوني اللازم وأن يعدوا التعديلات اللازمة أخالها على اتفاق انشاء الصندوق والتي يقتضيها خلق ذلك النوع الجديد من الأصول السائلة . وفي ١٦ أبريل ١٩٦٨ أوصى المديرين التنفيذيون للصندوق بالموافقة على مشروع لتعديل اتفاق الصندوق في شأن « خلق تسهيلات مستندة على حقوق خاصة للسحب وتعديلات نغواعد عمل الصندوق » . وقد عرض هذا المشروع على اجتماع مجموعة الدول العشر في استكهولم في مارس ١٩٦٨ حيث ووفق عليه بعد اخذ عدة

تعديلات جوهرية ، مع امتناع فرنسا عن الاشتراك في تبنيه ، ثم عرض المشروع المحلل على محافظي الصندوق الذين وافقوا عليه بالمراسلة في ٣١ مايو ١٩٦٨ ، مع امتناع فرنسا ودول الفرنك الفرنسي عن التصويت . وطبقا لاتفاق الصندوق فإنه يشترط لتعديله موافقة الأغلبية البسيطة لمحافظي الصندوق . وتحسب الأصوات بالطبع على أساس مقدار الحصة في الصندوق التي تتمتع بها الدولة التي يمثلها المحافظ . وبعد هذا يتعين التصديق على التعديل باتباع الطرق الدستورية الداخلية في كل دولة وذلك من قبل ثلاثة أخماس (٦٠ ٪) الدول الأعضاء في الصندوق التي تمثل أربعة أخماس (٨٠ ٪) المجموع الكلي للأصوات . وقد تحققت كل هذه الشروط في ٢٨ يوليو ١٩٦٩ وتم تعديل اتفاق الصندوق في ذلك التاريخ وذلك بإتسام التصديق على التعديل بواسطة بلجيكا . وهكذا عدلت ثمان من مواد اتفاق الصندوق العشرين التي ووفق عليها في بريتون وودز عام ١٩٤٤ ، كما أضيفت إلى الاتفاق اثنتا عشرة مادة جديدة ، بحيث أصبح مجموع موادها اثنين وثلاثين مادة ، وأربعة ملاحق وذلك من أجل تحديد النظام القانوني لحقوق السحب الخاصة (١) .

(١) ومن المناسب أن نشير هنا إلى أنه بتعديل المواد الثمان المشار إليها من اتفاق الصندوق حدث تغيير ذو مغزى في الأغلبية اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة في "صندوق" مثل تعديل عام لمبالغ حصص الأعضاء أو تعديل أحكام اتفاق الصندوق . فقد كانت مثل هذه القرارات تتخذ ونفقا لاتفاق الصندوق الأصلي بأغلبية أربعة أخماس ٨٠ ٪ / مجموع الأصوات ، كما كان يتعين الحصول على موافقة كل عضو بهذا ١٠ ٪ أو أكثر من مجموع الحصص في الصندوق إذا تعلق الأمر بإجراء تعديلات عميقة في أسس التعامل لكافة عمليات الدول الأعضاء مما كان يعني في الواقع منح حق الفيتو للولايات المتحدة وبريطانيا وهدها والذين تتمتع كل منها دون باقي أعضاء الصندوق بحصة تبلغ ١٠ ٪ من مجموع الحصص أو أكثر . ويقتضى تعديل اتفاق الصندوق في ٢٨ يوليو ١٩٦٩ والذي تم تحت ضغط مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة التي أصبحت الأغلبية المطلوبة لاتخاذ القرارات الهامة في الصندوق ٨٥ ٪ من مجموع الأصوات مما يعطى لهذه المجموعة حق الفيتو لامتلاكها ١٦ ٪ من مجموع الحصص وذلك بشرط أن تصوت مجتمعة بالطبع . وإن تتساوى مجموعة هذه الدول مع الولايات المتحدة ، والتي تمثل ٢٤ ٪ من مجموع "حصص" الصندوق ، في وجوب موافقتها على كل قرار هام داخل الصندوق حتى يمكن أن يتخذ قانونا . وهكذا أصبحت هذه الأغلبية الجديدة لازمة لاتقرار كل تعديل عام لمبالغ حصص الأعضاء في "الصندوق" ، لكنه بالنسبة لكل تعديل آخر في الحصص فقد ظلت الأغلبية المطلوبة هي ٨٠ ٪ من مجموع الأصوات . كذلك أصبحت الأغلبية الجديدة لازمة لكل تعديل في أسعار تعامل عملات كافة الدول الأعضاء ولاتخاذ بعض القرارات الهامة الأخرى . ويعكس تعديل اتفاق الصندوق على هذا النحو التغييرات الكبيرة التي حدثت في القوى النسبية لمخلف اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة ما بين عامي ١٩٤٤ و ١٩٦٩ وأصبحت الوزن الاقتصادي المتزايد لمجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة .

ويمتضى النظم القانونى لحقوق السحب الخاصة والتي تضمنتها المواد اثنتا عشرة المضافة إلى اتفاق الصندوق بالإضافة الى الملاحق الأربعة أصبح في الإمكان نظريا أو قانونيا خلق حقوق السحب الخاصة . لكنه وضعت عدة شروط دقيقة للخلق الفعلى لهذه الحقوق أو لبداية العمل بها فعلا بعبارة أخرى . فقد اشترط الا يكتسب العضو في الصندوق صفة المشترك في حساب السحب الخاص ، المخصص لإدارة حقوق السحب الخاصة كما سنرى بعد قليل ، إلا بعد إيداعه لدى الصندوق وثيقة تحدد أنه يتحمل ، طبقا لتشريعته ، بكل الالتزامات المترتبة على اشتراكه في هذا الحساب الخاص وأنه قد اتخذ كافة الترتيبات اللازمة لمواجهة هذه الالتزامات . فضلا من هذا فقد نص على عدم اكتساب أى عضو صفة المشترك في الحساب المذكور إلا بعد أن تكون الدول المالكة لثلاثة أرباع (٧٥ ٪) مجموع الحصص في الصندوق على الأقل قد أودعت وثائق اشتراكها في الحساب . وقد تم استكمال هذا الشرط في أغسطس ١٩٦٩ . أكثر من هذا فقد نص على وجوب توافر عدد من الشروط الإضافية الموضوعية أو الاقتصادية ، وليس الإجرائية أو القانونية ، حتى يمكن للخلق الفعلى لحقوق السحب الخاصة وتوزيعها على الدول الأعضاء في الصندوق أن يتم في الواقع . وأول هذه الشروط هو أن يوجد اتفاق جماعى في الراى على وجود حاجة عامة لتكملة الاحتياطيات النقدية . ويجد هذا الاتفاق الجماعى في الراى تعبيره القانونى في قرار يصدر بذلك من مجلس محافظى الصندوق بأغلبية ٨٥ ٪ من أصوات المشتركين في حساب السحب الخاص . وثانى هذه الشروط هو أن يتم اقتراب موازين مدفوعات الدول الرئيسية من وضع التوازن ، مما يبنى اقتراب المعز في موازين مدفوعات دول كالولايات المتحدة وبريطانيا من الاختفاء . وثالث هذه الشروط وآخرها أن يتم احراز تقدم في حركة تلازم أسعار العملات مع التغيرات الأساسية في الأوضاع الاقتصادية . ويلاحظ أن هذه الشروط الاقتصادية أو الموضوعية كلها قد اقرت بناء على طلب الدول المتقدمة ذات الفائض في موازين مدفوعاتها ، وبصفة خاصة الدول الست الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، التي رغبت في أن تبدأ الدول الكبرى ذات العجز في موازين مدفوعاتها بسواء الولايات المتحدة أو بريطانيا في اتخاذ الإجراءات الفعالة الكفيلة بإعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها والا تستخدم النوع الجديد من الأصول السائلة ، أى حقوق السحب الخاصة ، كمسكن أو مهدىء بهدف تأجيل

العجز المشار إليه وبالتالي الاستمرار في التمتع بالامتيازات التي تحققها بواسطة هذا العجز .

والذي حدث بعد هذا هو أن هذه الشروط الإضافية الاقتصادية او الموضوعية قد أعطيت تفسيراً واسماً للفالية . فطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المواد الجديدة من اتفاق الصندوق بدأ مديره العام في مشاورات مع الدول الأعضاء حول خلق الدفعة الأولى من حقوق السحب الخاصة ، وحصل على موافقة المديرين التنفيذيين للصندوق على هذا على أن يتم هذا الخلق اعتباراً من أول يناير ١٩٧٠ ، واتخذ الاجتماع السنوي لحافطى الصندوق في واشنطن في سبتمبر ١٩٦٩ قراراً بالموافقة على ذلك . وهكذا تقرر خلق قيمة من حقوق السحب الخاصة تعادل تسعة مليارات ونصف من الدولارات خلال سنوات ثلاث : ثلاثة مليارات ونصف في عام ١٩٧٠ ، وثلاثة مليارات في ١٩٧١ ، وثلاثة مليارات أخرى في عام ١٩٧٢ . وقد تم توزيع مقدار الحقوق التي خلقت لهذه الأعوام الثلاثة على كل الأعضاء المشتركين في حساب السحب الخاص بغض النظر عن مركز موازين مدفوعاتهم وعلى أساس معيار موضوعي تماماً هو حجم حصة كل عضو في الصندوق . وبلغت حصة كل دولة في مقدار مبلغ الثلاثة مليارات ونصف لعام ١٩٧٠ : ١٦.٨ ٪ من حجم حصتها في الصندوق ، وفي مقدار المليارات الثلاثة لعام ١٩٧١ : ١٠.٧ ٪ من حجم حصتها ، وفي مقدار المليارات الثلاثة لعام ١٩٧٢ : ١٠.٦ ٪ من هذا الحجم .

وفي ١١ ديسمبر ١٩٧٨ وافق محافظو الصندوق على خلق ١٢ مليار جديدة من حقوق السحب الخاصة توزع في أول يناير من السنوات ١٩٧٩ ، ١٩٨٠ ، ١٩٨١ بالتساوي ، أي بواقع ٤ مليار كل عام . ويبلغ مقدار وحدات حقوق السحب الخاصة الذي سيوزع على كل عضو ما يساوي ١٠.٤ ٪ من حصته في الصندوق . ويتراوح هذا المقدار ما بين ٨٧٤ مليون وحدة للولايات المتحدة الأمريكية و ٩٣.٠٠٠ وحدة للبحرين .

وجدير بالذكر أن قيمة الوحدة الواحدة أو الدولار من حقوق السحب الخاصة قد عرفت في شكل وزن محدد تماماً من الذهب النقي هو ٨٨٨٦٧١.٨٨ من الجرام ، أي ما يعادل القيمة الرسمية للدولار الأمريكي وقت خلق هذه الحقوق وتبل تخفيضه في ديسمبر ١٩٧١ ثم مرة أخرى في فبراير ١٩٧٣ . وبهذا التحديد لقيمة الوحدة أو الدولار من حقوق السحب الخاصة يمكن

ضمان الاحتفاظ بقيمة ثلثة لهذه الحقوق لا تتأثر بما يطرا على قيم مختلف العملات من تغيير سواء بالزيادة أو ، وهو الأرجح ، بالانقصان .

وبطبيعة الحال فقد ترتب على هذين التخفيضين للدولار الأمريكى أن زادت قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة عن دولار أمريكى واحد . ولهذا فقد قرر مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولى فى ١٣ يونيو ١٩٧٤ تعديل قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة وجعلها تساوى ١٢٠.٦٢٥ دولارا أمريكى . وبهذا احتفظت هذه الحقوق بقيمتها ثلثة بالرغم من انخفاض قيمة الدولار الأمريكى . وفى الاجتماع المذكور نقرر أيضا أن تتحدد قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٤ ، وكانت تساوى ١٢٠.٦٢٥ دولارا أمريكى فى ٣٠ يونيو ١٩٧٤ ، على أساس مقدار محدد من كل عملة من ١٦ عملة رئيسية ، وأعطى لكل عملة منها وزن يتناسب مع أهميتها فى التبادل التجارى الدولى وكذلك فى تسوية المدفوعات الدولية . وكان فى مقدمة هذه العملات الدولار الأمريكى والمارك الألماني والجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسى والين اليابانى . وقد حول المقدار من كل عملة من العملات المذكورة إلى مقدار معين من الدولار الأمريكى بحيث يكون مجموع هذه المقادير ملقيته وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة من هذا الدولار . وهكذا فإنه اعتبارا من التاريخ المشار إليه أصبحت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة من الدولار الأمريكى تعين يوميا على أساس محصلة التغير فى أسعار صرف العملات المذكورة فى مقابل هذا الدولار فى سوق لندن (١) .

(١) وقد نشر صندوق النقد الدولى فى نشرته الصادرة بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٧٤ تفاصيل كيفية حساب الوحدة من حقوق السحب الخاصة مقومة بالدولار ، ومن ثم بلفة عملة أخرى . راجع هذه التفاصيل أيضا فى :

«Nouvelles méthodes d'évaluation du DTS», Problèmes économiques, No. 1389, 25 Septembre 1974, pp. 24-27.

واعتمادا من أول يوليو ١٩٧٨ حل الريال السعودى والريال الايرانى بطل عملتى جنوب أفريقيا والدانيرك بحيث أصبحت العملات الست عشرة التى تسهم فى تكوين الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة هى تلك الخاصة بالدول ذات أكبر حجم من الصادرات من السلع والخدمات خلال الفترة ١٩٧٢ - ١٩٧٦ . وينوى الصندوق إعادة النظر فى العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة كل خمس سنوات . راجع :

راجع IMF Annual Report, 1978, Washington. D.C. pp. 56-57.

وبهذا أصبح اتجاه التغير في أسعار هذه العملات في المتوسط . اخذا في الاعتبار الوزن المعطى لكل منها ، هو الذي يحكم اتجاه التغير في قيمة الوحدة الواحدة من حقوق السحب الخاصة معبرا عنها في شكل الدولار الأمريكي . فكان تلك العملات في مجموعها ، او السلة التي تضم هذه العملات بمباراة أخرى ، قد حلت محل الذهب في تحديد قيمة هذه الوحدة معبرا عنها بالدولار الأمريكي . وبهذه الطريقة امكن الاستمرار في ضمان قدر من الثبات النسبي لقيمة حقوق السحب الخاصة .

والواقع هو انه لم يوجد حتى الان المعيار الذي يمكن على اسنسه ان نقرر بكل ثقة انه توجد حاجة عامة لتكيلة الاحتياطيات النقدية : اي لزيادة حجم السيولة الدولية . ولم يكن في الامكان بناء على تطور الاحتياطيات النقدية في عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ان يتخذ قرار اكيد بما إذا كانت توجد ضرورة لخلق المزيد من السيولة الدولية ام لا توجد . اما فيما يتعلق بشرط الاتزان من وضع التوازن في موازين مدفوعات الدول المدينة الكبرى فالواقع هو ان هذا الشرط كان أبعد ما يكون عن التحقق . فقد عرف ميزان مدفوعات الولايات المتحدة عجزا قدره ملياران من الدولارات في عام ١٩٦٨ وكان من الواضح ان اتجاه العجز إلى الزيادة في عام ١٩٦٩ . أما ميزان مدفوعات بريطانيا فقد عرف عجزا في عام ١٩٦٨ قدره ٥٥٠ مليوناً من الجنيهات الاسترلينية ولكن مع اتجاه إلى تحسن الوضع في عام ١٩٦٩ . وبالنسبة إلى شرط احرار تقدم في حركة تلاؤم أسعار العملات مع التغيرات الاقتصادية الأساسية فانه يلاحظ ، بالرغم من غموض هذا الشرط ، انه لم يتحقق شيء موضوعي كبير في هذا الاتجاه اللهم الا بتخفيض سعر الجنيه الاسترليني في عام ١٩٦٧ وسعر الفرنك في عام ١٩٦٩ . والواقع هو انه حدث تغير كبير في علاقات القوى ما بين الدول ذات الفائض والدول ذات العجز ما بين مارس ١٩٦٨ وسبتمبر ١٩٦٩ يعتبر أبرز ملامحه تحول فرنسا من مجموعة الدول ذات الفائض إلى مجموعة الدول ذات العجز وانضمامها إلى معسكر الولايات المتحدة وبريطانيا على اثر أحداث مايو - يونيو ١٩٦٨ مما زاد في عزلة الدول ذات الفائض وعلى الأخص ألمانيا الاتحادية . وتند ارادت الدول ذات العجز الاسراع في خلق ادوات السيولة الدولية الجديدة وبمقايير كبيرة لأنها ستكون المستفيد الاول منها وتغلب رأى هذه الدول على ما نالت به الدول ذات الفائض من وجوب الانجساء اولا الى كل ما شأنه اصلاح موازين مدفوعات الدول ذات العجز من اساليب السياسة الاقتصادية

والمالية والنقدية الداخلية . وهكذا تغتبت اعتبارات القوة السياسية على اعتبارات الحكمة الاقتصادية وخلقت حقوق السحب الخاصة أو الشكل الجديد من أشكال السيولة الدولية . وفي الاجتماع السنوي لمحافظة صندوق النقد الدولي في واشنطن في سبتمبر ١٩٧٢ نبه وزير مالية ألمانيا الاتحادية المجتمعين إلى أن السيولة الدولية قد زادت في العامين الأخيرين وهدهما بمقدار ٦١ ٪ وطالب بترتبة أفضل على خلق السيولة الدولية واعتبار هذا هو أحد الأهداف الرئيسية لاصلاح النظام النقدي الدولي . وفي الحقيقة فإن الشرط الموضوعي الأول لخلق حقوق السحب الخاصة والمنصوص عليه صراحة في اتفاق الصندوق ، وهو وجود نقص واضح في وسائل الدفع الدولية ، لم يكن متوفرا في ذلك الوقت وبالتالي لم يقرر خلق حقوق سحب خاصة جديدة للسنوات ١٩٧٣ وما بعدها مباشرة .

وقد تسبب خلق حقوق السحب الخاصة اعتبارا من عام ١٩٧٠ والدور الجديد الذي أصبح يقوم به الصندوق بإدارته لهذه الحقوق في أحداث تغييرات تنظيمية هامة في هيكل الصندوق إذ وجد تمييز واضح منذ أول يناير ١٩٧٠ داخل الصندوق ما بين مهامه وعملياته الأصلية ومهامه وعملياته الجديدة التي أوجدتها حقوق السحب الخاصة وعلى الأخص بالنظر إلى احتمال أن تختلف صفة العضو في الصندوق عن صفة المشترك في حساب حقوق السحب الخاصة كما سنرى بعد قليل . وقد اتخذ هذا التمييز داخل الصندوق شكلا محاسبيا مجددا تمثل في إيجاد حسابين لدى الصندوق : حساب عام وحساب خاص . أما الحساب العام فتسجل فيه عمليات الصندوق التقليدية التي قامها على عاتقه اتفاق انشاء الصندوق في عام ١٩٤٤ ، وأما الحساب الخاص ، أو حساب السحب الخاص ، فتسجل فيه كافة العمليات المتعلقة بحقوق السحب الخاصة . وهناك عدد من القواعد التي تحكم وقف الاشتراك في حساب السحب الخاص وكذلك تصنيفه . لكنه يمتنع أن نلاحظ أن هذا التمييز في العمليات التي يقوم بها الصندوق لم يؤد على الإطلاق إلى خلق شخصية قانونية جديدة في داخله ، فقط أصبح الصندوق يضم في تنظيمه إدارتين أو قسمين وفلك مع احتفاظه دائما بشخصية قانونية دولية واحدة . وهناك سببان على الأقل لانشاء حساب السحب الخاص : الأول هو أن بعض الدول الأعضاء في الصندوق قد رفضت الاشتراك في حساب السحب الخاص ، والثاني هو أنه توجد موارد نقدية من ذهب وعمليات لمختلف الدول يحتفظ بها الصندوق في الحساب العام وهي إما

ملوكة له ولاعضائه ، وعلى العكس من ذلك لا يلتزم المشتركون في حساب السحب الخاص بإيداع أية ودائع فيه سواء من الذهب أو العملات . ذلك أن كل نظام حقوق السحب الخاصة ، كما سنرى ، إنما يقوم على أساس مجموعة من القيودات في الدفائر لا يوجد في مقابلها غطاء إيا كان . وكما عبر عنها الاقتصادي الفرنسي المعروف جاك روييف السابق الإشارة إليه فإن حقوق السحب الخاصة إن هي إلا « العدم في زى نقود » .

ونشير أخيرا إلى حق الدولة في الاشتراك في حساب السحب الخاص ، أى في نظام حقوق السحب الخاصة . فلكل دولة عضو في الصندوق الحق في الاشتراك في هذا الحساب ، ولا يحق للدولة غير العضو أن تشترك فيه . ويجب على الدولة العضو في الصندوق الراغبة في الاشتراك في الحساب أن تودع لديه وثيقة خاصة بقبولها ، تحمل كل الالتزامات التي يمكن أن تترتب على اشتراكها في نظام حقوق السحب الخاصة على النحو السابق الإشارة إليه . ومع هذا فإنه يحق للدولة المشتركة في الحساب أن تمتنع عن الاشتراك في أية دفعة من دفعات حقوق السحب الخاصة التي يتقرر خلقها أو « إصدارها » مما يعنى هذه الدولة من الالتزام بقبول هذه الحقوق في مقابل تقديمها لعملات قابلة للتحويل ، وهو التزام أسس على كل مشترك في نظام حقوق السحب الخاصة كما سنرى فيما بعد . وإذا ما أرادت هذه الدولة أن تعود للاشتراك في دفعات تالية من حقوق السحب الخاصة فيجب أن يوافق الصندوق على ذلك . وهناك خطر من السماح للدولة المشتركة في الحساب بالامتناع عن الاشتراك في دفعة بذاتها من دفعات حقوق السحب الخاصة التي يتقرر خلقها أو إصدارها ، وهو أن تمتنع الدولة عن الاشتراك في الدفعات التي يتقرر إصدارها وهي في حالة فائض أو دائنة وأن تطلب الاشتراك في الدفعات التي يتقرر خلقها وهي حالة عجز أو مديونة وبالتالي تتمكن الدولة من تحقيق المزايا دون الأعباء في كل الحالات .

أحكام حقوق السحب الخاصة :

يقضى اتفاق صندوق النقد الدولي بوجوب اتخاذ القرارات المتعلقة بخلق أو إلغاء حقوق السحب الخاصة في ضوء الحاجة العالمية طويلة المدى لتكيلة الاحتياطيات الحاضرة مع العمل على تجنب كل من الركود الاقتصادي والتضخم . ومن هذا يتبين أن الغاية النهائية لحقوق السحب الخاصة هي

ذات طابع طويل الأجل وأنه لا يقصد بهذه الحقوق على الإطلاق أن تقدم علاجاً للعجز الذي تعاني منه موازين مدفوعات بعض الدول . ويجب أن توافق على القرارات المشار إليها أغلبية ٨٥ ٪ من مجموع أصوات الدول المشتركة في حساب السحب الخاص . وتصدر القرارات المتعلقة بحقوق السحب الخاصة لمدة « فترة أساسية » معينة قدرها خمس سنوات عادة . واستثناء من هذا فقد تقرر أن تكون الفترة الأساسية الأولى ثلاث سنوات فقط من أول يناير ١٩٧٠ حتى آخر ديسمبر ١٩٧٢ كما سبق أن رأينا .

ولكل عضو مشترك في حقوق السحب الخاصة حق غير مشروط في أن يستخدم المقدار المخصص له ، أو الذي وزع عليه ، من هذه الحقوق وذلك دون حاجة إلى أخذ موافقة مسبقة من الصندوق أو من باقى المشتركين في الحساب على هذا الاستخدام . ويمثل استخدام المشترك لحقوق السحب الخاصة المقررة له في طلب تحويلها . كلها أو بعضها ، إلى قيمة مساوية لها من العملات القابلة للتحويل في الواقع ، وهى عملات يلتزم بدفعها المشتركون الذين يعينهم الصندوق لهذا الغرض كما سنرى حالا . وبهذا تعد حقوق السحب الخاصة ، إلى جانب الاحتياطيات النقدية التقليدية ، أداة حقيقية من أدوات السيولة الدولية . ويتبين من هذا أن الصندوق لا يقوم بتقديم أية عملات من موارده في مقابل حقوق السحب الخاصة التى يرغب المشترك مالكمها في التخلي عنها في مقابل عملات قابلة للتحويل وإنما يتولى باقى المشتركين تقديم هذه العملات ، ويقتصر دور الصندوق على تعيين هؤلاء المشتركين وعلى رقابة حركة العملية كلها . هذا من حق العضو المشترك في حقوق السحب الخاصة .

أما عن الالتزام الأساسى للعضو المشترك في هذه الحقوق فإنه يحصل في تقديمه لعملات قابلة للتحويل في الواقع ، في حالة تعيينه من قبل الصندوق لهذا الغرض ، إلى مشترك آخر في مقابل تلقيه لقيمة مماثلة من حقوق السحب الخاصة التى يتخلى عنها هذا الأخير . ولا يتحتم أن تكون العملات التى يلتزم المشترك بتقديمها على هذا النحو هى عملته الوطنية وإنما يشترط فقط أن تكون عملات قابلة للتحويل في الواقع ، أى من حيث الواقع الفعلى . لكنه يوجد حد أقصى لما يلتزم المشترك بتقديمه من عملات قابلة للتحويل ، هو مئلى حصته المقررة من حقوق السحب الخاصة . ومعنى هذا أن الحد الأقصى لما يلتزم المشترك بامتلاكه هو ثلاثة أمثال حصته من

هذه الحقوق : حصته ذاتها ، ويمثل هذه الحصة عند تقديمه لعملاء قابلة للتحويل في الواقع بهذا المقدار . لكنه يمكن زيادة هذا الحد بشرط موافقة المشترك . ويخضع تعيين الصندوق للمشارك الذي يلتزم بتقديم عملات قابلة للتحويل في مقابل تلقيه لحقوق سحب خاصة مساوية لها في قسما لقواعد معقدة للغاية . وبصفة عامة فإن المشاركين الذين يتمتعون بموازن مدفوعات واحتياطيات قوية بما فيه الكفاية هم الذين يعمنون لتقديم قدر من العملات القابلة للتحويل إلى مشتركين آخرين في مقابل حقوق سحب خاصة يتلقونها منهم وذلك بما يكفل ائالة علاقة متوازنة بين ما يمتلكه المشاركون المعلنون من حقوق سحب خاصة وما يمتلكونه من أنواع أخرى من الاحتياطيات الدولية كالذهب والعملات القابلة للتحويل (١) .

وهناك التزام آخر على العضو المشترك في نظام حقوق السحب الخاصة ، وهو ان يسدد أو يرد ما سبق أن استخذه من حقوق سحب خاصة مملوكة له بتحويلها إلى عملات قابلة للتحويل في الواقع ، بمعنى أن يقدم عملات قابلة للتحويل في الواقع في مقابل حقوق سحب خاصة يتلقاها مرة أخرى . لكن هذا الالتزام لا ينصرف إلا إلى ما يزيد عن نسبة ٧٠ ٪ من قيمة حقوق السحب الخاصة المملوكة له وفي خلال الفترة الأساسية وقدرها خمس سنوات . وهكذا فإن الالتزام بالسداد أو بالرد لا يمكن أن يتجاوز ٣٠ ٪ من قيمة هذه الحقوق . ومن حق المشارك إذن أن يستخدم ٧٠ ٪ من حقوقه دون أن يلتزم بأي سداد أو رد ، وأن يستخدم ٨٠ ٪ من هذه الحقوق فإنه لا يلتزم إلا بسداد ١٠ ٪ منها . هذا عن الالتزام ، أو عدم الالتزام ، القانوني بالسداد . لكن يحسن بالمشارك ، مع هذا ، أن يحاول سداد أو رد ما يحوله من حقوق سحب خاصة في حدود نسبة الـ ٧٠ ٪ المشار إليها وذلك عندما يتحسن وضع ميزان مدفوعاته وحالة احتياطياته النقدية . ويلتزم المشارك الذي يستخدم حقوق السحب الخاصة المملوكة له برفع فائدة بسيطة عن المبالغ التي يستخدمها منها قدرها ١ ٪ سنويا . ونفس هذا القدر من الفائدة السنوية يتلقاه المشارك الدائن دائنيه صافية في نظام حقوق السحب الخاصة ، أي الذي تلقى مقدارا من حقوق السحب الخاصة

(١) يجوز أن يتفق مشتركان مع بعضهما على أن يحول أحدهما لأخر قيمة معينة من حقوق السحب الخاصة من حصته وذلك في مقابل تلقيه لقيمة معينة من عملته . وهذا لا يهمل الصندوق على النحو المعتاد لتعيين من يتلقى حقوق السحب الخاصة ، بل يقتصر دوره على تسجيل عملية التحويل هذه لتسجيله .

فوق نصيبه المقرر منها في مقابل تقديمه لعملات قابلة للتحويل تعادل في قيمتها ذلك المقدار . وقد تقرر في اجتماع المديرين التنفيذيين للصندوق في ١٣ يونيو ١٩٧٤ السابق الإشارة إليه تعديل سعر الفائدة هذا اعتباراً من أول يوليو ١٩٧٤ وأصبح ٥ ٪ سنوياً وذلك حتى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ . أيضاً تقرر أن يعدل هذا السعر بعد ذلك كل ستة شهور بالزيادة أو بالنقصان بما يعادل ٦٠ ٪ من الزيادة أو النقصان في متوسط أسعار الفائدة في الأسواق المالية عن ١١ ٪ و ٩ ٪ بالترتيب . وبناء على قرارات اللجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي في سبتمبر ١٩٧٨ قرر المديرون التنفيذيون رفع هذا السعر من ٦٠ ٪ إلى ٨٠ ٪ من السعر المرجح للفائدة في الأجل القصير في الولايات المتحدة والميتيا وانجلترا وفرنسا واليابان . وتقرر أن يكون سعر الفائدة الذي يتلقاه المشترك الدائن ٩٠ ٪ من سعر الفائدة المقرر . ومن ناحية أخرى قرر المديرون التنفيذيون تخفيض نسبة الالتزام بالسداد أو بالرد من ٣٠ ٪ إلى ١٥ ٪ وذلك اعتباراً من أول يناير ١٩٧٩ . وكان الغرض من هذه التعديلات في سعر الفائدة على حقوق السحب الخاصة تضيق الفجوة الكبيرة بين هذا السعر وسعر الفائدة الدولي على الأصول الاحتياطية الأخرى، وأيضاً تشجيع الدول على قبول هذه الحقوق في مقابل تقديم عملات قابلة للتحويل فعلاً . أما انخفاض سعر الفائدة على الحقوق عن سعر الفائدة العالمي فقد تقرر بالنظر إلى الضمان النسبي لقيمة هذه الحقوق بالمقارنة بعملات الاحتياطي الدولية . ويلتزم كافة الأعضاء في نظام حقوق السحب الخاصة ، أخيراً ، بالتعاون مع بعضهم البعض ومع الصندوق من أجل حسن سير هذا النظام وتحقيق أكبر قدر من الفعالية له .

ومن المبادئ المقررة في نظم حقوق السحب الخاصة أنه لا يجوز للمضو المشترك فيه أن يستخدم حقوقه إلا في حالة الضرورة ، ويقصد بهذا مواجهته لصعوبات نتيجة للمعجز في ميزان مدفوعاته أو لتطور الوضع الخاص باحتياطياته النقدية . ومعنى هذا أنه لا يجوز للمشارك أن يستخدم حقوقه بغرض تغيير التكوين الداخلي لاحتياطياته . ويلاحظ أنه إذا كان تقرير حصة في حقوق السحب الخاصة أنها يقتصر على الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي الذين يقبلون الاشتراك في نظم هذه الحقوق فإنه يمكن ، على العكس ، أن يتسع مجال المستفيدين لهذه الحقوق وأن يشمل أشخاصاً غيرهم . وهكذا يمكن للصندوق نفسه في بعض الحالات أن يحتفظ ببعض هذه الحقوق في حسابه العام كما يمكن ، بأغلبية ٨٥ ٪ ، أن يسمح لغير

الأعضاء في الصندوق ولا في النظام أن يتعاملوا بواسطة هذه الحقوق . أيضا فإنه يمكن للصندوق أن يعين كمحتفظ بهذه الحقوق بعض المؤسسات التي تقوم بوظائف البنوك المركزية لعدد من البلاد مثل بنك التسويات الدولية . والقصد من هذه الأحكام إتاحة الفرصة أمام حقوق السحب الخاصة كي تحظى بأكبر قدر من الاعتراف الدولي بها .

ونذكر أخيرا أنه يمكن للصندوق أن يوقف كل استخدام لاحق للمشارك في نظام حقوق السحب الخاصة لحقوقه المقررة له وذلك في حالة عدم تنفيذه للالتزامات التي يتحملها وفقا لهذا النظام . لكن هذا الوقف لا يعنى المشارك من الالتزام بتقديم العملات القابلة للتحويل إلى مشترك آخر في حالة تعيينه لهذا الغرض من قبل الصندوق . وليس لوقف استخدام العضو لحقوقه في نظام حقوق السحب الخاصة أى تأثير على حقه في الإلتجاء إلى موارد الصندوق وفقا لأحكام اتفاق إنشائه ، أى على حقه في استخدام الحساب العام الذى يحتفظ به الصندوق . والعكس صحيح ، فإنه في حالة حرمان العضو من حقه في الإلتجاء إلى موارد الصندوق فإنه يستطيع أن يستخدم بكل حرية حقوق السحب الخاصة المملوكة له ، أى حقوقه في حساب السحب الخاص الذى يحتفظ به الصندوق .

طبيعة حقوق السحب الخاصة :

تعتبر هذه الحقوق نوعا جديدا من الأصول الدولية التى يمكن للدولة أن تستخدمها . وفقا لما سبق شرحه من أحكام منظمة لها ، في تسوية مدفوعاتها الدولية وذلك بعد تحويلها إلى عملات قابلة للتحويل أولا . ذلك ان القصد من هذه الحقوق هو تكملة ما هو موجود من الاحتياطيات فضلا عن أنها تدرج ضمن الاحتياطيات النقدية للدولة التى تمتلكها . وبالمقارنة بالعملات الوطنية لمختلف الدول فإن حقوق السحب الخاصة لا يمكن أن تستخدم إلا بواسطة السلطات النقدية في الدولة وعلى أن يكون ذلك لغرض محدد تملها هو الحصول على عملات قابلة للتحويل . لسكنه من الناحية الأخرى فإن حقوق السحب الخاصة تفوق العملات الوطنية وذلك في الحدود التى يلتزم فيها العضو المشترك في مطالبها بقبول هذه الحقوق وتقديم عملات قابلة للتحويل في الواقع في حالة تعيينه لذلك من قبل الصندوق . وبغضلا عن هذا فإن الدولة من حقوق السحب الخاصة أنها تعرف في شكل متدار

محدد تماما من الذهب ، أو من ١٦ عملة رئيسية اعتبارا من اول يوليو ١٩٧٤ ، مما يعنى ضمان ثبات سعر الصرف في كل العمليات والمبادلات التى تكون هذه الحقوق طرفا فيها .

اما بالمقارنة بالذهب فان حقوق السحب الخاصة لا يمكن استخدامها لفرض الاكنتار بواسطة الامراء ولا كقطاع للعملة بواسطة الدول . لكنه من الناحية الأخرى فانه لا يوجد أى التزام على الدولة يقبول الذهب في مقابل تقديمها لعملة القابلة للتحويل أو لعملات أخرى في حين أنها تلتزم بقبول حقوق السحب الخاصة وفقا للأحكام المنظمة لها في مقابل عملات قابلة للتحويل عملا . ويكفى لذلك ان تعين لهذه المهمة بواسطة صندوق النقد الدولي . فضلا عن هذا فان الذهب الذى تمتلكه الدولة لا يدر عليها فائدة في حين تدر مثل هذه الفائدة حقوق السحب الخاصة التى تحصل عليها في مقابل تقديمها لعملات قابلة للتحويل في الواقع .

لكنه بالنظر إلى أنه يمكن للدولة أن تستخدم ٧٠ ٪ (زانت إلى ٨٥ ٪ اعتبارا من اول يناير ١٩٧٩ كما سبق ان رأينا) من حقوق السحب الخاصة الممنوكة لها وذلك دون أى التزام برد أو سداد ما تأخذ من عملات قابلة للتحويل في مقابل هذه النسبة فانه يمكن اعتبار أن ٧٠ ٪ من حقوق السحب الخاصة ، عندما تستخدمها الدولة ، هي بمثابة حبة تحصل عليها الدولة من اندول الأخرى التى يعينها الصندوق لتقديم عملات قابلة للتحويل إليها في مقابل هذه النسبة . وبالنظر إلى أن الدولة تلتزم بسداد ما تستخدمه من نسبة الـ ٣٠ ٪ (نقصت إلى ١٥ ٪ من اول يناير ١٩٧٩) الباقية من حصتها من حقوق السحب الخاصة عندما تستخدمها في الحصول على عملات قابلة للتحويل فانه يمكن اعتبار أن الـ ٣٠ ٪ الباقية من حقوق السحب الخاصة ، عندما تستخدمها الدولة ، هي بمثابة قرض تتلقاه الدولة من الدول الأخرى التى يعينها الصندوق لتقديم عملات قابلة للتحويل إليها في مقابل هذه النسبة . ومن ذلك يتبين أن حقوق السحب الخاصة هي من طبيعة مركبة و « خاصة » عملا ! ولا يوجد ما يماثلها من أصول أخرى معروفة .

تقييم حقوق السحب الخاصة :

يعد خلق حقوق السحب الخاصة حدثا هاما في تاريخ العملات النقدية الدولية وتجديدا لا شك فيه في مكونات السيولة الدولية . وكثير من التجديدات فان لهذه الحقوق جوانب ايجابية ظاهرة . لكنه توجد لها جوانب سلبية

لا يمكن التقليل من أهميتها . وترد هذه الجوانب وتلك إلى واقع أن حقوق السحب الخاصة إنما تعنى زيادة في الأصول السائلة الدولية تحدث دون أي إبداع لذهب أو لمصلات من قبل الدول المشتركة في نظام هذه الحقوق . وفي حين تنحصر المهمة الأساسية لمصندوق النقد الدولي وفقا لاتفاقية برينتون وودرز علم ١٩٤٤ في تمكين الدول أعضائه من التوصل إلى استخدام أحسن واكمل للاحتياطيات النقدية الموجودة لديها عملا ، فإن خلق حقوق السحب الخاصة إنما يعنى إضافة صلتية لهذه الاحتياطيات . ومن هنا كانت أهمية هذا الحدث في تاريخ النظام النقدي الدولي ، حتى أن البعض قد أطلق على هذه الحقوق اسم « الذهب الورقي » ، وكلفت الجوانب الإيجابية والسلبية معا للأصول الدولية الجديدة .

وفي الجانب الإيجابي لحقوق السحب الخاصة ، فإنه لأول مرة في تاريخ العلاقات النقدية الدولية يتم خلق جزء هام من السيولة الدولية من العدم وكذلك رقابة استخدامه بواسطة المجتمع الدولي المنظم في شكل صندوق النقد الدولي . ومعنى هذا أن مقادير السيولة التي ستوضع تحت تصرف الدول في المستقبل لن تخضع لاعتبارات لا ضوابط بها مثل الإنتاج الجذيد من الذهب أو مبيعات الاتحاد السوفيتي منه أو حتى أهمية المعجز في ميزان مدفوعات الدول صاحبة عملات الاحتياطي العالمية بل ستخضع على العكس لقرارات مدروسة ومؤسسة على مدى احتياجات التجارة الدولية المتزايدة في حجبها إلى وسائل دفع دولية متزايدة أيضا في مقدارها .

لنكته في الجانب السلبي لحقوق السحب الخاصة فإنه يلاحظ ، من ناحية أولى ، أنه يخشى ألا تجتهد الدولة ذات المعجز في ميزان مدفوعاتها في مواجهة هذا المعجز بمختلف أساليب السيولة الاقتصادية والمالية والنقدية الملائمة ، وإن تكن قاسية ، كما هو المفروض وإن تستسهل علاج هذا المعجز باللجوء إلى تحويل حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها إلى عملات قابلة للتحويل تستخدمها في تسوية المعجز المتحقق في ميزان مدفوعاتها ، ولو جزئيا . والواقع أنه يحدث أحيانا أن يؤدي توافر وسائل الدفع التي يمكن لها تمويل عجز في التجارة إلى خلق عجز يمكن تحويله بهذه الوسائل . وفي الحقيقة فإن الامكانية المتاحة للدولة للحصول بلا قيد ولا شرط على عملات قابلة للتحويل في مقابيل حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها وعدم التزامها بالقيام بأي رد لما تحصل عليه من عملات على هذا النحو في حدود ٨٥ ٪ من قيمة حصتها في هذه الحقوق مما يعد هبة بمعنى الكلمة

تمنحها الدول ذات الفائض في موازين مدفوعاتها وذات الاحتياطيات النقدية الكبيرة إلى الدول ذات العجز في موازين مدفوعاتها وذات الاحتياطيات النقدية الضعيفة ، هذه الإمكانية تعتبر هي السبب الرئيسى في الجاذبية التى تتمتع بها حقوق السحب الخاصة كمثل سائل دولى . والحق مع محافظ أحد البنوك المركزية الأوروبية. الذى أرجع الحيلس لحقوق السحب الخاصة إلى تلك الظاهرة المميزة لعصرنا الراهن ، ألا وهى الرغبة المتزايدة في الحصول على شيء في مقابل لا شيء !

ومن ناحية ثانية ، فإنه يخشى أن تستخدم الدول الكبرى صاحبة عملات الاحتياطى العالمية حقوق السحب الخاصة كملاذج جزئى للعجز في موازين مدفوعاتها ، وبصفة خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا . والواقع أنه لا يوجد أى مبرر لوضع مثل هذه الحقوق تحت تصرف دولة ما لتحويل عجز في مدفوعاتها الخارجية راجع إلى قيامها باستثمارات منتجة في الخارج . لكنه يلاحظ أن الولايات المتحدة قد أعلنت مرارا ومراة خلال الأعمال التمهيدية التى انتهت إلى خلق حقوق السحب الخاصة أنها لا تنوى إطلاقا استخدام نصيبها في هذه الحقوق لملاذج العجز في ميزان مدفوعاتها وإنما لن تتراخى في مجهوداتها الرامية إلى إعادة التوازن في حساباتها مع العالم الخارجى . كذلك يلاحظ أن نصيب الولايات المتحدة من حقوق السحب الخاصة التى خلقت في عام ١٩٧٠ ، ومقدارها ثلاثة مليارات ونصف كمها ذكرنا ، قد بلغ ٨٧٥ مليونا من الدولارات ، وهو مبلغ أقل بكثير من اللازم لملاذج العجز من ميزان مدفوعاتها الذى تراوح ما بين مليارين وثلاثة مليارات من الدولارات سنويا خلال الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٤ . ومع هذا فقد قامت الولايات المتحدة بتحويل ٦٦٠ مليون دولار من نصيبها المذكور في مقابل عملتى بلجيكا وهولندا وذلك باتفاق مع هاتين الدولتين .

ومن ناحية ثالثة ، فإنه يخشى أن يؤدي خلق حقوق السحب الخاصة وما يترتب عليه من زيادة قدرة الدول التى تستخدم هذه الحقوق على تحويل مشيراتها من العالم الخارجى إلى خلق مصدر إضافى للتضخم على المستوى العالمى يضاهى إلى العجز الكبير في ميزان المدفوعات الأمريكى ، هذا في الوقت الذى تميزت فيه فترة أوائل السبعينات بتضخم شديد تصالى منه كافة الدول ، وإن يكن بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال .

ومن ناحية رابعة وأخيرة ، فانه يلاحظ أن توزيع حقوق السحب الخاصة على الدول على أساس حجم حصة كل منها في صندوق النقد الدولي قد أدى إلى حصول الدول المتقدمة على ثلثي هذه الحقوق كلها ولم يترك للدول النامية سوى الثلث بحسب . أما الولايات المتحدة فقد حصلت وحدها على حوالي ٢٤ ٪ من كل الحقوق التي تم خلقها . وترى الدول النامية انها أولى من الدول المتقدمة بالنصيب الأكبر من حقوق السحب الخاصة لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها وأنه يجب تعديل أساس توزيع ما يتم خلقه من هذه الحقوق في المستقبل بما يحقق هذا الهدف . كذلك ترى هذه الدول وجوب الربط بين حصة الدول المتقدمة في حقوق السحب الخاصة التي تخلق وحجم المساعدات التي تقدمها هذه الدول إلى الدول النامية .

وبالنظر إلى كل ما تقدم قلنا نرى ، مع بعض الكتاب ، أنه كان من الأسير والأكثر واقعية إذا ما أريد زيادة حجم وسائل الدفع الدولية أن يعمد صندوق النقد الدولي إلى زيادة موارده عن طريق الائتراض وعن طريق زيادات دورية في حصص الدول الأعضاء فيه وخاصة ذات العملات القوية وذلك مع تسهيل شروط الائتساء إلى هذه الموارد على الأخص بالتوسع في إمكانيات السحب غير المشروط منها والتي تنحصر حاليا في شريحة الذهب في حصة الدولة لدى الصندوق دون غيرها .

المراجع في حقوق السحب الخاصة :

Einzig, Paul : Foreign Exchange Crises, second edition, Macmillan, St. Martin's Press, London, 1970, pp. 175-183.

«Introduction aux droits de tirages spéciaux» (note de Fonds monétaire international, septembre 1969), Problèmes économiques, No. 1136, 9 Octobre pp. 17-20.

Les droits de tirage spéciaux : une invention inquiétante» (Les informations industrielles et commerciaux du 15 septembre 1969), idem, pp. 20-21.

«Les droits de tirage spéciaux : une expérience dont il ne faut pas trop attendre» (Deutsche Bundesbank Auszüge aus Presseartikeln du 29 août 1969), idem, pp. 22-23.

«La mise en œuvre des droits de tirage spéciaux et ses conséquences» (Neue Zuercher Zeitung du 24 octobre 1969), **Problèmes économiques**, No. 1158, 1er janvier 1970, pp. 9-11.

«Les droits de tirage spéciaux ne sauraient se substituer au dollar» (Neue Zuercher Zeitung des 5 et 7 septembre 1971), **Problèmes économiques**, No. 1239, 30 septembre 1971, pp. 10-11.

«Les limites d'un système monétaire international basé sur les droits de tirage spéciaux» (Wirtschaftswoche, numéro du novembre 1971), **Problèmes économiques**, No. 1247, 25 novembre 1971, pp. 31-32.

«Un bilan de l'Assemblée générale du Fonds monétaire international» (Frankfurter Allgemeine Zeitung, des 4 et 6 octobre 1972), **Problèmes économiques**, No. 1294, 1er novembre 1972, pp. 4-7.

«Le mythe des droits de tirage spéciaux» (Euromoney, numéro d'octobre 1972), *idem*, pp. 7-10.

IMF Survey : December 13, 1978, pp. 369-380.

Carreau : **Le Fonds monétaire international**, *op. cit.*, pp. 19-20, 217-233.

Fisher : **Money and Banking**, *op. cit.*, pp. 383-385.

James, Emile : **Problèmes monétaires d'aujourd'hui**, *op. cit.*, pp. 395-396.

Wells : **International Economics**, *op. cit.*, pp. 239-240.

IMF Survey : Supplement on the Fund, Septembre 1979, *op. cit.*, pp. 13-15.

الفصل الثالث

أزمة النظام النقدي الدولي

احتل الدولار الأمريكي مركز الثقل في نظام بريتون وودز . وكان هو المعصب الرئيسي لنظام استقرار سعر الصرف منذ أن وجد كنظام نقدي دولي جديد قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية . ولا عجب في هذا ، في واقع الأمر ، بالنظر إلى خروج الولايات المتحدة من هذه الحرب وهي تتمتع بأقوى اقتصاد قومي في العالم على الإطلاق . وهكذا عرف العالم في ظل هذا النظام قاعدة نقدية دولية جديدة هي قاعدة الدولار ، وأصبح الدولار هو عملة الاحتياطي الدولية أو العالمية الأولى والعملة المفتاح من بين كافة العملات الوطنية لدول العالم وارتكر النظام النقدي الدولي بالتالي على العملة الوطنية لأقوى دولة اقتصاديا في العالم .

لكن ارتكاز النظام النقدي الدولي على العملة الوطنية لدولة ما التي تتخذ كعملة احتياطي دولية ، حتى لو كانت هي عملة أقوى الدول اقتصاديا في وقت من الأوقات ، إنما ينطوي بذاته على خطورة كبرى على حسن سير هذا النظام نفسه ناتجة مباشرة عن تناقض ذاتي ، هو في الحقيقة بمثابة لغز ، في منطق مثل هذا النظام . ذلك أنه يلزم كي تكون العملة الوطنية لاحدى الدول عملة احتياطي عالمية من الدرجة الأولى تقبلها الدول الأخرى بلا تردد كوسيط في المبادلات الدولية وتحتفظ بها لتسوية مدفوعاتها مع العالم الخارجى وليس فقط مع دولة هذه العملة ، يلزم لهذا أن تتمتع تلك العملة بثقة هذه الدول المطلقة كقصد دولي مقبول كوسيلة للدفع على المستوى العالمى بلا تحفظ ، وفي الوقت نفسه أن تكون دولة العملة الاحتياطي مستعدة لإمداد الدول الأخرى بصفة مستمرة بكميات متزايدة من هذه العملة تغذية لاحتياطياتها وتوفيرا للسيولة الدولية اللازمة لتمويل مبادلات اقتصادية دولية متزايدة في حجمها من عام لآخر .

لكن دولة العملة الاحتياطي لا يمكنها إمداد الدول الأخرى بكميات من عملتها الوطنية إلا عن طريق العجز المتحقق في ميزان مدفوعاتها في مبادلة

هذه الدول ، وهو المعجز الذى تلجأ إلى تمويله بالذات بدفع كميات من عملتها الوطنية إلى هذه الدول . وهنا يكمن التناقض الذاتى أو اللغز : فتحقق المعجز فى ميزان مدفوعات دولة العملة الاحتياطى وإن كان يؤدي إلى توير مقادير متزايدة من السيولة الدولية إلا أن من شأنه زعزعة ثقة الدول الأخرى فى هذه العملة كتقد دولى مقبول كوسيلة للرفع على المستوى العالمى بلا تحفظ ، أما تحقق التوازن فى ميزان مدفوعات دولة العملة الاحتياطى فانه وأن كان يثبت ثقة الدول الأخرى فى العملة المذكورة كتقد دولى إلا أن من شأنه القضاء على امكانية امداد تلك الدول باستمرار بكميات متزايدة من هذه العملة ومن ثم حرمان السيولة الدولية من المصدر الأول لتغذيتها وبالتالي عرقلة نمو المبادلات الدولية . فإذا أضيف إلى هذا امكانية تحويل العملة الاحتياطى فى دولتها إلى ذهب وعمدت الدول الأخرى ، بعد أن بدأت ثقتها فى هذه العملة فى الاهتزاز ، إلى استغلال هذه الامكانية فعلا ووجدت دولة العملة الاحتياطى نفسها ، وقد بدأ رصيدها من الذهب فى التناقص على نحو يهدد بنضوبه كلية ، مضطرة إلى وقف تلبية عملتها للتحويل إلى ذهب ، فهنا تبلغ أزمة العملة الاحتياطى ذروتها ويتفك النظام النقدى الدولى المرتكز عليها وتدعو الحاجة إلى إيجاد نظام نقدى دولى جديد . وقد كان هذا الوضع هو الذى وجد الدولار الأمريكى ، كملة احتياطى دولية ، نفسه فيه بعد ربع القرن الذى تلى نهاية الحرب العالمية الثانية ، إذ وقعت أزمة الدولار الأمريكى فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، ومعها أزمة النظام النقدى الدولى الذى ألقاه اتفاق بريتون وودز بأكمله ، واتبع هذا حدوث تطورات عميقة فى هذا النظام ما زالت مستمرة حتى الآن .

وسندرس كل ما تقدم فى مباحث ثلاثة ينقسم إليها الفصل الحالى :

المبحث الأول — فى قاعدة الدولار .

المبحث الثانى — فى أزمة الدولار الأمريكى .

المبحث الثالث — فى التطورات الأخيرة فى نظام بريتون وودز .

المبحث الأول قاعدة الدولار

بعد تخفيض الدولار عام ١٩٣٤ ، وشبه قاعدة الصرف الذهبي :

أومنت الولايات المتحدة الأمريكية قابلية تحويل الدولار إلى ذهب في أعقاب الكساد الكبير في ١٤ أبريل ١٩٣٣ ، كما هو معروف ، وقضت بالتخلي على قاعدة الصرف الذهبي التي كانت بعض الدول الأخرى تربط بمقتضاها عملاتها الوطنية بالدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب بحرية . وقد أمرت الحكومة الأمريكية كل الأشخاص الأمريكيين والشركات الأمريكية بأن يسلموا إلى الخزانة العامة الذهب النقدي الموجود في حوزتهم والذي يزيد مقداره عن مائة دولار ، وبهذا خرج الذهب كلية من يد القطاع الخاص الأمريكي ليتركز في يد الحكومة وحدها .

وخلال شهور طويلة ترددت السلطات النقدية الأمريكية فيما يجب عمله بعد أن استقرت على وجوب تخفيض سعر الدولار مقوما بالذهب : هل تسمح بتطبيق قاعدة الصرف الذهبي من جديد لمصلحة العالم الخارجي على أساس الدولار المخفض السعر ، أم تتبع حلا وسطا ما بين القابلية للتحويل في ظل قاعدة الصرف الذهبي هذه وعدم القابلية للتحويل بقتا ؟ وقد انتهى الأمر إلى اتباع الحل الوسط ، وكان ذلك في ٣١ يناير ١٩٣٤ ، وهو يوم هام في تاريخ العلاقات النقدية الدولية . ففي ذلك اليوم حدد الرئيس فرانكلين روزفلت محتوى من الذهب للدولار الأمريكي أقل من محتواه السابق ، وبالتالي خفض سعر هذا الدولار مقوما بالذهب ، وذلك بطريقة مبتكرة بعض الشيء : فقد أصبح ثمن الأوتية من الذهب النقي ٣٥ دولار بعد أن كان ٢٠.٧٦ دولار فقط . ومعنى هذا أن محتوى الدولار من الذهب قد أصبح $\frac{1}{3}$ من الأوتية من الذهب النقي (أي ٨٨٨٦٧١.٨ - من الجرام من الذهب لأن الأوتية تساوي ٣١.١٣٤٨ جراما) ، وهو ما يبلغ ٥٩.٦ ٪ فقط من محتواه قبل التخفيض ، مما يعني أن تخفيض سعر الدولار الأمريكي بالذهب قد تم بنسبة ٤١ ٪ تقريبا . وقد ترتب على هذا التخفيض أن ارتفعت قيمة الاحتياطي الذهبي للولايات المتحدة من ١٦٥١ مليار دولار إلى ٧٨٧٧ مليار

دولار . ومع هذا التخفيض للدولار تقرر ان يقتصر الحق في طلب تحويله إلى ذهب على الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات الدولية وحدها دون غيرها ، وبالتالي انتهى حق الأفراد والشركات ، أى اشخاص القانون الخاص ، في طلب تحويل الدولار إلى ذهب .

وهكذا بدأت الولايات المتحدة منذ ٣١ يناير ١٩٣٤ في العمل بقاعدة نقدية مبتكرة بعض الشيء بدورها تقترب إلى حد ضئيل فحسب من قاعدة الصرف الذهبى وتعتبر صورة ضعيفة جدا لهذه القاعدة . ذلك ان الحق في طلب تحويل الدولار إلى ذهب قد نزع من كافة اشخاص القانون الخاص في العالم خارج الولايات المتحدة وداخلها ، وهم الاغلبية الساحقة من المتعاملين بالدولار الأمريكى ، وانحصر فحسب في الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية والهيئات الدولية . ومن هنا كانت تسميتها لهذه القاعدة النقدية المبتكرة بشبه قاعدة الصرف الذهبى . وقد استمرت الولايات المتحدة في اتباع شبه قاعدة الصرف الذهبى هذه طوال الفترة قبل نشوب الحرب العالمية الثانية وخلالها ، أما بعد انتهاء هذه الحرب فقد فرضت الظروف الدولية الجديدة التى وجدت الولايات المتحدة نفسها فيها قاعدة نقدية جديدة بدورها .

بعد الحرب المالية الثانية ، وقاعدة الدولار :

في حين خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الثانية توة منتصرة لم تمس الطاقة الإنتاجية لاقتصادها القومى فقد خرج أعداؤها منها مهزومين وحلفاؤها منهوكن القوى . فضلا عن هذا فقد تدفق الذهب من أوروبا إلى الولايات المتحدة خلال الثلاثينات نتيجة للاضطرابات السياسية في دول أوروبا والخشية من العدوان المحتمل لألمانيا النازية مما جعل الولايات المتحدة عند نهاية الحرب الدولة صاحبة الرصيد الأكبر بمراحل من الذهب من بين كافة الدول . كذلك كانت الولايات المتحدة هى الدولة الدائنة لحلفائها الأوروبيين ، وهى الدولة التى تتوافر فيها السلع والقادرة على زيادة الانتاج منها ، وهى الدولة صاحبة الحجم الأكبر من الاستثمارات الوطنية في الخارج ، وصاحبة أكبر حجم للتبادل التجارى الخارجى . وكانت نيويورك هى اهم مركز مالى دولى وتتمتع بشبكة مصرفية غاية في الكفاءة ويسوق نقدية ومالية من الدرجة الأولى وتسبق لندن في هذا الخصوص .

وقد كان من الطبيعي أن ينعكس هذا المركز المسيطر لاقتصاد الولايات المتحدة على عملتها ، فعملا أصبح الدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية هو أقوى العملات الوطنية في العالم بلا جدال ، واحتل مركز الصدارة المتقدم من بين كافة هذه العملات ، وأصبح هو العملة الدولية الأولى بلا منازع . ولهذا فقد أصبح الكلام عن قابلية العملة للتحويل إنما يعنى بالنسبة للشخص العادى خارج الولايات المتحدة قابليتها للتحويل إلى دولار أمريكى مما جعل هذا الدولار في قوة الذهب نفسه وكانت بالتالى أن تنعدم التفرقة بينهما ، بل كان الدولار يفوق الذهب في أنه يمكنه أن يدر عائدًا على من يملكه إذا ما وظفه في أسواق نيويورك المالية لأجل قصير . ولهذا لم يكن من الغريب الا يدرى الإنسان في ذلك الوقت ما إذا كان الدولار مضمونًا بالذهب أم أن الذهب هو بالأحرى المضمون بالدولار . وأن يكون سواء لدى الحكومات والأفراد أن تكون احتياطياتهم في شكل ذهب أم في شكل دولارات . وهكذا فانه خلال الفترة من ١٩٥٠ الى ١٩٥٧ بنح العجز الذى حققته الولايات المتحدة ، والذي يعتبر فائضا لباقي دول العالم ، حوالى ١٠ مليار دولار . ومن هذا المبلغ الكبير لم يحول إلى ذهب ويسحب سوى مبلغ ١٧١ مليار دولار . أما مبلغ ٨٤١ مليار دولار فقد استمر حائزوه في الاحتفاظ به إما في شكل ودائع بالدولار أو . كما هو الغالب . في شكل ادوات الخزنة الأمريكية .

وعندما تحقق هذا الوضع تحولت شبه قاعدة الصرف الذهبى التى عرفها العالم قبل الحرب العالمية الثانية من الناحية العملية إلى قاعدة الدولار فحسب في الفترة التى تلت نهاية هذه الحرب ، وأصبح الدولار هو العملة التى يرتكز عليها عملا النظام النقدى الدولى الذى اتى به اتفاق بريتون وودز في عام ١٩٤٤ أو العملة الفئاح في هذا النظام . مثلما كان المعدن الأصفر هو الذى يرتكز عليه النظام النقدى الدولى الذى عرفه العالم في ظل قاعدة الذهب ، وأصبحت قابلية تحويل العملة إنما تعنى قابليتها للتحويل إلى دولار أمريكى .

وقد عنت قاعدة الدولار هذه أريمة أشياء هامة : فمن ناحية أولى أصبح الدولار هو العملة التى تتخذ كوحدة لحساب أو لقياس تم بلتى العملات ، بحيث يعبر عن سعر صرف كل عملة من هذه العملات في شكل قدر معين من الدولارات . ومن ناحية ثانية أصبح الدولار هو العملة الى

تستخدم عالميا اكثر من اية عملة اخرى كوسيلة لتسوية المدفوعات الدولية الناتجة عن المعاملات التجارية والمالية بين الدول والتي يقبلها الجميع عن طيب خاطر . ومن ناحية ثالثة اصبح الدولار هو العملة التي تستخدمها السلطات النقدية في كافة الدول اكثر من اية عملة اخرى للتدخل في اسواق الصرف الاجنبى فيها للمحافظة على اسعار صرف عملاتها بالنسبة إلى الدولار نفسه ، وليس بالنسبة إلى اية عملة اخرى . ومن ناحية رابعة واخيرة اصبح الدولار هو العملة التي تحتفظ الحكومات في شكلها اكثر من اية عملة اخرى باحتياطياتها النقدية ، إلى جانب الذهب ، وذلك فيما يعرف بالحسابات او بالارصدة الدلارية . وينصرف هذا التعبير عند الكتاب الانجلوسكسون إلى الدولارات سواء اتخذت شكل نقدية او حسابات جارية في البنوك أو أوراق مالية قصيرة الاجل مقومة بالدولارات تاتي في مقدمتها افونلت الخزانة الأمريكية .

وبالرغم من أن اتفاق بريتون وودز لم يحدد الشكل الذي تحتفظ فيه الدول باحتياطياتها النقدية ، فقد احتل الدولار ، إلى جانب الذهب ، المقام الأول من بين كافة العملات الأجنبية كاحتياطي نقدي لكافة الدول ، وذلك ما عدا الولايات المتحدة نفسها بالطبع التي احتفظت باحتياطياتها في شكل ذهب . وهكذا فانه في حين بلغت قيمة الحسابات الدلارية ٧ ٪ فقط من حجم السيولة الدولية في عام ١٩٢٨ ، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٣ ٪ في عام ١٩٤٩ ، وإلى ٢٣ ٪ في عام ١٩٦٠ ، وإلى ٢٧٫١ ٪ في عام ١٩٦٥ حيث بلغت ٢٥٦ مليار دولار . وقد احتل الجنيه الاسترليني المقام الثاني بعد الدولار حيث بلغت قيمة الحسابات الاسترلينية في ذلك العام ١١٫٨ مليار دولار . أما الذهب فقد بلغت قيمته ٤١٫٢ مليار دولار .

مزاي قاعدة الدولار بالنسبة للولايات المتحدة :

اعطت قاعدة الدولار التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية على النحو المشار اليه عددا من المزايا للولايات المتحدة لم تحظى بها دولة اخرى في أى وقت من الاوقات ، باستثناء بريطانيا قبل الحرب العالمية الأولى . وأخطر هذه المزايا اثنتان : الميزة الأولى هي امتياز اصدار عملة دولية هي بالذات الدولار الأمريكى . ذلك أن كون هذا الدولار هو عملة الاحتياطي الدولية الأولى بعد الحرب العالمية الثانية وقيلام الدول الاخرى بالاحتفاظ به

كامل هام من أصولها الدولية السائلة أنها معنى قدرة الولايات المتحدة على الحصول على السلع والخدمات وشراء الأصول الإنتاجية في تلك الدول وذلك في مقابل دولارات تكاد تنعدم تكلفتها الحقيقية بالنسبة للولايات المتحدة ، أى في مقابل لا شيء بمعنى آخر . وهذه ميزة خطيرة كما هو واضح لا نجد تفسيراً لها سوى الأوضاع الاقتصادية الدولية الخاصة التي سادت العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . فكان الولايات المتحدة قد حصلت على امتياز إصدار عملة دولية على نحو شبيه بذلك المتحقق مع السلطات النقدية في داخل أية دولة والتي تتمتع بامتياز إصدار النقود الورقية الوطنية .

لكنه إذا كان من المبرر تماماً أن تحصل الدولة عن طريق سلطتها النقدية على الإيراد الناتج عن إصدارها للنقود الورقية الوطنية ، والممثل في قيمة هذه النقود ذاتها ، وذلك طالما أنها تستخدم هذا الإيراد الجيد لتغطية النفقات العامة التي يستفيد منها مواطنوها أو للتقليل من الضرائب المفروضة عليهم مما يجعل هذا الإيراد من نفس طبيعة أى إيراد عام آخر ، فإنه لا يوجد أى مبرر لحصول الولايات المتحدة على الإيراد الناتج عن إصدارها للدولارات التي تحصل الدول الأخرى عليها سنة وراء الأخرى وتحفظ بها كاصل ضمن أصولها الدولية السائلة . وصحيح أنه يمكن لهذه الدول الأخرى أن توظف الدولارات التي تمتلكها لأجل قصير في الولايات المتحدة ، وهو المتبع عادة إذ تعتمد البنوك المركزية إلى توظيف الجزء الأكبر من أرصدها أو حساباتها الدلارية في شراء أدوات الخزنة الأمريكية التي لا يتجاوز أجلها بضعة شهور والتي توفر فائدة سنوية حوالى ٤ ٪ . وصحيح أيضاً أن الولايات المتحدة يدها الدول الأخرى بالدولارات إنما تقدم للعالم خدمة لا غنى عنها للتجارة الدولية ، وهي خدمة توفير وسائل الدفع الدولية ، أو السيولة الدولية بعبارة أخرى . لكن هذا كله لا ينفي الحقيقة الأساسية المتمثلة في حصول الولايات المتحدة على سلع وخدمات وأصول إنتاجية من العالم الخارجى وذلك في مقابل تقديمها لأوراق مزرخرة ، هي بالذات الدولارات الأمريكية .

لما الميزة الثانية التي اعطتها قاعدة الدولار للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية فهي اعفاؤها من العمل على توازن ميزان المدفوعات الأمريكى وذلك طالما أن الدول الأخرى تقبل عن طيب خاطر الدولارات الأمريكية وتحفظ بها كاحتياطى لديها في مقابل السلع والخدمات والأصول

الإنتاجية التي تحصل الولايات المتحدة عليها منها . وهكذا فإنه يمكن للولايات المتحدة ، كما هو واضح ، أن تحقق عجزا في ميزان مدفوعاتها سنة وراء الأخرى . وإن تعنى الولايات المتحدة ، إلى حد كبير ، من المهمة الملغاة على عاتق كل دولة أخرى ، وهي العمل على تحقيق توازن ميزان المدفوعات .

وقد ركز الجنرال شارل ديغول في هجومه على الدور المميز للدولار الأمريكي في النظام النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية على هذه الإمكانية المتاحة للولايات المتحدة لتحقيق عجز غير محدود في ميزان مدفوعاتها بمجرد نفع دولارات إلى العالم الخارجى . ومصدانا لهذا ، فكمذا ذكر الرئيس جون كيندى في رسالته إلى الكونجرس في ٦ فبراير ١٩٦١ في معرض تأكيده لثبات الدولار الأمريكى واستقراره فإنه في عشر سنوات (من أول يناير ١٩٥١ إلى أول يناير ١٩٦١) بلغ عجز ميزان المدفوعات الأمريكى ١٨ مليار دولار . وفي هذه الفترة نفسها انخفضت احتياطات الولايات المتحدة ، من الذهب أساسا ، من ٢٢.٨ مليار إلى ١٧.٥ مليار دولار . ومعنى هذا أن البنوك المركزية للدول الدائنة للولايات المتحدة تسد وظفت في السوق الأمريكية حوالى ثلثي الدولارات التي حصلت عليها في مقابل الفائض الذى حققته دولها مع الولايات المتحدة وأنها زادت بذلك من احتياطياتها من الدولارات بحوالى ١٢ مليار دولار خلال تلك الفترة . وفي حدود هذا المبلغ لا تكون الولايات المتحدة قد سوت مع العالم الخارجى المعجز الذى تحقق في ميزان مدفوعاتها . ولهذا لم يكن من الغريب أن يقال أن البنوك المركزية الأجنبية هي التي تمول عجز ميزان المدفوعات الأمريكى .

هذه هي أهم مزايا قاعدة الدولار بالنسبة إلى الولايات المتحدة . ولما كان ما تحققه الولايات المتحدة من مزايا على هذا النحو إنما يتم بطبيعة الحال على حساب الدول الأخرى التي تجد نفسها مضطرة إلى التخلي عن أموال حقيقية إلى الولايات المتحدة بلا مقابل من أموال حقيقية أمريكية ، فإنه يتبين من هذا أن مزايا قاعدة الدولار بالنسبة إلى الولايات المتحدة هي بذاتها مساوئ هذه القاعدة بالنسبة للدول الأخرى التي تتعامل معها .

اعباء قاعدة الدولار بالنسبة إلى الولايات المتحدة :

إن اتخاذ العالم للعملة الوطنية لأحدى الدول كعملة احتياطي دولية

ليس من شأنه أن يمنح دولة هذه العملة مزايا لا تحصل عليها الدول الأخرى فحسب ، بل أنه يلقي عليها في الوقت نفسه بعض الأعباء التي لا تعرفها هذه الدول ، وهي أعباء من شأنها التقليل من المزايا التي تحصل عليها دولة عملة الاحتياطي العالي . وهكذا ألقت قاعدة الدولار على الولايات المتحدة بعض الأعباء أهمها ثلاثة : العبء الأول هو تقييد حريتها في اتباع السياسة النقدية المناسبة لحالة الاقتصاد القومي في كل فترة من الفترات . ذلك أنه لا يوجد دائما توافق أو انسجام بين استخدام العملة الوطنية كعملة احتياطي دولية واستخدام السلطات النقدية في الدولة لهذه العملة لضبط حركة الاقتصاد القومي على النحو المرغوب فيه . فبسط الائتمان أو قضيه بواسطة مختلف أدوات السياسة النقدية وتحديد كمية النقود الورقية المصدرة هي إجراءات تستخدم لتعاش حالة الاقتصاد القومي ومكافحة البطالة أو على العكس لتهدئة حركة هذا الاقتصاد ومكافحة التضخم . لكن هذه الإجراءات ذاتها عندما تقوم بها دولة عملة الاحتياطي العالي بها لها من وزن كبير في الاقتصاد الدولي من شأنها التأثير في حركات رؤوس الأموال الدولية السائلة من هذه الدولة أو إليها وبالتالي في استقرار وضع عملتها كعملة دولية . وهكذا فإنه لا يمكن تجنب التعارض الذي لابد وأن يحدث في حالة قيام عملة الدولة بوظيفتين : الأولى وطنية والثانية دولية .

والعبء الثاني الذي وقع على عاتق الولايات المتحدة كدولة عملة الاحتياطي العالمية هو جعل تخفيض سعر صرف الدولار أمرا بالغ الصعوبة مع أن إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات قد يقتضي في بعض الحالات ، وبالأذات عندما يكون الاختلال في الميزان راجعا إلى المغالة في سعر صرف العملة الوطنية ، القيام بمثل هذا التخفيض . ومرجع هذه الصعوبة هو أن الدول الأخرى إنما تحتفظ بجزء كبير من احتياطياتها أو أموالها السائلة في شكل الدولار أو في شكل أصول قصيرة الأجل مقومة بالدولار . أي في شكل أرصدة أو حسابات دولارية ، وبالتالي يترتب على تخفيض سعر صرف الدولار تقلب قيمة تلك الاحتياطيات بمقدار هذا التخفيض . تخفيض سعر صرف الدولار بمقدار ١٠ / مثلا من شأنه تخفيض قيمة الحسابات الدولارية التي تحتفظ بها دولة ما مقومة بالذهب أو بالمارك الألماني أو بنية عملة هوية أخرى بهذه النسبة نفسها . وهكذا يعتبر تخفيض سعر صرف عملة الاحتياطي الدولية أمرا أكثر خطورة من تخفيض سعر صرف أية عملة أخرى منها كانت قوية .

والعبء الثالث والأخير الذى وقع على عاتق الولايات المتحدة هو تعرض الدولار فى بعض الأحيان لضغوط متزايدة نتيجة المضاربة على العملات الأخرى . فعندما تحقق احدى الدول القوية اقتصاديا فائضا مستمرا فى ميزان مدفوعاتها ويسود الاعتقاد فى وقت ما بأن هذه الدولة تفكر فى رفع سعر صرف عملتها لمواجهة هذا الفائض المستمر يعمد المضاربون على العملة فى هذه الحالة إلى شراء عملة هذه الدولة بفرض بيعها عندها يرتفع سعر صرفها فيما بعد وتحقيق أرباح من وراء ذلك . وهم يشترون هذه العملة بواسطة ما لديهم من عملة الاحتياطى الدولية ، أى بالدولار . وهكذا يتعرض الدولار لضغط نتيجة لبيعهم بكميات كبيرة فى فترة قصيرة ، وهو ضغط يحتم على الولايات المتحدة أن تحتفظ بالاحتياطيات ضخمة من ذهب وغيره من العملات القوية كى تتمكن من مواجهة مثل هذه الحالة .

مخاطر قاعدة الدولار بالنسبة إلى العالم :

بالرغم من الفائدة الواضحة التى عانت على التجارة الدولية نتيجة لقاعدة الدولار والمتمثلة فى وجود عملة دولية مقبولة من الجميع كوسيلة للندع وقابلة للتحويل من مكان إلى آخر من العالم مما يسر حركة هذه التجارة وساعد بلا شك على ازدهارها فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ، بالرغم من هذا فقد تعرض الاقتصاد الدولى فى هذه الفترة لعدد من المخاطر نتيجة لتلك القاعدة . فمن ناحية أولى اصبح خلق السيولة الدولية يتم سنويا بطريقة عشوائية وليس بطريقة منظمة . ذلك أن العجز المتحقق سنويا فى ميزان المدفوعات الأمريكى أصبح هو معيار زيادة حجم السيولة الدولية من عام إلى آخر ، فى حين انه من المفروض أن يستند خلق هذه السيولة إلى تطور حجم التجارة الدولية ومدى الحاجة إلى تمويل الزيادة السنوية فيها . ومن ناحية ثانية تسببت قاعدة الدولار فى زيادة معدل التضخم على المستوى الدولى . ذلك أن البنوك المركزية والتجارية للدول الدائنة للولايات المتحدة تقوم بخلق النقود الوطنية سواء الورقية أم الكتابية فى متابل الدولارات التى يحصل عليها المقيمون الذين تحقق لهم فائض فى معاملاتهم الاقتصادية مع الولايات المتحدة ، وهى نقود يحصل عليها هؤلاء المقيمون فى مقابل الدولارات التى ينتهى بها المطاف فى البنوك المركزية والتجارية . ولكن هذه البنوك توظف عادة جزء كبيرا من الدولارات التى حصل عليها فى الولايات المتحدة نفسها فى شكل اصول قصيرة الأجل غالبا

ما تكون أفونات الخزنة الأمريكية ، كما تودع جزء من هذه الدولارات في البنوك الأمريكية . وتستند السلطات النقدية والبنوك التجارية الأمريكية إلى هذه الأصول أو الحسابات الدلارية الأجنبية كمساعدة لخلق النقود سواء الورقية أم الكتبية في الولايات المتحدة ذاتها . وهكذا يوجد خلق مزدوج للنقود في العالم سواء الورقية أم الكتبية يرفع بلا شك من معدلات التضخم المتحققة سنويا فيه . ومن ناحية ثالثة وأخيرة فقد تسببت قاعدة الدولار في وجود حجم هائل من النقود أو رؤوس الأموال المسائلة في شكل مولارات يقدر بم عشرات المليارات مستعدة للانتقال في الحال من مكان إلى آخر في العالم سواء بحثا عن سعر الفائدة الأكثر ارتفاعا مثلا أو بهدف المضاربة على العملات أو هربا من احتمال تخفيض سعر الدولار عندما تلوح في الأفق بوادر ضعفه مما أسهم في عدم استقرار العلاقات المالية والنقدية الدولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

وبالرغم من هذه المخاطر : فإن الخطر الأكبر لقاعدة الدولار قد نبث في التناقض الذاتي اللصيق بنظام نقدي يرتكز على العملة الوطنية لاحدى الدول كعملة احتياطي دولية ، وهو التناقض الذى اشرنا إليه في مقدمة هذا الفصل .

المراجع في قاعدة الدولار :

Ottenheimer, Jean : *Vingt ans d'économie mondiale*, Editions Génin-Paris, 1966, pp. 225-230.

Piettre, André : *Monnaie et économie internationale*, Editions Cujas, Paris, 1967, pp. 554-556, 557-559, 571-572.

Stadnichenko, A : *Monetary Crisis of Capitalism*, Origin, Development, Progress Publishers, Moscow, 1975, pp. 81-82, 94-108.

«Les Etats-Unie.bénéficient-ils du «droit du seigneur» dans le système monétaire international ?» (Kyklos Bâle, 1970, vol. XXIII, fasc. 3), *Problèmes économiques* No. 1230, 29 juillet 1971, pp. 3-10.

«De la crise monétaire actuelle à la future communauté européenne (Revue politique et parlementaire, octobre 1971), *Problèmes économiques*, No. 1247, 25 novembre 1971, pp. 11-12.

«Le problème monétaire international après l'accord de Washington» (Bulletin de l'ACADI, janvier 1972), **Problèmes économiques**, No. 1268, 19 avril 1972, pp.12, 16-17.

«Les transformations du Système monétaire international depuis Bretton-Woods (Section des finances du conseil économique et social, 5 novembre 1975), **Problèmes économiques**, No. 1458, 4 février 1976, pp. 3-5.

Ellsworth : **The International Economy**, op. cit., pp. 445-450.

Guillon : **La Monnaie**, op. cit., pp. 522-523.

Lipsey : **An Introduction to Positive Economics**, op. cit., pp. 788-790.

Snider : **International Monetary Relations**, op. cit., pp. 97-99.

Samuelson : **Economics**, op. cit., p. 630.

المبحث الثاني

أزمة الدولار الأمريكى

طالما أن الدولار الأمريكى قد أصبح هو نقطة الارتكاز فى النظام النقدى الدولى الذى أتممه اتفاق بريتون وودز لتنظيم العلاقات النقدية الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية فإن من الطبيعى أن يعنى تعرض ذلك الدولار لأزمة فى وقت ما تعرض هذا النظام ذاته لأزمة فى الوقت نفسه .
فأزمة الدولار هى أن أزمة النظام النقدى العالمى ذاته .

ففى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية هذا كان الدولار هو العملة الوحيدة القابلة للتحويل إلى ذهب ، وأن يكن فى أضيق نطاق . وهو عملة تسوية المدفوعات الدولية : وعملة قياس قيم الأشياء محل التبادل الدولى ، والعملة التى تتدخل بها الدول فى أسواق الصرف الأجنبى فيها . والعملة التى تحتفظ الدول فى شكلها بجزء هام للغاية من احتياطياتها الدولية . وقد كان السند الكبير وراء هذه الأهمية البالغة للدولار على المستوى العالمى هو نفوذ الاقتصادى البالغة بدورها للولايات المتحدة الأمريكية التى تكتت بغضر هذا المركز المتميز للدولار من الاستمرار لسنوات عديدة فى تسوية المعجز فى ميزان مدفوعات بواسطة مجرد دفع هذا الدولار للعالم الخارجى الذى أخذ ما فى يده من الحسابات الدولارية فى التراكم باضطراد وذلك دون حاجة إلى الدفع بالذهب أو بالعملات الأخرى كما هو المفروض .

لكنه إذا كانت الفترة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الخمسينات قد شهدت ظاهرة ندرة الدولار بالنسبة للعالم خارج الولايات المتحدة ، فإن الفترة منذ أواخر الخمسينات وحتى أواخر الستينات قد شهدت ظاهرة عكسية تماماً ، وهى ظاهرة وفرة الدولار . أن نم يكن ببسبه . وعندما بلغت هذه الظاهرة مداها فى أوائل السبعينات بلغت أزمة الدولار الأمريكى ، ومعها أزمة النظام النقدى الدولى الذى أتممه اتفاق بريتون وودز ، فروتها وانتهت قبلية الدولار للتحويل إلى ذهب وتم تخفيض تيبته مرنين . أما المظهر الحى ، أو التجسيد المسمى ، لوفرة الدولار وتراكمه فى يد العالم الخارجى فكان ما أصبح يطلق عليه سوق الدولار الأوروبى .

وسندرس كل هذا في المطلب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول — من ندرة الدولار إلى وفرة (١٩٤٥ — ١٩٧٠) .

المطلب الثاني — انتهاء قابلية الدولار للتحويل وتخفيض قيمته
(١٩٧١ — ١٩٧٣) .

المطلب الثالث — سوق الدولار الأوربي .
(سوق العملات الأوربية) .

المطلب الأول

من ندرة الدولار إلى وفرة

(١٩٤٥ - ١٩٧٠)

من الممكن تقسيم فترة ربع القرن ما بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٧٠ من حيث تطور الدولار الأمريكي من الندرة إلى الوفرة إلى فترتين متميزتين : الأولى هي فترة ندرة الدولار ، وقد استمرت من عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٧ . والثانية هي فترة وفرة الدولار ، وقد استمرت من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٠ . ونتناول فيما يلي هاتين الفترتين الواحدة بعد الأخرى .

أولا - ندرة الدولار (١٩٤٥ - ١٩٥٧) :

من الضروري لتفهم ظاهرة ندرة الدولار وعلاقة ذلك بحالة ميزان المدفوعات الأمريكي أن نميز داخل الفترة محل البحث ما بين فترتين فرعيتين كان ميزان المدفوعات الأمريكي في الأولى منهما في حالة فائض وفي الثانية في حالة عجز ، وإن يكن خفيفا . وقد استمرت الفترة الفرعية الأولى من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٤٩ ، واستمرت الفترة الفرعية الثانية من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٧ . ونعرض لهاتين الفترتين الفرعيتين تباعا فيما يلي .

١ - فترة الفائض في ميزان المدفوعات (١٩٤٥ - ١٩٤٩) :

لم تترك الحرب العالمية الثانية الاقتصاديات القومية للدول المتحررة من الجانبين في حالة واحدة ، بل وجد تبليغ تام ما بين حالة اقتصاديات النول الأوروبية من جهة وحالة الاقتصاد الأمريكي من جهة أخرى . ففي حين كانت اقتصاديات الدول الأوروبية ضعيفة بسبب الدمار الذي لحقته الحرب بالأسول الانتاجية والتجهيزات الفنية لهذه الدول ، والخسائر التي تعرضت لها استثماراتها فيما وراء البحار ، وعلى الأخص بالنسبة لبريطانيا ، والاضطراب في القنوات العادية للتجارة والاستثمارات الدولية نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية التي أعقبت الحرب ، والاضغوط التضخمية التي أثرت

على هيكل النفقات والأسعار فيها ، فقد كان الاقتصاد الأمريكى قويا بسبب عدم تعرض أصوله الانتاجية للدمار أثناء الحرب وككن ، من ثم ، الاقتصاد القومى الوحيد فى العالم القادر على الاستمرار فى الانتاج بعد انتهاء الحرب مباشرة بمعدلات مرتفعة بالمقارنة بمعدلات الانتاج فى فترة ما قبلها .

وهكذا احتاجت الدول الأوربية إلى استيراد مقادير من رؤوس الامون والمواد الخام والمواد الغذائية اكبر من المعتاد فى اوقات السلم حتى تتمكن صناعاتها من الوقوف على اقدمها مرة أخرى وحتى يمكن الوفاء باحتياجات سكانها من السلع الاستهلاكية وأهمها الغذاء . ولم يكن هناك بطبيعة الحال من يمكنه الوفاء باحتياجات الدول الأوربية هذه سوى الولايات المتحدة صاحبة اقوى طاقة انتاجية من بين كافة الدول . لكن الدول الأوربية كانت عاجزة عن اكتساب الدولارات اللازمة لتمويل وارداتها الضرورية من الولايات المتحدة عن الطريق الطبيعى لذلك : أى عن طريق تصدير السلع والخدمات إليها ، بالنظر لحالة الضعف التى كانت عليها الطائفة الانتاجية للاقتصاديات القومية الأوربية وصناعاتها التصديرية . ومن هنا عانت الدول الأوربية من ندرة الدولار الأمريكى وظهر ما سعى فى ذلك الوقت بالفجوة الدولارية ، أى عدم حصول الدول الأخرى عن طريق بيع السلع والخدمات للولايات المتحدة ، أو لغيرها من الدول فى مقابل دولارات امريكية ، على ما يكفى من الدولارات لدفع ائمان السلع والخدمات التى تريد استيرادها من الولايات المتحدة . ومن هذا يتبين أن ندرة الدولار التى عانت منها الدول الأوربية فى السنوات التى اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت انعكاسا مباشرا لندرة الموارد الحقيقية المتوافرة فى تلك الدول خلال هذه الفترة واللازمة لاعادة تعمير ما دمرته الحرب من أصولها الانتاجية وفى الوقت نفسه لنفسه للوفاء باحتياجات سكانها من المنتجات الاستهلاكية . وقد سيطرت هذه الندرة على العلاقات النقدية الدولية فى السنوات التى اعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى درجة أن اعتقد بعض الاقتصاديين أن ظاهرة ندرة الدولار الأمريكى ، أو الفجوة الدولارية ، هى ظاهرة دائمة وليست مؤقتة ولابد من أن تعانى منها الدول المتاجرة مع الولايات المتحدة مستقبلا .

وقد كانت الوسيلة الوحيدة فى ظل هذه الأوضاع لإن لاعادة تعمير ما دمرته الحرب من اقتصاديات الدول الأوربية هى أن تتقدم الولايات المتحدة

لمساعدتها عن طريق ازالة العقبة التى تقف في وجه حصولها على ما تريد من رؤوس اموال ومواد خام ومنتجات استهلاكية امريكية ، اى عقبة ندرة الدولار او الفجوة الدولارية . وهذا هو ما قلمت به الولايات المتحدة نعلا اعترافا بمسئوليتها تجاه اوربا المدمرة وذلك عن طريق مشروع مارشال ، نسبة إلى جورج مارشال رئيس اركان حرب الجيش الأمريكى خلال الحرب ووزير الخارجية عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . ويمتضى هذا المشروع قدمت الولايات المتحدة لسبع عشرة دولة اوروبية حوالى ١٢ مليارا من الدولارات من المساعدات خلال أربعة أعوام من ١٩٤٨ إلى ١٩٥١ ، اغلبها منح واقلها ترويض ، وقد خص بريطانيا من هذا المبلغ ٢٦٨ مليار . وبواسطة هذه المليارات من الدولارات امكن للولايات المتحدة ان تحول الجزء الأكبر من واردات الدول الاوروبية منها وأن تحول مقادير كبيرة من الموارد الحقيقية الأمريكية إلى أوربا وأن تسهم في تعمير الاقتصادات القومية لدولها وسد العجز في انتاجها من السلع الاستهلاكية الضرورية لسكانها . ولهذا كان من الطبيعى أن يتسبب هذا المشروع في أن تنال الولايات المتحدة قدرا عظيما من الثناء عليها من جانب الدول الأوروبية لسخائها وكرمها منقطع النظير هذا .

وإذا ما نظرنا الآن إلى حالة ميزان المدفوعات الأمريكى خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية فسنجد بالطبع ان الحساب التجارى فيه ، التجارة المنظورة وغير المنظورة ، قد حقق نقضا ضخما خلال تلك السنوات ، فقد صدرت الولايات المتحدة إلى العالم من السلع والخدمات ما تزيد قيمته بمراحل عن قيمة ما استوربته منه . وهكذا فانه في فترة السنوات الأربع من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٤٩ بلغ الفائض في الميزان التجارى الأمريكى حوالى ٨ مليار دولار سنويا ، اى حوالى ٣٢ مليار دولار خلال الفترة كلها . ومن هذه المليارات تمكنت الدول المناجرة مع الولايات المتحدة من تمويل ما قيمته ٣٦ مليار دولار عن طريق المساعدات الأمريكية اليها من منح وقروض . اما الستة مليارات الباقية فقد دفعتها الدول نقدا ، بالذهب اساسا وبغيره من وسائل الدفع الدولية ، إلى الولايات المتحدة . وقد دعت هذه الملايين من الذهب النقدي الاحتياطيات الذهبية الأمريكية وأوصلتها عام ١٩٤٩ الى أعلى مستوى لها على الإطلاق في كل الفترات . فعلى ذلك العلم بلغت قيمة الاحتياطيات الذهبية لدول العالم خارج المعسكر الاشتراكى ٣٥ مليار دولار ، وكان لدى الولايات المتحدة منها ٢٤ مليار .

وهكذا تركز ٧٠ ٪ من كل الذهب النقدى فى العالم فى يد الولايات المتحدة فى ذلك العام . أما باقى الدول الرأسمالية فكانت تملك ٩ مليار بنسبة ٢٦ ٪ تقريبا ، والمؤسسات المالية الدولية ١١ مليار بنسبة ٤ ٪ تقريبا .

وفى ظل هذه الأوضاع لم يكن من الغريب ان يحتل الدولار الأمريكى المكان المرموق من بين كلفة العملات الوطنية للدول المختلفة على المستوى العالمى وان يقوم بوظائف النقود جميعها ، من وسيط فى المبادلات وأداة لحساب القيم وأداة للاحتفاظ بالقيم وأداة للمدفوعات المؤجلة ، خير قيام وأن تعتمد التفرقة بينه وبين الذهب النقدى فى نظر العالم بدوله ومؤسسته ومشروعاته وأفراده . لقد كانت سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة هى ازهى السنوات على الإطلاق فى حياة الدولار الأمريكى .

٢ - فترة العجز الخفيف فى ميزان المدفوعات (١٩٥٠ - ١٩٥٧) :

استمر الدولار خلال هذه الفترة فى ان يكون عملة نادرة وذلك بالرغم من بدء ظهور عجز خفيف فى ميزان المدفوعات الأمريكى ، وان كانت ندرة الدولار فى هذه الفترة أخف بكثير منها فى الفترة السابقة عليها (١٩٤٥ - ١٩٤٩) . ويتعين فى البداية ان نحدد المكونات الرئيسية لميزان المدفوعات الأمريكى بالذات حتى نتبين بوضوح مصدر أو سبب العجز ، أو الفائض ، الذى يتحقق فى هذا الميزان وحتى يمكننا تتبع تطور حالة هذا الميزان من حيث العجز أو الفائض اثناء الفترة محل البحث (١٩٥٠ - ١٩٥٧) وكذلك خلال السنوات التى تلتها حتى الآن .

ونحن نعرف انه يمكن الكلام عن التوازن أو الاختلال ، سواء فى شكل فائض أو عجز ، فى ميزان المدفوعات فقط عندما نركز النظر على جزء منه أو بعض البنود فيه ومقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن بالقيمة الكلية لجانب الدين فى هذه البنود . وتتضمن البنود التى نركز النظر عليها فى هذا الخصوص ، كما نعرف ، ما يطلق عليه العمليات التجارية أو المستقلة ، أى التى تجرى لذاتها وبغض النظر عن الحالة الإجمالية للميزان بالنظر إلى ما تحققه من ربح أو اشباع لمن يقوم بها . أما باقى بنود ميزان المدفوعات فهى التى تتضمن ما يطلق عليه العمليات التعويضية ، وهى التى تجرى لتعويض أو تسوية ما تم من عمليات تجارية أو مستقلة .

وبالنسبة إلى ميزان المدفوعات الأمريكى فان العمليات التجارية أو المستقلة انها تتضمنها ثلاثة حسابات كبرى يتعين التنبه إلى محتويات كل

منها جيدا : الحساب التجارى ، وحساب التحويلات الحكومية ، وحساب الاستثمارات الخاصة . أما الحساب التجارى فيشتمل على حساب التجارة المنظورة وحساب التجارة غير المنظورة مع استبعاد النفقات الحربية للحكومة الأمريكية فى الخارج والتي تتمثل فى المبالغ المنفقة على الجهود الحربية الأمريكى خارج الولايات المتحدة . أما حساب التحويلات الحكومية فيشتمل على النفقات الحربية الأمريكية فى الخارج المشار إليها بالإضافة الى المنح والقروض الحكومية طويلة الأجل وقصيرة الأجل للخارج . أما حساب الاستثمارات الخاصة فيتضمن الاستثمارات الخاصة المباشرة والأوراق المسالية والقروض الخاصة ورؤوس الأموال طويلة الأجل وذلك بالإضافة إلى الاستثمارات ورؤوس الأموال قصيرة الأجل التى تتم بصفة مستقلة أو تلقائية وأخيرا التحويلات الشخصية .

وإذا ما استعرضنا الآن حالة ميزان المدفوعات الأمريكى خلال الفترة محل البحث من حيث الفائض أو العجز وموقف كل حساب من الحسابات الثلاثة الكبرى فى هذا الخصوص نسنجد ان الحساب التجارى كان دائما فى حالة فائض ، فقد صدرت الولايات المتحدة سنويا من السلع والخدمات إلى العالم الخارجى ما تزيد قيمته عن قيمة السلع والخدمات التى استوردتها منه . والواقع هو ان حساب التجارة المنظورة الأمريكى كان فى حالة نقص منذ عام ١٨٧٠ ، وذلك باستثناء السنوات الثلاث : ١٨٨٨ و ١٨٨٩ و ١٨٩٣ . وقد استخدمت الولايات المتحدة هذا الفائض فى الفترة قبل الحرب العالمية الاولى فى تمويل أو سداد أرباح وفوائد الاستثمارات الأجنبية فيها . أما بعد الحرب العالمية الاولى فقد أصبحت الولايات المتحدة ذات فائض بالنسبة إلى بند دخول الاستثمارات أيضا ، واستخدمت الفائض فى حسابها التجارى (التجارة المنظورة وغير المنظورة) فى تمويل استثماراتها طويلة الأجل فى الخارج . ومنذ أواسط الثلاثينات بدأت الولايات المتحدة فى استيفاء جزء من الفائض المستحق فى حسابها التجارى مع الدول الأخرى فى شكل ذهب . ويقدر أنه خلال العشر سنوات تقريبا من ١٩٣٤ إلى ١٩٤٤ بلغت قيمة الذهب الذى انتقل من العالم الخارجى إلى الولايات المتحدة حوالى ١٤ مليار دولار يمثل ثلثها تمويلا لفائض الحساب التجارى الأمريكى والباقى رؤوس الأموال الهاربة من أوروبا نتيجة للموقف الدولى المضطرب فى أواخر الثلاثينات ثم نتيجة لنشوب الحرب العالمية الثانية . وبهذا امتلكت الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٤ حوالى ٦٠ ٪ من كل الرصيد من الذهب النقدى فى

العالم . وقد راينا منذ قليل تطور حالة ميزان المدفوعات الأمريكى فى السنوات ١٩٤٥ - ١٩٤٩ وما تحقق فى الحساب التجارى خلالها من فائض ضخيم تم تمويل الجزء الأكبر منه عن طريق المساعدات الأمريكية لأوروبا فى إطار مشروع مارشال ، والجزء الباقى عن طريق الدفع نقدا بالذهب وبغيره من وسائل الدفع الدولية .

وخلال الفترة محل البحث (١٩٥٠ - ١٩٥٧) استمر الاتجاه التقليدى فى الحساب التجارى الأمريكى ، لكن الجديد الذى شهدته هذه الفترة هو عدم كفاية الفائض المتحقق فى هذا الحساب لتغطية العجز المتحقق فى حساب التحويلات الحكومية والاستثمارات الخاصة مما أسفر بالطبع عن ظهور عجز فى ميزان المدفوعات ، وإن يكن خفيفا ، وذلك باستثناء عام ١٩٥٧ الذى شهد عائدا فى الميزان لسبب خاص وعارض سنمرقه بعد قليل . فبالنسبة للحساب التجارى تحقق فائض سنوى كبير نسبيا خلال الفترة محل الدراسة ، لكنه كان اقل فى المتوسط من ذلك الذى تحقق خلال السنوات السابقة (١٩٤٥ - ١٩٤٩) . ويرجع السبب الأساسى فى هذا التغيير إلى الانتعاش السريع الذى عرفته الاقتصاديات الأوروبية ووصولها بانتاجها القومى فى عام ١٩٥٠ إلى مستواه قبل نشوب الحرب ، وذلك بفضل مشروع مارشال إلى حد كبير ، وسلسلة التخفيضات التى أجرتها الحكومات الأوروبية فى أسعار عملاتها فى عام ١٩٤٩ ، وإبرزها تخفيض الجنيه الاسترلى فى ١٩ سبتمبر ١٩٤٩ بنسبة ٣٠ ٪ بالنسبة للدولار ، مما أعطى لصادرات الدول الأوروبية دفعة قوية إلى الأمام ، ونجاح اتحاد المدفوعات الأوروبية منذ بدء أعماله فى يوليو ١٩٥٠ فى تنمية التبادل التجارى ما بين الدول الأوروبية ، والإجراءات التقيدية التى اتخذتها الدول الأوروبية فى مواجهة المنتجات الأمريكية لتقليل احتياجاتها من الدولار . وخلال الفترة محل الدراسة بلغ فائض الحساب التجارى الأمريكى ٢٠٣ مليار دولار فى عام ١٩٥٠ ، و ٤٠ مليار فى عام ١٩٥١ ، و ٤٠ مليار فى عام ١٩٥٢ ، و ٢٠ مليار فى عام ١٩٥٣ ، و ٢٠ مليار فى عام ١٩٥٤ ، و ٤٠ مليار دولار فى عام ١٩٥٥ ، وقفز إلى ٨٠ مليار فى عام ١٩٥٦ ، ثم قفز مرة أخرى إلى ٨٦ مليار فى عام ١٩٥٧ . ويرجع السبب فى هاتين القفزتين لفائض الحساب التجارى ، وخاصة فى عام ١٩٥٧ ، إلى حرب السويس وما أصاب الاقتصاديات الأوروبية بسببها من اضطراب على الأخص بالنسبة إلى صادراتها .

أما حساب الاستثمارات الخاصة فقد حقق عجزاً خلال الفترة محل البحث يقدر بحوالى ١٢ مليار دولار سنوياً في المتوسط . لكن الحساب الذى حقق عجزاً بالغاً طوال هذه الفترة كان هو حساب التحويلات الحكومية . فنتيجة لإنشاء حلف شمال الأطلسي في أبريل ١٩٤٩ ، ثم نتيجة للحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) ثم استمرار الحرب الباردة والنفور الدولى بعد ذلك تفتزت النفقات الحربية الأمريكية في الخارج خلال الفترة محل البحث إلى حوالى ٢٤ مليار دولار سنوياً في المتوسط . أما المنح والقروض الأمريكية للخارج فقد بلغت سنوياً نفس هذا الرقم تقريباً مما أوصل العجز في ميزان التحويلات الحكومية خلال هذه الفترة إلى حوالى ٥ مليار دولار سنوياً في المتوسط .

ونتيجة لهذا التطور للحسابات الثلاثة لميزان المدفوعات الأمريكى فقد حقق هذا الميزان عجزاً طوال السنوات من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٦ . ولم يحقق فائضاً إلا في عام ١٩٥٧ ، وكان فائضاً ضئيلاً يقدر بحوالى نصف مليار دولار ، وذلك بسبب ضخامة الفائض الذى سجله الحساب التجارى في ذلك العام بسبب حرب السويس كما رأينا . وقد وصل إجمالى العجز في الفترة محل البحث (١٩٥٠ - ١٩٥٧) إلى ١١ مليار دولار ، وكانت الدول الأوروبية ، بصفة خاصة ، هي تلك التى حققت موازين مدفوعاتها فائضاً في مواجهة ميزان المدفوعات الأمريكى خلال هذه الفترة .

ومن البديهي أن تلتزم الولايات المتحدة بتسوية أو بسداد هذا العجز الذى تحقق في ميزان مدفوعاتها خلال السنوات المذكورة إما عن طريق انقاص أصولها قصيرة الأجل . وذلك بدفع الذهب إلى دول الفائض ، وإما عن طريق زيادة خصومها قصيرة الأجل . وذلك بزيادة الأرصدة أو الحسابات الدولارية التى تحتفظ بها هذه الدول . وإما عن هذين الطريقتين معا في الوقت نفسه . ويعتبر التغير في قيمة الذهب الذى تملكه الولايات المتحدة بالإنصاف إلى التغير في قيمة الحسابات الدولارية التى تملكها الدول الأخرى هو المعيار الصحيح لقياس مقدار العجز . أو الفائض - في ميزان المدفوعات الأمريكى . وهو يعرف بمعيار أو أسس السيولة .

والذى حدث فعلاً هو أن الولايات المتحدة لم تسدد لدول الفائض من مبلغ العجز الإجمالى المشار إليه سوى ٧ مليار دولار فقط بالذهب ، أما باقى مبلغ العجز ، أى ٩٤ مليار دولار - فقد تم تسديده عن طريق زيادة

قيمة الحسابات الدلارية المملوكة لهذه الدول . وهكذا لم يتغير مقدار الرصيد الذهبي للولايات المتحدة ما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٥٧ إلا بالتقصان من ٢٤ر٦ مليار دولار إلى ٢٢ر٩ مليار .

ومعنى قبول دول الفائض للدولارات من الولايات المتحدة في تسوية الجزء الأعظم من فوائض موازين مدفوعاتها المتحققة معها وعدم اصرارها على تسوية هذه الفوائض بالذهب ، هو أن الدولار قد استمر خلال الفترة محل البحث في أن يكون عملة نادرة . ذلك أن ندرة الدولار أو وفرته هي محصلة لعرضه من جانب الولايات المتحدة سدادا للعجز في ميزان مدفوعاتها وطلبه من جانب الدول الأخرى لتكوين احتياطياتها الدولية وتنمية تراكمها المرغوب فيه من الدولارات . فالندرة أو الوفرة هنا كما هي الحال في علم الاقتصاد عموما هي ندرة أو وفرة نسبية ، أى ندرة أو وفرة عرض الدولار بالنسبة إلى الطلب عليه . وما دام أن الدول الأخرى كانت راغبة في الخمسينات وحتى عام ١٩٥٧ في الحصول على المزيد من الدولارات ، فانه يمكن القول بأن الدولار كان نادرا نسبيا بالرغم مما تحقق من عجز خلال هذه الفترة في ميزان المدفوعات الأمريكى . لكن ندرة الدولار في هذه الفترة هي بطبيعة الحال أخف بمراحل من ندرته في الفترة السابقة عليها (١٩٤٥ - ١٩٤٩) .

ومن المناسب أن نشير هنا إلى أن تخفيض مقدار التحويلات الحكومية والاستثمارات الخاصة الأمريكية في الخارج لن يؤدي إلى تخفيف العجز في ميزان المدفوعات الأمريكى بمقدار هذا التخفيض كله كما قد يبدو لأول وهلة . وذلك للارتباط ، الشديد في بعض الأحيان ، بين إجراء هذه التحويلات والقيام بهذه الاستثمارات وبين الفائض المتحقق في الحساب التجارى . فحصول الدول الأخرى على المنح والقروض الحكومية الأمريكية هو الذى يمكنها من شراء السلع والخدمات الأمريكية مما يزيد من قيمة الصادرات الأمريكية ويسهم بالتالى في تحقيق الفائض في الحساب التجارى الأمريكى . وأحيانا تأخذ المنح نفسها شكل مواد غذائية أمريكية أو تكون مشروطة بشراء منتجات أمريكية . أما الاستثمارات الأمريكية الخاصة فتؤدى بدورها إلى زيادة الصادرات الأمريكية إلى الدول التى تقام فيها هذه الاستثمارات مما يزيد بدوره من الفائض في الحساب التجارى . أما ما تدره هذه الاستثمارات من أرباح وفوائد فمن شأنه زيادة الفائض في حساب التجارة غير المنظورة .

لقيا - وفرة الدولار (المعجز الكبير في ميزان المدفوعات : ١٩٥٨ - ١٩٧٠) :

يقدم عام ١٩٥٨ دخل ميزان المدفوعات الأمريكي مرحلة المعجز الكبير واستمر فيها طوال الفترة محل البحث ، وما زال مستمرا فيها بعد انتهائها . وقد بلغ المعجز في ذلك العام ٣٦٦ مليار دولار وذلك بالمقارنة بالمعجز الخفيف الذي تحقق في الفترة السابقة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) والذي لم يزد متوسطه عن ١٤٦ مليار دولار سنويا ، ولم يتحقق فائض في الميزان في اية سنة من سنوات الفترة محل الدراسة إلا في عام ١٩٦٨ ، لكنه كان فائضا صوريا وليس حقيقيا كما سنرى بعد قليل .

وفي العادة يكون المعجز في ميزان مدفوعات الدول مرتبطا بضعف مركزها التنافسي بالمقارنة بالدول الأخرى في مجال التبادل التجاري الدولي مما يتسبب في انخفاض قيمة صادراتها من السلع والخدمات عن قيمة وارداتها منها وبالتالي في المعجز في حسابها التجاري وفي ميزان مدفوعاتها . لكن الحال ليست كذلك بالنسبة إلى ميزان المدفوعات الأمريكي ، فللمعجز فيه طبيعة خاصة . بطوال الفترة محل البحث حقق الحساب التجاري فائضا كبيرا ، زاد عن ١٠ مليار دولار في عام ١٩٦٤ مثلا ، ومع هذا تحقق عجز حقيقي في الأثنى عشر عاما محل الدراسة مقداره حوالي ٤٣ مليار دولار بمتوسط ٣٦٦ مليار سنويا ، أي أقل بقليل من ثلاثة أمثال متوسط المعجز السنوي في فترة المعجز الخفيف في الميزان (١٩٥٠ - ١٩٥٧) . أما في عام ١٩٦٨ فلم يحدث عجز في الظاهر في ميزان المدفوعات ، أما في الحقيقة فيقتدر البعض المعجز المتحقق في ذلك العام بمبلغ ٣ مليار دولار . ويرجع السبب في هذا التوازن الظاهري أو الصوري في الميزان في ذلك العام إلى ما طلبه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون من الإدارة الأمريكية من ضرورة العمل على توازن ميزان المدفوعات في عام ١٩٦٨ . وقد تم هذا عن طريق تحويل البنسوك والشركات الأمريكية في أواخر العام لعدة مليارات من أموال فروعها في الخارج إلى الولايات المتحدة مما أنقص مقدار المعجز في حساب الاستثمارات الخاصة في ذلك العام وحقق بالتالي توازنا غير حقيقي في ميزان المدفوعات . أما عام ١٩٦٩ ، فقد شهد أكبر عجز في تاريخ ميزان المدفوعات الأمريكي حتى ذلك الوقت ، وهو ٧ مليار دولار . كذلك شهد هذا العام أقل فائض في الحساب التجاري الأمريكي ، إذ بلغ ٧٦٠ مليون دولار فحسب وذلك بسبب الارتفاع النسبي لأسعار الصادرات الأمريكية بالمقارنة بأسعار الدول الأخرى المصدرة

للسلع ذاتها . وفي عام ١٩٧٠ ، آخر اعوام الفترة محل الدراسة ، امكن تحقيق فائض في الحساب التجارى مقداره ٢ر٢ مليار دولار ، وبهذا بلغ العجز في ميزان المدفوعات في ذلك العام ٤ر٧ مليار نقط . ويلاحظ ان عام ١٩٧٠ كان عام تراجع بالنسبة للاقتصاد الأمريكى مما انعكس اثره في نقص قيمة الواردات الأمريكية .

وفي الحقيقة فإن الفائض الذى حققه الحساب التجارى في الفترة محل البحث لم يكف لتعويض العجز الذى حققه الحسابان المهمان الاخران : حساب التحويلات الحكومية وحساب الاستثمارات الخاصة . ومن هنا كان العجز الذى شهد ميزان المدفوعات طوال هذه الفترة . وقد كان هذا السبب لعجز ميزان المدفوعات هو نفسه السبب وراء العجز الذى تحقق فيه خلال الفترة السابقة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) كما سبق ان رأينا ، مع فارق واحد هو زيادة مقدار العجز في الفترة محل البحث بدرجة كبرى عنه في الفترة السابقة المذكورة . وهنا تكمن الطبيعة الخاصة للعجز في ميزان المدفوعات الأمريكى .

فبالنسبة لحساب التحويلات الحكومية زاد العجز المتحقق فيه عن مستواه الذى كان عليه قبل عام ١٩٥٨ ، وكان لاشتراك الولايات المتحدة المباشر في الحرب الفيتنامية تأثير مومرى في زيادة العجز في هذا الحساب على الاخص منذ عام ١٩٦٦ ، فقد بلغ عجز الحساب في ذلك العام ٦ر٢ مليار دولار ثم ٧ر٢ مليار في العام التالى . اما حساب الاستثمارات الخاصة وتطور مقدار العجز فيه فقد كان هو السبب الاهم وراء العجز في ميزان المدفوعات الأمريكى خلال الفترة محل الدراسة . ويكفى ان نعلم انه في عام ١٩٥٣ بلغ العجز في هذا الحساب ٧ر٠ مليار دولار فقط ، لكنه بلغ في عام ١٩٦٤ : ٧ر٢ مليار ، أى انه ارتفع خلال أحد عشر عاما إلى عشرة اضعاف . وقد بلغ متوسط العجز في هذا الحساب خلال الفترة محل الدراسة حوالى ٥ مليار دولار سنويا ، بالمقارنة بمتوسطه خلال الفترة السابقة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) والذى بلغ حوالى ٢ مليار دولار فقط ، أى بزيادة قدرها مئتين ونصف . وترجع هذه الزيادة الكبيرة في عجز حساب الاستثمارات الخاصة خلال الفترة محل الدراسة إلى عدد من الاسباب جعلت فرص تحقيق الأرباح أمام رؤوس الأموال الأمريكية المستثمرة في الخارج ، على الاخص في كندا وأوروبا الغربية واليابان والدول البترولية في الشرق الأوسط ، أكبر منها في الولايات المتحدة .

ولعل أهم هذه الأسباب تحقق قابلية العملات الأوروبية للتحويل بحرية في ديسمبر ١٩٥٨ بفضل نجاح اتحاد المنفوعات الأوروبية في مهمته ، والنمو السريع للاقتصادات الأوروبية ، خلال الفترة محل البحث ، وتكون الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) الذي جعل من الضروري للشركات الأمريكية أن تضع نفسها تحت مظلة التعريفات الجمركية الموحدة لدول السوق حتى تتمكن من التنافس على قدم المساواة مع الشركات الأوروبية . وهكذا زاد حجم الاستثمارات الخاصة الأمريكية في أوروبا من حوالي ٧ مليار دولار في عام ١٩٥٨ إلى ٢٠ مليار في عام ١٩٦٥ . وقد كان هذا التزايد في حجم الاستثمارات الأمريكية في الخارج خلال الفترة محل الدراسة والذي صاحب تزايد العجز في ميزان المنفوعات الأمريكي هو الذي جعل العالم يعتقد أن جزء كبيرا من هذه الاستثمارات الحقيقية المملوكة للأمريكيين إنما تمول بمجرد دولارات تنفع في مقابلها ، أي تحول بموارد غير حقيقية يدفعها الأمريكيون للدول المقابلة فيها هذه الاستثمارات . وقد كان هذا هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم ترحيب الدول الأخرى بالعجز في ميزان المنفوعات الأمريكي ودعواتها المتكررة للولايات المتحدة للعمل على إقامة التوازن فيه .

وقد تسبب العجز الكبير الذي تحقق في ميزان المنفوعات الأمريكي اعتبارا من عام ١٩٥٨ في وضع حد نهائي لمعهد ندرة الدولار وبدء عهد جديد هو عهد وفرة الدولار . فلك أن الحسبلت الدولارفة قد بدأت منذ ذلك الوقت في التراكم لدى دول الفائض مع الولايات المتحدة ، وعلى الأخص في أوروبا ، بكفاءات تزيد عن حاجتها منها لتكوين احتياطياتها الدولية وتنمية تراكمها المرغوب فيه من الدولارات . وعلى عكس ما رأيناه في فترة العجز الخفيف في ميزان المنفوعات (١٩٥٠ - ١٩٥٧) ، أصبحت الدول الأوروبية الآن غير راغبة في تراكم المزيد من الحسبلت الدولارفة لديها . وهكذا فاته في مواجهة كمياء كبيرة نسبيا معروضة من الدولارات نتيجة للعجز الكبير في ميزان المنفوعات الأمريكي لم توجد رغبة من دول الفائض مع الولايات المتحدة في الحصول على الدولارات إلا بكمياء اقل من المعروضة منها . ومعنى هذا بكل وضوح وفرة نسبية في الدولار . ومن هنا يعتبر علم ١٩٥٨ هو بداية فترة وفرة الدولار .

وقد كان من الطبيعي أن تنعكس هذه الوفرة في الدولارات في شكل زيادة كبيرة في معدل تحويل دول الفائض لحساباتها الدلارية إلى ذهب خلال الفترة محل البحث بالمقارنة بالفترة السابقة عليها (١٩٥٠ - ١٩٥٧) . وهكذا فانه في حين لم يحول من الأرصدة الدلارية إلى ذهب خلال السنوات المنتهية من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٧ إلا ما قيمته ١٧ مليار دولار كما سبق أن رأينا ، فقد حول في خلال الأحد عشر عاما التالية من ١٩٥٧ إلى ١٩٦٧ ما قيمته ١٢١ مليار دولار . وفي هذا ابلغ دليل على وفرة الدولار خلال الفترة محل البحث وتشبع دول الفائض مع الولايات المتحدة منه . وإذا ما نظرنا الآن إلى الموقف في مارس ١٩٦٨ وفي أواخر الفترة محل البحث التي تتميز بالمعجز الكبير في ميزان المدفوعات وقرارناه بالموقف في نهاية آخر عام ١٩٤٩ قبل بدء ظهور المعجز في هذا الميزان وذلك من حيث قيمة رصيد الولايات المتحدة من الذهب وقيمة التزاماتها قصيرة الأجل ، أي الحسابات الدلارية ، في مواجهة العالم الخارجى والعليلة ، على الأقل نظريا ، للتحويل إلى ذهب فسنجد تبينا بالغا ، أن لم يكن انقلابا كليا . ففى عام ١٩٤٩ بلغت قيمة رصيد الولايات المتحدة من الذهب ٢٤ مليار دولار كما سبق أن رأينا ، ولم يزد حجم الحسابات الدلارية في ذلك العلم عن ٨٠٢ مليار دولار ، أي أن قيمة هذه الحسابات كانت تمثل ثلث قيمة الاحتياطي الذهبى للولايات المتحدة . أما في مارس ١٩٦٨ فقد بلغ حجم الحسابات الدلارية حوالى ٣٣ مليار دولار في حين هبطت قيمة الرصيد الذهبى لدى الولايات المتحدة إلى ١٠٠ مليار دولار ، أي أن قيمة هذه الحسابات أصبحت ثلاثة أمثال قيمة الرصيد الذهبى للولايات المتحدة .

وهنا نلمس بليدينا التطبيق العملى الواضح للتناقض الذاتى ، أو اللغز ، الكامن في منطق النظام النقدي الدولى الذى يركز على العملية الوطنية لإحدى الدول كمصلحة دولية ، وما يترتب على هذا الارتكاز من خطورة كبرى على حسن سير هذا النظام نفسه . فبالل أن يكون الدولار الأمريكى عملة احتياطى عالمية تحظى في نظر الدول الأخرى بمكانة تقارب مكلفة الذهب إن لم تساوياها ، ويلتالى تستخدمها كاحتياطى دولى وكوسيلة دفع عالمية وكأصول لها تقبل الإصدار النقدي لميلتها الوطنية ، فإنه يتعين أن تشمر هذه الدول بثقة كبرى في الدولار تعادل ثقتهما في الذهب إن لم تساوياها . والوسيلة لتحقيق هذه الثقة هى قوة الاقتصاد القومى الأمريكى بالمقارنة بالاقتصادات القومية للدول الأخرى وقابلية الدولار المملوك للحكومات

والبنوك المركزية الأجنبية للتحويل إلى ذهب في الولايات المتحدة . هذا من جهة .

ومن جهة أخرى فقله يتعين في الوقت نفسه ان تمكن الولايات المتحدة الدول الأخرى من الحصول على الدولارات بما يكفى لتكوين مقادير مناسبة من الاحتياطيات الدولارية لديها وكذلك لتمويل الحجم المتزايد من المبادلات الاقتصادية الدولية ، أى ما يكفى لإحداث تزايد مستمر في مقادير السيولة الدولية . والوسيلة لتحقيق هذا هو عجز ميزان المدفوعات الأمريكى الذى تسدده الولايات المتحدة بواسطة الدولارات والخصوم قصيرة الأجل المقومة بالدولار وعلى الأخص افونلت الخزانة الأمريكية ، أى بواسطة الحسابات أو الأرصدة الدولارية التى تمتلكها غيرها من الدول . وهذا من جهة أخرى .

لكنه توجد علاقة عكسية واضحة بين مدى التزايد في حجم الأرصدة الدولارية في يد العالم الخارجى بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبى للولايات المتحدة من ناحية ومدى ثقة هذا العالم نفسه في الدولار الأمريكى من ناحية أخرى ، فكلما تناقص حجم الأرصدة الدولارية بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبى الأمريكى تزايدت ثقة العالم في الدولار ، وكلما تزايد ذلك الحجم تناقصت هذه الثقة . وهنا جوهر التناقض الذاتى ، أو اللغز ، في النظام النقدى الدولى الذى أتى به اتلفق بريتون وودز والذى ارتكز في سيره من الناحية العملية على الدولار الأمريكى .

وبالمطبع فلن هذا التناقض ان يكون كبيرا أو خطيرا ، وبالتالي سيميل النظام النقدى الدولى بفعالية وهدهو ، عندما يكون العجز المتحقق في ميزان المدفوعات الأمريكى خفيفا نسبيا ، فهنا ستوجد مقادير معقولة من السيولة الدولية تحت تصرف الدول الأخرى وتقل قيمة الحسابات الدولارية بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبى للولايات المتحدة ، وفي الوقت نفسه سيظل الدولار متمتعا بالثقة الكلىة من قبل هذه الدول . وهذا ما حدث فعلا خلال فترة العجز الخفيف في ميزان المدفوعات الأمريكى (١٩٥٠ - ١٩٥٧) ، إذا لمحت الولايات المتحدة في إقلية توازن حكيم بين السيولة الدولية والثقة في الدولار . ولهذا لم تفكر الدول الأخرى في تحويل ما تراكم في يدها خلال هذه الفترة من أرصدة دولارية إلى ذهب إلا في حدود بسيطة جدا وبقى الرصيد الذهبى للولايات المتحدة على حاله تقريبا (٢٢٩ مليار دولار في عام ١٩٥٧) .

لسكن التناقض يصبح كبيرا وخطيرا ، وبالتالي يضطرب سير النظام النقدي الدولي ، عندما يسفر ميزان المدفوعات الأمريكى عن عجز كبير نسبيا لمدة طويلة ، فهنا يزداد حجم السيولة الدولية من الدولارات المملوكة للدول الأخرى عن الحد المرغوب فيه لتكوين احتياطياتها الدولية وتمويل المبادلات الاقتصادية الدولية وتزداد قيمة الحسابات الدلارية بالمقارنة بقيمة الرصيد الذهبى للولايات المتحدة وفى الوقت نفسه تضعف الثقة العالمية فى الدولار ، وهذا ما حدث فعلا خلال فترة العجز الكبير فى ميزان المدفوعات الأمريكى (١٩٥٨ - ١٩٧٠) ، إذ فشلت الولايات المتحدة فى الاستمرار فى إقامة توازن حكيم بين السيولة الدولية والثقة فى الدولار . ولهذا عمدت الدول الأخرى ، وقد اهتزت ثقتها فى الدولار ، إلى تحويل مقادير متزايدة من أرصعتها الدلارية إلى ذهب خلال هذه الفترة ونقصت قيمة الرصيد الذهبى للولايات المتحدة إلى ١٠ مليار دولار فقط فى مارس ١٩٦٨ (١) .

وبطبيعة الحال فإنه لا يمكن لمثل هذا الموقف الذى وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه فى أواخر الستينات ، والمتمثل فى التناقض السريع لمقدار رصيدها من الذهب ، وبالتالي التزايد السريع فى قيمة الحسابات الدلارية فى يد العالم الخارجى بالمقارنة بقيمة هذا الرصيد الذهبى وذلك نتيجة للعجز الكبير والمتواصل فى ميزان مدفوعاتها ، لا يمكن لمثل هذا الموقف أن يستمر لمدة طويلة ، بل لابد من القيام بشيء ما لتصحيح الأوضاع والبحث عن حل مناسب لما أصبح يطلق عليه بحق فى أواخر الستينات « أزمة الدولار الأمريكى » ومهما « أزمة النقد الدولى » بأكمله . وقد بدأ حدوث هذا الشيء فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ .

(١) وهنا تصادف أمرا غريباً فى موضوع تحويل النقود الورقية الى ذهب من قبل الامراء ، او تحويل نقودهم السكائية الى نقود ورقية . وهو أمر ينطبق على الدول أيضا . فطالما كان الفرد ، أو الدولة ، يعتقد أنه بإمكانه تحويل ما فى يده من نقود ورقية الى ذهب او من نقود سكائية الى نقود ورقية فانه يكتب بهذا الاعتقاد ولا يقوم بإجراء هذا التحويل ، مع أنه ان فعل هذا يستطيع عملا من الحصول على الذهب فى مقابل نقوده الورقية او على النقود الورقية فى مقابل نقوده السكائية . لكنه حالما يداخله الشك فى إمكانية هذا التحويل فانه يسارع للتقيام به ، مع أنه ان فعل هذا فانه يتعرض لخطر عدم تمكنه من الحصول على الذهب فى مقابل نقوده الورقية او على النقود الورقية فى مقابل نقوده السكائية ! عندئذ يكون الوقت قد فات .

مراجع من ندوة الدولار إلى وغرته :

Auboin, Roger : *Les vraies-Questions monétaires, à l'épreuve-des faits*, Hachette Littérature, Paris 1973, pp. 295-322.

Balassa, Bela : *Competitiveness of American Manufacturing in World Markets, in Changing Patterns in Foreign Trade and Payments* (Balassa, Bela, ed.), W.W. Norton & Company, INC., 1964, pp. 609-611.

Bernstein, E.M. : *American Productivity and the Dollar Payments Problem, in Foreign Trade and Finance* (Allen, William R. and Allen, Clark Lee, eds.), The Macmillan Company, New York, 1959, pp. 153-169.

Goux, Christan : *L'avenir de la balance américaine des biens et services, in économie et sociétés, Cahiers de l'I.S.E.A., tome II — No. 3, Mars 1969, Librairie Droz, Genève, pp. 503-516.*

Graham, Frank, D. : *The Causes and Cure of «Dollar Shortage», in Foreign Trade and Finance* (Allen, William R. and Allen, Clark Lee eds.), the Macmillan Company, New York, 1959, pp. 124-133.

Hansen, Alvin, The Dollar and the International Monetary System. McGraw-Hill Book Company, New York, 1964, pp. 3-37.

Lary, Hal B. : *Problems Posed by the Balance-of-Payments Deficit, in Changing Patterns in Foreign Trade and Payments* (Balassa, Bela, ed.), W.W. Norton & Company, INC, 1964, pp. 18-25.

Mac Dougal, Sir, Donald : *A lecture on the Dollar Problem, in Foreign Trade and Finance* (Allen, William R. and Allen Clark Lee, eds.) the Macmillan Company, New York, 1959, pp. 134-152.

Meade, J.E. : *The Dollar Gap, in Foreign Trade and Finance, Idem, pp. 206-219.*

Ottenheim, Jean : **Vingt Ans d'Economie mondiale**, op. cit., pp. 194-203.

Stadnichenko, A. **Monetary Crisis of Capitalism**, op. cit., pp. 109-123, 209-211.

Triffin, Robert : **The International Monetary Position of the United States**, in **Economic Policy, Readings in Political Economy** (Grampp, William D. and Weiler, Emanuel T., eds.) Richard D. Irwin, INC., Homewood, Illinois, 1961, pp. 278-292.

——— : **The World Monetary Maze : national currencies in International payments**, New Haven and London, Yale University Press, 1966, pp. 51-65.

——— : **Gold and Dollar Crisis**, New Haven and London, Yale University Press, 1966, pp. 159-162.

Young, David : **International Economics**. Intertext Books, London, 1972, pp. 194-220.

Stabilité du Dollar et Déficit de la Balance des Paiements Américaine (Le Journal of Commerce du 29 Décembre 1969), in **Problèmes économiques**, No. 1151, 22 Janvier 1970, pp. 29-30.

Barre : **Economie Politique, Tome II**, op. cit., pp. 609-611.

Benham : **Economics**, op. cit., pp. 504-509.

Byé : **Relations économiques internationales**, op. cit., pp. 912-939.

Ellsworth : **International Economics**, op. cit., pp. 434-440, 445-450, 454-456.

Enke and Salera : **International Economics**, op. cit., pp. 641-658.

Fisher, Douglas : **Money and Banking**, op. cit., pp. 323-341.

Guitton : *La monnaie*, op. cit., pp. 623-627.

L'Huilhier : *Théorie et Pratique de la Coopération économique internationale*, op. cit., pp. 229-264.

Killough and Killough : *International Economics*, op. cit., pp. 223-223.

Krause : *The International Economy*, op. cit., pp. 56-59, 61-63.

Lipsey : *An Introduction to Positive Economics*, op. cit., pp. 772-774.

Piettre : *Monnaie et Economie internationale*, op. cit., pp. 328-535, 575.

Scammel : *International Monetary Policy*, op. cit., pp. 317-354.

Sinder : *International Monetary Relations*, op. cit., pp. 99-117.

Stockes and Arlt : *Money, Banking and the Financial System*, op. cit., pp. 481-482.

Yeager : *International Monetary Relations*, op. cit., pp. 50-51, 441-463.

——— : *The International Monetary Mechanism*, op. cit., pp. 27-42.

المطلب الثاني

إنهاء قابلية الدولار للتحويل وتخفيض قيمته

(١٩٧١ - ١٩٧٣)

شهدت فترة لا تزيد عن عام ونصف في أوائل السبعينات ثلاثة أحداث لها تاريخ في حياة الدولار الأمريكي ، وبالتالي في مجرى العلاقات النقدية الدولية لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية : الحدث الأول هو إنهاء قابلية الدولار للتحويل بتاريخ ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، والحدث الثاني هو تخفيض قيمة الدولار بالنسبة للذهب بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٧١ ، والحدث الثالث هو تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية بتاريخ ١٢ فبراير ١٩٧٣ . وقد كانت هذه الأحداث بذاتها خطوات كبرى في الطريق التي أدت في نهاية الأمر إلى وضع نهاية للنظام النقدي الدولي الذي اتت به اتفاقية بريتون وودز والذي استمر قرابة الثلاثين عاما ، وهو نظام استقرار سعر الصرف . وفيما يلي نعرض لهذه التواريخ الثلاثة بأحداثها :

١٥ أغسطس ١٩٧١ :

كان عام ١٩٧١ هو عام الاضطراب الشديد في حياة الدولار الأمريكي والنظام النقدي الدولي الذي يعتبر هذا الدولار محوره ونقطة الارتكاز فيه . منذ بداية العام بدأت تنفصلت الدولار في صورة رؤوس أموال قصيرة الأجل من الولايات المتحدة إلى أوروبا الغربية ، وبخاصة ألمانيا الغربية ، سعيا وراء سعر الفائدة الأكثر ارتفاعا فيها . ذلك أن هدف السياسة النقدية للدول الأوروبية وبخاصة ألمانيا الغربية في ذلك الوقت كان مكافحة التضخم بالدرجة الأولى ، وبالتالي رفع سعر الفائدة فيها كوسيلة لقبض الائتمان وخفض الائتمان السكلي . أما السياسة النقدية في الولايات المتحدة في ذلك الوقت فقد استهدفت مكافحة البطالة في المقام الأول ، ومن ثم اتبعت سياسة النقود السهلة وخفض سعر الفائدة كوسيلة لبسط الائتمان وزيادة الانفاق السكلي .

لكن ما اعلنته وزارة التجارة الامريكية من ان الحساب التجارى بميزان المدفوعات سيحقق عجزا خلال عام ١٩٧١ يبلغ حوالى ٢١ مليار دولار لأول مرة منذ حوالى ثمانين عاما ، ومنذ عام ١٨٩٣ على وجه التحديد ، كئن هو السبب المباشر فى سرعة تنفق الدولارات من الولايات المتحدة إلى اوريا الغربية ابتداء من شهر ابريل ، وذلك بدافع المضاربة هذه المرة . وبالفعل فقد حقق الحساب التجارى عجزا خلال الربع الثانى من العام بلغ ٨٨٠ مليون دولار فى مقابل فائض خلال الفترة نفسها من العام السابق مقداراه ٩٤٠ مليون . وفى نهاية عام ١٩٧١ كان العجز المحقق فى الحساب التجارى قد بلغ ٢٧ مليار دولار . وقد ساعد على تنفق الدولارات على المستأيا بالذات فى ربيع ١٩٧١ الشائعات التى سللت عن قرب رفع قيمة السرك الالمانى . وهكذا شهد يوم واحد فى شهر ابريل تنفق مليار دولار على سوق الصرف فى فرانكفورت وربع مليار على اسواق الصرف فى سويسرا . وقد اضطر البنك المركزى الالمانى (البوندسبنك) إلى شراء حوالى ثلاثة مليارات من الدولارات خلال شهر ابريل لدعم السعر الرسمى ، أى سعر التبادل للدولار . وسبب هذا الفيض من الدولارات مشكلات كبيرة للبنوك المركزية الاوربية فى مجال السياسة النقدية الداخلية ، لانه كان كميلا بتقويض سياسات قبض الائتمان لمكافحة التضخم التى كانت تتبعها هذه البنوك فى ذلك الوقت .

اما الايام الاولى من شهر مايو فقد شهدت ما يعتبر فيضانا حقيقيا من الدولارات على اسواق النقد الاوربية وبخاصة الالمانية . ففى يوم ٣ مايو اضطر البوندسبنك إلى شراء ١٠٠ مليون دولار ، وفى اليوم التالى ارتفع الرتم إلى ٧٥٠ مليون ، اما فى الساعات الاولى من يوم ٥ مايو فقد وصل إلى مليار كامل من الدولارات . وفى هذه الساعات نفسها اضطر البنك السويسرى إلى شراء ٦٠٠ مليون دولار ، والبنك المركزى الهولندى ٢٤٠ مليون دولار ، والبنك المركزى البلجيكى ١٠٠ مليون دولار ، ويبلغ اجمالى الدولارات التى اشترتها البنوك المركزية الاوربية مجتمعة حوالى مليارين ونصف من الدولارات . ولم يوقف تنفق الدولار على البنوك المركزية عند هذه القبة فى ذلك اليوم المشهود من مايو ١٩٧١ سوى توقف هذه البنك عن دعم الدولار والسكف عن شرائه عند الظهر ، وقبل انتهاء مواعيد العمل الرسمية ، وذلك بعد ان بلغت حد التشبع بالدولارات .

ولم تستقر الدول الأوروبية خلال الأيام القليلة التالية على موقف موحد تجاه أزمة تنفق الدولارات على أسواقها النقدية . وعندما أعيد فتح هذه الأسواق في ١٠ مايو كانت الدول المختلفة قد اتخذت مواقف مختلفة أيضا . فالحقبة وهولندا قررتا تعويم عملتيهما . وبهذا انتهى التزام البنك المركزي في الدولتين بمساعدة السعر الرسمي للدولار بشرائه منعنا لهبوط سعر تعادله ، بالمارك الألماني أو بالفلورين الهولندي ، عن الحد الأدنى لهذا السعر نتيجة لزيادة عرضه عن الطلب عليه . وكان سعر تعادل الدولار بالمارك هو ٣٫٦٩ مارك لكل دولار كحد أعلى و ٣٫٦٣ مارك كحد أدنى . وعند نهاية اليوم الأول للتعديل بعد إعادة فتح أسواق النقد انخفضت قيمة الدولار إلى ٣٫٥٦ مارك ، أي بنسبة ٣ ٪ تقريبا . أما سويسرا والنمسا فقد قررتا رفع سعر عملتيهما مقومتين بالدولار بنسبة ٧٫٥ ٪ بالنسبة للفرنك السويسري و ٥٫٥ ٪ بالنسبة للشلن النمساوي . أما بلجيكا فقد أحكمت نظام السوق المزدوجة للصرف الأجنبي التي كانت تتبعها منذ مدة : السوق الأولى رسمية للمعاملات التجارية ويستمر فيها تطبيق سعر الصرف الرسمي الثابت ، أي سعر التعادل ، للفرنك البلجيكي كما كانت الحال من قبل ، والسوق الثانية حرة للمعاملات المالية ويقوم فيها الفرنك كى يتحدد سعره وفقا لقوى عرضه والطلب عليه كما هي الحال بالنسبة للمارك الألماني والفلورين الهولندي . أما فرنسا فقد أتبعته بدورها سياسة السوق المزدوجة للصرف الأجنبي ، وفترت بين الفرنك التجارى الذى يطبق بالنسبة له السعر الرسمى الثابت ويستخدم فى العمليات التجارية العادية والفرنك المالى الذى يعوم ويستخدم فى العمليات المالية والسياحية ، واستمرت فى الوقت نفسه فى المطالبة برفع سعر الذهب ، مما يعنى خفض قيمة الدولار المقوم به . وعندما هبطت حدة المضاربات على العملات الأوروبية نتيجة للإجراءات المذكورة ، بدأ المضاربون يتجهون إلى الين اليابانى على الأخص عن طريق البنوك التجارية اليابانية فى لندن مما اضطر هذه البنوك إلى التوقف عن التعامل بالدولار كلية .

والأمر الجدير بالملاحظة هنا هو أن الولايات المتحدة لم تحرك ساكنا طوال هذه الأيام ، سواء على مستوى وزارة الخزانة أو النظام الاحتياطى الفيدرالى (البنك المركزى الأمريكى) ، ولم تفعل شيئا لعلاج الموقف وكان المشكلة هي فقط مشكلة الدول الأوروبية واليابان التى تنفق الدولارات عليها وبالتالي يطمئن على هذه الدول نفسها أن توجد حلا لمشكلتها هذه . أكثر من

هذا ، فوكيل وزارة الخزانة الأمريكية بول فولسبري رفض مجرد التحدث عن تخفيض قيمة الدولار الأمريكي برفع سعر الذهب ، ورئيس النظام الاحتياطي الفيدرالي رفض العمل على رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة للحد من خروج رؤوس الأموال قصيرة الأجل منها بحثا عن سعر الفائدة الأعلى في الدول الأوروبية . ولم يساعد موقف عدم الاكتراث والانتظار هذا الذي اتخذته السلطات النقدية الأمريكية بكلفة مستوياتها على إعادة الثقة لا في الدولار الأمريكي ولا في النظام النقدي الدولي المستند إليه . وقد بلغ مقدار ما فقدته الولايات المتحدة من ذهب خلال شهرى مايو ويونيو ١٩٧١ ما يزيد على ٤٠٠ مليون دولار مما هبط بقيمة الذهب لديها إلى أدنى مستوى له على الإطلاق : ١٠٠ مليار دولار .

وجاءت بداية شهر أغسطس بسبب جديد لأزمة الدولار الأمريكي . ففي اليوم السادس من ذلك الشهر أُنِيع تقرير اللجنة الفرعية للكونجرس الأمريكي التي شكلت لدراسة مشكلات النقد والدفعات الدولية . وقد عبرت اللجنة عن اعتقادها بأن سعر التعامل للدولار هو أكبر من السعر الحقيقي ، وأن الدولار مقوم بأكثر من حقيقته بالنسبة للعملة الأخرى . ونصحت اللجنة بتخفيض هذا السعر وإلا لن يكون أمام الولايات المتحدة من خيار سوى وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب . وقد كانت هذه هي المرة الأولى التي تنادى فيها هيئة رسمية أمريكية بوجوب تخفيض قيمة الدولار . ولم تترك وزارة الخزانة الأمريكية وقتنا طويلا يمر بعد إذاعة هذا التقرير لكي تعلن بكل بساطة أنه مجرد « كلام فارغ » ! . لكن هذا الموقف الذي حاولت به وزارة الخزانة الأمريكية أن تبدو باردة الأعصاب تلمح حيل أزمة الدولار لم يكن ليفلح في إخفاء خطورة الوضع الذي تردى إليه الدولار الأمريكي في تلك الأيام الأولى من شهر أغسطس ١٩٧١ ، فاحتياطي الذهب الأمريكي عند أدنى مستوى له في كل الأوقات ، والحساب التجاري الأمريكي يحقق عجزا كبيرا لأول مرة منذ عشرات السنين ، والدولار يتدفق على أسواق النقد الأوروبية للتحويل في مقابل أية عملة أخرى بدرجة لم يسبق لها مثيل ، وخلال أسبوع واحد قبل منتصف أغسطس زادت قيمة الحسابات أو الأرصدة الدلارية بحوالى ٤ ملايين دولار مما أوصل قيمتها الإجمالية إلى حوالى ٥٠٠ مليار دولار ، أى خمسة أضعاف قيمة الرصيد الذهبى للولايات المتحدة ، والمضاربات على الدولار قد أوصلت سعر أوقية الذهب في أسواق لندن إلى ٤٤ دولار للأوقية .

وإن لم يعد هناك مناس من التدخل الحكومى الأمريكى ، وعلى اعلى مستوى ، لاتخاذ الموقف . وقد تم هذا فى يوم ١٥ أغسطس ١٩٧١ . ففى ذلك اليوم المشهود الذى أصبح تاريخاً من تواريخ العلاقات والنظم النقدية الدولية فى كل المصور ، اذاع اثنيس الأمريكى ريتشارد نيكسون بياناً على الشعب أمريكى تضمن ما أطلق عليه « السياسة الاقتصادية الجديدة » للولايات المتحدة . وفى مقدمة البيان حدد الرئيس الأمريكى اهداف هذه السياسة بأنها مكافحة البطالة بخلق فرص جديدة للعمل ، ومكافحة التضخم بالعمل على تخفيض الأسعار ، ومكافحة المضاربة ضد الدولار فى اسواق النقد الدولية . أما الاجراءات الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف كلها والتي اعلنها الرئيس فى بيانه فيمكن تقسيمها إلى اجراءات دولية واجراءات داخلية . أما الاجراءات الدولية فتلأ : ١ - الوقف المؤقت لتحويل الدولار المملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية الى ذهب او الى اصول احتياطية أخرى مع عدم المساس بالسعر الرسمى للدولار مقوما بالذهب (اى ٣٥ دولار للأوقية من الذهب) ، ٢ - فرض ضريبة اضافية مقدارها ١٠ ٪ على الواردات الخاضعة للضريبة الجمركية ، فيما عدا السلع الخاضعة للحصص الكمية وبعض الواردات من المواد الاولية القادمة من الدول النامية ، ٣ - خفض المساعدات الاقتصادية الخارجية بنسبة ١٠ ٪ . أما الاجراءات الداخلية فاهمها أربعة : ١ - تجميد الاجور والأسعار لمدة تسعين يوماً على أسس المستوى السائد خلال الشهر المنتهى فى ٤ أغسطس واتشاء مجلس لنتفات المعيشة مهمته تحقيق الاستقرار فيها بعد انتهاء فترة التجميد ، ٢ - خفض النفقات العامة الحكومية بواقع ٤ ٪ ، ٣ - اعفاء الاستثمارات الجديدة من الضرائب بنسبة ١٠ ٪ لمدة عام ثم بنسبة ٥ ٪ بعد ذلك ، ٤ - إلغاء ضريبة الإنتاج المفروضة على السيارات .

وأول ما يلاحظ على هذا البيان التاريخى هو ان الحكومة الأمريكية قد قصت بالاجراءات الداخلية الواردة فى البيان انتهاز الفرصة لمعالجة التضخم فى الداخل عن طريق تجميد الاجور والأسعار ومعالجة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمارات الجديدة وذلك فى الوقت نفسه الذى تعالج فيه أزمة الدولار . أما الضريبة الاضافية على الواردات فقد قصت بها الحكومة الأمريكية أن تكون وسيلة للمساومة والضغط على الدول الأخرى لاجبازها على الاسهام فى علاج المعجز المتزايد فى ميزان المدفوعات الأمريكى . وهذا هو ما صرح به وزير الخزانة الأمريكى جون كونالى عقب صدور البيان

بقوله : ان الضريبة ستبقى طالما لم يتحقق غائض في ميزان المدفوعات الأمريكى يمثل الحد الأدنى اللازم تحقيقه ، وطالما لم ترتفع قيمة العملات الأجنبية بالقدر الكافى ، وطالما لم تنتهى القيود المفروضة من قبل الدول الأوروبية واليابان على الصادرات الأمريكية ، وطالما لم يتم الاتفاق على طريقة أحسن لتوزيع اعباء الدفاع عن العالم الحر ، وطالما لم يتم الاتفاق على خطوات طويلة الأجل لاصلاح النظام النقدى الدولى .

لكن اهم واخطر ما فى البيان لم يكن بطبيعة الحال هو الاجراءات الداخلية ولا حتى الضريبة الإضافية على الواردات ، بل كان انتهاء قابلية تحويل الدولار الملوك للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية إلى ذهب مع عدم المساس بسمره مقوما بالذهب . فقد كان هذا الاجراء بمثابة « دس بارد » القاه الرئيس الأمريكى على رأس المجتمع الدولى كله بدون سابق انذار وبدون تشاور مع صندوق النقد الدولى ولا مع الدول الأخرى ، علما بأن أحد أهداف الصندوق كما هو معروف هو اعلاء شأن التعاون الدولى فى مجال العلاقات النقدية الدولية ، وكان هذا الاجراء هو الذى جعل من ١٥ أغسطس ١٩٧١ تاريخاً من تواريخ العلاقات والنظم النقدية الدولية .

وهناك معان كثيرة حملها هذا الاجراء العنيف من جانب الولايات المتحدة وكلها غاية فى الاهمية . واول هذه المعانى هو أن الولايات المتحدة قد تخلت عن القيام بدور القائد فى مجال العلاقات النقدية الدولية . ذلك الدور الذى يمكن الاتفاق مع كندلبرجر على ارجاعه الى ٢٦ سبتمبر ١٩٣٦ ، تاريخ توقيع الاتفاق النقدى الثلاثى بين فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة . وثانى هذه المعانى هو أن الولايات المتحدة قد تخلت بارادتها المفردة عما التزمت به منذ ٣١ يناير ١٩٣٤ أمام الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية من قبول تحويل ما تريده هذه الحكومات والبنوك من دولارات ممنوكة لها إلى ذهب . وبهذا تغير طابع قاعدة الدولار الذى قام عليها النظام النقدى الدولى بعد الحرب العالمية الثانية . فبعد أن كان هناك أمل أمام الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية فى تحويل جزء من حساباتها الدولارية إلى ذهب لدى الولايات المتحدة ، انعدم الآن ومنذ ١٥ أغسطس ١٩٧١ هذا الأمل . وهكذا فانه بعد أن كانت قاعدة الدولار المذكورة تقوم على اساس دولار يمكن اعتباره ذهبيا فى حدود بسيطة ، هى حدود قابليته للتحويل إلى ذهب من قبل الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية وحدها ، فقد أصبحت هذه

القاعدة منذ ١٥ أغسطس ١٩٧١ تقوم على أساس دولار ورقي بحث ليس بالنسبة لأشخاص القانون الخاص خارج الولايات المتحدة ودخلها من أفراد وشركات ومؤسسات فحسب ، بل أيضا بالنسبة للحكومات والبنوك المركزية الأجنبية ذاتها . وهكذا أصبح الدولار الأمريكي مثل ملك دون تاج من ذهب . وثالث هذه المعاني هو أن الإبقاء على السعر الرسمي للدولار وعدم تغيير قيمته بالذهب قد عبر عن تصد الولايات المتحدة القاء العبء على الدول الأخرى ذات العملات القوية وخاصة ألمانيا واليابان لإصلاح الخلل في ميزان المدفوعات الأمريكي عن طريق رفع قيمة المارك الألماني والين الياباني مما يجعل أسعار الصادرات الألمانية واليابانية أغلى نسبيا من أسعار الصادرات الأمريكية في الأسواق العالمية . وبهذا تزداد صادرات الولايات المتحدة وتقل وارداتها وينتهي أو يتضاؤل العجز في ميزان مدفوعاتها ، كل هذا مع عدم المساس بمركز الدولار وهيئته بعدم تخفيض سعره الرسمي مقوما بالذهب . وبهذا يقع عبء إصلاح البيت على الجار ، وليس على صاحب البيت كما هو المفروض . ورابع هذه المعاني وآخرها هو أن دعابة رئيسية من دعائم النظام النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية الذي أنشاه اتفاق بريتون وودز قد اهتزت بشدة . فلأن الدولار الأمريكي كان هو العملة المفتاح في هذا النظام والتي ارتكز عليها في سيره طوال ربع قرن من الزمان فإن أي اهتزاز في ثقة العالم في هذه العملة لابد وأن يعني اهتزازا بالقدرة نفسه في هذا النظام ذاته . ولا يمكن أن يوصف الأثر المترتب على إجراء الولايات المتحدة باتهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب لمصلحة الحكومات والبنوك المركزية الأجنبية بأنه أقل من اهتزاز شديد أصلب ثقة العالم في هذا الدولار .

١٨ ديسمبر ١٩٧١ :

كان من الطبيعي أن تشهد أسواق النقد والمال الدولية عقب إجراءات ١٥ أغسطس ١٩٧١ أكبر اضطراب عرفته في تاريخها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، وأن تتعدد الاجتماعات والقاءات والاتصالات داخل الهيئات الدولية والمؤسسات الاقتصادية والمالية والنقدية الدولية التي تؤثر فيها أو تدخل في اختصاصاتها هذه الإجراءات من صندوق النقد الدولي إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية إلى أندول العشر الفنية (نادي باريس) . وقد كان رد الفعل المباشر لإجراءات

١٥ أغسطس ١٩٧١ هو إغلاق أسواق النقد الأوروبية لمدة أسبوع . وعندما أعيد فتحها في ٢٢ أغسطس لحقت العملات الأوروبية الأخرى بالمارك الألماني والفلورين الهولندي في التعويم ، لكن أبقت فرنسا على السوق المزدوجة للصرف الأجنبي القائمة فيها . ويلاحظ أن دول البنيولكس ، هولندا وبلجيكا ولوكسمبرج ، قد عمدت إلى اتباع تجربة جديدة في مجال الصرف ، إذ أنها أبقت على أسعار التعامل الرسمية الثابتة بالنسبة للدولار ما بين عملاتها الثلاث في الوقت الذي عوّمت فيه هذه العملات كموحدة واحدة بالنسبة للدولار . وقد استمرت بلجيكا في الاحتفاظ بالسوق المزدوجة للصرف الأجنبي الموجودة فيها . أما قرار اليابان بتعويم الين فقد جاء متأخرا بعض الشيء ، في ٢٨ أغسطس . وقد تسبب هذا التأخير في اضطراب بنك اليابان المركزي إلى شراء مبلغ أربعة ملايين دولار اضافية حتى يوم ٢٦ أغسطس بالإضافة إلى مبلغ ١٢ مليار في يوم ٢٧ أغسطس وحده . وبهذا ارتفع احتياطي اليابان من الدولارات من ٣٢ مليار دولار في بداية عام ١٩٧١ إلى ١٢٥ مليار في آخر أغسطس من العام نفسه .

ويعنى هذا التعويم الشامل للعملات بصفة أساسية رفض الدول الرأسمالية الكبرى أن تستمر بنوكها المركزية في شراء الدولار في مقابل عملاتها تدعيا لسعره الرسمي ، أي سعر التعامل . ونتيجة لهذا انخفضت قيمة الدولار بالنسبة إلى هذه العملات في أسواق النقد العالمية نتيجة لزيادة عرضه عن الطلب عليه . وبلغ الانخفاض في قيمة الدولار بالنسبة للعملات العشر الرئيسية ، وهي عملات الدول العشر الغنية ما عدا الولايات المتحدة مضافا إليها الفرنك السويسري ، ٤٧٪ في ٢٧ أغسطس ١٩٧١ قبل تعويم الين الياباني ، و ٥٥٪ في اليوم التالي بعد تعويم الين ، و ٥٩٪ في منتصف سبتمبر ، و ٧٥٪ في ١٩ نوفمبر ، و ٨٢٪ في ١٣ ديسمبر وذلك في مقابل ٢٢٪ فقط في ٣٠ أبريل ١٩٧١ وقبل تعويم المارك الألماني . وهذه النسب محسوبة على أساس سعر التعامل . أي السعر الرسمي ، بين العملات العشر والدولار مرجحة بحصة كل دولة في تجارة الولايات المتحدة خلال عام ١٩٧٠ . وقد كان تحويل مبالغ ضخمة تتراوح ما بين ١٧ و ١٨ مليار دولار إلى هذه العملات خلال الشهور السبعة والنصف الأولى من عام ١٩٧١ هو السبب الأساسي في النسب المعنونة التي انخفضت بها قيمة الدولار بعد إجراءات ١٥ أغسطس ١٩٧١ .

لما صندوق النقد الدولي ، وهو الهيئة الدولية المختصة بالسهر على حسن سير النظام النقدي الدولي والذي تأثر مباشرة بالتالي من اجراءات ١٥ اغسطس ١٩٧١ ، فقد ارسل مديره بيير بول شفايتزر برقية في ٢٢ اغسطس إلى كافة الدول الاعضاء فيه عبر فيها اصدق تعبير عن حالة العلاقات النقدية الدولية في أعقاب الاجراءات الأمريكية ، فبعد أن عبر مدير الصندوق عن قلقه الشديد بسبب هذه الاجراءات وما ترتب عليها من اضطراب في اسواق النقد العالمية ، ذكر انه ما لم يتخذ اجراء سريع ، فان العالم سيواجه بحالة من التكدس والتمييز في العلاقات النقدية والتجارية الدولية مستتسبب في اضطراب خطير في التجارة وستتسبب النظام الذي خدم العالم بكفاءة وكان اساسا لعماله فعال لمدة ربع قرن من الزمان . واضاف انه في استطاعة الصندوق أن يسهم بدور كبير وهام في خلق نظام نقدي أفضل ، ولهذا فانه سوف يطالب بالاسراع في التوصل إلى اتفاق بشأن اسعار الصرف المناسبة وبعض الاجراءات الأخرى الكفيلة بمعالجة الموقف . وقد دعا مدير الصندوق وزراء مالية الدول العشر الفنية إلى اجتماع قريب لبحث الموضوع . ومعروف أن هؤلاء الوزراء يعتقدون اجتماعا فيسبا بينهم قبل الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي . ومن ناحية أخرى ناشد مدير الصندوق الولايات المتحدة أن تجرى تخفيضا بسيطا في قيمة الدولار وذلك بزيادة السعر الرسمي للذهب إلى ٣٧ أو ٢٨ دولار للأوقية ، وهو اجراء من الممكن الا يقتزن بالعودة إلى القابلية لتحويل الدولار إلى ذهب ، وفي الوقت نفسه اقترح زيادات في قيمة بعض العملات الأخرى : بنسبة ١٥ ٪ للين الياباني ، و ١٢ ٪ للسلارك الألماني ، و ٧ ٪ لكل من الجنيه الاسترليني والفرنك الفرنسي . وقد رأت الدول الأوروبية واليابان أن النسب المقترحة لرفع قيم عملاتها أكبر من اللازم ، فضلا عن أنه من الواجب أن تقوم الولايات المتحدة أولا بخفض قيمة الدولار .

وفي يومي ٢٤ و ٢٥ اغسطس ١٩٧١ اجتمع مجلس ممثلي الدول في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) للنظر في الاجراءات التجارية الأمريكية وعلى الأخص الضريبة الإضافية على الواردات بنسبة ١٠ ٪ . وبالرغم من تعبير المجلس عن تفهمه الكامل لتزايد التدهور في ميزان المدفوعات الأمريكي فقد تخوف في الوقت نفسه من الآثار بعيدة المدى التي يمكن أن تترتب على هذه الاجراءات في مجال التجارة الدولية . واحتجت الدول النامية على هذه الضريبة لأنها تضر بمجهوداتها لتتوسع صادراتها .

وقرر المجلس في نهاية اجتماعه تكوين لجنة خاصة لبحث الموضوع . وقد انتهت اللجنة إلى عدم ملائمة وعدم قانونية الضريبة الاضائية الأمريكية ومخالفاتها لقواعد « الجات » . لكن الولايات المتحدة رفضت المطالبات المتعددة من قبل الدول الأخرى بإلغاء الضريبة الاضائية لأنها لا تقصد بها شن حرب تجارية ضد الدول المتعاملة معها وإنما تقصد فقط تعويض الانخفاض المبالغ فيه في أسعار صرف عملات بعض الدول الأخرى وبخاصة اليابان وألمانيا مما يعرض المنتجات الأمريكية لمنافسة غير عادلة من جانب منتجات هذه الدول في الأسواق الدولية .

أما الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق الأوروبية المشتركة) فقد حدث اختلاف في اجتماع مجلس وزراء مالية دولها في بروكسل في ٢٠ أغسطس ١٩٧١ ما بين موقف كارل شيلر وزير المالية الألماني وموقف جيسكار ديستان وزير المالية الفرنسي في ذلك الوقت . فقد رأت ألمانيا في الإبقاء على ثبات أسعار صرف العملات الأوروبية الزاماً للبنوك المركزية الأوروبية بشراء كميات متزايدة من الدولارات مما يشجع المضاربين على العملات التي يعتقد في احتمال رفع قيمتها على تحويل الدولارات إليها مع ما يتسبب فيه هذا التحويل من اضطراب في أسواق النقد وعرقلة للسياسة النقدية المنهجة في الدول التي يتم تحويل الدولارات إلى عملاتها . أما فرنسا فقد كانت تخشى أن يتسبب تعويم العملات في زيادة قيمة الفرنك الفرنسي بالنسبة إلى عدد من العملات الأخرى من بينها الدولار والجنيه الاسترليني وبالتالي وضع المنتجات الفرنسية في مركز تنافس أسوأ في الأسواق العالمية . والواقع هو أنه في ظل تطبيق السعر الرسمي الثابت للفرنك الفرنسي بالنسبة للمعاملات التجارية مع تعويم المارك الألماني في أواسط عام ١٩٧١ تمكنت الصادرات الفرنسية من النمو على حساب الصادرات الألمانية . لكنه في خريف ١٩٧١ أمكن لدول الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن تتوصل إلى اتفاق حول عدد من المبادئ أهمها ضرورة الرجوع إلى أسعار تعادل ثابتة ما بين عملاتها مع زيادة حدود التذبذب أو المقلب حول أسعار التعادل للعملات . وبناءً على ذلك من الدولار والاسترليني كاحتياطي عالمي ، وتدعيم مركز حقوق السحب الخاصة ، وزيادة السعر الرسمي للذهب ، أي تخفيض قيمة الدولار ، نسبة بسيطة . وقد ساعد هذا الاتفاق على أن تتقدم الجماعة الاقتصادية الأوروبية برأي موحد في اجتماعات الدول العشر الفنية . ويلاحظ أن دول هذه الجماعة لم تعلن عن احتمال قيامها بإجراءات ضد الولايات المتحدة بالرغم

من تمارض الضريبة الإضافية الأمريكية. على الواردات مع قواعد الجات ، وإن كانت قد احتفظت لنفسها بالحق في ذلك . والواقع هو أنه لا حول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ولا غيرها من الدول المتقدمة قد رغبت في الدخول في حرب تجارية أو اقتصادية ، مع الولايات المتحدة بسبب هذه الضريبة من شأنها أن تعيد إلى العلاقات الاقتصادية الدولية تلك الفترة من الحرب التجارية التي شهدتها العالم خلال الثلاثينات بكل مآسيها ونتائجها السيئة .

وفي يومي ١٥ و ١٦ أغسطس ١٩٧١ اجتمع في لندن وزراء مالية مجموعة الدول العشر الغنية (نادي باريس) لبحث الموقف بعد اجراءات ١٥ أغسطس ولم تتفق وجهات نظر وزراء مالية فرنسا وألمانيا وحقن إنجلترا (أنتوني بلير) مع وجهة نظر وزير المالية الأمريكي (جون كونالتي) . فقد كان الوزراء الأوروبيون الثلاثة يريدون حلا للموقف أن تلتقي الولايات المتحدة الاجراءات التجارية العنيفة التي اتخذتها وأن تسمح برفع سعر الذهب وبالتالي تخفيض قيمة الدولار رسميا وذلك في مقابل السماح برفع قيم العملات الأوروبية الثلاث . ولم ينس هؤلاء الوزراء أن جزء من الاستثمارات الأمريكية في أوروبا قد تم تمويله بمجرد دولارات أسهمت في تراكم الحسابات الدلارية لدى البنوك المركزية الأوروبية . أما وزير المالية الأمريكي فقد عبر عن دهشته الشديدة وأنه في الوقت نفسه لتكتل الدول الأوروبية ضد بلاده في ذلك الوقت العصيب ونسيانها لما تقدمته لها الولايات المتحدة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية من مساعدات اقتصادية من كل نوع كان لها أبلغ الأثر في وقوف اقتصادياتها القومية على أقدامها مرة أخرى . ولهذا فقد رفض كونالتي رفضا قاطعا تخفيض قيمة الدولار ولو بسنت واحد . ونتيجة لهذا التناقض بين الموقفين الأوربي والأمريكي لم يتضمن البيان المشترك لوزراء المالية العشر الاتفاق على أي شيء محسوس كحل يعالجة الموقف ، واكتفى المجتمعون بالاتفاق على الاستمرار في التعميم المحدود للعملات وعلى الحاجة المساسة إلى القيام بتعديل أساسي لمعالجة الخلل في نظام المدفوعات الجولية بما يتضمنه ذلك من إعادة تقييم لاختلاف العملات .

لكنه في مواجهة اصرار الدول الأوروبية على موقفها وعدم وجود حلول بديلة اضطرت الولايات المتحدة إلى التراجع عن موقفها المتشدد ، وصرح كونالتي في منتصف نوفمبر عن استعداد بلاده للتفاوض حول أي شيء . لأنه لا يوجد شيء مقدس . لكن التأكيد الحاسم لتراجع الولايات المتحدة كان

عقب اجتماع الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون بالرئيس الفرنسى جورج بومبيدو فى جزر الأزور من ١٢ إلى ١٤ ديسمبر ١٩٧١ . وكان الرئيس الفرنسى يمثل فى ذلك الاجتماع ليس فرنسا وحدها بل دول الجماعة الاقتصادية الأوربية بأسرها . فقد أعلن الرئيس الأمريكى موافقة الولايات المتحدة على إلغاء الضريبة الإضافية على الواردات إذا وافقت الدول الأخرى على رفع قيم عملاتها ، وكذلك موافقتها على تخفيض قيمة الدولار برفع سعر الذهب . وفى مقابل هذا صرح الرئيس الفرنسى بأن الرجوع إلى أسعار تعادل ثابتة للعملات على أساس الذهب هو أمر يتفق مع المبادئ التى طامسنا نادت بها فرنسا . وبهذا أصبحت الطريق ممهدة الآن لاجتماع على مستوى الوزراء لوضع تفاصيل ما اتفقت عليه أطراف اللعبة على أعلى مستوياتها لحل المشكلة النقدية الدولية .

وبالفعل ، وفى يومى ١٧ و ١٨ ديسمبر ١٩٧١ عقد وزراء مالية مجموعة الدول العشر الغنية وحافظو بنوكها المركزية اجتماعا هاما فى تاريخ العلاقات النقدية الدولية فى متحف سميثونيان بواشنطن وانتبوا الى اتفاق نقدى هام عرف فيما بعد باتفاق واشنطن وأحيانا باتفاق سميثونيان . والخطوط الرئيسية فى هذا الاتفاق هى :

١ - زيادة سعر الذهب من ٣٥ دولار أمريكى للأوقية إلى ٣٨ دولار . مما يعنى تخفيض قيمة الدولار . وإذن فقد زاد سعر الذهب مقوما بالدولار بنسبة ٨.٥٧ ٪ ، وانخفض سعر الدولار مقوما بالذهب بنسبة ٧.٨٩ ٪ . وبهذا نقص المحتوى الذهبى للدولار من ٨٨٨٦٧١. من الجرام إلى ٨١٨٥١٥٦. من الجرام ، كما أصبح يساوى ١٢١.٥٣. من الوحدة من حقوق السحب الخاصة بعد أن كان يساوى وحدة كاملة . وقد قررت الولايات المتحدة عدم عرض تخفيض قيمة الدولار بالذهب على الكونجرس الأمريكى إلا بعد حصولها على تسهيلات تجارية من دول الجماعة الاقتصادية الأوربية والمملكة المتحدة ، التى لم تكن قد انضمت للجماعة بعد ، وكندا واليابان . وبالفعل وافقت الجماعة الأوربية فى فبراير ١٩٧٢ على منح الولايات المتحدة تخفيضات فى الرسوم الجمركية . وهكذا لم يوافق الكونجرس على تخفيض قيمة الدولار إلا فى ٣ أبريل ١٩٧٢ . وقد أعيد تقويم احتياطى الذهب لدى تملكه الولايات المتحدة على أسس ٣٨ دولار للأوقية وذلك فى ٨ مايو ١٩٧٢

٢ - زيادة قيمة عدد من العملات بالذهب : أو الإنهاء على هذه

القيمة ، أو تخفيضها بنسبة أقل من نسبة تخفيض قيمة الدولار بالذهب . ونتيجة لهذا فإن قيم هذه العملات جميعها بالنسبة للدولار الأمريكي بعد تخفيضه ترتفع في كافة الأحوال . وقد بلغ هذا الارتفاع في الين الياباني ١٦٩ ٪ ، وفي الفرنك السويسري ١٣ ٪ ، وفي المارك الألماني ١٣٦ ٪ ، وفي كل من الفلورين الهولندي والفرنك البلجيكي ١١٦ ٪ ، وفي كل من الجنيه الأسترليني والفرنك الفرنسي ٨٥٧ ٪ ، وفي كل من الليرة الإيطالية والكرونة السويدية ٧٥ ٪ . أما الدولار الكندي فقد استمر معموا حتى يتحدد السعر الملائم لتثبيتته .

٣ - إلغاء الضريبة الإضافية التي فرضتها الولايات المتحدة على الواردات .

٤ - كذلك فقد قرر صندوق النقد الدولي في الوقت نفسه السماح بنظام مؤقت كحيل بزيادة حدود التقلبات في أسعار الصرف . وهكذا تمسح لسعر صرف العملة بالتذبذب أو بالتقلب في حدود $\frac{1}{2}$ ٪ ارتفاعا أو انخفاضاً عن سعر التعادل وذلك بدلا من نسبة ١ ٪ السابقة . ومعنى هذا أنه يمكن لسعر صرف عملة ما أن يتقلب في حدود نسبة $\frac{1}{2}$ ٪ بالمقارنة بسعر صرف عملة أخرى وذلك في حالة زيادة قيمة أحدهما بنسبة $\frac{1}{2}$ ٪ عن سعر تعادلها بالدولار وانخفاض قيمة العملة الأخرى بنسبة $\frac{1}{2}$ ٪ عن سعر تعادلها بالدولار .

والآن فالتنا نقيم اتفاق واشنطن أو سميثونيان هذا من خلال ملاحظات أربع . الأولى ، هي أن تخفيض قيمة الدولار بعد الرفض الأمريكي الرسمي القاطع لفترة طويلة كان ، وفقا لتعبير جريدة واشنطن بوست الأمريكية ، هو الحدث غير المتصور . فهذا هو أول تخفيض لقيمة الدولار منذ عام ١٩٣٤ ، وثالث تخفيض منذ عام ١٧٩٢ . فبعد سيادة وصدارة مطلقتين على عملات دول العالم كانت لما يقرب من أربعين سنة ، انتهت أسطورة الدولار ، وانتهت معها أيضا أسطورة سيطرة الاقتصاد الأمريكي وتفوقه المطلق على اقتصاديات الدول الرأسمالية الأخرى في مجال التقدم وفنون الإنتاج . لكن الدولار الأمريكي لم يكن عملة وطنية تومية نحسب ، بل كان هو محور النظام النقدي الدولي الذي أثابه اتفاق برينتون وودز ، وكان هو عملة الاحتياطي الدولية الأولى بلا منازع ، وكان هو أداة قياس القيم ، وأداة

الاحتفاظ بها ، واداة المدفوعات المؤجلة على المستوى العالمى بأسره . ومن الطبيعى ان يؤدي تخفيض الدولار إلى إصابة كل هذه المهام والوظائف التى كان يقوم بها بضربة قوية . وبالفعل فقد خطا نظام برينتون وودز أولى خطواته في طريق الانهيار ، وفقدت الدول المحتقة باحتياطياتها في شكل دولارات جزء من قيمة هذه الاحتياطيات بقدر الانخفاض في قيمة الدولار فضلا عن اصابة فكرة استخدام العملة الوطنية لاحدى الدول مهما كانت توتنسا الاقتصادية كامل احتياطي دولى بضربة قوية . ولم يعد الدولار يقدم للعالم اداة ثابتة لقياس القيم ومن ثم وجب البحث عن اداة أخرى غيره . كما لم يعد يقدم للدول وللشروعات وللأفراد اداة مفضلة للاحتفاظ بالقيم او للمدفوعات المؤجلة وبالتالي بدء البحث عن اداة غيره . وبالاختصار فانه إذا كان انهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب في ١٥ اغسطس ١٩٧١ قد نزع عن ملك العملات تاجه الذهبى ، فان تخفيض قيمته في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ قد أنزل الملك عن عرشه .

والملاحظة الثانية ، هي ان الدولار قد استمر غير قابل للتحويل إلى ذهب بعض تخفيضه . وان كان قد استمر بالطبع متداولاً في العالم ومكوناً للنسبة الكبرى من الاحتياطيات الدولية من العملات القوية تحفظ الدول وفنك بالنظر إلى ان امكانيات تنويع هذه الدول لاحتياطياتها شئت محدودة . لكن عدم قابلية تحويل الدولار إلى ذهب جعل السعر 'رسمى' تجديداً للذهب . وهو ٢٨ دولار للأوقية . بلا اى معنى او مغزى . تماماً مثل سعره قبل التخفيض ومنذ انهاء قابليته للتحويل في ١٥ اغسطس ١٩٧١ . وهو ٣٥ دولار للأوقية . فما دامت البنوك المركزية الأجنبية عاجزة عن معالجة دولاراتها بذهب على اساس هذا السعر او ذاك لدى الولايات المتحدة فانتنا نكون بصدد سعر صورى او اسمى للذهب لا اكثر . وبالفعل فقد ارتفع سعر الذهب في السوق الحرة بعد تخفيض قيمة الدولار بشهرين إلى حوالى ٥٠ دولار للأوقية ، ولم يعد هناك بنك مركزى واحد في العالم يقبل التظى عن الذهب الذى يملكه طواعية مقابل ٢٨ دولار للأوقية . ومن ثم نجمت المعاملات الرسمية بالذهب ما بين البنوك 'المركزية' من الناحية العملية . والواقع هو ان انهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب ثم تخفيض قيمه كنا بمثابة الخطوتين الأولى في الطريق الطويل لاتناء الدور النقدي للذهب في النظام النقدي الدولى لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . وذلك كما سدرى في المبحث التالي .

والملاحظة الثالثة ، هي انه قدر عند تخفيض قيمة الدولار انه سيسهم في تحسين مركز ميزان المدفوعات الأمريكي بحوالى ٧ أو ٨ مليارات من الدولارات . ومعنى هذا أن عددا من موازين مدفوعات الدول الأخرى ستتحمل بعبء هذا التحسن في ميزان المدفوعات الأمريكي . ولمعرفة هذه الدول فانه يتعين تناول أهم العملات الأخرى التى زادت قيمها بالنسبة للدولار كجزء من « صفقة » أو اتفاق واشنطن ، وهى الين اليابانى والمشارك الاسمانى والجنيه الاسترلينى والفرنك الفرنسى والليرة الإيطالية . ذلك ان مدى التغير في سعر صرف عملة ما بالمقارنة بالعملات الأخرى هو الذى يحدد ما حدث من تغير في القدرة التنافسية للاقتصاديات القومية للدول صاحبة هذه العملات في الأسواق الدولية . ومن الواضح ان ارتفاع سعر صرف العملة بالمقارنة بعملات الدول الأخرى يجعلها في موقف تنافسى اصعب بالمقارنة بهذه الدول الأخرى ، والعكس صحيح . ومن الخطأ في هذا الصدد أن نركز النظر فقط على نسب الارتفاع التى تقررت في قيم هذه العملات بالنسبة للدولار في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ والسبق الإشارة إليها ، فهذه النسب انما تقررت على أساس أسعار التعامل أو الأسعار الرسمية بين العملات التى كانت سائدة قبل الأزمة النقدية الدولية في مايو ١٩٧١ وقبل تمسويم العملات الأوروبية والين اليابانى ، وبالتالي فماتها تدل على مقدار ارتفاع أسعار صرف هذه العملات بالدولار كنسبة مئوية من هذه الأسعار قبل مايو ١٩٧١ . لكن أسعار صرف العملات المذكورة بالدولار قد تغيرت بنسب مختلفة طوال فترة تعويمها من مايو حتى منتصف ديسمبر ١٩٧١ وقبل عقد اتفاق واشنطن ، ومن ثم فإن ما يهم هنا عند النظر في موضوع التغيرات التى طرأت على القدرة التنافسية للاقتصاديات الأوروبية واقتصاد اليابان بالمقارنة بالاقتصاد الأمريكى في أسواق العالم بمقتضى اتفاق واشنطن هو مقدار الارتفاع الذى حدث في أسعار صرف العملات الأوروبية والين اليابانى بالدولار الأمريكى كنسبة مئوية من أسعار صرف هذه العملات بالدولار التى كانت سائدة قبل توقيع هذا الاتفاق مباشرة ، أى التى كانت سائدة يوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ ، وليس في أول مايو ١٩٧١ . وهنا نجد انه بالنسبة للين اليابانى صاحب أكبر نسبة ارتفاع في القيمة بالنسبة للدولار الأمريكى في اتفاق واشنطن ، ١٦ ٪ بالمقارنة بأول مايو ١٩٧١ ، لم تتجاوز نسبة الارتفاع في سعره ١٦ ٪ بالمقارنة باليوم السابق على توقيع الاتفاقية ، أى في ١٧ ديسمبر ١٩٧١ . ومن هذا يتبين أن القدرة التنافسية للاقتصاد اليابانى لن تتأثر كثيرا باتفاق واشنطن وانه لن يقع عبء كبير على اليابان في

تحمل التحسن المرتقب في ميزان المدفوعات الأمريكي . ولم تخطف الحال عن هذا بالنسبة للمارك الألماني الذي ارتفعت قيمته بالنسبة للدولار بمقتضى الانعكاسية بنسبة ١٢٦ ٪ عن سعره في أول مايو ١٩٧١ ، في حين لم تتجاوز هذه النسبة ١١ ٪ بالمقارنة بسعره في ١٧ ديسمبر ١٩٧١ ، وبالتالي لن تحمل ألمانيا بعبء يذكر في سبيل تحسين وضع ميزان المدفوعات الأمريكي . لكن الحال كانت على خلاف هذا بالنسبة لكل من فرنسا وإنجلترا وإيطاليا إذا ارتفعت قيمة الفرنك الفرنسى بالنسبة للدولار بالمقارنة بأول مايو بنسبة ٨٦ ٪ وبالمقارنة بيوم ١٧ ديسمبر ١٩٧١ بنسبة ٧٨ ٪ وفيما يتعلق بالجنه الانجليزى بلغت النسبتان ٨٦ ٪ و ٣ ٪ بالترتيب ، وبالنسبة لليرة الإيطالية بلغت النسبتان ٧٥ ٪ و ٣٣ ٪ بالترتيب . وأن فان هذه الدول الثلاث كانت مدعوة إلى تحمل الجزء الأكبر من عبء التحسن في ميزان المدفوعات الأمريكي .

والملاحظة الرابعة والأخيرة . هي أن اتفاق واشنطن أو سيمونين قد أكد مرة أخرى أمرا جوهريا كانت الاجراءات الأمريكية في ١٥ أغسطس ١٩٧١ قد أهدرتنه تماما . ألا وهو ضرورة تناول الدول الكبرى المشكلات الكثيرة التى تثيرها ادارة الشؤون الاقتصادية والنقدية الدولية بروح من التضامن والتعاون والرغبة في التوصل إلى حلول وسط تراعى مصالح كل طرف بقدر . فضلا عن هذا فقد انتهى هذا الاتفاق حالة الاضطراب الشديد انذى ساد اسواق النقد العالمية خلال الشهور السبعة السابقة على توقيعها وما أدت اليه من تعويم للعملات الرئيسية في العالم على النقيض من نصوص اتفاقية بريتون وودز وروحها . والواقع انه توجد مصلحة لدول العالم كلها بلا استثناء في تجنب كل ما من شأنه إثارة الاضطراب في النظام النقدي الدولي ونظام المدفوعات الدولية . ويبدو أن الرئيس ريتشارد نيكسون كان تحت تأثير هذه الملاحظة الرابعة والأخيرة وحدها دون غيرها عندما وصف اتفاق واشنطن بأنه « أهم اتفاق نقدي دولي وقع في تاريخ العالم » . وقد اثبتت الشهور القليلة التالية أن رأى الرئيس الأمريكى هذا في اتفاق واشنطن كان أكثر من مبالغ فيه .

١٢ فبراير ١٩٧٢ :

هذات الأحوال في اسواق النقد الأجنبى عقب اتقاق واشنطن . ونظرا المضاربون لبروا كيف سيستجيب ميزان المدفوعات الأمريكى لأسعار الصرف

الجديدة بين العملات . لكن الأرقام التي أعلنتها وزارة التجارة الأمريكية في أوائل عام ١٩٧٣ عن حالة الميزان في عام ١٩٧٢ كانت صدمة عنيفة بالذات بالنسبة للحساب التجارى ، إذ حقق هذا الحساب عجزا مقداره ٦٨ مليار دولار بالمقارنة بمعجز قدره ٢٧٧ مليار فقط في عام ١٩٧١ ، وكان ثلثا العجز في الحساب في عام ١٩٧٢ في مواجهة اليابان ، والثلث الآخر في مواجهة الدول الأوروبية وذلك لأول مرة . وهكذا خابت الآمال التي كانت معلقة على تخفيض قيمة الدولار في ديسمبر ١٩٧١ في أحداث فائض في ميزان المدفوعات الأمريكى بحوالى ٧ أو ٨ مليار دولار ، وحدث العكس تماما . وكان من الطبيعي أن يتسبب إعلان هذه الأرقام في زعزعة الثقة في الدولار الأمريكى في بداية عام ١٩٧٣ وأن تبدأ حركة هروب منه إلى عملات الدول الأوروبية القوية والين اليابانى . وكان السبب الأساسى في عجز الحساب التجارى في عام ١٩٧٢ هو زيادة الطلب الداخلى زيادة كبيرة وذلك نتيجة للسياسة النقدية التوسعية التي اتبعتها النظام الاحتياطى الفيدرالى خلال ذلك العام مما زاد من قيمة الواردات الأمريكية بنسبة ٢٥ ٪ عن العام السابق في حين لم تزد قيمة الصادرات الا بنسبة ١١ ٪ .

وبمجيء شهر فبراير ١٩٧٣ شهد الدولار الأمريكى ومعه النظام النقدى الدولى أزمة اعادت إلى الأذهان أزمة مايو ١٩٧١ . وقد بدأت الأحداث بقرار الحكومة الإيطالية في ٢٢ يناير ١٩٧٣ بإدخال نظام السوق المزدوجة لحماية الليرة الإيطالية من المضاربة عليها . وتسبب هذا القرار في حركة خروج لرؤوس الأموال من إيطاليا إلى سويسرا وذلك قبل أن ينخفض سعر صرف « الليرة المسالية » ، أى التي تستخدم في العمليات المالية والتي ترك سعرها عائلا ، وذلك في الوقت الذى بدأت فيه بعض البنوك الأمريكية في بيع الدولارات في مقابل فرنكات سويسرية . وفي اليوم التالى قرر البنك الوطنى السويسرى التوقف عن تدعيم الدولار والانسحاب من سوق الصرف الأجنبى ، مما يعنى تعويم الفرنك السويسرى . لكن تعويم عملة تقوم بدور هام للعلية كؤثر في أسواق النقد العالمية كالفرنك السويسرى لا يمكن أن يؤدي إلا إلى زيادة الشكوك في هذه الأسواق وزيادة ضعف مركز الدولار . وهكذا نشطت المضاربات على المارك الألماني في حين أخذ سعر الذهب في الارتفاع . وفي يوم السبت ٣ فبراير اتخذت الحكومة الألمانية عددا من الإجراءات للحد من قدوم رؤوس الأموال إليها بهسدف المضاربة ، وأعلن البوندسبنك أنه سيشتري كل الدولارات التي ستعرض في السوق . وصرح

وزير المالية في ذلك الوقت هلموت شميت انه سيكون هناك صمود لفترة أطول مما يستطيع المضاربون . وهكذا وضع للعبان التصميم الكامل لالمانيا على الاحتفاظ بسعر الصرف الثابت للمارك .

لكنه من يوم الاثنين ٥ فبراير حتى الخميس ٨ فبراير تدفقت الدولارات بشدة على البنوكسبنك الذي اضطر لشرائها بالسعر الرسمي ناقصا حد التقلب المسموح به وهو $\frac{1}{2} \%$. وردا على اقتراح بعض المسؤولين الأمريكيين بضرورة القيام بتعديل عام جديد لأسعار صرف العملات كذبت الحكومة الألمانية من جانبها وجود أية نية لديها لرفع قيع المارك أو تعويمه أو ادخال نظام السوق المزبوجة . واستمرت المضاربات على المارك واضطر البنوكسبنك إلى شراء مليارين من الدولارات في يوم الجمعة ٩ فبراير مما أوصل مجموع ما اشتراه من دولارات خلال الأيام التسعة الأولى من فبراير إلى حوالي ٦ مليار دولار . وكانت هناك أربعة مليارات أخرى اضطرت باتى البنوك المركزية الأوروبية والبنك المركزي اليلباني لشرائها خلال هذه الأيام . وفي مساء الجمعة ٩ فبراير طلب هلموت شميت عقد اجتماع عاجل مع وزيرى مالية فرنسا وانجلترا للبحث عن حل للزمة النقدية العالمية . وفى اليوم التالي وصل وليام فولكر وكيل وزارة الخزانة الأمريكية من اليابان إلى أوروبا وتباحث مع عدد من وزراء المالية الأوروبيين . ومن ناحية أخرى أعلن انفال الأسواق النقدية في مختلف الدول الأوروبية من ١٢ إلى ١٤ فبراير .

وفى يوم الاثنين ١٢ فبراير ١٩٧٣ وقع الحدث ، وأعلنت الولايات المتحدة تخفيض قيمة الدولار بنسبة ١٠ ٪ بحيث أصبح يساوى ٢٨٩٤٩ر . من الوحدة من حقوق السحب الخاصة بعد أن كان يساوى ٣١.٥٣ر . من الوحدة عقب تخفيض ديسمبر ١٩٧١ . وبهذا ارتفع سعر الأوقية من الذهب من ٣٨ دولار إلى ٤٢ر٢٢ دولار . وقد أعيد تقويم احتياطي الذهب الذى نملكه الولايات المتحدة على أساس السعر الجديد للأوقية منه وذلك في ٨ أكتوبر ١٩٧٣ . والملاحظ أن التخفيض الثلثى للدولار قد تم بالنسبة إلى حقوق السحب الخاصة وليس إلى الذهب على عكس الحال بالنسبة تخفيض الأول . وفى هذا إشارة من الولايات المتحدة إلى تقليل الدور النقدي للذهب . وفى الحقيقة فإن السعر الجديد للذهب ، مظهره في ذلك مثل سعره بعد التخفيض الأول لم يكن إلا سعرا صوريا أو اسميا ولا قيمة له بالنسبة لى طرف من الأطراف المتعاملة في أسواق النقد الدولية سواء كانت حكومت أم بنوك مركزية أم بنوك خاصة وأفراد . وهكذا ارتفع سعر الذهب في السوق الحرة بلنسدن عقب

التخفيض الثاى للدولار فى ١٢ فبراير ١٩٧٣ إلى حوالى ٩٠ دولار للأوقية . وإذا ما جمعنا هذا التخفيض الثاى للدولار إلى التخفيض الأول فى ١٨ ديسمبر ١٩٧١ فسنجد أن قيمة الدولار بلذهب أو بحقوق السحب الخاصة ، قد انخفضت بنسبة ١٧ ٪ ، أما السعر الرسمى للذهب فقد ارتفع بنسبة ٢٠٦ ٪ .

والواقع أن تخفيض قيمة الدولار فى ١٢ فبراير ١٩٧٣ كان هو الحل المنطقى لازمة فبراير النقدية كما وصلت إليها فى يوم ٩ فبراير . فمن الطبيعى أن تعد دولة العجز إلى تخفيض سعر صرف عملتها بالنسبة للعملة الأخرى ، فهذه قاعدة أساسية من قواعد أى نظام نقدى دولى . ولهذا لم يكن من المنطقى ولا من الطبيعى أن تحول الولايات المتحدة خلال هذه الأزمة أن تدفع الدول الأوربية واليابان إلى رفع أسعار صرف عملتها بالنسبة للدولار كما حدث فى ديسمبر ١٩٧١ ، وهو ما رفضته هذه الدول بطبيعة الحال .

وبحدوث هذا التخفيض الثاى لقيمة الدولار ناكذ نهائيا نزول الدولار عن عرشه الذى تربع عليه فى قمة النظام النقدى الدولى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما ناكذ عجزه عن تقديم أداة ثابتة لقياس القيم أو للاحتفاظ بها أو للمدفوعات المؤجلة ، وهى كلها أمور لم تعرف إلا بعد التخفيض الأول لقيمتها فى ديسمبر ١٩٧١ كما سبق أن رأينا .

ونشير فى النهاية إلى تطور حساب التجارة المنظورة الأمريكى منذ عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٨ بعد أن أصبح هذا الحساب هو العامل الحاسم فى تحقيق الفائض أو العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى فى السنوات الأخيرة . نبتأثير تخفيض قيمة الدولار فى فبراير ١٩٧٣ أمكن لحساب التجارة المنظورة أن يحقق فائضا خلال عام ١٩٧٣ مقداره ١٣ مليار دولار بالمقارنة بعجز العام السابق البالغ ٦٨ مليار كما سبق أن رأينا . وفى عام ١٩٧٤ حقق حساب التجارة المنظورة عجزا مقداره ٢٣ مليار دولار وكان من أهم أسباب هذا العجز مضاعفة أسعار البنترول ، الذى تستورد الولايات المتحدة من الخارج حوالى ٤٠ ٪ من احتياجاتها منه ، عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لكن عام ١٩٧٥ كمل عاما حسنا للغاية بالنسبة لحساب التجارة المنظورة الأمريكى ، فقد تحقق فيه فائض قيسى مقداره ١٤.١١ مليار دولار . إذ بلغت قيمة الصادرات الأمريكية ١٣٠.٧ مليار دولار والواردات ١١٦.٩٦ مليار

وهناك أسباب كثيرة لهذا الفائض الضخم أهمها انخفاض الواردات البترولية بنسبة الخمس تقريبا بالمقارنة بعام ١٩٧٤ مما خفض من قيمة ما دفعه الولايات المتحدة فيها إلى ٢٧ مليار دولار فقط ، ونجاح الولايات المتحدة في الحصول على « صفقة القرن العشرين » من أربع دول أوربية أعضاء في حلف الاطلنطي التي أرادت شراء طائرات مقاتلة بحوالي مليارين من الدولارات . لكن عام ١٩٧٦ شهد عجزا في حساب التجارة المنظورة مقداره ٩٣ مليار دولار . ويلاحظ أن قيمة الواردات البترولية الأمريكية قد زادت إلى ٣٤٦ مليار دولار في ذلك العام .

لكن الكارثة الحقيقية لحساب التجارة المنظورة الأمريكي كانت في عام ١٩٧٧ ، إذ بلغ مقدار العجز ٣١٤ مليار دولار بالمقارنة بعجز مقداره ٩٣ مليار في العام السابق كما رأينا . فقد زادت قيمة الواردات بمبلغ ٢٧٨ مليار دولار ، أي بنسبة ٢٢ ٪ ، وبلغت ١٥١٨ مليار . أما الصادرات فقد زادت بمبلغ ٧٥ مليار فقط ، أي بنسبة ٥ ٪ ، ووصلت إلى ١٢٠٤ مليار . وجدير بالذكر أن الواردات البترولية كانت هي السبب الرئيسي وراء هذا العجز القياسي في ميزان التجارة المنظورة الأمريكي في عام ١٩٧٧ ، إذ بلغت قيمتها ٤٤٨ مليار دولار بزيادة قدرها ١٠٢ مليار عن العام السابق . والواقع هو أن نصيب استهلاك البترول الأمريكي الذي توفره الواردات قد ارتفع إلى ٥١ ٪ ، بالمقارنة بنسبة ٤٥ ٪ في العام السابق . أما الواردات الأمريكية غير البترولية فقد ارتفعت بمبلغ ١٧٦ مليار دولار ، أو بنسبة ٢٠ ٪ ، عن العام السابق لتصل إلى ١٠٧ مليار . ومن ضمن هذه الواردات زادت قيمة وسائل الركوب من المنشآت الأمريكية في كندا بنسبة ١٦ ٪ ، وتلك من الدول الأخرى بنسبة ١٥ ٪ . كذلك زادت قيمة الواردات من الحديد والصلب بنسبة ٢١ ٪ بسبب ارتفاع الأسعار لا غير . وهناك سبب آخر هو ببطء النمو الاقتصادي في اليابان وألمانيا وبعض الدول الأخرى . وفيما يتعلق بالصادرات فقد زادت قيمة الغذائية منها بمبلغ مليار دولار ، أو ٤ ٪ ، عن العام السابق ووصلت إلى ٢٤٣ مليار ، أما الصادرات غير الغذائية فقد زادت قيمتها بمبلغ ٨٨ دولار ، أو ٥ ٪ ، ووصلت إلى ١٦١ مليار . وزادت قيمة الصادرات من المواد الاستهلاكية بنسبة ١١ ٪ ، ووسائل الركوب بنسبة ٨ ٪ ، في حين انخفضت قيمة الصادرات من الطائرات المدنية بنسبة ٨ ٪ والمبعمات من الفحم بنسبة ٩ ٪ . أما العجز في

حساب العمليات الجارية بأكمله في ميزان المدفوعات الأمريكي في عام ١٩٧٧ محل البحث فقد بلغ ٢٠٢ مليار دولار .

أما الدولتان صاحبتا أكثر فائض في حساب التجارة المنظورة في عام ١٩٧٧ فكانتا ألمانيا (٢١ مليار دولار) واليابان (١٧ مليار) .

وبطبيعة الحال انعكست أثرهم حساب التجارة المنظورة الأمريكي المزعجة لعام ١٩٧٧ على قيمة الدولار بالنسبة للعملة الأخرى . فقد وقع الدولار تحت ضغط شديد للبيع في الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٧٧ على الأخص بسبب حجم المعجز المتوقع في حساب التجارة المنظورة الأمريكي وحساب العمليات الجارية خلال العام . وبالرغم من أن قيمة الدولار قد انخفضت بالنسبة لكافة العملات الرئيسية في العالم ، فقد كانت نسبة الانخفاض بالغة على الأخص بالنسبة للفرنك السويسري (١٥ ٪) ، والمارك الألماني (٩٢ ٪) . وبصفة عامة فقد انخفضت قيمة الدولار بالنسبة إلى مجموع العملات القوية خلال الشهور الثلاثة المذكورة بنسبة ٥٤ ٪ .

وفي ٢١ ديسمبر ١٩٧٧ أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر في بيان له عن حالة التجارة والمدفوعات للولايات المتحدة عن عزمه على التدخل ، بالتشاور الوثيق مع الأمراء في الخارج ، وذلك إلى المدى الضروري لمواجهة الأوضاع المضطربة في أسواق الصرف . وفي هذا البيان أكد الرئيس الأمريكي سلامة الأساس الذي يستند إليه كل من الاقتصاد الأمريكي والدولار وتمتع المنتجات الأمريكية في مجموعها بمركز تنافسي حسن في الأسواق الدولية . ومن ناحية أخرى ألقى الرئيس الأمريكي اللوم على الكونجرس لتأخره في إقرار تشريع الطاقة الذي أعدته الإدارة الأمريكية والذي يهدف إلى الإقلال من اعتماد الولايات المتحدة على البترول المستورد ، ثم عبر بعد ذلك عن أمله في أن يسمح الكونجرس للموقف بالاستمرار في التدهور بسبب امتناعه عن اتخاذ الإجراءات اللازمة للتصديق على التشريع المذكور . وبعد هذا أعلن الرئيس الأمريكي عن اتخاذ عدد من الإجراءات الفورية لزيادة إنتاج الولايات المتحدة من البترول ، منها زيادة إنتاج حقول احتياطي البترول الموجودة في كاليفورنيا من ٤٠٠٠ إلى ٢٥٠٠٠ برميل يوميا ومد شبكات الأنابيب إلى الولايات الواقعة على الساحل الشرقي لأمريكا ، والتوسع في

المصادر الأمريكية الزراعية وغيرها وأعرب عن أمله في أن تسهم هذه الإجراءات في تحسين وضع ميزان المدفوعات الأمريكي .

وبالرغم من هذا فقد شهد يوم ٣ يناير ١٩٧٨ انخفاض قيمة الدولار إلى أدنى مستوى له على الإطلاق بالنسبة لكل من المارك الألماني (٢.٧٠ مارك للدولار) ، والفرنك السويسري (١.٩٢ فرنك للدولار) ، والين الياباني (٢٣٧ ين للدولار) ، وحتى الجنيه الاسترليني (١.٩٧ دولار للجنيه) . لكن قيمة الدولار تحسنت بعض الشيء في الأيام التالية بعد الإعلان المشترك الذي أصدرته وزارة الخزانة الأمريكية ومجلس النظام الاحتياطي الفيدرالي في ٤ يناير الذي أعلن عن بدء استخدام صندوق موازنة الصرف بوزارة الخزانة الأمريكية^(١) بطريقة نشطة مستمينا باتفاقات المساعدة المتبادلة (swap) المعقودة بين النظام الاحتياطي الفيدرالي و ١٤ بنكاً مركزياً اجنبياً بالإضافة إلى بنك التسويات الدولية والتي بمقتضاها ترتبط هذه البنوك مع النظام الاحتياطي الفيدرالي بشبكة من الائتمان قصير الأجل المتبادل بمبالغ وصلت في ٢١ ديسمبر ١٩٧٧ إلى ٢٠.١٦٠ مليار دولار . وقد بدء على الفور بتنفيذ اتفاق (سواب) مع البوندسبنك الألماني ، إذ أعلن هذا الأخير في ٥ يناير ١٩٧٨ أنه تم الاتفاق على منح صندوق موازنة الصرف بوزارة الخزانة الأمريكية ائتمناً يمكن استخدامه للتدخل في أسواق الدولار وذلك بالإضافة إلى اتفاق الائتمان المتبادل الحالي بين البنك والنظام الاحتياطي الفيدرالي . وسيتم هذا التدخل بالتعاون الوثيق بين وزارة الخزانة الأمريكية والنظام الاحتياطي الفيدرالي والبوندسبنك . وسيكون التدخل موجهاً ضد التجاوزات في المضاربة وذلك من أجل حماية أوضاع سليمة ومنظمة في أسواق الصرف الأجنبي . لكنه لم يتم الانسحاب عن مبلغ الائتمان الجديد الذي منحته البوندسبنك لصندوق موازنة الصرف بوزارة الخزانة الأمريكية .

وقد انتعش الدولار بشكل ملحوظ عقب إجراءات ٤ يناير ١٩٧٨ . لكنه ما لبث أن فقد ما كسبه بعد ذلك . وفي ١٢ مارس أعلن كل من ميكايل بلومنتال وزير الخزانة الأمريكي وهاتز متهوفر وزير مالية ألمانيا الاتحادية اتفاقهما على

(١) أنشئ هذا الصندوق في عام ١٩٣٤ بهدف تثبيت سعر صرف الدولار بعد خروج الدولارات المحدة على قاعدة الذهب . وجدير بالذكر أن هذا الصندوق قد استخدم بمرتين من قبل في عمليات الصرف الأجنبي بالاشتراك مع النظام الاحتياطي الفيدرالي . وقد ملئت قيمة الأموال الموصومة تحت تصرف الصندوق في يناير ١٩٧٨ : ٤.٧ مليار دولار .

إجراءات اضافية لتعزيز التعاون بين الدولتين . وتضمنت هذه الإجراءات زيادة مبلغ الائتمان الذي يمنحه اليونديسبنك من مليارين إلى أربعة مليارات من الدولارات وبيع الولايات المتحدة لستمائة مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة لشراء ماركات ألمانية .

وقد ناسك الدولار حتى أواخر مايو ١٩٧٨ ، ثم تراجعت قيمته بعد ذلك فانخفضت في يوليو ثم ارتفعت في أغسطس وسبتمبر لتتخفض بشدة في منتصف سبتمبر وطوال أكتوبر في مقابل العملات الدولية القوية ، وهكذا فقد الدولار خلال المدة من أول يناير إلى أول نوفمبر ١٩٧٨ حوالي ٢٥ ٪ من قيمته في مقابل الين الياباني ، و ٣٠ ٪ في مقابل الفرنك السويسري ، و ٢٠ ٪ في مقابل المارك الألماني .

ولهذا اتخذت الولايات المتحدة في أول نوفمبر ١٩٧٨ عددا من الإجراءات المتكاملة لوقف الانخفاض في قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية ، ذلك الانخفاض الذي أعلن الرئيس الأمريكي جيمي كارتر أنه لا يوجد ما يبرره اقتصاديا ، فضلا عن أنه يهدد البرنامج الذي وضعه لمكافحة التضخم في الولايات المتحدة . وتشتمل هذه الإجراءات على الالتجاء إلى موارد صندوق النقد الدولي في حدود مبلغ ٣٦ مليار دولار ، وبيع الولايات المتحدة لحقوق سحب خاصة بقيمة ٢٠ مليار دولار ، وزيادة مبالغ الائتمان لتصير الأجل (swap) التي تمنحها البنوك المركزية لألمانيا الاتحادية واليابان وسويسرا بمبلغ ٧ر٤ مليار دولار لتصل إلى ١٥ مليار دولار (مما يعني زيادة إجمالي هذه المبالغ مع الـ ١٤ بنكا مركزيا وبنك التسويات الدولية إلى ٢٩ر٧٦٠ مليار دولار منها ٦ مليار دولار مع اليونديسبنك و ٥ مليار دولار مع بنك اليابان ، و ٤ مليار دولار مع البنك الوطني السويسري) وإصدار سندات بعملات أجنبية في حدود ١٠ مليار دولار . وهكذا يبلغ إجمالي ما هدفت الولايات المتحدة إلى تجنيده من ين ياباني ومارك ألماني وفرنك سويسري لمساعدة الدولار بمقتضى إجراءات أول نوفمبر ٣٠ مليار دولار . وبالإضافة إلى هذا فقد تقرر زيادة سعر الخصم الذي يطبقه النظام الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك من ٨ ٪ إلى ٩ ٪ ، وزيادة حجم ما تبيعه وزارة الخزانة شهريا من ذهب من ٣٠٠.٠٠٠ أوقية إلى ١٥ مليون أوقية على الأقل اعتبارا من ديسمبر ١٩٧٨ .

وقد كمن لإجراءات أول نوفمبر هذه رد فعل سريع في أسواق الصرف

الدولية ، إذ ارتفعت قيمة الدولار الحالي بحوالى ٨ ٪ في مقابل العملات الدولية القوية الأخرى .

المراجع في إنهاء قلبية الدولار للتحويل وتخفيض قيمته :

De Laubier, Dominique : *Les relations financières internationales, mécanisme, idéologies et rapports de forces*, éditions économie et humanisme, les éditions ouvrières, Paris Cédex, 1975, pp. 39-44, 168-170.

Auboin : *Les vraies Questions monétaires*, op. cit., pp. 322-325, 332-338.

Stadnichenko : *Monetary Crisis of Capitalism*, op. cit., pp. 235-244.

«Par quoi remplacer l'étalon - Dollar» (l'Expansion, septembre 1971), *Problèmes économiques*, No. 1239, 30 septembre 1971, pp. 8-10.

«Les données du problème monétaire international à l'heure actuelle» (l'Economist, numéro du 25 septembre 1971), *Problèmes économiques*, No. 1242, 21 octobre 1971, pp. 27-28.

«La crise du système monétaire international vue des Etats-Unies» (Le Bulletin économique mensuel de la First National City Bank of New York, Numéro d'octobre 1971), *Problèmes économiques*, No. 1247, 25 November 1971, pp. 16-21.

«Causes et conséquences de la dévaluation du dollar» (la revue Entreprise, numéro du 24 décembre 1971), *Problèmes économiques* No. 1255, Janvier 1972, pp. 24-28.

«La fixité (impure) des taux de changes» (l'Economist, numéro du 25 Décembre 1971), *idem*, pp. 28-30.

«Le problème monétaire international après l'accord de Washington» (Le Bulletin de l'ACADI, numéro du janvier 1972), *Problèmes économiques*, No. 1268, 19 avril 1972, pp. 10-15.

«Les problèmes de l'économie mondiale d'après le 42e rapport de la Banque des Règlements internationaux.» (Banque des Règlements internationaux, communiqué de Presse, 12 Juin 1972), **Problèmes économiques**, No. 1281, 19 juillet, 1972, surtout pp. 2-3, 6-7.

«Pour une dévaluation du Dollar» (le commercial and Financial chronicle du 31 Mai 1971), **Problèmes économiques**, No. 1230, 29 Juillet 1971, pp. 11-12.

«Le rôle de la politique monétaire américaine dans la crise du dollar» (Le wall Street Journal du 14 février 1973), **Problèmes économiques**, No. 1316, 18 avril 1973, pp. 8-9.

«L'Europe et le problème du dollar» (La revue Perspectives des 7 et 14 avril 1973), **Problèmes économiques**, No. 1322, 16 Mai 1973, pp. 3-6.

«Le débat sur les taux de changes flottants dans le contexte monétaire actuel (la revue finances et développement, numéro de décembre 1973), **Problèmes économiques**, No. 1360, 20 février 1974, pp. 3-5.

«Les transformations du système monétaire international depuis Bretton Woods», **Problèmes économiques**, op. cit., pp. 6-8.

Banque des Règlements internationaux Quarante - neuvième rapport annuel. 11 Juin 1979, op. cit., pp. 3-6.

IMF Survey : January 5, 1976, pp. 12-13; February 2, 1976, p. 43, March 1, 1976, p. 75; May 3, 1976, p. 137; June 7, 1976 p. 166 ; July 5, 1976, p. 204 ; Septembre 6, 1976, p. 270. Octobre 4, 1976, p. 304; Novembre 15, 1976, p. 352, January 24, 1977, p. 28, February 7, 1977, p. 45, August 1, 1977, p. 254, August 15, 1977, p. 269, January 9, 1978, pp. 1,8, February 6, 1978, p. 46.

المطلب الثالث

سوق الدولار الأوروبي

(سوق العملات الأوروبية)

تعريف السوق :

ليس من السهل تعريف سوق الدولار الأوروبي تعريفا دقيقا ومقبولا من جميع المهتمين بشئون النقد الدولي . وترجع الصعوبة إلى أن هذه التسمية لا تنصرف إلى شيء محدد بذاته ، وإنما إلى مجموعة من العمليات النقدية والمالية المتشعبة سواء من حيث نوع النقد أو العملة التي تتم بها هذه العمليات أو من حيث المكان الذي تجرى فيه . أيضا يسهم الاتساع البالغ الذي شهدته هذه العملية في السنوات الأخيرة سواء من حيث النقد أو المكان المذكورين في صعوبة تعريف السوق محل البحث إلى أن درجة أن تسميتها ذاتها قد تغيرت في الفترة الأخيرة واستبدلت بها تسمية أخرى هي سوق العملات الأوروبية ، أو السوق الأوروبية فقط . وحتى هذه التسمية الأخيرة هي بدورها غير دقيقة كما سنرى حالا .

ومع كل هذا فانه يمكن بصفة عامة ومبغنية تعريف سوق الدولار الأوروبي كما ظهرت في الخمسينات وتلكت في الستينات بأنها مجموعة الودائع بالدولار الأمريكي التي تحتفظ بها البنوك الأوروبية ، ومن بينها غروع البنوك الأمريكية في أوروبا ، والتي تستخدم في منح الائتمان بالدولار لمن يرغب فيه .

لكنه يتعين استكمال هذا التعريف من نواحي ثلاث . الناحية الأولى هي ما يلاحظ على تسمية سوق الدولار الأوروبي من أنها تجمع ما بين الدولار الأمريكي كنقد أو كعملة وبين أورنا ككثرة أو مكان ، أي ما بين عملة دولية قوية ما وينوك أخرى تودع فيها هذه العملة غير بنوك دولة إصدارها . وهنا تكمن السمة الجوهرية لهذه السوق ، أي الجمع ما بين عملة دولة ما من جهة وبينوك غير بنوك هذه الدولة من جهة أخرى . لكنه إذا كان الأمر قد بدء بودائع بعملة دولية قوية ما هي الدولار الأمريكي ، وبينوك ما غير البنوك

(٢٩١ - العلاقات الاقتصادية الدولية)

الأمريكية هي البنوك الأوروبية ، ومن ثم بدء الأمر بسوق الدولار الأوروبي ، فله لا يوجد ما يمنع من أن نكون أمام ودائع بعملة دولية قوية أخرى خلاف الدولار الأمريكي وأن نكون أمام بنوك أخرى غير البنوك الأوروبية . وهذا هو بالفعل ما انتهى إليه تطور سوق الدولار الأوروبي .

فمن جهة أولى وجدت عملات دولية قوية أخرى إلى جانب الدولار الأمريكي في مقدمتها المارك الألماني والفرنك السويسرى بالإضافة إلى الجنيه الاسترليني ، الذى سبق الدولار الأمريكى من الناحية التاريخية كعملة دولية قوية ، تودع في بنوك أخرى خلاف بنوك دول إصدارها ، أى في البنوك غير الألمانية بالنسبة للمارك الألماني وغير السويسرية بالنسبة للفرنك السويسرى وغير الإنجليزية بالنسبة للجنيه الاسترليني . وإذن وجدت سوق للمارك الأوروبى وللفرنك الأوروبى وللسترليني الأوروبى . ومن هنا كان إحلال تسمية سوق العملات الأوروبية محل سوق الدولار الأمريكى للدلالة على أن سوق العملات الموجودة في البنوك الأوروبية لم تعد مقتصرة على الدولار الأمريكى بل أضيفت إليه عملات دولية قوية أخرى . لكنه بالنظر إلى أن الدولار الأمريكى لا زال يمثل أكثر من ٧٠ ٪ من حجم الودائع في بنوك هذه السوق فإن التسمية القديمة للسوق ما زالت متداولة بين المهتمين بشئون النقد الدولى ، وإن كانوا يعنون بها الآن السوق الإكترتاسعا وشمولا ، أى سوق العملات الأوروبية وفى مقدمة هذه العملات الدولار الأمريكى . وأهم بنوك هذه السوق هي بنوك لندن ، ومن بينها غرور البنوك الأمريكية وكذلك اليابانية ، وبنوك زيوريخ وذلك بالنسبة للدولار الأمريكى وبنوك لوكسمبورج ، ومن بينها غرور البنوك الألمانية ، وذلك بالنسبة للمارك الألماني .

ومن جهة ثانية فقد وجدت بنوك أخرى غير البنوك الأوروبية تودع فيها عملات دولية قوية غير عملات دول تلك البنوك . ويتعلق الأمر هنا بصفة خاصة بالبنوك الآسيوية في هونج كونج وسنغافورة وطوكيو التى يودع فيها الدولار الأمريكى على وجه الخصوص . من هنا سميت هذه السوق بسوق الدولار الآسيوى .

والناحية الثانية التى يستكمل منها تعريف سوق الدولار الأوروبى هي ملاحظنا أن الأمر لم يقتصر على مجرد إيداع الدولارات الأمريكية في البنوك الأوروبية كما كانت الحال في بداية نشأة السوق في أواخر الخمسينات ، بل سرعان ما تطور إلى استخدام هذه الودائع استخداما نشطا في عمليات مالية

بمتعددة مثل المضاربة ومنح الائتمان بمختلف الأجل . ومن هنا أصبحت سوق العملات الأوروبية تعنى في الوقت الحاضر مجموعة أو شبكة كاملة من العمليات النقدية والمالية ذات الطابع الدولي مما جعل هذه السوق سوتا نقدية ومالية دولية من الدرجة الأولى لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات النقدية والمالية الدولية . فالدولارات الأمريكية والعملات الأوروبية بصفة عامة إنما تستخدم في عمليات نقدية أهمها المضاربة على أسعار الصرف وفي شراء العملات التي يسود الاعتقاد بقرب رفع أسعارها وبيع العملات التي يسود الاعتقاد بقرب تخفيض أسعارها . وقد رأينا عند دراسة أزمة الدولار الأمريكي ، وعلى الأخص في مايو ١٩٧١ ويناير ١٩٧٢ ، كيف كانت مليارات الدولارات في أوروبا تحول إلى العملات القوية من مارك الملتى وفرنك سويسرى وغيرهما خلال أيام ، وحتى ساعات ، معدودة . أما العملات المالية التي تتم في سوق العملات الأوروبية فهي بصفة أساسية منح الائتمان بهذه العملات ، وفي مقدمتها الدولار الأمريكي كما نعلم . فالى جانب الودائع تحت الطلب هناك الائتمان قصير الأجل الذي تقدمه بنوك السوق منفردة أو بالاشتراك مع بعضها لمن يرغب في تلقيه وهناك أيضا الائتمان طويل الأجل الذي يأخذ أحيانا شكل إصدار للسندات وطرحها للاكتتاب لمن يريد الاكتتاب فيها .

والناحية الثالثة والأخيرة التي يستكمل منها تعريف سوق العملات الأوروبية أو السوق الأوروبية هي ما يلاحظ من أن الأطراف المتعاملة في هذه السوق لم تعد هي البنوك التجارية وحدها بالإضافة إلى المودعين فيها كما كانت الحال في بداية نشأة سوق الدولار الأوروبي ، بل أضيفت إليهم البنوك المركزية ، والمؤسسات المالية الدولية مثل بنك التسويات الدولية ، والمؤسسات ذات الحجم الكبير مثل الشركات دولية النشاط ، والسلطات والهيئات العامة في مختلف الدول ، ومؤسسات السمسرة التي تتدخل في السوق نيابة عن البنوك والمستثمرين قليلي الأهمية نسبيا .

حجم السوق :

إن صعوبة تقدير حجم سوق العملات الأوروبية ، أي حجم المبالغ من العملات التي تحتوي عليها ، لا تقل عن صعوبة التعريف الدقيق لهذه السوق . ونمكن صعوبة تقدير هذا الحجم في صعوبة تعريفه هو نفسه ، ويبدو أنه يلزم لإمكان تقدير حجم الشيء بدقة أن ننسج أولا من تعريفه

بدقة . ذلك أن قدرا كبيرا من الإيداع في سوق العملات الأوروبية إنما يتم ما بين البنوك المتعاملة فيه وبعضها ، وبالتالي تكون هناك مقادير كبيرة من العملات المذكورة عبارة ودائع لدى بعضها البعض . وإذن فأنه يوجد خطر حسب قيمة هذه الودائع مرتين : مرة في البنك الأصلي الذي أودعت فيه ومرة أخرى في البنك الآخر الذي أودعها فيه البنك الأصلي . والمشكلة هنا شبيهة بمشكلة ازدواج الحساب في نظرية الدخل القومي عند تقدير قيمة الناتج القومي . وهكذا وجد حجمان في سوق العملات الأوروبية أو السوق الأوروبية : حجم إجمالي وحجم صافي ، ويزيد الأول عن الثاني بمقدار ودائع البنوك المتعاملة في هذه السوق لدى بعضها البعض . وتنبأ مشكلة ازدواج الحساب هذه اهتماما كبيرا في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا الذي كلفته البنوك المركزية المشتركة فيه بتجميع كافة المعلومات التي يمكن الحصول عليها عن السوق . ومنذ عام ١٩٦٣ يُخصص البنك تسبا من تقريره السنوي لبيان المعاملات المالية التي تمت في السوق خلال العام المنقضي ولتقدير حجمها . وهناك ثمانى دول أوروبية رئيسية تواف بنوكها التجارية بنك التسويات الدولية بانتظام بمركزها المالي بالنسبة إلى الأصول والخصوم مما يساعد البنك على تقدير حجم سوق العملات الأوروبية بدرجة كبيرة من التقريب . وهذه الدول هي فرنسا وبلجيكا وهولندا والمانيا وإيطاليا وسويسرا والسويد .

وبطبيعة الحال فإن الحجم الصافي للسوق هو الأهم والأكثر مغزى من بين حجميها ، وهو وحده الذى نقصده عندما نتكلم عن حجم السوق بصفة مجردة ، ما لم نشر إلى خلاف هذا .

ويبدو من تقارير بنك التسويات الدولية وغيره من المصادر الدولية أن الحجم التقريبي لسوق العملات الأوروبية كان حوالى طيارا ونصف من الدولارات في نهاية علم ١٩٥٩ ، و ٨ مليار في نهاية علم ١٩٦٤ ، و ١٥ مليار في نهاية علم ١٩٦٦ ، و ٣٠ مليار في نهاية علم ١٩٦٨ ، و ٦٥ مليار في نهاية علم ١٩٧٠ . وبعد تضاعف أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ وزيادة المعائدات النقدية للدول المصدرة له بدرجة بالغة وإيداعها لجزء من هذه المعائدات في بنوك سوق العملات الأوروبية قفز حجم هذه السوق في نهاية علم ١٩٧٤ إلى ٢١٠ مليار دولار ، وفي نهاية علم ١٩٧٥ إلى ٢٥٠ مليار ، وفي نهاية علم ١٩٧٦ إلى ما يزيد قليلا عن ٣٠٠ مليار منها حوالى

٧٣ ٪ دولارات امريكية والباقي عملات دولية قوية أخرى في مقدمتها المارك الألماني والفرنك السويسري وفي نهاية عام ١٩٧٧ إلى حوالي ٢٤٠ مليار دولار ، وفي نهاية عام ١٩٧٨ إلى حوالي ٥٠٠ مليار دولار . ولابد من أن نذكر أن كل هذه الأرقام لحجم سوق العملات الأوروبية هي مجرد تقديرات ، لأنه من العسير بمكان التوصل إلى تقدير دقيق تماماً لهذا الحجم نظراً للطبيعة الدولية للسوق وبالتالي تعتمد جنسيات البنوك وغيرها من الأطراف المشتركة فيها بالإضافة إلى تشعب ، إن لم يكن تداخل ، العمليات المالية التي تجري فيها . وفي رأي رئيس بنك تشيز مانهاتن فلن هلمش الخطأ في تقدير حجم السوق يمكنه أن يصل إلى ٢٥ ٪ أو حتى ٣٠ ٪ .

نشأة السوق :

من الممكن إرجاع الأصل التاريخي لسوق الدولار الأوروبي إلى ما عادت إليه السلطات النقدية في الدول الاشتراكية في أوروبا في أوائل الخمسينات عقب نشوب الحرب الكورية وتوتر العلاقات بين الشرق والغرب من سحب أموالها المودعة بالدولار في البنوك الأمريكية في الولايات المتحدة خشية تعرضها لمخاطر التجميد من جانب الحكومة الأمريكية ونقلها إلى فرع بنك الدولة للاتحاد السوفيتي الموجود في باريس والمعروف باسم « البنك التجاري لدول أوروبا الشمالية » . ولما كان العنوان الطغرافي لهذا البنك هو (يورو بنك) ، فقد عرفت الدولارات التي أخذ هذا البنك في استخدامها لتمويل العمليات التجارية ما بين الدول الاشتراكية والدول الأخرى باسم الدولارات الأوروبية (يورو دولار) ، ثم أصبحت هذه التسمية نفسها تطلق فيما بعد على الدولارات الموجودة في البنوك الأوروبية والتي تستخدم في تسوية المعاملات خارج الولايات المتحدة . كذلك أصبحت البنوك التي تتعامل بكثرة في سوق الدولار الأوروبي تعرف باسم البنوك الأوروبية .

لما الأصل الاقتصادي لسوق الدولار الأوروبي فكان في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات عندما عبد المتعاملون الأوروبيون من شركات وأفراد الذين يحصلون لسبب ما ، مثل تصدير سلعة إلى الولايات المتحدة ، على دولارات أمريكية غالباً في شكل ودائع في البنوك الأمريكية في الولايات المتحدة أو في شكل شيكات مسحوبة عليها إلى عدم الاحتفاظ بها في هذه البنوك وكذلك إلى عدم تحويلها إلى عملاتهم الوطنية ، بل الاحتفاظ بها في حسابات خاصة بالدولار في البنوك الأوروبية وخاصة في لندن . وبهذا يستمر

هؤلاء المتعاملون الأوروبيون في الاحتفاظ بدولاراتهم ، ولكن في بنوك أوروبية .
وتعتبر خروج البنوك الأمريكية في أوروبا بنوكا أوروبية في هذا الخصوص .
وطريقة ذلك هي أن يحول الشخص الأوروبي الذي يحصل على وديعة
بالدولار في بنك أمريكي في الولايات المتحدة وديعته إلى البنك الأوروبي الذي
يتعامل معه ، وبهذا يصبح هذا البنك هو صاحب الوديعة في مواجهة البنك
الأمريكي ، ويصبح الشخص الأوروبي صاحب وديعة بالدولار لدى ذلك
البنك الأوروبي . ويمكن لهذا البنك الأوروبي وقد أصبح صاحب وديعة بالدولار
لدى البنك الأمريكي ، أي صاحب أصول دولارية بعبارة أخرى ، أن يستخدم
أصوله هذه في منح الائتمان بالدولار لمن يريد الاقتراض بهذه العملة ، وبهذا
يصبح البنك الأوروبي ملتزما بدائع دولارية أيضا . وهكذا تنشأ سوق
للدولار الأمريكي في البنوك الأوروبية يلتقى فيها عارضوا الدولار مع طلبيه
ومن تلك فيها هذه البنوك ودائع دولارية لدى البنوك الأمريكية في الولايات
المتحدة كأصول لها في الوقت نفسه الذي تلتزم فيه بدائع دولارية كخصوم
عليها .

وهناك أسباب كثيرة تدفع الشخص الأوروبي ، سواء كان مشروعا
لم فردا ، الذي يحصل على ودائع لدى البنوك الأمريكية في الولايات المتحدة
إلى تحويل هذه الودائع إلى البنوك الأوروبية في شكلها الدولارى دون تغيير .
فهو يستطيع أن يستخدمها في الحال عندما يشاء في القيام بمشروعاته في
الولايات المتحدة وكذلك في غيرها من الدول بالنظر إلى قوة الدولار الأمريكي
كعملة دولية مقبولة من الجميع . وهو يستطيع أن يحصل على سعر فائدة
في مقابل هذه الودائع لدى البنوك الأوروبية أكبر في المادة من ذلك الذي
يمكنه الحصول عليه في حالة إيداعها في الولايات المتحدة . وبصفة عامة فإن
سعر الفائدة لأخونات الخزنة الأمريكية هو الذي يعبر عن سعر الفائدة
على الودائع في الولايات المتحدة . أيضا فإن الشخص الأوروبي يتمكن من
حماية أمواله ضد خطر انخفاض قيم العملات الأوروبية في مواجهة الدولار
الأمريكي . وقد كان هذا السبب هاما للخالية في الخمسينات والستينات وقبل
أن تتزعزع قيمة الدولار نفسه دوليا وتنخفض رسميا في ديسمبر ١٩٧١ .

عوامل نمو السوق :

أسهمت عوامل متعددة في نمو سوق الدولار الأوروبي بعد نشأتها في
لواخر الخمسينات وأوائل السبعينات وذلك سواء من حيث الحجم أو من حيث

حركة التعامل . ويبرز من بين هذه العوامل كلها المعجز في ميزان المدفوعات الأمريكي الذي تسبب في وفرة الدولار وتراكبه خارج الولايات المتحدة وخاصة منذ أواسط الستينات على النحو السابق دراسته . فبالنظر إلى ما تمتع به الدولار الأمريكي في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية من قوة وسيادة مطلقتين على كافة العملات الوطنية لبلقي الدول وصلت إلى حد اعتباره مرادفا للذهب تماما ، أمكن للولايات المتحدة أن تستمر لسنوات عديدة في تمويل الجزء الأكبر من المعجز المتحقق في ميزان مدفوعاتها بالدفع بالدولارات . وهكذا تم تمويل الجزء الأثل من هذا المعجز بتخلي الولايات المتحدة عن الذهب إلى العالم الخارجى كما سبق أن رأينا . أما الجزء الأكبر فقد تم تمويله بزيادة حجم الودائع الدولارية لغير المقيمين من مشروعات والقراد لدى البنوك الأمريكية وخاصة في نيويورك ، وهى الودائع التى ينتقل أصحابها الجزء الأكبر منها إلى البنوك الأوروبية مكونة المصدر الأساسى الذى تتغذى منه سوق الدولار الأوروبى وتنمو في حجمها .

نفى الفترة ما بين على ١٩٥٢ و ١٩٦٦ لم يرتفع حجم المديونية المسائلة للولايات المتحدة ، أى حجم الأرصدة أو الحسابات الدولارية بعبارة أخرى ، إلا من ١٠ مليار دولار إلى ٣١ مليار دولار ، أى بزيادة قدرها ٢١ مليار دولار خلال خمسة عشر عاما . أما حجم الدولارات في سوق الدولار الأوروبى فقد زاد خلال الفترة نفسها من مليار واحد إلى ١٥ مليار دولار . لكن معدل التزايد في حجم كل من تلك الأرصدة الدولارية من جهة والدولارات في سوق الدولار الأوروبى من جهة أخرى قد ارتفع بشكل بالغ اعتبارا من عام ١٩٦٧ ، إذ وصل حجم تلك الأرصدة إلى ٤٧ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٠ ، و ١١٧ مليار في نهاية عام ١٩٧٤ من جهة ، كما وصل حجم هذه الدولارات إلى ٦٥ مليار دولار في نهاية عام ١٩٧٠ وإلى أكثر من ٢٠٠ مليار في نهاية عام ١٩٧٤ . ومن هنا كان قولنا نميا سبق أن مسوق الدولار الأوروبى هو المظهر الحى أو التجسيد المسدى لوفرة الدولار وتراكبه في يد العالم الخارجى نتيجة للمعجز المستمر والمتزايد في ميزان المدفوعات الأمريكى .

ومن عوامل نمو سوق الدولار الأوروبى أيضا عودة الدول الأوروبية إلى القابلية للتحويل في أواخر عام ١٩٥٨ وأوائل عام ١٩٥٩ مما أزال العقبات التى قلبت منذ نهاية الحرب ، وحتى منذ الأزمة الاقتصادية العالمية

في عام ١٩٢٩ ، اُلمح حركت رؤوس الاموال الدولية واطلق حرية البنوك الأوروبية في استخدام أصولا من العملات الأجنبية في خارج دولها وكذلك في الحصول على مثل هذه العملات من غير المقيمين وفي تحريك رؤوس الاموال فيما بين هذه البنوك وبعضها دون قيود .

ومن هذه العوامل ايضا قوة الدولار الأمريكي ووضعه المتميز كعملة دولية من الدرجة الاولى . فمن الواضح انه لو لم يكن هذا الدولار مقبولا من الجميع كوسيلة للدفع وعملة احتياطية لما أمكن لسوق الدولار الأوروبي ان توجد او ان تنمو .

ويضاف إلى عوامل نمو هذه السوق ايضا الزيادة الكبيرة في حجم الاستثمارات الأمريكية في الخارج خلال الستينات وعلى الاخص في أوروبا . وقد وجدت المشروعات الأمريكية الصناعية والتجارية الراغبة في إقامة استثمارات في أوروبا والتوسع فيها صعوبة في اخراج رؤوس الاموال اللازمة لها من الولايات المتحدة بالنظر إلى القيود التي فرضتها السلطات الأمريكية في عام ١٩٦٤ للحد من انتقال رؤوس الاموال الخاصة من الولايات المتحدة إلى أوروبا رغبة في التخفيف من العجز في ميزان المدفوعات الأمريكي . وهكذا احتاجت هذه المشروعات إلى سوق مالية أوروبية تقترض منها الاموال اللازمة لتمويل استثماراتها في أوروبا . وفي حركة موازنة لاقوم المشروعات الأمريكية إلى أوروبا خلال الستينات للاستثمار فيها انشأت البنوك الأمريكية فروعا لها في المراكز الهامة في أوروبا وبصفة خاصة في لندن التي زاد عدد فروع البنوك الأمريكية فيها عن الخمسين فرعاً . وقد كملت هذه الفروع بالإضافة إلى البنوك الأوروبية الأخرى ما تحتاجه المشروعات الأمريكية من دولارات لتمويل استثماراتها مما أكد وجود سوق الدولار الأوروبي وكفل نموها المستمر .

ومن بين عوامل نمو هذه السوق التنظيمات النقدية الأمريكية للفوائد على الودائع التي يرجع تاريخها إلى ما قبل الحرب العالمية الثانية والتي تمنح للبنوك الأمريكية من اعطاء فوائد على الودائع تحت الطلب وتحدد من سعر الفائدة الذي تقرره هذه البنوك على الودائع لأجل فيها . ولم تلغ هذه التنظيمات إلا في عام ١٩٧٣ وبالنسبة للودائع لأجل التي تزيد قيمتها عن مائة ألف دولار فحسب . وقد أسست هذه التنظيمات النقدية التي لا تطبق إلا داخل الولايات المتحدة في نمو سوق الدولار الأوروبي من ناحيتين : الأولى

هى انه بالنظر إلى أهمية الدور الذى تقوم به أسعار الفائدة فى حركات رؤوس الأموال فقد وجدت المشروعات الأمريكية فى وقت ما فى أوائل الستينات مصنحة لها فى توظيف الفائض من أموالها فى شكل ودائع لأجل خارج الولايات المتحدة وبالأذات فى سوق الدولار الأوروبى للحصول على سعر فائدة أعلى من الحد الأقصى الذى يمكن للبنوك فى الولايات المتحدة أن تمنحه وفقاً لنظك التنظيمات النقدية . ومن ناحية أخرى فقد وجدت البنوك الأمريكية نفسها مضطرة إلى اللجوء إلى هذه السوق طلباً للأموال التى تحتاجها للتوسع فى عملياتها ومواجهة طلبات عملائها ، وذلك عن طريق فروعها العاملة فيها ، إذ يمكن لهذه الفروع أن تجذب إليها الموارد النقدية اللازمة للبنوك فى الولايات المتحدة عن طريق دفع أسعار فائدة مرتفعة نسبياً على الودائع لأجل تودع فيها . وقد أسهم هذا وذاك فى نمو حركة سوق الدولار الأوروبى وزيادة حجمها فى الوقت نفسه .

ومنذ أواخر عام ١٩٧٢ ظهر عليل جديد فى سوق الدولار الأوروبى أو العملات الأوروبية أصبح يحتل المقام الأول من الأهمية فى الوقت الحاضر . ذلك انه ترتب على مضاعفة أسعار البترول عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ حصول بعض الدول المصدرة للبترول ، وخاصة العربية منها ، على إيرادات لا تجد لها استخداماً حالاً مما أنشأ ما يعرف بفوائض البترول العربى . وقد وجدت الدول المذكورة فى سوق الدولار الأوروبى إمكانية مناسبة تماماً لتوظيف جزء هام من هذه الفوائض لأجل قصير ، وهو ما يفضله المستثمرون فى تلك الدول . وفى الوقت نفسه فإن هذه الأموال تجد من ينظرها بكل ترحيب لاقتراضها ، سواء من جانب الدول الصناعية المستوردة للبترول أم من جانب دول العالم الثالث ، ومن بينها بعض الدول المصدرة للبترول ذاتها ، المتعطشة إلى الموارد المالية بصفة دائمة فى الوقت الحاضر . وتجد الدول العربية فى سوق العملات الأوروبية ملجأً مناسباً لجزء من فوائضها التى ترغب فى إيداعها فى البنوك الأجنبية . ذلك أن هذه الدول لا ترغب فى أن تودع فى البنوك الأمريكية مجموع هذه الفوائض كلها مع ما تعرض له من احتمال استخدامها فى يوم كاداة للضغط السياسى عليها من قبل الحكومة الأمريكية .

التعامل في السوق :

ان سوق الدولار الأوربي أو العملات الأوروبية هي بالدرجة الأولى سوق ما بين البنوك وبعضها ، أى تعتبر البنوك هي الأطراف الرئيسية المتعاملة فيها : ويتحصل جوهر التعامل في السوق في الائتمان-بوجهيه : التلقى والمنح . هنالك أولا : عمليات قبول الودائع لأجل في السوق ، ويتراوح هذا الأجل ما بين يوم واحد وبضعة سنوات . وهناك ثانيا : عمليات منح القروض ، ويتراوح أجل هذه القروض بدوره ما بين يوم احد وبضعة سنوات .

وفىما يتعلق بعمليات الإيداع فإن بعض المؤسسات المصرفية تودع في السوق الدولارات أو العملات الأخرى التى تتلقاها من المصدرين الذين قاموا بنقلها من الدول التى صدروا إليها ، وكذلك التى تتلقاها فى بعض الأحيان من المشروعات الصناعية التى سبق أن حصلت على قروض من السوق ولم تستخدمها فى الحال وتريد أن توظفها فى وجوه مجزية خلال الفترة ما بين الحصول عليها وموعد استخدامها ، وفى الوقت الحاضر تحتل الشركات دولية النشاط ، وعلى الأخص العاملة فى الدول العربية المصدرة للبترول ذات الفوائض ، مكانة كبيرة من بين المودعين فى السوق .

أما بالنسبة لعمليات الاقتراض من السوق فإن البنوك هي التى تقوم عادة سواء لحسابها أو لحساب المشروعات الهامة الراغبة فى اقتراض مبالغ كبيرة بأسلوب ميسر وبعملة تتمتع تقدر من الثبات فى قيمتها أكبر مما تتمتع به عملاتها الوطنية أو بالعملة التى تلزمها للقيام بالمدفوعات التى يتعين القيام بها بعملة معينة بالذات . ويمكن أن يكون المقترضون هم الهيئات العامة المحلية فى الدول المختلفة ، وعلى الأخص فى بريطانيا والدول الإسكندنافية . كذلك يمكن أن يكون المقترضون هم الدول نفسها ، مثل الدول الصناعية المتقدمة التى أجبرها تضاعف أسعار البترول فى أواخر عام ١٩٧٣ الى الالتجاء الى السوق التى تغذيها الى حد كبير فوائض دول البترول للاقتراض منها . وقد كان فى مقدمة هذه الدول بريطانيا وإيطاليا وفرنسا . وقد سبقت الولايات المتحدة وكندا الدول الأوروبية فى الالتجاء الى السوق والاقتراض منها فى الستينات . وفى السنوات الأخيرة عرفت السوق نوعين جديدين من الدول المقترضة : الدول الإسترأكية ، والدول المتخلفة . ومع هذه

الدول المتخلفة عرفت سوق العملات الأوروبية آجلا اطول للقروض زادت في بعض الاحيان عن خمس سنوات .

وبالنظر إلى عدم وجود هيئات او سلطات نقدية تتولى تنظيم سوق العملات الأوروبية ، وإلى أنه من الصعوبة بمكان من الناحية العملية التوصل الى درجة كبيرة من التنسيق ما بين المؤسسات المصرفية العاملة فيها فان اسعار الفائدة على الودائع وعلى القروض إنما تتغير باستمرار وفقا لحالة العرض والطلب ، فضلا عن أنه يحدث في أحيان كثيرة أن تختلف شروط الائتمان التي تعرضها البنوك المختلفة وذلك في الوقت نفسه وفي الظروف نفسها ، وإن يكن ذلك بدرجة خفيفة بطبيعة الحال .

وهناك صورتان أساسيتان شائعتان في الوقت الحاضر لعمليات الائتمان في سوق العملات الأوروبية : الأولى هي إصدار السندات التي تعرف بالإصدار الأوروبي او بالسندات الأوروبية ، والثانية هي الائتمان المباشر والذي يعرف بالائتمان الأوروبي . وبعد هذا فانه توجد صور او أشكال أخرى لعمليات ائتمانية في هذه السوق . اما الإصدار الأوروبي ، وهو الصورة الأقدم من بين الصورتين الأساسيتين للائتمان في سوق العملات الأوروبية ، فيعنى وجود سوق مالية تعرض فيها وتطلب رؤوس الأموال طويلة الأجل في شكل سندات وعمليات دولية في مقدمتها الدولار الأمريكي ثم المارك الألماني والفرنك السويسري . وفي هذه السوق يمكن لأحدى الشركات الكبرى ذات النشاط الدولي أن تحصل على ما تحتاجه من رؤوس أموال بالاقتراض عن طريق إصدار سندات وذلك خارج دولتها الأصلية وبعملة غير عملة دولتها وحتى غير عملة المكتبتين في هذه السندات . وبهذا يمكن لشركة أمريكية أن تمقد قروضا بإصدارها لسندات بالدولارات او بالماركات في سوق لندن مثلا . ويلاحظ أنه عندما تحول الشركة الأمريكية المقترضة حصيلة القرض الذي تمقده بالدولارات في سوق العملات الأوروبية الى الولايات المتحدة فانه يختفى من التداول في هذه السوق مبلغ بقدر الدولارات التي تحولها الشركة . وقد تطورت تهيئة السندات محل الإصدار الأوروبي من ١٦٤ مليون دولار في عام ١٩٦٣ الى مليار في عام ١٩٦٥ وكذلك في عام ١٩٦٦ ، وإلى ملياري في عام ١٩٦٧ ثم ارتفع الرقم الى ثلاثة مليارات سنويا من عام ١٩٦٨ الى عام ١٩٧١ كى يزداد الى ٦,٣ مليار في عام ١٩٧٢ قبل أن ينخفض الى ٤ مليارات

في عام ١٩٧٣ وإلى ما يزيد قليلا من مليارين في عام ١٩٧٤ ، ثم يرتفع الرقم إلى ٨.٦ مليار في عام ١٩٧٥ ويبلغ حوالي ١٢ مليارات في عام ١٩٧٦ .

ولما الائتمان المباشر أو الائتمان الأوروبي ، فبالرغم من كونه الصورة الأحدث من الصورتين الأساسيتين للائتمان في السوق الأوروبية للعمليات نانه قد نما بسرعة كبيرة . ففي حين لم يزد حجم هذا الائتمان عن ٤ مليون دولار في عام ١٩٧١ فقد وصل إلى ٨ مليارات في عام ١٩٧٢ وإلى ٢٢ مليارات عام ١٩٧٣ وإلى ٢٩ مليار في عام ١٩٧٤ ، ثم انخفض إلى ٢٠ مليار في عام ١٩٧٥ ، وارتفع ثانية إلى ما يزيد من ٣٠ مليار عام ١٩٧٦ . ومن بين الملتزمين لهذا الائتمان الأوروبي يوجد مقترضون من الدول العشر الغنية ذاتها وذلك إلى جانب مقترضين من الدول المتقدمة الأخرى ، ومقترضين من الدول المتخلفة غير البترولية ، ومقترضين من الدول المتخلفة البترولية غير ذات الغالب البترولي مثل فنزويلا وإيران واندونيسيا ، وأخيرا مقترضين من الدول الاشتراكية . وغالبا ما يمنح الائتمان الأوروبي عن طريق الكونسورتيوم ، أي مجموعة من البنوك التي تتكاتف فيما بينها في تمويل الائتمان الممنوح بحيث يمول كل بنك منها جزءا معينا منه . ويرتبط سعر الفائدة في الائتمان الأوروبي بسعر الفائدة للأجل القصير في لندن مضافا إليه هامش يقدر بحسب نوعية المقترض . وأحيانا يتفق على تعويم سعر الفائدة بمعنى عدم ثبات هذا السعر طوال مدة القرض بل تغييره تبعا لما يحدث من تغير في سعر الفائدة السائد في لندن خلال مدة القرض . والأجل الغالب لهذا الائتمان هو ٣ أو ٦ أو ٩ أو ١٢ شهرا . ويمكن تجديد المدة بعد انتهائها ، وهو ما يحدث عادة مما يحول القروض قصيرة الأجل إلى قروض متوسطة الأجل مع ميل متزايد إلى إطالة المدة الكلية للائتمان التي قد تصل إلى ثماني سنوات . وبالنسبة للمقترض فإن للائتمان الأوروبي مزايا متعددة ، فهو وسيلة فنية أسرع وأسهل للحصول على رؤوس أموال من إصدار السندات ، فضلا عن إمكان تجميع مبالغ تصل إلى عدة مليارات من الدولارات دفعة واحدة مثل القرض الذي حصلت عليه الخزانة البريطانية في عام ١٩٧٤ بمبلغ مليارين ونصف من الدولارات . أيضا فإنه في الفترات التي تكون فيها أسعار الفائدة على السندات طويلة الأجل مرتفعة بشكل غير عادي في السوق الدولية فإنه يمكن للائتمان الأوروبي أن يقدم للمقترضين بصفة مؤقتة الأموال اللازمة وذلك في انتظار هبوط أسعار الفائدة المذكورة وبالتالي إصدار السندات . لهذا كله فقد أصبح الائتمان الأوروبي أهم من

الإصدار الأوروبي أو السندات الأوروبية ، ويبدو انه هو الذى سيصبح الصورة الأساسية للتمويل الدولى فى السنوات القادمة .

ومن الصور الأخرى للائتمان الأوروبي ما يعرف بعمليلات الصرف الآجلة ، ويطلق عليها أيضا « سواب » ، والتي يقصد بها تغطية مخاطر التقلبات المستقبلية المحتملة فى سعر الصرف . ويتم هذا بالجمع ما بين مبادلة حلة وأخرى آجلة . فلو فرض أن مواطنا إيطاليا اقترض مبلغا بالماركات الألمانية فى سوق العملات الأوروبية لمدة ستة شهور وباع هذه المراكات فى الحال فى مقابل ليرات إيطالية يستخدمها فى القيام بمدفوعات داخل إيطاليا فانه سيحتاج بعد ستة شهور الى ماركات ألمانية لسداد القرض الذى عقده . وحتى يتجنب احتمال شراء المراكات عندما يحين أجل السداد بأعلى مما باعها فى الحال فانه يشتري الآن هذه المراكات شراء آجلا ، أى على أساس الحصول عليها فى مقابل ما يعادلها بالليرات الإيطالية ، وذلك بعد ستة شهور من الآن . وهو سيتحمل بالطبع بفائدة فى مقابل عملة الصرف الآجلة هذه ، وهى فائدة يتحدد سعرها فى ضوء ظروف عرض وطلب العملات فى السوق عند القيام بهذه العملية وكذلك وعلى الأخص بحسب أهمية المخاطر للصيقة باحتيالات تقلب أسعار صرف العملات محل التقلب ارتفاعا وانخفاضاً . ولما كان يوجد بطبيعة الحال أشخاص راغبون فى القيام بعمليلات صرف آجلة فى الاتجاه العكسى للاتجاه السابق ذكره ، أى يشترون فيها ليرات إيطالية شراء آجلا ، فانه ينتج عن هذا قيام سوق يمكن لكل شخص فيها بحسب رغبته أن يؤمن نفسه ضد مخاطر التقلب فى أسعار الصرف . وكلما اتسعت هذه السوق وقوى طلبها الدولى انخفضت تكلفة عمليات الصرف الآجلة بالنسبة لمن يقومون بها .

ومن صور الائتمان الأخرى أيضا ما يعرف بالائتمان المساندة . وهنا لا يكون طالب الائتمان فى حاجة فى الحال لاستخدام مبلغ الائتمان ، لكنه يريد أن يؤمن نفسه ضد خطر احتمال أن يحتاج فجأة الى مبلغ ما ، ولهذا فانه يحصل على ائتمان المساندة المذكورة الذى يتحصل فى تعهد البنك الذى يمنحه هذا الائتمان بأن يعطيه فى خلال فترة محددة مبلغا معينا يتفق عليه وذلك فى مقابل فائدة مناسبة يدفعها طالب الائتمان . أما الفائدة المقررة على القرض ذاته فانه لا تسرى الا عندما يتلقى المقرض مبلغ القرض فعلا . والامر هنا شبيه بما سبق أن رأيناه بالنسبة لائتمانات المساندة التى يعقدها صندوق النقد الدولى أحيانا مع الدول الأعضاء فيه .

وهناك من صور الائتمان ، أخيرا ، ما يسمى بشهادات الإيداع . وهذه الشهادات هي عبارة عن ودائع لأجل في البنوك في الواقع ، لكنها تأخذ شكل شهادات إيداع يصدرها البنك وتكون قابلة للتداول . وهنا يستبد المودع أو المستثمر بفائدة أعلى سحرا من ذلك الخالص بالودائع لأجل فضلا عن أمكانه بيع شهادات الإيداع هذه قبل أن يحين أجلها إلى غيره من المستثمرين والحصول في الحال على نقوده كما لو كان الأمر يتعلق بوديعة تحت الطلب أو بحساب جار . ومن الناحية المتقبلة فإن هذهائشهادات تمكن البنك من اجتذاب ودائع غلية في الأهمية من حيث حجمها ، إذ لا تقل قيمة شهادة الإيداع من هذا النوع عادة عن مائة ألف دولار . وتقرض قابلية هذه الودائع للتداول توافر سوق نقدية متقدمة ومرنة ومتنوعة ، وهذه هي بالضبط خصائص سوق العملات الأوروبية أو السوق الأوروبية . ولهذا كانت هذه السوق هي المجال المفضل لشهادات الإيداع التي تصدرها فروع البنوك الأمريكية العاملة في أوروبا وبالذات في لندن .

آثار السوق :

لا يمكن لأحد الآن أن يقلل من الأهمية الكبرى لتلك السوق النقدية والمالية الدولية التي بدأت بما عرف بسوق الدولار الأوروبي وانتهت بما عرف بسوق العملات الأوروبية أو السوق الأوروبية . وفي الحقيقة فإن نشأة هذه السوق والنمو البالغ والسرير الذي شهدته خلال السنوات الماضية هي زاد حجمها عن خمسمائة مليار دولار في عام ١٩٧٨ ثلاثة أرباعها في شكل دولارات أمريكية كما سبق أن رأينا ، يعد العامل الجديد الأكثر أهمية في التطور الحديث للنظام المالي الدولي . وإذا كانت حركات رؤوس الأموال الدولية حتى أواخر الخمسينات محدودة المقدار وتقتصر على انتقال مباشر من دولة إلى أخرى ، فقد تكونت في الدول الرأسمالية المتقدمة منذ أوائل الستينات سوقا واسعة ودولية يتجاوز نطاقها الحدود السياسية للدول وتتمتع بكيان خاص بها وذلك إلى جانب الأسواق المالية الوطنية لمختلف الدول . ومن الطبيعي أن يهتم الاقتصاديون والمحللون الماليون في مجال العلاقات النقدية والمالية الدولية بالآثار المترتبة على وجود سوق العملات الأوروبية في مختلف جوانب هذا المجال الهام من مجالات العلاقات الاقتصادية الدولية وأن يعيزو ما بين آثارها الإيجابية من جهة وآثارها السلبية من جهة أخرى .

وفى مقدمة الآثار الإيجابية للسوق الأوروبية نجد خلق سوق مالية دولية تسهل من تمويل عمليات التبادل التجارى الدولى ، وتربط ما بين الأسواق المالية الوطنية وتقيم نوعا من التكبل المالى فيما بينها من شأنه التقريب ما بين مستويات أسعار الفائدة فى هذه الأسواق وزيادة حدة المنافسة فيما بين البنوك العاملة فيها بما يسمح لكل من المقرضين والمقترضين أن يحصلوا على أفضل الشروط للائتمان الذى يمنحونه أو يتلقوه وأن يتعاملوا مع أفضل الأطراف الراغبة فى تلقى الائتمان أو منحه . ويسمح الاتساع البالغ لهذه السوق بأن تغطى طلبات ائتمان بمبالغ هائلة قد تزيد على المليار من الدولارات مما يعنى تجاوز ضيق ومحدودية الأسواق المالية الوطنية كل على حدة . أيضا فإن الصفة الدولية للسوق الأوروبية تتيح للمتعاملين فيها من مقرضين ومقترضين أن يتخطوا ما قد يوجد من عقبات وتقيود على التعامل فى مجال الائتمان الناتجة عن التنظيمات واللوائح المقررة فى هذه الدولة أو تلك . وفضلا عن كل هذا فإن السهولة التى يتم بها نقل الاموال من بنك إلى آخر فى هذه السوق من شأنها اسباغ قدر كبير من المرونة والطوعية عليها ما يمكن من اتمام العمليات المالية فيها فى أقصر وقت وبأيسر إجراءات ادارية وبأقل تكاليف مصرفية ممكنة .

ومن الآثار الإيجابية للسوق الأوروبية أيضا اتاحتها الفرصة للبنوك المركزية وغيرها من المؤسسات المالية الرسمية فى الدولة لاستخدام التسهيلات التى تقدمها بطريقة مباشرة وغير مباشرة والتدخل فيها بالسياسات النقدية والمالية المناسبة للأوضاع التى يمر بها الاقتصاد القومى . فمكتبرا ما تعتمد السلطات النقدية الألمانية والهولندية والسويسرية وأحيانا الإيطالية رغبة منها فى تقليل سيولة بنوكها التجارية ومكافحة التضخم إلى عقد عمليات صرف آجلة (سواب) مع هذه البنوك والتخلى لها عن الدولارات الأمريكية فى مقابل النقود الوطنية مع التمتع باعادة شراء هذه الدولارات فى المستقبل بسعر أفضل من سعر السوق مما يخفف هذه البنوك إلى توظيف ما لديها من احتياطات نقدية فى السوق الأوروبية وليس فى التوسع فى منح الائتمان بالعملة الوطنية فى الداخل . وفى الحالة العكسية تودع البنوك المركزية الدولارات فى البنوك التجارية رغبة منها فى زيادة درجة سيولتها ومن ثم تكييفا من التوسع فى منح الائتمان فى الداخل . أيضا تستخدم البنوك المركزية السوق الأوروبية فى توظيف جزء من احتياطاتها من الدولارات من أجل الحصول على عقد من وراء هذا التوظيف . ومن ناحية

أخرى عن البنوك المركزية تشجع من وقت لآخر البنوك التجارية على الائتراض من هذه السوق للاسهام في تغطية العجز في ميزان المدفوعات وللحفاظ على مستوى الاحتياطيات الرسمية . وغالبا ما تلجأ إيطاليا بالذات لهذا النوع من التدخل في السوق الأوروبية .

وهناك أثر ايجابي آخر لسوق العملات الأوروبية ينصرف إلى الولايات المتحدة وحدها ، إذ انها أسهمت في تقوية مركز الدولار الأمريكي باعتباره العملة الدولية الأولى بلا منازع ، وظلت من تدفق الدولارات على أسواق النقد لاستبدالها في مقبل العملات الوطنية نظرا لأنه في إمكان الحائزين لهذه الدولارات ان يوظفوها في تلك السوق في مقابل عائد يفوق ما كان يمكنهم الحصول عليه لو وظفوها ما يقابلها من نقود وطنية في الأسواق المالية لدونهم . وبهذا تمكنت الولايات المتحدة من تمويل الجزء الأكبر من العجز في ميزان مدفوعاتها منذ أواخر الستينات بمجرد دفع دولارات إلى العالم الخارجي لا يجد التقسيم الأكبر منها طريقه إلى البنوك المركزية الأجنبية مما قد يدفعها في حالة زيادة موجوداتها منها إلى حد أكبر مما تريده إلى طلب تحويل جزء منها إلى ذهب لدى الحكومة الأمريكية وذلك قبل ١٥ أغسطس ١٩٧١ ، أو إلى المزوف عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي لمساندة الدولار عندما يقع تحت ضغط يسبب المضاربة أو غيرها بعد هذا التاريخ . ومن ناحية أخرى فقد قدمت سوق العملات الأوروبية لفروع الشركات الأمريكية خارج الولايات المتحدة الامكنية المناسبة لتمويل استثماراتها المباشرة بطريقة ميسرة دون ان يتسبب هذا التمويل في خروج رؤوس أموال من الولايات المتحدة وبالتالي زيادة العجز في ميزان مدفوعاتها .

أما في جانب الآثار السلبية لسوق العملات الأوروبية فنجد الحقيقة المتمثلة في قيام هذه السوق كهرم من الانتهاز ذي الأجل التي قد تصل إلى بضعة سنوات لكنه يستند إلى قاعدة من الودائع تحت الطلب والودائع لأجل لا يمكن التأكد من ثباتها واستقرارها على الدوام ، وان كان رجال البنوك المختصون يرون أن جزءا كبيرا على الأقل من هذه الودائع يتميز في الواقع بثبات واستقرار كبيرين .

لكن الأثر السلبي للسوق الأوروبية الذي يجري التركيز عليه أكثر من غيره هو ما تتسبب فيه هذه السوق من تقليل فعالية السياسات النقدية التي ترغب السلطات الوطنية في تطبيقها لمواجهة الأوضاع التي تمر بها

اقتصادياتها القومية . فنتيجة للسهولة الكبيرة نسبيا التي يمكن أن تتحرك بها الأموال داخل هذه السوق من دولة لأخرى وتأثيرها الشديد بالفروق التي قد توجد بين أسعار الفائدة في الدول المختلفة أمكن للبنوك التجارية أن تنقل إلى حد كبير أو صغير من الخضوع للسياسة الائتمانية التي تريد أن تمارسها السلطات النقدية الوطنية في بلدها والتي ترتكز بصفة أساسية كما هو معروف على تنظيم سيولة هذه البنوك . فعندما تريد السلطات النقدية اتباع سياسة ائتمانية متشددة ومكافحة التضخم فإنه يمكن أن تتسبب أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا عن تلك السائدة في الخارج في قدوم الدولارات إلى الدولة فضلا عن قيام البنوك التجارية باقتراض الدولارات من السوق الأوروبية . وبالنظر إلى أنه لا يوجد في غالبية الدول التزام على البنوك التجارية بالاحتفاظ باحتياطي من النقود الوطنية في مقابل الودائع بالنقود الأجنبية فيها فإن هذه الدولارات لن تنقل من قدرة البنوك على منح الائتمان إذ ستمكن البنوك في هذه الحالة من الاستمرار في منح الائتمان سواء بالدولارات أم بالنقود الوطنية بعد تحويل الدولارات إليها في أسواق الصرف الأجنبي . وفي الحدود الذي يلتزم فيها البنك المركزي باستيعاب الدولارات المعروضة في سوق الصرف هذه فإن الدولارات التي تحول إلى نقود وطنية سينتهى بها المطاف إلى البنك المركزي الذي سيتخطى عن نقود وطنية في مقابلها ينتهى بها المطاف بدورها إلى البنوك التجارية مما يزيد من قدرتها على منح الائتمان . وبهذا تتحقق نتيجة مخالفة تماما لما تريده السلطات النقدية في الدولة . وفي الحالة العكسية ، فإنه عندما تريد هذه السلطات بسط الائتمان وانعاش النشاط الاقتصادي فإن أسعار الفائدة الأكثر ارتفاعا في الخارج ستتسبب في عرقلة هذه السياسة .

ومن الآثار السلبية لسوق العملات الأوروبية ما يعتقد من مساعدتها المضارين على القيم بنشاطهم الذي لا يهدف إلى خدمة التبادل الاقتصادي الدولي في كل الأحوال ، ولو أن الإحصاءات ، كما يقول بنك التسويات الدولية في يونيو ١٩٧٢ ، لا تؤيد التأكيدات بأن هذه السوق قد أدت دورا رئيسيا في الاضطراب النقدي الكبير الذي هز أسواق الصرف أكثر من مرة في أوائل السبعينات .

أيضا هناك تحذيرات من مخاطر تزايد اقتراض الدول المختلفة من السوق الأوروبية وذلك من أكثر من جانب . فمن جانب الدول المقترضة

لا تكفى مدة القروض والتي تتراوح عادة ما بين خمس وثمانى سنوات للسماح بتحويل الاستثمارات الرأسمالية فيها وسداد اقساط القروض من عوائد هذه الاستثمارات بعد اقامتها ، مع ان الهدف فى غالبية هذه القروض هو تمويل مثل هذه الاستثمارات . ايضا فان أسعار الفائدة العائمة لا تبكى هذه الدول من تقدير اعباء القروض التى تعقدها بطريقة دقيقة وذلك طوال مدة القرض . ومن جانب البنوك المقرضة هناك خطر احتمال عجز الدول المتخلفة عن الوفاء بديونها ولو جزئيا عندما يحل أجلها ، خاصة إذا علمنا ان مجموع ديون هذه الدول يزيد فى الوقت الحاضر سواء الرسمية ، أى التى حصلت عليها انحكومات ، او غير الرسمية ، أى التى حصلت عليها الأشخاص الخاصة ، عن المائتى مليار دولار . وفى مارس ١٩٧٦ بلغت مستحقات البنوك التجارية الأوروبية والأمريكية لدى الدول المتخلفة غير الأعضاء فى منظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك) ٦٢,٣ مليار دولار ، يبلغ نصيب البنوك الأمريكية فيها ٤,٥ مليار ، أى حوالى ٦٥ ٪ من المجموع . وجدير بالذكر ان حوالى ١٥ ٪ من أصول سيتى بنك الأمريكى و ١٠ ٪ من أصول بنك تشيزمانهاتن الأمريكى أيضا هى فى شكل قروض للدول المتخلفة . وفى هذا الخصوص فانه لا يمكننا الا ان ننظر ما سيأتى به المستقبل فى هذا الشأن . لكنه يجب الانسى فى هذا المقام ان سوق العملات الأوروبية قد اتاحت للدول المتخلفة منفذا للحصول على الموارد المالية الضرورية لأكامة الاستثمارات اللازمة لزيادة الطاقات الإنتاجية لاقتصادياتها القومية ولرفع مستويات المعيشة لشعوبها . وبديهي ان عبء الاستخدام الحسن والكفاء لهذه الموارد فى الأغراض الإنتاجية انما يقع على عاتق الحكومات فى هذه الدول أولا وأخيرا .

وفى النهاية فانه يمكننا القول بقدر كبير من الثقة ان سوق العملات الأوروبية بالرغم من مساوئها انما تقدم للأطراف المتعددين المشتركين فى العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص فى المجال النقدى والمالى لهذه العلاقات سهوقا نقدية ومالية من الدرجة الأولى من حيث الاتساع والدولية . وهى سوق قادرة على إشباع حاجات حقيقية تشعر بها هذه الأطراف من تمويل للمبادلات التجارية الدولية "عادية" الى تغطية لمخاطر تقلب أسعار الصرف الى عمليات ائتمان دولية متعددة الصور والأجل . وحتى لو فرضنا ان الولايات المتحدة قد نجحت فى القضاء على المعجز المنهق فى ميزان مدفوعات كلية بحيث ينتهى المصدر المتجدد لتفخيز السوق بالندولارات

الأمريكية فلن يكون من شأن هذا القضاء على هذه السوق ، بل إنها ستجد مصادر أخرى لتفديتها بالعملات وذلك حتى تستمر في الوجود . وهذا هو ما يتحقق فعلا في الوقت الحاضر على الأخص بواسطة الدول المصدرة للبترول ذات الفوائض والتي تفدى هذه السوق بحوالى خمس الزيادة السنوية في حجمها حاليا .

المراجع في سوق الدولار الأوروبى (سوق العملات الأوروبية) :

Mourgues, Michelle : «Euro-dollar, inflation et système monétaire international», Economies et Sociétés, Cahiers de l'I.S.E.A., Série P. 20, Tome VI, no. 6-7, Genève, Juin-juillet 1972, pp. 1273-1294.

«La nouvelle donnée monétaire internationale», les cahiers françaises, No. 177, juillet-septembre, Paris, 1976, pp. 18-52

«Le marché des euro-monnaies en 1967» (La Banque des Règlements internationaux, 38e rapport, Bâle, 10 juin 1968), Problèmes économiques, No. 1082, 26 septembre 1968, pp. 11-21.

«Le marché de l'euro-dollar grade un bel avenir» (l'Economist, numéro du 29 mars 1969), Problèmes économiques, No. 1116, 22 mai 1969, pp. 25-27.

«Les euro-devises et les euro-dollars» (le Bulletin hebdomadaire de la Kreditbank, Bruxelles, numéro du 29 août 1969), Problèmes économique, No. 1136, 9 octobre 1969, pp. 23-27.

«Les banques centrales et le marché des euro-dollars» (New England Economic Review de la Banque de Réserve fédérale de Boston et repris dans le Journal of Commerce, numéro du 9 octobre 1969), Problèmes économiques, No. 1142, 20 novembre 1969, pp. 24-27.

- «Marché des euro-devises et collaboration monétaire internationale» (Le Bulletin de la Société de banque suisse, numéro 4 de 1969), **Problèmes économiques**, 1er janvier 1970, pp. 15-21.
- «L'euro-dollar : un château de cartes ?» (la revue Banque, numéro de juillet - août 1971), **Problèmes économiques**, No. 1230, 29 juin 1971, pp. 13-19.
- «Les tendances nouvelles du marché de l'euro-dollar» (le Bulletin économique mensuel de la First National City Bank of New York, numéro de juillet 1971), **Problèmes économiques**, No. 1239, 30 septembre 1971, pp. 23-26.
- «Le Luxembourg et l'euro-dollar» (la Frankfurter Allgemeine Zeitung du 15 avril 1972), **Problèmes économiques**, No. 1290, 4 octobre 1972, pp. 13-16.
- «La question du contrôle des marchés du l'euro-dollar» (le Financial Times du 5 mars 1973), **Problèmes économiques**, No. 1316, 4 avril 1973, pp. 15-17.
- «Le pléthore de dollars profitera-t-elle au tiers monde ?» (le Financial Times du 18 avril 1973), **Problèmes économiques**, No. 1322, 16 mai 1973, pp. 19-21.
- «Les risques inherents aux emprunts en euro-dollars pour les pays en voie de développement» (le Financial Times du 11 septembre 1973), **Problèmes économiques**, No. 1350, 12 décembre 1973, pp. 14-15.
- «Le marché de l'euro-dollar dans le financement à moyes terme et à long terme : un bilan des euro-émissions et euro-crédits depuis 10 ans» (le Bulletin de la société privée de Gestion financière, numéro de mai 1971), **Problèmes économiques**, No. 1381, 17 juillet 1974, pp. 12-14.

«Les Banques pourront-elles faire face à l'énorme accroissement de leurs dépôts en euro-devises ?» (le Times du 29 mai 1974), *idem*, pp. 18-19.

«Le marché des asia-dollars, mythe ou réalité ?» (la revue Banque, numéro d'octobre 1974), *Problèmes économique*, No. 1410, 19 février 1975, pp. 17-19.

Banque des Réglements internationaux : 41e Rapport annuel (1er avril 1970 — 31 mars 1971), Bâle, 14 juin 1971, pp. 192-206.

———— : 42e Rapport annuel (1er avril 1971 — 31 mars 1972), Bâle, 12 juin 1971, pp. 197-204.

———— : 43e Rapport annuel (1er avril 1972 — 31 mars 1973), Bâle, 18 juin 1973, pp. 185-208.

———— : 44e Rapport annuel (1er avril 1973 — 31 mars 1974), Bâle, 10 juin 1974, pp. 187-212.

———— : 45e Rapport annuel (1er avril 1974 — 31 mars 1975), Bâle, 9 juin 1975, pp. 152-172.

Bank for International Settlements : 46th Annual Report (1st april 1975 — 31st march 1975), Basel, 14th june 1976, pp. 75-95.

———— : 47th Annual Report (1st april 1976 — 31st march 1977), Basel, 13th june 1977, pp. 97-120.

Banque des Réglements internationaux : 48e Rapport annuel, 1978, *op. cit.*, pp. 99-126.

———— : 49e Rapport annuel, 1979, *op. cit.*, pp. 115-148.

IMF Survey : octobre 28, 1975, pp. 313-325 ; january 5, 1976, pp. 8-9 ; february 16, 1976, pp. 49, 52-55 ; august 16, 1976, pp. 252-253.

Auboin : Les vraies questions monétaires, op. cit., pp. 316-320.

Fisher : Money and Banking, op. cit., pp. 403-405.

Guillon : économie politique, tome II, op. cit., pp. 526-528.

——— : La monnaie, op. cit., pp. 628-630.

De Laubier : Les relations financières internationales, op. cit.,
pp. 233-249.

Ottenheimer : Vingt ans d'économie mondiale, op. cit., pp. 167-
169.

Yeager : The international monetary mechanism, op. cit., pp.
107-109.

المبحث الثالث

التطورات الأخيرة

في نظم بريتون وودز

تسببت الأحداث الثلاثة ذات التاريخ في حياة الدولار الأمريكي السابق الإشارة إليها والتي وقعت في فترة لا تجاوز علما ونصف في أوائل السبعينات ، اى انتهاء قبلية هذا الدولار للتحويل في ١٥ اغسطس ١٩٧١ والتخفيض الاول في قيمته في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ والتخفيض الثاني في قيمته في ١٢ فبراير ١٩٧٣ . تسببت هذه الأحداث في انزال الدولار الأمريكي عن عرشه الذي ترعع عليه في قمة النظام النقدي الدولي (نظام بريتون وودز) طوال ربع قرن من الزمان وذلك بالنظر إلى انه كان نقطة الارتكاز في هذا النظام الذي اتى به اتفاق صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية لعالم ما بعد 'الحرب العالمية الثانية' . وقد كان من الطبيعي ان يستتبع نزول الدولار عن عرشه في قمة نظام بريتون وودز تفكك هذا النظام نفسه ووضع نهاية له . وهكذا 'انبنى نظام استقرار سعر الصرف ، وهو جوهر نظام بريتون وودز ، وحل محله نظام آخر اميل إلى حرية سعر الصرف عرف باسم « تعويم العملات » .

وقد استلزم الامر مرور بضعة سنوات حتى يتمكن صندوق النقد 'الدوني' ، بوصفه 'لحارس الامين على نظام استقرار سعر الصرف' ، من التكيف مع الوضع الجديد للعلاقات النقدية الدولية ومن تعديل اتفاق انشائه بما يتلاءم مع هذا الوضع الجديد . وقد تم هذا بمقتضى التعديل الثاني لاتفاق الصندوق الذي دخل حيز التنفيذ في اول ابريل ١٩٧٨ ، وعرف باسم « اتفاق جلميك » .

اخيرا فقد واكب هذه التطورات في نظام بريتون وودز وضع نهلية للدور النقدي الذي كان الذهب يقوم به في النظام النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . وسندرس كل هذا في المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الاول : في تعويم العملات .

المطلب الثاني : في التعديل الثاني لاتفاق الصندوق (اتفاق جلميك) .

المطلب الثالث : في نهاية دور الذهب في النظام النقدي الدولي .

المطلب الأول

تمويم العملات

نحن نعلم أنه في ظل استقرار سعر الصرف الذي أتى به نظام بریتون وودز تكون أسعار صرف مختلف العملات ثابتة وذلك نتيجة لتعريف الوحدة الواحدة من عملة كل دولة في شكل وزن محدد من الذهب أو الدولار الأمريكي المعروف هو نفسه في شكل وزن محدد من الذهب ، وهو ما يطلق عليه سعر التبادل للعملة ، ولا يمكن لسعر التبادل هذا ان يتقلب ارتفاعا أو انخفاضاً إلا في حدود ضئيلة بلغت $2\frac{1}{2}\%$ في ديسمبر ١٩٧١ . وهناك التزام على البنك المركزي لكل دولة بالمحافظة على سعر التبادل هذا للعملة الوطنية وذلك عن طريق التدخل في أسواق الصرف ببيع العملات الأجنبية ، أساسا الدولار ، أو بشرائها بحسب الحال على النحو الذي يثبت سعر صرف العملة الوطنية على أساس سعر التبادل وفي الحدود المسموح بها لتتلبه . ولا يتغير سعر التبادل رسميا إلا وفقا لقواعد محددة بكل دقة وذلك في حالة معاناة الدولة من اختلال أساسي ومستمر في ميزان مدفوعاتها .

لكن استقرار سعر الصرف هذا ، وهو جوهر نظام بریتون وودز ، شهد تحولا عميقا وجذريا في السنوات الأولى من السبعينيات عندما تخلت البنوك المركزية ، سواء في خطوات فردية أو في خطوات مشتركة ، عن مساندة أسعار التبادل لعملاتها الوطنية وتركت أسعار صرف عملاتها تتحدد وفقا لقوى عرضها والطلب عليها في السوق ، فارتفع سعر صرف العملة في حالة الزيادة النسبية للطلب عليها على عرضها وينخفض في حالة الزيادة النسبية لعرضها عن الطلب عليها . فكان سعر صرف العملة قد أصبح في ظل الأوضاع الجديدة للعلاقات النقدية الدولية في أوائل السبعينيات طافيا أو عائثا على سطح الماء ويمكن لمستواه بالتالي ان يرتفع أو ان ينخفض بحسب ظروف عرض العملة والطلب عليها وذلك بعد ان كان هذا السعر ثابتا من قبل . ولهذا فقد اشتهر النظام النقدي الدولي الجديد باسم « تمويم العملات » ، أو « التعميم » اختصارا ، وهو لا يعدو في الواقع أن يكون نظام حرية سعر الصرف بصفة أساسية .

ويُفرق بين التمويل النقي والتمويل غير النقي . ويكون التمويل نقيا إذا لم يتدخل البنك المركزي مطلقا في اسواق الصرف لمساندة سعر صرف العملة الوطنية عند مستوى معين ، ويكون غير نقي عندما يتدخل لمنع التقلبات في السعر من أن تتجاوز حدا معينا . كذلك يفرق بين التمويل المستقل أو الفردي والتمويل المشترك أو الجماعي . ويكون التمويل مستقلا عندما لا يرتبط سعر صرف العملة الوطنية في ارتفاعه وانخفاضه بأسعار صرف اية عملة أو عملات أخرى ، ويكون مشتركا إذا ما حدث مثل هذا الارتباط بحيث تشترك مجموعة معينة من العملات معا بالنسبة لما يحدث من تغيرات في أسعار صرفها فترتفع هذه الأسعار سويا أو تنخفض سويا .

ابريل ١٩٧٢ : التصلب الأوروبي (التصلب داخل التقي) :

على الرغم من أن اتفاق صندوق النقد الدولي قد سمح لسعر صرف عملة الدولة العضوية بالتقلب بنسبة ١ ٪ ارتفاعا أو انخفاضاً عن سعر التعادل، أي عن سعر تعادلها بالدولار الأمريكي ، فإن مجموعة دول أوروبا الغربية ، ومن بينها دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد اتفقت على انقاص هامش التقلب هذا إلى ٢ ٪ (٧٥ . ٠ ٪) فقط وذلك من أول يناير ١٩٥٩ ، تاريخ بدء عمل الاتفاق النقدي الأوروبي الذي حل محل اتحاد المدفوعات الأوروبي . ومعنى هذا أنه يمكن في لحظة معينة أن يبلغ الفرق ما بين سعر صرف عملتين ١ ٪ وذلك في حالة ما إذا انخفض سعر صرف إحدى عملتين عن سعر تعادلها بالدولار بمقدار ٢ ٪ وارتفع سعر صرف العملة الأخرى عن سعر تعادلها بالدولار بمقدار ٢ ٪ . أيضا فإنه يمكن ما بين لحظتين معينتين أن يبلغ هامش أو حد التقلب ما بين سعر صرف عملتين معينتين ٣ ٪ وذلك في حالة ما إذا ارتفع سعر صرف إحدى عملتين في لحظة ما بمقدار ٢ ٪ عن سعر تعادلها بالدولار بعد أن كان منخفضا عنه بمقدار ٢ ٪ في لحظة سابقة ، وحدث العكس تماما بالنسبة إلى العملة الأخرى ما بين هاتين اللحظتين فانخفض سعر صرفها بمقدار ٢ ٪ عن سعر تعادلها بالدولار بعد أن كان مرتفعا عنه بمقدار ٢ ٪ عنه .

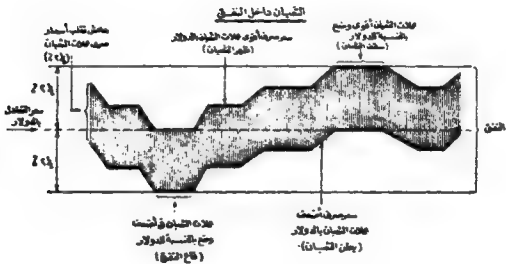
وكما سبق أن رأينا فقد سمح اتفاق واشنطن أو سميثونيان في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ بزيادة نسبة تقلب أسعار صرف العملات إلى ٢ ٪ (٢٥ . ٢ ٪) ارتفاعا وانخفاضاً عن أسعار التعادل الجديدة بالدولار التي تم التوصل إليها بمقتضى هذا الاتفاق . ومعنى هذا أنه يمكن أن يبلغ الفرق في لحظة معينة ما بين

سعرى صرف عملتين ٤٦٪ ، وأن يبلغ هامش التقلب ما بين لحظتين معينتين ما بين سعرى صرف عملتين ٩٪ . وقد رأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية أن مثل هذه الهوامش أو الحدود لتقلب أسعار صرف عملاتها غيا بينها أكبر مما يمكنها أن تسمح به لأنها تتسبب في عرقلة التبادل بين دولها فضلا عن أنها لا تتفق مع ما تنشده من ائامة سوق موحدة للتجارة متحررة من المقبات على قدر الامكان . ولهذا ، وايضا رغبة في تدعيم التعاون والتنسيق النقديين بين دول هذه الجماعة والشروع في تكوين منطقة نقدية مستقلة تجمعهما ، فقد اتفقت الجماعة الاقتصادية الأوروبية في ٧ مارس ١٩٧٢ في بروكسل من حيث المبدأ على تقليل هوامش تقلب أسعار صرف عملاتها على مراحل بحيث لا يتجاوز الفارق الموجود في لحظة معينة بين سعرى صرف أقوى عملة واضعف عملة ٢٦٪ . وذلك بعد اول يوليو التالى على الأقل .

وفي ١٠ أبريل ١٩٧٢ عقد محافظو البنوك المركزية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية اتفاقا في مدينة بال بسويسرا ، عرف باسم « اتفاق بال » ، يقضى بأن يتم تنفيذ هامش التقلب الجديد (٢٦٪) من يوم ٢٤ أبريل ١٩٧٢ . وبهذا أصبحت نسبة التقلب المسموح بها بين سعرى صرف اية عملتين من عملات دول الجماعة (الست في ذلك الوقت : فرنسا والمانيا وايطاليا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج) مساوية لنسبة التقلب المسموح بها بمقتضى اتفاق واشنطنون في ديسمبر ١٩٧١ ما بين سعر صرف اية عملة من هذه العملات وسعر تعادلها بالدولار ، أى ٢٦٪ . كذلك أصبح هامش التقلب المسموح به ما بين سعر صرف اية عملة من هذه العملات وسعر التعادل المركزى ، ويقصد به سعر الصرف المحدد لهذه العملة بأية عملة أخرى من العملات المذكورة وفقا لسعر تعادل كل منهما ، هو ١٨٪ (١٨٢٥٪) ارتفاعا أو انخفاضا عن السعر المذكور .

وقد انضمت كل من بريطانيا والدانمرك وايرلندا الى هذا التنظيم النقدي الجديد في اول مايو ١٩٧٢ ، ثم انضمت النرويج في ٢٣ مايو من العام نفسه . لكن انجلترا والدانمرك وايرلندا ما لبثت ان خرجت من التنظيم في ٢٣ يونيو من العام نفسه ، ثم عادت الدانمرك اليه في ١٢ اكتوبر من العام نفسه . وفي ١٤ فبراير ١٩٧٣ انسحبت ايطاليا من التنظيم . وسنعرض بعد قليل لما حدث بعد هذا التاريخ من تطورات في التنظيم .

وقد عرف التنظيم النقدي الجديد الذي أتى به « اتفاق بال » باسم يبدو غريبا للوهلة الاولى : الثعبان الأوروبي ، وعلى وجه التحديد الثعبان داخل النفق . اما اطلاق اسم الثعبان على النظام فراجع الى ان حركته من يوم لآخر صمودا وهبوطا تبدو وكأنه يتلوى كثعبان . واما انه داخل النفق فراجع الى انه توجد حدود عليا وحدود دنيا لحركته هذه وهو يتلوى . فكأنه يتلوى داخل نفق . ولنوضح الامر بالرسم التالي .



وفي هذا الرسم تشكل المساحة المظلمة منطقة الثعبان . وواضح ان ارتفاع الثعبان ، أي المساحة الرأسية بين رأسه ويطئنه . هو ارتفاع ثابت بمرور الوقت مهما كان من حركته وهو يتلوى صمودا أو هبوطا . ويمثل ارتفاع الثعبان هذا هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملات الثعبان ، وهو ٢.٥٪ . كما سبق ان ذكرنا ، أي الحدود القصوى التي يمكن لسعر صرف أقوى عملة بالدولار أن يعتمد بها عن سعر صرف أضعف عملة من هذه العملات بالدولار أيضا . وبالطبع فانه عند ظهور الثعبان نجد أقوى عملة ، كما ان عند بطئنه نجد أضعف عملة من عملات الثعبان وذلك كما هو موضح بالرسم . اما ما بين هاتين العملتين : أي في جسم الثعبان ، فنجد باقي

العملات . لكنه ليس من المحتم أن يكون هامش التقلب الفعلي بين أسعار صرف عملات الثعبان في كل وقت من الأوقات هو $\frac{1}{2}\%$ ، فهذه هي الحدود القصوى المسموح بها فحسب ، والتي أظهرناها وحدها في الرسم .

ومن الممكن أن يقل ذلك الهامش في وقت ما عن هذه النسبة ، وهنا يقل ارتفاع الثعبان بالتالي . ولا يوجد في الرسم تصوير لمثل هذا الموقف . واذن فإن من المتصور أن يتلاشى هذا الارتفاع كلية ويلتصق ظهر الثعبان ببطنه وتكون أمام خط وليس منطقة وذلك في كل وقت تكون فيه أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار هي بالضبط أسعار تعادلها بالدولار أو تختلف فيه أسعار صرف تلك العملات عن أسعار تعادلها بالدولار ولكن بنسبة واحدة . ولا يوجد في الرسم تصوير لمثل هذا الموقف أيضا . وبالنظر إلى أن أسعار صرف عملات الثعبان بالدولار أنها ترتفع مما أو تنخفض معا ، وذلك في حدود النسبة القصوى المسموح بها كهامش لتقلب هذه الأسعار أو لابتعادها عن بعضها ، وهي $\frac{1}{2}\%$ ، فقد عرف هذا التنظيم النقدي أيضا بالتعويم المشترك أو بالتعويم المتناسق . أما خروج إحدى العملات أو انسحابها من الثعبان فيحدث عندما لا تستطيع أضعف عملة أن تحافظ على وجودها داخل منطقة الثعبان ، عند بطنه بالطبع ، أي عندما تعجز عن أن تحافظ على نسبة $\frac{1}{2}\%$ كفاق بين سعر صرفها بالدولار وسعر صرف أقوى عملات الثعبان بالدولار ، عند ظهره بالطبع . وهنا تخرج أضعف عملة من بطن الثعبان في اتجاه النزول ويزيد الفارق عن بين سعر صرفها بالدولار وسعر صرف أقوى عملة في الثعبان عن $\frac{1}{2}\%$. هذا عن الثعبان .

أما عن النفق ، فانه يمثل المجال الذي يمكن لأسعار صرف عملات الثعبان أن تتحرك في داخله ، أي الهامش الذي يمكن لأسعار صرف هذه العملات بالدولار أن تتقلب في حدوده . وفي منتصف النفق نجد سعر تعادل العملة بالدولار كما هو موضح بالخط الأفقي المتقطع في الرسم . ويمكن لسعر صرف العملة أن يرتفع عن سعر التعادل هذا ولكن بنسبة $\frac{1}{2}\%$ كحد أقصى ، وهنا تصعد إلى سقف النفق . كما أنه يمكن لذلك السعر أن ينخفض عن سعر التعادل ، ولكن بنسبة $\frac{1}{2}\%$ كحد أقصى ، وهنا تنزل إلى قاع النفق . ومعنى هذا أن ارتفاع النفق هو $\frac{1}{2}\%$ ، بمعنى أنه يمكن لسعر صرف العملة بالدولار في وقت ما أن يختلف عن سعره في وقت آخر بمقدار $\frac{1}{2}\%$ وذلك إذا ما كان هذا السعر مرتفعا عن سعر التعادل بمقدار $\frac{1}{2}\%$ في وقت ما ،

أى كان عند سقف النفق ، ثم أصبح منخفضا عنه بمقدار $2\frac{1}{2}\%$ في وقت آخر ، أى أصبح عند قاع النفق ، أو العكس . وهذا الهامش لتقلب أسعار الصرف هو ما اتفق عليه في واشنطن في ديسمبر ١٩٧١ كما نعلم . وهذا عن النفق .

أما أن الثعبان داخل النفق فيعنى أن ارتباط أسعار صرف عملات الثعبان ببعضها بحيث لا يجاوز الفرق بين سعر صرف أضعفها وسعر صرف أتواها بالدولار $2\frac{1}{2}\%$ إنما يتم بمراعاة أن يكون الحد الأقصى لانخفاض سعر صرف أضعفها عن سعر تعادلها بالدولار هو $2\frac{1}{2}\%$ ، وأن يكون الحد الأقصى لزيادة سعر صرف أتواها عن سعر تعادلها بالدولار هو $2\frac{1}{2}\%$. وفي الحالة الأولى يكون سعر صرف أقوى عملات الثعبان هو بالضبط سعر تعادلها بالدولار . وهنا تكون عملات الثعبان في أضعف وضع بالنسبة للدولار ويكون جسم الثعبان بأكمله في النصف الأسفل من النفق كما هو موضح بالرسم . أما في الحالة الثانية فسيكون سعر صرف أضعف عملة من عملات الثعبان هو بالضبط سعر تعادلها بالدولار ، وهنا تكون عملات الثعبان في أقوى وضع بالنسبة للدولار ويكون جسم الثعبان بأكمله في النصف الأعلى من النفق كما هو مبين بالرسم أيضا . ومن الواضح أنه في كافة الحالات يكون الثعبان داخل النفق كما يظهر في الشكل .

وحتى تحافظ دول الثعبان على بقاء أسعار صرف عملاتها بالدولار داخل النفق ، أى في حدود $2\frac{1}{2}\%$ من أسعار تعادلها بالدولار ارتفاعا أو انخفاضاً ، فإن بنوكها المركزية تتدخل في أسواق الصرف مشترية للدولار وبائعة لعملاتها أو بائعة للدولار ومشتريه لعملاتها بحسب الحال . لكنه حتى تحافظ هذه الدول على أسعار صرف عملاتها في داخل الثعبان نفسه ، أى في حدود $2\frac{1}{2}\%$ ما بين سعر صرف أقوى عملة بالدولار وسعر صرف أضعف عملة به ، فإن بنوكها المركزية تتدخل ، وبقالاتفاق بال ، بائعة ومشتريه لعملاتها هي ذاتها ، إذ يعرض البنك المركزى للعملة القوية مقادير من عملته في السوق في مقابل العملة الضعيفة كما يضع مقادير أخرى منها تحت تصرف البنك المركزى للعملة الضعيفة تمكنه من بيعها في السوق في مقابل عملته الضعيفة . وبهذا وذلك يمنع سعر صرف العملة الضعيفة عن الانخفاض عن الحد الأدنى لهامش التقلب المسوح به ، أى الانخفاض عن بطن الثعبان وفي الوقت نفسه يمنع سعر صرف العملة القوية عن الارتفاع عن الحد الأقصى لهذا الهامش ، أى الارتفاع عن ظهر الثعبان . ويتم تسوية الأرصدة الدائنة للبنوك المركزية لدول العملات القوية لدى البنوك المركزية لدول العملات الضعيفة خلال فترة

شهر . ومن الممكن أن تمتد هذه الفترة الى ثلاثة شهور . وقد سمح لدول العملات الضعيفة أن تستخدم الدولار في تسديد ديونها تلك .

مارس ١٩٧٣ : الثعبان الأوروبي (الثعبان خارج النفق) :

بعد أن انتهت أزمة فبراير ١٩٧٣ النقدية باقدام الولايات المتحدة الأمريكية على تخفيض قيمة الدولار للمرة الثانية بنسبة ١٠ ٪ في ١٢ فبراير هذا على النحو السابق الإشارة اليه عند الكلام عن انتهاء قابلية الدولار للتحويل وتخفيض قيمته ، لم تستقر الأوضاع النقدية الدولية تماما بل استمرت حركات رؤوس الأموال في اتجاه اليابان وسويسرا والدول الأوروبية الاعضاء في تنظيم الثعبان . وبلغ من عنف هذه الحركات أن اضطرت البنوك المركزية للدول الأوروبية الى شراء ٣٦ مليارا من الدولارات في يوم واحد هو يوم الخميس اول مارس ١٩٧٣ من أجل تدعيم الدولار الأمريكي وعدم السماح لقيمه بان تنخفض عن سعر التعادل بأكثر من ٢ ٪ كما يقضى بهذا اتفاق واشنطن أو سميثونيان . وترتب على هذا أن اعلنت كل من سويسرا واليابان تعويم عملتيهما ، ومعنى هذا الكف عن التدخل في اسواق الصرف الأجنبية فيهما بشراء الدولار منعا لسعره من الانخفاض عن ٢ ٪ عن سعر التعادل .

أما دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وكانت قد بلغت نسفا في ذلك الوقت ، فقد اجتمع وزراء مالياتها واقتصادها في بروكسل ليلة الأحد - الاثنين ١١-١٢ مارس ١٩٧٣ ، وانفقت الدول الست الاعضاء في تنظيم الثعبان (وهى كما رأينا منذ قليل : ألمانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا والدانمرك ولوكسمبورج) بالاضافة الى النرويج على اعفاء بنوكها المركزية من التزامها بالتدخل في اسواق الصرف الأجنبية لتدعيم سعر الدولار الأمريكي بعدم السماح لسعره بالانخفاض عن ٢ ٪ عن سعر التعادل ، وفي الوقت نفسه انفقت هذه الدول على الاستقرار في الإبقاء على هامش التقلب المسموح به بين أسعار صرف عملاتها عند نسبة ٢ ٪ كحد أقصى ، أى الاستقرار في التعويم المشترك أو الجماعى لعملاتها . ومعنى هذا أن النفق قد انتهى ، وبقي الثعبان . ومن هنا سمى التنظيم الجديد بالثعبان خارج النفق . أما باقى دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، وهى إيطاليا وانجلترا وأيرلندا فقد استمرت في تعويم عملاتها بصفة مستقلة أو فردية كما كانت الحال من قبل ، أى أنها استمرت خارج تنظيم الثعبان . وفي ١٦ مارس ١٩٧٣ انضمت السويد الى تنظيم الثعبان خارج النفق .

وفي ١٦ مارس هذا أخضت الدول العشر الغنية علما بقرار الجماعة الاقتصادية الأوروبية بالتعميم المشترك لعملائها دون أى ارتباط بالدولار . وقد اتفقت هذه الدول ، على الرغم من هذا ، على أن تتدخل الرسمى لتدعيم الدولار قد يكون مفيدا في بعض الأحيان . والواقع هو أنه ظهر بوضوح من التعليقات الرسمية المصاحبة لقرار ١١ مارس ١٩٧٣ أن انتهاء ارتباط التعميم المشترك لعملاء دول الثعبان بالدولار الأمريكى لا يعنى الحرية المطلقة لأسعار صرف تلك العملات كى تتحدد عند أى مستوى تفرضه قوى العرض والطلب بالنسبة للدولار . فكما صرح الدكتور كلارين رئيس البنك المركزى الأمريكى (البوندسبنك) فإنه ليس من شأن قرارات بروكسل منع البنوك المركزية بتاتا من التدخل في أسواق الصرف الأجنبية في بلادها . وهكذا يمكن أن تتدخل هذه البنوك بشراء الدولار الأمريكى تدعيا لسمعه وذلك في كل حالة بزيادة عرضه الى درجة من شأنها رفع أسعار عملاتها الى حد يحتل أن يهدد بتجاوز ما يعتقد أن الاقتصاديات القومية لهذه الدول قادرة على تحمله . وهنا تكون أسلم تعويم غير نقي .

وفي ٣ ابريل ١٩٧٣ أنشأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية « الصندوق الأوروبى للتعاون النقدى » الذى بدء العمل به في أول يونيو التالى ، وتولى إدارته بنك التسويات الدولية في بل بسويسرا . وتولى هذا الصندوق تنظيم عمليات تدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف الأجنبية في دول الثعبان الأوروبى بهدف الإبقاء على هلمش التقلب المحدد لأسعار صرف عملاتها . أى ٢ ½ ٪ ارتفاعا أو انخفاضاً عن سعر التبادل المركزى . وقد استخدم البنك بصغة أساسية كخرفة مقلصة ما بين دول الجماعة الأعضاء في تنظيم الثعبان ووصلت أصوله الى ما قيمته ثمانية مليار دولار من عملات الدول الأعضاء في تنظيم الثعبان ، منها ما قيمته ٣ مليار دولار من العملات القوية ، وذلك فضلا عن مليارين من الدولارات الأمريكية .

والحقيقة هى أن التعميم المشترك لعملاء دول الثعبان الأوروبى لم يسر في طريقه دون مشكلات ، إذ تعرضت بعض هذه العملات لانخفاض أسعارها عن سعر التبادل المركزى في حين تعرض البعض الآخر ، على العكس ، لارتفاع أسعارها عن سعر التبادل المركزى . وهذا امر مفهوم ، إذ طالما أن دول الثعبان لا تحقق معدل النمو الاقتصادى نفسه فيها ، ولا تشهد معدل التضخم ذاته من علم لآخر ، فقله سيكون من المحتم أن تنجح أسعار

عملات بعض هذه الدول الى الانخفاض عن اسعار التعادل المركزي والبعض الآخر الى ارتفاع عنه ، ومن ثم تحدث حركات لرؤوس الاموال ومضاربات على العملات التي تبيل اسعارها إلى الارتفاع ، ولن تكفى بضعة مليارات من الدولارات لمواجهة مثل هذه المضاربات ان حدثت على نطاق واسع ومتكرر وفي الاتجاه نفسه . هذا من ناحية .

ومن ناحية ثانية ، فقد حدثت عدة تغييرات في اسعار صرف او قيم بعض عملات دول الثعبان منذ مارس ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٧٨ . فقد رفعت قيمة المارك الالمانى في ١٦ مارس ١٩٧٣ مع بدء عمل تنظيم الثعبان خارج النفق بنسبة ٣ ٪ حتى يمكن التخفيف من حركة الارتفاع المنتظرة لاسعار صرف عملات دول الثعبان . ثم رفعت قيمة هذا المارك مرة أخرى في ٢٩ يونيو التالى بنسبة ٥ ٪ . وفي ١٥ سبتمبر التالى رفعت قيمة الفلورين الهولندى بنسبة ٥ ٪ ، وفي ١٥ نوفمبر التالى رفعت قيمة الكرونة النرويجية بنسبة ٥ ٪ . وفي ١٧ أكتوبر ١٩٧٦ رفعت قيمة المارك الالمانى مرة ثالثة بنسبة ٢ ٪ ، في حين خفضت قيمة الكرونة السويدية والكرونة النرويجية بنسبة ١ ٪ لكل منهما ، وخفضت قيمة الكرونة الدانمركية بنسبة ٤ ٪ . وفي أبريل ١٩٧٧ خفضت قيمة كل من الكرونة النرويجية والكرونة الدانمركية بنسبة ٣ ٪ ، في حين خفضت قيمة الكرونة السويدية بنسبة ٦ ٪ . وفي ٢٩ أغسطس من العام نفسه خفضت قيمة كل من الكرونة النرويجية والكرونة الدانمركية مرة ثالثة بنسبة ٥ ٪ . وفي ١٠ فبراير ١٩٧٨ خفضت قيمة الكرونة النرويجية بنسبة ٨ ٪ . وفي ١٦ أكتوبر رفعت قيمة المارك الالمانى بنسبة ٢ ٪ في مقابل كل من الفرنك البلجيكي والفلورين الهولندى ، ونسبة ٤ ٪ في مقابل كل من الكرونة الدانمركية والكرونة النرويجية . وتعكس هذه التغيرات المتواصلة كلها في اسعار صرف عملات دول الثعبان ارتفاعا وانخفاضاً بصفة أساسية النتائج المتباينة التي تمكنت كل دولة من هذه الدول تحقيقها على المستوى الاقتصادي .

ومن ناحية ثالثة واخيره ، فقد ترك الفرنك الفرنسى تنظيم الثعبان الاوروبى في ١٩ يناير ١٩٧٤ وأصبح محوماً تعويماً مستقلاً أو فردياً وانخفضت قيمته عن سعر التعادل المركزى بنسبة تتراوح ما بين ٤ ٪ و ٥ ٪ ، وعاد الفرنك وانضم الى التنظيم في ١٠ يوليو ١٩٧٥ على أساس سعره الذى كان سائداً وقت تركه . لكن الفرنك الفرنسى عاد وترك التنظيم مرة أخرى بعد خمسة عشر شهراً في ١٥ مارس ١٩٧٦ وانخفضت قيمته بنسبة تتراوح ما بين

٥٪ و ٦٪ عن سعر التبادل المركزي ، وظل الفرنك خارج التنظيم حتى نهاية ١٩٧٨ . كذلك تركت السويد التنظيم في ٢٩ أغسطس ١٩٧٧ وخفضت قيمة عملتها في الوقت نفسه بنسبة ١٠ ٪ من سلة من العملات تحتوى على ١٥ عملة تقرر ان ترتبط بها الكرونة السويدية منذ ذلك التاريخ . وفي ١٢ ديسمبر قررت النرويج ترك تنظيم الثعبان و ربط عملتها بسلة من عملات الدول الأكثر أهمية في مجال معاملاتها التجارية الخارجية . ويحتل الدولار مركز الصدارة في هذه السلة .

اما الاسباب التي كانت الدول تختار من أجلها أن تترك تنظيم الثعبان وبالتالي ترك سعر صرف عملتها معوما بصفة فردية أو مستقلة فهي الرغبة في السماح لسعر الصرف هذا بأن ينخفض الى مستوى أدنى من الحد الأدنى الذي يسمح به تنظيم الثعبان (وهو $2\frac{1}{2}$ ٪ من سعر التبادل المركزي) مما يشجع صادراتها على حساب صادرات الدول الأخرى التي ما زالت باقية في التنظيم وذلك نتيجة للانخفاض النسبي لسعر صرف عملة تلك الدولة مقوما بعملات هذه الدول . مما يعنى ارتفاعا نسبيا في اسعار صرف عملات هذه الدول مقومة بعملة تلك الدولة . ومن جهة أخرى فقد تدفع الدولة التي ترك تنظيم الثعبان بالرغبة في الاحتفاظ باحتياطياتها النقدية من العملات الأخرى والذهب وعدم استخدامها في تدعيم قيمة عملتها حتى لا ينخفض سعر صرفها عن الحد الأدنى الذي تسمح به قواعد التنظيم . ومن اسباب ترك تنظيم الثعبان أيضا رغبة الدولة في وقف استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي في عملية المحافظة على سعر صرف عملتها في حدود هامش التقلب المسموح به وعدم انخفاضه عن الحد الأدنى لهذا الهامش ، فقد خسرت فرنسا مثلا ما قيمته ثلاثة مليارات من الدولارات من احتياطياتها من النقد الأجنبي في مارس ١٩٧٦ قبل أن تقرر ترك التنظيم .

وهكذا يمكن القول أن تعويم العملات قد أصبح هو القاعدة في تحديد أسعار صرف مختلف العملات ، سواء كان تعويما مستقلا أو مشتركا ، وذلك على النقيض تماما مما يحتمه اتفاق صندوق النقد الدولي .

وإذا كان لابد من ذكر تاريخ معين لتهلية نظم بريتون وودز الذي انتهى به هذا الاتفاق فإن هذا التاريخ هو بلا شك ١١ مارس ١٩٧٣ لأنه هو التاريخ الأهم في حياة نظم تعويم العملات . أما أسعار التبادل التي أسس عليها نظام استقرار سعر الصرف ، وهو جوهر نظم بريتون وودز ، فلم تعد سوى (٢١ - الملائك الاقتصادية الدولية)

نقاط أو علامات للتعرف على المستوى النظرى لا أكثر . ذلك ان سعر الصرف الواقعى للعملة قد أصبح يتحدد وفقا لقوى عرضها والطلب عليها : إما استقلالا عن غيرها من العملات فى حالة التعميم المستقل أو الفردى ، وإما بالارتباط بغيرها من العملات فى حالة التعميم المشترك أو الجماعى . وبعد ان كانت أسعار التعادل النظرية للعملات هذه تحدد فى شكل وزن معين من الذهب ، أصبحت تحدد فى شكل وحدات من حقوق السحب الخاصة وذلك بعد ان انتهى الدور النقدى للذهب كما سنرى فيما بعد . وبعد أن كانت الوحدة من حقوق السحب الخاصة نفسها تعرف فى شكل وزن معين من الذهب أصبحت تحدد اعتبارا من أول يوليو ١٩٧٤ على أساس سلة تحتوى على ١٦ عملة رئيسية . ومعنى هذا ببساطة أن قيم مختلف العملات قد أصبحت مرتبطة فى ظل التعميم ببعضها البعض وليس بأى شيء ثابت القيمة ، مما جعل بعض الخبراء فى شئون العلاقات النقدية الدولية يذهبون الى أنه لا يمكن فى الوقت الحاضر تعريف قيمة أية عملة ، وكل ما يمكن هو ملاحظة هذه القيمة فى سوق الصرف الأجنبى فى وقت ما . وهذا صحيح .

والآن ، وبعد بضعة سنوات من التجربة العملية لنظام تعويم العملات فإنه يلاحظ أنه لم يحدث إعطاء لحركة التبادل الاقتصادى الدولى ولا تشجيع لنشاط المضاربين على العملات الذى كان يخشاه خصوم نظام حرية سعر الصرف . لكنه يلاحظ ، من الناحية المقابلة ، أنه لم يتحقق أيضا ما كان يؤكد أنهصار هذا للنظام من قدرته على تحقيق التوازن ان تلقائى فى ميزان المدفوعات لمختلف الدول وضمان استقلال الدولة فى رسم سياستها الاقتصادية والنقدية ووضع حد للمضاربة . ويبدو ، كما يرى جوتفريد هابرلر ، أنه لا مفر فى الأجل الطويل من السماح بقدر كبير من مرونة سعر الصرف طالما ظل من العسير تحقيق قدر كاف من التناسق ما بين السياسات الاقتصادية والنقدية لمختلف الدول .

ملرس ١٩٧٩ : النظام النقدى الأوروبى :

اتخذ المجلس الأوروبى ، الذى يتكون من الرؤساء التسع لدول وحكومات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ، عقب اجتماع فى بروكسل فى ٥ ديسمبر ١٩٧٨ ، قرارا باتشاء « النظام النقدى الأوروبى » بهدف إقامة تعاون نقدي أوثق بين دول الجماعة يمكنه ان يؤدي الى تكوين منطقة من الاستقرار للنقدى ما وتقترب أكثر فى السياسات والتطورات المالية فى

هذه الدول مما يدعم في النهاية التكامل الاقتصادي الذى يربط ما بينها . وقد دخل هذا النظام حيز التنفيذ في يوم الثلاثاء ١٣ مارس ١٩٧٩ عقب الاجتماع الذى عقده المجلس في باريس يومى ١٢ و ١٣ مارس ، وحل بذلك محل تنظيم الثعبان الأوروبى كطيار لربط عملات دول الجماعة ببعضها ولتخفيف تقلبات اسعار صرف عملاتها ولزيادة مساندتها لبعضها البعض .

وكان الهيكل الاساسى للنظام النقدي الأوروبى قد عرف من قبل في ملحق للبيان الصادر عن اجتماع المجلس الأوروبى في مدينة بريمن في ألمانيا الاتحادية في ٧ يوليو ١٩٧٨ . وقد اخذ رئيس الجمهورية الفرنسية فاليرى جيسكار ديستان ومستشار ألمانيا الاتحادية هيلموت شميت بزماء المبادرة في اقامة النظام النقدي الأوروبى وادخاله حيز التنفيذ . وكانت بريطانيا هي الدولة الوحيدة من اعضاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية التسعة التى لم تنضم للنظام الجديد ، وان كان رئيس وزرائها جيمس كالاهان قد اعلن ان بلاده قد تنضم اليه فيما بعد وذكر ان اسباب هذا الموقف البريطانى ترجع الى رغبة بريطانيا في تغيير السياسة الزراعية المشتركة للجماعة التى تمنح اعانات كبيرة للمزارعين الفرنسيين والالمان بحيث تتوفر مبالغ يمكن توجيهها لمساعدة الدول الأقل رخاء داخل الجماعة ، ومنها بريطانيا . فضلا عن هذا فان بريطانيا ترغب في أن يقرن النظام النقدي المقترح باصلاحات أوسع في نظام الجماعة من شأنها نقل الجزء الأكبر من العبء المالى للموازنة العامة الى الدول الأعضاء الأكثر ثراء ، وليس من بينها بريطانيا .

ورغبة في اقامة نظام دائم وفعال لأسعار الصرف يضم كافة عملات دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية فقد أوجد النظام النقدي الأوروبى « وحدة العملة الأوروبية »^(١) التى تعتبر محور النظام الجديد . وتتكون هذه العملة على النحو نفسه تماما الذى تكون منه وحدة الحساب الأوروبية^(٢) التى وجدت في أبريل ١٩٧٥ وتقوم بأداء أدوار مختلفة في وجوه أنشطة الجماعة . ووحدة العملة الأوروبية هي القاسم المشترك لأسعار صرف عملات دول الجماعة ، وهي وحدة الحساب في التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل

(١) European Currency Unit وتعرف اختصارا بالمعروف الثلاثة ECU

(٢) European Unit of Account وتعرف اختصارا بالمعروف الثلاثة EUA

ومتوسطة الأجل التي تمنحها هذه الدول لبعضها أو تتلقاها من بعضها بهدف التدخل في أسواق الصرف الأجنبية ، وهي التي تستخدم في تسوية الحسابات الناتجة عن هذا التدخل ما بين البنوك المركزية وبعضها في تلك الدول عن طريق « الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي » الذي سيسهر في الوجود خلال فترة انتقالية مدتها سنتان ثم يحل محله «صندوق النقد الأوروبي». وستخلق العملة الأوروبية خلال فترة الانتقال بواسطة الصندوق وذلك في مقابل تقديم الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي للذهب والدولار الأمريكي ، ويمكن ان تخلق فيما بعد في مقابل العملات الوطنية لهذه الدول .

وتتكون وحدة العملة الأوروبية ، وكذلك وحدة الحساب الأوروبية ، من سلة من مقادير محددة وثابتة من عملات الدول التسع الأعضاء في الجماعة. وقد بلغت قيمة هذه السلة على أساس قيم هذه العملات في اسواق الصرف الأجنبية في ٢٨ يونيو ١٩٧٤ وحدة واحدة من حقوق السحب الخاصة ، أي ١٢٠.٦٣٥ دولارا أمريكيا . فكان وحدة الحساب الأوروبية قد بدأت بقيمة مساوية تماما لقيمة وحدة من حقوق السحب الخاصة وقت ان بدء الكف عن تحديد هذه القيمة على أساس الدولار الأمريكي وتحديد بها بدلا من هذا على أساس سلة من ١٦ عملة رئيسية وذلك على النحو السابق دراسته . لكن قيمة كل من الودعتين انما تتطور بالطبع بشكل مستقل عن الأخرى وذلك لاختلاف ماهية العملات المشتركة في تحديد قيمة كل منهما ومقدار كل عملة . ففي أول مارس ١٩٧٩ مثلا بلغت قيمة الوحدة من حقوق السحب الخاصة ١٢٨٨.٠٠ دولارا أمريكيا في حين بلغت قيمة وحدة العملة الأوروبية ١٣٥٢.١٩ دولارا .

وقد تحدد المقدار الثابت من كل عملة من عملات الدول التسع الذي تضمنته سلة العملة الأوروبية على أساس الوزن ، أو النسبة المئوية ، الذي أعطى لكل عملة في هذه السلة . واستند هذا الوزن ، أو النسبة المئوية ، بدوره الى نصيب كل دولة في المبادلات الاقتصادية داخل الجماعة ، وإلى قيمة ناتجها القومي الإجمالي ، وأخيرا الى نصيبها في نظام المساعدة النقدية قصيرة الأجل داخل الجماعة الذي انشئ في فبراير ١٩٧٠ . وفيما بنى جدول يوضح تكوين سلة العملة الأوروبية .

سلة العملة الأوروبية

العملة	المقدار الثابت من العملة في السلة	الوزن أو النسبة المئوية للعملة في السلة في ٢٨ يونيو ١٩٧٤ أو ١٢ مارس ١٩٧٩	قيمة وحدة العملة الأوروبية من عملات الدول التسع
المارك الألماني	٠.٨٢٨	٢٧.٣	٢.٥١.٦٤
الفرنك الفرنسي	١.١٥	١٩.٥	٥.٧٩.٨٣١
الجنيه الاسترليني	٠.٨٨٥	١٧.٥	٠.٦٦٢٢٤٧
الليرة الإيطالية	١.٩٠	١٤.٠	١١٤.٨١٥
الفلورين الهولندي	٠.٢٨٦	٩.٠	٢.٧٢.٧٧
الفرنك البلجيكي	٣.٨٠	٨.٢	٢٩.٤٥.٨٢
و.فرنك لوكسمبورج	٠.٢١٧	٣.٠	٧.٠٨.٩٢
الكرونة الدانمركية	٠.٧٥٩	١.٥	٠.٦٦٢٦٣٨
الجنيه الإيرلندي			

أما كيف حسبت القيمة الأصلية لوحدة العملة الأوروبية بكل عملة من عملات الدول التسع الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي على النحو الوارد في الممود الأخير من الجصول ، مثلا أن هذه الوحدة تساوي ٢.٥١.٦٤ مارك ألماني ، فهو أن أخذ المقدار الثابت من العملة محل البحث في الاعتبار ، أي مبلغ ٠.٨٢٨ من المارك الألماني ، ثم أضيف إلى هذا المبلغ ما يساويه كل مقدار من العملات الثماني الأخرى ، مثلا ١.١٥ فرنك فرنسي و ٠.٨٨٥ من الجنيه الاسترليني وهكذا ، بالعملة محل البحث ، أي بالمارك الألماني ، وذلك وفقا لسعر الصرف السائد ما بين هذه العملات يوم ١٢ مارس ١٩٧٩ ، تاريخ بدء العمل بالنظام النقدي الأوروبي . وبهذه الطريقة تحسب قيمة الوحدة من العملة الأوروبية بكل عملة من العملات التسع في أي يوم من الأيام بعد ذلك التاريخ وذلك أخذا في الاعتبار أسعار الصرف السائدة بين هذه العملات في ذلك اليوم .

وسيمرتب على كل زيادة في قيمة أية عملة يباتى العملات في إطار

العملات التسع ، اى ارتفاع سعر صرف تلك العملة يباتى العملات ، ان
تخفض قيمة وحدة العملة الأوروبية بترك العملة عن قيمتها الأصلية بها
والتي تحدثت في يوم ١٣ مارس ١٩٧٩ على النحو الذى رايناه حالا . وسيؤدى
هذا الى زيادة نسبة المقدار الثابت من العملة محل البحث الذى يدخل في
تكوين سلة العملة الأوروبية الى قيمة الوحدة من هذه العملة الأخيرة بالعملة
محل البحث ، وبالتالي الى زيادة النسبة المئوية للعملة محل البحث في سلة
العملة الأوروبية ، او وزنها بمقايير أخرى ، عن النسبة المئوية او الوزن
الأصلى وهو الذى تحدد يوم ١٣ مارس ١٩٧٩ على أساس أسعار الصرف
التي كانت سائدة في ذلك اليوم فيما بين العملات التسع . والعكس صحيح .
ولا توجد مراجعة تلقائية لأوزان العملات التسع في سلة العملة الأوروبية
عندما تتغير أسعار صرف العملات التسع بالنسبة لبعضها . ومع هذا فان
الأوزان الأصلية في السلة ستراجع ، إذا اقتضت هذه الضرورة ، خلال الستة
شهور الأولى من بدء عمل النظام ، اى اعتبارا من ١٣ مارس ١٩٧٩ ، وكذلك
كل خمس سنوات بعد هذا . ولم تحدث مراجعة للأوزان المذكورة خلال السنة
الشهور المشار إليها . ومن الممكن أيضا ، بناء على طلب من الدولة ، ان
تعديل الأوزان الأصلية التي تكونت على أساسها سلة العملات الأوروبية إذا
تغير وزن اية عملة ، اى نسبتها المئوية في السلة ، بـ ٢٥ ٪ او أكثر سواء
ارتفاعا او انخفاضاً .

ولشكل عملة من العملات التسع المشتركة في النظام النقدي الأوروبي
معدل مركزي بالعملة الأوروبية ، اى سعر للوحدة من العملة محل البحث
معبر عنه في شكل وحدات من العملة الأوروبية ، اى سعر صرف للعملة
بالعملة الأوروبية بمقايير أخرى . وبطبيعة الحال فان المعدل المركزي هذا انما
يشتمل من قيمة الوحدة من العملة الأوروبية بالعملة محل البحث ، اى من
سعر صرف العملة الأوروبية بالعملة محل البحث . وهكذا يكون المعدل
المركزي للمارك الألماني مثلا $1 \div 2,51.66 = 398.30$ من الوحدة من
العملة الأوروبية . ويكون المعدل المركزي للفرنك انفرنسى
 $1 \div 5,79.83 = 172.66$ من الوحدة من العملة الأوروبية وهكذا .
واستنادا الى المعدلات المركزية للعملات التسع تتحدد ثمانية معدلات مركزية
ثنائية لكل عملة من بينها يربط كل معدل منها ما بين قيمة العملة وقيمة عملة
أخرى من العملات الثمانية الباقية . وبهذا يكون المعدل المركزي الثنائي للعملة
هو سعر صرف العملة في شكل وحدات من كل عملة محددة أخرى . وهكذا

يكون هناك معدل مركزي ثنائي للمارك الألماني بالفرنك الفرنسي ، وبالجنيه الاسترليني ، وباتى العملات الثماني الأخرى . كما يكون هناك معدل مركزي ثنائي للفرنك بالمارك الألماني ، وبالجنيه الانجليزي ، وباتى العملات الثماني الأخرى . وإن : وبالطبع ، يكون المعدل المركزي الثنائي للمارك الألماني بالفرنك الفرنسي هو ٢٣.٩٥ (٣٩٨٣.٠ ÷ ١٧٢٤٦٤.٠) . ويكون المعدل المركزي الثنائي للفرنك الفرنسي بالمارك الألماني هو ٣٢٩٩٥.٠ (١٧٢٤٦٤.٠ ÷ ٣٩٨٣.٠) .

ويسمح بتقلب اسعار الصرف الواقعية ما بين العملات التسع بحرية وذلك في حدود $\frac{2}{3}\%$ ارتفاعا او انخفاضاً عن المعدلات المركزية الثنائية . وهكذا يمكن لسعر صرف المارك الألماني بالفرنك الفرنسي ان يتقلب ما بين ٢٣٦٢١ كحد أعلى و ٢٢٥٨١ كحد أدنى . كما يمكن لسعر صرف الفرنك الفرنسي بالمارك الألماني ان يتقلب ما بين ٤٤٢٨٥.٠ كحد أعلى و ٤٢٣٢٥.٠ كحد أدنى . وبالنسبة للدول الاعضاء في النظام الجديد التي لم تكن عضواً في تنظيم الثعبان فانها يمكنها ان تقرر ان يكون هامش التقلب بالنسبة لسعر صرف عملتها هو $\frac{6}{100}$ ارتفاعاً او انخفاضاً عن المعدلات المركزية الثنائية للعملة . على ان يحاول هذه الدول انقاص هذه النسبة حالما تسمح اوضاعها الاقتصادية بهذا . وقد استخدمت ايطاليا هذا الخيار فعلاً . أما إذا تجاوزت تقلبات اسعار الصرف الواقعية $\frac{2}{3}\%$ (أو $\frac{6}{100}$ بالنسبة لليرة الإيطالية) من المعدلات المركزية الثنائية فانه يجب ان تتدخل السلطات النقدية في الدولة صاحبة الشأن في اسواق الصرف الأجنبية بحيث تبقى تقلبات اسعار الصرف تلك في حدود $\frac{2}{3}\%$ ارتفاعاً او انخفاضاً . ويحدث التدخل في اسواق الصرف الأجنبية . كتقاعدة عامة . بعمليات الدول المشتركة في هذا التدخل . وحالما تصل اسعار الصرف الواقعية الى حدود هامش التقلب المسموح به فان التدخل يصبح اجبارياً وبلا حدود بالنسبة لحجمه أو مقداره . أما في داخل هذا الهامش وقبل الوصول الى حدوده العليا او الدنيا فانه لا يساعد تدخل في اسواق الصرف الأجنبية . لكنه يكون في هذه الحال غير ملزم . ويمكن ان يتم بعمليات الدول المشتركة في التدخل او بعمليات أخرى . وهو يخضع كتقاعدة عامة لتسويق مسبق ما بين البنوك المركزية لهذه الدول .

وبالاضافة الى حدود التدخل المشار إليها . فقد وضع نظام " المؤنرات النباذع " يطبق على اسعار صرف العملات المشتركة في النظام . وسنستخدم كإنداز مبكر لبيان ما اذا كان سعر صرف إحدى العملات سطور في الجاء :

مغاير لاتجاه تطور اسعار صرف باقى العملات فى المتوسط . وسيتحقق أو يظهر هذا المؤثر للتباعد عندما يختلف سعر الصرف الواقعى للعملة عن معننها المركزى بالعملة الأوروبية بنسبة $\frac{1}{4}\%$ (٠.٧٥ ٪) من الحد الأقصى المسموح به لتقلب هذا السعر عن المعدلات المركزية الثنائية للعملة ، أى من $\frac{1}{2}\%$ أو من ٦ ٪ بالنسبة لليرة الإيطالية بعبارة أخرى . ولما كانت العملة ذات الوزن الكبير فى سلة العملة الأوروبية مثل المارك (٣٣ ٪) انما تأخذ السلة كلها معها عندما يتغير سعر صرفها فى اتجاه معين بشكل أكبر بكثير مما تأخذها معها عملة ذات وزن صغير مثل الكرونة الدانمركية (٣.١ ٪) عندما يتغير سعر صرفها فى اتجاه معين ، فقد استلزم الأمر أخذ وزن العملة فى الاعتبار عند حساب مؤشر التباعد الخاص بها وذلك حتى لا يظهر مؤشر التباعد للعملة ذات الوزن الضئيل بسرعة أكبر نسبيا من سرعة ظهور مؤشر التباعد للعملة ذات الوزن الكبير . وهكذا تصبح الصيغة النهائية لمؤشر التباعد هى (٠.٧٥ ٪ \times $\frac{1}{2}\%$ \times ٦ ٪) \times (١.٠٠ - وزن العملة فى السلة الأوروبية) . وعندما يظهر مؤشر التباعد لعملة ما فإن السلطات النقدية فى الدولة تتخذ الاجراءات المناسبة لتصحيح الوضع وعلى الأخص فى مجال السياسة النقدية ذات التأثير المباشر على حركات رؤوس الاموال واسعار الصرف مثل تغيير اسعار الفائدة .

وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية المتبادلة ما بين البنوك المركزية فى الدول الاعضاء فى النظام النقدى الأوروبى والتي تستخدمها فى تدخلها فى أسواق الصرف الأجنبية ، فقد تقرر زيادة الحجم الإجمالى للتسهيلات القائمة فعلا ما بينها ، ومقداره ما قيمته ١٠ مليار دولار كما سبق أن رأينا . الى ما قيمته ٢٥ مليار من العملة الأوروبية من عملات هذه الدول منها ١٤ مليار قصيرة الأجل و ١١ مليار متوسط الأجل وذلك خلال الفترة الانتقالية ومحتها سنتان كما سبق أن ذكرنا . وبالإضافة الى هذا فقد خلق ما يزيد على ٢٣ مليار من العملة الأوروبية بواسطة الصندوق الأوروبى للتعاون النقدى لصلحة اعضاء النظام الجديد وذلك عن طريق ايداع كل منها لدى الصندوق فى شكل ائتمان متبادل (سواب) ٢٠ ٪ من أصولها من الذهب وكذلك ٢٠ ٪ من أصولها من الدولارات الأمريكية وذلك فى مقابل ما تساويها هذه الأصول من العملة الأوروبية . ويجدد هذا الائتمان كل ثلاثة شهور . وتستخدم البنوك المركزية للدول الاعضاء العملة الأوروبية المصدرة بواسطة الصندوق على هذا النحو كوسيلة لتسوية المدفوعات ما بين تلك البنوك الناتجة عن التدخل فى أسواق الصرف الأجنبية .

ويمكن أيضا ان تنزل البنوك المركزية لبعضها البعض عن مقادير من العملة الأوروبية في مقابل اصول احتياطية أخرى ، وإن تستخدم هذه العملة في معاملاتها مع الصندوق .

وتتفق القواعد الأساسية المنظمة للتسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل عمليات تدخل البنوك المركزية للدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي في اسواق الصرف الأجنبية للمحافظة على اسعار صرف عملاتها في حدود هامش التقلب المسموح به ولتسوية الارصدة المترتبة على هذه العمليات مع تلك القواعد التي كانت سارية في ظل تنظيم الثعبان وذلك مع بعض التعديلات .

فالنسبة للتسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل يلزم البنك المركزي بوضع عمله الوطنية في خدمة عمليات التدخل هذه وذلك بدون حدود قصوى لمقدارها . واقصى موعد لتسوية الرصيد المدين الناتج عن عمليات التدخل المشار اليها هو آخر يوم عمل يسبق اليوم السادس عشر من الشهر التالي للشهر الذي حدث فيه التدخل . وان لم تتم هذه التسوية - فيمكن للبنك المركزي المدين أن يطلب ائتمانا من البنك المركزي الدائن لمدة ثلاثة شهور تمنح تلقائيا وبدون شروط بناء على هذا الطلب قابلة لان تمتد الى ثلاثة شهور ثانية كما كانت الحال في تنظيم الثعبان ، ثم لمدة ثلاثة شهور ثالثة وفقا للنظام الجديد . ولكل دولة عضو في النظام حصة معينة تستطيع الاقتراض في حدودها وحصة دائنة تلزم بالاقتراض في حدودها . والحصة الأخيرة هي ضعف الحصة الأولى وذلك لضمان استمرار عمل النظام بكفاءة مهما كان من امر توزيع الاخلال الذي يمكن ان يحدث ما بين دول النظام . اما التسهيلات الائتمانية متوسطة الاجل فلا توجد بالنسبة لها حصص معينة ، وان كان يمكن ان توجد حصص دائنة لكل دولة . لكنه لا يمكن للدولة كمعاعدة عامة ان تقترض أكثر من نصف مجموع الحصص الدائنة . وعلى العكس من التسهيلات الائتمانية قصيرة الاجل ، فان التسهيلات الائتمانية متوسطة الاجل نخضع لبعض الشروط المتعلقة بالسياسة الاقتصادية للدولة التي تتلقى الائتمان .

واجل هذه التسهيلات يتراوح ما بين عامين وخمسة اعوام . وينتهي الفترة الانتقالية سيحل الائتمان الذي يمنحه صندوق النقد الأوروبي محل هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية . وتسجل الحسابات الدائنة والمدينة للبنوك المركزية والناتجة عن عمليات التدخل في اسواق الصرف الأجنبية في دفتر الصندوق الأوروبي للتعاون النقدي بالعملة الأوروبية .

وخلال الشهرين الأولين للنظام النقدي الأوروبي بعد بدء تطبيقه في

١٣ مارس ١٩٧٩ لم تحدث اضطرابات تذكر في أسواق الصرف الأجنبية لا بالنسبة لعملات دول النظام ولا بالنسبة للدولار الأمريكي ، وكانت أقوى العملات التسع هي الليرة الإيطالية والكرونة الدانمركية والجنيه الاسترليني مما يعكس المستوى المرتفع لأسعار الفائدة الذي سادت الدول الثلاث في تلك الفترة . أما ضعف العملات فكان الفرنك البلجيكي مما استدعى القيام ببعض عمليات التدخل للابقاء على سعر صرفه في حدود هامش التقلب المسموح به . وفي ٣ مايو ظهر « مؤشر التباعد » الخاص بهذا الفرنك ، ولهذا تدخل البنك الوطني البلجيكي ورفع سعر الخصم الرسمي الذي يطبقه من ٦ إلى ٧ .

وفي ٢٥ سبتمبر ١٩٧٩ قرر وزراء مالية الدول الأعضاء في النظام بعد ١٥ ساعة متصلة من المناقشات رفع سعر المارك الألماني بنسبة ٣ ٪ وخفض قيمة الكرونة الدانمركية بنسبة ٣ ٪ وذلك في محاولة لتحقيق استقرار أكبر لقيمة العملات المشتركة فيه . وهذا هو أول تعديل في قيم العملات منذ بدء العمل بالنظام . ولم يترتب على هذا القرار اضطراب يذكر في أسواق الصرف الأجنبية لأنه كان من المتوقع منذ بداية الصيف أن ترفع قيمة المارك الألماني بسبب انخفاض معدل التضخم في ألمانيا والتوقعات المواتية بالنسبة لمعدل نمو الاقتصاد الألماني عام ١٩٧٩ والتي تقدره بما لا يقل عن ٤ ٪ .

وكما ذكر بيان انشاء النظام النقدي الأوروبي فإن دول النظام ستمعمل على ضمان نجاحه على الدوام وذلك عن طريق اتباع سياسات مؤدية الى تدعيم أكبر من الاستقرار سواء في داخل الدولة أو في خارجها وذلك بالنسبة لدول العجز وللدول الفائض على السواء . ويتمثل التحدي الأساسي الذي تواجهه دول هذا النظام في قدرتها على التقريب بين السياسات الاقتصادية التي تتبعها كل دولة بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي المنشود من جهة وتقوية الامكانيات الاقتصادية للدول الأقل رخاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى . والأيام وحدها هي التي ستحكم على مدى نجاح النظام النقدي الأوروبي في تحقيق أهدافه سواء قريبة أم بعيدة المدى .

المراجع في تعويم العملات :

«Les cours de change flottants : un système problématique»
(Le Bulletin de la Société de banque suisse, numéro 2 de
1969), Problèmes économiques, No. 1121, 26 juin 1969,
pp. 24—26.

- «La partique actuelle des taux de change flottants et ses dangers» (le Handelsblatt du 23 sep. 1971), **Problèmes économiques**, No. 1242, 21 oct. 1971, pp. 25—27.
- «Les taux de change libres ne tiennent pas leurs promesses» (la Frankfurter Allgemeine Zeitung du nov. 1971), **Problèmes économiques**, No. 1247, 25 nov. 1971, pp. 27—28.
- «Les économistes américains et le flottement des monnaies» (la revue Business Week du 10 mars 1973), **Problèmes économiques**, No. 1316, 4 avril 1973, pp. 3—5.
- «Avantages et risques du flottement actuel des monnaies» (le Wall Street Journal du 13 mars 1973), *idem*, pp. 5—6.
- «Un commentaire britannique sur le flottement conjoint des monnaies européennes» (le Financial Times du 13 mars 1973), *idem*, pp. 6—8.
- «Les perspectives ouvertes par le flottement généralisé des monnaies» (l'Economist du 17 mars 1973), *idem*, pp. 8—9.
- «La flexibilité des parités, solution a long terme du problème monétaire» (la revue Euromoney, numéro de mars 1973), *idem*, pp. 17—21.
- «Le Fonds européen de coopération monétaire : un instrument dont l'efficacité reste à démontrer» (l'Economist du 7 avril 1973), **Problèmes économiques**, No. 1322, 16 mai 1973, pp. 10—12.
- «Les raisons du flottement séparé de la lire (le Journal de Genève du 27 mars 1973), *idem*, pp. 12—13.
- «Flottement «sales» — solution propre ?» (le Bulletin de la Frankfurter Bank du 26 mars 1973), *idem*, pp. 13—15.
- «La gestion du flottement» (la revue Euromoney, numéro d'avril 1973), *idem*, 15—16.

«Le point de vue des chefs d'entreprise américains sur le flottement monétaire» (la revue Business Week du 23 mars 1973), *idem*, pp. 17—19.

«Coup d'oeil critique sur les taux flottants» (la revue Business Week du 11 août 1973), *Problèmes économiques*, No. 1343, 24 oct. 1973, pp. 18—20.

«Régime des taux de change et correction des déséquilibres» (le Bulletin de la Banque de Montréal du 29 août 1973), *idem*, pp. 20—24.

«La décision française de faire flotter le franc : quelques réactions à l'étranger» (le Financial Times du 21 janvier 1974, la Frankfurter Allgemeine Zeitung du 21 janvier 1974, la Gazette de Lausanne du 22 janvier 1974), *Problèmes économiques*, No. 1360, pp. 7—10.

«Une critique des taux de change flexibles» (la Neue Zuercher Zeitung du 9 fév. 1974), *Problèmes économiques*, No. 1374, 29 mai 1974, pp. 5—7.

«Les effets du flottement des monnaies sur les relations commerciales» (le Bulletin de la Frankfurter Bank du 9 avril 1974), *idem*, pp. 9—10.

«Les taux de change flottants, principale cause de l'inflation» (l'International Herald Tribune du 15 juin 1974), *Problèmes économiques*, No. 1388, 18 sep. 1974, pp. 30—31.

«Les taux de change flexible : de l'expédient à la solution durable» (la neue Zuercher Zeitung du 16 oct. 1974), *Problèmes économiques*, No. 1407, 29 jan. 1975, pp. 30—32.

«Les leçons des changes flottants» (la revue Banque, numéro de fév. 1975), *Problèmes économiques*, No. 1424, 28 mai 1975, pp. 3—6.

«La Suisse subjuguée par le serpent monétaire» (la Neue Zuercher Zeitung du 5 et 6 avril 1975), *idem*, pp. 12—14.

- «Un point de vue sur la réintégration du franc dans le «serpent» monétaire européen» (Eurépargne, numéro du juin 1975), *Problèmes économiques*, No. 1431, 16 juillet 1975, pp. 21—23.
- «La question du rattachement du franc suisse au «serpent» monétaire européen» (la Neue Zuercher Zeitung du 18 juin 1975), *idem*, pp. 23—26.
- «Les balances de paiements en régime de taux de change flexibles» (la Neue Zuercher Zeitung du 23 juin 1975), *Problèmes économiques*, No. 1443, 22 oct. 1975, pp. 9—11.
- «Taux de change fixes, taux de change flottants et inflations» (le Bulletin économique mensuel de la First National City Bank of New York, numéro du juillet 1975), *idem*, pp. 11—14.
- «Le système des taux de change flottants : avantages et inconvénients théoriques et pratiques» (la revue Perspectives du 22 jan. 1976), *Problèmes économiques*, No. 1461, 25 fév. 1976, pp. 18—23.
- «La sortie du franc du «serpent» monétaire et les perspectives de la construction monétaire européenne» (l'Expansion, numéro d'avril 1976, la cote Desfossés des 20 et 21 mars 1976, la Frankfurter Allgemeine Zeitung du 31 mars 1976, le Times du 22 mars 1976), *Problèmes économiques*, No. 1473, 19 mai 1976, pp. 3—10.
- «Les répercussions des fluctuations des changes sur les transactions internationales» (Die Welt du 2 juillet 1976), *Problèmes économiques*, No. 1483, 28 juillet 1976, pp. 21—22.
- «Pourquoi le flottement monétaire devient de plus en plus impur ?» (la revue Business Week (New York) du 22 nov. 1976), *Problèmes économiques*, No. 1508, 2 fév. 1977, pp. 15—17.
- «Les changes flottants : Un bilan» (la revue Eurépargne, numéro 2 de 1978), *Problèmes économiques*, No. 1562, 1er mars 1978, pp. 2—8.

- «Le fonctionnement du système des taux de change flottants : Un point de vue américain» (la revue *Business Week* (New York) du 3 oct. 1977), *idem*, pp. 8—13.
- «Les avatars du serpent monétaire européen» (la revue *Eurépargne* (Luxembourg), numéro du mars 1978), *Problèmes économiques*, No. 1579, 28 juin 1978, pp. 13—16.
- «La relance de l'union monétaire européenne» (le *Bulletin hebdomadaire de la Kredietbank* (Bruxelles) du 11 août 1978), *Problèmes économiques*, No. 1587, 6 sep. 1978, pp. 2—7.
- «Après la réunion de Brème : un point de vue sur le projet de création d'un nouveau système monétaire européen» (*The Economist* du 15 juillet 1978), *idem*, pp. 7—9.
- «Les résultats du flottement des monnaies en regard des craintes et des espoirs qu'il avait suscités» (la revue *Arts et manufactures*, numéro du juillet—août 1978), *idem*, pp. 10—13.
- De Laubier : les relations financières internationales, *op. cit.*, pp. 263—277.
- International Monetary Fund : Annual Report 1977*, Washington, D.C., pp. 28—35.
- Banque des Règlements internationaux : 49e rapport annuel, 1979*, *op. cit.*, pp. 159—164.
- Les Cahiers français*, No. 177, juillet-sep. 1976, *op. cit.*, pp. 47—49.
- «Le débat sur les taux de change flottants dans le contexte monétaire actuel», *op. cit.*, pp. 5—7.
- IMF survey : January 24, 1977*, pp. 28—29 ; April 18, 1977, p. 122 ; Sep. 5, 1977, pp. 273, 285, 286 ; Dec. 13, 1978, pp. 369, 378, 379 ; March 19, 1979, pp. 81, 93 ; March 19, 1979, *Supplément : The European Monetary System*, pp. 97—100.
- International Herald Tribune*, Wednesday, Dec. 6, 1978, pp. 1, 2.

المطلب الثاني

التعديل الثاني لاتفاق الصندوق

(اتفاق جالينكا)

لم يكن قرار الولايات المتحدة يوم ١٥ أغسطس ١٩٧١ بإنهاء قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب هو نقطة البداية في أزمة النظام النقدي الدولي في السبعينات من هذا القرن فحسب ، بل كان هو أيضا نقطة البداية في تحرك صندوق النقد الدولي في اتجاه ادخال تعديلات على اتفاق إنشائه بهدف مراعاة الواقع الجديد في العلاقات النقدية الدولية بعد أن أخذ هذا الواقع ، من ذلك اليوم على وجه الخصوص ، يعتمد شيئا فشيئا وبسرعة متزايدة عن أحكام هذا الاتفاق ، أي عن النظام الذي أقيم في بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ . وبالفعل ، فقد انتهى الأمر في أول أبريل ١٩٧٨ بقرار عدد من التعديلات التي أدخلت على اتفاق الصندوق مكونة التعديل الثاني لأحكامه ، وكان التعديل الأول قد تم في ٢٨ يوليو ١٩٦٦ . عندما أنشئت حقوق السحب الخاصة كما سبق أن رأينا .

مراحل التعديل الثاني لاتفاق الصندوق :

بدء الأمر بموافقة مجلس محافظي الصندوق على قرار في أول أكتوبر ١٩٧١ ، بعد شهر ونصف فقط من انتهاء قابلية الدولار الأمريكي للتحويل ، خلال الاجتماع السنوي للصندوق يطلب فيه إلى المديرين التنفيذيين للصندوق أن يقوموا بدراسة إصلاح النظام النقدي الدولي من كلفة وجوهره ومن بينها دور عملات الاحتياطي الدولية ، وحقوق السحب الخاصة ، ومشكلة القابلية للتحويل ، وأحكام اتفاق الصندوق المتعلقة بأسعار الصرف ، والصعوبات الناشئة عن تيارات رؤوس الأموال الباعثة على عدم الاستقرار . وبناء على طلب المحافظين أعد المديرين التنفيذيين للصندوق تقريرا عن اصلاح النظام النقدي الدولي نشر تبيل الاجتماع السنوي للصندوق لعام ١٩٧٢ شرحوا فيه الاهداف التي يتعين أن يسمى إلى تحقيقها أي نظم نقدي دولي أخذا في الاعتبار وضع الدول النامية ومصلحتها إلى جانب غيره من الاعتبارات .

وكان مجلس المحافظين قد وافق في ٢٨ يوليو ١٩٧٢ على إنشاء « لجنة اصلاح النظام النقدي الدولي والمسائل المتعلقة به » على مستوى الوزراء عرفت باسم « لجنة العشرين » لأنها كانت تتكون من عشرين عضوا يمثلون المناطق والدول التي من حق كل منها تعيين مدير تنفيذي في الصندوق . وقد عين كل عضو في اللجنة مساعدين له ونائبين عنه . وتولت لجنة النواب إعداد العمل الذي سيعرض على لجنة العشرين . وقد عقدت لجنة العشرين اجتماعها الافتتاحي اثناء الاجتماع السنوي لعام ١٩٧٢ في ٢٨ سبتمبر في واشنطن وانتخبت على اردهانا وزير مالية أندونيسيا رئيسا لها .

وفي البداية كان هدف لجنة العشرين هو وضع تصور لاصلاح شامل للنظام النقدي الدولي في فترة عامين . لكن ما حدث من اضطرابات اقتصادية ونقدية عنيفة عندما بدأت اللجنة عملها أجبرها على تغيير هدفها الاولي والتركيز بدلا من ذلك على إعداد خطوات محددة على طريق تطوير النظام النقدي واصلاحه . وفي الاجتماع الثاني للجنة في ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٧٣ طلبت اللجنة من لجنة النواب إعداد مشروع للخطوات الرئيسية للاصلاح على أساس ان يظل نظام أسعار الصرف المنشود مستندا إلى أسعار للتبادل مستقرة لكن قابلة للتعديل ، مع الاعتراف بأن التعويم قد يكون مفيدا في بعض الحالات .

لكن أسعار التبادل لم تعد هي النظام الذي يحكم أسعار صرف عملات الولايات المتحدة والدول الأوروبية ، إذ كانت فترة التعويم الشامل للعمالات قد بدأت فعلا في ذلك الوقت . وعقدت لجنة العشرين اجتماعا ثالثا في واشنطن في ٣٠ - ٣١ يوليو ١٩٧٣ ثم اجتماعا رابعا في نيروبي خلال الاجتماع السنوي للصندوق لعام ١٩٧٣ حددت فيه يوم ٣١ يوليو ١٩٧٤ موعدا نهائيا لانجاز عملها . وعقدت اللجنة اجتماعا خلمسا في روما في ٢١ يناير ١٩٧٤ عقب ما حدث من تضاعف لأسعار البترول قررت فيه وجوب إعطاء أولوية لبعض وجوه الإصلاح النقدي ذات التأثير في مصالح كل من الدول المتقدمة والدول النامية وتطبيقها على وجه السرعة مع ترك بلقى وجوه الإصلاح ذات الطابع طويل المدى لدراسات وقرارات لاحقه . وعقب الاجتماع الأخير للجنة العشرين في ١٢ - ١٣ يوليو ١٩٧٤ في واشنطن نشرت اللجنة تقريرها عن « الخطوط الرئيسية للاصلاح » . وقد اقترحت اللجنة كخطوة عاجلة إنشاء « لجنة وقتية » لمجلس المحافظين لاصلاح النظام النقدي الدولي ولتقديم النصيحة في موضوع إدارة النظام النقدي وتطويره .

وبالفعل أنشئت اللجنة الوقتية المشار إليها بقرار من مجلس المحافظين خلال الاجتماع السنوى للصندوق في سبتمبر ١٩٧٤ في واشنطن ، وكانت تتكون هي الأخرى من عشرين عضواً على الأسس نفسه الذى أتبع في تكوين لجنة العشرين وانتخبت في أول اجتماع لها جون تيرنر وزير مالية كندا رئيساً لها . وقد طلب المحافظون في قرارهم المشار إليه الاستمرار في دراسة مشروع بتعديل بعض أحكام اتفاق الصندوق . وفي الاجتماع الثانى للجنة في ١٥ - ١٦ يناير ١٩٧٥ في واشنطن واصلت اللجنة دراسة موضوع عملها . ولم تستطع اللجنة خلال اجتماعها الثالث في ١٠ - ١١ يوليو ١٩٧٥ أن تتوصل إلى اتفاق محدد في المسألتين الجوهريتين الخاصتين بدور الذهب في النظام النقدي الدولي ، وبالنظام الجديد لأسعار الصرف وذلك رغم تقدمها في حصر المسائل التى ينبغى أن يتركز حولها الإصلاح المنشود في النظام النقدي الدولي . لكن اللجنة ، تمكنت في اجتماعها الرابع في فترة الاجتماع السنوى لحفاظى الصندوق في سبتمبر ١٩٧٥ في واشنطن من إحراز تقدم ملموس في موضوع تقليل دور الذهب في النظام النقدي الدولي ، ولم يبق أمام اللجنة إلا موضوع النظام المقترح لأسعار الصرف .

وبفضل اجتماع رؤساء دول وحكومات ست دول صناعية غربية في رامبويه بفرنسا من ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ حدث تقارب ما بين وجهات نظر فرنسا والولايات المتحدة بالنسبة لموضوع أسعار الصرف في إطار الإصلاح المنشود للنظام النقدي الدولي . وكانت فرنسا تحبذ نظماً أميل إلى ثبات سعر الصرف في حين كانت الولايات المتحدة تريد حرية سعر الصرف . وقد مهد هذا التقارب لنجاح الاجتماع الخامس للجنة الوقتية الذى تقرر أن يعقد في ٧ - ٨ يناير ١٩٧٦ في كينجستون بجاميكا . فعلى أساس هذا التقارب أعدت فرنسا والولايات المتحدة مشروعاً بتعديل المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التى تنظم أحكام سعر الصرف وافق عليه وزراء مالية الدول العشر في اجتماعهم في ١٩ ديسمبر ١٩٧٥ . وعلى أساس هذا المشروع تمكنت اللجنة الوقتية في اجتماع كينجستون المشار إليه من التوصل إلى اتفاق حول تعديل بعض أحكام صندوق النقد الدولي عرف باسم « اتفاق جاميكا » تصد به أن يكون الخطوة الأولى في « إصلاح تطويرى » للنظام النقدي الدولي . وقد تولى إعلان هذا الاتفاق ولى دى كليرك وزير مالية بلجيكا الذى انتخب رئيساً للجنة في بداية الاجتماع .

وقد طرح رئيس اللجنة بعد الاجتماع بأنها قد توصلت إلى اتفاق كامل حول كافة المسائل التي عرضت عليها ، وأرجع هذا النجاح إلى الإدارة السليسية لكل الوفود المشتركة في الاجتماع . وأعرب هاتر إيل وزير مالية ألمانيا الاتحادية عن اعتقاده بأن الاتفاق سيسمح باستقرار أسعار الصرف وأنه يكشف عن قدرة الصندوق كمؤسسة على اتخاذ قرارات بناءة وعلى التوصل إلى حلول وسط . أما وليام ساليون وزير المالية الأمريكي فقد ذهب إلى حد مقارنة النتائج التي توصلت إليها اللجنة الوقتية باتفاق صندوق النقد الدولي ذاته الذي تم التوصل إليه في بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ . وجدير بالذكر أنه بالإضافة إلى الاتفاق حول الإصلاح النقدي المنشود الذي تم التوصل إليه في جايكا فقد توصلت اللجنة الوقتية إلى اقتراح بزيادة مجموع حصص الأعضاء في الصندوق بحوالي ٢٢ ٪ لتصل إلى ٣٩ مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في إطار التعديل العام السادس للحصص على ألا تسرى الزيادة ، في حالة الموافقة عليها من قبل الدول الأعضاء ، إلا بعد سريان التعديل المقترح في اتفاق الصندوق .

وفي ٢١ مارس ١٩٧٦ أرسل المديرون التنفيذيون التعديل المقترح لاتفاق الصندوق إلى المحافظين لاتخاذ قرار بالموافقة عليه بالبريد ، وتمت هذه الموافقة في ٣٠ أبريل ١٩٧٦ . وبعد هذا استلزم الأمر التصديق على التعديل المقترح من قبل ثلاثة أخماس (٦٠ ٪) الدول الأعضاء في الصندوق ، أي ٨٠ عضواً من ١٣٣ ، التي تمتلك أربعة أخماس (٨٠ ٪) من مجموع القوة التصويتية ، فهذه هي الأغلبية اللازمة لتعديل أحكام اتفاق الصندوق كما هو معروف . وعقب تلقي الصندوق تبليغ كل من بلجيكا وهولندا في ٣٠ مارس ١٩٧٨ تم تحقق الأغلبية المطلوبة ونفذ التعديل الثاني لأحكام اتفاق صندوق النقد الدولي بالنسبة لكافة الدول الأعضاء فيه ، حتى تلك التي لم توافق عليه مثل فرنسا ، وذلك اعتباراً من أول أبريل ١٩٧٨ .

ويمثل هذا التعديل الثاني لاتفاق الصندوق مراجعة مركبة لمعدد من المواد بقصد تحديثها تسهيلاً لعمل الصندوق في ظل المتغيرات الجديدة التي طرأت على العلاقات النقدية الدولية في عالم السبعينات وأيضاً تمكيناً له من التكيف مع الظروف المستجدة وتطوراتها المتوقعة . وقد إنصب التعديل على أمرين رئيسيين : أولهما إدخال أحكام جديدة ومرنة في موضوع أسعار الصرف ، وثانيهما إنهاء دور الذهب في النظام النقدي الدولي . وبعد هذا هناك أمور ثانوية في التعديل تتعلق بالتوسع في استخدام حقوق السحب الخاصة بهدف

زيادة مكانتها باعتبارها أصلا احتياطيا دوليا ، وتسهيل العمليات المالية للصندوق والتوسع فيها ، واتاحة الفرصة في المستقبل لإنشاء مجلس من محافظي الصندوق والوزراء وغيرهم ممن هم في مستواهم ، وأخيرا عدة تحسينات في الإطار التنظيمي للصندوق . وسنعرض الآن للموضوع الرئيسي الأول الذي إنصب عليه التعديل الثاني لاتفاق الصندوق ، أما الموضوع الرئيسي الثاني لمحل دراسة المطلب التالي والأخير في البحث الحالي .

النظام الجديد لأسعار الصرف :

بالرغم من أن مؤتمر جاميكا في يناير ١٩٦٧ لن ينال أبدا الشهرة نفسها التي سبق أن نالها مؤتمر بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ ، إلا أنه يحتل بالرغم من هذا مكانة هامة للغاية في تاريخ النظام النقدي الدولي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية . فنتيجة لما أدى إليه مؤتمر جاميكا من تعديل ثان لاتفاق صندوق النقد الدولي أدخل تعديل كبير على ركن جوهري من الأركان التي أقيم عليها هذا النظام النقدي الدولي ، ألا وهو تحديد أسعار صرف عملات الدول وفقا لنظام استقرار سعر الصرف ، أو لنظام أسعار التبادل . أما النظام الجديد لتحديد أسعار الصرف فقد كان العكس من النظام السابق تماما : قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية ، أو نظام حرية سعر الصرف ، أو نظام التمويل سواء كان فرديا أم مشتركا .

وهكذا عدلت المادة الرابعة من اتفاق الصندوق التي كانت تلزم الدول بتحديد أسعار صرف عملاتها وفقا لنظام أسعار التبادل تعديلا شاملا بما يسمح بتحديد أسعار الصرف وفقا لنظام حرية سعر الصرف ، أو التمويل . ولم يكن هذا الأسباغ للمشروعية على ما لم يكن مشروعا من قبل إلا إقرارا بسيطا من جانب الصندوق لأمر واقع منذ سنوات طويلة . لكن هذا لم يمنع الصندوق ، وهو يعدل المادة الرابعة المشار إليها من أن يأتي بأحكام تعبر عن الأمل البعيد في رؤية نظام أسعار التبادل وقد عاد مرة ثانية إلى الحياة .

وهكذا بدأت المسادة الرابعة من الاتفاق بعد تحويلها بال تأكيد على أن الغاية الرئيسية للنظام النقدي الدولي هي تقديم إطار من شأنه تسهيل تبادل السلع والخدمات ورؤوس الأموال ما بين الدول ، والإسهام في تحقيق نمو اقتصادي متصل ، وأن الهدف الأساسي هو إتاحة الفرصة لوجود الظروف الضرورية لدعم الاستقرار الاقتصادي والمالي . ولهذا يتمتع كل عضو

بالتعاون مع الصندوق ومع غيره من الأعضاء من أجل ضمان ترتيبات منظمة للصرف والسمي لإيجاد نظم مستقر لأسعاره . ويلتزم العضو بأن يمتنع عن استخدام أسعار الصرف والنظام النقدي الدولي بهدف عرقلة حدوث تعديلات لابد منها في ميزان المدفوعات أو لكسب مزايا نسبية غير عادلة في مواجهة غيره من الأعضاء . ومعنى هذا منع الدولة من اللجوء إلى التمويل غير النقي .

ويمكن للدولة وفقاً للمادة الرابعة بعد تعديلها ، أن تحدد قيمة عملتها على أساس حقوق السحب الخاصة أو وفقاً لمعيار آخر غير الذهب . كذلك يمكن أن تشترك مجموعة من الدول في ترتيبات تعاونية من شأنها المحافظة على قيم عملاتها بالنسبة لبعضها البعض أو بالنسبة لعملة أو عملات أخرى ، أي في تمويل مشترك بعبارة أخرى.. ويمكن للصندوق بأغلبية ٨٥ ٪ من مجموع القوة التصويتية أن يقرر ترتيبات عامة للصرف إذا اقتضت هذا تطورات النظام النقدي الدولي وذلك دون المساس بحقوق الأعضاء في تقرير ترتيبات خاصة بها طالما كانت متفقة مع الغاية الرئيسية لهذا النظام . وسيقوم الصندوق بالسهل على مراقبة النظام النقدي الدولي بهدف التأكد من حسن سيره وضمان تنفيذ كل عضو لالتزاماته في هذا الخصوص . هذا من ناحية .

ومن ناحية أخرى فقد نصت المادة الرابعة على أنه يمكن للصندوق أن يقرر بأغلبية ٨٥ ٪ من مجموع القوة التصويتية أن الأوضاع الاقتصادية أصبحت تسمح بتطبيق ترتيبات للصرف مؤسسة على أسعار للتبادل مستقرة ولكن قابلة للتعديل . وسيستخدم الصندوق هذا القرار بمراعاة درجة الاستقرار التي يحققها الاقتصاد العالمي ، وسيأخذ في الاعتبار من أجل هذا حركات الأسعار ومعدلات نمو الاقتصادات القومية للدول أعضائه . ومعنى هذا أن الصندوق يمي تباين الحقيقة الأساسية المتمثلة في أن نظاماً مستقرة للصرف لا يمكن إلا أن تستند إلى أوضاع مستقرة للاقتصادات القومية للدول . كذلك سيستخدم الصندوق هذا القرار في ضوء تطور النظام النقدي الدولي وعلى الأخص فيما يتعلق بمصادر السيولة الدولية . وسيراعى ، من أجل ضمان نجاح تطبيق نظام أسعار التبادل الذي سيتقرر أن تتعاون كل من دول الفائض ودول المجز في موازين المدفوعات في اتخاذ الإجراءات السريعة والفعالة والمتقبلة لمعالجة الاختلال فيها . وسيقوم الصندوق حينئذ بإخطار أعضائه أن أسعار التبادل التي ستقام على هذا النحو لل عملات ستحدد وفقاً لحقوق السحب الخاصة أو وفقاً لأي تاسم مشترك آخر يقرره الصندوق ، ولن يكون

هذا القاسم المشترك لا الذهب ولا إحدى العملات . وسيكفي للدولة العضو أن تغير سعر التعادل لمعاملها فقط بهدف علاج اختلال أسس أو منع ظهور هذا الاختلال . وستتمهد كل دولة تطبيق نظام سعر التعادل بأن تتخذ الإجراءات المناسبة لضمان ألا تتجاوز تقلبات سعر صرف عملتها بالنسبة لعملات الدول الأخرى التي تطبق هذا النظام ٤٥ ٪ من سعر التعادل أو أي هاش آخر لتقلبات سعر الصرف يحدده الصندوق بأغلبية ٨٥ ٪ من مجموع القوة التصويتية . وهناك أحكام أخرى عديدة توردتها المادة الرابعة بعد تعديلها تفصل فيها بكل دقة أحكام نظام أسعار التعادل عندما يقرر الصندوق تطبيقه في المستقبل . لكن هناك شيئا واحدا لم تذكره هذه النصوص كلها ، ألا وهو تاريخ تطبيق نظام أسعار التعادل مرة أخرى .

المراجع في التعديل الثاني لاتفاق الصندوق (اتفاق جايكا) :

«L'accord entérine une situation de fait» (l'Echo de la Bourse de Bruxelles du 12 janvier 1975), Problèmes économiques, No. 1458, 4 février 1976, pp. 9-11.

«Accord monétaire : un bon debut» (Le Journal de Genève de 10-11 janvier 1976), *idem*, p. 11.

«Un nouveau régime monétaire est né à la Jamaïque» (L'International Herald Tribune du 13 janvier 1976), *idem*, p. 12.

Bank for International Settlements : 46th Annual Report, 1976, *op. cit.*, pp. 113-116.

International Monetary Fund : Annual Report, 1978, Washington, D.C., pp. 34-35, 54-56.

IMF Survey : January 19, 1978, pp. 20-21 ; April 19, 1978, p. 113, 121, 114-115 ; May 3, 1978, p. 129 ; April 3, 1978, pp. 97-98.

المطلب الثالث

نهضة دور الذهب

في النظام النقدي الدولي

تمهيد :

احتل الذهب في النظام النقدي ، سواء الداخلي أم الدولي ، على مر التاريخ الحديث للمجتمع الإنساني مكانة لم يبلغها شيء آخر غيره في هذا النظام . ومن طبيعة الأمور أن يتطور وأن يتغير دور الذهب في النظام النقدي بمرور الوقت ويتغير الظروف والأوضاع الاقتصادية سواء الداخلية أم الدولية .

وفي النظام النقدي الداخلي ، أي داخل الدولة ، كان الذهب . مع الفضة ، هو الأداة التي سرعان ما استقر المجتمع على استخدامها كقود منذ أواخر العهد البدائي ، بعد أن كان المجتمع يستخدم السلع الاستهلاكية ثم سلع الزينة كقود ، وذلك بالنظر إلى المزايا المعروفة للمعادن النفيسة والتي تجعلها تتمتع بكلفة خصائص النقود الجيدة من قابلية للتقسيم وسهولة في الحمل وتمثيل في الوحدات وعدم قابلية للتلطف وغير هذا . وبعد أن كانت المعادن النفيسة كقود تأخذ شكل سبائك مختلفة الوزن تدخلت السلطة العليا في المجتمع وتولت سك قطع منها متماثلة تماماً في وزنها وفي درجة نقاء المعدن فيها . وظل المجتمع يعرف المسكوكات من الذهب والفضة ويتداولها كأدوات لنقود لمدة آلاف من السنين لم تنتهي إلا بنشوب الحرب العالمية الأولى عندما كُتت الدول عن سك النقود من الذهب واكتفت بدلا من ذلك بالنقود الورقية . وكان السبب في هذا هو الرغبة في الاقتصاد في الذهب وتوفيره والاحتفاظ به لاستخدامه في الأغراض الصناعية وفي تسوية المدفوعات الخارجية نصيب وعدم استعماله كأداة نقدية لتسوية المعاملات الاقتصادية داخل الدولة . وبعد أن كانت النقود الورقية قابلة للتحويل إلى مسكوكات ذهبية ، انتهت هذه القابلية بنشوب الحرب العالمية الأولى وحلت محلها القابلية للتحويل إلى سبائك ذهبية كاملة وذلك خلال العشرينيات من القرن الحالي . وينشوب الأزمة الاقتصادية الكبرى في آخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات انتهت كل قابلية لتحويل النقود الورقية إلى

ذهب في اية صورة كانت وانتهى دور الذهب كلية كتنقود في النظام النقدي الداخلي .

اما في النظام النقدي الدولي ، اى ما بين الدول ، فقد تميز تطبيق قاعدة الذهب في القرن التاسع عشر واولال القرن العشرين ، كما سبق ان راينا ، بثبات سعر الصرف ما بين عملات مختلف الدول التي اتبعت هذه القاعدة ، وكانت هذه العملات نفسها ذهبا يتداول او اوراتا نقدية قابلة للتحويل الى ذهب في صورة مسكوكات او سبائك . وهكذا كان المعدن الاصفر هو محور الارتكاز للنظام النقدي الدولي في ظل قاعدة الذهب . وعندما انتهى عهد قاعدة الذهب في اوائل الثلاثينات ، ثم انتهت الحرب العالمية الثانية ، ووجد نظام بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ على النحو الذى سبق ان رايناه ، ولم يعد الذهب عملة او نقودا تتداول ، فانه ظل للذهب بالرغم من هذا دور نقدي يؤديه في النظام النقدي الدولي الجديد الذى اقيم في بريتون وودز ، اى نظم استقرار سعر الصرف . وقد استند دور الذهب في النظام النقدي الدولي الى اساسين جوهريين : الاول هو كون الذهب وحدة قياس قيم العملات الوطنية لمختلف الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي وذلك نتيجة لتعريف الوحدة من العملة الوطنية في شكل وزن محدد من الذهب ، مما يعنى ان المعدن الاصفر هو القاسم المشترك لعملات هذه الدول او هو وحدة القياس التي تصرف في شكلها ووفقا لها هذه العملات . وكما سبق ان راينا فان تعريف عملات الدول الاعضاء في الصندوق في شكل وزن معين من الذهب من شأنه اقامة ثمن موحد للذهب النقدي تعبر عنه مختلف هذه العملات ، ولا بد من احترام هذا السعر الموحد ، او السعر الرسمى للذهب كما يطلق عليه عادة ، في تعامل الدول مع بعضها او مع الصندوق حتى يمكن لنظام استقرار سعر الصرف ان يسير على نحو عادى وفعال . اما الاساس الجوهري الثانى الذى استند اليه الدور النقدي للذهب في النظام النقدي الدولي الذى اقيم في بريتون وودز فهو استمرار التزام الولايات المتحدة القائم منذ ٣١ يناير ١٩٣٤ بقبول طلبات الحكومات والبنوك المركزية الاجنبية والهيئات الدولية ، كما سبق ان راينا ايضا ، بتحويل الدولار الامريكى الى ذهب او العكس وذلك على اساس سعر ثابت هو ٣٥ دولار للأوقية . وقد ادى هذا الالتزام الى ان تنظر تلك الحكومات والبنوك المركزية الى هذا الدولار كانه الذهب وان تتعامل به على هذا الاساس وان تظهر عبارة « الاحتياطيات من الذهب والدولار » بصفة مستعدة في البيانات الرسمية في كل دولة خارج الولايات المتحدة الامريكية .

وكان الأساس القوى الذى مكّن الولايات المتحدة من الإبقاء على قابلية الدولار للتحويل إلى ذهب ، بالإضافة الى سيطرة الاقتصاد الأمريكى داخل الاقتصاد العالمى ، هو المخزون الضخم من الذهب لديها والذى بلغ فى نهاية عام ١٩٤٩ حوالى ٧٠٠ مليون أوقية قيمتها حوالى ٢٤٥ مليار دولار وتمثل حوالى ٧٠ ٪ من الذهب النقدي ، أى من حيازة الذهب لدى الحكومت والمبنوك المركزية خارج المعسكر الاشتراكى بعبارة أخرى . وبهذا عرف عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة قاعدة الدولار على النحو السابق بيانه وأصبح هذا الدولار من الناحية العملية هو محور الارتكاز فى النظام النقدي الدولى لذلك العالم . فقط يتعين التنبه جيدا إلى أن هذا الدولار هو القابل للتحويل إلى ذهب وفقا لسعره الرسمى ، أى ٣٥ دولار للأوقية الواحدة . ولأن الدولار الأمريكى القابل للتحويل الى ذهب على أساس سعره الرسمى الثابت كان هو محور الارتكاز للنظام النقدي الدولى الذى أقيم فى برينتون وودز ، فقد ترتب على هذا كنتيجة منطقية مباشرة أن ارتبط النظام بالذهب ، وأن قام الذهب بدور فى النظام .

ولم يكن من المتصور الا يتأثر الدور النقدي للذهب فى نظام برينتون وودز بأزمة النظام النقدي الدولى فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات نتيجة للآزمة التى وجد الدولار الأمريكى نفسه فيها فى تلك الفترة على النحو السابق دراسته ، وذلك طالما أن هذه الآزمة قد انتهت بانتهايار نظام برينتون وودز نفسه . وهكذا انتهى الأمر بالذهب إلى فقد الدور الذى عرفه وأداه فى نظام برينتون وودز النقدي الدولى ، وكفى عن القيام بأية وظيفة « رسمية » فى النظام النقدي الدولى السائد حاليا ، أى نظام ما بعد برينتون وودز .

ومهمتنا الآن هى تحليل معالم الطريق التى سار فيها الذهب منذ أول الستينات والتي انتهت إلى فقد دوره فى النظام النقدي الدولى « رسميا » فى أول أبريل ١٩٧٨ - تاريخ نفاذ التعديل الثانى لاتفاق صندوق النقد الدولى .

أولا : إنشاء مجمع الذهب (نوفمبر ١٩٦١) :

نحن نعلم أنه خلال فترة العجز الخفيف فى ميزان المدفوعات الأمريكى (١٩٥٠ - ١٩٥٧) استمر الدولار فى أن يكون عملة نادرة . ولهذا لم تسدد الولايات المتحدة لدول الغائض من مئخ .العجز الكلى الذى حققه ميزان مدفوعاتها خلال هذه الفترة وقدره ١١ مليار دولار سوى ما قيمته ٧٠٠ مليار دولار فقط بالذهب (٥٠ مليون أوقية) ، أما باقى المبلغ فقد سدد عن طريق

زيادة الحسابات أو الأرصدة الدلارية المملوكة للدول التي تحقق هذا المعجز في مواجهتها ، وهى الدول الأوروبية بصفة خاصة . وبهذا بلغت قيمة الرصيد الذهبى للولايات المتحدة فى آخر علم ١٩٥٧ حوالى ٢٢٩ مليار دولار .

لكن دخول ميزان المدفوعات الأمريكى مرحلة المعجز الكبير اعتبارا من عام ١٩٥٨ غير الموقف كله بالنسبة للدولار وبالنسبة للذهب : وبالتالى ونتيجة لهذا بالنسبة للنظام النقدى الدولى بأكمله الذى أقيم فى بريتون وودز . فقد سجل ذلك الميزان عجزا بالغا فى علم ١٩٥٨ مقداره ٣٦ مليار دولار ، ثم عجزا مماثلا آخر فى عام ١٩٥٩ . وخلال هذين العامين وصلت قيمة ما تخلت عنه الولايات المتحدة من ذهب فى مقابل استردادها لأرصدة دلارية حوالى ٣٠٣ مليار دولار (٩٥ مليون أوقية) . وبالرغم من هذا فقد ظل سعر الذهب فى السوق الحرة ، أى فى سوق لندن التى تعد هى السوق الرئيسية للذهب فى العالم ، ثابتا عند سعره الرسمى ، أى ٣٥ دولار للأوقية . وذلك دون تدخل من السلطات النقدية فى أية دولة .

لكن عام ١٩٦٠ قدم ومعه بداية التغيرات الكبرى بالنسبة للدولار الأمريكى والذهب ، ومعهما بالطبع النظام النقدى الدولى المستند اليهما . فقد استمر المعجز الكبير فى ميزان المدفوعات الأمريكى . وظهر بوضوح عدم رغبة الدول الأوروبية فى قبول تراكم المزيد من الحسابات أو الأرصدة الدلارية لديها ، وأيقن الجميع ان عهد وفرة الدولار قد حل وأن عهد ندوته قد ولى . وبعد انقضاء صيف ذلك العام كانت انتخابات الرئاسة الأمريكية على الأبواب ولم يكن أحد يعلم بنيات الإدارة الجديدة فى البيت الأبيض فى المجالات الاقتصادية والمالية والنقدية ، وانتشر الرأى فى أوروبا باحتمال حدوث تخفيض فى قيمة الدولار الأمريكى فى المستقبل القريب ، ولوحظ أنه لأول مرة سجلت قيمة الأرصدة الدلارية زيادة عن قيمة رصيد الولايات المتحدة من الذهب (١٨٧ مليار دولار مقابل ما قيمته ١٧٨ مليار دولار من الذهب) . وقد امت كل هذه الاعتبارات الى زيادة الطلب على الذهب فى سوق لندن وبدء سعره فى الارتفاع عن السعر الرسمى حتى بلغ فى أكتوبر ٤١ دولار للأوقية وذلك قبل ان تتمكن الخزانة الأمريكية من توفير مقادير كافية منه وعرضها فى هذه السوق عن طريق بنك إنجلترا مما تسبب فى انخفاض سعره فيها . وفى نهاية العام كان مخزون الذهب فى الولايات المتحدة قد انخفض الى ٥٠٠ مليون أوقية قيمتها ١٧٥ مليار دولار .

وفي أوائل عام ١٩٦١ تحسن الموقف . فقد أكد الرئيس الأمريكى الجديد جون كيندى التزام الولايات المتحدة الثابت بالابقاء على السعر الرسمى للذهب ، واتخذ قرارا فى ١٤ يناير بمنع المقيمين فى الولايات المتحدة من تملك الذهب فى أى مكان فى العالم . كذلك زادت مبيعات كل من الاتحاد السوفيتى وبريطانيا من الذهب . لكن هدوء الحال لم يستمر طويلا ، إذ نقص عرض الذهب فى أواسط العام بسبب اتجاه جنوب افريقيا ، المفتح الاساسى للذهب خارج المعسكر الاشتراكى وفى العالم ، الى زيادة احتياطياتها الذهبية ، كما تسببت الاحداث التى امتدت إلى اقامة حائط برلين فى اغسطس الى خلق توتر جديد فى سوق المعدن الأصفر . ولم تنتظر سلطات الولايات المتحدة حتى تتكرر أزمة الكوبر من العام السابق بل سارعت فى نوفمبر ١٩٦١ إلى تجميع البنوك المركزية لسبع دول هى انجلترا وفرنسا وألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا وسويسرا مع بنك الاحتياطى الفيدرالى بنيويورك وجعلتهم يتفقون ، بصفة غير رسمية ، على انشاء « مجمع الذهب » بهدف مواجهة حركات المضاربة على سعره وثبتت هذا السعر فى سوق لندن عند ٣٥ دولار للأوقية وذلك بطريقة تخفف من الضغط الواقع على الدولار الأمريكى نتيجة لطلبات تحويله إلى ذهب . وقد تحقق هذا باسهم كل بنك مركزى من بنوك الدول الثمان بحصة معينة فى تكوين رصيد مشترك من الذهب ، وكنلت حصة الولايات المتحدة هى نصف هذا الرصيد . واتفق على أن يتولى بنك انجلترا نيابة عن هذه البنوك بيع وشراء الذهب فى السوق ، فى سرية شديدة ، على أن توزع المبيعات والمشتريات على الأعضاء كل بنسبة حصتها فى الرصيد . ويتدخل بنك انجلترا بالاعتماد على الذهب فى حالة اتجاه سعره إلى الزيادة عن ٣٥ر٢٠ دولار للأوقية ، كما يتدخل مشتريا فى حالة اتجاه سعره إلى الانخفاض عن ٣٥ر٠٨٧٥ دولار للأوقية .

وقد نجح مجمع الذهب فى البداية فى تحقيق هدفه . وحتى عام ١٩٦٣ كانت عملياته يبعها وشراء متوازنة تقريبا مما أدى الى استقرار سعر الذهب فى السوق عند سعره الرسمى . واستغلت من هذا الولايات المتحدة فى المقام الأول ، وذلك طالما أن الضغط على الدولار قد خف وتناقص بالنسبة لمعدن نفعها لاحتياطياتها من الذهب . لكن الحال لم تدم طويلا على هذا المنوال ، نالبت طلب الأمراء من الذهب أن زاد سواء للاكتناز أو لأغراض الصناعة وشجعهم على هذا ثبات سعره كسلعة فى الوقت الذى ترتفع فيه أسعار غيره من السلع مما يعنى انخفاضاً نسبياً فى سعره . كذلك ما لبث طلب المضاربين

على الذهب أن زاد بدوره لتكدهم من أن سعره لن ينخفض نتيجة لتدخل المجمع لمنع سعره من الانخفاض ومن ثم فاتهم متأكدون من عدم الخسارة ، لكن من يرى ، فقد يرتفع سعره في وقت ما في المستقبل . واثت نقطة التحول الحقيقية في مجمع الذهب في عام ١٩٦٥ عندما عمدت فرنسا الجنرال ديغول الى تحويل الجزء الأكبر من أرصنتها الدولارية إلى ذهب لدى الولايات المتحدة مما أثر على وضع الدولار وشدد من الضغط الواقع عليه واوجد شعورا قويا لدى الجميع خارج الولايات المتحدة الأمريكية بأن الذهب افضل بالتأكيد من الدولار . ولم يكن من شأن هذا الا أن يشجع المضاربين على زيادة طلبهم من الذهب . وهكذا زادت الكميات المطلوبة في سوق لندن في عام ١٩٦٦ عن تلك المنتجة منه خلال ذلك العام مما اضطر المجمع الى أن يتدخل باثما للذهب وتسبب هذا في نقص الاحتياطيات الذهبية لدى البنوك المركزية المشتركة فيه .

لكن الضربة القاسية لمجمع الذهب كانت في يونيو ١٩٦٧ عندما أعلنت فرنسا انسحابها من المجمع بسبب كنه عن القيام بوظائفه المبدئية كمنظم لسوق الذهب وتحوله إلى باع فقط للمعدن النفيس . واضطرت الولايات المتحدة أن تأخذ على عاتقها حصة فرنسا ، حوالي ١٠ ٪ ، بالإضافة الى حصنها الخاصة . وزادت على هذا الأزمة التي تعرض لها الجنيه الاسترليني في نوفمبر من العام نفسه والتي انتهت بتخفيض قيمته ، مما ضاعف من التهاكت على شراء الذهب في أواخر العام وعلى الأخص في أوائل عام ١٩٦٨ إلى حدود لم يسبق لها مثيل من قبل بحيث أجبرت الولايات المتحدة ، وحصتها حوالي ٦٠ ٪ من المجمع ، على تسليم سوق لندن ما يقرب من مليار دولار من الذهب في تلك الفترة . وفي مارس ١٩٦٨ كان حجم الصصيلات الدولارية حوالي ٣٣ مليار دولار وذلك في مقابل رصيد ذهبي لدى الولايات المتحدة لا يجاوز ١٠ر مليار دولار محصبة .

عندئذ أغلقت سوق لندن في ١٥ مارس ١٩٦٨ ، واستدعت الولايات المتحدة محفظي البنوك المركزية التي ما زالت مشتركة في مجمع الذهب الى اجتماع في واشنطن في عطلة نهاية الاسبوع وتخض الاجتماع في ١٧ مارس ١٩٦٨ عن بيان مشترك جاء فيه أنه من الآن فصاعدا فله يتعين أن يقتصر استخدام الرصيد الرسمي من الذهب لدى البنوك المركزية على القيام بتحويلات ما بين السلطات النقدية ، وبالتالي فإن المجتمعين قد اتفقوا على الكف عن تقديم الذهب إلى سوق لندن او الى أية سوق أخرى للذهب . وبالنظر الى أن الرصيد من الذهب الموجود كاف ، برعاة ما سيخلق في المستقبل القريب

من حقوق خاصة للسحب ، فقد قدر المجتمعون انه لم تعد هناك حاجة لشراء الذهب من السوق . أما الإنتاج الجديد من الذهب فسيوجه إلى الاسواق الخاصة . وبالنسبة للولايات المتحدة فانها تؤكد استمرارها في التعامل مع السلطات النقدية الرسمية بيما وشراء بسعر ٣٥ دولار للأوقية ، لكنها لن تباع الذهب إلى أية سلطة نقدية رسمية إذا كان المقصود به تعويض الذهب الذي تقوم ببيعه في السوق الحرة . وأخيرا دعا البيان البنوك المركزية الأخرى إلى تقديم مساعدتها لما تقرر من سياسات جديدة بالنسبة للذهب .

وبهذا البيان المشترك في ١٧ مارس ١٩٦٨ الذي مجمع الذهب ، وترك سوق لندن للذهب وشأنه .

نقيا : السوق المزروجة للذهب (مارس ١٩٦٨) :

ترتب على الغاء مجمع الذهب على النحو الذي ذكرناه حالا ، وكنيجة مباشرة لهذا الإلغاء ، حدوث فصل ما بين سوقين متميزتين تماما للذهب سواء من حيث نوع المتعاملين ، أم من حيث مصدر كميات الذهب محل التعامل ، أم حيث قواعد التعامل بالذهب ، وعلى الأخص كيفية تحديد سعره ، في كل من السوقين . وهكذا وجد ما سمي بالسوق المزروجة للذهب .

أما السوق الأولى فهي السوق الرسمية للذهب . والمتعاملون فيها هي البنوك المركزية وحدها . وكميات الذهب محل التعامل هي تلك المملوكة لها والتي تكون رصيدها من المعدن النفيس . أما قواعد التعامل في هذه السوق فهي أن البنك المركزي لا يضيف إلى رصيده المزيد من الذهب إلا عن طريق الشراء من بنك مركزي آخر ، ولا يبيع من رصيده من الذهب إلا إلى أحد البنوك المركزية الأخرى . أما سعر الذهب في تعامل البنوك المركزية مع بعضها البعض فهو دائما سعره الرسمي ، أي ٣٥ دولار للأوقية حتى التخفيض الأول لقيمة الدولار الأمريكي في ١٨ ديسمبر ١٩٧١ ، و ٢٨ دولار للأوقية بعد هذا التاريخ وحتى التخفيض الثاني لقيمة الدولار في ١٣ فبراير ١٩٧٣ الذي أوصل السعر الرسمي للذهب إلى ٤٢.٢٢ دولار للأوقية .

وأما السوق الثانية فهي السوق الحرة ، في لندن وزيورخ وباريس وغيرها من اسواق الذهب . والمتعاملون في هذه السوق هم الافراد والمهنتل الخاصة ، أي غير السلطات النقدية في الدولة . وكميات الذهب محل التعامل هي تلك الموجودة فعلا في هذه السوق في مارس ١٩٦٨ بالإضافة إلى الإنتاج

الجديد من الذهب . وقواعد التعامل في هذه السوق هي نفسها قواعد التعامل في سوق أية سلعة أخرى غير نقدية كالقمح أو التحاس مما يعنى أن سعر الذهب انما يتحدد يوميا نتيجة لتلاقى قوى عرضه مع قوى الطلب عليه^(١) .

ويعنى قيام السوق المزروجة للذهب ، في المقام الاول ، عزل السوق الرسمية للذهب عزلا تاما عن السوق الحرة وذلك لأول مرة منذ قيام نظام بريتون وودز في يوليو ١٩٤٤ ، كما يعنى تجسيد الحجم الكلى للاحتياجات الرسمية من الذهب لدى البنوك المركزية عند الكميات الموجودة منه نديهما في مارس ١٩٦٨ ، واخراج كميات الذهب الموجودة في السوق الحرة في مارس ١٩٦٨ بالإضافة الى ما يستخرج منه في المستقبل من دائرة الذهب النقدي وذلك باستثناء الجزء من الانتاج الجديد الذى قد تبينه حكومة جنوب افريقيا الى البنوك المركزية بالسعر الرسمي . ويعتبر هذا الاخراج خطوة هامة في طريق انتهاء الدور النقدي للذهب في النظام النقدي الدولى .

وقد وقفت الولايات المتحدة بكل قوة واصرار وراء الاجداث النقدية المتتالية التى اخرج بها الذهب شيئا فشيئا من النظام النقدي الدولى والى ان تراجعت المطالب الى وضع نهاية ، وبصفة رسمية ، لدور الذهب في هذا النظام . ولم يدفع الولايات الى اتخاذ هذا الموقف سوى شئ واحد : هو حماية الدولار ، وذلك بعد ان أصبح الذهب اقوى بكثير من الدولار في نظر الجميع خارج الولايات المتحدة . اما الوسيلة الى تحقيق هذه الغاية فهى إزالة ارتباط الدولار بالذهب نتيجة لقابليته للتحويل الى ذهب من ناحية أولى ، والغاء كل سعر رسمي للذهب من ناحية أخرى ، اى بنسف الاساسين الذين يستند اليهما دور الذهب في النظام النقدي الدولى بتمبير آخر .

(١) وقد امتنعت دولة جنوب افريقيا ، التى تنتج حوالي ٨٠ / من الذهب الذى يشتره العالم الغربى ، باعتبار ان صادراتها من الذهب هي من الموارد الرئيسية لحصولها على النقد الاجنبر ، من قواعد السوق المزروجة للذهب . وسمح لها ببيع جزء من انتاجها الجديد من المعن النفيس الى البنوك المركزية بالسعر الرسمي وجزء آخر في السوق الحرة بالسعر الذى يتحدد فيها ، وتمدد صندوق النقد الدولى في اتفاقية وقعها مع هذه الدولة في ٢٠ ديسمبر ١٩٦٦ شراء الفائض من انتاجها بسعر ٢٥ دولار للأونصة في حالة انخفاض ثمن السوق عن ذلك . وحدير بالذكر ان هذه الاتفاقية لم تستخدم اطلاقا بسبب عدم انخفاض سعر السوق الحرة للذهب عن ٣٥ دولار للأونصة مما يعنى انه كان باستطاعة حكومة جنوب افريقيا ان تبيع الذهب في السوق الحرة دائما بأعلى من السعر المحروض من الصندوق . ولهذا فقد ثبت هذه الاتفاقية في

والذى يتبين ملاحظته جيدا هو ان الولايات المتحدة لم تنقلب على الذهب وعلى دوره النقدي وتصبح ضده تماما في اواخر الستينات بعد ان كانت معه تماما في اواخر الاربعينات الا بعد ان وجدت ان رصيدها من الذهب لم يعد سوى ٣٠٠ مليون اوقية منه في مارس ١٩٦٨ ، اى حوالى ٢٥ ٪ من اجمالي الذهب النقدي في العالم ، وذلك بعد ان كان حوالى ٧٠ ٪ من هذا الاجمالي في نهاية عام ١٩٤٩ كما سبق ان رأينا . ويسبب هذا النقص الكبير في الاحتياطي الذهبى للولايات المتحدة فقد اصدر الكونجرس الامريكى قرارا في ١٨ مارس ١٩٦٨ بإلغاء نسبة الاحتياطي النقدي ، وقدرها ٢٥ ٪ ، التى كان النظام الاحتياطي الفيدرالى يلتزم بها عند اصداره للأوراق النقدية ، وبهذا ازيل كل ارتباط لكمية النقد الورقى الامريكى المصدر بالاحتياطي الذهبى لدى بنك الاصدار .

وفي الوقت نفسه الذى قامت فيه السوق المزدوجة للذهب ، اى في مارس ١٩٦٨ ، فان الولايات المتحدة قد انتزعت من البنوك المركزية الغربية ، ما عدا بنك فرنسا ، موافقتها على عدم مطالبتها السلطات النقدية الأمريكية بحويل ارصنتها من الدولارات الى ذهب إلا إذا كانت هناك حاجة ملحة الى هذا التحويل . وقد كانت هذه خطوة بالغة الاهمية في طريق انتهاء دور الذهب في النظام النقدي الدولى ، اذ توقفت الولايات المتحدة ، من حيث الواقع ، عن قبول طلبات تحويل الدولار الى ذهب لمصلحة الحكومات والبنوك المركزية الاجنبية . لكن هذا التوقف من حيث القانون لم يتأخر سوى سنوات قليلة ، وحدث في ١٥ اغسطس ١٩٧١ بقرار الرئيس الامريكى بوقف التزام الولايات المتحدة بقبول طلبات الحكومات والبنوك المركزية الاجنبية والهيئات الدولية تحويل ادولارات في يدها الى ذهب . وهكذا تمكنت الولايات المتحدة ، بارادتها المنفردة ، من نسف أحد الاساسين الجوهريين الذين استند اليهما دور الذهب في نظام بريتون وودز النقدي الدولى .

وعقب قيام السوق المزدوجة للذهب وافتتاح سوق لندن في اول ابريل ١٩٦٨ وصل سعر اوقية الذهب الى ٣٨ دولار . لكن اضطرابات مايو التالى في فرنسا بالإضافة الى احداث تشيكوسلوفاكيا في اغسطس التالى جعلت سعر اوقية يرتفع الى ٤٠ دولار . وفي نهاية الربع الاول من عام ١٩٦٩ وصل سعر الذهب الى ٤٢ دولار للأوقية ، اعلى سعر في السوق الحرة منذ إلغاء مجمع الذهب ، واستمر السعر على هذا الارتفاع حتى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسى بنسبة ١١ ٪ في اغسطس ورفع قيمة المارك الالماني بنسبة ١٣ ٪

في أكتوبر مما أدى ، بالإضافة الى زيادة مبيعات حكومة جنوب أفريقيا من الذهب في تلك الفترة ، الى هبوط سعر اوقية الذهب الى ٣٥٨٢ دولار فقط في ديسمبر ١٩٦٩ . وخلال عام ١٩٧٠ كانت أسعار الذهب هائلة للغاية وتراوح سعر الاوقية ما بين ٣٤٩٩ دولار و ٣٧٥٥ دولار . لكن سعر الذهب ما لبث ان اتجه الى الارتفاع المتواصل منذ بداية عام ١٩٧١ ، وبلغ سعر الاوقية في آخر العام ٤٤ دولار بعد اعلان وقف قلبية الدولار للتحويل في أغسطس وتخفيض قيمته للمرة الاولى في ديسمبر . وفي بداية عام ١٩٧٢ واصل سعر الذهب ارتفاعه وبلغ في نهاية مايو حوالى ٦٠ دولار للأوقية ، بزيادة تفوق ٥٠ ٪ عن السعر الرسمي الجديد ، وهو ٣٨ دولار . وخلال الربع الأخير من العام وصل سعر اوقية الذهب الى ٧٠ دولار . وبدء عام ١٩٧٣ بارتفاع كبير في سعر الذهب ، على الأخص عقب الاعلان عن التخفيض التالى في قيمة الدولار الأمريكى في فبراير ، ووصل سعر الاوقية الى ١٣٠ دولار في يونيو ١٩٧٣ . لكن السعر ما لبث أن انخفض بعد ذلك وإن استمر فوق المائة دولار للأوقية .

والامر الجدير بالذكر هنا هو انه خلال فترة نظام السوق المزدوجة للذهب ، او نظام السعرين كما كان يطلق عليه احيانا ، وما تميزت به هذه الفترة من ارتفاع لسعر الذهب في السوق الحرة عن سعره الرسمي ، لم يجد أى بنك مركزي أى دافع لديه لبيع الذهب إلى غيره من البنوك المركزية بالسعر الرسمي في الوقت الذى يزيد فيه سعره الحر عن ذلك بكثير . وقد ترتب على هذا أن تجددت الأرصدة الذهبية التى تهتكها السلطات النقدية الرسمية في كل دولة وكاد أن يتوقف تماما كل دور للذهب في تسوية المدفوعات ما بين البنوك المركزية . وهكذا لم تتميز فترة السوق المزدوجة للذهب بتجديد الحجم الكلى للاحتياطيات الرسمية من الذهب لدى البنوك المركزية مجتمعة على ما كان عليه في مارس ١٩٦٨ فحسب ، بل تميزت فوق هذا بتجديد حجم الاحتياطى الرسمي من الذهب لدى كل بنك مفرد منها في الوقت نفسه .

وفي يوم الاثنين ١٢ نوفمبر ١٩٧٣ وضعت نهاية للسوق المزدوجة للذهب ، او نظام السعرين ، وذلك عندما اتفقت الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا وهولندا وبلجيكا وابطاليا وسويسرا في اجتماع عقده محافظو بنوكها المركزية في مدينة بل بسويسرا على إلغاء اتفاق ١٧ مارس ١٩٦٨ . والواقع ان هذا الإلغاء لم يكن سوى تحصيل حاصل . فقد تجلوزت الأحداث نظام السوق المزدوجة ولم يعد هناك في الواقع ، منذ مارس ١٩٦٨ ، ولا في القانون ، منذ

أغسطس ١٩٧١ ، أية سوق رسمية للتعامل بالذهب ما بين البنوك المركزية وبعضها بعد أن أوقفت الولايات المتحدة التزامها بتحويل الدولارات إلى ذهب مما يعنى أن السعر الرسمى للذهب لم يعد سوى سعر نظرى أو تصورى لا أكثر ، وبعد ما أدى اليه هذا من ارتفاع لسعر الذهب فى السوق الحرة بكثير عن « السعر » الرسمى وإحجام البنوك المركزية عن التخلّى عنه وفقا لهذا السعر الأخير كما رأينا منذ قليل .

وبالغاء السوق المزوجة للذهب فى نوفمبر ١٩٧٣ استردت كل دولة حريتها فى بيع ما تشاء من احتياطياتها الذهبية الرسمية فى السوق . وأدى هذا الى بعض الانخفاض فى سعر الذهب فى السوق بلغ حوالى ثمانية دولارات فى سوق لندن . ومما تجدر الإشارة اليه هنا هو أن الولايات المتحدة قد أعلنت التزامها باتفاق صندوق النقد الدولى الذى يحظر على الدول الأعضاء شراء الذهب بسعر يزيد عن سعره الرسمى (٤٢.٢٢ دولار للأوقية) وإنها لن تفعل ذلك . لكن فرنسا احتفظت لنفسها بالحق فى بيع الذهب وشراؤه بأى سعر حتى لو زاد عن السعر الرسمى . وكانت وجهة نظر فرنسا فى هذا أن قواعد اتفاق الصندوق قد فقدت كل قيمة لها منذ الوقت الذى عهدت فيه الولايات المتحدة بإراحتها المنفردة الى اعلان وقف التزامها بقبول طلب تحويل الدولار إلى ذهب مع أن هذه القابلية كانت تشكل ركيزة أساسية لكل النظام النقدي الدولى الذى أنشأه هذا الاتفاق ، ولا يمكن لدولة أهدرت هذه الركيزة الأساسية للنظام أن تأتى بعد هذا وتعلن وجوب التمسك ببقاى قواعد التنى ما تقررت إلا بمراجعة هذه الركيزة الأساسية . وهذا موقف منطقى لا شك فيه .

وعلى أية حال فإن انتهاء السوق المزوج للذهب فى نوفمبر ١٩٧٣ قد أوضح بجلاء حقيقة أساسية من حقائق العلاقات النقدية الدولية فى ذلك الوقت ، وهى أنه لم يعد للذهب سوى سعر واحد هو سعر السوق الحرة .

ثالثا : النهاية الرسمية للدور النقدي للذهب (أبريل ١٩٧٨) :

أتخذت أهم التطورات التى حدثت بالنسبة لوضع الذهب فى النظام النقدي الدولى بعد الغاء نظم السعريين أو السوق المزوجة للذهب فى نوفمبر ١٩٧٣ وقبل الشروع فى إجراءات التعديل الثانى لاتفاق صندوق النقد الدولى اتجاهها واحداً هو الإبتعاد بسعر الذهب النقدي لدى البنوك المركزية عن

سعره الرسمي والاقتراب به من سعر السوق تمهيدا لالغاء السعر الرسمي كلية في وقت لاحق . وقد بلغت كميات الذهب التي تحتفظ بها البنوك المركزية خارج الدول الاشتراكية وبنك التسويات الدولية حوالى ١٢٠٠ مليون اوتية .

فى ٢٣ ابريل ١٩٧٤ اتفق وزراء مالية دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية على السماح للبنوك المركزية بتسوية حساباتها فيما بينها بالذهب المذوم بالسعر السائد في السوق . لكنه لم تتم أية عمليات تسوية ما بين تلك البنوك على هذا الأساس في واقع الأمر . وفي ١١ يونيو ١٩٧٤ اتفقت الدول العشر أعضاء « نادى باريس » على السماح باستخدام المؤسسات الرسمية للذهب المذوم بسعر السوق كضمان للقروض التي تعقدها فيما بينها . وقد وجد هذا الاتفاق تطبيقا له بعد شهور قليلة عندما وافق البنك المركزى الالماني (البوندسبنك) على اقراض البنك المركزى الايطالى مبلغ ملياردى دولار بضمان ٥١٥ طن من الذهب يقرمه البنك الأخير مقومة على أساس ١٢٠ دولار للأوتية ، وهو سعر يقارب سعر السوق .

وفي ١٣ يونيو ١٩٧٤ أيضا وافق مجلس المديرين التنفيذيين لصندوق النقد الدولي ، كما سبق أن رأينا ، على تعديل اساس تقويم الوحدة من حقوق السحب الخاصة وجعلها تتحدد اعتبارا من أول يوليو التالى على اساس مقدار معين من ١٦ عملة رئيسية وذلك بعد أن كان هذا الأساس منذ خلق حقوق السحب الخاصة في أول يناير ١٩٧٠ هو ٨٨٨٦٧١ ر. من الجرام من الذهب ، أى ما يعادل القيمة الرسمية للدولار الأمريكى الواحد قبل تخفيض ديسمبر ١٩٧١ .

وفي ٣١ أغسطس ١٩٧٤ وقع الرئيس الأمريكى جيرالد فورد قانونا بالغاء الحظر الذى كان مفروضا على المواطنين الأمريكيين منذ عام ١٩٣٤ بالاحتفاظ بحيازات خاصة من الذهب ، وذلك ابتداء من ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ . واعتبارا من هذا التاريخ أصبح من حق المواطنين في الولايات المتحدة امتلاك الذهب مثلهم في ذلك مثل المواطنين في بقى الدول . وقد كان رفع الحظر هذا من الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع سعر الذهب في سوق لندن في أواخر عام ١٩٧٤ الى ١٩٥٢٥ دولار للأوتية في ٣٠ ديسمبر ١٩٧٤ . لكن سعر الذهب هذا بعد هذا عندما أعلنت الولايات المتحدة أنها ستبيع في يناير ١٩٧٥ حوالى ٦٠ طن من الذهب .

وعقب اجتماع الرئيسين جيرالد فورد وجيسكار ديستان في جزر المارتنيك في ١٥ - ١٦ ديسمبر ١٩٧٤ ورد في البيان الرسمي عن الاجتماع أنه كإجراء لدعم الاطار المالي القائم فانه قد يكون من المناسب لاية حكومة ، إذا إرادت ، ان تتخذ أسعار الذهب السائدة في السوق كاساس لتقويم حيازتها من الذهب . وبهذا نسفت الولايات المتحدة الاساس الجوهري الأول الذى استند اليه دور الذهب في النظام النقدى الدولى ، الا وهو السعر الرسمى للذهب ، وذلك بعد ان نسفت من قبل الاساس الجوهري الثانى الذى يستند اليه هذا الدور بانتهاء قابلية الدولار للتحويل الى ذهب في اغسطس ١٩٧١ ، وتم لها في النهاية تحرير الدولار الأمريكى من كل ارتباط ، ومن ثم من كل ضغط . وهكذا أعلن وزير المالية الفرنسى في ١٩ يناير ١٩٧٥ إعادة تقويم احتياطى فرنسا من الذهب على اساس ١٧.٠٤ دولار للأوقية ، وهو متوسط سعر الذهب في سوق لندن في ٧ من الشهر نفسه وذلك بدلا من السعر الرسمى ، وهو ٤٢.٢٢ دولار للأوقية . ونتيجة لهذا ارتفعت القيمة الدفترية للاحتياطيات الذهبية الفرنسية من ٤٣.٢٥ مليار دولار الى ١٧.٤٥٦ مليار . كذلك أعلن الوزير أنه سيعاد تقويم هذه الاحتياطيات كل ستة شهور على أساس متوسط سعر السوق في الشهور الثلاثة السابقة على تاريخ إعادة التقويم . وأكد الوزير انه لن تترتب على هذه الزيادة اية اثار تضخمية لأنها لن تستغل في إصدار المزيد من الأوراق النقدية ، لكن صندوق النقد الدولى إستمر في معاملة احتياطى فرنسا من الذهب في إحصاءاته على أساس سعره الرسمى ، أى ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للأوقية .

وندرس الآن التعديل الثانى لاتفاق صندوق النقد الدولى الذى كرس رسميا نهاية دور الذهب في النظام النقدى الدولى . ففي الاجتماع الثانى للجنة الوقتية في ١٥ - ١٦ يناير ١٩٧٥ في واشنطن وفي أعقاب اجتماع المارتنيك ، اتخذت اللجنة قرارا لا يزيد عن تكرار المعنى الذى توصل اليه فعلا الطرفان الرئيسيان اللذان ظلا يتنازعان المواقف المتضادة منذ منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات في موضوع تعديل النظام النقدى الدولى : الولايات المتحدة وفرنسا . فقد قررت اللجنة أن يكون اتجاه التحرك في موضوع الذهب هو الى مجموعة كاملة من التعديلات تتضمن إلغاء السعر الرسمى للذهب وحرية السلطات النقدية في الدولة في التعامل به وفقا لشروط معينة وخلاف تلك المنصوص عليها في اتفاق صندوق النقد الدولى وذلك بهدف تأكيد الانتهاء التدريجى لدور الذهب في النظام النقدى الدولى .

وفي ٢١ أغسطس ١٩٧٥ وعشية الاجتماع السنوى لحقظى صندوق النقد الدولي تمكنت الدول الغربية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، فرنسا ، اليابان ، كندا) من التوصل الى اتفاق حول الذهب ، مما مكن اللجنة الوقتية في اجتماعها الرابع في ٢ ديسمبر التالى من الموافقة على مجموعة كاملة من التعديلات في وضع الذهب واحكامه في اتفاق الصندوق كى يتضمنها التعديل الثالث لهذا الاتفاق . وجدير بالذكر ان الدول العشر قد اتفقت في الوقت نفسه على السماح للبنوك المركزية بالتعامل بالذهب فيما بينها وكذلك ما بينها وبين الصندوق على اساس سعر مشتق من السعر السائد في السوق وذلك بشرط مزدوج : فمن جهة لن يزداد الحجم الاجمالي من الرصيد الذهبى الذى تحتفظ به هذه الدول ، ويقدر بحوالى ٧٥ ٪ من الذهب النقدى في العالم خارج المسكر الاشتراكى . بالاضافة الى الصندوق عن ذلك الموجود في نهاية اغسطس ١٩٧٥ . ومن جهة اخرى لن يترتب على التعامل بالذهب على هذا النحو اقامة اى سعر ثابت له . ويسرى هذا الاتفاق حتى نهاية عام ١٩٧٨ . وفي الاجتماع الخامس للجنة الوقتية في يناير ١٩٧٦ (اجتماع جاميكا) ، وبعد التقارب الذى حدث بين وجهات النظر الأمريكية والفرنسية في اجتماع رابوييه في ١٥ - ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ ، نمت الصياغة النهائية للأحكام الجديدة للذهب التى سيتضمنها التعديل الثانى لاتفاق الصندوق . وفي أول أبريل ١٩٧٨ نفذ هذا التعديل على النحو السابق الإشارة اليه .

أما الأحكام الجديدة للذهب الذى تضمنها التعديل الثانى لاتفاق صندوق النقد الدولي فهى :

١ - إلغاء السعر الرسمى للذهب ، وتقرير حرية الدول الأعضاء في التعامل به في السوق ما بين بعضها البعض دون الاستناد الى اى سعر رسمى له .

٢ - انتهاء وظيفة الذهب كوحدة لتتويم حقوق المسحب الخاصة ، وعدم امكان اتخاذه كأساس لتتويم مختلف العملات الوطنية للدول الأعضاء في الصندوق حتى لو اعيد نظم اسعار التعامل في وقت ما في المستقبل .

٣ - إلغاء كل الأحكام المنظمة لاستخدام الذهب في التعامل ما بين الصندوق والدول الأعضاء ، مثلاً تلك الخاصة بدفع ريع حصة الأعضاء الجدد أو

الزيادة في حصص الاعضاء القدامى بالذهب ، ولن يتمكن الصندوق من قبول الذهب من اية دولة عضو في المستقبل في مقابل عملات ، مثلا عندما ترد ما سحبت من عملات الدول الاخرى ، إلا بأغلبية ٨٥ ٪ من مجموع القوة التصويتية .

٤ - يتم استكمال التصرف في ثلث حيازة الصندوق من الذهب والبالغة ١٥٠ مليون أوقية ، أى في ٥٠ مليون أوقية ، : نصفها بالبيع بالمازاد بالسعر السائد في السوق ، ونصفها الآخر بالتوزيع أو بالرد الى الدول الاعضاء كل بنسبة حصتها في الصندوق في ٢١ أغسطس ١٩٧٥ بالسعر الرسمى السابق ، أى بسعر ٣٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للأوقية . وتوضع « الأرباح » الناتجة عن بيع النصف الاول من ثلث حيازة الصندوق من الذهب (أى الفرق بين سعر البيع بالمازاد والسعر الرسمى السابق للذهب) في حساب خاص لاستخدامها في عمليات الصندوق المعتادة وكذلك في أغراض أخرى من ضمنها اعطاء مساعدات للدول النامية التى تصادف صعوبات في موازين مدفوعاتها .

٥ - يتجنب الصندوق في أى تعامل له بالذهب أن يدير سعره أو أن يقيم سعرا ثابتا في السوق .

٦ - وأخيرا ، فانه يمكن للصندوق ، بأغلبية ٨٥ ٪ من القوة التصويتية ، أن يقوم بالتصرف في جزء أو في كل ما يتبقى من رصيده الذهبى .

وبهذا التعديل الثانى لاتفاق صندوق النقد الدولى تم اخراج الذهب « رسميا » من اطار النظام النقدى الدولى ، نظام ما بعد بريتون وودز .

وجدير بالذكر ان الاحكام الخاصة بالتصرف في ثلث حيازة الصندوق من الذهب قد جاءت كحل وسط ما بين الولايات المتحدة التى كانت ترى أن يباع هذا الذهب في السوق الحرة وأن تستخدم الأرباح الناتجة من البيع في تمويل مساعدات تمنح للدول النامية ، وبين فرنسا التى كانت ترى رد هذا الذهب الى الدول التى سبق أن قدمته الى الصندوق .

ومما تجدر الاشارة اليه ايضا ان اللجنة الوتية كانت قد وافقت في اجتماع جاميكا في يناير ١٩٧٦ على الشروع دون تأخير في التصرف في ثلث حيازة الصندوق من الذهب ببيع سحس الحيازة بالمازاد لمصلحة الدول النامية ،

وبتوزيع السدس الآخر على الدول الأعضاء ، أوردته إليها ، بالسعر الرسمي السابق للذهب على أن يتم هذا التصرف على مدى أربع سنوات . وبناء على هذا وافق مجلس المديرين التنفيذيين للصندوق في اجتماعه في ٥ مايو ١٩٧٦ ، من ناحية أولى ، على البدء اعتباراً من ٢ يونيو التالي في عقد المزايدات بصفة دورية لبيع ٢٥ مليون أوقية (سدس حيازة الصندوق) . وسيقوم الصندوق بهذا البيع نيابة عن « صندوق الأمانة »^(١) الذي وافق المديرون التنفيذيون في الاجتماع المذكور على انشائه بهدف تقديم مساعدات مالية لموازن مدفوعات الدول النامية ذات الدخل المنخفض في شكل قروض بشروط ميسرة أهمها معدل فائدة قدره ١/٢ وسداد القرض على عشرة أقساط نصف سنوية تبدأ من السنة السادسة لعقده . وتتكون موارد الصندوق الجديد مما يبقى من أرباح بيع سدس حيازة صندوق النقد الدولي من الذهب (والتي تمثل كما سبق أن ذكرنا في الفرق بين سعر البيع بالمزاد والسعر الرسمي السابق للذهب وهو ٢٥ وحدة من حقوق السحب الخاصة للأوقية) بعد أن يحول جزء من هذه الأرباح مباشرة إلى الدول النامية بقدر بنسبة مجموع حصصها إلى إجمالي الحصص في الصندوق . ويحول هذا الجزء إلى كل دولة نامية بنسبة حصصها إلى مجموع حصص الدول النامية في ٢١ أغسطس ١٩٧٥ . وبالإضافة إلى هذا تتكون موارد الصندوق من المنح والقروض التي يحصل عليها وعنى عند استثماره لموارده . كذلك وافق المديرون التنفيذيون ، من ناحية ثانية ، على أن يتم توزيع ، أورد ٢٥ مليون أوقية من الذهب اسدس حيازة الصندوق على الدول الأعضاء بالسعر الرسمي السابق بنسبة حصصها إلى إجمالي الحصص في الصندوق بتاريخ ٢١ أغسطس ١٩٧٥ وذلك على أربع دفعات سنوية تبدأ الأولى بعد ستة شهور من المزايدة الأولى لبيع الذهب لصالح الدول النامية .

وفي سبتمبر ١٩٧٦ ، وبعد ثلاث سنوات من بدء تنفيذ هذا البرنامج المزوج للتصرف في ثلث حيازة الصندوق من الذهب على مدى أربع سنوات . كان الصندوق قد باع ١٩٧٧ مليون أوقية من الذهب بالمزاد على فترات دورية . كل ستة أسابيع في البداية ثم شهرياً اعتباراً من مارس ١٩٧٧ . بلغت أرباحها ٥٢٢ مليار دولار حول منها مباشرة إلى الدول النامية (١٠٤ دولة) مبلغ ٧٥٨ مليون دولار . وحصل صندوق الأمانة على الباقي . وقد بلغت موارد هذا الصندوق خلال فترة السنوات الثلاث المشار إليها ١٧٣١ ملياراً من وحدات حقوق السحب الخاصة . أي حوالي ٢٠٢ مليار دولار . أت

بصفة رئيسية مما تبقى من أرباح بيع الذهب بعد التحويل المباشر للدول النامية ، وكذلك من عائد استثمار موارد الصندوق ، ومن بعض القروض التي عقدها ، وأخيرا من تنازل بعض دول منظمة الاوبك (وهى المسكة العربية السعودية والكويت والامارات العربية المتحدة وقطر والعراق وغنزويلا) عن نصيبها المباشر فى الأرباح بالكامل للصندوق وكذلك من تنازل يوغوسلافيا عن ثلث نصيبها المباشر فى الأرباح .

ويقدم صندوق الأمانة قروضا لتدعيم برامج توازن موازين المدفوعات التى تتقدم بها الدول النامية اليه فى تواريخ محددة . وقد قسمت فترة السنوات الأربع التى سبىاع فيها سدس حيازة صندوق النقد الدولى من الذهب لصالح الدول النامية الى دورتين تشتمل كل دورة على عامين . وخلال الدورة الأولى التى انتهت فى ٣٠ يونيو ١٩٧٨ تمكنت ٤٣ دولة من مجموع ٦١ دولة كانت كل منها مؤهلة للحصول على قرض من صندوق الترسب بشرط تقديم برنامج تدعيم توازن ميزان مدفوعاتها من الحصول على قرض من الصندوق . وخلال الدورة الثانية ، التى تنتهى فى ٣٠ يونيو ١٩٨٠ القادم ، اصبح مجموع الدول المؤهلة ٥٩ دولة ، تمكنت ٢٧ منها حتى اول سبتمبر ١٩٧٩ من الحصول على قروض من الصندوق بعد أن قدمت برامج تدعيم توازن موازين مدفوعاتها فى الموعد المحدد .

ومن ناحية أخرى قام صندوق النقد الدولى حتى سبتمبر ١٩٧٩ برد ١٨ر٤ مليون أوقية من الذهب الى ١٢٦ من الدول أعضائه كل بنسبة حصتها فى ٢١ أغسطس ١٩٧٥ وذلك بالسعر الرسمى السابق للذهب . وقد تم هذا الرد على ثلاث دفعات فى يناير ١٩٧٧ وديسمبر ١٩٧٧ وفبراير ١٩٧٩ .

وقد تحسنت أهم التطورات فى حياة الذهب بعد أن انتهى دوره النقدى الرسمى فى النظام النقدى الدولى وحتى سبتمبر ١٩٧٩ فى أنه فى ٢١ يناير ١٩٧٨ انتهى العمل بملفقات سبتمبر ١٩٧٥ بين الدول العشر الذى قضى . كما سبق أن رأينا ، بعدم السماح بزيادة الحجم الإجمالى لرصيداها بالاضافة الى رصيد صندوق النقد الدولى من الذهب . وبهذا أصبحت هذه الدول ، وغيرها ، حرة فى اضافة ما تشاء من كميات من المعدن الأصفر النفيس الى رصيدها منه . وفى ١٩ أبريل ١٩٧٨ أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن عزمها على بيع ٣٠٠ ألف أوقية من الذهب بالزاد شهريا ولمدة ستة شهور اعتبارا من ٢٣ مايو التالى . ولم يقصد ببيع هذه الكمية الضئيلة بالمقارنة

بالرميد الذهبى للولايات المتحدة، حوالى ٧.٠٪ فقط ، على الإطلاق الاسهام فى تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى ، إذ ان حصيلة هذا البيع . على أساس سعر قدره ١٧٥ دولار للأوقية فى ذلك الوقت . كان سيأتى بحوالى ٦٣٠ مليون دولار فى العلم ان تم البيع شهريا ، هذا فى حين ان المعجز فى الحساب التجارى الأمريكى يقدر بحوالى ٢٥ مليون دولار فى علم ١٩٧٨ . والواقع ان الهدف الرئيسى من الاعلان عن عملية البيع هذه هو اظهار تصميم الولايات المتحدة على السير الى النهاية فى طريق انتهاء دور الذهب فى النظام النقدى الدولى . وفى ٢٣ اغسطس ١٩٧٨ تغيرت خطة الخزانة الأمريكية ببيع ٣٠٠.٠٠٠ أوقية من الذهب فى مزاد شهر نوفمبر وأرتفعت انسكبة الى ٧٥٠.٠٠٠ أوقية شهريا لمدة أربعة شهور . وفى اول عام ١٩٧٩ كانت الارصدة الدولارية فى يد المؤسسات الرسمية خارج الولايات المتحدة قد تجاوزت ١٥٠ مليار دولار فى حين كان احتياطى الولايات المتحدة من الذهب قد وصل الى ٢٧٤.٦ مليون أوقية فحسب (فبراير ١٩٧٩) .

وفىما يتعلق بسعر الذهب ، فقد ارتفع من نهاية مارس الى نهاية يوليو ١٩٧٨ من ١٨٦.٦ دولار للأوقية الى ٢٠٠.٢٥ دولار . ثم ارتفع فى ٣١ أكتوبر الى رقم قياسي هو ٢٤٣.٦٥ دولار للأوقية . وبسبب أحداث ايران وكوبا بدأ سعر الذهب فى الارتفاع فى أوائل ديسمبر ١٩٧٨ ليس بالدولار الأمريكى فحسب ولكن بباقي العملات الأخرى أيضا . ثم واصل السعر ارتفاعه فى اواسط انشهر بسبب قرار دول منظمة الاوبك برفع اسعار البترول بصفة تدريجية خلال عام ١٩٧٩ . وهكذا وصل سعر الأوقية الى ٢٥٤ دولار فى فبراير ١٩٧٩ ، والى ٢٧٠ دولار فى مايو . وعقب اعلان وزارة التجارة الأمريكية فى سبتمبر عن تزايد المعجز فى الحساب التجارى الأمريكى من ١١ مليار فى شهر يوليو الى ٢٣.٥ مليار دولار فى شهر اغسطس ارتفع سعر الذهب بشكل لم يسبق له مثيل من قبل اذ جاوز سعر الأوقية فى سوق لندن ٤٠٠ دولار وذلك يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٩ .

والآن ، ماذا يمكن ان يقال كخاتمة فى موضوع الذهب والنظام النقدى الدولى ؟ ان نهاية دور الذهب فى النظام النقدى الدولى ليست سوى نهاية رسمية ، اى نهاية فى اطار صندوق النقد الدولى وبالنسبة للنظام النقدى الدولى القائم هذا الصندوق على تطبيقه وضمان حسن سيره ، اى نظام ما بعد بريتون وودز . لكن الذهب سيطر عنصرا له ثقله البالغ خارج صندوق النقد الدولى ونظامه بلا ادنى شك . فالحكومات والبنوك المركزية فى كل دولة

في العالم تمليك مقادير من الذهب تكون جانبيا غالية في الاهمية من احتياطاتها الدولية ، اثنان جانب في واقع الامر ، وهي تستطيع الآن ان تتعامل بهذا الذهب بكل حرية مع من تريد بيعا وشراء وبالسعر الذي تشاء . ولهذا فانه من المنطقي ان تحافظ السلطات النقدية في كل دولة على قيمة احتياطاتها من الذهب وان تهتم بسعره السائد في السوق اشد الاهتمام بعد ان لم يعد له اى سعر رسمى . ولا يتصور ان تعتمد هذه السلطات ببساطة الى استخدام ارصدها او احتياطاتها من الذهب في تسوية مدفوعات الدولية لانها تعلم تماما انه هو المعدن النفيس النادر الذى لن يمكنها بسهولة تعويض ما تفقده منه ، ولهذا فاتها لن تستخدم الذهب في تسوية هذه المدفوعات الا كحلأ أخير .

وفي الحقيقة فان الذهب سيظل في عالم اليوم ، على ما هو عليه من اضطراب ، يتمتع بمزايا لا يمكن ان تتحقق للدولار الأمريكى ولاحتى لحقوق السحب الخاصة . ف سعر الذهب هو الذى يرتفع بمرور الوقت نتيجة للنضخم الذى تعاني منه دول العالم كافة ، وان يكن بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال ، وما يعنيه هذا من تدهور لقيمة النقود أو لقوتها الشرائية . وان حدثت أزمة عالمية خطيرة ، وهو ما ليس بالامر المستبعد الحدوث . فمن المتصور ان تجد الدولة ارصدها من الدولارات وقد جفدت ، او ما تملكه من حقوق سحب خاصة وقد حرمت من استخدامها ، لكنه لايمكن لأحد ان ينتزع من الدولة ما تحتفظ به لديها من الارصدة الذهبية ولا ان يقيد من حريتها في استخدامها في اسواق العالم .

وفي الحقيقة أيضا فان انتهاء الدور النقدي للذهب في الاطار الرسمى للنظام النقدي الدولى في مرحلة ما بعد بريتون وودز في الوقت نفسه الذى يستمر فيه الذهب مكونا الاصل الاحتياطى الاثبت قيمة لدى كافة السلطات النقدية في العالم لا يمكنه الا ان يشكل أساسا من أسس عدم استقرار النظام النقدي الدولى الذى يعيش في ظله العالم في الوقت الحاضر (سبتمبر

المراجع في نهاية دور الذهب في التنظيم النقدي الدولي :

Takla, Sherif Ramses : Le Système monétaire international,
Thèse pour le Doctorat d'Etat ès Sciences économiques
soutenu le 24 juin 1974, Université de Paris I-Panthéon-
Sorbonne.

Auboin : Les vraies Questions monétaires, op. cit., pp. 311-313

Dargens et Tomiche : L'or et son Avenir, op. cit. pp. 98-101.

Stadnichenko : Monetary Crisis of Capitalism, op. cit., pp.
189-203.

«Les raisons de la récente détente sur le marché de l'or» (Le
Times du 23 juin 1969), Problèmes économiques, No. 1121.
26 juin 1969, pp. 17-18.

«L'or démythifié» (La Revue politique et parlementaire, numé-
ro d'octobre 1969), Problème économiques, No. 1142, 20
novembre 1969, pp. 20-21.

«L'avenir de l'or» (l'Echo de la Bourse de Bruxelles du 24
juin 1971), Problèmes économiques, No. 1230, 29 juillet
1971, pp. 30-32.

«La raison d'être de l'or dans le monde d'aujourd'hui» (la
revue Banque, numéro du septembre 1972), Problèmes
économiques, No. 1294, 1er novembre 1972, pp. 10-14.

«Le rôle de l'or dans le futur système monétaire» (la Frank-
furter Allgemeine Zeitung du 8 février 1973), Problèmes
économiques, No. 1316, 4 avril 1973, pp. 13-15.

«Un point de vue allemand sur le futur statut de l'or dans le
système monétaire international» (la revue Wirtschafts-
woche du 23 mars 1973), Problèmes économiques, No.
1322, 16 mai 1973, pp. 31-32.

«L'or, étalon monétaire ou matière première ?» (l'Echo de la
Bourse de Bruxelles, le supplément annuel du 1973),
Problèmes économiques, No. 1333, 1er août 1973, pp. 7-9.

- «A la Recherche d'un compromis après la suppression du double marché de l'or : une interview du Docteur Ossola» (l'Express du 25 novembre 1973), **Problèmes économiques**, No. 1350, 12 décembre 1973, pp. 21-23.
- «Le problème de l'or monétaire dans le contexte international actuel» (la revue Banque, numéro de mars 1974), **Problèmes économiques**, No. 1374, 29 mai 1974, pp. 12-15.
- «L'or ou la fin d'un rêve ?» (Chroniques d'actualité S.E.D.E.I.S. du 10 juin 1974), **Problèmes économiques**, No. 1381, 17 juillet 1974, pp. 7-12.
- «A propos de la prochaine ouverture du marché de l'or aux particuliers aux Etats-Unis» (l'Echo de la Bourse de Bruxelles du 10 septembre 1974), **Problèmes économiques**, No. 1389, 25 septembre 1974, pp. 29-30.
- «Le regain de faveur de l'or» (le Financial Times du 12 septembre 1974), *idem* p. 31.
- «La politique de la République Sud-africaine sur le marché de l'or» (la Neue Zuercher zeitung du 5 septembre 1974), **Problèmes économiques**, No. 1407, 29 janvier 1975, pp. 11-13.
- «Le jeu de l'or et du dollar : l'évolution de l'attitude américaine vis-à-vis de l'or» (Les Informations du janvier 1975), *idem*, pp. 13-14.
- «Les perspectives du marché de l'or (Les Mois économiques et financier, numéro 4 de 1975), **Problèmes économiques**, No. 1424, 28 mai 1975, pp. 8-11.
- «La course à la thésaurisation de l'or» (Die Welt du 18 Mars 1975), *idem*, pp. 11-12.
- «Les grandes banques suisses et la décision du FMI de céder une partie de son or» (la Neue Zuercher zeitung du 24 septembre 1975) **Problèmes économiques**, No. 1443, 22 octobre 1975, pp. 16-18.

«La baisse de l'or, est-elle justifiée ?» (la revue Eurépargne, numéro d'octobre 1975), *idem*, pp. 18-20.

«Les perspectives incertaine du marché de l'or après sa démonétisation officielle» (le Financial Times du 10 janvier 1976) *Problèmes économiques*, No. 1458, pp. 13-14.

«Où en est le marché de l'or ?» «Bulletin de la société générale de Banque (Bruxelles), numéro de septembre 1976), *Problèmes économiques*, No. 1492, 13 octobre 1976, pp. 12-16.

«Le nouveau régime de l'or et les réalités monétaires» (la revue Banque, numéro du juin 1978), *Problèmes économiques*, 1587,6 septembre 1978, pp. 13-18.

International Monetary Fund : Annual Report, 1977, *op. cit.*, pp. 58-61.

———— : Annual Report, 1978, *op. cit.*, 56, 70-72.

Bank for International Settlements : 46th Annual Report, 1976, *op. cit.*, pp. 113-118.

Banque des Règlements internationaux : 49e Rapport Annuel, 1979, *op. cit.*, pp. 165-169.

IMF Survey : January 19, 1976, pp. 77-25, 30-32 ; April 19, 1976, pp. 113-21 ; May 17, 1976, pp. 145-154 ; June 7, 1976, pp. 161 ; July 5, 1976, pp. 202-203 ; July 19, 1976, pp. 209, 222 ; September 6, 1976, p. 258, September 20, 1976, pp. 275, 287 ; October 18, 1976, p. 314 ; November 1, 1976, p. 321 ; January 10, 1977, pp. 1, 6 ; January 24, 1977, p. 26, February 7, 1977, pp. 33, 42, 39-42 ; April 18, 1977, pp. 118-119 ; June 6, 1977, pp. 165-167 ; August 1, 1977, p. 251 ; November 21, 1977, pp. 357, 366-367, 367 ; April 3, 1978, pp. 97-107 ; May 22, 1978, pp. 145, 151 ; September 4, 1978, pp. 266-267 ; Septembre 18, 1978, pp. 283-284 ; July 9, 1979, p. 206 ; September 17, 1979, pp. 285, 295 ; Supplement on the Fund, September 1979, *op. cit.*, pp. 3, 15-16.

الفهرس

صفحة	
٣	مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية
١١	تقسيم الدراسة
١٢	الباب الأول : التبادل الدولي
١٣	الفصل الأول : نظرية التجارة الخارجية
١٥	المبحث الأول : نظرية النفقات المطلقة (آدم سميث)
١٩	المبحث الثاني : نظرية النفقات النسبية المقارنة (دافيد ريكاردو)
٢٨	المبحث الثالث : نظرية القيم الدولية (جون ستيوارت ميل)
٣٨	المبحث الرابع : منحنيات الطلب المتبادل (مارشال — إيجووث)
٥٢	المبحث الخامس : نظرية نفقة الخيار (جوتفريد هايرلر)
٦٩	المبحث السادس : نظرية وفرة عوامل الإنتاج (هيكتشر — أولين)
٨٢	المبحث السابع : نفقات النقل
٨٩	المبحث الثامن : معدلات التبادل
٩٦	الفصل الثاني : سياسة التجارة الخارجية
٩٧	المبحث الأول : حرية التجارة وتقييد التجارة
٩٨	المطلب الأول : مذهب حرية التجارة
١٠٠	المطلب الثاني : مذهب تقييد التجارة (الحماية التجارية)

صفحة

المطلب الثالث : لمحة تاريخية عن سياسة التجارة	
الخارجية	١١٩
المبحث الثاني : الأساليب الفنية لتقييد التجارة الخارجية	١٢٩
الباب الثاني : المدفوعات الدولية	١٤٥
الفصل الأول : نظم الصرف	١٤٧
المبحث الأول : نظام ثبات سعر الصرف	١٥٠
المبحث الثاني : نظام حرية الصرف	١٦٠
المطلب الأول : مستوى التوازن لسعر الصرف	١٦٣
المطلب الثاني : نظرية تماثل القوة الشرائية	١٦٩
المطلب الثالث : تخفيف تقلب سعر الصرف	١٨٠
المبحث الثالث : نظام الرقابة على الصرف	١٨٦
الفصل الثاني : ميزان المدفوعات	١٩٧
المبحث الأول : عرض ميزان المدفوعات	٢٠٠
المبحث الثاني : التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات	٢٢٥
الفصل الثالث : توازن ميزان المدفوعات	٢٣٥
المبحث الأول : نظريات توازن ميزان المدفوعات	٢٣٧
المطلب الأول : التوازن عن طريق الأسعار	٢٣٨
المطلب الثاني : التوازن عن طريق الدخل	
(مضاعف التجارة الخارجية)	٢٥٢
المبحث الثاني : علاج الاختلال في ميزان المدفوعات	٢٦٦
المطلب الأول : تخفيض سعر الصرف	٢٦٨
المطلب الثاني : الرقابة المباشرة على المدفوعات	٢٨١

صفحة

٢٨٥	الباب الثالث : النظام النقدي الدولي
٢٨٧	الفصل الأول : صندوق النقد الدولي ونظام استقرار سعر الصرف
٢٨٧	المبحث الأول : صندوق النقد الدولي
٢٨٨	المطلب الأول : نشأة الصندوق
٢٩٣	المطلب الثاني : أهداف الصندوق
٢٩٦	المطلب الثالث : نظام الجعص في الصندوق
٣٠٢	المطلب الرابع : تنظيم الصندوق
٣٠٧	المبحث الثاني : نظام استقرار سعر الصرف
٣٠٨	المطلب الأول : خطة كير وخطة هوايت
٣١٧	المطلب الثاني : ثبات سعر الصرف أم حرية سعر الصرف ؟
٣٢٥	المطلب الثالث : نظام استقرار سعر الصرف كنظام نقدي دولي جديد
٣٥٣	المطلب الرابع : العودة الى القابلية للتحويل « اتحاد المدفوعات الأوروبية »
٣٥٧	الفصل الثاني : السيولة الدولية
٣٥٨	المبحث الأول : موضوع السيولة الدولية
٣٧٦	المبحث الثاني : حقوق السحب الخاصة
٣٩٣	الفصل الثالث : أزمة النظام النقدي الدولي
٣٩٥	المبحث الأول : قاعدة الدولار
٤٠٥	المبحث الثاني : أزمة الدولار الأمريكي
٤٠٧	المطلب الأول : من ندرة الدولار إلى وفرة
٤٢٤	المطلب الثاني : انتهاء قابلية الدولار للتحويل وتخفيض قيمته (١٩٧١ - ١٩٧٣)

صفحة

المطلب الثالث : سوق الدولار الأوروى (سوق	
العملات الأوروىية)	{٤٩
المبحث الثالث : التطورات الأخيرة فى نظام بريتون وودز	{٧١
المطلب الأول : تعويم العملات	{٧٢
المطلب الثانى : التعديل الثانى لاتفاق الصندوق	
(اتفاق جاميكا)	{٩٥
المطلب الثالث : نهاية دور الذهب فى النظام النقدى	
الدولى	٥٠٢
فهرس	٥٢٤

رقم الإيداع : ٢٩٧٧ / ١٩٨٠

الترقيم الدولي : ٤ - ٤٠٨ - ٢٥٦ - ٩٧٧

المطبعة العربية الحديثة

٨ شارع ٤٧ بالقطعة الصناعية بالمباسة

تليفون : ٨٢٦٢٨٠ القاهرة

الطبعة العربية الحديثة

أ. شارج ١٦ بالمنطقة العامة لجامعة القاهرة
الطبعة الأولى: ١٩٩٨